الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

السودان..
خطر انفصال الجنوب يتخفى تحت حق تقرير المصير!

بقلم: مكرم محمد أحمد

جيش التحرير السودانى الذى يقوده قرنق.. هل سيتوحد مع جيش حكومة الإنقاذ؟!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ما من شك فى أن كل مصرى يتمنى، لو صدقت توقعات حكومة الخرطوم، وانحاز الشعب فى جنوب السودان إلى وحدة التراب والوطن السودانى، بعد أن أقرت حكومة الخرطوم بحق أبناء الجنوب فى تقرير مصيرهم فى إطار سودان موحد أو فى إطار دولة مستقلة، فى اتفاقية وقعها ممثلون عن حكومة الرئيس البشير، وممثلون عن حركة التحرير الشعبى فى الجنوب التى يقودها العقيد قرنق، كما وقعها شهود من منظمة «الإيجاد» التى رعت تفاوض الجانبين.

وبرغم أن الاتفاق الذى تم توقيعه فى مدينة «ماشاكوس» الكينية فى العشرين من يوليو الماضى هو مجرد اتفاق إطار يتطلب مفاوضات أكثر تفصيلا، إلا أن مجموعة المبادىء التى أقرها اتفاق الإطار تضمن للجنوب دولة مستقلة بعد مرحلة انتقالية مدتها ٦ سنوات إذا لم تفلح جهود الخرطوم فى جعل وحدة السودان خيارا ناجحا من وجهة نظر مواطنى الجنوب!.

وخلال هذه السنوات الست، وقبل موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير، سوف يكون لجنوب السودان

الرئيس عمر البشير

حكومة محلية تدير شئونهم داخل مناطقهم، وتمارس سلطات واسعة تسمح لشعب جنوب السودان بالسيطرة على شئون منطقته، كما سيكون من حق الجنوب دستور إقليمى ينظم صلاحيات الحكم المحلى على أرضه، وبرلمان محلى يصدر تشريعاته مستندا إلى الإجماع الشعبى المتصل بقيم وعادات شعب الجنوب دون علاقة بالشريعة الإسلامية.

كما يتم خلال الفترة الانتقالية، فض الاشتباك بين القوات المسلحة للطرفين،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

د. جون قرنق

والاتفاق على مناطق تمركز قوات كل جانب، على أن يتولى مجلس تنسيق عسكرى مشترك مهام الرقابة على وقف إطلاق النار، وتوفير معاملة متكافئة لأفراد القوات المسلحة من الجانبين، وفى نهاية المدة الانتقالية وليس فى بدايتها، تبدأ مفاوضات الجانبين لإنشاء جيش وطنى!.

يتضمن اتفاق الإطار أيضا إقامة حكومة وحدة وطنية، تتلقى نيابة عن الدولة الإيرادات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية. على أن تخصص نسبة من هذه الإيرادات يتم الاتفاق عليها للولاية أو الإقليم الذى توجد به هذه الموارد، ويدخل فى اختصاص الحكومة الوطنية تلقى كل أشكال الدخل النابع من الجمارك والضرائب المحصلة من المطارات والموانىء والطرق على أن تعيد توزيعها على الولايات المختلفة، على أسس متساوية ومتكافئة، لجنة للمخصصات النقدية والمالية، كما سيكون هناك دستور أعلى للسودان، تمتثل له كل قوانين البلاد، ينظم العلاقات بين المستويات المختلفة للحكومة الوطنية وسلطة الولايات ويحدد ترتيبات تقاسم الثروة بين ولايات السودان، ويضمن حرية العقيدة لمواطنى السودان كافة.

وفضلا عن الدستور الأعلى سوف يكون هناك مجلسان تشريعيان على المستوى الوطنى يختص أحدهما «مجلس الشيوخ» بحماية مصالح الولايات المختلفة فى الإدارة المشتركة للسودان ككل، ويتشكل هذا المجلس من مندوبين عن برلمانات الولايات.

وينظم اتفاق الإطار أيضا العلاقة بين الدين والدولة فى عدد من المواد تؤكد حرية العقيدة والعبادة للجميع، كما تؤكد حق المواطنة كأساس لتولى كل المناصب بما فى ذلك منصب رئيس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الدولة، وتجعل الفصل فى كل مسائل الأحوال الشخصية بما فى ذلك قضايا الزواج والطلاق والميراث وفقا للقوانين الوضعية الخاصة بمن تنطبق عليهم، بما يعنى وقف تطبيق الشريعة على شمال السودان وحده.

وفى نهاية الفترة الانتقالية يجرى الاستفتاء فى ولايات الجنوب الثلاث فقط على إقرار نظام الحكم الجديد الذى أقرته اتفاقية السلام أو التصويت لصالح الانفصال، وفى كل الأحوال يمتنع على أى من الطرفين، حكومة الرئيس البشير وحركة العقيد قرنق، فسخ هذا الاتفاق من جانب واحد، الذى يضمن تنفيذه ترتيبات محلية وضمانات دولية، يشارك فيها خمس من دول الإيجاد، جيبوتى وأريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا، كما يشارك فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا والنرويج وأى من دول الجيران الأخرى التى تتفق كل الأطراف على انضمامها!.

فالاتفاق من وجهة نظر قانونية، يرتب لجنوب السودان حقه فى قيام دولة مستقلة، ويضمن لهذه الدولة جيشها المستقل، كما يضمن لها خلال المرحلة الانتقالية نظاما للحكم، أوسع كثيرا من الحكم الذاتى، يتمتع بسلطات واسعة تسمح لشعب الجنوب بالسيطرة على شئون منطقته «كما ينص الاتفاق»، وفى المقابل يُعلق الاتفاق مستقبل السودان الموحد على قدرة الخرطوم فى أن تجعل من وحدة السودان خيارا ناجحا من وجهة نظر مواطنى الجنوب!.

وعندما كان نائب الرئيس السودانى فى زيارة للقاهرة قبل أسبوع، جمعتنى معه جلسة حوار طويل حضرها بعض من الشخصيات المصرية العامة، وكان هاجسى الأول، لماذا هذا التفاؤل الشديد الذى تبديه الخرطوم حيال اتفاق يتضمن مخاطر صعبة تتخفى تحت حق تقرير المصير؟!، ويتطلب من الخرطوم عملا معجزا كى تجعل الوحدة خيارا ناجحا لشعب الجنوب بعد ١٨ عاما من حرب متواصلة أنهكت الجانبين، وأهلكت الحرث والنسل، استخدم فيها الطرفان كل صور الصراع، الدين والعرق والسلاح، وتداخلت فيها قوى دولية عديدة، حرصت منذ زمن طويل على فصل الجنوب عن الشمال، كما حرصت على فصل السودان عن مصر.

وكان الواضح من إجابات نائب الرئيس السودانى، «أن الحرب قد أنهكت الطرفين بما لم يدع لأى منهما خيارا آخر سوى وقف القتال، وأن كلا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

من الجانبين قد اصبح على يقين من أنه لن يستطيع أن يحقق نصرا كاملا على الطرف الآخر، ثم جاء ظهور البترول فى أنحاء عديدة من السودان وليس فى الجنوب فقط ليزيد من رغبة الجانبين فى إنهاء القتال».

وبرغم اعتراف نائب الرئيس السودانى بحجم الأخطار التى يمكن أن تحدق بوحدة السودان، فقد كان متفائلا بأن السودان بمعونة مصر والأشقاء العرب يمكن أن يكرس سنوات المرحلة الانتقالية الست لجهود تنمية متواصلة تنجح فى أن تجعل الوحدة هدفا محببا للأشقاء فى الجنوب!.

❑❑❑

أحسست بالفعل، أن الإجابة تحمل من الأمانى بأكثر مما تحمل من اليقين، خصوصا أنه علق النجاح على آمال الخرطوم فى مساعدة العالم العربى كى تستطيع تجميل وجه الوحدة فى أنظار أبناء الجنوب.

بل لعلنى خشيت أن العكس هو مايمكن أن يحدث بالفعل، لن يفعل العرب شيئا، وسوف تتدفق على الجنوب معونات دول غربية عديدة لاترغب فى الإبقاء على السودان موحدا، خصوصا أن اتفاق الإطار الذى وقعه الجانبان فى كينيا يسمح للحكم المحلى فى الجنوب بتلقى المعونات والأموال والهبات من العالم الخارجى، ومن المؤسسات المتعددة الجنسيات، ومن الجمعيات الخيرية والتبشيرية، وليس هناك مايمنع من أن تنشط جهود الفتنة كى تعمق الهوة بين الجنوب والشمال مستثمرة خلافات العرق والدين، «المسيحية تجاه الإسلام»، و«الزنجية تجاه العروبة»، وليس هناك مايمنع أيضا من تدبير مكيدة ضخمة تقطع الآمال فى قيام الوحدة، تماما مثلما حدث عندما تم تدبير مؤامرة فصل السودان عن مصر، وقامت مظاهرات «الأنصار» الصاخبة فى وجه الرئيس محمد نجيب فى أول زيارة له للخرطوم فى مارس عام ١٩٥٤، تدعو إلى الانفصال عن مصر، رغم أن معظم الأحزاب السودانية كانت تقف إلى جوار وحدة وادى النيل، وكان أنصار الوحدة يشكلون غالبية أعضاء البرلمان السودانى، وتحولت مظاهرات الأنصار إلى صدام عنيف مع الشرطة السودانية سقط فيه عشرات القتلى والجرحى، وتسمم مناخ الوحدة بين البلدين بسبب هذا الحادث المأساوى ومضاعفاته، وصوتت أغلبية البرلمان الوحدوى فى ديسمبر عام ١٩٥٥ إلى جوار استقلال السودان وهى تمارس حق تقرير المصير.

❑❑❑

ما الذى يمنع من تكرار السيناريو ذاته، خصوصا أن الظروف الآن أكثر ملاءمة؟!..، لأنه فى قضية وحدة وادى النيل، لم يكن هناك هذا الجرح العميق الذى خلفته حرب أهلية ضروس استمرت ١٨ عاما، ولم يكن هناك فرصة للعب على الدين أو العرق لإفشال مشروع وحدة مصر والسودان، ومع ذلك تمكنت قوى الغرب من تدبير مكيدة ضخمة أدت إلى تبديد حلم وحدة وادى النيل!.

لا أحب أن أكون متشائما يقطع طريق الأمل على وحدة التراب السودانى، ولكن الظروف الراهنة تستدعى أكبر قدر من الحذر، لأنه ربما تكون هناك قوى دولية نافذة تعيد رسم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

خـريطة الشـرق الأوسط والعـالمين العـربى والإسـلامى الآن، تعتـقـد أن فصل جنوب السودان عن شماله سوف يقزم دور السودان الذى تحول فى ظل حكومة الإنقاذ، خصوصا أيام سطوة الترابى، إلى مركز لتصدير الثورة إلى جيرانه الأفارقة، وملاذا ومأوى لعدد من منظمـات العنف إبتـداء من الإرهابى العـالمى كـارلوس إلى بن لادن، إلى أنصار جماعتى «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» المصريتين.

صحيح أن السودان قد تخلص من كل ذلك الآن بعـد أن أصـبح الحكم شـبـه خـالص للرئيس البشـير، ولكن هل يفكر الغـرب بالطريقـة ذاتهـا التى نفكر بهـا كـعـرب؟!، هل ينسى أو يتناسى؟!، هل يصفح ويغفر كما فعل الرئيس مبارك؟!، لا أظن ذلك!.

ومـا يُزيد من حـجم المخـاوف على مستقبل وحدة السودان، أنه لم يحدث على مر التاريخ فى أى استـفـتـاء على الوحـدة أو الانفـصـال أن تحـقق الفـوز للوحدة، لأن الاستـفتـاء يأتى فى الأغلب فى أعـقـاب صـراع وقـتـال وعنف طويل يقطع الأواصـر، ويزيد الجـفـاء، ويبـرر البعاد.

من المسئول عن انفصـال الجنوب عن الشمال إذا ما وقع لا قدر الله؟.

■ **هل هو قـرنق، الماكـر المراوغ، الذى يرتدى ألف قناع وقناع، يتحدث عن السودان الموحد فى مـصـر، ثم ينقل مواقـعـه ومواقـفـه تباعـا من السودان الموحد إلى الفيدرالية التى تضمن وحدة التراب السودانى مع حكم ذاتى واسع الاخـتـصـاص، ثم إلى الكونفيـدرالية التى تنظم عـلاقـات الاتحـاد بين كـيـانين يكادا يكونان مستقلين، إلى اتفاق الإطار الأخـير الذى لايذكـر شيـئـا عن هذا أو ذاك، ولكنه يفتح أوسع الأبواب أمام انفصال الجنوب؟.**

مصطفى عثمان اسماعيل

■ **أم أن المسـئـول هو الترابى أيام سطوته، عندمـا اعـتـبـر الحـرب ضـد الجنوب نوعا من الجهاد الدينى، مهدرا أخـوة الوطن، ومـهـدرا وحـدة التـراب السـودانى، وكـان أول الذين جـاهروا بالموافقة على الانفصال.**

■ **أم أن المسـئـول هى حكومـة الإنقـاذ التى تأمل فى أن تستـمـر فى حكم الخرطوم طوال السنوات الانتقالية الست مع تغيير فى بعض بنود الدستور السـودانى الأخـيـر، وتطعيم الحكومـة خـلال المرحلة الانتـقـالـيـة بعـدد من الشـخـصـيـات الجنوبيـة، والواضح من مسار الأحداث أن الغرب سوف يساعد حكومة الإنقاذ على البقاء رغم شكوكه العديدة فيهـا، لأن الغـرب يعتـقـد أن استمرار حكومة الإنقاذ يمكن أن يغذى على نحو مستمر مشاعر الانفصال فى الجنوب، ولايترك فرصة لإمكان ظهور صفحة جديدة فى علاقات الجنوب مع الشمال!.**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

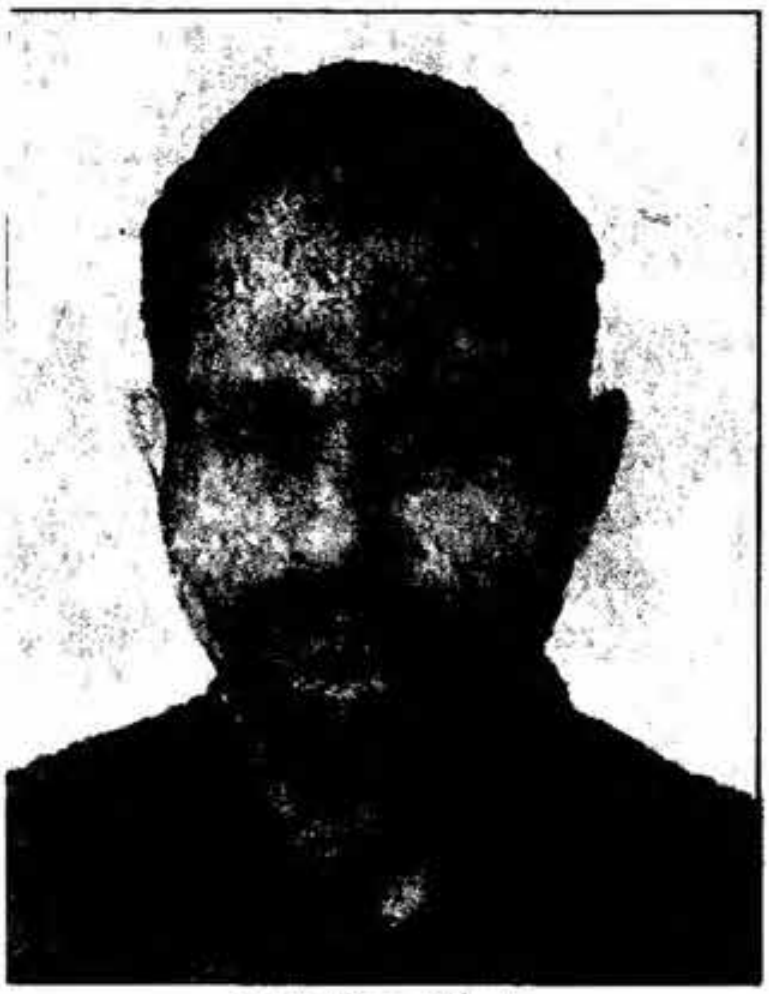

د. غازى صلاح الدين

■ أم أن المسئولية تقع على عاتق كل الأحزاب السودانية التى تسابقت فى مفاوضاتها المنفردة مع قرنق على قبول حق تقرير المصير مهدرة حق السودان شماله وجنوبه فى أن يكون - كما كان طوال تاريخه - وطنا واحدا.

■ أم أن المسئولية تقع على عاتق الحكم العسكرى أيام نميرى الذى كان فى وسعه بعد ظهور حركة التمرد الأولى «أنيانا (٢)» القيام بإصلاح ديمقراطى جاد يرعى عوامل التنوع الثقافى والعرقى والدينى فى السودان، ويستثمر روح السماحة التى تسكن السودانيين فى خلق نموذج لتعايش صحيح تزدهر فيه مصالح كل الفرقاء بالعدل والمساواة وأخوة الوطن.

❑❑❑

يصعب أن تحاسب التاريخ من نقطة الحاضر بعد أن مر قطاره بزمان، لكن الأمر المؤكد أن المسئولية تقع فى رقاب الجميع، وفى الخرطوم كان أول من عبّر عن مخاوفه على نحو شبه علنى وزير الخارجية د. مصطفى عثمان اسماعيل، الذى رفض أن يشارك فى مفاوضات كينيا، التى أدارها بدلا منه غازى صلاح الدين مستشار الرئيس البشير، حتى لايتحمل المسئولية التاريخية لحدث خطير يراه واقعا لامحالة، لكن وزير الخارجية آثر البقاء فى الحكم لعل الريح القادمة تأتى بما تشتهى السفن.

ويبقى أهم الأسئلة، ماهو موقف مصر من هذا التوجه، وماذا يمكن أن تتعرض له مصالحها النيلية، إن وقع المحظور وانفصل جنوب السودان عن شماله لا قدر الله؟!.

❑ الأمر المؤكد أولا، أن مصر تستشعر قلقا بالغا مما يمكن أن تسفر عنه تطورات الوضع الراهن فى ظل مفاوضات تتعرض فيها الخرطوم لضغوط دولية ضخمة، ومصدر قلق القاهرة ليس الخوف على مصالحها النيلية فى ظل انفصال الجنوب، لأن مصر كانت دائما على علاقات طيبة مع شعب الجنوب، وكانت دائما فى صف حقه فى تكافؤ الحقوق مع الشمال، وثمة روابط ومصالح عديدة تحفز الجنوب على الحفاظ على علاقاته مع مصر، فضلا عن أن حقوق مصر فى مواردها المائية تنظمها اتفاقات راسخة، وفى كل الأحوال فإن إعادة الهدوء إلى جنوب السودان يخدم مصالح مشتركة يستفيد منها جنوب السودان وشماله تتعلق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بمشروع توسيع مجرى النيل الذى توقف بسبب الحرب الأهلية، رغم أنه يهيىء للجنوب فرصا ضخمة لتوطين قبائل الرعاة فى هذه المناطق فى قرى زراعية، مع زيادة إيراد النهر لصالح الجانبين، وهو مشروع يعرف قرنق مدى أهميته لجنوب السودان، لأنه كان موضوع رسالته التى نال بها الدكتوراه من إحدى الجامعات الأمريكية.

❑ والأمر المؤكد ثانيا، أن القاهرة حذرت كل القوى الوطنية السودانية من مغبة الموافقة على حق تقرير المصير، وفى كل مباحثاتها مع الأطراف السودانية «قرنق وحكومة الإنقاذ والأحزاب الوطنية» كانت تؤكد على خطورة قبول حق تقرير المصير، لأنه يفتح الباب لانفصال الجنوب، وكانت تعتقد أن الحل الصحيح هو إقرار الشمال بكل حقوق المواطنة لسكان الجنوب.

وحتى فى المباحثات التى أجراها فى القاهرة مبعوث الرئيس الأمريكى بوش إلى السودان «دانى فورد» قبل شهور، كان الاتفاق كاملا على ضرورة أن تتم تسوية أوضاع الجنوب فى إطار سودان موحد، بل إن المبعوث الأمريكى عندما رفع تقريره إلى الرئيس بوش، لم يتحدث عن حق تقرير المصير لسكان الجنوب، الأمر الذى يثير علامات استفهام كثيرة حول حقيقة مادار فى مفاوضات كينيا، ومبررات هذا التنازل الضخم الذى قدمته الخرطوم.

❑ والأمر المؤكد ثالثا، أن القاهرة مع إصرارها على عدم الاشتراك فى أية جهود تتعلق بالمفاوضات التى تجرى الآن سوف تبذل كل مساعيها لإقناع الأطراف الدولية والإقليمية القريبة من هذه المفاوضات بضرورة الإبقاء على روابط وحدة الوطن السودانى، وهذا ما أكده الرئيس مبارك للوزير مهدى إبراهيم مبعوث الرئيس البشير قبل أيام، لأن تقسيم الدول الافريقية على أساس عرقى، وإعادة رسم حدود القارة الافريقية بقرارات دولية سوف يؤدى إلى مشكلات ضخمة فى افريقيا ربما تزيد من حدة الصراع العرقى، كما أنها تكسر واحدا من المبادىء الأساسية لمنظمة الوحدة الافريقية فى ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة من الاستعمار القديم تجنبا لصراعات عرقية تهدد افريقيا بالفوضى والاقتتال الأهلى❑

مكرم محمد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

لن يلقى السلاح ولكن حول حركته إلى حزب جماهيرى..

قرنق يخلع بدلته العسكرية فى غـــــابات الجنـوب !

● ١٦٠ قائدا عسكريا يحولون الحركة إلى حـــزب للزحف الســـياسى على الخـــرطوم

●● لم يتبق أمام الدكتور «جون قرنق» رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أن يخلع بدلته العسكرية «المرقطة» ويرتدى جلبابا سودانيا أبيض وعمامة فوق رأسه ويغادر الغابة فى «نيمولى» إلى حى المنشية الراقى بالخرطوم ليؤدى واجب الشكر للدكتور حسن الترابى زعيم الجبهة الإسلامية «المعزول» الذى كان له الفضل فى زحف قرنق على الخرطوم كما يحدث الآن.

قرنق الذى صدم كل المراقبين والمعارضين بتوقيعه منفردا - بعيدا عن كل فصائل المعارضة - «اتفاق ماشوكس» مع حكومة الخرطوم فى كينيا، عاد ليفزع المعارضة مرة أخرى بقرار من قيادة حركته فى الغابة بالتحول إلى تنظيم جماهيرى عريض «حزب» يعم كل أرجاء السودان، ودعا قرنق كل السودانيين للانضمام إلى تنظيمه الذى لم يسمه بعد ●●

المتمرد الجنوبى - كما كانت تطلق عليه الحكومة - قرر النزول إلى الملعب بجماهيره التى تقدر عضويتها المنتظمة بنحو ١٠٠ ألف فور انطلاق صافرة البداية وتوقيع اتفاق ماشوكس النهائى فى ٢٠ سبتمبر المقبل، كما هو مقرر.

كما يقولون سيلعب چون مع الشماليين لعبة الأحزاب مع احتفاظه بجيشه الشعبى إذا دعت الحاجة خلال الفترة الانتقالية، وكما قال مقرب من قرنق إن الدكتور الذى تخصص فى الاقتصاد الزراعى سيحكم السودان من الخرطوم وأن نحو ٦٠٪ من قيادات الحركة اجتمعوا لمدة أسبوع كامل فى المناطق الخاضعة لقرنق ليكتبوا «مانيفستو» الحركة «بعد ماشوكس» وصولا لحكم الخرطوم.

مجلس الغابة عقد ثلاثة اجتماعات الأسبوع الماضى انتهت يوم الأحد ببيان إعلان الحزب . الأول ضم مجلس قيادة الحركة الشعبية وسكرتيرى الأقاليم «المحررة» ومسئولى المحافظات «المحررة» وقادة جبهات العمليات العسكرية «فيما عدا قادة الجبهة الشرقية لانخراطهم فى قوات تجمع المعارضة» ضم الاجتماع وفد الحركة إلى ماشوكس وبعضا من المثقفين، الاجتماع الثانى ضم المجلس القيادى للحركة وحده، أما الثالث فتميز بالعسكريين وضم القائد العام «قرنق» ورئيس هيئة الأركان وقادة جبهات العمليات العسكرية .

إعلان عسكري

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جون قرنق

الميرغنى

ورغم أن الاجتماعات تمخضت عن الإعلان عن «حزب قرنق» إلا أنها أصدرت بيانات عسكرية أقرب لبيانات الحلفاء المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية، منها أن وقف اطلاق النار لابد أن يتزامن مع إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التى تعيق الممارسة الديمقراطية ودعوة الجماهير للانخراط فى صفوف الحركة، وثالثا دعوة سودانيى المهجر إلى الداخل لتحسين أوضاع وطنهم، الغريب والمثير فى أن واحد أن الحركة أصدرت بيانا تهدد فيه بالرد على العمليات العسكرية الحكومية فى شرق وغرب الاستوائية «مناطق البترول» وكأنها ترفع يدا بصكوك الديمقراطية وترفع باليد الأخرى الهاون لضرب الحكومة حتى ولو فى الخرطوم، توزيعة أدوار محكمة، يبدو سؤال.. ماذا يريد قرنق من إعلانه الحزب ضرورى للاجابة على سؤال ماذا يجرى الآن فى صفوف المعارضة تجاه حركة قرنق المنفردة، والمتسارعة والتى جعلته كمن يغرد خارج السرب وعلى شجرة حكومة الجبهة الإسلامية الوارفة فى بيت الترابى!

بداية ياسر عرمان المتحدث باسم الدكتور جون قرنق يرى أن قرار التحول لتنظيم جماهيرى أوسع كثيرا من فكرة «حزب» وقال إن القرار لايحتاج لتفسير وسؤال يجب ألا يسأل لأن الحركة إذا توصلت لاتفاق نهائى ووقف لاطلاق النار هذا يعنى بالضرورة التحول الكامل للعمل السلمى، لذا من المهم تعبئة الرأى العام حول هذه الفكرة لذا اطلقنا التنظيم الجماهيرى العريض . وقال عرمان: إن تحول الدكتور جون من قائد عسكرى إلى رئيس جبهة عريضة لكل أهل السودان ليس تحولا لكنه عودة للأصل فهذا الرجل أستاذ اقتصاد زراعى، وليس مقاتلا، هو قاتل من أجل رفع الظلم عن الجنوب، كان ظرفا استثنائيا!! وقوة حركته فى فكرتها «سودان جديد» وليست فى قوة عتادها العسكرى، وأضاف أن الدكتور سيحتفظ بلقبه كرئيس للحركة وقائد عام للجيش الشعبى حتى تنتهى الفترة الانتقالية، ونفى عرمان أنه توجد ضغوط على الحركة لتتحول الى العمل السياسى، وقال حركتنا لها جناحها العسكرى وعملها السياسى ، وكلاهما يعمل جنب الآخر، وماقصدناه فقط هو السرعة فى بناء الحركة لمواجهة الجديد مابعد ماشوكس، قال بحزم لم يربط أحد التوقيع النهائى بإلقاء السلاح أو التحول لحزب جماهيرى .. هذا قرار خاص بالحركة!

لايخفى الفريق عبدالرحمن سعيد نائب رئيس التجمع المعارض أن الحركة لم تعد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● خلايا قرنق النائمة فى الشمال تحتفل بالذكرى الـ١٩ للحركة فى قلب جامعة الخرطوم

● مستشار قرنق :
لسنا «الشين فين» نحن سودانيون

● نائب رئيس تجمع المعارضة:
«حركة قرنق تتوسع فى السودان كله»

منصور خالد

عبدالرحمن سعيد

تكتفى بالجنوب، وأنها ستتمدد شمالا، واسم الحركة هى الحركة الشعبية لتحرير «كل» السودان وليس «الجنوب»، يقول سعيد: ما أتت به الحركة ليس جديدا على أسماعنا الجديد هو الإعلان وتوقيته خاصة أن اتفاق ماشوكس لم ينته بعد، ومفاوضاتنا مع الحركة وقادتها فى إطار التجمع المعارض باعتبارهم جزءا منه مستمرة فى «أسمرة» وهنا أمران، الأول: أنهم يذهبون إلى مابعد ماشوكس وهذا يعنى أنهم موقعون موقعون، والثانى أنهم يتوفرون على مصالحهم الخاصة دون النظر لبقية فصائل المعارضة، سعيد يؤكد أن الحركة لاتحرج المعارضة بهذا التحرك لأن نضال المعارضة

غير مربوط بقدم الحركة الشعبية نحن كان لنا تنسيق معها كونها تحرج هذا لايعنى أن الناس توقف النضال، نحن نقول إن الحركة إذا وقعت الاتفاق تعنى أنها أوقفت الحرب،

ونحن مع ايقاف الحرب شريطة الشراكة فى المفاوضات، لأن وقف الحرب لاينهى المشكلة ينهيها الحل السياسى الشامل الذى يضم كل الأطراف وقضيتى الحرب والديمقراطية معا الفريق سعيد لايتوقع أن تلقى الحركة السلاح لأن الحركة معروف أنها مكونة من «جيش وحركة» أو هى حركة بجيش كونها تريد توسيع الشق السياسى لتمكين أهل السودان من الانضمام اليها هذا أمر مشروع، وهى فكرة متأخرة فى الإعلان عنها لأن الحركة طبقت هذا المفهوم «سودان جديد» منذ زمن طويل ولديها شماليون فى الجناح العسكرى وتنظيماتها السياسية إذن هى دعوة للتوسع خاصة أن هناك جماهير كثيرة دون انتماءات حزبية تستطيع أن تجتذبهم الحركة الآن بعد السلام مثلها مثل بقية الأحزاب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الشين فين

وصف أحد المعارضين ماجرى من جانب الحركة بأنها تذهب لنموذج الجيش الجمهورى الإيرلندى فى إنجلترا الذى يتعاطى السياسة ويضرب وزارة الدفاع البريطانية بالهاونات

دونما تأثير لمسار على الآخر إلا أن الكومندان باجان أموم الأمين العام للتجمع المعارض «الرجل الثانى بعد الميرغنى» قال لايوجد أى وجه من التشابه بين الشين فين والحركة فى تحولها فالحركة موجودة فى التجمع المعارض ولها جناحها العسكرى، وإذا دخلت فى اتفاق سلام لن تطلق رصاصة واحدة، كما أن هناك خلافا مابين أساليب النضال فى الحالتين، نفس مايذهب إليه الدكتور منصور خالد المستشار السياسى للدكتور جون قرنق والذى يقول: إن الهدف من التحول أن الحركة لابد أن تخرج من «تحت الأرض» فى الشمال، إذا كان السلام سيحل وقادم لامحالة فلماذا تظل خلاياها تحت الأرض، هى ذاهبة لعمل سياسى علنى على قدم المساواة مع بقية الأحزاب، وأكد خالد أن الجيش الشعبى سيبقى فى الفترة الانتقالية، وإذا انفصل الجنوب سيصبح جيش الدولة الجنوبية، وإذا توحد السودان سيجرى وضع أسس جديدة لجيش الدولة الموحدة لتحقيق قومية الجيش، والتخلص من عناصره المسيسة المنتمية إلى الجبهة الإسلامية، وتطبيق الاحتراف العسكرى الى إبعاد الجيش عن السياسة.

الدكتور منصور خالد يرى أن خلع قرنق لبدلته العسكرى أمر سابق لأوانه، وأن مايشغل

بال قرنق ورجاله اتمام الاتفاق دون تنازلات خاصة أنهم فائزون فى الجولة الأولى وهذا ليس على حساب أحد فى المعارضة. باجان أموم يرى أن قرنق لايقرر وحدة مصير الحركة وأن القرار اتخذه نحو ١٦٠ من قيادات الحركة، كما أن قرنق لايقرر وحده مصير التجمع وبالتالى مايجرى على أرض الواقع ليس من صنع شخص وحيد بل هى حركة سياسية هادرة لابد من التعاطى معها بواقعية سياسية شديدة، وحول دخول الحركة الى قانون الأحزاب فى السودان وفق هذا التوجه قال باجان: مطلوب ومتفق عليه تغيير قانون الأحزاب وفق تغيير الإطار الدستورى وهذا يعنى أن تدخل الحركة إلى قانون جديد لحزب سياسى وأكد أنه لا قلق على تحول الحركة لحزب لأنها بالفعل حزب على الأرض وشبابها احتفلوا بالعيد الـ ١٩ لتأسيسها فى قلب جامعة الخرطوم فى مايو الماضى فى إعلان صريح على وجود الحركة فى الشمال، وفى قلب الخرطوم!

ورطة التجمع

مثل الصدمات الكهربائية تبدو تحركات الحركة، والتجمع المعارض وبرئاسة محمد عثمان الميرغنى أقرب «للفراخ الدايخة» وراءها لدرجة أنهم أجلوا اجتماع هيئة القيادة لثلاث مرات لانشغال الدكتور جون باجتماعات حركته، وكان آخر تأجيل مثيرا للسخرية خاصة مع توافد السفراء العرب والأجانب على فندق الاجتماعات وقبل الافتتاح بدقائق يعلن الفريق عبدالرحمن سعيد نائب رئيس التجمع التأجيل لمدة يوم واحد لإمكان حضور الدكتور قرنق، قرنق يستعد بحزبه «حركته» لما بعد ماشوكس ولن ينتظر المعارضة وحسب ماقاله ياسر عرمان إذا رفض النظام فى الخرطوم مشاركة تجمع المعارضة فى ماشوكس لن نوقف الاتفاق سنوقع نهائيا فى ٢٠ سبتمبر وعليهم أن يفرضوا وجودهم على الطاولة، عرمان فى سخرية واضحة يقول : عليهم بالجبهة الشرقية كما فعلنا فى الجبهة الجنوبية، لن نكون معهم هناك لأننا سنرتبط بوقف اطلاق النار وتحت رعاية مراقبين دوليين.. إذ ماذا سيفعل الميرغنى ورجاله؟!

حتى الآن يكتفى الميرغنى بحفلات العشاء التى يقيمها للعناصر المعارضة فى محاولة لتوحيد الكلمة، ويلعب دور الوسيط بين الحركة وبقية الفصائل ناسيا أنه كحزب اتحادى أكبر فصيل ربما أكبر من الحركة، ويحاول الظهور وكأنه أكبر من كل مايجرى أو كبير على لعبة المفاوضات!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ورغم مساعيه لدى الجانب الإريترى لتنشيط المسعى الاريترى لجمع وفد من الحكومة مع وفد من جانبه كرد على كينيا التى جمعت وفد الحكومة مع وفد الحركة فإن لقاءه مع الرئيس أسياسى أفورقى لم يخرج عن دعم إريتريا للسلام الشامل والحل السياسى الكامل وضرورة إشراك التجمع فى المفاوضات دون التعرض لهذا المسعى.

مسلك الميرغنى لتمرير اتفاق ماشوكس من فوق رءوس المعارضة ورفضه لعقد اجتماع هيئة القيادة إلا فى حضور قرنق لايرضى فصائل المعارضة التى بدأت فى جلساتها الضيقة تعرب عن ضيقها من طريقة الميرغنى فى إدارة الأزمة ومحاولته تجنيب التجمع صداما مع قرنق رغم أن الصدام مطلوب «للجم» تدافعه نحو الخرطوم، يحسون أن الميرغنى «خائف» من فقد قرنق الذى بدأ الحركة نحو الخرطوم، لغة التخوين وجدت طريقها لاجتماعات هيئة القيادة الأمر الذى دعا منصور خالد المستشار السياسى لقرنق لطلب ضبط النفس والتعاطى بايجابية مع ماشوكس وليس بالسلبية فقط، لإمكان التفاهم وتحسين الاتفاق وسد نواقصه وإمكان إشراك المعارضة فى الاتفاق، خالد أعد مذكرة مناهضة لمذكرة فاروق أبو عيسى مساعد رئيس التجمع الذى حاول هدم الاتفاق فوق رأس قرنق والحركة، الأمر الذى وشى باندلاع «حرب مذكرات» لدرجة أن الأمين العام للتجمع المعارض باجان أموم وصف المذكرات بأنها آراء شخصية لأصحابها من حقهم طرحها ومن حقنا أن نناقشها دون تكميم للأفواه!

الأزمة التى بردها جو أسمرة المطر ودرجة الحرارة المنخفضة ستتحول لكرة لهب فى وجه الميرغنى إذا استمر فى احتضان قرنق وتبرير أفعاله خاصة أن قرنق أفصح عن خططه للزحف السياسى على الشمال كما زحف عسكريا على الجنوب، أيضا مع عدم وجود بدائل يطرحها الميرغنى على الغاضبين سوى طلب الشراكة فى مفاوضات ليس موجودا فى أجندتها بالأساس ومرفوض وجوده على طاولتها، والمتاح أن يكون مستشارا لقرنق فى مفاوضاته مع الحكومة، وكان لافتا القول فى أروقة المؤتمر أن يتم تحميل قرنق أجندة التجمع ليفاوض بها الحكومة قبل أن يعلن قرنق أنه ذاهب الى الشمال، إلى الخرطوم فى بدلة زرقاء أنيقة ليلتقى برجال وتلاميذ الترابى خاصة أن لحيته جاهزة لحكم الخرطوم!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

الرئيس الإريتري لـ«الاتحاد»:
الشيطان يكمن في تفاصيل «ماشاكوس»

أسمرة - حمدي رزق:

وصف الرئيس الاريتري اسياسي افورقي «اتفاق ماشاكوس» بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه «ايجابي وخطوة حاسمة لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة السودانية». وقال اننا حريصون على دعم هذا الاتفاق ونعتبره مرحلة فارقة بين الماضي والمستقبل.

وحذر الرئيس الاريتري في حديث خاص لـ«الاتحاد» من ان كل خطوة للامام في هذا الاتفاق تحمل مزيداً من التعقيدات. وكما يقولون الشيطان يكمن في التفاصيل ونحن في المرحلة الثانية امام جملة تفاصيل واسئلة تتطلب من الطرفين التعامل معها بواقعية لصالح السودان وشعبه. وابدى الرئيس افورقي دهشته من ذهاب بعض المحللين للقول ان المشكلة السودانية قد حلت بهذا الاتفاق بوجود الولايات المتحدة في رعاية ماشاكوس وقال: لا أرى الأمور بتلك البساطة انا متفائل ولكني حذر مما سيلي تلك الخطوة.

وحول تخوفات المعارضة من كون الاتفاق يؤدي الى الانفصال قال الرئيس الاريتري «بل سيؤدي الى الوحدة وهنا تبرز اهمية المرحلة الانتقالية التي كانت عصب المسعى الاريتري ففي هذه المرحلة تتبلور ارادة الشمال والجنوب في منع الانفصال بالمشاركة على قدم المساواة في الثروة والسلطة. وكل القوى السودانية مطالبة باقناع الجنوبيين بان الانفصال ليس في مصلحة الجنوب وذلك بخطوات وبرامج عملية يحس معها الجنوب برعاية الشمال. وانا متأكد ان كلمة انفصال ستذهب الى الابد من افواه الاجيال المقبلة». واضاف كل هذا لا ينفي ان الانفصال وارد ولو بنسبة واحد في الالف. وهنا لابد من الحذر لأنه وارد اذا استمرت الحرب ووارد اذا ما اخفقت الفترة الانتقالية في هدفها نحو تحسين احوال الجنوب، ومن دون خطوات عملية على الارض وترتيبات محددة لا يمكن القول انني مطمئن منة في المئة على الوحدة.

وحول ما اثير عن تفعيل المسعى الاريتري في تلك المرحلة ووضع الورقة الاريترية على الطاولة من جديد قال الرئيس افورقي، لقد قدمنا ورقة وليس مبادرة ومضمون المسعى الاريتري كان اقتراح ترتيبات في المرحلة الانتقالية وما بعدها وبالتشاور مع كل الاطراف ونحن لانحب الظهور في الشاشة او امام الكاميرات. وحتى عندما اختارت الولايات المتحدة مصر وكينيا وبريطانيا والنرويج لرعاية ماشاكوس لم يكن عندنا اي حساسية وقلنا المهم نجاح اي مبادرة منعا لتضييع الوقت ولمنع اي طرف يريد التهرب بالمراوغة بين المفاوضات. انا اقول ان المسعى الاريتري كان في اطار تحريك الاوضاع للوصول الى بداية حقيقية لحوار سوداني - سوداني - الآن بعد ماشاكوس وصلت الامور لما وصلت اليه وعلينا انتظار نتائج الجولة المقبلة.

وحول موقف الحركة الشعبية من الوحدة والتيار الانفصالي الذي يقوى بداخلها وامكانية استغلال الاتفاق لإعلان دولة في الجنوب قال الرئيس افورقي: ما يقال ان في الحركة تيار انفصالي مغالطات فالتيار الانفصالي في الحكومة السودانية واثق ان الحكومة اعطت قرنق شهادة بانه وحدودي وتجربتي مع قرنق في الحركة وفي التجمع المعارض من 1994 وحتى الآن تقول انه وحدودي كما ان برامج التجمع الوطني المعارض التي هو جزء منها تؤكد على خيار الوحدة. وانا لا اعرف من اين تأتي تلك التوصيفات وعلى اي اساس تقوم! .وحول دور تجمع المعارضة في الاتفاق قال، هناك اتفاق ضمني بين التجمع والحركة والتجمع هو ضمان للوحدة في المرحلة الانتقالية واشراك التجمع واسهامه في تلك المرحلة لمصلحة السودانيين، دور التجمع تأمين الوحدة واذا كان الهدف عملا وحدويا لابد من مساهمات التجمع ولكن لا يحتكر التجمع الدور، اذا كانت هناك قوى اخرى تريد المساهمة فكله في رصيد الوحدة.

وعن تحليله لأسباب الاتفاق الذي كان مفاجأة للجميع قال الرئيس الاريتري: نعم الاتفاق فاجأ الجميع حتى الوسطاء والمفاجأة كانت من جانب الحكومة التي وافقت عليه، كان يسود الاجواء اعتقاد بالتأجيل لكن كان الاتفاق واعتقد ان لكل طرف اسبابه في القبول. واذا كانت الحكومة قبلت ما طرحته الحركة فلماذا ترفض الحركة؟.

وبالنسبة للدور الاميركي في المفاوضات قال الرئيس افورقي: الاميركان كانوا واضحين من البداية هم لهم الدور الرئيسي وبشراكة مصرية عن المبادرة المشتركة وكينيا عن الايجاد والنرويج وبريطانيا لتمثيل شركاء الايجاد الاوروبيين وكان رايي ان هذه التركيبة جيدة ودور اميركا طبيعي لأنها دولة عظمى وابعادنا كان عاديا لأننا لا نريد الظهور لكن في النهاية الاتفاق وقعه سودانيون، وطالما الطرفان وافقا فعلينا ان ندعم الاتفاق، والحكومة كانت متحمسة للدور الاميركي.

وعن الربط بين التدخل الاميركي، وتدفق البترول في الجنوب قال ان البترول لن يحل المشكلة، لأن المشكلة ليست البترول، صحيح هناك بعض مراكز القوى في أميركا تقول ان لنا مصلحة في السودان، وفي بترول السودان وهذا مشروع فتلك مصالح اقتصادية، ولكن كونها تدخل في الترتيبات السياسية فهذا ليس ايجابيا، ربما دخلت اميركا لمصلحة اميركية ولكن القرار في النهاية سوداني.

وحول دور اللوبي المسيحي اليميني في اميركا قال هذه الادارة تبدأ في هذا الملف من نقطة الصفر ولا يمكن التأكد من وجود محاكمة قوى بعينها تؤثر في ملف السودان لأنه لم تكن هناك سياسات واضحة لأميركا في السودان طوال عهد كلينتون. وعن ضمانات نجاح الاتفاق قال الرئيس الاريتري يجب ان يصطحب الاتفاق كل القوى السودانية في المرحلة الانتقالية، ولابد من مساهمة تلك القوى في ترتيبات الفترة الانتقالية حتى لا تبرز قوة لتقول لم نشارك او تم اقصاؤنا. اما شكل المشاركة فليست عندنا تفاصيل هل الحكومة ستأتي بحلفائها في الداخل، هل ستشرك الحركة حلفاءها في التجمع كل هذا متروك للطرفين. وعن الملف الاريتري - السوداني قال الرئيس افورقي: نحن نرحب باي تغيير يطرأ على النظام وليست عندنا حساسية ولا تساؤلات حول لماذا يتغيرون. وحسن الجوار مطلوب. وحول استمرار دعم الحكومة السودانية لتنظيم الجهاد الاريتري على الحدود قال رغم تحفظي على الحديث في هذا الملف الا ان مطبوعات ومجلات ومنشورات هذا التنظيم لا تزال تطبع في الخرطوم ولدينا وثائق ومعلومات تؤكد ما نذهب اليه، وقلت لهم اعطوا الجهاد الاريتري كل شيء ولن يفعل شيئاً، واذا كان هناك من ضرر من هذا الجهاد فهو تعكير صفو علاقات البلدين وتضييع فرص التعاون الاقتصادي وخلق مصلحة مشتركة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ: ٩ اغسطس ٢٠٠٢

مصر بحاجة الى سياسة جديدة نحو سودان مختلف

حسن ابو طالب *

■ الذين يتابعون الديبلوماسية المصرية عن كثب يعرفون ان تركيزها الاكبر هو على القضية الفلسطينية بكل تفريعاتها الإسرائيلية والعربية والاميركية، فهي القضية المركزية من دون منازع لفترة العقود الثلاثة الماضية، وهي كذلك في الافق المنظور. وكشف عدد من الدراسات التطبيقية ان الاتصالات المصرية الخاصة بالقضية الفلسطينية تستحوذ على اكثر من ٥٠ في المئة من حجم الاتصالات الخارجية، على رغم كثافة القضايا وتشعب العلاقات التي تحيط بمصر. وهناك تفسيرات وأسباب كثيرة لهذا الاستحواذ الكبير، بخاصة في ضوء مركزية هدف تثبيت السلام العربي - الإسرائيلي، ومن ثم الاستقرار الإقليمي، والأخير هو ذاته مدخل التنمية بحسب الفلسفة العامة التي توجه السياسة الخارجية المصرية منذ عقدين ونصف عقد تقريباً.

كل هذا مفهوم، او على الاقل يمكن فهمه، لكنه لا يخلو من ثمن، أو لنقل اثمان كبيرة بات على مصر أن تفكر فيها احياناً، او تدفعها عن طيب خاطر او عن غير رغبة احياناً اخرى.

بين تلك الاثمان الظاهرة الآن ما يتعلق بالسودان الجديد الذي يمكن ان يولد عن عملية المفاوضات بين حكومة الخرطوم و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة جون قرنق تحت رعاية «ايغاد» وأصدقائها من اوروبا والولايات المتحدة، ومن دون مشاركة اي طرف عربي. وما رشح حتى الآن وتاكد من خلال الاتفاق على ثلاث نقاط رئيسية (فصل الدين عن الدولة، حق تقرير المصير للجنوب، وطبيعة المرحلة الانتقالية ومبادئها) كما حدث في إعلان مكاكوس في ٢٠ تموز (يوليو) الماضي، ان ثمة احتمالاً قوياً لأن يتحول السودان الواحد الى كيانين، وربما اكثر.

ومثل هذا الاحتمال، الذي يتضمنه اتفاق مكاكوس، والذي تضمنه جهات دولية وافريقية وتراقب تطبيقه آلية دولية، يمثل نكسة كبرى لمبدأ حاكم في السياسة المصرية، وهو الحفاظ على السودان بلداً موحداً، بكل ما يعنيه ذلك من استمرار المعادلات الجغرافية السياسية والمائية على ما هي عليه. كما يشكل نكسة أخرى للمبادرة المصرية - الليبية، التي لم تستطع ان تفرض ذاتها على طاولة الحوار السياسي السوداني طوال السنوات الاربع الماضية إلا بطريقة هامشية ومحدودة. وهذا يتجلى في الاستجابات التي نالتها هذه المبادرة من الحكومة وفصائل المعارضة السودانية، وهي لم تخرج عن نطاق التاييد اللفظي والمناورة الفعلية لوادها وتركها تلفظ انفاسها بهدوء وسكينة، ومن دون ان يكون هناك محل لعتاب سياسي من صاحبي المبادرة او احدهما لاي من الأطراف السودانية.

المفارقة الكبرى هنا ان كلاً من مصر وليبيا تتمتع بعلاقات طيبة مع كل الأطراف السودانية بما فيها الحكومة والمعارضة و«الحركة الشعبية»، وكما فوجئ اطراف المعارضة الشمالية فوجئت مصر وليبيا.

فالطريقة التي خرج بها اتفاق مكاكوس، واستبعاد مصر وليبيا من هذه العملية، وعدم اهتمام حكومة الخرطوم تحديداً بإبلاغ القاهرة او طرابلس مجريات المفاوضات مع الحركة / الخصم بزعامة قرنق، من شانها أن تفتح الباب لما هو اكثر من عتاب سياسي او تعبير عن الضيق وعدم الترحيب. وهو ما بدا في عدم استقبال الرئيس حسني مبارك نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه الذي راس وفد بلاده الى اجتماع اللجنة العليا المصرية - السودانية، على رغم استمرار زيارته ثلاثة ايام. لكن مصر، والرئيس مبارك، استقبلا لاحقاً وزير الاعلام السوداني الذي قدم تفسيرات وتطمينات لا يبدو انها نالت كلها الرضا الرسمي المصري، وهو ما ظهر في تباين بين التصريحات التي اعلنها الوزير وتلك التي اطلقها وزير الخارجية المصري أحمد ماهر. فالوزير السوداني شدد على اهمية دور بلاده في تثبيت الوحدة السودانية، بينما ركز ماهر على حرص مصر على سلام السودان واستقراره في ظل وحدته.

بالطبع، ومن حيث المبدأ، السودانيون احرار في أن يفعلوا ما يتصورونه او يعتقدون انه يحقق مصلحتهم وامنهم وسلامهم الداخلي. في المقابل لدى مصر الحق في أن تحافظ على ما يحقق امنها جنوباً، بما في ذلك سريان مياه النيل من دون عقبات طارئة أو مصطنعة. لكن الأمثل للطرفين أن يكون هناك تحرك مشترك يحقق كل الأهداف المشتركة، وهو ما دفع مصر الى أن تجتهد مع ليبيا قبل أربع سنوات لوضع مبادرة سياسية تستند الى الوحدة والمشاركة الجامعة لكل الفصائل السودانية في تحقيق سودان تعددي يسع الجميع من دون استثناء، ويشاركون في صنعه عبر مؤتمر دستوري جامع.

وبما أن هذه المبادرة صارت في ضوء اتفاق مكاكوس - على الأقل لدى بعضهم - تاريخاً، فإن السؤال عن البدائل المصرية تجاه التطورات المحتملة في السودان يبدو ملحاً.

إن الحديث عن البدائل وإن لم يتضمن كل الاحتمالات الممكنة بعد السنوات الست والنصف سنة المقبلة، هي فترة المرحلتين التمهيدية والانتقالية اللتين اتفق عليهما في مكاكوس، سيظل حديثاً قاصراً وغير مفيد. ثانياً، إذا لم يتضمن الحديث عن البدائل نوعاً من المراجعة العامة لأسس السياسة المصرية تجاه السودان والقضايا الأفريقية برمتها سيظل حديثاً غير مكتمل الأركان. فما حدث في مكاكوس هو اكثر من جرس إنذار في شان اللاتوازن الذي يسم الديبلوماسية المصرية. فإذا كانت القضية الفلسطينية تمس الأمن القومي المصري من ناحية الشرق، وتتقاطع مع صراع الأدوار في المنطقة مع الكيان العبري، فإن السودان قيمة استراتيجية كبرى لمصر، تتقاطع فيها اعتبارات الأمن والحياة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

العضوية والادوار والمكانة. فالمطلوب بعض الجهد الجاد والفاعل الذي يبني على ما هو قائم. وربما لا يعلم كثيرون أن السودان هو البلد العربي الوحيد الذي وقع مع مصر اتفاقاً فريداً لم تعرفه علاقات مصر مع أي من الدول العربية الأخرى، وهو «اتفاق السماح بازدواج الجنسية بين مصر والسودان»، الموقع في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٧٧، والذي يسمح لمواطني البلدين بالحصول على جنسية البلد الآخر مع الاحتفاظ بجنسية بلده الأصلي ما لم يرغب في غير ذلك. كما ان البلدين وقعا اتفاقاً أمنياً في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٦، لم يوقع مع أي من البلاد العربية، يشكل بموجبه مجلس للدفاع المشترك وهيئة أركان، ومدته خمس وعشرون سنة ويتجدد تلقائياً لخمس سنوات، ما لم تخطر إحدى الدولتين الاخرى برغبتها في الانسحاب قبل سنة من انتهاء المدة. ووفقاً للمتاح من المعلومات لم يحدث ان طلب اي من الطرفين الانسحاب، كما لم يشكل مجلس الدفاع المشترك.

وإذا كان مثل هذه الاتفاقات يعكس قوة التفاعلات بين طرفين لا يجمعهما اي رابط كذلك الذي يربط بين مصر والسودان، فهي في حالنا تلك محاولة لتعميق ما هو قائم وترسيخه. لكن المردود الفعلي الذي نراه الآن يبدو معكوساً. كنا نرى في عقد السبعينات ومطلع الثمانينات منحاً دراسية مصرية لأبناء السودان في التخصصات العلمية كافة. وكانت جهات سيادية عليا تمول اكثر من ٢٠٠٠ منحة دراسية سنوية لأبناء المناطق الجنوبية السودانية في كل التخصصات، بما في ذلك الطب والهندسة والزراعة، كما كان الأزهر بجامعته موئلاً لطلاب يفوق عددهم الخمسة آلاف من السودان الشقيق. لكن إحصاءات السنوات الأخيرة تكشف اتجاهاً معاكساً، على رغم ان العقد الاخير شهد وجود جالية سودانية كبيرة في مصر، قيل إنها اقتربت من اربعة ملايين شخص. فاين ذهب اولادهم وطلابهم؟ أغلقت أبواب الجامعات وتقلصت المنح المصرية، اليس ذلك غريباً!

وفي عالم اليوم بكل صراعاته ومبادئه الجديدة وتغيراته الكبرى، الحفاظ على المصالح الكبرى للدول لم يعد يجدي إلا بالعمل الدائم واستنباط الآليات الجديدة الممثلة حيوية وإبداعاً، بحيث تدعم تلك المصالح وتوسعها، وتقلل تاثيرات الغير المنافس او العدو. لذلك فإن الركون الى حقائق تاريخية أو اعتبارات عامة او عوامل شخصية وحدها، لا يفيد كثيراً بل يلعب أحياناً دوراً سلبياً، إذ يحد السعي الدائم الى تطوير تلك المصالح وتوسيع قاعدة المستفيدين منها. فبينما يرى المصريون ان تاريخ علاقاتهم مع السودان وهذا التداخل الاجتماعي الطبيعي بين فئات واسعة من البلدين يمثلان اساساً صلباً لعلاقات قوية ومتينة غير قابلة للتراجع، يوجد في الجانب الآخر من يحاكم مصر على «تاريخها الاستعماري القديم» في السودان، ويحملها الكثير من مسؤولية متاعب السودان الحديث. وبعض هؤلاء ينسى ان السودان الحديث،الذي نتج عن الاستقلال مطلع ١٩٥٦، لم يعد مسؤولية مصر او الاحتلال البريطاني الذي كان، وإنما هو مسؤولية السودانيين انفسهم. وهناك بعض آخر يعتقد ان الهم الاول لمصر في ذلك البلد هو المياه، ثم بعد ذلك فليذهب السودان بأهله وتنميته وحريته وتعدديته الى الجحيم.

في هذه المشاعر التي يبديها بعض السودانيين، عن اقتناع تام او سوء إدراك، جرس إنذار آخر للديبلوماسية المصرية لم تتنبه إليه منذ زمن طويل. فعلى عكس كل البلدان العربية تظل للسودان اهميته القصوى لمصر بحكم الجغرافيا، كما بحكم التاريخ والمصالح المتداخلة التي لا ينفع للحفاظ عليها مجرد حسن العلاقة بين الحكومتين او القيادتين السياسيتين. فهناك بعد غائب في إدارة تلك العلاقة الحيوية لمصر يتعلق بتنمية العلاقات التحتية، اي بين الناس انفسهم على طول ضفاف النيل من دون وصاية او تدخل. فإذا نظرنا مثلاً إلى الآليات الشعبية التي يفترض انها تعكس اهمية السودان لدى مصر، الناس والمجتمع والحكومة والساسة وغيرهم، سنجد فراغاً كبيراً. فهناك جمعية غير حكومية واحدة فقط تهتم بتنمية العلاقات بين ابناء وادي النيل نشاطها محدود جداً لا يتناسب مع حجم التفاعلات القائمة بين عموم السودانيين والمصريين. اما العلاقات بين مراكز البحوث والدراسات في البلدين فمحدودة جداً يغلب عليها الطابع العابر. وكثيراً ما تواجه إقامة ندوة مشتركة في القاهرة او الخرطوم عقبات أمنية اكثر من العقبات المالية المعتادة، والتي غالبا ما يمكن التغلب عليها عن طريق منح أوروبية لا عربية او محلية. ومما يعكس محدودية الوعي باهمية السودان لمصر، تلك التغطية المحدودة جداً التي تنالها اخبار السودان في الإعلام المصري المرئي او المقروء. فكثير من الأحداث المهمة التي يشهدها يكاد ان يكون غائباً عن التغطية المكتوبة او المرئية. اما الأحزاب المصرية فكلها ينظر الى السودان كمعطى ابدي، او كحقيقة غير قابلة للتغير. وبينما كانت الجريدة اليومية لحزب «الوفد» تنشر قبل نحو اربع سنوات صفحة اسبوعية عن احوال الاشقاء في السودان، غابت تلك الصفحة وغابت معها اخبار الاهل هناك. ويكاد عدد الذين يتابعون اخبار السودان وشؤونه في الصحافة المصرية الا يتجاوز عدد اصابع اليدين، وقس على ذلك كثيراً من الامور والمعطيات.

تبدو لي الأمور وكان «شيئاً غلطاً» يلفها، او وعياً غائباً يحكمها. واذا لم يتم الاعتراف بان السياسة المصرية تجاه السودان ينقصها الكثير من الحيوية الرسمية والشعبية، وان ثمة حاجة الى اعادة اكتشاف هذا البلد، وضرورة إعادة بناء المعطيات التاريخية والاجتماعية والسياسية بين مصر والسودان على نحو اعمق، فقد يحدث انفصال الجنوب، لا قدر الله، من دون أن يدري المصريون ماذا يفعلون.

---

* كاتب مصري، رئيس تحرير «التقرير الاستراتيجي العربي».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

وزير الاعلام السودانى يكشف «للأهرام» خفايا اتفاق ماشاكوس

الاتفاق جمد إجراءات الانفصال!

لم تمنعنى كلمات السيد مهدى ابراهيم وزير الاعلام السودانى والمبعوث الخاص للرئيس البشير الصادقة - حول نظرة الرئيس حسنى مبارك الشاملة لحقيقة الأوضاع فى السودان وتفهمه الكامل لابعاد الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الحكومة السودانية وحركة جارانج، - من أن أنقل اليه صراحة قلق الاوساط المصرية (السياسية والفكرية والشعبية) من بعض بنود هذا الاتفاق.

قلت له أن هناك تخوفا من أن يؤدى مبدأ حق تقرير المصير للجنوبيين إلى انفصال الشمال عن الجنوب وما يصحب ذلك من أحداث خلل فى الأمن والتوازن الاقليمى.. وسألته عن الاغراءات الاقتصادية والسياسية التى يمكن ان تقدمها حكومة السودان للجنوبيين حتى تجعلهم يفضلون خيار «الوحدة الطوعية»؟! واذا كان لديها ما تقدمه فلماذا لم تفعل ذلك طوال السنوات الماضية؟! ثم ما هى المقومات التى يمتلكها الجنوبيون لإقامة دولة مستقرة وهم يعانون إنقسامات عرقية وتنافسا بين القبائل؟! وما هى الضمانات التى تجعلهم لا يرتمون فى أحضان دولة اجنبية لها اطماعها واهدافها؟!

وواجهته: لماذا استبعدتم مصر من اتفاق ماشاكوس بالرغم من كل الجهود الدبلوماسية المضنية التى بذلتها طوال السنوات الماضية من أجل تحقيق الوفاق فى بلادكم..؟! وقلت له ان بعض المراقبين يرون انها المرة الأولى التى يتخذ فيها السودان قرارا اقليميا بهذا الحجم دون استشارة جيرانه خصوصا مصر.. وأن أى القوى الخارجية سيظل يبحث عن تحقيق اهدافه الاستراتيجية فى السودان.. وسألته عما اذا كانت بلاده قد اضطرت للموافقة على الاتفاق تحت وطأة الضغوط الأمريكية.. والواقع العملى لحركة جارانج؟!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لم نستبعد مصر واسألوا سفيركم فى كينيا!!

لسنا سذجا.. وقادرون على تكريس خيار الوحدة

الجنوبيون كانوا يستعدون لإصدار عملتهم الجديدة

مصالحنا الوطنية أساس تعاملنا فى المرحلة المقبلة

وطلبت منه تعليقا سريعا على الاشتباكات العسكرية التى لاتزال مستمرة بالرغم من التوصل الى إطار الاتفاق واللقاء التاريخى بين الرئيس البشير و «الزعيم» جون جارانج.. وأيضا طلب الحركة الشعبية لتحرير السودان إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومن بينهم الدكتور حسن الترابى رئيس المؤتمر الشعبى المعارض.. والأبناء التى ترددت حول نية وزير الخارجية السودانى الاستقالة اعتراضا على الاتفاق.

بادر فى البداية بقوله: انت تعلم أن الادارة الأمريكية تبنت الحركة الشعبية لفترة من الزمن.. وأعطتها مظلة.. وجمعت لها بعض دول الجوار وبعض المعارضين السودانيين.. اضافة الى بعض الكنائس الغربية.. وبعض البلدان الأفريقية.. وتمكنوا من السيطرة على الجنوب كله عنوة.. وكان السودان يقاتل فى هذه المعركة الشرسة وحده.. واستبسل ونزف دماء غزيرة فى وجه هذه الحركة التى كان يلوح لها الأمل بهيمنة كاملة على السودان.. وتمكنت من السيطرة على بعض الأطراف.

إجراءات الانفصال

يضيف: اكثر من ذلك لقد بدأ جون جارانج اجراءات عملية لتحقيق انفصال على أرض الواقع فى المناطق التى يسيطر عليها.. وكان مفترضا ان تصدر عملة جديدة للجنوب خلال شهر اغسطس الجارى.. وان يقوم البنك المركزى بذلك.. وأن تأتى أموال من الكونجرس لبدء تشييد المجتمع المدنى بدءا من الطرق والمدن الحديثة.. وباختصار كان هناك واقع ملموس لتحقيق الانفصال ولو تركنا الأمور كذلك كان سيتم تكريس هذا الانفصال وربما تعترف به بعض الجهات والكنائس.. أما الان فقد الغت الاتفاقية أى واقع على الأرض يمثل هياكل الانفصال.. وحددت مدة ستة أشهر وست سنوات للعمل فى ظل الوحدة وفى ظل تعزيزها حتى نعطى الفرصة كاملة لنجاح هذه الوحدة.

● هل تريد أن تقول ان السودان اضطر للموافقة على هذه الاتفاقية تحت ضغوط التدخلات الخارجية خاصة من الولايات المتحدة.. والواقع العملى لحركة جارانج؟!

– يجيبنى بعد فترة صمت ليست قصيرة: لا توجد دولة ترضى ان تقسم نفسها.. وحربنا مع الجنوبيين مستمرة منذ عام ١٩٥٥ فقد فيها مليونا شخص.. وظل خلالها السودان منسيا.. وتوقفت حركة التنمية حتى أن خط البترول أصبح يضرب.. وكذلك شبكات الكهرباء.. وظل السودان يستنزف والشعب فى الشمال والجنوب يعانى ويلات هذه الحرب.. وغالبية الميزانية تذهب للدفاع.. لأننا لم نبدأ الحرب فى الجنوب.. وانما كل الحروب بدأها الجنوبيون وسعرتها التدخلات الخارجية.. ولا يوجد مسئول فى الحكومة الحالية إلا وفقد ابنا أو اخا أو قريبا فى هذه الحرب.. ولو تركنا الأمور على ما هى عليه كان سيكون هناك طابور خامس.. والفكرة الان أن يأتى تقرير المصير بالوحدة طواعية.

أصوات متطرفة

● ولكن ما هى تلك الاغراءات الاقتصادية والسياسية التى يمكن ان تقدموها للجنوبيين لتجعلهم يصوتون لصالح الوحدة؟!

– دعنى أطمئنك.. فغالبية الجنوبيين يؤيدون الوحدة وهناك مجموعات قليلة بلغ بها الجنوح حد المطالبة بالانفصال.. والدليل على ذلك ان اكثر من ٥٥ فى المائة من ابناء الجنوب نزحوا الى الشمال ليعيشوا مع اخوانهم هناك ويقدر عددهم ما بين ٣,٥ و٤ ملايين مواطن، بينما لم يتعد عدد الذين ذهبوا الى دول الجوار اكثر من ٣٥٠ الف شخص فقط..!! وهذا يعطيك مؤشرا ان الموقف الطبيعى للاخوة الجنوبيين ليس مع الانفصال.. ولكنه موقف بعض الاصوات المتطرفة المستوردة من الخارج ومن القوى الاستعمارية.

إن الصورة المعروفة عن السودان الان فى الكتب والمجلات ومراكز حقوق الانسان ان المسلمين الشماليين العرب يكرهون الجنوبيين ويجبرونهم على وحدة لا يريدونها ويفرضون عليهم دينهم ويسرقونهم ويمنعونهم من حق المشاركة والقسمة العادلة للثروة ويقتلونهم كل يوم بالطائرات.. وهذه صورة ظالمة ومشوهة للسودان وللعرب وللمسلمين من جراء هذه الحرب.. ولذلك فإن الحل الذى توصلنا اليه فى الحكومة ان نمضى فى مبدأ تقرير المصير.. وأن يكون هناك ٦ سنوات انتقالية و٦ أشهر من العمل من أجل بناء هياكل الدولة وقواعد متينة للوحدة وسحب الشحنة العدائية التى ترسبت بسبب الحرب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والتخريب والقتل.. وعندما تضع الحرب اوزارها وتتوقف أصوات المدافع وصور الأشلاء وتعود التنمية التى توقفت وتبنى المدارس وتقام المشروعات وتبنى الطرق والجسور ويتحقق التواصل بين الشمال والجنوب. ويرى الناس ان اخوانهم فى مصر وليبيا والجامعة العربية مهتمون بهم لدينا يقين بأن الجنوبيين سيختارون الوحدة طوعا لاكرها على مرأى ومسمع من العالم كله.. وتسقط كل الاتهامات الموجهة للسودان والعرب

● لكنك لن تعمل وحدك فى هذا المجال.. فانصار الانفصال والتدخلات الخارجية ستسير فى عكس هذا الاتجاه الذى تتحدث عنه ؟!

– يرد بهدوء : هذا صحيح. ولكن دعنا نثق فى أنفسنا اولا كسودانيين ومصريين وليبيين وجامعة عربية.. فنحن قادرون على أن نفسد على الآخر خططه لأنها خطط ظالمة وتدخلات سافرة.. خطط للحرب والتمزيق والمعاناة.. أما انا فغرضى اكبر منهم لأننى صاحب حق وصاحب قضية عادلة واعمل من اجل الخير والتنمية والنهضة والوطن الواحد.

اسألوا السفير

●● لو تركنا الآن موضوع الاتفاق وتحدثنا عن علاقة الخرطوم بالقاهرة.. لماذا استبعدتم مصر من الاتفاق الأخير رغم الجهود الدبلوماسية المضنية التى قمنا بها طوال الفترة الماضية ؟

- يرد مقاطعا بنبرة حماسية قاطعة : مصر لم تستبعد من الإتفاق.. ولم نستبعدها.

●● ولكننا فوجئنا بالاتفاق بعد خمسة اسابيع من المباحثات لدرجة أن بعض المراقبين اكدوا ان هذه هى المرة الأولى التى يتخذ فيها السودان قرارا بهذا الحجم دون استشارة مصر؟!

– تخرج أنفاسه عميقة قبل أن يجيبنى قائلا: الذين يقولون هذا الكلام لا يلمون بجميع المعلومات والتفاصيل ودعنى اشرح لك هذا الأمر.. فأولا كان هناك تنسيق بين المبادرة المصرية - الليبية ومبادرة «الايجاد».. وقد جاء المبعوث الكينى إلى السودان ثلاث مرات وكنا اوائل الذين اقنعوا الكينيين فى الخرطوم بضرورة التنسيق بين «الايجاد» والمبادرة المشتركة ،وأن يتم التنسيق على اساس وحدة السودان ويتم بدون تدخل الاطراف فى سيادة السودان. الأمر الآخر أننا كنا على اتصال دائم مع السفير المصرى فى كينيا ويمكن أن تسألوه فى هذا حيث كان يتابع التطورات أولا بأول ووفدنا على صلة مستمرة به.. واخيرا فإن المباحثات لم تكن مضمونة النتائج.. فلقد أجرينا قبل ذلك مفاوضات كثيرة مع الحركة ولم يكن احد يتوقع أن تنجح هذه الجولة من المفاوضات.. وبالفعل كان يمكن ان تنتهى هذه الجولة بالفشل ، وكنا نحضر لما سنقوله للرأى العام الدولى وفى كينيا وفى السودان.. ولكن الجولة قدر لها النجاح فى الـ ٢٤ ساعة الأخيرة فقط. ثم ان التفاوض بين السودان والايجاد ليس جديدا، وانما مستمر منذ ثماني سنوات.. وهذه الدورة من الاجتماع فى نيروبى كانت معلنة فى الصحف ووسائل الاعلام ولم تكن سرية.. المهم الآن أننا أمام قضية كيف سنعمل سويا خلال السنوات الست المقبلة ونستفيد من هذه الفترة لتعزيز خيار الوحدة ،أما أى حديث يدخل فى إطار التشكيك سيضعف من قدرتنا على العمل وسيتراجع البعض وينصرف الآخر بدلا من أن نصوب جهودنا على العمل من أجل الوحدة.

لسنا سذجا !

●● ولكن الا ترى معى أن اى تدخل خارجى سيظل يبحث عن اهدافه الاستراتيجية فى السودان ؟

- نعم.. فى عالمنا أمس واليوم وغدا.. ستبقى كل دولة تبحث عن مصالحها.. والدول الكبرى تبحث بصورة أقوى واشد عن مصالحها لأن الأدوات التى بيدها للتأثير على مسارات الأحداث اكثر قوة وفاعلية.. وهذه هى طبيعة الكون.. وستظل المدافعة بين البشر من أجل المصالح الاستراتيجية والمنافع الاقتصادية والإنتشار على الأرض والهيمنة الثقافية.. ولكن دعنى اقل لك أننا لسنا بالسذاجة حتى نحسب ان كل من يحومون حول السلام لهم نوايا طيبة وانما لهم ايضا مصالحهم التى يسعون لتحقيقها وبعضها معلن والبعض الاخر منها خفى.. ولكن لأننا نريد السلام فتحنا بلادنا لكل مبادرات السلام.. ولانستطيع ان نفتح القلوب لنتأكد من النوايا الطيبة.. ولكن سنتعامل بقدر ما نشعر به من مصداقية لدى هذه الأطراف.. وبقدر ما نشعر بأن هناك فائدة تقودنا إلى وقف الحرب والسلام.. وفى ذات الوقت ستكون عيوننا مفتوحة حتى لايكون هناك تدخل سافر فى شئوننا او اضرار بمصالحنا الوطنية.

تعليقات سريعة !

● واخيرا : أريد منك تعليقات سريعة حول الموضوعات التالية :

●● تجدد القتال بين الشمال والجنوب

– هذا امر طبيعى.. فأى اتفاق عندما يحدث لاينجح من أول مرة بنسبة ١٠٠٪.. وعندما يكون هناك وقف لاطلاق النار مكتوب ومعلن سيكون بالتأكيد ملزما للجميع.

●● طلب الحركة الشعبية اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومن بينهم الدكتور حسن الترابى رئيس المؤتمر الشعبى المعارض ؟

- السودان من اكثر البلدان التى لايوجد فيها معتقلون سياسيون.. وبالنسبة لطلب الافراج عن الترابى هو فقط لإحراج الحكومة.

●● الانباء التى ترددت عن نية وزير الخارجية السودانية لتقديم استقالته ومعارضته للاتفاق ؟

– لا اساس لها من الصحة ومتأكد من ذلك.. وقبل مغادرتى للخرطوم كنت فى اجتماع فى بيت النائب الأول بحضور وزير الخارجية وناقشنا قضايانا الوطنية فى مناخ هادئ، ودود.

أجرى المواجهة

مسعود الحناوى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاقية ماشاكوس.. والأمن القومى المصرى

حدث ان حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير شعب السودان عقدتا اتفاقية للسلام يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ فى مدينة ماشاكوس بكينيا تضمنت مقدما مبادئ الحكم والاجراءات العامة التى ستتبع خلال فترة انتقالية حددت بست سنوات وشكل هياكل الحكومة التى ستقام سواء على شكل كونفيدرالى او فيدرالى أو حق تقرير المصير تحت ترتيبات قانونية ودستورية لدعم تأسيسها تحت رعاية لجنة تقييم من عدد متساو من الممثلين لكل من حكومة السودان وجيش تحرير شعب السودان وممثلين على الاكثر بالترتيب من الدول الاعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان من دول الايجاد شملت جيبوتى واريتريا واثيوبيا وكينيا وأوغندا..

وتحت رعاية ومراقبة كل من إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة دون اشتراك لمصر او ليبيا فى هذه الاتفاقية مما يعتبر خرقا لكل الاعراف وابتعادا لطبيعة العلاقات بين شعبى وادى النيل الذى تربطهم أواصر أكبر من مجرد شريان الحياة الجارى فى مياه النيل وعمقا استراتيجيا وامنيا للدولتين اختلطت فيها دماؤهم منذ قديم الأزل.. وعليه فهناك اجراءات امنية ووقائية يتم اتخاذها لتسهم فى تعزيز الزخم الذى بدأت تحققه عملية السلام المنتظرة من خلال المساهمة من بناء اجماع وطنى يشمل كل القوى السياسية السودانية وان يصبح مقدمة لدور مصرى- عربى أكثر فاعلية فى تحقيق السلام وضمان ان يصبح خيار الوحدة اكثر جاذبية للجنوب وذلك تحت افق من تبادل المصالح بين هذا المسعى العربى والسودانى.

الدور المتوقع من مصر لا ينطلق فقط من وشائج التاريخ والجغرافيا ومياه النيل التى تربط بين البلدين وإنما لعوامل اخرى من بينها ان الرئيس مبارك هو الرئيس العربى الوحيد الذى التقى بـ «قرنق» عدة مرات وان القاهرة فتحت مدارسها ومعاهدها للآلاف من الجنوبيين الذين درسوا فيها خلال العقود الثلاثة المنصرمة.. ومعروف ان عددا من قيادات الحركة الشعبية يتقنون العربية بسبب دراستهم تلك فى مصر، الامر الذى يمكن ان يجعل الارض ممهدة لتحرك رشيد خلال فترة السنوات الست الانتقالية التى يتم فى نهايتها تصويت على حق تقرير المصير وهل يبقى الجنوب فى اطار السودان الموحد فيدراليا او كونفيدراليا او ينفصل حيث لفتت حرب الجنوب الحالية وهى الثانية من نوعها انظار العالم فى اقل من عام على انطلاقها عام ١٩٨٣ عندما تمكنت مجموعة تابعة للحركة الشعبية من الهجوم على معسكر لشركة «شيفرون» العاملة فى مجال التنقيب عن النفط وقتل ثلاثة من العاملين مما دفع الشركة الى وقف عملياتها. وقبلها تكرر نفس الحادث عندما هجمت وحدة اخرى على معسكر لعمليات الشركة الفرنسية والمقاولون العرب «عثمان أحمد عثمان» اللتين كانتا تقومان بحفر قناة جونجلى لإمداد مصر والسودان

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عمر البشير

جون قرنق

لواء أ. ح (م)
رشاد إبراهيم محجوب
خبير فى الدراسات الاستراتيجية القومية

بكميات اضافية من المياه تبلغ اربعة مليارات متر مكعب تتقاسمها مناصفة.. كما ان اقامة اى خزان مائى فى جنوب السودان على مسافة ٤٠٠ ميل جنوب الخرطوم عند تقاطع نهر السوباط والنيل الابيض يمكن أن يحجز مياه النيل الابيض المتجمعة من منطقة البحيرات العظمى لما فيه خير مصر اذا ما تم تنظيم المياه فى نهر النيل.. او قد يؤدى الى خراب مصر اذا ما تم حجز كميات ضخمة من المياه ثم اطلاقها دفعة واحدة، ففى هذه الحالة ستحدث المياه فيضانا ضخما يغرق مصر على ضفتى نهر النيل وقد يهدد السد العالى.. ولابد ان يخضع ذلك كله لحسابات دقيقة يقوم بها خبراء مصريون وعالميون.. وان يتضمن الجزء «ب» من ترتيبات الفترة الانتقالية ضم مصر- وما يراه الطرفان من دول عربية او هيئات دولية- الى الاتفاقية لدواعى الامن والاستفادة من المياه لصالح الأطراف الثلاثة.. مع التاكيد على عدم اقامة اية سدود او خزانات عند تقاطع نهر السوباط والنيل الا بموافقة الاطراف الثلاثة «السودان الشمالية والجنوبية ومصر» والاتفاق عليها فى ترتيبات تقاسم الثروة (٤-٢ بند الموارد الطبيعية).. وهذا مجال توافق مصلحى يمكن ان يصبح نقطة انطلاق لحركة مستقبلية خاصة اذا وضع فى الاعتبار متغيرات المشهد الاقليمى التى بدأت تنظر الى موضوع المياه من باب التنسيق والتعاون بدلا من حالة المواجهة والعداء التى ميزت موضوع المياه الشائك الذى كان يضع السودان ومصر فى جانب وبقية دول حوض النيل السبع خاصة اثيوبيا فى جانب اخر «خاصة» بعد ارتفاع اصوات بعض الدول الافريقية التى تنادى بالتحلل من اتفاقية ١٩٠٢ الموقعة بين الحكومة البريطانية والاثيوبية بعدم اقامة أى مشروعات او سدود على النيل او بحيرة تانا او نهر السوباط دون موافقة باقى دول حوض النيل.. والأنباء التى وافتنا بها وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية «أخيرا» بعزم حكومة اثيوبيا على تحويل ٦٥ الفا و٧٥ كيلو مترا مربعا من اراضيها من الرى بالأمطار الى الرى الدائم مما يتطلب اجراء التطوير اللازم على انهارها الثلاثة الازرق وعطبرة وبارو.

ويمكن للدور العربى ان يسهم فى ثلاثة امور: ان تقوم الصناديق العربية بإعداد دراسة من منظور متكامل عن الوضع الاقتصادى السودانى تجدد فيه دراسات سابقة قام بها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى مع الوضع فى الاعتبار المتغيرات الاقليمية والدولية.. ووضع الديون العربية على السودان وان تضع هذه الدراسات اولويات ووجوه صرف لتحقيق الاختراق المنشود ضد المخططات الاجنبية عبر خريطة استثمارية تتيح فرصا للاستثمار الخاص والعام الذى يتجه عادة الى مرافق البنية التحتية وثانيهما معاونة السودان فى جانب توفير التدريب والتأهيل لصناعته النفطية الوليدة التى تحتاج العنصر البشرى المدرب ليتمكن من السيطرة عليها وثالثهما تنمية التعاون على المستوى الثنائى او الجماعى بين دول حوض النيل «الأندوجو» فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية والثقافية والتعليمية وتوليد الكهرباء والتوسع فى الصناعات القائمة على الحاصلات الزراعية ومحاولة ضم اثيوبيا والسودان الجنوبى- فى حالة الانفصال- الى مجموعة دول الاندوجو بهدف تشجيع دول النيل على الاهتمام بموضوع المياه من خلال تعاون اقليمى شامل.

وأخيرا يعتبر مجرى النيل العمود الفقرى والمصدر الوحيد الذى سنقيم عليه خطة التنمية الشاملة فى توشكى و«جنوب الوادى» و«سيناء» وما يتصل بها من إنفاق ضخم.. وتأثير ذلك مباشرة على الأمن القومى المصرى وأقوات وغذاء الشعب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٩ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس حدود العقل السودانى المناور

شكل إطار التفاهم المسمى بروتوكول ماشاكوس الذى عقد فى كينيا فى ٢٠ يوليو الماضى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لجنوب السودان بقيادة جون جارانج مفاجأة سياسية إقليمية على المستوى العربى، لاسيما لبعض القوى الفاعلة، وذات العلاقة بتطورات الأوضاع فى جنوب السودان، وبأطراف الصراع من ناحية، التى حاولت المساهمة فى إيجاد حلول ملائمة ومتوازنة فى إطار السودان الموحد، وتحديداً مصر وليبيا اللتين سبق أن تقدمتا بمبادرة مشتركة لإنهاء النزاع، وجاءت التطورات الأخيرة لتشكل تغلباً لرؤية أمريكية داعمة لمبادرة الإيجاد الأفريقية وإنفاذاً لها فى تفاهم ماشاكوس. إن أبرز أثر للمفاجأة - والمداورة من أطرافها - تمثل فى رد فعل وزير الخارجية المصرى الذى صرح بأن مصادر معلومات حكومته حول الاتفاق هى كينية، وأمريكية والقليل من المعلومات من مصادر سودانية!

ثم فى تصريح العقيد الليبى معمر القذافى أننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين، ثم بدء الحركة مجدداً نحو تنشيط المشاورات بين مصر وليبيا بشأن مبادرتهما المشتركة!

فى ٢٠ يوليو الماضى، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاق «ماشاكوس» الذى نص على إنهاء الصراع الممتد على مدى ١٩ عاما بين الجانبين. وقد ركز كثير من المعلقين على تقرير دانفورث باعتباره الأساس لهذا الاتفاق، وعلى التحرك الأمريكى لإنهاء هذا الصراع عقب حادث ١١ سبتمبر. بيد أن هناك أهمية قصوى لإلقاء الضوء على دور لجنة الحرية الدينية الأمريكية فى بلورة الموقف الأمريكى تجاه المسألة السودانية. هذا الدور الذى تلقفته الإدارة الأمريكية - المعبرة بقاء - عن اليمين الأمريكى المتشدد بجناحيه السياسى والدينى ان الموقف من المسألة السودانية متبلور بتفصيلاته منذ سنوات، شأنه شأن مواقف أخرى تجاه قضايا عدة، وذلك فى اطار ما يمكن تسميته «تدبين العلاقات الدولية» اى إعادة النظر فى العلاقات الدولية من منظور دينى او ادراج البعد الدينى فى هذه العلاقات على الاقل. انها عودة لحالة كان يعرفها العالم قبل معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ حين كان يتم توظيف الدين لبلوغ المصالح او تغطيتها، من هنا نلحظ بروز المفاهيم الدينية فى الخطاب الأمريكى الحالى، كذلك تزايد دور لجنة الحريات الدينية فى تشكيل كثير من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية. وسوف نحاول بداية إلقاء بعض الضوء على هذه اللجنة والاقتراب من تصوراتها تجاه المسألة السودانية والتى حكمت إلى حد كبير - فى تصورنا - ما حدث أخيرا.

لقاء كمبالا بين البشير وجارنج وموسيفينى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بقلم :
نبيل عبد الفتاح

إن المفاجأة هى جزء من السلوك السياسى السودانى الداخلى، حيث يسود نمط من المناورات، والغموض، واللغة السياسية حمالة الأوجه، التى هى تعبير عن أزمة الصدقية السياسية السودانية تعبيراً عن العقل العسكريتارى - الدينى المسيطر منذ حكم الإنقاذيين، وأحد أهم عوامل فشل جميع الاتفاقات السياسية التى وقعت لإيجاد حل للمشكلة فى إطار السودان الموحد. ثمة نزوع لدى النخبة العسكريتارية، والطائفية - و«الحديثة» فى إطار اللعبة السياسية، وإدارة شئون الحكم، والدورات الثنائية بين حكم عسكرى انقلابى، ثم حكم مدنى وبين كليهما فشل متبادل على صعيد العمليات السياسية والتنموية، والأخطر مسألة الاندماج القومى بين الشمال، والجنوب في إطار مجتمع تعددى فى تشكيله العرقى واللغوى والدينى، وعلى نحو يتسم بالفرادة - ٦٨٥ لغة فى المديرية الاستوائية، و١٣٦ جماعة ولغة بجبال النوبة على سبيل التمثيل لا الحصر - والغنى والخصوبة، لكنه يفرض استراتيجيات للاندماج أكثر تعقيداً، ومهارات مرهفة سياسياً وتكنوقراطياً فى إدارة التنوع المركب للسودان.

إن الذهنية السياسية للصفوة السودانية، تميل إلى تسييد الخبرات الداخلية فى مجال السياسة الخارجية الإقليمية والدولية على الرغم من بعض التباينات بين السياسات والمناورات الداخلية، ومجال السياسة الخارجية وشبكات العلاقات الدولية التى باتت معقدة منذ ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى الاسبق، وتشكل بنى وشبكات عولمية بين الفاعلين الدوليين والحكوميين والمنظمات المدنية غير الحكومية وبين جماعات ضغط وتأثير محورها النظام العولمى تحت التشكيل، وهو ما برز فى حالة إعداد مشروعات واليات حل مشكلة الجنوب من تقرير جون دانفورث وتقرير لجنة الحريات بالكونجرس، وتقرير جماعة الأزمات الدولية حول الدين والنفط والأرض.

ان الصورة الدولية السلبية للنظام السودانى على الساحة العولمية، لم تعد مقصورة على الإعلام الغربى، ولا الإدارات السياسية، فقط ، وإنما ساهم فيها المجتمع المدنى العولمى، وتقارير منظمات المساعدة الإنسانية حول تجار الرقيق الشماليين، وانتهاك حقوق الجنوبيين التى تحتشد بمعلومات يتأباها الضمير الإنسانى ولا تجد لها سوى نفى حكومى خطابى فقط.

إن الدور الذى لعبه النظام فى دعم الجماعات الإرهابية، وتحويل السودان إلى قاعدة لشبكات عديدة، هدف إلى توليد قوة غير نمطية لأداء أدوار المناورة الإقليمية والدولية.

إن حصاد محاولة بناء وتشكيل أممية إسلامية راديكالية- على حساب التنظيم الدولى لجماعة الأخوان المسلمين وقيادتها المصرية- كانت تهدف لاستيلاد أوراق قوة للمناورة، وترمى إلى خلق توازنات إقليمية فى علاقات الجوار العربى والأفريقى من ناحية وتنعكس داخلياً على العلاقة مع القوى الطائفية التقليدية - الختمية والمهدية - من ناحية أخرى، وهذه السياسات لم تؤد سوى إلى العزلة الدولية للسودان، ثم مشاكل إقليمية، وتفاقم مشكلة الجنوب، وأوضاع حقوق الإنسان فى الداخل، بل وإلى إنتاج انقسامات داخل مجموعة الإنقاذ الانقلابية، وبين عناصر من جناحها الدينى المدنى وبين بعضهم بعضاً، وبينهم وبين العسكريتاريا الانقلابية داخل الجبهة، بقيادة البشير.

إن السودان المعزول استطاع فك العزلة بتسليم كارلوس، ومحاولة توظيف علاقاته مع الجماعات الإرهابية، فى ضخ المعلومات إلى واشنطن قبل وبعد ١١ سبتمبر، بل وإبدائه الاستعداد لتسليم بن لادن، ولم تكن واشنطن مستعدة انذاك فى إطار مصالحها فى تلك الفترة وكان الاتفاق على إبعاده إلى أفغانستان.

ان جذور أزمة صدقية النخبة السودانية الحاكمة - بجميع أطرافها وفصائلها واتجاهاتها - تمتد من علاقاتها بالنخب العرقية فى الجنوب الدينكا والنوير... الخ - والوسط ، ثم على مستوى علاقاتها الإقليمية والدولية. انها تعود فى بعض جوانبها إلى كيفية تعامل الحكام المتعاقبين فى السودان مع المشكلة منذ اتفاقية اديس أبابا عام ١٩٧٢ بين نميرى وجوزيف لاجو، والتى تأسست على اتفاق مؤتمر المائدة المستديرة، وأفكار السيد الصادق المهدى حول مسألة جنوب السودان، وفشل تطبيق الحكم الذاتى ثم نزوع بعض قطاعات الصفوة الشمالية إلى محاولة اضفاء الطابع الدينى على الصراع على الرغم من كونه أكثر عمقا وتعقيداً من ذلك لأن غالبية قبائل وأعراق الجنوب والوسط ينتمون إلى أديان إفريقية وضعية، كان يصفها ببراعة المشرع السودانى باصطلاح رصين هو كريم المعتقدات. ومن ثم لسنا إزاء صراع إسلامى شمالى، ومسيحى جنوبى كما تحاول الدعاية السياسية - للعسكريتاريات الدينية - السياسية الانقلابية ان توحى. بأن انقلاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ - جناحيها العسكرى والمدنى - كان يستبق مبادرةلاتفاق بين الحكومة السودانية بقيادة الصادق المهدى، وبين جون جارانج على أساس تأسيس نظام ديمقراطى للسودان، يتأسس على المواطنة وعدم التمييز كما يذهب كثير من المراقبين للشئون السودانية. ثم مناورات الصادق المهدى وحزب الأمة حول فتح الباب أمام الحوار حول الجنوب وفصله، بدعوى فداحة الثمن السياسى والاقتصادى للمشكلة الجنوبية. كل ذلك هو جزء من المناورات الداخلية ومزايداتها، فضلا عن امتدادها الإقليمى مع مصر، والذى أصبح من طقوس الملل السياسى فى تاريخ العلاقات الأزلية بين البلدين والشعبين.

نستطيع ان نلاحظ ايضا، فشل كافة الاتفاقات التى كانت تجرى بين زعيم الختمية وبين جون جارانج، ثم الصادق المهدى وجارنج، وبين حزب الترابى الذى وقع مع الحركة الشعبية مذكرة تفاهم أقرب إلى الاتفاق الأخير الذى وقع فى ماشاكوس ثمة نمط من المناورات والمزايدات بين القوى المشكلة للجماعات الشمالية - الشمالية، تدور حول ورقة حل المشكلة الجنوبية وذلك باستخدام ورقة تقرير المصير للجنوب التى قد تفضى إلى الانفصال وتأسيس دولة جديدة فى حوض النيل بكل آثار ذلك استراتيجيا على السودان، وأيضا على جميع علاقاتها الإقليمية مع مصر وليبيا والسعودية والعالم العربى.

إن المناورات والمزايدات السياسية، هى تعبيرات سياسية مجازية لحافة الهاوية نظرياً بين جميع الأطراف الشمالية، على أساس ان هناك تاريخا من السلوك السياسى فى التلاعب بالاتفاقات مع الجنوب وعدم احترامها، ثم الاستمرار فى الحرب الاستنزافية للشعب السودانى فى الشمال والجنوب معاً، ونقض التفاهمات فى حالة وصول أية جماعة منفردة أو مؤتلفة مع جماعة أخرى، أو عبر ثنائية المدنيين ثم الانقلابيين من العسكريتاريا إلى اللعبة الأخيرة التحالفية بين العسكريتاريا والإنقاذيين الانقلابية.

إن استمرارية أزمة صدقية اللغة السياسية والسلوك السياسى للنخبة الحاكمة برزت مؤشراتها أخيراً فى أمور عديدة منها: التفسيرات المختلفة لنصوص أطار الاتفاق حول تقرير المصير، وهل يتضمن حق الجنوبيين فى الانفصال أم لا؟

وقول على عثمان محمد طه النائب الأول للفريق عمر البشير حول: ان المشاركة الشعبية لتحرير السودان لن تكون على حساب القوى السياسية الجنوبية الأخرى سواء فى حكم الجنوب، أو المشاركة فى السلطة فى الشمال!

إن بدايات الصراع حول تفسير النصوص بدأت قبل الجولة الثانية للمفاوضات بين الطرفين، وتحديداً حول الاستفتاء حول حق تقرير المصير، وهل يؤدى إلى خيار الانفصال وإعلان دولة جنوبية أم لا؟ حيث يذهب فقهاء السلطة الحاكمة إلى أن ممارسة هذا الحق لا تعنى الانفصال؟! وهو أمر بالغ الغرابة ويتنافى مع ما وقعوا عليه. هناك أيضا استبعاد جميع قوى المعارضة الشمالية، والجنوبية.

تاريخ متخم بالتفاهمات والاتفاقات بين القادة الشماليين والجنوبيين، وتاريخ من المشاركة الجنوبية الشكلية فى التشكيلات الوزارية السودانية دونما فاعلية أو إنجاز على صعيد حل مشكلات الجنوبيين، ناهيك عن الشماليين! ان مجمل سياسات حكومة الإنقاذيين - دعنا نستخدم اصطلاحهم القديم الجديد - الانقلابية ادت إلى هجرة لفئات التكنوقراط ، وارتفاع معدلات التضخم إلى اكثر من خمسمائة فى المائة مع انهيار الجنيه السودانى، ثم تدهور التعليم مع انهيار الخدمات الصحية والاجتماعية، مع ارتفاع معدلات الجريمة، والنهب المسلح فى منطقة غرب السودان..

أن إنتاج استراتيجيات جديدة لتأسيس اندماج قومى سودانى بين الشمال والجنوب لابد أن يتأسس على مراجعات جذرية فى أنماط التفكير السياسى والسلوكى الشمالى، والسعى نحو بناء نظام ديمقراطى يتأسس على إعلاء دولة القانون الحديث والمواطنة الكاملة واقتسام ثروات السودان وتوزيعها من خلال إنماء متوازن فى إطار السودان الموحد مع مراعاة خاصة للوضع فى الجنوب.

ان ذلك كله لن يتم إلا بإعلان احترام حقوق الإنسان كافة بما فيها حرية العقيدة والمواطنة، لا المناورات باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إطار لعبة ضيقة وخطيرة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ: ٩ اغسطس ٢٠٠٢

الأزمة السودانية.. أهلها أولى بحلها (الاخيرة)

لا ياسيد رامزي كفى الشمال ما تحمله من نفقات خلال الخمسين سنة الماضية بسبب اخطائكم المتعمدة يجب طرح صيغة الانفصال للبت فيها فورا دون اي مماطلة وتكاليف اعادة اعمار مستحيلة

عبدالله محمد أحمد حسن*

في الحلقة الاخيرة من مقاربته عن الأزمة السودانية يتحدث الكاتب عبدالله محمد احمد حسن عن الخيارات المطروحة امام السودانيين بشأن الجنوب، اما الانفصال او الاتفاق ديمقراطيا على توزيع السلطة او تجميد الوضع. ويقدم شرحا مفصلا لكل خيار من الخيارات، منهيا حديثه ببيان لحركة التضامن الشعبي السوداني.

«القدس العربي»

صيغ العشاء الأخير

بعد استعراضنا لأدب الوفاق الذي أوجزناه سابقا لم يبق امام السودانيين قيادة وشعباً الا مواجهة مطاولات المغامرين والمتكسبين وراء تأجيل الحل جولة بعد جولة.. وفي نظري ان مداولات العشرين عاما الماضية حزبت الأمر واصبح البت فيه ضرورة لوقف التدخل الاجنبي وفوق ذلك ضرورة تمليهما سيادة اليأس السياسي والاقتصادي اللذين تردى فيهما شمال السودان.. وقد يطرح القارئ السؤال: ما هو المخرج؟ والاجابة عليه ان هناك عدة موائد (صيغ) عشاء اخير بين الجنوب والشمال منها الصيغ التالية:

- الاتفاق على اجراءات انفصالية فورية تحقق انفصال الجنوب وتمنع استغفال واستغلال الشمال.
- اتباع اجراءات مخاتلة ومقامرة حظ بين الوحدة والانفصال بنسبة نجاح ادنى من 50 % كما هو جار بالاتفاق الأخير.
- اتخاذ اجراءات وحدوية بالبحث عن الديمقراطية الملائمة التي توزع السلطة تنفيذيا واداريا وتحقق اصلاحات اقتصادية واجتماعية عادلة في الدولة الموحدة.
- تجميد الوضع بالاستمرار في مباحثات لا طائل منها الى ان تنظم الاغلبية الصامتة نفسها وتدبر حالها فتفرض ارادتها بالوسائل المتاحة لها.

الاستعراض المفصل

ولا بد من استعراض مفصل لهذه الصيغ حتى يكون مقترحنا - الحل السوداني - واضحا للقارئ ومبينا للحقائق.

الصيغة الانفصالية:

والصيغة الانفصالية من اقوى الاحتمالات وقوعا بعد ان تحول الرأي العام في الشمال الى تفضيلها بعد خمسين سنة من الحرص على الوحدة الذي يقابله نكران غير مهذب مثل الذي يعبر عنه فاقان اموم وامثاله بادعاءات غير مؤسسة على حقائق، شوهت وجه الشمال امام العالم المتحضر.

وعندي ان تطرح هذه الصيغة (بالانفصال) للبت فيها فورا دون اي مماطلة بفترات انتقالية وتكاليف اعادة اعمار ليس في وسع الشمال تدبيرها داخليا وليست له علاقات ودية اقليمية او دولية - الآن - لاستقطابها في ظل الظروف الراهنة التي تشد انتباه العالم الى افغانستان وفلسطين وغيرها من البؤر الاسخن من السودان.

واذا اقرت هذه الصيغة - في نظري - انه لا يحق للجنوبيين المشاركة في مراحل المؤتمر الدستوري الاخرى لانها ستكون خاصة بترتيب اوضاع شمال السودان الجديدة.. ويلزم ان ينتقل المؤتمرون الى بحث الاجراءات التي تفضي الى:

- سحب القوات المسلحة الشمالية العاملة في الجنوب - فورا - الى حدود الشمال حسب خريطة 1956.
- ترتيب عودة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنوبي نازح في الشمال الى دولتهم الجديدة.
- وقف عمليات استخراج النفط في القطاع الجنوبي واعادة النظر في الاتفاقات مع شركات النفط المتعاقد معها لتحول نشاطها الى مغرز البترول في الشمال مع الالتزام لها بالتعويضات المناسبة الا اذا آثرت المضي مع الدولة الجنوبية الجديدة.
- ترسيم وضع القبائل المتداخلة بين الشمال والجنوب.
- وضع خطة عاجلة تُوفّر لها الامكانات لتصحيح الاوضاع السياسية والاقتصادية في الشمال مع عناية خاصة بالمناطق المهمشة.
- اتخاذ كل الاجراءات - الاخرى - التي تذلل تنفيذ اجراءات الانفصال بدون تأخير او خسائر في الارواح والممتلكات.

على ماذا استند؟

واقول هذا مستندا الى نقاش طويل - غير رسمي - جرى بيني وبين السير رامزي سفير المملكة المتحدة لدى السودان حتى اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) 1991. جاءني في يوم 6 تشرين الثاني (نوفمبر) وكنت يومها وزيرا للثقافة والاعلام ووزيرا للخارجية بالانابة وناطقا باسم الحكومة ليودعني ويستأذنني في الحاق ما كان دار بيننا من حوار الى تقريره النهائي.

خلاصة الحوار:

وكان قد جرى حوار طويل بيننا - غير رسمي - حول خيار انفصال الجنوب اذا حرص عليه الجنوبيون وهو شخصيا يحبذ ان لا يرفضه الشماليون بل يحولونه الى قناة تعاون ثنائي بين الدولتين وذلك ان يقوم الشمال بتحمل نفقات تأسيس دولة الجنوب الجديدة من منطلق لزوميات الحرص على جار مستقر ومفيد في حل مشاكل وادي النيل المهدد بمشاكل اعادة النظر في توزيع الحصص المائية.. وان هذه اللزوميات قد يطول عمرها الى اكثر من خمس سنوات فيها:

- لا بد من وجود عسكري شمالي يمنع تردي الدولة الجديدة الى حالة شبيهة بما وقع في رواندة وبروندي وانغولا.
- تحمل نفقات تطهير الارض من الالغام.
- تدريب القوات المسلحة وشرطة الدولة الجديدة.
- تحمل نفقات بناء البنية التحتية والخدمات الاساسية.
- تأمين ضخ نفط الجنوب الى الساحل الشرقي الافريقي او عبر الشمال
- تقديم الضمانات اللازمة للقروض والاستثمارات الى ان يشتد ساعد النظام المصرفي والمالي في الدولة الجديدة.
- تحمل نفقات تسيير الدولة في الخمس سنوات التي تلي الانفصال من مرتبات وغطاء العملة الجديدة التي تصدرها دولة الجنوب.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

رد الفعل:

وكان ردي عليه بالسؤال: واين المجتمع الدولي الذي يؤيد هذا الانفصال؟ فرد علي بان المجتمع الدولي مشدود الى مسؤوليات عسكرية ومالية وفنية في اكثر من مئة منطقة ساخنة حول العالم وليس في مقدوره ان يتحمل اعباء جديدة.

ولم املك نفسي ان قلت له: لا ياسيد رامزي كفى الشمال ما تحمله من صرف خلال الخمسين سنة الماضية بسبب اخطائكم المتعمدة التي ادت لتوريثنا هذه الحالة وقد كلفتنا اكثر من مئتي بليون دولار لو انا كنا عاقلين لقبلنا العمل بسيناريو خروج بنغلاديش من رحم باكستان التي اصبحت من جماعة النادي النووي ولزمت بنغلاديش مكانها دائما في آخر قائمة فقراء العالم.

نفس الموقف في 2002:

جرى هذا الحوار في اواخر 1991 ويجري الآن في اواخر 2002 بصيغة اخرى تطرح الانفصال تحت ستار دعم الوحدة باستفتاء حول خياري الوحدة والانفصال وتغليف تكاليف الانفصال بتزيين الصرف على دعم خيار الوحدة خلال ست سنوات الانتقال ثم يفاجأ الشمال بالانفصال ثمرة لاستفتاء نهاية الفترة الانتقالية، انه مجرد استغفال للشمال ليتحمل الصرف وتنصل من المجتمع الدولي وعلى راسه امريكا واوروبا من تحمل نفقات ما ظلوا يدفعون الجنوبيين اليه.

حذار من الفخ

يجب ان لا يقع المفاوضون الشماليون في فخ تمويل الانفصال باسم خلق الاوضاع التي تجعل الجنوبي يفضل الوحدة على الانفصال، اذ تقول كل التجارب الاخيرة انه ما من استفتاء خيار بين الوحدة والانفصال اجرى في العقد الأخير الا وكانت ثمرته انفصالاً.

المهمشون اولى به

ان المهمشين في الشمال اولى بهذا الصرف عليهم من غيرهم لتحسين اوضاعهم ويكفي شهادة على سوء اوضاعهم ما جرى على لسان السيد جستن ياك احد كبار قادة الحركة الشعبية وقد التقيت به الاسبوع الماضي في لندن ونحن نستعرض الموقف بعد الاتفاق الاخير بينهم والحكومة فقال لي: يا اخي كفاية حرب.. فالشعب في الشمال والجنوب تعب من الحرب.. وقد شاهدت في الشمال الانسان في شرق السودان يستظل بظل ناقته ويعيش على لبنها من قسوة الطبيعة وقسوة الفقر.. والانسان في الجنوب - على الأقل - تتعطف عليه الغابة بالظل والثمار.

لماذا هذا الاستعجال؟

وقد يقول قائل: لماذا هذا الاستعجال لحسم الموضوع والجنوب واعد بالخير لنفسه وللشمال؟ والرد على هذا السراب بالموجز التالي:

● ان الجنوب في حالة طبيعية (جغرافية) تحتاج الى تفريغ الأرض من مياه المستنقعات التي تغطي اغلب سهوله والبقية تغطيها الغابات الاستوائية وهي حالة قد تبلغ تكاليفها اكثر من مئة مليار دولار في بناء شبكة من القنوات ترد المياه الى مجرى النيل الرئيسي شمالا.

● والجنوب يحتاج الى بنية اساسية من شبكات الطرق وشبكات توليد وتوزيع الكهرباء وشبكات الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية تبلغ تكاليفها اكثر من مئة مليار دولار اخرى.

● والجنوب يحتاج الى جهد دولي خارق لكل روتين وبيروقراطية لاستئصال حزمة من الامراض المستوطنة التي تنهك الجنوبي وتخيف الاجنبي من بلهارسيا وملاريا ومرض نوم وجذام وضعف مناعة (ايدز) وغير ذلك مما يحتاج الى سنين من الدراسة والعمل والصرف على استئصالها.

● والجنوب يحتاج الى مليارات لتطهير أرضه من مخلفات حرب تواصلت خمسين عاما من ذخائر شديدة الانفجار والغام ارضية ودون القارئ عجز ليبيا الغنية ماليا عن ان تطهر الرقعة التي جرت فيها بعض فصول الحرب العالمية الثانية بضعة اعوام.

وماذا في الجنوب من ثروات؟

لا استطيع تبخيس ما يمكن ان يتفجر في الجنوب من ثروات بعد صبر طويل وجهد كبير من اهله وعون دولي بلا حدود: هناك ثروة خشبية استوائية لا ترغب فيها الاسواق الدولية لانها تفقد طراوة الاخشاب الاسكندنافية. وتقف مفهومات الحفاظ على الغطاء النباتي وحماية البيئة (الدولية) وتفادي اتساع ثقب الاوزون عقبة في طريق استثمارها تجاريا بالمعالجات المختبرية.. وما يصلح من ارضه للتوسع في الثروة الحيوانية محدود بسبب الغابات والامطار الغزيرة والمستنقعات والناموس القاتل للحيوان، وفي وجه استخراج نفطه عقبات دونها عقبات استخراج نفط بحر قزوين.. اولها طريق عبوره الى السوق الدولي وآخرها حجم المغامرة الفنية والمالية التي يدخل فيها مستثمره الاجنبي.

بل هو طارد:

لهذا فالجنوب - الآن - طارد للاستثمار الاقتصادي وطارد للوحدة السياسية وطارد لمن يريد الأخذ بيده لثقل الاحمال التي تغوص به الى التخلف، وفوق ذلك كله عدم توفر البنية الاساسية لقيام دولة بالمعنى المتعارف عليه في علم اصول تشكيل الدولة.. ليس بالاستفتاء تقوم الدول ولكنها تقوم بتوفر مقومات انسانية وثقافية واقتصادية اساسية.. وهذا ما لا اراه متوفرا في حالة جنوب السودان، واذا مضى الشمال مع الجنوب في سراب الوحدة دون ادراك عملي واعتراف من الجنوبيين بحاجتهم الماسة الى الشمال وتعاونهم مع الشمال دون قيود واشتراطات غير واقعية فان من يخسر الجولة هو الشمال اذ ليس عند الجنوبي ما يخسره.. وهذا ينقلنا الى صيغة الوحدة بالخيار الديمقراطي.

صيغة الوحدة بالديمقراطية

وفي نظري ان صيغة الوحدة بالخيار الديمقراطي هي الانسب للحالة الراهنة بين الشمال والجنوب.. وحتى يكون الامر واضحا فان الديمقراطية بالصورة التي طرحت في الحلقات الماضية هي الديمقراطية التي نتحدث عنها.. ديمقراطية حقوق ومسؤوليات وواجبات عادلة التوزيع ولها آليات تشريعية وتنفيذية واحزاب واعلام حر تنطلق جميعها من قواعد ديمقراطية ولها ضمانات في مواثيق الامم المتحدة التي اوجزناها سابقا..

بالديمقراطية الحقة ينال كل مواطن حقه ويستطيع الانتصار بالقضاء على كل محاولة للانتقاص او التصدي الى ذلك الحق.. وهنا يلزمنا التعرض لنظرية المواطنة التي اقحمت على ادبنا السياسي دون وعي بخلفياتها والمشاكل التي نتجت عن الاخذ بها في امريكا اللاتينية وافريقيا والتعديلات التي ادخلت في نموذجها الهندي دون تعديل في جوهر الحل الديمقراطي.

هل المواطنة حل ام مأزق؟

في غمرة بحث الاحزاب السودانية والحكومة الحالية عن حل للتعامل مع مشكلة التعدد العرقي والثقافي والديني رفع شعار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المواطنة، دون انتباه الى ان هذا الشعار ما زالت تدور حوله مناقشات سياسية واكاديمية واسعة الاختلاف مما يجعل التورط فيه مازقا سياسيا كمن يدخل حقل الغام مبهم الخريطة.

ان اقدم الديمقراطيات مثل بريطانيا وفرنسا، ما تزال محل تساؤل: اهي «ديمقراطيات امة واحدة» او «امم متعددة»؟ اهي ذات هوية واحدة ام هويات متعددة؟ ويدور نفس هذا التساؤل عن الديمقراطيات الاحدث في المانيا وايطاليا واليابان.. وأمريكا اعجب اذ ان المواطنة فيها ناتجة عن هجرة وحيازة ارض عائدة لامم سكنت الارض قبل المهاجرين، وأن حيازة الارض تمت بدون رضاها (اغتصابا) والحيازة برضا الاصيل شرط هام في اكتساب المهاجر حقوقا متساوية مع الاصيل عند اغلب المنظرين.

هذه التساؤلات شملت اسرائيل الحالية التي جمعت عرقا واحدا تشتت في انحاء العالم وتعددت ثقافاته ومذاهبه الدينية وطبقاته الاجتماعية ولغاته والتحقت به جماعات لا علاقة لها بالاصل من اعراق اخرى خلال اكثر من ثلاثة الاف سنين.. ثم قامت دولة باسمه بلباس عسكري استولى على ارض شعب دون رضاه بدعوى ملكية فات عليها اكثر من ثلاث الاف عام.. هنا يتساءل المنظرون: ماذا يحدث اذا الحاق الهنود الحمر بعد تغييبهم سياسيا بعد الف سنة وطالبوا امريكان اليوم بحقهم في ارضهم السليبة؟

هنا يقول منظرو المواطنة ان البناء على المواطنة من خلال النظر في القضية بالمنطق الاسرائيلي وبالمنطق المتوقع للهنود الحمر في امريكا شمالا وجنوبا يجعل البناء على المواطنة كالبناء على تل رملي متحرك بعد ان اجازت مؤسسات الشرعية الدولية الادعاءات اليهودية في ارض فلسطين بعد ثلاثة الاف عام.

نماذج اخذت بالمواطنة:

وفي خضم هذا الجدل حول المواطنة اتخذت بعض الدول صيغا منها عالجت بها مشاكلها مؤقتا.. بمعنى انها صيغ متحركة قابلة للتعديل من آن لاخر، ومن هذه الصيغ التي املتها الضرورة نستعرض النماذج التالية:

النموذج الهندي:

عالجت الهند قضايا تنوعها العرقي والديني والحضاري القديم والحديث وتنوعها الجغرافي واللغوي باعتراف متعدد الهويات داخل اطار ديمقراطي سياسي واقتصادي يوزع الحقوق والواجبات توزيعا متساويا بين هذه الهويات المتعددة.

الحل بالاحصاءات:

وانطلق حل المشكلة بسلسلة من الاحصاءات القومية كان اولها في عام 1951 وثانيهما في عام 1961، حسم الاحصاء الاول مشكلة الاعراق واللغات حين كشف أن هناك 782 لغة، العشر الاولى منها يتحدث بكل منها اكثر من عشرة ملايين فاعتبرت هذه اللغات العشر الاولى كلها لغات قومية تتعامل بها الدولة ووسائل التعليم على المستوى القومي دون تأثير على حق اللغات الاخرى ان تتنافس في مستوى وحدات الحكم المحلي.

وكشف الاحصاء الثاني (1961) تحولات جديدة في مزاج الجماعات السكانية اللغوي اذ ارتفع مستوى 82 لغة الى ما فوق مئة الف متحدث بها وارتفع مستوى 33 لغة الى مستوى اكثر من مليون شخص متحدث بها.. والغريب ان المراجعة الاحصائية رفعت عدد اللغات واللهجات الى 1652 مما دل على ان التنافس هو بين لهجات قائمة ولهجات كانت ميتة او نائمة اثناء الاحصاء الاول.. الا ان امرا واحدا ظل باقيا هو ان اللغات العشر الاولى ظلت في موقعها القومي.

انبثاق نظرية مواطنة مركبة

وادت تجربة الاحصاءات الى انبثاق نظرية مواطنة مركبة من هويات متعددة لعلاج قضية التعامل العادل بين الاعراق تقوم على القواعد التالية:

(أ) قال المنظرون الهنود ان الاخذ بنظرية المواطنة اساسا للعدل بين الهويات سيؤدي الى التوسع في بعث وتشكيل هويات دينية وعرقية وحضارية وجغرافية تزيد تمزق المجتمع الهندي بسبب الميزات الاستثنائية التي تبيحها نظرية المواطنة ذريعة لالحاق الجماعات المتخلفة بالجماعات الاكثر حظا في التقدم لاسباب سابقة للوضع الهندي الحالي الى جانب ميزات اخرى تخص بها المواطنة الاقليات لتتجاوز ثقل الاغلبيات والاكثريات الاجتماعية التي تساكنها.. لهذا اختار المنظرون الهنود ميزان الحقوق والواجبات الديمقراطية وممارستهما المتساوية اساسا للعدل بين اطراف هذا التنوع المتعدد الاحجام والالوان: صوت واحد لكل شخص في كل مستويات القرار يقابله حق متساو لكل شخص في المستوى المركزي والاقليمي في التركيبة الفدرالية الديمقراطية الهندية.

(ب) وتغلب المنظرون الهنود على مشكلة الانقسامات العرقية والدينية والثقافية واحتمالات صراعها حول السلطة السياسية الفدرالية مركزيا واقليميا باعتماد نتائج الاحصائيات التي ورد فيها ان 33 جماعة هندوسية يتراوح تعدادها بين مليون واكثر من مئة مليون بان دعيت هذه الجماعات لتأسيس كيانات سياسية ديمقراطية تقوم على البرامج والاليات القيادية والتنفيذية المنتخبة ديمقراطيا.. على ان تكون هذه التشكيلات السياسية الديمقراطية مفتوحة لكل الافراد دون اي تمييز بينهم حتى يكون كل فرد مطمئنا على حقه ومشاركته في مستويات القرار ومستويات مساءلة القيادات الشعبية والتنفيذية والتشريعية.

بهذا اصبحت الممارسة الديمقراطية هي اساس المشاركة المتساوية في الحقوق والواجبات وليست المواطنة في النظام الهندي.. وبالممارسة الديمقراطية تفادى المنظر الهندي صراعات التنافس حول الامتيازات والاستثناءات التي تبيحها المواطنة.

(ج) واستبعد المنظر صيغ الهوية الدينية من نظريته لان الاحصاءات كشفت ان اغلب الاديان يضم عدة اعراق وعدة لغات وعدة طبقات حضارية قديمة واجتهادية مستحدثة.. وان بعض الاديان تعامل بعدة لغات ومثال ذلك ان الاوردية لغة رئيسية (قومية) عند المسلمين في الهند وباكستان وبنغلادش مثلما هي لغة قومية عند السيخ والهندوس.. وكذلك وضع لغات اخرى تتعامل بها مختلف الاديان في الهند وخارجها مثل السنسكريتية الغنية بالموروثات الادبية والحضارية والسندية السائدة في الاوساط الشعبية.. لهذا استبعد المنظر الهندي الاديان قواعد للهوية في الهند.

المواطنة في واقع جنوب امريكا

مرت امريكا الجنوبية على عدة مراحل سياسية خلال الخمسمئة عام الماضية منذ اكتشافها وحتى اليوم (1500 ـ 2000) ووقعت في تلك المراحل تقلبات في الحكم بين سياسي وعسكري وجمهوري وتقلبات اقتصادية واجتماعية مصحوبة بمآس انسانية لم يشهدها العالم القديم.. وتنادى المنظرون في العالمين القديم والجديد بحثا عن مخارج لامريكا الجنوبية مما سادها من مشاكل وكان اول اختيارهم من الحلول هو نظرية المواطنة اساس للمشاركة الاقتصادية اولا ثم السياسية فيما بعد.. ولمعرفة ما جرى نستعرض معالم هذه الخمسمئة عام.

تعقيدات اجتماعية:

ادى التمييز بين اصحاب الدم النقي من الحكام الاسبان ورجال الكنيسة والمستعمرين البيض كطبقة عليا من اصحاب السلطة والثروة والطبقة الدنيا من العبيد والمولدين الى تعقيدات جديدة جعلت التصنيف بين الابيض والهندي والزنجي لا يستوفي اغراض ومبررات الاحتكار التي انفردت بها طبقة ذوي الدماء النقية وذلك لان:

- بعض طبقات المولدين الحقت بآبائها البيض،
- وبعض طبقات المولدين استعلت على طبقات العبيد،
- وبعض طبقات المولدين والعبيد تحالفت واصبح لها بأس وتحكم في الانتاج اجبر الاحتكاريين على بعض التنازلات لها،
- وبعض المولدين والعبيد استُخدِموا عسكرا في السلطة الملكية التي عجزت عن الحصول على قوات اضافية من اسبانيا لدعم سلطانها المحلي.

ومن هنا بدأ انحلال قبضة ذوي الدماء النقية على السلطة والثروة في امريكا الجنوبية بحلول اواخر القرن الثامن عشر (1800).. ورغم ذلك بقيت عقدة التمييز بين الاجناس في جنوب امريكا متحكمة في ممارسة السلطة وتملك الثروة.

التحول الى حركات تحرير:

وتحول الصراع الاجتماعي بأبعاده التي اوجزناها سابقا الى حركات تحرير تحاول انتزاع حقوق للمسخرين وفك اغلال الاستعباد عن رقابهم تقابلها حركات محافظين تصر على الاحتفاظ بالاوضاع التي اكتسبتها طبقة الاقطاع والكنيسة والسلطة الاستعمارية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الاسبانية.. ونتج عن هذا الصراع القضاء على السلطة الاستعمارية الاسبانية وقيام سلطة الجمهوريات في القرن التاسع عشر دون نتائج مرضية للفقراء.

الفقراء يواصلون النضال:

وواصل الفقراء نضالهم باسم حركة حرية الارادة والفكر والعمل وقابلها المحافظون الاحتكاريون باجراءات عمل ورواتب تفرض مزيدا من الفقر والحاجة الى العمل كما قابلتها السلطات الحاكمة الجمهورية بتوسع في الضرائب على الطبقات الفقيرة.. وادى هذا الضغط المزدوج الى انفراط الامن وتزايد عصابات تخريب منشآت الانتاج الزراعي والصناعي وضعف القوة الشرائية والتعدي على المال العام وتدني كفاءة الانتاج والخدمات واوشكت الانظمة الجمهورية على الانهيار.

تواطؤ المحافظين والعسكريين:

ولتفادي الانهيار العام تواطأ المحافظون من اصحاب الامتيازات مع العسكريين لقلب السلطة باسم الوصاية على رفاهية الفقراء وعمت الانقلابات العسكرية جنوب امريكا متتابعة ببرامج على رأسها عسكريون ينفذون اصلاحات سياسية واقتصادية لصالح الطبقات الفقيرة بشرط ان توقف عمليات التخريب الاقتصادي وتحافظ على الامن وتضع ثقلها خلف السلطات العسكرية الجديدة لتكسبها الشرعية التي تمكنها من اعادة توزيع السلطة والثروة.

نظرية رفاهية الفقراء بالوصاية العسكرية:

لهذا تحولت الحركة الانقلابية العسكرية الى وصية على رفاهية الفقراء واتخذت الخطوات التالية:

● اسس العسكريون اتحادات عمالية ومكنوها من بعض الامتيازات الاقتصادية في المرتبات وساعات العمل وبعض الضمانات الاجتماعية في مناطق العمران المدني وتركت الارياف على ما كانت عليه من استغلال المحافظين.

● وحصل العسكريون من هذه الاتحادات على الاعتراف بشرعيتهم مما اوحى لعامة الفقراء انه قد تمت مشاركتهم في السلطة فتزايدت امواج التحاقهم بالاتحادات الجديدة.

● وانتهز العسكريون الفرصة فادخلوا اصلاحات في البنية الانتاجية بتحويل بعض المنشآت الاقتصادية من ملكية المحافظين الى ملكية الدولة. كما انشئوا دوائر للخدمات الصحية والتعليمية ووسعوا المنشآت السكنية وخدماتها ورفعوا درجات الفقراء في اجهزة الخدمة المدنية والعسكرية.. وبهذا سحبوا قدرا كبيرا من امتيازات المحافظين تحت ستار نشوة السلطة المسنودة بشرعية الفقراء.

التحول الى نظرية المواطنة:

واستقرت السلطة للعسكريين بمقايضتهم الشرعية مع الفقراء بفتات امتيازات ما كانوا ليحصلوا عليها لولا العسكريون وتم التواطؤ على تسمية هذه المقايضة بامتيازات المواطنة بمعنى ان الفقراء حصلوا على امتيازات بسبب انهم مواطنون في الدولة بغض النظر عن انهم عبيد مستجلبين من قارات اخرى او ابناء فقراء او مهاجرون او مولدون او هنود حمر او مستقدمون مرتزقون بالعمل مع السلطات الاستعمارية الملكية الاسبانية السابقة.

ونظرية المواطنة - بهذا المفهوم - خالية من المشاركة الحقيقية في السلطة اذ هي تكريس للسلطة في يد العسكريين الاوصياء على حساب حقوق الفقراء.. وبمعنى آخر فان نظرية المواطنة في جنوب امريكا استخدمت غطاء للاستبداد العسكري الذي تجاوز الديمقراطية مثل نظام بيرو الذي اصبح نموذجا لاغلب عسكريات جنوب امريكا حتى اوائل تسعينات القرن العشرين.

المواطنة في النموذج الافريقي:

حصلت افريقيا على استقلالها السياسي في النصف الاخير من القرن العشرين.. وذهب الاستعمار تاركا ارثا معوقا للتطور السياسي نوجز معالمه فيما يلي:

● الحق الفرنسيون والبرتغاليون والاسبان سكان سواحل مستعمراتهم الافريقية بهويات بلادهم فجعلوهم فرنسيين واسبانا وبرتغاليين وتركوا سكان الداخل على حالتهم القبلية الافريقية مما خلق وضعا مزدوجا في كل مستعمرة.

● ووجه الاستعماريون اقتصاد مستعمراتهم ليكمل اقتصاد الدولة المستعمرة فاصبح الافريقي ينتج الكاكاو والقطن والمطاط لتغذية دواليب صناعاتهم متخليا عن انتاج احتياجاته الغذائية.

● واستغل الافريقي في انتاج النحاس والالماس لسد الاحتياجات الاوروبية دون ان يكون له دور في تصنيعها.

● دُرّب الافريقي على الاستكانة للسلطة دون مشاركة او مساءلة وفي هذا الصدد استعانت السلطات الاستعمارية باقليات دربتها على الوظائف الدنيا الادارية والعسكرية والامنية ثم سلمتها السلطة عندما آن اوان خروجها فاستلمت السلطة القلة مثل التوتسي في رواندة وبردندس واقلية مسيحية في تشاد واخرى في السنغال.. الخ ذلك.

منطق هذا الارث:

ادى هذا الارث الى احداث دموية وانقلابات عسكرية تدعي تصحيح الاوضاع التي خلفها الاستعمار وبمرور العقود تبلور الوضع الافريقي في التالي من المطالبات:

● لا بد من بدائل ديمقراطية لانظمة حكم الاقليات والانظمة العسكرية الاستبدادية

● ولا بد من اعادة النظر في معايير توزيع الثروة والتنمية والخدمات.

● ولا بد من تسوية عادلة بين الاعراق والاديان واللغات الباحثة عن هوياتها في كل دولة.

● ولا بد من حل للنزاعات حول التقسيمات والحدود الاصطناعية التي رسمها الاستعمار باسباب ادارية واخرى لحل مشاكل منافسات السياسات الاستعمارية في المنطقة.

مستقبل غامض:

وتقول احصاءات الامم المتحدة ان افريقيا تموج بتنوع بشري ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية تغذي المطالبة بهويات واوضاع ذاتية تنبئ عن مستقبل غامض ويقول الوصف الموجز لهذه الحالة الافريقية:

● ان في افريقيا اكثر من 1200 جماعة عرقية تتحدث كل منها بلغة تتفرع عنها عدة لهجات الى جانب التنوع الديني والثقافي.

● وتنفرد افريقيا بحال فقر عام يصعب معه قيام بنية اقتصاد رأسمالي حر كما هي متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

● وتنفرد بجهل سياسي واجتماعي يعرقلان سيادة الحلول الديمقراطية.

● وتسودها عسكرية مدججة بكل انواع السلاح الثقيل والخفيف وفي حال تحفز لحماية نفسها ومصالحها واستمرارية قبضتها على السلطة والثروة.

● وتعاني من انتشار حالات مرضية مستعصية وقاتلة من اسوئها واكثرها انتشارا الايدز.

● وتعاني من اهمال المجتمع الدولي المتقدم كما تعاني من ضغطه عليها لتسديد ديونه على رقبتها وبذلك يزيد اقتصادها اختناقا.

مخرج الامم المتحدة

ولاخراج افريقيا في هذا المازق اقترحت الامم المتحدة بعد سلسلة من الاجتماعات والاعلانات المشتركة مع رؤساء افريقيا الحاليين ان تجري دول افريقيا تغييرات هيكلية في انظمتها وتنوع انتاجها الزراعي وترفع كفاءتها الانتاجية وليتم هذا عليها:

● ان تعيد النظر في انظمة الحكم وطبيعة القطاع الخاص وانظمة التعليم والمحفزات الثقافية والمثل التي تحرك كل هذه الانشطة.

● ان تعيد النظر في وسائل انتاج احتياجات شعوبها من حيث تدريب وتاهيل القوى البشرية وتستثمر ثرواتها المعدنية واراضيها وغاباتها وثرواتها الحيوانية ومصادر الطاقة المتوفرة كما تشجع شعوبها على اخراج واستثمار مدخراتها.

● ان توجه الانتاج الى ما يساعد في رخاء شعوبها الاجتماعي ويساهم في استمرار عطاء حلقات الانتاج.

● ان تعيد النظر في الوسائل التي تساهم في رفاهية المجتمع اكثر مما تساهم في تدهوره.

● ان تتأكد من اعادة النظر في برامج تحريك طاقات شعوبها بالمشاركة الشعبية وفتح مجالات دخولها في عمليات الانتاج الاساسية وتوسيع فرص العمل ومشاركة الفقراء وتطوير وسائل توزيع الثروة القومية بين كل القطاعات الشعبية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبد الله محمد أحمد حسن

وبهذا تظن الامم المتحدة والبنك الدولي والمنظمة الاقليمية الافريقية ان اسبقية افريقيا الحالية ليست هي في تلبية مطالب الهويات واعادة النظر في اوضاع الاعراق والاقليات وانما الاولوية هي في رفع معدلات الانتاج وتنويعه وتحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يعالج التخلف الاجتماعي السائد حاليا.. وبهذا تؤسس البنية التحتية لقيام انظمة سياسية تتحكم فيها السيادة الشعبية.. ثم بعد هذا يمكن الانتقال الى النموذج الهندي السابق تفصيله.

خلاصة التجارب مع المواطنة

ان نظرية المواطنة ما تزال في التخمير وانها اتخذت علاجا تجريبيا في حالات متناقضة:

● تتستر وراءها الانظمة الدكتاتورية لتحلب شرعية الفقراء لتطويل اعمارها كما حدث ويحدث في جنوب امريكا.

● وهي في الانظمة الديمقراطية وسيلة مرحلية (مؤقتة) لالحاق المتخلفين بالمتقدمين وقد يصعب لفظها لان المتخلفين يستمرئون امتيازاتها بعد ان يلحقوا بركب المتقدمين كما هي التجربة في امريكا وأوضح نموذج لاستغلال نظرية المواطنة هو سلوك الامريكي الاسود.

● وهي في اضابير الامم المتحدة تبدو نسيا منسيا لعدم ايمان فلاسفتها بالنظرية من نموذج تعاملهم مع المشكلة الافريقية.

● وهي في التجربة الهندية قراءة ارقام واحصاءات تتجدد بتجدد تلك الارقام والاحصاءات.

فما هو اختيارنا نحن؟ واي التجارب يناسبنا؟ وهل يُحَلُّ واقعنا بالمواطنة؟ ام بالحرص على تطبيق ديمقراطي سديد؟

.. انني مع اختيار التطبيق الديمقراطي السديد.

العودة لصيغ العشاء الاخير

ناقشنا باسهاب الاحتمالات الانفصالية والوحدوية ونترك احتمال المخاتلة والمقامرة الحالي (الاتفاقية الاخيرة بين الحكومة وقرنق) الى سلسلة اخرى مفصلة وننتقل الى صيغة تحرك الاغلبية الصامتة.. وقد استلمت البيان التالي من جماعة من الاخوة السودانيين اهل العلاقة الواسعة بالسودانيين في المهاجر بين امريكا واوروبا والخليج وشمال افريقيا وهم يعدون العدة للتحرك خارج اطار الاحزاب التقليدية والنظام الحاكم.. والبيان يحكي صوت حاله وليكن خاتمة هذه الحلقات.

حركة التضامن الشعبي السوداني

● تقديم:

عشنا ورأينا اسوأ ما تردى اليه الحال في السودان من استئثار بالسلطة والثروة وقيادة للدولة والشعب بدون اهداف وبدون مناهج عمل مقنعة للامة وحرب لا غاية لها الا الخراب والقتل ونهب مسلح زعزع امن واستقرار الارياف وتوقف عام طال كل مرافق الانتاج والخدمات وتدخل اجنبي بدوافع خفية وعلنية له جيوب في كل المستويات الرسمية والحزبية وفقر عام اجتاح الحواضر والبوادي بنسبة 90% من جملة السكان ونزوح داخلي وهجرة خارجية تقدر بعشرة ملايين نسمة يحنون الى العودة لمواقع اصولهم بدون رؤية واضحة لأمل قريب.

بكل هذا واكثر منه تفصيلا تفتت الاكياد راينا ان مسؤوليتنا الوطنية تقتضي تاسيس حركة التضامن الشعبي السوداني لانقاذ بلادنا من حال التيه الذي ورطت فيه بحلقة شريرة من الديمقراطيات الزائفة والانقلابات العسكرية المستبدة بامل ان تكون حركة التضامن الشعبي مخرجا سودانيا مدروس التخطيط ومنهج عمل يتبلور مع مستلزمات مراحله.

● ما هي الحركة:

هي حركة بحث عن العدل السياسي والاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ونشر الوعي بالواجبات الوطنية والحقوق الانسانية الاساسية وسيادة معايير الحكم الجماعي وتوزيع المصالح العادلة وفق برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تخاطب عقول وواقع احتياجات وتعددية اهل السودان.

● وسائلها في العمل: تخاطب العقول والاحتياجات. كل منهما - بوسائل العصر السلمية الحضارية وذلك:

- مخاطبة العقول: بالحوار المباشر وعبر وسائل الاعلام وشبكات الاتصال والمعلومات الحديثة.

- مخاطبة الاحتياجات: بتنظيم الجماهير وخاصة الشباب لتولي صنع مستقبل الامة على هدي مفهوم هذه الحركة.

● المؤسسون:

نهضت بتاسيس هذه الحركة جماعة حررت نفسها من صرع الفهم والعمل التنفيذي والحزبي والعقائدي والطائفي واللامبالي الذي قاد البلاد الى الحال الراهن وعقدت عزمها على العمل بقومية واسعة الافق في القيادة والتخطيط والتنفيذ والتنظيم الشعبي.

● تكليفات المرحلة التمهيدية:

ورات الجماعة ان المرحلة التاسيسية التمهيدية - الاولى - في بناء هذه الحركة تقتضي التكليفات التالية:

● ان يتولى امانة قيادة الحركة الاخ (يحجب الى ان يصدر بيان من المؤسسين قريبا) الى ان تكتمل الاطر الاساسية الهيكلية للحركة.

● ان يدعو الامين العام المكلف المؤسسين للاجتماع العام التاسيسي الاول خلال الثلاثة اشهر القادمة وتبدأ من اول آب (اغسطس) الى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 2002.

● ان يصدر كل البيانات والاعلانات التاسيسية الخاصة بهذه المرحلة من التاسيس

● ان يتحدث باسم الحركة للراي العام ووسائل الاعلام والمنظمات السودانية والدولية ويشارك في المؤتمرات والندوات معبرا عن راي الحركة.

● ان يدعو المؤسسين لاجتماعات تنظيمية دورية لاستكمال التاسيس ووضع هياكل فكر وادبيات الحركة.

● الاجهزة المقترحة:

(أ) السلطة العليا: هي المؤتمر التاسيسي السنوي العام.

(ب) السلطة التنفيذية: هي لجنة مركزية تراجع انشطة الحركة دوريا كل ثلاثة اشهر او بدعوة من ثلث اعضائها او بدعوة من الامين العام المكلف.

(ج) الامانة العامة: تتبعها لجان فنية متخصصة ويقودها الامين العام المكلف.

● هذا ما نلزم اعلانه في هذه المرحلة ومن الله التوفيق.

* وزير ودبلوماسي سوداني سابق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ: ٩ اغسطس ٢٠٠٢

وزير سوداني من الجنوب لـ«عكاظ»:

مصر لم تكن غائبة عن المفاوضات.. والاتفاق ليس طعنا في المبادرة المشتركة

* الجنوب سوف يختار الوحدة .. والاولوية لوقف الحرب

* «اكول» لم يستقل من الحكومة لكنه استقال من الحزب

صالح عبدالفتاح (القاهرة)

□ قال وزير العمل والاصلاح الاداري السوداني «السون مناني» ان مصر كانت على علم بالمفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية.

واضاف الوزير الذي ينتمي الى الجنوب بأن القاهرة وطرابلس سوف تشاركان في الاجتماعات المقبلة الى جانب ممثلين عن المعارضة السودانية.

واوضح ان الاولوية خلال المرحلة القادمة سوف تكون لوقف اطلاق النار بين الطرفين وتقسيم الثروة وحق المواطنة ومد الجسور بهدف تحفيز الجنوبيين على خيار الوحدة.

وأكد ان الجنوب سوف يختار الوحدة لكن على اساس صحيح يتفادى السلبيات التي وقعت من قبل.

● كيف ترى العلاقات المصرية السودانية عقب إتفاق ماشاكوس؟

○○ العلاقات المصرية السودانية علاقات ازلية أبدية لن تتأثر بأي أحداث وهي علاقات ممتازة وذلك لوجود إدارة سياسية تتمثل في رغبة الزعيمين مبارك والبشير في وجود علاقات قوية تعكس التواصل الشعبي بين البلدين كما تعكس الالام والآمال المشتركة لشعبي وادي النيل، ومصر دائما تدعم وحدة السودان وتقف دائما الى جوار الشعب السوداني في محنته وأتمنى أن تواصل مصر وقوفها بجانب السودان خصوصا في الفترة القادمة التي يحتاج السودان فيها الى مصر لان المرحلة القادمة حرجة.

● لكن هناك من يقول إن الاتفاق الاخير جاء من خلف ظهر المبادرة المصرية الليبية؟

○○ هذا الكلام غير صحيح لان مصر كانت تعلم بالمفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لكن كل ما حدث في المفاوضات أن المراحل الاخيرة جاءت بسرعة وبالتالي السرعة في لقاء البشير قرنق ومصر حريصة على وحدة السودان وعلاقاتها ممتازة بطرفي النزاع كما أن مصر تعلم كل شيء عن مبادرة الايجاد التي كانت مطروحة بجانب المبادرة المصرية الليبية.

● يقال ان مصر سوف تشارك في المفاوضات اللاحقة؟

○○ بالتأكيد أن مصر وليبيا سوف تشاركان في الاجتماعات القادمة بالاضافة الى ممثلين عن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المعارضة السودانية بحيث يكون هناك رؤية شاملة لجميع الاطراف خلال المرحلة القادمة.

● ماذا عن جدول المفاوضات القادمة؟

○○ الاولوية في الفترة القادمة سوف تكون لوقف القتال بين الطرفين وعدم شن أي هجمات والمساهمة في علاج المصابين وإستئناف العمليات الانسانية كما أن هناك موضوعات مهمة حول تقسيم الثروة وحق المواطنة ومصدر التشريع وهناك خطط لتأسيس بنية تحتية من الكهرباء والمواصلات ومد الجسور وذلك لتحفيز الجنوبيين لقبول خيار الوحدة.

● يردد البعض أن الوزراء الجنوبيين في الحكومة السودانية في موقف حرج خصوصا بعد نجاح الحركة الشعبية في حصولها على ما تريد؟

○○ نحن ستة وزراء جنوبيين في الحكومة التي تشتمل على ثمانية وعشرين وزيرا وليس هناك أي حرج للوزراء الجنوبيين بل العكس لقد ساهم الوزراء الجنوبيون باقناع الحكومة ببعض النقاط وكذلك بتوصيل وجهة نظر الشمال الى الجنوب وبالتالي للوزراء الجنوبيين دور إيجابي وحيوي في وصول الطرفين الحكومة السودانية والحركة الشعبية الى الاتفاق الاخير.

● هناك من يقول: ان استقالة لأم أكول «وزير من الجنوب» يأتي في اطار الاحتجاج على مسار المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية؟

○○ أولا لأم أكول لم يستقل من الحكومة فهو ما زال يحتفظ بمنصبه كوزير للنقل لكنه استقال فقط من الحزب الحاكم لدواع حزبية ومواقف شخصية ولا تتعلق بالمفاوضات.

● يقارن البعض بين إتفاق ماشاكوس وإتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ حيث فشلت مرحلة الحكم الذاتي.. فهل ترى أن ماشاكوس تتفادى عيوب أديس أبابا؟

○○ بالفعل كان اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢ به العديد من العيوب حيث انه ركز على الجوانب السياسية ولم يهتم بالنواحي الاقتصادية والمعاناة اليومية للمواطن السوداني كما أن إتفاق أديس أبابا على قمة الهرم المتمثل في المناصب السياسية دون الاهتمام بالجانب الاقتصادي والذي يتمثل في توفير الغذاء وفرص العمل وتدريب العمال على إكتساب مهارات جديدة وتشجيع التعليم كل ذلك سوف يساهم في نجاح الاتفاق وتفضيل خيار الوحدة على الانفصال.

● هناك من يقول ان الجنوب لا يمتلك مقومات الدولة وذلك بسبب النزاعات بين الجنوبيين أنفسهم كالصراع بين الدينكا والشلك والنوير وغيرهم؟

○○ أي مجتمع لابد أن تجد فيه التباين خصوصا جنوب السودان الذي يتميز بالتباين العرقي والإثني والديني وهذا التباين ربما يوحي بالاختلاف نتيجة لتباين المصالح لكنني ارى أن الحكم على هذه المرحلة سابق لاوانه حيث إننا نسعى الى الوحدة وليس الى تكريس الانفصال.

● البعض يرى في اتفاق الحكومة مع الحركة الشعبية انه اتفاق ناقص لان الحركة الشعبية لا تضم الجنوبيين؟

○○ الاتفاق الذي تم هو إتفاق إطاري مبدئي وهناك جولات أخرى من المفاوضات للحديث عن كل شيء وسوف تتاح الفرصة لجميع الفصائل والاحزاب سواء في الجنوب أو الشمال لتقول رأيها وصولا الى اجماع وطني حتى يمكن الخروج من حالة الاحتقان السياسي وعدم الثقة بين الشمال والجنوب.

● باعتبارك من الجنوبيين وقائدا عسكريا سابقا تعتقد أن الجنوبيين سوف يختارون الوحدة أم الانفصال؟

○○ أنا كمواطن سوداني أفضل الوحدة وكثير من الجنوبيين وحداويون يفضلون السودان الموحد لكن بشرط تكون الوحدة على أساس صحيح للجميع حقوقهم ويتفادى السلبيات التي وقعت قبل ذلك والدليل على ذلك أن سكان الجنوب رفضوا الاستقلال أثناء مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ كما أن خيار الوحدة هو الخيار السائد خصوصا بعد إعلان الاتحاد الأفريقي فالدول تتجه نحو التجمع والتكتل وليس الانفصال وتقطيع الأوصال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٠ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس .. كبسولة مخدرة أم علاج جذرى للأزمة السودانية؟

جاء توقيع اتفاق ماشاكوس بين الحكومة السودانية وحركة الجيش الشعبى لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، بعد سلسلة من المشاورات والجلسات السرية والعلنية على مدار عدة أشهر، سواء فى القاهرة أو نيروبى وذلك لوضع حد حاسم وعلاج نهائى للمشكلة السودانية.

كما جاء الاتفاق ليعطى الجنوبيين ورقة الاستفتاء على حق تقرير المصير والانفصال «المؤقت» عن الشمال لمدة ستة أشهر كفترة تمهيدية، وست سنوات كفترة انتقالية كخطوة نحو تهدئة الأوضاع المتوترة قرابة عشرين عاما بين شمال وجنوب السودان، تمهيدا لتسوية الوضع السياسى والأمنى فى الإطار السليم الذى يحافظ مستقبلا على وحدة واستقرار السودان. ومما لاشك فيه أن الاتفاق المذكور يمثل مؤشرا إيجابيا على إيجاد لغة ملائمة للحوار بين حكومة الخرطوم وحركة جارانج، بعيدا عن الأسلوب العسكرى ولهجة الحروب، نظرا لأنه يفتح صفحة جديدة فى تاريخ السودان تقتضى اللجوء الى التفاوض السلمى والتفاهم حول أهم القضايا والنقاط الداخلية، بهدف الالتقاء عندها لعلاج الأزمة السودانية من جذورها، لكن اتفاق ماشاكوس يحمل فى باطنه احتمالات أخرى قد تضر بالمصلحة السودانية. وتتمثل ابرز هذه الاحتمالات فى الانفصال الكامل للجنوب عن الشمال، وتقسيم السودان الى دولتين لكل منهما نظامه وهيكله الخاص، خصوصا بعد هذه الهدنة التى ستستمر ست سنوات وما ينتج عن ذلك من تقسيم ثروة البلاد والسلطة، وتصاعد قضية علاقة الدين بالدولة، فضلا عن قضية البترول الذى تفجرت ينابيعه فى السودان أخيرا. ومع تنفيذ بنود اتفاق ماشاكوس ودخوله حيز التطبيق الفعلى فى الواقع السودانى، يرى المراقبون أنه لابد من التركيز على عدة أمور حتى تسير السفينة نحو مرفأ الأمان، ويمكن حصر تلك الأمور فى الآتى:

أولا: اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة والاحتياطات الأمنية الكاملة التى تعمل على مواجهة أى تصعيد عسكرى من أى نوع، والاتجاه الى مائدة المفاوضات بين الجانبين باستمرار فى تسوية أى نزاع أو خلاف.

ثانيا: بدء الاتفاق على أسس محددة وقضايا بعينها تطرح للنقاش والتفاهم حولها لدعم فكرة عدم الانفصال بين الشمال والجنوب، من خلال التركيز على مشروعات تنمية وتطوير فى الجنوب أسوة بالشمال، وتوزيع ثروة البلاد بطريقة عادلة وتوفير الخدمات المناسبة للارتقاء بأحوال المعيشة والتعليم وايجاد فرص عمل وانتشال سكان الجنوب من حالة الفقر والبؤس التى يعيشون فيها لسنوات طويلة، بالاضافة الى دعم المشاركة السياسية وتوحيد المواقف بين الحكومة والفصائل المعارضة.

ثالثا: تعزيز العلاقات الثنائية بين السودان ودول الجوار، وايجاد وحدة عربية افريقية تتصدى بقوة للمحاولات الاستعمارية والمخططات الخارجية برعاية أمريكية، وتواطؤ أوروبى، تستهدف فصل الشمال عن الجنوب للاستفادة من الثروة البترولية التى بدأت فى الظهور على السطح لتثير شهوة الغرب مستغلا ارتماء الجنوبيين فى أحضان الولايات المتحدة لينفذ الى أرض السودان وينهل من خيراته.. وفى ظل هذه الأجواء يحتاج الاتفاق الى التحرك بحذر وسرعة حتى يتحول اتفاق ماشاكوس من كبسولة مخدرة لا تخرج عن كونها تهدئة للوضع المشتعل بين حكومة الخرطوم وحركة جارانج، الى علاج جذرى وشامل للأزمة السودانية برمتها، هروبا من الفخ الأمريكى والإسرائيلى معا.

شريف سمير

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ١٠ اغسطس ٢٠٠٢

واشنطن تؤكد حرصها على إنجاح مساعي السلام

الجيش السوداني وحركة التمرد يتبادلان الاتهامات حول معارك الجنوب

تجمُّع المعارضة يرحّب باتفاق ماتشاكوس ويطلب تأجيل لقاء نيروبي

الخرطوم - نيروبي - أسمرة - «الخليج» و(الوكالات):

تبادلت الحكومة السودانية وحركة التمرد الجنوبية بزعامة جون قرنق الاتهامات أمس حول المسؤولية عن المعارك الدائرة حالياً في جنوب البلاد بما ينذر بعرقلة مساعي السلام بين الجانبين المقرر استئنافها بعد غد «الاثنين» في العاصمة الكينية نيروبي.

في غضون ذلك، أعلن محمد عثمان الميرغني زعيم التجمُّع المعارض ترحيبه باتفاق ماتشاكوس وطلب من الخرطوم وواشنطن تأجيل لقاء «الاثنين» لإتاحة الفرصة لمشاركة تجمُّع المعارضة فيه.

واتهم الجيش السوداني أمس المتمردين بقصف مواقعه في مدينة في جنوب السودان، الذي يشهد حرباً أهلية، معلناً عن «رد حاسم» على هذا القصف.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية عن المتحدث باسم الجيش السوداني محمد بشير سليمان قوله: «إن قواتنا في «لافون» شمال «توريت» هدف لقصف مركّز من جانب الحركة المتمردة منذ مساء الأربعاء الماضي والهجوم مستمر».

وتحدث سليمان عن حشود أخرى لحركة التمرد الجنوبية (الجيش الشعبي لتحرير السودان) في «كايالا» وبلدات أخرى في شرق الولاية الاستوائية أقصى جنوب البلاد.

وقال: «إن عمليات عدوانية كهذه ستجبرنا على عدم السعي للبرهنة على ضبط النفس»، مضيفاً ان القوات المسلحة السودانية تلقت أمراً «بالرد بطريقة حاسمة».

واتهم المتحدث الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه لا يريد إعداد مناخ ملائم لاستئناف المفاوضات المقبلة للسلام بين الحكومة في الخرطوم والمتمردين، المقرر إجراؤها في ١٢ أغسطس/ آب في كينيا.

ودعا منظمة «الإيقاد»، التي ترعى هذه المفاوضات، إلى «إدراك عدم جدية الجيش الشعبي وافتقاده للمصداقية في ما يتعلق بعملية السلام».

من جانبها، نفت حركة التمرد اتهامات الخرطوم بالتسبب في المعارك الجارية حالياً جنوب البلاد، وبالسعي إلى اكتساب مواقع ميدانياً قبل مفاوضات الاثنين في نيروبي.

وأعلن جورج قرنق الناطق المساعد باسم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» لوكالة «فرانس برس» أن «الحكومة بدأت السبت المعارك واستولت على مدينة «لافون» (أقصى جنوب السودان) من الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكننا استعدنا السيطرة عليها الأربعاء الماضي».

وأضاف: «كانوا يسعون إلى السيطرة على المدينة لتحضير إعادة السيطرة على مدينة «كابويتا» العسكرية الأساسية القريبة من الحدود السودانية - الكينية التي سقطت في أيدي الجيش الشعبي في التاسع من يونيو/ حزيران الماضي».

إلى ذلك، اتهم ياسر عرمان، المتحدث باسم الحركة الشعبية، في تصريحات صحافية له في أسمرة ما سمّاها قوى نافذة في الحكومة السودانية، بسعيها إلى فرض الحلول العسكرية، وأنها لا تؤمن بالحل السلمي. وقال: «يجب أن يكون هناك التزام أخلاقي وأدبي بعد اتفاق ماتشاكوس ولقاء الرئيس عمر البشير وجون قرنق». وأضاف: «لا يوجد هناك التزام بوقف إطلاق النار بين الطرفين، لأنه لا توجد اتفاقية لوقف إطلاق النار».

وأكد أن الحركة ملتزمة بعملية السلام من خلال اتفاقية ماتشاكوس، وسوف تذهب إلى جولة المفاوضات المقبلة. ووصف عرمان مواقف الحكومة السودانية بأنها متناقضة، قائلاً: «في وقت أكد فيه الرئيس البشير استعداده للنظر في إيجاد صيغة لمشاركة التجمُّع في المفاوضات، ذكر د. غازي صلاح الدين رئيس الوفد المفاوض بأنه لا مكان للتجمُّع في مفاوضات الإيقاد».

وأردف أن الحكومة تعتقد بأن من السهولة مشاركة التجمُّع، والذي سوف يعمل هو الآخر على حشد كل طاقاته ليوضح بجلاء أنه رقم لا يمكن تجاوزه، مشيراً إلى أن الحركة الشعبية ترى أن أي اتفاق ثنائي هو اتفاق منقوص. مشدداً على أن مشاركة التجمُّع الوطني ضرورية لعملية التحوُّل الديمقراطي وإكمال عملية السلام.

من جهته، أكد محمد عثمان الميرغني، زعيم التجمُّع السوداني المعارض «دعم قوى التجمُّع لاتفاق ماتشاكوس حتى يكون حلاً نهائياً للمشكلة السودانية، مشيراً إلى أن الاتفاق يؤمّن الوحدة الطوعية بين الشمال والجنوب، وهو خطوة مهمة في طريق الحل الشامل».

وناشد الميرغني حكومة الخرطوم والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول «الإيقاد» وشركاءها إرجاء الجولة المقبلة من المفاوضات بين الحكومة والحركة لإتاحة الفرصة للتجمُّع الوطني والقوى السياسية الأخرى للمشاركة فيها.

وقال الميرغني: «إن النضال المستمر الذي انتهجته كل القوى المنضوية تحت لواء التجمُّع بجميع الوسائل ضد حكومة الخرطوم من أجل تحقيق الديمقراطية وإتاحة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحريات والعدل في السلطة والثروة وضمان حياة كريمة للشعب السوداني، دفع الحكومة السودانية إلى الاعتراف بالتجمّع الوطني المعارض، وبالتالي التفكير في الحلول السلمية والسياسية بدلاً من المواجهة المسلحة على مدى السنوات الماضية».

وأكد الميرغني، في كلمته أمام تجمّع المعارضة في أسمرة بحضور قرنق، موقف التجمّع الداعي لإرساء دعائم الاستقرار والسلام في السودان من خلال تشجيعه لجميع المبادرات المطروحة لحل المشكلة والمشاركة فيها.

ونوّه إلى الجهود التي بذلتها اريتريا وأمريكا وبريطانيا ونيجيريا من أجل التسويق لوجهات النظر السليمة، مشيراً إلى أن مؤتمر مصوّع كان قد أصدر قرارات تشجّع الحوار مع الحكومة على مستوى عالٍ. وأردف: «لقد التقينا في هذا الصدد بالرئيس السوداني عمر حسن البشير ونائبه علي عثمان طه والأمين العام لحزب المؤتمر الحاكم د. ابراهيم أحمد عمر وكانت لقاءات لبناء الثقة وتبادل وجهات النظر بغية دفع جهود الحل السياسي ووقف الحرب».

وفي الخرطوم، بحث كريم الدين عبدالمولى وزير التعاون الدولي السوداني مع جيف ملنتون القائم بالأعمال الأمريكي في الخرطوم، المساعدات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة لدعم مسيرة السلام في السودان.

وأكد القائم بالأعمال الأمريكي خلال استقبال الوزير السوداني له أمس، حرصُ الولايات المتحدة على إنجاح مساعي السلام في السودان. مشيراً إلى ما تقتضيه مسيرة السلام من متطلبات كثيرة.

ومن جانبه، أكد كريم الدين حرص الحكومة السودانية على إحلال السلام الشامل في البلاد وإيصال المساعدات الانسانية إلى جميع المناطق المتضررة من الحرب، سواء كانت واقعة في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة أو تلك التي تسيطر عليها الحركة الشعبية.

وقال: إن الحكومة السودانية تسعى للوقف الشامل لإطلاق النار وتوسيع برنامج «شريان الحياة» لتقديم المساعدات الانسانية، داعياً الولايات المتحدة للانضمام للبرنامج وتطوير المساعدات وزيادتها دعماً لجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد ودفع قدرات الانسان وكفاءته لتحقيق الاعتماد الذاتي.

وأضاف ان الحكومة السودانية بصدد التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب. معرباً عن تقدير السودان لاهتمام الولايات المتحدة بتحقيق السلام والاستقرار فيه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ١٠ اغسطس ٢٠٠٢

ندوة «عكاظ» في القاهرة تناقش اتفاق مشاكوس مع المعارضة السودانية

بداية لطريق طويل مليء بالأشواك..

والمحك المفاوضات المقبلة

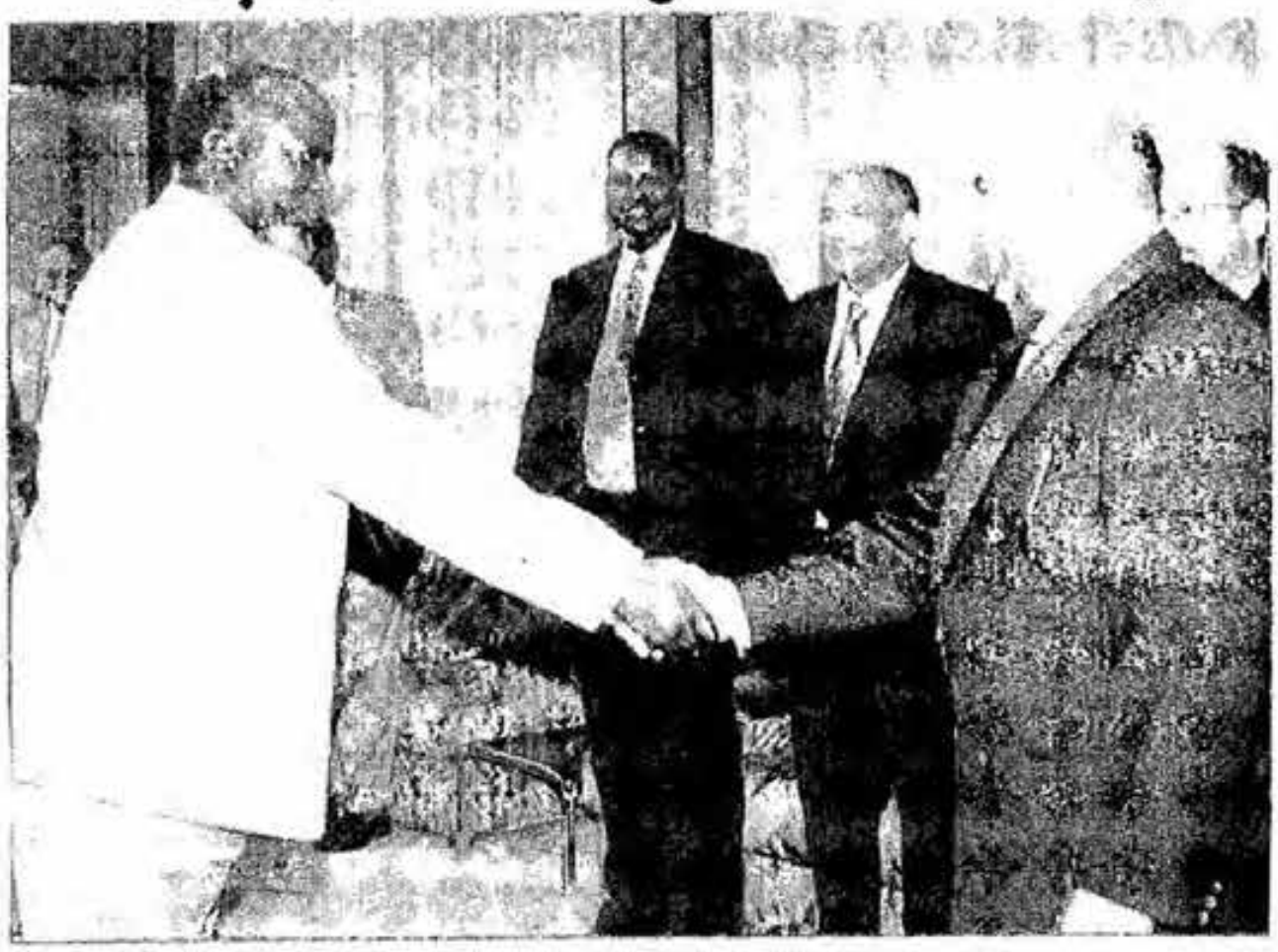

■ الرئيس السوداني عمر البشير يصافح قرنق في مشاكوس ارشيف ـ عكاظ

هناء البنهاوي (القاهرة)

□طرحت ندوة (عكاظ) بالقاهرة ،، مجموعة التساؤلات وعلامات الاستفهام حول أبعاد اتفاق مشاكوس وماهيته لدى الاحزاب السودانية ، وعما اذا كان هذا الاتفاق يمثل مرحلة سلام حقيقية وجديدة للسودانيين ام انه لا يعدو كونه حلقة في سلسلة الصراع السياسي الذى تشهده السودان على مدار العشرين عاما الماضية ؟ او انه مجرد صفقة دولية قادتها الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق غايات واهداف ربما تكون بعيدة عن مصالح ومستقبل الشعب السودانى ، ام ان هذا الاتفاق يعكس ملل جميع الاطراف الاقليمية والدولية من استمرار صراع لا نهاية له في السودان

● عكاظ : تم اعداد و صياغة اتفاق ميكاكوس على ان يكون بين طرفين لا ثالث لهما و هناك أخبار تتحدث عن امكانية مشاركة التجمع الوطني الديمقراطي كمراقب و مستشار في المفاوضات فما هو موقفكم من هذه المشاركة ؟

○○ فاروق أبو عيسى : مشاركة التجمع و جوبية و ملحة باعتباره يشكل كل احزاب السودان و نقاباته و جماعاته العسكرية و كل عناصر المجتمع المدني ، و إغفال كل هذا الكم من القوى السياسية المؤثرة ذات التاريخ و بحجمها في العطاء و الانتاج و بناء الوطن و تشكيل الثقافة و العلاقات الدولية أمر لا يمكن تجاهله . لذلك أتصور أنه ما لم يأخذ التجمع حقه الوطني في المشاركة خلال الفترة الانتقالية من أجل بناء سلام حقيقي فإن فرص اعلان ميكاكوس ستكون محدودة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ الشريق عبدالرحمن

■ د. شفيع

■ جور كوج

■ أبو عيسى

في الاستمرار و البقاء . و اعتقد أن كل القوى السياسية و المحلية و الاقليمية و الدولية مقتنعة بهذا ، بل أن الحركة الشعبية نادت في الاجتماع بضرورة مشاركة التجمع الديمقراطي . و لكن البعض يتكلم عن مشاركة التجمع في شكل مستشار للحركة الشعبية و الحقيقة أن الحركة تظل فصيلا ضمن فصائل التجمع و بالتالي لا يمكن للأكبر أن يكون مستشارا للاصغر ، لذلك فنحن لن نقبل المشاركة بصفة المراقب و انما بصفة الصانعين للسلام .

○ الفريق عبد الرحمن سعيد : السلام في السودان لا يعني انهاء الحرب لكن عندنا مشكلات عميقة هي التي خلقت هذه الحرب و الاسباب التي اشعلت فتيلها لا تزال قائمة و بالتالي فإن الحرب لن تتوقف . و إذا كان إتفاق ميكاكوس قد تحدث عن وقف الحرب فنحن نتحدث عن سلام كامل يرضي كل أهل السودان في مناطقه المختلفة و هذا لا يتحقق بمعزل عن البحث حول جذور المشاكل ، كما فعلنا نحن في التجمع الديمقراطي و توصلنا لحلول بمشاركة الحركة الشعبية و يكمن هذا الحل في سودان جديد يتم فيه اقتسام السلطة و الثروة و فترة انتقالية نحضر فيها لارضية ديمقراطية .

● عكاظ : و لكن ما الذي دفع الحركة الشعبية لقبول اتفاق ميكاكوس وتعلم بانه لا يحل مشاكل السودان الجذرية و تعلم غيابكم عن المشاركة ؟

○○ الفريق عبد الرحمن سعيد : هناك ظروف قد صاحبت هذا الاتفاق فتوقيع الحركة الشعبية عليه لم يكن محض اختيار لها ، و انما جاء نتيجة تعقيدات لم يكن أمام الحركة حيالها سوى التوقيع بهذه الطريقة ، و لذلك اعلنت الحركة ان هذا التوقيع على ميكاكوس هو توقيع اولي و يعتبر مجرد اطار و طالبت الحركة بمشاركة التجمع في الجولة الثانية و الثالثة من المفاوضات بما يؤكد رغبتها الحقيقية في وجودنا و تفعيلنا لتحقيق السلام في السودان و ذلك من منطلق تفهم الحركة الشعبية لطبيعة الموقف في السودان مما يجعلها تطرح دائما الحديث عن سودان جديد من خلال التجمع الوطني و كتلته البشرية الواسعة .

فاروق أبو عيسى : أتصور أنه إذا جاء اتفاق ميكاكوس ملبيا لكل احتياجات الشعب السوداني و طموحاته في الاستقرار و التنمية و الديمقراطية فلا أرى في ذلك ضرورة لمشاركتنا العضوية فيه أما إذا جاء في شكله النهائي ناقصا كما هو الوضع حاليا فسوف نرفضه و نقاومه من اجل تنفيذ برنامجنا نحو سودان جديد يعبر عن كل مصالح الفصائل و المناطق السودانية .

جور كوج : انفراد أي فصيل من التجمع مع حكومة الخرطوم بالحل في السودان يكون حلا جزئيا يفتقر لمفهوم الحل الشامل و نحن منذ عام ١٩٨٩ موجودين في بوتقة واحدة مع التجمع و يستحيل بعد ثمانية عشر عاما أن نغير اتجاهنا مع التجمع الوطني و يستحيل قبولنا بالحل الجزئي مع حكومة الخرطوم و الا ظل حلا منقوصا في حين يظل الحل الجذري لمشكلة السودان مرهون بتداخل الفصائل الاخرى داخل التجمع . من ناحية أخرى فإنه لو تركز الحل للمأزق السوداني بين الحركة و الحكومة فإن الفصائل السودانية لن تقف مكتوفة الايدي بل ستسارع بإعلان مقاومتها بما يصل لدرجة الحرب مجددا و البعد الثالث في هذه القضية هو أن الحركة الشعبية قد قبلت التوقيع على الاتفاق باعتبارة اطارا للتفاهم فقط و ليس اتفاقا نهائيا و أضطرت الحركة لذلك حتى تقطع الطريق على لوردات الحرب الذين يسعون لاثارة المشكلات .

● عكاظ : و لكن بصفة عامة هل تعتقدون أن الاتفاق ميشاكوس يحمل في طياته الحلول المهمة لمشكلة السودان رغم تجاهله لقضية شكل الحكم بين الشمال و الجنوب ؟

د. شفيع خضر : بداية لابد أن أرحب بهذا الاتفاق باعتباره محاولة لوقف القتال . ثانيا الحديث عن مشاركة الفصائل في المفاوضات عبر وسائل الاعلام و كأنه منحصر في قضية التنازع على السلطة في البلاد و هي قضية لا أظنها محورية الان لان القوى السياسية المختلفة تعبر عن الاهتمام بقضايا السودان بعامة و بعضها يركز اهتمامه على مناطق بعينها داخل السودان و لذلك فانني اعتقد أن القضية الاساسية في السودان تتركز في اربعة محاور رئيسية و هي السلام ، وحدة البلاد ، الديمقراطية ، و التنمية . و باعتبار أن السودانيين يعبرون عن أنفسهم من خلال فصائل مختلفة و بالتالي فلا بد من اشراكهم في الحل .

فاروق ابو عيسى : قضية السلام تتصدر أولويات القضايا في السودان و باعتبار ان كلا من الحركة الشعبية و نظام الخروم يشكلان اكبر قوتين فان توصلهما لاتفاق سلام لابد ان نرحب به خاصة اذا تأسس على اسس متينة تجنبنا مرارات الحرب . و يكفي ان اشير هنا الى ان حصاد ١٩ عاما من الحرب ادى الى مقتل ٢ مليون سوداني في مقابل نزوح ٤ ملايين بجانب ضياع الثروات المادية التى ادت لتاخر التنمية حتى تحولت السودان لدولة تطلب الهبات رغم ثرواتها الكبيرة . و اتفاق ميكاكوس يتحدث عن مستقبل السودان بشأن الديمقراطية التنمية و الوحدة و هذا ليس شان الطرفين المتحاربين لكنه يخص كل اطراف السودان بما يتوجب مشاركتها و من هنا كانت مطالبتنا بضرورة ان يأخذ التجمع الديمقراطي حقه بجانب الجبهة الاسلامية . و أشير هنا الى ان النقد الموجه للاتفاق لا يعني الهجوم على الحركة الشعبية خاصة و اننا في التجمع قد احصينا ظروف و تعقيدات الموقف عند توقيع اعلان ميكاكوس . و لكننا نعتقد أنه اذا كانت حكومة الخرطوم تسعى للتحرك الجدي فلابد لها أن تلغي قانون الطوارئ و

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قانون تسجيل الاحزاب و النشر و العمال .

● عكاظ : و هل تعتقدون أن عدم وضوح عناصر شكل الحكم في الاتفاقية يعني أن هناك اجندة خفية بين نظام الخرطوم و الحركة ؟

الفريق عبد الرحمن سعيد : الجبهة الاسلامية ترفض مشاركة الاخرين في السلطة حتى اقتنعت مؤخرا بأن استمرار الحرب اكثر إرهاقا و لذلك اتفقت مع الحركة على إنهاء الحرب حتى ولو أدى ذلك الى انقسام الاداء بشأنها وكان من الطبيعي أن يتم اغفال نظام الحكم في الاتفاقية لانه سيكون محل خلافات كبيرة في الفترة المقبلة و الحكومة لا يعنيها حل مشكلة الحكم بقدر ما تركز اهتمامها على إنهاء الحرب التي ذاقت و يلاتها كثيرا.

جور كوج : لا توجد اتفاقية حول شكل الحكم في المرحلة الانتقالية و هذا سبب الغموض و رغم أن الحكومة ترفض مشاركة الاخرين في السلطة اضطرت للقبول بنظام الحكم الثنائي بحيث يكون الحكم في الشمال معتمدا على دستور قوامه الشرعية الاسلامية في مقابل الدولة العلمانية في الجنوب .

د. شفيع خضر : موضوع شكل الحكم في السودان قديم منذ استقلال البلاد و طوال هذه الفترة تسعى الحركة السياسية لايجاد حلول لها و لكنها قضية كبيرة بحكم أن السودان يمثل شبه قارة بمساحتها الشاسعة و أقاليمها الجغرافية و تنوع أعراقها و دياناتها . وكان الفكر السوداني قد توصل في إحدى المراحل الى إمكانية أن يحكم السودان مركزيا مع ترتيبات لا مركزية في الجنوب و لكن ثبت فشل هذه المرحلة و تلتها مراحل أخرى لشكل الحكم في السودان كانت تجريبية غير أن الاختراق الحقيقي لشكل الحكم قد توصلنا اليه في مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرا عام ١٩٩٥ و الذي توصل لصيغة فيدرالية مع بعض السمات الفيدرالية لاقليم الجنوب بتفاصيل شاملة و تغطي كافة الجنوب . و لكننا في النهاية نرفض أن يتحول السودان الى معمل كيمياء لتجريب أشكال الحكم .

● عكاظ : و ما هي مجمل ملاحظاتكم على إعلان الاتفاق ؟

فاروق أبو عيسى : الملحوظة الأساسية لهذا البروتوكول تتصل بتقسيم السودان على أساس ديني ووحدة اسلامية في الشمال في مقابل اخرى علمانية في الجنوب و هذا التقسيم يتعارض مع المبادئ المتفق عليها في الاتفاقية نفسها خاصة فيما ورد منها بإقرار وجوب انشاء نظام ديمقراطي للحكم يعطي أولوية للتعددية و وجوب سيادة المساومة بين افراد الشعب السوداني جنوبا و شمالا مع عدم التفرقة بينهما بسبب الدين . ثانيا: قيام هذا البروتوكول على شراكة مغلقة بين حكومة الانقاذ و الحركة الشعبية دون طرف ثالث يصعب معه تسميته بالحل الشامل لازمة السودان و بالتالي لا يجوز حصر البروتوكول على الطرفين و ضرورة اشراك كل القوى السياسية في حل الازمة . ثالثا: أن هذا الاتفاق يعد حلا جزئيا و ليس اتفاقا «شاملا» حيث قصرت الاتفاقية اجهزة و مؤسسات الفترة الانتقالية خلال السنوات الست القادمة على الحكومة و الحركة دون الاخرين كما أن لجنة وضع الاطار العام للدستور مكونة من هذين الطرفين فقط دون الرجوع للشعب .

د. شفيع خضر : صيغة ميكاكوس تتضمن اشارات مزعجة نحو الخلل الجوهري في الحل لمازق السودان خاصة فيما يتصل بتقسيم البلاد على أساس ديني كما أن الهيكل الدستوري غير واضح في شكله في كل إقليم و هي تفاصيل يصعب أن يتوصل لحلها طرفان فقط و اعتقد أن موضوع شكل الحكم سيكون محل خلافات كبيرة في الفترة المقبلة لارتباطه بموضوع الثروة خاصة في ظل وجود البترول .

● عكاظ : الحركة الشعبية حصلت بموجب ميكاكوس على مطالبها في الجنوب .. فهل تمثل هذه الحركة كافة القوى في الجنوب ؟ وهل يعني ذلك اقصاء لقوى الجنوبية الأخرى ؟

جور كوج : لم نطلب و لم ندع كحركة شعبية باننا نمثل كل القوى السياسية في الجنوب ، و لكننا فصيل نملك سلاحا و مشاركتنا في الاتفاق ضرورة في اتجاه وقف الحرب أما الفصائل الجنوبية الاخرى فلا يملكون سلاحا و اليوسابا في الجنوب سيكون لهم كلمتهم في الاتفاق و تصوراتهم بشأن حقوقهم المقبلة . و كل القوى الجنوبية سيكون لها دورا في الفترة الانتقالية .

● عكاظ : لكن هناك اسباب مجهولة وراء إنفراد الحركة الشعبية بعقد اتفاق ميكاكوس مع حكومة الخرطوم ؟

د. شفيع خضر : لا بد أن نوضح حقيقة أن هذا الاتفاق مدفوع به من قبل المجتمع الدولي فهو يخاطب بالاساس القضية الساخنة المتمثلة في الحرب و باعتبار ما تملكه الحركة الشعبية من جيش ضخم فكان لا بد من التوجه اليها كما أن هذا البروتوكول قديم استجابة لمطلب الإيجاد لكي تتوسط دول الايجاد بين الحكومة و الحركة و الخروج بإعلان و قد قبلت الحركة هذا الإعلان فضلا عن أن كل المفاوضات الماضية كانت تجري في أطار الإيجاد . و أؤكد في هذا السياق ان كافة القوى السياسية لاتسعى لمحاربة الدولة الدينية ولكن ازمة البلاد الحقيقية قديمة وتعود لمرحلة الاستقلال و التي لم يتأسس فيها وحتى الان المشروع الوطني الكامل وظل الدستور عندنا مؤقت معظم الوقت ونحن لا نطالب بدولة علمانية بل بدولة مدنية يكون الأساس فيها لحقوق المواطنة والحريات الاساسية ولا يمنع ذلك من ان تكون الشريعة الإسلامية هي احدى مرتكزات ومصادر التشريع.

فاروق ابو عيسى : منذ استقلالنا عام ١٩٥٦ لم نكن نملك كحركة سياسية اى مشروع وطني متكامل وتراكمت تجارب الفشل والنجاح من نظم ديمقراطية و ديكتاتورية ، و تراكم وعي سوداني من خلال ما يسمى بالمشروع النهضوي السوداني الذي التقى فيه قادة السودان من عسكريين و نقابيين و مثقفين على رفض انقلاب الجبهة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الإسلامية ، و الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبها الشمال في حق شعب الجنوب و خرجوا باتفاق مهم يقضي بأن السودان وطن متعدد الأعراق و الديانات و لا بد من مشروع يجمع هذه الكيانات و وضع ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي و الذي لاحقه مؤتمر التجمع في اسمرا حيث قام بتفصيل كل ما جاء في الميثاق وفق برنامج يضمن قيام دولة سودانية واحدة على أسس المواطنة و الحقوق المتساوية .

● عكاظ : وكيف ترون مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الإقليمية و الدولية التي يعكسها الاتفاق ؟

الفريق عبد الرحمن سعيد : اتفاق ميكاكوس وجد اختلافات عديدة في وجهات النظر تجاهه و حتى أنه وجد معارضة أيضا من داخل النظام في الخرطوم و بعض الوزراء قد اجمعوا عن تأييده فضلا عن أنه قوبل بفتور من جانب الشعب السوداني و لم يتقبلوه بالحماس اللازم فضلا عن تحفظات دول الجوار الامر الذي يعني أن هناك ضغوطا قد مورست على الطرفين للقبول به .

فاروق أبو عيسى : هذا الإطار بشكله الحالي لا مستقبل له لاحتوائه على تناقضات كثيرة و عيوب في الصياغات و لكنني على ثقة بأن طرق الحركة الشعبية، إذا مكنت و أعطيت لها الفرصة يمكنها أن توفر إجماع وطني على الاتفاق عبر مشاركة القوى السياسية الأخرى، و بما يسمح بمعالجة هذه العيوب إ أتصور أن حكومة الخرطوم قد تقاوم هذا التوجه ، لكنها لن تستطيع المقاومة حتى النهاية لان الحقيقة الناصعة تؤكد أن اتفاق ميكاكوس به عيوب و ثقوب كثيرة لابد من تلافيها و تطويرها باشراك القوى الإقليمية خاصة و أنني أرى ضرورة قصوى في فتح الباب لاشراك الطرف العربي الذي كان مساهما منذ البداية خاصة مصر و ليبيا و المملكة العربية السعودية .

د. شفيع خضر : أعتقد أن مستقبل السودان سيرتبط بشكل كبير في أعقاب اجتماع اسمرا حيث سنحاول كقوى سياسية في التجمع الوطني الخروج بموقف محدد من ميكاكوس . و لكن حتى الآن هناك إجماع بين الفصائل بانه إذا كان هذا الاتفاق يشكل نافذة على القضية السودانية فلا بد أن نتوسع فيه و تتوافر شمولية الحل عبر مشاركة الجميع و معالجة كافة القضايا المطروحة بوضوح و القضية الأخرى تختص بالتحول الديمقراطي في البلاد و هو ما يشكل المخرج الأساسي للسودان و لذلك سنتقدم بمقترحاتنا فيها . أما إذا كان الموضوع في شكل تحالف ثنائي بين الحركة و الحكومة فسوف يتجاهله الشعب السوداني خاصة و أن النظام السوداني الحاكم سبق و أن لدغ أصحابه في الداخل و الخارج مرارا و تكرارا .

جور كوج : الحركة الشعبية لا يمكن لها أن تنفرد بالقضية مع نظام الخرطوم فمستقبل السودان مرهون بالحل الشامل و أي حل جزئي لن يرضي شعب السودان و فصائله و نحن مدركين حقيقة هذا الموقف تماما.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: العربى

التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

..والخبراء المصريون يؤكدون:

انفصال الجنوب يقصم ظهر مصر

فائق

مسلم

■ محمد فائق: استدعاء لإحتلال الجنوب والمنطقة كلها

■ طلعت مسلم: اتفاق إذعان وتهديد للأمن القومى العربى

سليم

■ صلاح الدين سليم: عدوان على حقوق مصر فى حوض النيل

■ د. حورية مجاهد: تهميش للدور المصرى وعودة للسيطرة الاستعمارية

جاء اتفاق مشاكوس بين الحكومة السودانية وقادة الجنوب خارج الحسابات المصرية وتجاهلا تاما لأى دور مصرى فى ابرام الاتفاق.. ليس ذلك فحسب بل هو لطمة قوية للسياسة الخارجية المصرية لن تفيق من صدمتها الآن لما يمثله ذلك من تهديد مباشر للأمن القومى المصرى والعربى إذا ماسارت الأحداث فى اتجاه حق تقرير المصير للجنوب تمهيدا لاعلان دولة جنوبية موازية لدولة الشمال ليتحقق بذلك ما سعت اليه المخططات الأمريكية والصهيونية والتى تستهدف تقسيم الوطن العربى الى دويلات صغيرة فى السودان والعراق الى أن يأتى الدور على مصر فى اللحظة المناسبة.

يقول اللواء صلاح الدين سليم - خبير إستراتيجى - ا

ان مذكرة تفاهم مشاكوس تمثل عدوانا حقيقيا على الحقوق الاقليمية لمصر سواء فى حوض النيل او على المستوى الاقليمي العربى كما ان المذكرة تمثل خطأ إستراتيجيا فادحا من جانب حكومة الخرطوم التى تتجاوز بهذا الاتفاق حقيقة ارتباط الأمن القومى المصرى والسودانى والآمال القومية المستقرة منذ بداية عهد محمد على فى وحدة وادى النيل..

ويضيف اللواء سليم: لا يكفى محاولات حكومة الخرطوم تنشيط العلاقات الثنائية مع مصر فذلك لا يمحى اثار الطعنة المريرة الموجهة ضد مصر من حكومة البشير، وكذلك هذا الاتفاق يمثل حلقة من حلقات التآمر الأمريكى لضرب فكرة التعاون العربى الأفريقى والسعى نحو تفتيت وحدته كما حدث فى الصومال وكما يخطط فى العراق والسودان وهى كذلك

محاولة امريكية صهيونية لاشعال الخلافات العرقية والدينية والطائفية فى عدد من الدول العربية لاعادة تشكيل العالم العربى كما كان الحال عليه فى فترة الخلافة العثمانية واقتسام المنطقة العربية بين قوى الاستعمار القديم. ويحذر سليم من سيطرة جارانج على الجنوب مع انه لا يحظى بتأييد اكثر من ٤٠٪ من

سكانه وانفراد البشير بالشمال على الرغم من وجود انشطة مناهضة ورغبات انفصالية فى اقاليم اخرى مثل شرق السودان وجبال النوبة واجزاء من كردفان ودارفور. ويرى سليم أن الحل الوحيد هو تجميد الاتفاق وعقد مؤتمر مصالحة وطنية تمثل فيه جميع القوى السودانية بلا استثناء الى جانب مصر وليبيا ودول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الايجاد، ولن يغفر التاريخ لمن خططوا لسياسة أدت لرفض شعب السودان للوحدة مع مصر فى الخمسينات.

وينفى محمد فائق - وزير الاعلام الاسبق - وجود تماثل بين حق تقرير المصير الذى منحه جمال عبدالناصر للسودان وبين حق تقرير المصير الذى منحه اتفاق مشاكوس للجنوب لأن حق

تقرير المصير فى ١٩٥٦ استهدفت التحايل على الاستعمار الانجليزى الذى كان يحتل شمال السودان وجنوبه. وكان هدف عبدالناصر أن تكون الوحدة فى حالة قبولها خيارا شعبيا ديمقراطيا وليست وحدة مفروضة من أعلى بالقوة واذا لم تحدث الوحدة - يضيف محمد فائق - تظل العلاقات الودية قائمة بين الشعبين المصرى والسوداني، أما الاتفاق الاخير فهو يعطى حق تقرير المصير للجنوب الذى هو جزء لا يتجزأ من السودان الواحد والاتفاق القديم استهدف اخراج الاحتلال بينما الاتفاق الحالى يستدعى الاحتلال للجنوب وللمنطقة كلها.

ويرى اللواء صلاح سليم أن مصر اصبحت فى ورطة شديدة نتيجة ابرام هذا الاتفاق بعيدا عنها بعد أن قدمنا ساقا واخرنا ساقا فى التعامل مع القضية الشائكة فى جنوب السودان. ولابد أن نصر على استكمال مشروع قناة جونجلى فى جنوب السودان واستغلال الهجرة المنظمة من المصريين والسودانيين المقيمين فى مصر لاستزراع واستصلاح الأراضى الزراعية فى الجنوب والاسراع فى تنميته، ورفض مؤامرة جارانج المدعومة من امريكا وبريطانيا سواء على المستوى السياسى أو الاعلامى وفضح صور التخريب الفكرى التى تبرر اتفاق مشاكوس بخطأ إدارة العلاقة بين الدين والدولة أو عدم توازن التنمية أو التقليل من الخطر على مصالح مصر كما يفعل بعض كتاب (مركز عبده الاستراتيجى) الذى لم ينتبه بعد الى ان رئيس المؤسسة التى يعمل بها يخضع للابتزاز الصهيونى

مما يدل على ان هذا المركز مخترق.

ويحذر اللواء طلعت مسلم من خطورة إعادة تشكيل المنطقة كلها دون التشاور مع مصر رغم انها تحتضن الطرفين الحركة الشعبية والحكومة السودانية التى كان يمكن أن تتشاور مع مصر ولا تكتفى بارسال مبعوث لاطلاع القاهرة على مضمون الاتفاق الذى جعل احتمالات تقسيم السودان اكبر من احتمالات استمرار وحدته الامر الذى يحمل مخاطر شديدة على الأمن القومى المصرى ويضيف مسلم: لقد اكتفينا بالمبادرة المصرية الليبية التى كانت عاجزة عن تحقيق احلام السلام والكارثة اننا تصرفنا على أن القضية تتعلق بدولة شقيقة وليس قضية أمن قومى تمس مصالحنا الاستراتيجية وتركنا حكومة الخرطوم توقع الاتفاق الذى اعتبره - يقول مسلم - اتفاق اذعان لضغوط الولايات المتحدة ومساندتها لجارانج من ناحية وضغوط الفصائل الشمالية المعارضة لها والتى سارعت بالانضمام للحركة الشعبية للاستقواء بها ويتساوى فى هذا احزاب الاتحادى والامة والشيوعى والجبهة القومية بقيادة الترابى.

تؤكد الدكتورة حورية مجاهد استاذة الشئون الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - أن الاتفاق ينطوى على تهميش للدور المصرى الذى زاد من مخاوفنا من إمكانية لجوء القوى الاستعمارية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية الى فتح جبهة جديدة تشبه فلسطين لتهديد مصالحنا الاستراتيجية وهذه السياسة القائمة على التقسيم العرقى والدينى تشبه السياسة الاستعمارية القديمة «فرق تسد» وتحذر حورية من وجود دولة جنوبية بعد سنوات تدعمها دول اجنبية تتعارض توجهاتها مع مصالحنا وتتحكم فى مياه النيل وتضيف: إذا لم يكن هناك سوء نية مبيتة فلماذا تم استبعاد مصر وليبيا؟

ولماذا السرية التى احاطت المباحثات؟ وتشدد «حورية مجاهد» على أن الأمل فى تحرك قوى من القاهرة وطرابلس لدعم العلاقات مع السودان والتغلب على اية ضغوط خارجية.

■ سعيد السويركى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

الصادق المهدي: الصفوة السودانية تريد من أمريكا خوض المعركة نيابة عنها لعلمنة الكيانات الدينية

دفاع مبارك الفاضل عن الحكومة اكبر من دفاع أهلها.. وهذه هي أخطاؤه التي فشلت في تصحيحها

الخرطوم ـ «القدس العربي» ـ من كمال حسن بخيت:

مهما اختلفت «الريختراث» السودانية في قياس درجة الزلزال داخل حزب الأمة، إلا أن المؤكد هو أن الضجة الصوتية كانت كبيرة جدا.. حجبت في لحظة ما الآذان من أنغام ميشاكوس.

ذلك لأن الإنشقاق «الهزة» في حزب الأمة قاده هذه المرة السيد مبارك الفاضل رئيس القطاع السياسي، الأمين العام السابق للتجمع الوطني، وزير الداخلية في آخر حكومة الديمقراطية الثالثة، أو قل ما شئت من ألقاب وصفات، لكن لا تنس أنه ابن عم رئيس الحزب السيد الصادق المهدي، وليس هناك ثمة شك أن ما حدث أثار ثائرة الحديث عن ضعف البنى التنظيمية والإجتماعية لحزب الأمة وعلى أسباب أخرى كثيرة.. والبعض «لخبث» وبدونه ربط بين الحديث والترتيبات الأمريكانية في السودان (وشيء من حتى) وراء الأكمة.

السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة والمعني الأول بالإنشقاق.. جلسنا معه في حوار بمنزله بام درمان، وكنت أعتقد أنه سعيد بما حدث من باب «الضارة النافعة».. لكنه نفى تلك السعادة وأكد حزنه النبيل على أناس ذكر أنهم ضلوا الطريق، ورغم إنكاره هذا فإن سيد صادق المولع بالشعر لا يتردد في الإستشهاد بأبيات أبي دلامة التي تصور قصة عين يمنى مسرورة وأخرى جزلى تبكي في لحظة واحدة بمعنى أنه سعيد «نص كم».

كان سؤالي الأول:

■ لولا الطائفة أو الكيان ومكان البيت في الطائفة، هل كان من الممكن أن يتلخص الصراع داخل حزبكم في السيد الصادق المهدي ومبارك المهدي، مثلما كان الصراع السابق بين الصادق وعمه الإمام الهادي، ومثلما يتبلور الصراع الذي يبدو أخفت صوتا بينك وبين عمك احمد المهدي رغم جهودك الكبيرة في ربط الحزب بالحداثة؟

■ **حزب الأمة في الأصل هو تحالف بين الأنصار ككيان ديني وبين جماعات من الخريجين والعناصر الحضرية الاستقلالية، وبدأ الحزب تحت رعاية إمام الأنصار لهذا التكوين السياسي الجديد، وفي تلك المرحلة قال الإمام عبد الرحمن المهدي مقولته المشهورة (كل أنصاري حزب أمة وليس كل حزب أمة أنصاري) في تلك المرحلة كان للإمام مركز اساسي في الحزب، وفي عام 1951 نشأت تحفظات لدى بعض العناصر في حزب الأمة بسبب إعطاء الإمام حق الفيتو لأي قرارات صادرة من الحزب، وكان في ذلك الوقت وهم بان إمام الأنصار يريد أن يكون ملكاً على السودان، ولهذا الاعتبار إتخذ الإمام قراراً بمناقشة حزب الأمة لمستقبل نظام الحكم في السودان، ويقرر بشأن الملكية والجمهورية وبالفعل عقد مؤتمر حزب الأمة، وقرر في هذا وقال ان الحزب يدعو لنظام جمهوري في السودان، بينما صدر منشور من إمام الأنصار يؤكد فيه انه لا حق له في نقض قرارات حزب الأمة على أن يكتفي فقط برئاسة ابنه الصديق للحزب والعمل على إستقطاب التأييد الشعبي للحزب من قبل الأنصار وما عدا ذلك وهذا هو حزب الأمة في تركيبته التقليدية أو التاريخية، وبهذا الوضع يتضح مركز ووزن الأنصار كجماعة دينية وإمام الأنصار كقائد.**

حزب الأمة والعهد العسكري الأول

يضيف السيد الصادق المهدي أنه بعد الانقلاب العسكري الأول في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1958 أصدرت السلطة قرارها بحل حزب الأمة وسرعان ما أخذ الحزب موقعاً له في المعارضة لذلك النظام، وفي تلك الفترة نشا في داخل صفوفه تيار يستشرق مستقبلاً تحديثياً للحزب، وتم تداول تلك الأفكار الجديدة على مستوى واسع إلى أن عقد الحزب مؤتمراً أثناء الحكم العسكري في عام 1963 في الجزيرة ابا، هناك قرر الحزب أنه حالما تأتي الديمقراطية سوف يعمل على تقوية نفسه بصورة جديدة تستصحب إيجابيات المرحلة الماضية وتتجاوز السلبيات، ولما قامت الثورة الشعبية ضد النظام العسكري في تشرين الاول (أكتوبر) 1964 لعب حزب الأمة دوراً مفتاحياً فيها، سواء بحشد المعارضة الشعبية ضد النظام العسكري وتشجيع المواجهات النقابية ثم تبني الخطوات الحاسمة في مواجهة النظام، شراكة في ذلك الوقت مع جبهة الهيئات وإعداد وصياغة الميثاق الوطني أو ما عرف بميثاق اكتوبر ومن ثم قيادة المفاوضات مع نظام عبود عندما حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمجلس المركزي والحكومة، هذا ما لعب حزب الأمة من أدوار، وحينما جئنا لننظم انفسنا بصورة جديدة لمرحلة جديدة وقع اختلاف داخل المجلس القيادي لحزب الأمة والذي كان يقوده الإمام الهادي حيث برزت جماعة رأت أن يختار أعضاء يمثلون حزب الأمة ليصبحوا جمعية تأسيسية جديدة للحزب وأن يعرض عليهم مشروع متكامل للتنظيم في الرئاسة والأمانة العامة وكل شيء على ان يترك الأمر للجمعية التأسيسية للموافقة على هذا المشروع أو تعديله، وهذا كان الرأي المحافظ، بينما برز رأي آخر تجديدي قال أصحابه نعم ندعو لهذه الجمعية أو الإجتماع التأسيسي، ولكن هو الذي ينتخب رئيس الحزب وأمينه العام ومكتبه السياسي وتتاح فرصة للجميع بغية الترشيح ويعطى حق الانتخاب والاختيار للاجتماع التأسيسي، وبما ان ثورة أكتوبر كانت تمثل إقدام جيل جديد على السياسة السودانية رجح الرأي الثاني وبموجبه تم الاجتماع التأسيسي وانتخب رئيس للحزب وأمين عام ومكتب سياسي وترك لهذه القيادة تحديد برنامج الحزب في المرحلة المقبلة وبالفعل تبنى الحزب برنامج نحو آفاق جديدة، وبهذه الصورة استطاع حزب الأمة أن يكون من اكثر الأحزاب ديناميكية أعطته في نهاية المطاف ميزة جعلت منه الرقم الأول في إنتخابات عام 1965، وظل بهذا الشكل مستمراً إلى أن نشات داخل الهيئة البرلمانية مشكلة لم يكن للإمام الهادي ولا شخصي طرف فيها والمشكلة ببساطة ان بعض النواب أخذوا على حكومتهم أنها لا تهتم بمطالب الجماهير والحكومة كان على رأسها محمد احمد المحجوب، وكون الحزب لجنة في ذلك الوقت برئاسة امين التوم للتحري في هذه الظلامات وتأكد للجنة أن الهيئة البرلمانية لم تعد

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

تثق في رئيس الوزراء والذي كان أمامه أن يعترف بهذه المشكلة ويدخل مع النواب في اتفاق كيف يراعي فيه مشاعرهم وآراؤهم، بيد أن رئيس الوزراء رأى انه معين بواسطة الإمام الذي وحده يملك حق محاسبته ولا دخل للهيئة البرلمانية في هذا الموضوع، في تلك اللحظة وكما ذكرت لم يكن الإمام الهادي ولا الصادق المهدي طرفاً في هذا النزاع، غير انه وحينما قال السيد المحجوب للإمام ان هذا التوجه النيابي سوف يسلبك حقك السياسي اختلفنا هنا لاننا كنا نرى أن اي أمر يجب ان يمر عبر النواب وليس فوق رؤوسهم وان هذا لا يحرم الامام من نفوذه وانتهى الموضوع بانقسام في حزب الأمة.

وفي حقيقة الأمر لا بد من الاعتراف أن الولاءات الدينية والقبلية في بلاد كالسودان تلعب دوراً أساسياً لكن يجب أن يتأتى الدور ضمن قوانين اللعبة الديمقراطية، على كل إنتهى الأمر بإعادة توحيد حزب الأمة بقناعة أن الحزب هو الذي يقرر بشأن كل القضايا، وعولجت مشكلة دور الإمام بأن يصبح هو مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية واخذ الاتفاق بحجتين، الأولى ترشيح الإمام لكن ضمن القرار الديمقراطي في الحزب وفي البلاد وان أي ترشيح باسم الحزب في أي عمل سياسي سيكون هو الآخر بقرار ديمقراطي.

بداية الشرارة..

وبعد كل هذا السرد يلج السيد الصادق المهدي في حديثه نحو بدايات الشرارة ويقول.. في هذا الأثناء حدث اختلاف في كيفية التعامل مع النظام الحاكم، وما كان للاختلاف أتن يحدث لان لدينا ورشة في هذا الصدد عقدت بالقاهرة في ايلول (سبتمبر) 1999 وأكدت الورشة بوضوح على أنه مطلوب من حزب الأمة قيادة الإتجاه نحو الحل السياسي الشامل على أساس أن يكون هذا الحل عبارة عن مربع جديد وليس هو عودة لمربع ما قبل حزيران (يونيو) 1989 ولا تأسيس على مربع الإنقاذ هذا المربع الجديد الذي أردناه أن يكون له طبيعته الدستورية والقانونية وله سياساته ونهجه نحو السلام ومؤسسات الدولة.. الخ.

وجميعها وضعت كأسس وصيغت بذلك عبر منشور في 21 تشرين الاول (اكتوبر) 1999 ولتوضيح هذه الرؤية وتحديد معالم المربع الثالث.

وهذا عمل لا دخل لأفراد فيه بل يمثل إرادة الحزب كلها لذلك لا يمكن أن تنسب لأي نوع من «الشخصنة» غير أنه لما خضنا في بداية الحديث عن تفاصيل العلاقة مع النظام، كونت مجموعة تفاوض برئاسة السيد مبارك الفاضل رئيس القطاع السياسي لادارة الحوار مع الحكومة، والسبب في ذلك ان السيد مبارك الفاضل هو مساعدي في الوصول لاتفاق مع النظام في جيبوتي 1999.

المهم حينما نشأ خلاف حول جدوى التفاوض هذا ولم يكن خلاف «مشخصن» بيني وبين الاخ مبارك، بل كان خلاف مع مبارك كرئيس لفريق المفاوضين وقيادات اخرى في الحزب، نعم لم يكن «مشخصن» ولم يكن له ارتباطات عائلية، وهي مجرد أفكار مختلف عليها، وبالفعل وصلت المرحلة لدرجة من الحدة كان ضرورياً معها أن يقرر الحزب موقفه منها، فاجتمع الحزب اجتماعات مطولة لينظر فيما وصل اليه المفاوضون، وكانت المناقشة في حقيقتها موضوعية وديمقراطية، وفي هذا الموضوع أنا شخصياً لم اقل رأياً فيه اصلاً وكان همي أن استخلص رأي الجماعة وحتى أقرب الناس الي من أسرتي من أعضاء الأجهزة القيادية اتخذوا مواقف متباينة، الى ان اتخذ حزب الأمة قراره بالإجماع في 18 شباط (فبراير) 2001 وهذا القرار كان واضحا وموضوعياً، واكد أن ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة مقبول ولكن ليس كافياً ولذلك يجب تطويره في كذا وكذا وكذا حتى يصبح تحولاً ديمقراطياً و أساس لسلام عادل حقيقي وهذا لا يمنع التعامل مع النظام في القضايا القومية بالاضافة الى اقرار مبدأ المشاركة مع النظام لكن ضمن أحد شرطين إما حكومة قومية انتقالية أو إنتخابات حرة وهذه مسائل سياسية ليس لديها دخل بأفراد في بيت المهدي.

الى ذلك الوقت كان يمكن ان يتوهم بعض الناس أنني مع أي من الطرفين حيث لم يكن الأمر واضحا لكن ما هو واضح وجود خلافات حسمت بهذه الطريقة وفي 2002/8/4 أصدر حزب الأمة قراراً جديدا برفض المشاركة إلا بعد تحقق واحدا من الشرطين.

ويفصح السيد الصادق بالقول..

للأسف اتضح منذ فترة أن السيد مبارك الفاضل يقود تياراً صمم على المشاركة في السلطة رغم قرارات الحزب وبصرف النظر عنها والذين اصطفوا في هذا التيار لا نستطيع أن نقول هم يمثلون تيار في بيت المهدي بل هم تيار يختلف في مشاربه، لكنهم متفقون حول فكرة المشاركة في السلطة، وفي نفس الوقت فان اكثر الناس رفضاً للفكرة لا يمكن ان تصفهم بأي مصطلح عائلي.

صحيح من تلك اللحظة يمكن ان نقول هذه الأراء تمثل أفكاراً موضوعية حول ماذا هو الأصلح لحزب الأمة تنظيمياً وما هو الأصلح له في العلاقة مع النظام الحاكم، لكن لا شك أن السيد مبارك الفاضل ظن أن ظروف الحزب الموضوعية قد ضعفت وان حزب الأمة صار مفلسا وما عندنا أمل الا في الالتحاق بالنظام كوسيلة من وسائل إنقاذنا من مصيرنا البائس هذا، وابلغ مبارك أطراف في النظام أن حزب الأمة جاهز للانضمام لولا وجود عناصر معرقلة، فإذا دعم هو يستطيع أن يثبت أن الحزب يقف مع تيار المشاركة والحقيقة أن الجانب الوحيد «المشخصن» في هذا الموضوع هو هذه الخطة من السيد مبارك الذي حاول «الشخصنة» رغم ان الاختلاف هو اختلاف موضوعي قبل كل شيء.

وانا اعتقد أن ما حدث يدل تماماً عكس ما يوحي به سؤالك، لان هذا الدور لو أن قواعد حزب الأمة تغلب الجانب العاطفي والعائلي لكان اثر هذا الموقف كبيراً لكن الذي حدث رغم وجود هذا الاعتبار العاطفي والعائلي كان موقف القواعد منه موقفاً قوياً جداً ضد هذا التيار، ليس لانه يأخذ شكل اختلاف في الرأي بل لأنه يشكل اختراقاً للحزب، فالجماعة هنا هبت لتأييد موقفها على أساس أن الشرعية الانتخابية مقدمة على الاعتبارات الشخصية والفردية والعائلية، واعتقد ان هذا أهم درس ومفاده ان كل السادة الذين ظنوا أن الاعتبارات العائلية وسط الأنصار وجماهير حزب الأمة هي الاعتبارات الأكبر ثبت لهم العكس، صحيح أن هناك من يتوهم داخل أسرة المهدي أوهاماً يرى البعض أنه باسم المهدي يستطيع تحقيق معجزات في السند الشعبي والسند الجماهيري، والذين حاولوا في هذا الصدد خمسة أشخاص «لن اذكر أسمائهم» حتى لا نوسع الكلام «وجميعهم فشلوا، هناك من يقول أن الترجيح للصادق المهدي باعتبارات عائلية أو تاريخية هذا حديث شكلاً صحيح، ولكن موضوعا غير ذلك لانني تبنيت قضايا المشاركة والديمقراطية والمؤسسية التي انحاز لها الناس ولم ينحازوا لشخص، اذا اخذنا المسائل العاطفية والشخصية والعائلية هناك من هم أحق مني بنوع من الولاء التاريخي أو العصبي، لكنني أعتقد انني ما حصلت على تأييد إلا لان لدي أفكار تمثل هذه الجماعة ومصالحها وقيمها ومثلها وارادتها.

الحدث والترتيبات الأمريكية

■ سألنا سيد صادق السؤال الثاني عن اعتقاده بمدى إرتباط الانقسام الذي قاده مبارك الفاضل بالترتيبات الأمريكية الجارية بشأن المعضلة السودانية.. وهنا يجيب قائلاً:

■ لا اعتقد بوجود ارتباط بينهما لان الموقف الأمريكي وحتى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

نكون منصفين، كان لفترة قريبة في عهد الرئيس كلنتون يريد دعم حركات التغيير بالعنف لاحداث انقلاب في التركيبة الاجتماعية في السودان كله، على أساس علمنة وافرقة السودان، واعتقد أن الامريكان راجعوا هذا الآن وهم حريصون على دعم السلام العادل والتحول الديمقراطي في السودان، هذا لا يمنع من القول أن هناك لوبيات يدعمها سودانيون تحاول إبعاد الكيانات الدينية من العمل السياسي وبالتالي علمنة هذه الكيانات، هذا حديث تغذيه كما ذكرت شخصيات سودانية بمفاهيم ترى أن وجود الكيانات الديمقراطية يحرم العمل السياسي من الديمقراطية، هناك تيار أمريكي آخر برز بعد 11 ايلول (سبتمبر) يرى أن القوة السياسية العلمانية في العالم الإسلامي لا شعبية لها وهي مجرد حركات فوقية يمكن ان يغنى بها جماعة الصفوة ولكنها في حقيقتها لا جذور لها وان وجود حكومات غير معنية بالخطاب الإسلامي من شأنه أن يدعم تيارات التشدد والغلو أمثال بن لادن وطالبان.. الخ ولذلك هم يرون أن المطلوب توجهات إسلامية مستنيرة لكي تستوعب أفضل ما في العلمانية وافضل ما في الطرح الإسلامي وتغلق الطريق أمام الطرح الإسلامي المنكفئ.

أنا اعتقد أن سياسة أمريكا النهائية نحو السودان غير واضحة وغير مقررة وغير واحدة، بدليل أن تقرير الشيخ دانفورث تبنى صرف النظر عن تقرير المصير والتركيز على الاستجابة لحقوق الجنوبيين، هذا الرأي وجد من يعارضه وهناك من قال أنه لا يمثل رأي الإدارة الأمريكية مما يؤكد وجود تعددية في مصادر القرار الأمريكي بالتالي لا تستطيع الحديث عن رأي أمريكي محدد حول السودان الآن أو ستقبل العلاقات معه ولكن هناك وجود للوبيات ترى علمنة السودان بإبعاد الكيانات الدينية من النفوذ السياسي.

هذا المنال لن يحدث بمسائل فوقية ولا مسائل إكراهية خصوصاً أن أمريكا نفسها تمارس دورا سياسيا لكيانات دينية، الحزب الجمهوري مثلاً هناك لديه جهات دينية تسنده، رجال الدين لهم دورهم السياسي ويكفي أن دانفورث نفسه قسيس وليس مجرد سياسي، أما قصة إبعاد الكيانات الدينية هذه فهي أماني الصفوة السودانية التي تريد أن تخوض لها أمريكا معاركها في السودان، والمؤسف أن كثيرا من الصفويين في السودان لا يعرفون حقائق الواقع السياسي والديني ويحكمون عليها بمظان نمطية ولذلك يتخذون مواقف عدائية ولكن لو تفكروا لوجدوا أن هناك حركات تنويرية واصلاحية في هذه الاجسام الدينية والسياسية، ففي السودان تتخذ الكيانات الدينية خطين الأول خط الطرق الصوفية الذي أدي الى تطوير هذه الطرق بصورة عصرية حتى اصبح لها دور كبير في مجالات الحياة المختلفة لدرجة انها تمارس نوعاً من الإصلاح الديني والاجتماعي وهناك خط الكيانات الدينية ذات الدور السياسي مثل الأنصار هؤلاء توجد في أوساطهم حالة من التحديث والاستنارة.

لذلك اقول أن محاولة بعض تيارات الصفوة السودانية التأثير على السياسة الأمريكية لتنفذ لهم برنامجهم في السودان مستحيل، وبالمناسبة هذا ما قاله بعض قادة الحركة الشعبية مثل استيفن ون تو حينما اشر الى أن بعض التيارات العلمانية في السودان تريد من الجنوبيين أن يحاربوا لها معركتها ضد الإسلام وضد العروبة قال هذا بوضوح في جامعة بنسلفينيا.

السعادة «المنكورة»

■ قلت له: سيد صادق.. تبدو خفيفاً وسعيداً للخطوة التي اتخذها مبارك بمسارعته عقد المؤتمر والخروج بالصراع بهذه الطريقة، هل هذا سبب تقييمك للخطوة بأنها انتصار سياسي خاصة تداعياتها على مستوى الأنصار والحزب؟

■ يؤكد.. أنا لست سعيدا لان هناك شخصيات قيمة ضلت الطريق ولها ماضيها، ولست سعيدا بما يحدث لهم من ذلة، لكن لا شك انني اعتقد ان الوصف الذي وصفته للتجربة كلها في بيت الشعر:

ومن العداوة مالا ينالك نفعه ومن الصداقة ما يضر ويؤلم

وهذا ينطبق عليها، بيد ان هذه النتائج السارة في عمومها غير الطريقة التي تمت بها والخطأ الذي وقع فيه الناس كان يمكن ان يكون لهم دور وطني كبير شيء محزن وتبقى:

عيناي واحدة ترى مسرورة بأميرها جذلى واخرى تذرف
فيسؤها موت الخليفة محرماً ويسرها ان قام هذا يخلف

مبارك الفاضل.. تلميذك.

■ قلت له أيضاً أن مبارك الفاضل تلميذك، ما هي الجهود التي بذلتها معه قبل أن يصل الأمر بينكما لهذا الحد؟

■ اجاب مبارك عنده مقدرات ادارية ومعلوماتية كبيرة، وكانت لهذه القدرات دورها في عملنا السياسي، لكن مبارك نفسه غير معني بقضايا مهمة جداً في السياسة مثل البعد الفكري، والبعد السياسي، والإحاطة بهذه الأمور والتعامل مع الآخر.. مبارك عنده الاختلاف في الرأي خيانة وهو يتعامل مع هذا بحدة شديدة، هذه المسائل في السياسة خطيرة لان معناها تكوين ردود أفعال لدى الطرف الآخر خطيرة ايضا، وانا حاولت كثيراً أن ابرز له ضرورة ان يكون العمل السياسي مقدراً للواقع كله وليس للواقع الذي نريد.

أنا اعتقد أن مبارك استفاد كثيراً بعلاقته السياسية معي وهو يعترف بهذه الحقائق، ولكن هذه الجوانب لم استطع أن اقنعه بها، وهو عنده نزعة كانت سبباً في اختلافات كبيرة وهي أنه يحكم على الأمور الحساسة جداً بصورة متطرفة جداً ويصر على مواقفه أيا كانت النتائج العملية، مثلاً في علاقتنا مع الحركة الشعبية توجد توازنات، لكنه في مرحلة ما كان يعتبر علاقتنا بها جزءا من تعريف هويتنا السياسية وينطلق من هذا المنطلق بصورة حادة جدا، أدت الى اختلاف بيننا، وما كان ممكن في ذلك الوقت قبوله بضرورة الاعتدال، نفس الشيء حكم به على علاقتنا مع الحزب الاتحادي الديمقراطي وغيره بصورة متطرفة جدا لا تلائم اعتدال وتوازنات حزب الأمة، كذلك حكم على علاقتنا مع مصر وحكم كذلك على موضوع مصنع الشفاء وظل يدعو لموقف صحة ما حدث وفائدة ما حدث سياسياً مع ان قيادات حزب الأمة كانت تتحدث بلغة مختلفة ويتحدث باسم التجمع مع ان قيادات التجمع تتحدث بلغة مختلفة، وكان هذا لا يهمه ويصر على إخراج البيانات الداعمة لموقفه مع ان حزبه بعيد ومع أن أعضاء التجمع الآخرين بعيدون من هذه الرؤية، وكذلك الموقف من النظام الآن هو صار يدافع عنه بصورة فاقت أهل النظام انفسهم، أنا جلست مع أناس منهم ذكروا لي أن ما حدث في الساحة الخضراء من إعطاء إذن للقسيس الذي زار السودان ثم سحب الاذن يعد خطأ، لكن مبارك كان يدافع عن هذا، كذلك هناك أناس يخطئون إعطاء أولوية لخزان الحمداب على خزان الروصيرص، وكان من رأي حكومتنا ان الأولوية الروصيرص لكن مبارك في هذا أيضاً يدافع عن رأي الإنقاذ بإعطاء الأولوية للحمداب مع هذه الحقائق، واعتقد انه اختار موقف الانحياز للنظام، وعنده هذه النزعة التي ان بدا له رأي صمم في الوقوف مع الرأي هذا مهما كانت الآراء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الصادق المهدي

الاخرى بعناد شديد، هذه الصفات أنا اجتهدت جداً لأوضح له أن وجود رأي محدد لشخص في إطار مثل أطرنا هذه شيء نرحب به، ولكن يجب التعامل مع هذا الرأي هوناً ما، وليس بهذا التطرف المطلق، هذه أشياء تعبت في التعامل معها والغريب أنه يرى العكس بأنني لا اقرر بحسم وانني اغلب المسائل المثالية على الواقعية، واي خلاف لا يراعي فيه مبارك وجهة النظر الأخرى ولكن يرى في محاولة تغيير موقفه ضعفاً.

أنا شخصياً حاولت ان أوضح له أن الفكر للسياسة مصباح لا بد منه هو لا يرى للفكر دور في السياسة ويعتبر التنظير مضيعة للزمن، وحاولت كذلك أن ابين له أن الموقف الحاد في كيان ديمقراطي مستحيل الا اذا كنت رئيس لوبي بحيث يكون مفهوم طرح الرأي والتطرف له بمثل ما يفعل لوبين في فرنسا بدعوته المناهضة للهجرة لفرنسا، لكن لقيادة سياسية في حزب عريض هذا غير مسموح غير مسموح به، وحاولت كذلك ان اثبت له أنه لولا الاشراقات الفكرية التي تقدم بها حزب الأمة لم تكن ممكنة لولا ان الفكر مصباح السياسة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

الميرغني وقرنق الى القاهرة الخميس

الرئيس السوداني يؤكد استعداده لوقف العمليات العسكرية على كل الجبهات
التجمع يهاجم ماشاكوس بعنف ويصر على مشاركته في المفاوضات

أسمرا - حمدي رزق:

الخرطوم - وكالات الأنباء، أكد الرئيس السوداني عمر البشير أن الحكومة مستعدة لوقف العمليات العسكرية على كل الجبهات بهدف المساعدة في إحلال السلام، إلا أنه استثنى استخدام السلاح للدفاع عن النفس وتامين البلاد.

في غضون ذلك، وفيما تواصلت اجتماعات المعارضة السودانية في أسمرا حيث شن التجمع هجوما عنيفا على اتفاق ماشاكوس وقال إنه اتفاق غير متوازن وجزئي وتم تغييب التجمع ومصر وليبيا فيه، مشددا على ضرورة مشاركته في المفاوضات المقبلة بشأنه وأنه لن يقبل بصيغة مراقب أو مستشار للحركة الشعبية، كشفت مصادر وثيقة الصلة برئيس التجمع الوطني السوداني المعارض محمد عثمان الميرغني أنه سيغادر أسمرا الى القاهرة يوم الخميس المقبل بصحبة الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقالت المصادر أن الميرغني وقرنق يذهبان لتنوير القاهرة باتفاق ماشاكوس ووضعها في الصورة مما جرى في اجتماعات هيئة قيادة التجمع المستمرة في أسمرة.

وقالت المصادر إن وصول قرنق الى القاهرة مرهون بلقاء مع الرئيس المصري حسني مبارك وتواجده في القاهرة وقت وجود قرنق وذلك لأهمية لقائهما في توضيح موقف الحركة من توقيع اتفاق ماشاكوس ولنفي ما يثار حول وجود غضبة مصرية على الحركة وزعامتها. أيضا لفتت المصادر أنه في حالة عدم ذهاب قرنق فإن رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني سيذهب الى القاهرة حاملا الصيغة التي توصلت اليها المعارضة للمشاركة في ماشاكوس لأخذ موافقة القاهرة عليها وتحميل القاهرة واجبها تجاه المعارضة التي لم تعد لديها خيارات لحجز مكان في قطار المفاوضات سوى عن طريق شباك التذاكر المصري. ويهدف الميرغني لمراجعة الصيغة وأخذ موافقة مصر عليها ومناشدة مصر حجز مكانها في ماشاكوس أحد رعاة خمسة للاتفاق لأن الوجود المصري ضامن لتوسيع المشاركة. كان الميرغني قد أجل سفره الى القاهرة من اليوم الى الخميس لامتداد جلسات هيئة قيادة تجمع المعارضة حتى اليوم.

في غضون ذلك جاءت تصريحات البشير التي نشرتها صحيفة «أخبار اليوم» السودانية أمس قبل يومين من بدء الجولة الثانية من المفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية في ماشاكوس حيث كثفت الحكومة مشاهداتها خلال اليومين الماضيين لوضع سياستها التفاوضية. كما تزامنت مع تبادل الاتهامات بين الجانبين بشن هجمات. وقالت الصحيفة أن البشير أعلن التزام الحكومة الكامل بإنهاء العمليات العسكرية على كل الجبهات لإيجاد مناخ مستقر لتحقيق السلام.

ونقل عن الرئيس قوله إن القوات المسلحة لن تستخدم السلاح إلا للدفاع عن النفس والرد على الهجمات وتأمين البلاد.

وعلى صعيد الجلسات الساخنة في أسمرا فتح فاروق أبوعيسى مساعد رئيس التجمع نيرانه على اتفاق ماشاكوس، وقال إنه اتفاق غير متوازن وجزئي ومغيب فيه التجمع ومصر وليبيا. أبوعيسى الذي وصل الى أسمرا مساء الجمعة كاد يتعرض لمشكلة ضخمة عندما حاول هشام بدر الدين أحد قادة فصائل الجيش الشعبي والذي سبق أن اعتدى على الدكتور حسن الترابي في اوتاوا في كندا جر مناقشة معه، وسأله لماذا يهاجم الحركة، وكاد يتطور النقاش الى ملاسنة حادة وتدخلت أطراف للحيلولة دون تفاقم الأوضاع. كان أبوعيسى محور كل الحوارات خاصة وأنه لقي ترحيبا من الدكتور جون قرنق لرؤيته للاتفاق، وثمن قرنق أفكاره التي هاجمت الاتفاق بشدة. وأمن قرنق على أنه اتفاق غير متوازن وجزئي. وقال قرنق نحن في الحركة أصررنا على إدخال التجمع في المفاوضات ومازلنا عند رأينا في ذلك. قرنق في تنويره أكد أن الاتفاق تم توقيعه في آخر وقت لذلك جاء غير متوازن وبه نواقص كثيرة وتناقضات وصياغات وكلها تحتاج لمراجعة. وقال للفصائل: لا بد من أرائكم لضبط الإطار لكي يأتي دقيقا.

أبوعيسى قال لـ«الاتحاد»: لقد كُلفت من جانب رئاسة التجمع بوصفي رئيس اللجنة القانونية والدستورية بترؤس لجنة من هيئة القيادة لوضع ورقة قانونية تجاه ماشاكوس وقدمت الورقة في اجتماع بالقاهرة استمر ساعتين في دار الحزب الاتحادي ولم يعترض عليها أحد في حضور رئيس التجمع مع محمد عثمان الميرغني الذي اقترح نقل المناقشات حول ماشاكوس الى أسمرة. أبوعيسى قال إن الاتفاق إيجابي فقط في كونه كسر حاجز العداء وفتح الباب لإيقاف الحرب لكنه اتفاق سيورث السودان الدماء والتفكك.

وأضاف: إذا كانت المفاوضات بشأن الحرب والسلام لسكتنا على ما يجري بين الحركة والحكومة ولكن طالما تتكلم عن مستقبل السودان فالمستقبل من حقنا جميعا ولا بد أن يشارك الجميع ولا يتمايز فريقان دون بقية الأطراف. وكشف أبوعيسى عن نقاط ضعف الاتفاق في أن لجنة الدستور مغلقة على الحكومة والحركة ولايوجد أي طرف ثالث والبشير قال هي شراكة بين اثنين وقال كل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

دساتير العالم تتم بشكل قومي لماذا دستور السودان يتم بشكل جزئي ثنائي وكيف يجاز الدستور من طرفين فقط لا بد من إجماع وطني لصالح السودان. حتى متابعة تنفيذ الاتفاق محصورة بين الطرفين والوسطاء وأهل السودان يتفرجون.

ولفت أبوعيسى الى أن قمة الايجاد الأخيرة في الخرطوم قالت إن الرئيس الكيني دانيال اراب موي ينوب عن الإيجاد وفي ذات الاجتماع قالت لا بد من التنسيق مع المبادرة المشتركة لماذا نشط اراب موي فيما يخصه ولماذا تجاهل التنسيق. وقال أبوعيسى لا بد من تنفيذ قرار الإيجاد كاملا وليس نصفه ولا بد من تفعيل المبادرة المشتركة مع إسقاط أي تحفظات إجرائية عليها. وقال لا بد من السعي في المبادرة المشتركة لأنها جامعة لكل الأطراف. وأضاف أن الحركة كانت عقدة هذه المبادرة وكان للتجمع أن يصل لاتفاق مع الحكومة بدون الحركة وفي ظل رعاية مصرية ليبية. لكن الحركة مشت الى الإيجاد وعقدت الاتفاق واعتبر هذا نقضا للمواثيق.

من جانبه كشف قيادي بارز في هيئة القيادة أن الدكتور قرنق أوضح لأعضاء الهيئة أن عملية ماشاكوس تمت في الواحدة بعد منتصف ليل الجمعة 21 يوليو وأنه جرى إيقاظ وفد الحركة من النوم وقالوا إن الحركة وافقت وكنا أمام وضع يصعب رفض التوقيع معه فأقصى ما طلبناه وصلنا اليه فكان لا بد من الموافقة.وقال القيادي البارز إن قرنق قال في تقريره انه لم يتحدث عن إشراك التجمع بالاسم في المفاوضات بل قال إشراك الجميع في حكومة قومية انتقالية. وأوضح قرنق لهيئة القيادة أن التوقيع تم تحت طلب أميركي وأن الحكومة السودانية ذهبت للتوقيع متأثرة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وكانت هيئة قيادة تجمع المعارضة قد انشغلت طوال أمس بمناقشة كيفية ترقية اتفاق ماشاكوس وتحويله لصيغة تصلح للمشاركة خاصة وان التجمع لن يقبل بصيغة مراقب أو مستشار للحركة وتتجه الآراء الى تفويض الحركة تفويضا مشروطا بالتفاوض نيابة عن التجمع بحيث تكون مرجعيتها للتجمع طوال المفاوضات.

من جانبه، قال الناطق الرسمي باسم التجمع حاتم السر علي ان المناقشات انصبت على ماهية الصيغة المثلى للمشاركة ومستوى المشاركة والتي لا بد أن تجمع عليها كل فصائل المعارضة. وقال إن قرنق أكد أنه يهمه معرفة الملاحظات وضرورة بحث كل نواقص الاتفاق وان الحركة ستستوعب كل هذا وتطرحه في المفاوضات إذا لم يشارك التجمع بشكل أساسي وفعال. وقال السر من الصعوبة أن يلحق التجمع بتلك الجولة يوم 12 أغسطس ولكن مطروحا المشاركة في الجولة الأخيرة جولة نوفمبر وهذا ما يتوقف على ضغط الحركة والتجمع على الوسطاء مشيرا أن فكرة الدخول كمستشارين مرفوضة تماما.

وحول الطروحات في سياق الصيغ المناسبة للمشاركة قال السر أن تذهب الحركة الى المفاوضات بموقف متفق عليه لاكمال المفاوضات مع حضور التجمع لترتيبات الفترة الانتقالية وهذا ما نسميه انقاذ ما يمكن إنقاذه. وإذا فشلنا في اختراق هذا الاتفاق سنذهب لأبعد مدى وسندخل الى الجنوب ونمارس مقاومتنا بدلا من المقاومة من الخارج ونوسع الجنوب للشمال حتى نحصل على حقوقنا من نظام الخرطوم. ولفت الدكتور منصور خالد المستشار السياسي للدكتور قرنق الى الهدوء الذي غلف جلسات الجمعة مشيرا أنه لم يلحظ أي تحفز مما كان يتكلمون عنه في الكواليس. واعتبر لقاء الدكتور قرنق مع قادة المعارضة جيدا ويشكل رسالة للمفاوضين والوسطاء لأهمية مشاركة التجمع في المفاوضات لضمان الحل السياسي الشامل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام
التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

رؤيتان مصرية وسودانية حول اتفاق نيروبى

على أبوسن
دبلوماسى سودانى سابق

يبدو أن الاتفاق المبدئى الذى وقعته «حكومة الانقاذ» السودانية مع «الحركة الشعبية - جون جارانج - سيصبح أمرا واقعا فى اغسطس الحالى. قبل وبعد أن يصبح الاتفاق واقعا قانونيا محاطا بضمانات دولية - فإن علينا أن نبحث عن إجابة على السؤال الآتى : كيف نتعامل مع هذا الاتفاق خلال السنوات الانتقالية - وهى ست سنوات - بطريقة تكاد تغلق النافذ أمام المعارضة الشمالية والقوى الجنوبية التى لاتخضع للحركة الشعبية، وهى قوى لا يستهان بها إذا سمح لها بالتعبير عن نفسها فى ظروف ديمقراطية.

وسأحاول هنا تقديم سيناريوهات لمواقف الأطراف المتعددة التى يهمها هذا الاتفاق، كما اتوقع هذه المواقف، أو كما اتمناها:

وبشأن مصر اولاً فإننا نثق بأن مصر ستتصرف - كما عودتنا دائماً - بمنتهى المسئولية إزاء الوضع الجديد. وذلك بتقديم خبرتها فى إعادة البناء، والإعمار إلى الحكومة السودانية والأجهزة المنوط بها تقريب الوحدة إلى قلوب الجنوبيين ، وهى مهمة استعصت على الشماليين بين بعضهم البعض .. حتى الآن.

- وفى هذه الظروف المصيرية فلابد أن مصر ستلعب دورا قويا فى توحيد جبهة قوى شمال السودان السياسية التى لابد من أن تقدم التنازلات - وعلى راسها حكومة الإنقاذ - حتى تتمكن من الاضطلاع بمسئوليات الموقف الدقيق الذى ستواجهه.

وهناك مؤشرات كثيرة بأن مصر لم تكن معزولة عما حدث، ولم تكن تجهل تماما ما كان يجرى إعداده فى نيروبى لسبب بسيط هو أنه لا أحد يستطيع عزل مصر عن المجال الأفريقى حول حوض النيل. وهناك اعتراف دولى وإقليمى بالمصالح الحيوية لمصر فى تلك المنطقة. وزيارة الرئيس الكينى للرئيس مبارك، وزيارات الرئيس الأوغندى، والاتصالات السودانية المكثفة مع مصر خلال الفترة الماضية، وزيارات جون جارانج والمبعوث الأمريكى تعكس الاعتراف بدور مصر وأهمية موقفها .

اقول هذا وأنا أتوقع أن تتحلى المشاورات المصرية - الليبية حول الاتفاق بالصبر والمرونة وأن تقوم مشاركة غير معلنة بين حكومة السودان ومصر وليبيا لسد الثغرات التى يمكن أن يتسرب منها الخلل الذى يؤدى إلى تفتيت وحدة السودان. ذلك أو النوايا الأمريكية، مهما بدا عليها من تقدير لمصالح وادى النيل فإنها غير مأمونة العواقب.

- وسيتحدد مصير السودان بمدى إصرار ليبيا ، متعاونة مع مصر، على إنجاح مشروع «إصلاح الأوضاع بحيث تصبح وحدة السودان «جذابة» بالنسبة للجنوبيين. «كما ينص مشروع الاتفاق. ولهذا الأمر جانبان: جانب إعمارى - تنموى - إستثمارى، وجانب سياسى توفيقى. وفى مقدور ليبيا أن تلعب دورا حاسما فى المجالين. ونأمل - على كل حال - الا يطالب الجنوبيون بتحويل الجنوب الذى خربته الحروب إلى كاليفورنيا او سويسرا قبل أن يشعروا «بالانجذاب» نحو وحدة السودان!!

ولقد ارتبطت ليبيا بعلاقات قديمة مع جون جارانج وحركته. وتلقى منها التمويل والسلاح إبان الخلاف الذى استعر مع نظام نميرى. وربما يكون من الممكن استثمار تلك العلاقات القديمة فى إبعاد الحركة الشعبية عن ضغوط الهيمنة الأمريكية التى تهدف إلى إقصاء الوجود العربى فى جنوب السودان.

وبشأن موقف أحزاب الشمال نبدأ بموقف حزب المؤتمر الحاكم:

أ - القوة الرئيسية داخل هذا الحزب هى التنظيمات «الاسلامية» التى اتخذت أسماء عديدة فى الماضى. وتجربة انفراد هذا الحزب بالحكم خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية كانت تجربة مهمة تمخضت عن حسم كثير من المسائل الفكرية والسياسية فى أذهان السودانيين واقنعت الشعب بأن الديمقراطية وحقوق الأنسان هى الثوابت الحقيقية فى حياته المعاصرة.

ب - يحمد لهذا الحزب أنه قدم تنازلات فى نيروبى كانت تفرضها الواقعية فى مجال علاقة الدين بالدولة. وأصبح أقرب إلى الاقتناع العلنى بأن الحكمة والأمانة العلمية تقتضيان أن تركز المؤسسات والتنظيمات الدينية جهودها على تعميق العلاقة بين الدين والمجتمع. وأن تبتعد عن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إملاء تصوراتها الخاصة على الدولة والقوانين ونظام الحكم فى المجتمع السودانى المتعدد الأعراق والعقائد والثقافات. ولكن قادة الحزب يحتاجون إلى استجماع كل ما يملكون من الشجاعة «السودانية»! ليقولوا لشعب السودان إن وحدة السودان واستقرار الشمال والجنوب يأتيان قبل تصوراتهم الخاصة التى تخضع للاجتهاد حول موضوع الدين والدولة. وقد بذل قادة هذا الحزب جهودا هائلة فى سبيل إثبات صحة تصوراتهم وقابليتها للتطبيق فى المجتمع السودانى وصلت إلى حد إعلان الجهاد والتضحيات الجسام بالأرواح. ومن الخير أن يكون عذرهم الآن قوله تعالى: «لايكلف الله نفسا إلا وسعها».

ج ـ هناك أعداد ضخمة من المسلمين فى الجنوب، وهم ـ مع مسلمى جبال النوبة ـ أكثر بكثير من المسيحيين وقل من أتباع الديانات المحلية. فاذا وجدت حكومة الانقاذ الاسلامية المسوغات الشرعية للتخلى عن تطبيق الشريعة على المسلمين فى الجنوب فلابد أنهم حملوا ذلك على قول الحق: لايكلف الله نفسا إلا وسعها. والشمال ليس أقل استحقاقا للسلام الاجتماعى من الجنوب. والحفاظ على الاسلام سهل وميسور عن طريق العمل الاجتماعى والتربية الفردية دون إملاء وفرض القوانين على الدولة من قبل التنظيمات الحزبية الدينية. ذلك مانأمله ونرضاه.

ج ـ فتح الرئيس عمر البشير باب الأمل حينما أعلن ـ فى خطاب مذاع على التليفزيون ـ رغبته فى الأتفاق مع الاتحاديين على إلغاء حزب المؤتمر الحاكم الذى يرأسه والحزب الاتحادى الديمقراطى الذى لم ينتخب قيادته ولم يعقد مؤتمره العام منذ تأسيسه، وأن يندمج الحزبان فى حزب واحد هو حزب الحركة الوطنية «الوطنى الاتحادى» وهو حزب الاغلبية الحقيقية وهو حزب الوسط، وأن يكون الأندماج على مبادىء الرئيس إسماعيل الأزهرى. إذا كان الرئيس البشير جادا فى هذا العرض، وإذا صحت النيات حول المبادىء وعلى رأسها الأفكار التقدمية للحركة الوطنية ووحدة وادى النيل، وليست الأفكار الاجترارية الارتدادية التى لاتلائم التركيبة السودانية، فان الحزب الجديد سيرضى الجماهير فى جميع مناطق الوعى وسيحقق الاستقرار للشمال والجنوب.

د ـ على حكومة حزب المؤتمر الوطنى الحاكم تجنب الخطأ الشنيع الذى وقع فيه التجمع الوطنى حين قرر فى وثيقة «أسمرة» إجراء الأستفتاء على تقرير المصير قبل إجراء انتخابات نيابية فى الجنوب. ونأمل أن يتضمن الاتفاق إجراء الانتخابات التشريعية فى الجنوب ـ وفى الشمال ـ لتكون هناك قيادات «شرعية» تتولى إصدار الحكم على مدى نجاح التجربة وتوجيه الجماهير فى تقويم الموقف، وتتولى تجسيد السلطة والنظام قبل وبعد استفتاء تقرير المصير. إذ ليس من المعقول أن نطالب سواد الناس من البسطاء بأن يقرروا فى أمر مصيرى كهذا دون أن تكون لهم قيادات برلمانية شرعية يحاورونها ويجادلونها فى هذا الأمر.

اما بشأن موقف أمريكا فقد اندهش الكثيرون لتقرير المبعوث الأمريكى «دانفورث» الذى لم يطالب بفصل الجنوب كما كان متوقعا خاصة ان امريكا تولت دور «المخرج والمنتج» فى اتفاق نيروبى. ولكن هذا الموقف الأمريكى لم يأت من أجل سواد عيون الشماليين وإنما جاء نتيجة لدراسة اقتصادية سليمة. فالبترول هو هدف أمريكا الأساسى فى السودان. وشمال السودان هو الممر الوحيد الأمن والمضمون لتصدير بترول الجنوب المغلق بحريا فى حالة انفصاله. إذ إن جميع المنافذ الأخرى الممكنة جغرافيا غير صالحة مثل كينيا المعرضة لعدم الاستقرار وتقع جنوبا عكس اتجاه التصدير، واثيوبيا واريتريا اللتين تحول مرتفعات وجبال البحر الأحمر دون جدواهما الاقتصادية بالاضافة إلى كونهما فى حالة حرب ونزاع لايعرف أحد متى تنتهى. ومع أن الجدوى الأقتصادية للشمال هى التى فتحت شهية تايكونات البترول الأمريكيين للاحتفاظ بعلاقة قريبة نوعا ما بين الشمال والجنوب الا ان النيات الأمريكية على المدى البعيد غير مأمونة على الأطلاق بعد احداث ١١ سبتمبر الماضى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١١ اغسطس ٢٠٠٢

رؤيتان مصرية وسودانية حول اتفاق نيروبى

د. صلاح عبداللطيف

كاتب صحفى مصرى

إن وضع نهاية الحرب فى جنوب السودان كان أمرا ضروريا، فمئات الآلاف من السودانيين راحوا ضحية هذه الحرب، وتأثر الاقتصاد السودانى بشماله وجنوبه، وأصبحت الدولة التى كان يقال عنها «سلة غذاء العالم» لا تفى احتياجات مواطنيها... واستمرت المعارك فى المرحلة الثانية من هذه الحرب منذ مارس ١٩٨٣ حتى الآن وهى المعارك التى قادها «جون جارانج» تحت اسم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» وتكلف حكومة السودان سنويا اكثر من مليار دولار بينما لا تحصل من إنتاج البترول على اكثر من ٨٠٠ مليون دولار، وهذه الحرب هى الحرب الثانية فى سلسلة النزاع بين الشمال والجنوب، وكانت الحرب الاولى هى التى اندلعت عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٢ وهو عام اتفاق أديس ابابا، وقاد هذه الحرب حركة «انيا انيا» بقيادة «جوزيف لاجو» الى أن عقدت اتفاقية «أديس ابابا» عام ١٩٧٢ ومنح الجنوب حكما ذاتيا، وشارك ممثلون من ابنائه فى حكومة الخرطوم المركزية حيث عين «جوزيف لاجوا نائبا ثانيا للرئيس «جعفر نميرى» بعد النائب الشمالى «عمر محمد الطيب» وأحيلت بعض الوزارات غير السيادية مثل وزارة الثروة الحيوانية أو النقل والمواصلات الى الجنوبيين ولم يقنع الجنوبيون بمثل هذه الوزارات.

●●●

أن النزاع بين شمال السودان وجنوبه له اسبابه، ويمكن القول إن البذور الأولى والأساسية لهذا النزاع صنعتها بريطانيا عندما كانت تحتل مصر والسودان معا. وهى التى عززت وعمقت الفوارق بين الشمال والجنوب، واعتبرت الجنوب «ارض مغلقة» لا يدخلها الشماليون إلا بتصريح خاص، الأمر الذى أدى الى عزل الشمال عن الجنوب اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعندما طرحت مصر مبدأ حق تقرير المصير لشعب السودان وتركت له حرية الاختيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تم تشكيل وفد سودانى عام ١٩٥٤ للتفاوض مع مصر حول مستقبل السودان ولم يكن فى هذا الوفد ممثل عن الجنوب الأمر الذى دعا الجنوبيين بعد ذلك الى تشكيل احزاب سياسة تعبر عنهم، كما أدى تجاهلهم فى مفاوضات الاستقلال الى نشوب الحرب الأولى بين الشمال والجنوب عام ١٩٥٥ التى استمرت حتى عام ١٩٧٢ والتى قادتها حركة «انيا -أنيا ٢» الجنوبية وساهمت فى اشتعالها وتغذيتها دوافع اجنبية.

ثم جاء اتفاق «اديس ابابا» ١٩٧٢ ليضع نهاية لهذه الحرب ويحدد ملامح حكم ذاتى للجنوبيين فى إطار وحدة السودان، لكن حكومة الشمال لم تكن جادة فى اتفاقها إذ أنها سرعان ماعبت على التناقضات والخلافات القائمة بين الجنوبيين، فقربت منهم من قربته وأبعدت منهم من أبعدته، وفى الوقت نفسه لم تقم بإصلاحات ومشروعات حقيقية فى الجنوب تتماثل مع المشروعات التى قامت بها فى الشمال، ثم جاء عام ١٩٨٣ بقوانين اسمتها قوانين الشريعة الإسلامية حاولت فرضها على الجنوبيين الامر الذى أنهى حالة الاستقرار فى الجنوب ونشبت المعارك من جديد على سد «جون جارانج» ومعاونيه فيما سمى «بالحركة الشعبية لتحرير السودان» ومرة اخرى حاولت حكومة الشمال أن تستغل الخلافات القائمة بين الجنوبيين فأنشأت ما اسمته بحركة «انيا ـ أنيا٢» لتقاوم الحركة الشعبية وكانت جزءا من الجهاز الأمنى العسكرى لحكومة السودان فلم يكتب لها البقاء أو الاستمرار، وظلت المعارك تدور بين حركة «جون جارانج» وحكومات الخرطوم الى أن تم توقيع اتفاق «ماشاكوس» الأخير.

إن الاتفاق يطرح افتراضات واحتمالات حول عملية السلام والاستقرار أو وحدة السودان وانفصال جنوبه عن شماله وهذه الافتراضات اعطيت لها مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات قابلة للتجديد.. ومعنى هذا أن المسئولية الآن تقع على الشماليين فى حسم هذه الافتراضات وليس على الجنوبيين، حدهم خاصة أن الجنوبيين اعلنوا على لسان «جون جارانج» وبشهادة الرئيس السودانى «عمر البشير» نفسه أنهم ليسوا انفصاليين وأنهم يسعون الى وحدة السودان.

ومن هنا تأتى مسئولية الشماليين وحكومة الخرطوم فى التعامل مع هذه الافتراضات والاحتمالات التى يطرحها الاتفاق الأخير إن كانوا يريدون وحدة السودان شماله وجنوبه فهم يقدرون وعليهم الا يفرقوا بين ما هو شمالى وما هو جنوبى، ولا داعى لهذه الدساتير المتعددة التى يطرحها الاتفاق، وأن يفصلوا بين الدين والسياسة، خاصة أن وحدة السودان وأهميتها تكمن فى تعدديتها سواء من ناحية الأعراق والأديان والثقافات واللغات وحتى المناخ، وكيف نصهر هذه التعدديات فى بوتقة واحدة، ذلك هو الرهان الحقيقى أمام حكومة الخرطوم أيا كانت، وعلى الشماليين أن يتعاملوا مع الموضوع بجدية وليس من باب المناورات السياسية أو المصالح الضيقة ولا يصح أن نحمل الشماليين وحدهم مسئولية الوحدة أو الانفصال برغم أنهم بالفعل يتحملون الجزء الاكبر فى هذا، فإن الجنوبيين ايضا عليهم مسئوليات قومية ووطنية ووحدوية اذا كانوا بالفعل، كما يقولون أنهم وحدويون.. عليهم أولا أن يدركوا أن الجنوب منفصل لا يصلح أن يكون دولة مستقلة فهو جغرافيا ليست له منافذ، وسيصاب بالاختناق وسط الدول الأفريقية المجاورة خاصة أن القبائل مع حدود هذه الدول متداخلة وساعتها لن يكون هناك جنوب.

عليهم ثانيا أن يعملوا على توحيد أنفسهم، فوحدة الجنوب مقدمة لوحدة السودان وهذه الخلافات القبلية والتى تصل الى داخل القبيلة الواحدة كما هو حادث فى قبيلة الدنكا، اكبر القبائل السودانية الجنوبية من شأنها أن تضعف موقفهم خاصة ان الجنوبيين الآن ليسوا هم الجنوبيين قبل الاستقلال فهناك مئات المثقفين منهم الذين تعلموا فى الجامعات الأوروبية والأفريقية ومنهم السياسيون والمفكرون والحكماء، وعلى الجنوبيين أيضا أن يضعوا مصالحهم القومية قبل مصالحهم الشخصية والقبلية، وعلى الجميع ان يدرك أن انفصال جنوب السودان عن شماله سوف يفتح الباب أمام انفصالات جهوية أخرى فى الغرب والشرق، فها هو «فيليب عباس غبوش» فى الغرب يترقب، وقبائل «البجة» فى الشرق تترقب هى الأخرى، والخشية أن يعود السودان الى ما كان عليه فى الماضى من ممالك صغيرة مثل مملكة «سنار» ومملكة «الفونج» ومملكة «الفور» وعند ذلك سيكون الامر مهددا لامنها وامن جيرانها.. وأمن المنطقة بأسرها.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: النهار
التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس

وقعت حكومة الخرطوم و"الحكومة الشعبية لتحرير السودان" اتفاقاً في ٢٠ تموز ٢٠٠٢ سمي اتفاق ماشاكوس باسم البلدة الكينية التي اجريت فيها المفاوضات، والنص الرسمي الموقع وضع بلغة واحدة هي الانكليزية، وهنا ترجمة "النهار" للنص بالعربية:

النص المتفق عليه حول المقدمة والمبادئ والعملية الانتقالية بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان:

حيث ان حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان (اللذين سيشار اليهما لاحقاً بالطرفين) قد اجتمعا في ماشاكوس، كينيا، من ١٨ حزيران ٢٠٠٢ الى ٢٠ تموز ٢٠٠٢؛ و

حيث ان الطرفين يرغبان في حل النزاع السودان بشكل عادل ودائم عبر معالجة جذور المشكلة وايجاد اطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان حقوق الانسان؛ و

ادراكاً منهما ان النزاع السودان هو اطول النزاعات الحالية في افريقيا وانه تسبب بخسارة رهيبة في الارواح ودمر البنية التحتية للبلاد وأهدر الموارد الاقتصادية، وتسبب بمعاناة لا توصف وخصوصاً بالنسبة الى اهل جنوب السودان؛ و

احساساً منهما بأن المظالم التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين الاجزاء المختلفة للسودان تستوجب المعالجة؛ و

اعترافاً منهما بأن اللحظة الراهنة تتيح فرصة للتوصل الى اتفاق سلام عادل ينهي الحرب؛ و

اقتناعاً منهما بأن مبادرة سلام "ايغاد" التي تجددت برعاية فخامة الرئيس الكيني دانيال ارأب موي، توفر سبل حل النزاع والتوصل الى سلام عادل ودائم؛ والتزاماً منهما لحل تفاوضي وشامل وسلمي لهذا النزاع على اساس اعلان المبادئ لمصلحة الشعب السوداني كله،

يعلن الطرفان انهما اتفقا على الآتي:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

• الجزء أ (المبادئ المتفق عليها)

١-١: ان وحدة السودان القائمة على الارادة الحرة للحكم الديموقراطي لشعبه، وعلى المساءلة والمساواة والاحترام والعدل لجميع مواطني السودان، ستكون أولوية الطرفين، وانه يمكن رفع مظالم اهل جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم من داخل هذا الاطار.

١-٢: ان من حق اهل جنوب السودان ان يسيطروا على شؤونهم ويديروها في منطقتهم، وان يشاركوا مشاركة عادلة في الحكومة الوطنية.

١-٣: ان اهل جنوب السودان لهم الحق في تقرير المصير، ضمن اشياء اخرى، من طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي.

١-٤: ان الدين والعادات والتقاليد هي مصدر للقوة المعنوية والالهام لشعب السودان.

١-٥: ان لشعب السودان ارثاً وتطلعات مشتركة وعليه يوافق على العمل معاً من اجل:

١-٦: اقامة نظام حكم ديموقراطي يأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي والاتني والعرقي والديني واللغوي والمساواة بين الجنسين، لكل شعب السودان.

١-٧: ايجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي للسودان، ولا يستبدل الحرب بالسلام فحسب، بل بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم الحقوق الاساسية والانسانية والسياسية لشعب السودان كله.

١-٨: التفاوض على وقف شامل للنار وتنفيذه لوضع حد لمعاناة الشعب السوداني وقتله.

١-٩: صوغ خطة لاعادة التوطين والاستقرار والتعمير والبناء والتنمية، من اجل معالجة حاجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب وتعويض الاختلالات التاريخية في التنمية وتوزيع الموارد.

١-١٠: صوغ اتفاق للسلام وتنفيذه بما يجعل وحدة السودان خياراً جذاباً وخصوصاً لاهل جنوب السودان.

١-١١: مواجهة التحدي بايجاد اطار يسمح بأفضل تنفيذ لهذه المبادئ المشتركة وبأفضل صيغ للتعبير عنها لمصلحة جميع السودانيين.

• الجزء ب (العملية الانتقالية)

من اجل حل النزاع وضمان مستقبل سلمي ومزدهر لكل شعب السودان ومن اجل التعاون في مهمة حكم البلاد، يتفق الطرفان على تطبيق اتفاق السلام وفق الترتيب والفترات الزمنية والمراحل المنصوص عليها ادناه:

٢- ستكون هناك فترة تمهيدية تسبق الفترة الانتقالية مدتها ستة (٦) اشهر.

٢-١: خلال هذه الفترة التمهيدية:

أ - يجب اقامة المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام.

ب - اذا لم تكن كل الاعمال العدائية توقفت بالفعل، فإن ذلك ينفذ مصحوباً باليات مراقبة مناسبة.

ج - ايجاد آليات لمراقبة اتفاق السلام وتنفيذه.

د - انجاز كل الاستعدادات لتنفيذ وقف شامل للنار في اسرع ما يمكن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هـ – طلب المساعدة الدولية.
و – وضع اطار دستوري لاتفاق السلام والمؤسسات المشار اليها في ٢–١ أ.
٢–٢: تبدأ الفترة الانتقالية في نهاية الفترة التمهيدية وتستمر ست سنوات.
٢–٣: خلال الفترة الانتقالية:
أ – تعمل المؤسسات والاليات التي اقيمت خلال الفترة التمهيدية وفق الترتيبات والمبادئ المنصوص عليها في اتفاق السلام.
ب – اذا لم يكن الوقف الشامل للنار تحقق، فإنه ينفذ وتقام اليات مراقبة دولية وتوضع موضع العمل.
٢–٤: انشاء لجنة مستقلة للتقويم والمراجعة خلال الفترة التمهيدية وذلك لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام ولاجراء تقويم في المدى المتوسط لترتيبات الوحدة المنصوص عليها في اتفاق السلام.
٢–٤–١: تشتمل تركيبة لجنة التقويم والمراجعة على تمثيل متساو لحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعلى ممثلين اثنين وليس اكثر من اثنين لكل من الفئات الآتية:
☐ الدول الاعضاء في اللجنة الفرعية الخاصة بالسودان لدول ايغاد (جيبوتي، اريتريا، اثيوبيا، كينيا، اوغندا).
☐ الدول المراقبة (ايطاليا، نروج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الاميركية).
☐ اية دولة اخرى او هيئات اقليمية او دولية يتفق عليها الطرفان.
٢–٤–٢: يعمل الطرفان مع هذه اللجنة خلال الفترة الانتقالية بهدف تطوير المؤسسات والترتيبات التي ينص عليها الاتفاق، وجعل وحدة السودان جذابة لاهل جنوب السودان.
٢–٥: في نهاية السنة السادسة (٦) للفترة الانتقالية، يجرى استفتاء تحت رقابة دولية تتعاون على تنظيمه حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، يؤكد خلاله اهل جنوب السودان وحدة السودان بالاقتراع على تبني نظام الحكم الذي اقيم بموجب اتفاق السلام، او بالاقتراع على الانفصال.
٢–٦: يمتنع الطرفان عن اي شكل من أشكال ابطال الاتفاق او الغائه من جانب واحد.

النص المتفق عليه حول الدين والدولة:

اعترافا منهما بأن السودان بلد متعدد الثقافة والعرق والاتنية والدين واللغة، وتأكيدا منهما لعدم استخدام الدين عاملا للتفرقة، يتفق الطرفان على الآتي:
٦–١: ان الاديان والاعراف والمعتقدات هي مصدر للقوة المعنوية والالهام للشعب السوداني.
٦–٢: ستكون هناك حرية المعتقد والعبادة والضمير لاتباع كل الاديان او المعتقدات او الاعراف، ولا يخضع أي شخص للتمييز على هذه الاسس.
٦–٣: ان الاهلية للمناصب العامة، بما فيها الرئاسة والوظائف الحكومية، والتمتع بكل الحقوق والواجبات، يستندان الى المواطنة وليس الى الدين أو المعتقدات او الاعراف.
٦–٤: كل الشؤون الشخصية والعائلية، بما فيها الزواج والطلاق والميراث والتبني، تحكمها القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة او القوانين الدينية الاخرى والاعراف والتقاليد) الخاصة بالمعنيين بالامر.
٦–٥: يتفق الطرفان على احترام الحقوق الاتية:
– العبادة او التجمع المتعلق بدين او معتقد واقامة اماكن لهذه الغايات والحفاظ عليها.
– انشاء مؤسسات خيرية او انسانية ملائمة والحفاظ عليها.
– صنع الادوات والمواد المطلوبة المتعلقة بالشعائر او العادات لدين او معتقد، وحيازتها واستخدامها بالحد الملائم.
– نشر مطبوعات خاصة بهذه المجالات واصدارها وتوزيعها.
– تعليم الدين او المعتقد في اماكن ملائمة لهذه الاهداف.
– السعي الى مساهمات مالية طوعية ومساهمات اخرى من افراد ومؤسسات والحصول عليها.
– تدريب القادة الذين تتوافر فيهم شروط اي دين ومعتقد ومتطلباته وتعيينهم وانتخابهم.
– التعطيل والاحتفال في المناسبات بما يتفق والمعتقدات الدينية للافراد.
– اجراء اتصالات مع افراد او مجموعات في شؤون الدين والمعتقد وعلى المستويين الوطني والدولي.
– ولازالة أي شك، لا يخضع أي شخص للتمييز من الحكومة الوطنية والدولة والمؤسسات ومن مجموعة افراد او فرد على أساس الدين او غيره من المعتقدات.

٦–٦: ان المبادئ الواردة في المواد من ٦–١ الى ٦–٥ يجب ان تنعكس في الدستور.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الجزء ج (بنى الحكومة)
من اجل تفعيل الاتفاقات الواردة في الجزء أ، وفي اطار سودان موحد يعترف بحق تقرير المصير لاهل جنوب السودان، يتفق الطرفان على انه في ما يخص توزيع السلطات والبنى المختلفة لاجهزة الحكومة ووظائفها، سيكون الاطار السياسي للحكم في السودان على الشكل الآتي:
٣-١: القانون الاعلى.
٣-١-١: ان الدستور الوطني للسودان سيكون القانون الاعلى للبلاد. وكل القوانين يجب ان تتفق والدستور الوطني. وينظم الدستور العلاقات ويحدد السلطات والوظائف بين المستويات الحكومية المختلفة، وكذلك يحدد ترتيبات تقاسم الثروة بينها. وسيضمن الدستور الوطني حرية المعتقد والعبادة والممارسات الدينية كاملة لجميع المواطنين السودانيين.
٣-١-٢: تشكيل لجنة مراجعة دستورية وطنية تمثيلية خلال الفترة التمهيدية ستكون مهمتها الاولى وضع مسودة اطار قانوني ودستوري يحكم الفترة الانتقالية ويجسد اتفاق السلام.
٣-١-٣: يصار الى تبني اطار العمل المذكور سابقا وبما يتفق عليه الطرفان.
٣-١-٤: اجراء عملية مراجعة دستورية شاملة خلال الفترة الانتقالية.
٣-١-٥: لا يعدل الدستور او يلغى الا باجراءات خاصة وغالبيات مؤهلة وذلك من اجل حماية مبادئ اتفاق السلام.
٣-٢: الحكومة الوطنية.
٣-٢-١: تقوم حكومة وطنية تمارس هذه الوظائف وتجيز هذه القوانين كما تمارسها وتجيزها دولة ذات سيادة على مستوى وطني. وعلى الحكومة الوطنية ان تأخذ في الاعتبار التنوع الديني والثقافي للشعب السوداني في كل قوانينها.
٣-٢-٢: ان التشريعات التي تسن على المستوى الوطني وتسري في الولايات خارج جنوب السودان سيكون مصدرها التشريعي الشريعة واجماع الشعب.
٣-٢-٣: ان التشريعات التي تسن على المستوى الوطني وتطبق في جنوب السودان و/أو المنطقة الجنوبية سيكون مصدرها التشريعي الاجماع الشعبي وقيم اهل السودان واعرافهم (بما في ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية مع اخذ تنوع السودان في الاعتبار).
٣-٢-٤: اذا كانت التشريعات السارية حالياً، أو التي تسن، مصدرها الدين او الاعراف، فإن الولاية او المنطقة حيث الاكثرية لا تمارس هذا الدين او العرف يمكنها:
(أ) ادخال تشريع يسمح لتلك المنطقة بمؤسسات او ممارسات تتناسب والدين او الاعراف، او
(ب) احالة القانون على مجلس الولايات للموافقة عليه بغالبية الثلثين او ادخال تشريع وطني يسمح بمثل هذه المؤسسات البديلة الضرورية وكما هو مناسب.

النص المتفق عليه حول تقرير المصير لاهل جنوب السودان

٢-٣: ان لاهل جنوب السودان الحق في تقرير المصير، ضمن اشياء اخرى، من طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي.
٢-٤: انشاء لجنة مستقلة للتقويم والمراجعة خلال الفترة التمهيدية وذلك لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام ولاجراء تقويم في المدى المتوسط لترتيبات الوحدة المنصوص عليها في اتفاق السلام.
٢-٤-١: تشتمل تركيبة لجنة التقويم والمراجعة على تمثيل متساو لحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعلى ممثلين اثنين؛ وليس اكثر من اثنين لكل الفئات الآتية:
[ ] الدول الاعضاء في اللجنة الفرعية الخاصة بالسودان لدول ايغاد (جيبوتي، اريتريا، اثيوبيا، كينيا، اوغندا).
[ ] الدول المراقبة (ايطاليا، نروج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الاميركية).
☐ اية دول اخرى او هيئات اقليمية او دولية يتفق عليها الطرفان.
٢-٤-٢: يعمل الطرفان مع هذه اللجنة خلال الفترة الانتقالية بهدف تطوير المؤسسات والترتيبات التي ينص عليها الاتفاق، وجعل وحدة السودان جذابة لاهل السودان.
٢-٥: في نهاية السنة السادسة (٦) للفترة الانتقالية، يجرى استفتاء تحت رقابة دولية تتعاون على تنظيمه حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان يؤكد خلاله اهل جنوب السودان وحدة السودان بالاقتراع على تبني نظام الحكم الذي اقيم بموجب اتفاق السلام، او بالاقتراع على الانفصال.
٢-٦: يمتنع الطرفان عن اي شكل من اشكال ابطال الاتفاق او الغائه من جانب واحد.

www.ethraadl.com

الأهرام

المصدر: النهار

التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

سلام السودان في حقل الألغام

يعود مفاوضو الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" الى كينيا غداً، ١٢ آب ٢٠٠٢، لبدء عملية مفاوضات يفترض ان تختم بالشمع الاحمر حقبة من حرب شرسة قتلت نحو مليوني شخص وشردت اربعة ملايين وتركت البلاد في شقاق وخراب، ليحل محلها تدريجاً تحقيق الوعد للسودانيين، شماليين وجنوبيين، بسلام دائم وازدهار. وينطلق المفاوضون من موقع متقدم بات اسمه اتفاق ماشاكوس الذي وقعه الطرفان في ٢٠ تموز ٢٠٠٢ وحسما فيه برعاية اميركية قوية مشكلتين اختصرتا طوال عقود عمق النزاع بينهما: حق تقرير المصير لجنوب السودان وعلاقة الدين بالدولة اي تطبيق الشريعة. لكن ما ينتظرهم قد يكون الاصعب ويتمثل بثلاثة ملفات: الوقف الشامل للنار، حدود الجنوب السوداني، تقاسم السلطة والثروة. وتوقع الطرفان "نتائج باهرة" للمفاوضات وخصوصاً بعد اللقاء التاريخي بين الرئيس السوداني عمر حسن احمد البشير وقائد "الجيش الشعبي لتحرير السودان" العقيد جون قرنق بعد اسبوع من الاتفاق، لكن كل الملفات المطروحة معقدة ومتفجرة ولا توحي بأن المفاوضين سيتمكنون بسهولة من طرد الشيطان الذي يكمن في التفاصيل وان يكن المحرك زخم اميركي. فالنزاع قديم قديم واسبابه متجذرة في كل نواحي حياة السودانيين وامتداداته تتجاوز الطرفين المفاوضين لتطاول كل القوى والاحزاب السودانية. فما مشكلة الجنوب وماذا تمثل؟ وهل يكفي اتفاق ماشاكوس ضماناً لاتفاق الطرفين على حلول لكل الملفات المفتوحة؟ بل هل يكفي اساساً لتحقيق السلام في السودان، كل السودان؟ وهل يبقيه موحداً؟

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يمكن تحديد ثغرات كثيرة في اتفاق ماشاكوس وتعداد لائحة طويلة بالصعوبات التي تواجه تطبيقه، ولكن لا بد من الاعتراف بأنه حسم، على الاقل نظرياً الآن، قضيتين لم تفرقا بين الطرفين سنوات فحسب، بل ترافقتا مع كلمة سودان منذ استقلال هذه الدولة وحتى قبل الاستقلال: تقرير المصير للجنوب وتطبيق الشريعة. واذا كانت القضيتان انفجرتا حرباً منذ ١٩٨٣ بين الجنوب حيث الغالبية غير مسلمة من ارواحيين واقلية مسيحية والشمال حيث الغالبية من المسلمين، فإن موضوع الجنوب وعلاقته بالشمال تعود الى زمن الاستعمار البريطاني اواخر القرن التاسع عشر، عندما ادرك المستعمر الفوارق وعمقها وفكر في فصل الجنوب والحاقه بدولة مجاورة مثل اوغندا او بجعله دويلة منفصلة وقد واجه رفضاً من القبائل اعاق مشاريعه. في اي حال، قسم الجنوب ثلاث ولايات هي بحر الغزال واعالي النيل والاستوائية وشجع على نشاط منظمات غربية وارساليات تبشيرية جاءت الى الجنوب لتعمل وسط مجتمع قبلي يضم اكثر من ٢٥٠ قبيلة تختلف لهجاتها بقدر ما تختلف عاداتها واعرافها وكل منها سيد يحكم في ارضه وجميعها تتناحر وتطمح الى مد سلطتها. وفي المقابل كان الشمال السوداني حيث الغالبية من المسلمين تتجذر فيه الطرق الصوفية وتتحول طوائف ابرزها طائفتا الانصار والختمية اللتان ارتبطتا بالحزبين التقليديين الرئيسيين في البلاد، اذ عرف حزب الامة بأنه الاطار السياسي لطائفة الانصار، فيما عرف الحزب الاتحادي الديموقراطي بأنه الاطار السياسي لطائفة الختمية. ثم تبلورت تيارات سياسية كثيرة اخرى تحالفت مع هؤلاء او تناقضت معهم واخذت تنعكس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ انشقاقات في الاحزاب.

جذور ازمة الجنوب

وبقي وضع الجنوب خاصاً ومعقداً. فالاستعمار ساهم في تعميق رفض الجنوبي للشمالي العربي وتكريس صورته كمستغل وتاجر رق. وزاد قهر الجنوبي ان مؤتمر جوبا الذي انعقد عام ١٩٤٧ لمناقشة السياسة البريطانية الجديدة حيال الجنوب لم يأخذ برأي الجنوبيين ومخاوفهم وانه انعقد بعدما كانت بريطانيا قررت ان الانفصال بين الجنوب والشمال لم يعد امراً عملياً. ثم كانت فترة الحكم الذاتي للسودان قبل الاستقلال عندما وقعت بريطانيا ومصر عام ١٩٥٣ اتفاقاً في هذا الشأن ولم يكن الجنوب طرفاً في المفاوضات بدعوى عدم وجود احزاب سياسية فيه وبحجة ان الوحدة بين الشمال والجنوب كانت ترسخت اصلاً بعد مؤتمر جوبا.

ولم يصل الوقت ليحصل التمرد الاول في الجنوب عام ١٩٥٥ ويصير نقطة فاصلة في مستقبل العلاقات بين شقي السودان، لم يمحه حتى اتفاق اهل الشمال والجنوب على الاستقلال عام ١٩٥٦ بناء على تعهد حاسم من الشماليين للعمل على اقامة اتحاد فيديرالي يضمن التنوع الثقافي والعرقي واللغوي وعدم احتكار السلطة والوظائف وخطط التنمية.

لكن النظام العسكري الذي فرضه الفريق ابرهيم عبود بين ١٩٥٨ و١٩٦٤ دهور العلاقات الى اقصى حد نتيجة القمع الذي مارسه على الشمال والجنوب معاً وأضاف اليه تشكيكه الواضح في ولاء الجنوبيين فزاد بذلك اضطهادهم وقرر اعتماد القوة لحل مشكلة الجنوب فبدأت تظهر منظمات جنوبية مقاومة كانت ابرزها عام ١٩٦٢ حركة "انانيا" (وتعني بلهجة قبيلة الدينكا سم الثعبان القاتل) والتي قادها جوزف لاقو.

سقط نظام عبود في ثورة اكتوبر (٢١ تشرين الاول ١٩٦٤) وقام نظام ديموقراطي برئاسة سر الختم خليفة الذي كان يقيم علاقة جيدة مع قادة جنوبيين ويرى مشكلة الجنوب بوضوح. وأدى هذا الى انعقاد طاولة مستديرة في اذار ١٩٦٥ شارك فيها جنوبيون لمناقشة سبل حل المشكلة. لكن الطروحات لم تكن واضحة لدى مؤيدي الانفصال وترافقت مع بروز تيار اسلامي قوي في الشمال يدعو الى وضع دستور اسلامي ويعبر عن نفسه في الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٦٥. فقد اعلن رئيس مجلس الوزراء في خطابه امام الجمعية عام ١٩٦٦ ان "الهوية الغالبة بالنسبة الى شعبنا هي اسلامية، كما ان معبرها القوي هو العروبة (...) ان هذا الشعب لن تبرز ذاتيته ولن يتسنى له المحافظة على كيانه وكرامته الا من خلال بعث اسلامي". كما ان الزعيم الشاب يومذاك للجبهة الاسلامية القومية الدكتور حسن الترابي تكلم بالمعنى نفسه واعتبر ان ليس للجنوب ثقافة ويجب تالياً ملء هذا الفراغ بالثقافة العربية وطالب بتطبيق الشريعة. اما الحزب الشيوعي، فطالب بالعلمانية ولم يغير مطلبه شيئاً او يؤخر العمل على وضع مسودة لدستور اسلامي اعتبرها

الجنوبيون تمييزية تضع الشمال العربي المسلم فوق الجنوبي غير المسلم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

انقلاب نميري والحكم الذاتي

ولم تدم هذه الفترة طويلاً اذ نفذ اللواء جعفر نميري انقلاباً في ايار ١٩٦٩ وحدد الجنوب بين المشاكل الاساسية في البلاد وفي حزيران اصدر بياناً لحل المشكلة تضمن: الاعتراف بمشكلة الجنوب وبوجود تباين ثقافي وتاريخي بين الشمال والجنوب وبحق الجنوبيين في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم وحقهم في الحصول على حكم ذاتي اقليمي. ووضع خطة لتطوير اقتصادي في الجنوب وتدريب كادرات تتولى المسؤولية. وعام ١٩٧٢ منح نميري الجنوبيين الحكم الذاتي بموجب اتفاق وقع في اديس ابابا وكان ذلك انجازه الاكبر وكانت تلك السنوات الاكثر استقراراً في الجنوب وفي العلاقات بين شطري السودان.

انقلاب على الانقلاب

الا ان نميري قام بانقلاب على الانقلاب. وكان ذلك عام ١٩٨٣ عندما نقض الاتفاق بعدما نجح في قمع محاولة انقلابية ضده اتهم بها الاتحاد السوفياتي وقرر تغيير تحالفاته فاختار الاميركيين في الخارج والاسلاميين في الداخل، واختلت علاقته بالجنوبيين الذين كانوا يميلون الى اليسار عموماً. وسرعان ما تململ الجنوب وسجلت حالات تمرد في الجيش وانفجرت الحرب بقوة بعدما استجاب نميري مطالب حلفائه الجدد وأعلن تطبيق أحكام الشريعة في كل الاراضي السودانية شمالا وجنوبا. وكان بين القادة العسكريين الذين أرسلهم الى الجنوب لقمع التمرد العقيد جون قرنق الذي ما ان وصل الى هناك حتى أعلن الطلاق مع نميري وبدأ حربه.

"ثورة الانقاذ" وتشدد الطرفين

ومع سقوط نظام نميري عام ١٩٨٤، لم يتغير الكثير ولم يول الحكام الذين خلفوه حل مشكلة الجنوب اي اهتمام بل أهملوا الشمال نفسه وسقطت البلاد في فوضى وتدهور اقتصادي واجتماعي استفاد منه "الجيش الشعبي لتحرير السودان" لتحقيق مكاسب عسكرية واقامة تحالفات مع اثيوبيا، وسرعان ما فعل قرنق بخصومه ما كان يفعله الحكام الشماليون بخصومهم، يزيلهم من طريقه واحدا تلو الآخر. واستمر الوضع على حاله الى ان نفذ عمر حسن أحمد البشير انقلابه في ٣٠ حزيران ١٩٨٩ بالتعاون مع الجبهة الاسلامية التي يتزعمها الترابي وعمل من منطلق رهان "ثورة الانقاذ" التي قادها على السلام مع الجنوبيين. وحتى ذلك الوقت كان قرنق يقاوم تطبيق الشريعة على غير المسلمين لكنه لم يكن قد تبنى بعد مطلب تقرير المصير بل كان لا يزال يريد تحرير الشمال السوداني ايضا. واذ فشل رهان البشير وقف الرجلان عند مطالبهما: قرنق يرفض الشريعة وابتداء من ١٩٩٢ يريد حق تقرير المصير للجنوب، والبشير يرفض التفريط في وحدة السودان او في سيادة الشريعة. وأدى هذا الى انهيار المفاوضات التي رعتها دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر في شرق افريقيا والقرن الافريقي "ايغاد" عام ١٩٩٤ والتي وضعت "اعلان مبادئ" يخير الطرفين بين الموافقة على اقامة نظام علماني ديموقراطي او السماح للجنوب بالانفصال. واعتبر البشير الاعلان منحازا الى قرنق ورفضه. ودخلت دول في "ايغاد" بعد ذلك مرحلة دعم مسلح للجنوبيين من اجل اسقاط نظام البشير.

عودة إلى "اعلان المبادئ"

وعام ١٩٩٧ ظهر فشل هذه الجهود وترافق ذلك مع اتفاق بين الخرطوم وقرنق على اساس تقرير المصير فعادت جهود "ايغاد" واعترف الطرفان باعلان المبادئ، وليس مصادفة ان تكون اميركا التي تقاربت مع دول "ايغاد" المحيطة بالسودان في تلك الفترة اعتمدت في جهودها الاخيرة التي انتجت اتفاق ماشاكوس "اعلان المبادئ" اساسا لتحركها.

وهكذا، نتيجة جملة عوامل منها العقوبات الاميركية - الدولية التي فرضت على الخرطوم لاتهامها بدعم الارهاب واكتشاف حجم الثروة النفطية في السودان وخصوصا في الجنوب وأخيرا الحرب الاميركية على الارهاب، أمكن التوصل الى اتفاق يتجاوز اعلان المبادئ من حيث الزام الدولة منح الجنوب حق تقرير المصير وتحديد اطار علماني لها. ذلك ان الحكومة وافقت بموجب الاتفاق على وضع شبه مستقل للجنوب في الفترة الانتقالية الممتدة ست سنوات وفي اطار علماني للدولة الفيديرالية. ووافق الجنوبيون في المقابل على تطبيق الشريعة في الشمال وعلى ان تكون الفترة الانتقالية للجنوب ست سنوات بدل اربع كما كانوا يطالبون.

مفاوضات في حقل الغام

لكن الاتفاق ترك للطرفين ملفات عالقة سيكون عليهما وضع الصيغ الملائمة لها وتفكيك الغامها الكثيرة، اضافة الى ان كل طرف قدم بعد الاتفاق تفسيرات متباينة للنص وخصوصا في ما يتعلق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بالاطار العلماني للدولة الفيدرالية. والملفات المفتوحة هي:

– وقف النار. فالى حقيقة ان المعارك تجددت بعد اتفاق ماشاكوس، سيكون على الطرفين وضع صيغة تضمن وقفا شاملا للنار وهما لا يزالان يختلفان على التوقيت. لكن الاصعب في هذا الموضوع هو دور الجيش بل الجيشين في وقف النار. فأي جيش هو الجيش السوداني؟ ذلك ان قرنق لا يزال يعتبر الجيش الحكومي ميليشيا اسلامية. فماذا يكون الحل؟ هل يكون دمج "الجيش الشعبي" بالجيش الحكومي وهل يضمن ذلك عدم تحوله ساحة جديدة للصراع؟

– تعريف الجنوب. ترى الحكومة ان الجنوب هو المساحة التي تشمل ولايات بحر الغزال واعالي النيل والاستوائية، اما "الجيش الشعبي" فيريد جنوبا اوسع جغرافيا كما يصر على ان يشمل تقرير المصير مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الازرق وهي مناطق تتبع الشمال جغرافيا.

– تقاسم السلطة والثروة. وهذه تطرح مشاكل اكبر نتيجة وجود الثروات، كالنفط مثلا، في مناطق جنوبية، وكذلك نتيجة التباين الكبير في موضوع تقاسم السلطة. وقد اعلنت الخرطوم ان البحث عن صيغ لتوزيع الثروة سيأخذ في الاعتبار نسب السكان والتخلف والحاجة الى الاعمار مع اعطاء خصوصية للجنوب وان الولايات المتحدة ستنمح بعد السلام حق الاستدانة في اشراف اتحادي وان المناصفة في الثروة ستخضع لشكل الحكم وان القسمة ستتم من الموازنات الاجمالية وستحظى المناطق التي تتركز فيها الثروة، كالنفط، بنظرة خاصة.

اما تقاسم السلطة فلا يقل تعقيدا مما سبق. اذ يريد قرنق مثلا سيطرة كاملة على الجنوب وانسحاب جيش الخرطوم منه وهذا ما تعارضه الحكومة، كما يريد حكومة وطنية في الخرطوم تضم كل القوى السياسية التي تمثل حلفاءه الشماليين وقد طالب بفك اسر الترابي وجميع المعتقلين السياسيين. وهذا ما لم يتضح بعد في موقف حكومة البشير. ذلك ان مثل هذا الطرح يحرجها لانه يعني ان تتخلى عن حلفائها هي الجنوبيين وتسمح في الوقت نفسه لخصومها في الشمال بمشاركتها في السلطة. وهذا انما يطرح تساؤلات كثيرة عن قدرة النظام السوداني الحالي على اقامة نظام ديموقراطي كما يعد الاتفاق.

الوحدة والانفصال

وما يزيد الوضع تعقيدا على المستويين المحلي والاقليمي امران: موقع المعارضة السودانية شمالية و/أو جنوبية في الاتفاق الجديد واحتمال ان يؤدي الاتفاق الى انفصال الجنوب على رغم ان النص يجعل الوحدة اولوية لدى الطرفين.

وترى قوى المعارضة الشمالية التي لا تختلف كثيرا على تقرير المصير ان الحكومة قدمت تنازلا كبيرا في موضوع الدين والدولة وان تكن مواقفها تتباين في هذا المجال. فحزب الامة (الصادق المهدي) مثلا يعتقد ان تطبيق الشريعة يمكن ان يعتمد على الاجتهاد الذي يستوعب في رأيه التطورات العصرية وضرورة التوفيق بين الالتزام الاسلامي وحق المواطنة. اما حزب الترابي فيرى ان الدستور الاعلى بموجب الاتفاق هو دستور علماني وتاليا تصير الشريعة دونه.

وهناك موقع المعارضة في نظام الحكم الجديد. وتحاول الحكومة ان تتصل بالمعارضين الشماليين كما تحاول طمأنة القوى الجنوبية غير الحليفة لقرنق الى ان الاتفاق لن يكون على حسابها وان دور قرنق في الجنوب او المركز سيحدد في المفاوضات. ولكن هناك ايضا الحساسيات التي اثارها الاتفاق في صفوف التجمع الوطني الديموقراطي (الذي يضم احزابا معارضة شمالية وجنوبية) نظرا الى عدم اطلاع "الجيش الشعبي" اياها على سير المفاوضات والاتفاق.

ثم هناك مستقبل الجنوب وتاليا مستقبل السودان فاذا كان الاتفاق يحدد ست سنوات فترة انتقالية للاستفتاء على تقرير المصير في الجنوب، فان الحكومة السودانية تحاول ان تعمم الثقة بان البلاد ستبقى موحدة علما ان الشعوب التي تستفتى على الاستقلال يصعب ان تختار غيره. واكثر من اصابه القلق من احتمال انفصال الجنوب هي مصر التي تخشى قيام دولة جديدة في جنوب السودان تطالب بتقاسم مياه النيل معها وقيام نظام اسلامي متشدد في الشمال على حدودها الجنوبية. وليبيا تخشى الانفصال ايضا لانها مثل مصر تركت عمليا خارج الجهود الاميركية للسلام في السودان، فضلا عن انها دولة نفطية ولا تزال تعاني الغضب الاميركي. لكن الانفصال بات خيارا واقعيا ولذلك يركز الاتفاق على جعل الوحدة خيارا جذابا للجنوبيين، وتركز حكومة البشير على دعوة العرب الى الاستثمار في الجنوب ليبقى الرابط قائما وكذلك المصلحة المشتركة، وربما كانت تراهن على ان الاختلاف بين الجنوبيين والخلافات بين قبائلهم على النفوذ ستعمل في النهاية لمصلحة الوحدة.

كل هذه المشاكل لا تجعل بالضرورة طريق السلام مستحيلة لكنها بالتأكيد طويلة جدا. فحتى قبل الحديث عن الانفصال او الوحدة لا يمكن التغاضي عن حقيقة ان لا الجنوب موحد ولا الشمال موحد وان الحكومة السودانية نفسها لم تمتلك يوما رؤية او تبدي استعدادا لتقبل مبدأ المشاركة. وهذا سينعكس في مسار السلام ولا يكفي لحله ان تكون اميركا قررت الان انهاء الحرب ووعدت بالمساعدة على خفض ديون السودان وبدعم حصوله على قروض من مؤسسات دولية لحظة يتحقق السلام. فالتحدي الاكبر في ظل هذا الوضع يقع على عاتق البشير وقرنق معا، ذلك انه لا يتمثل بجعل الوحدة خيارا جذابا للجنوبيين فحسب بل بجعل السودان جذابا لجميع السودانيين.

بقلم سحر بعاصيري

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

في رد على اعلان البشير استعداده انهاء العمليات العسكرية

قرنق لـ"الحياة": لا وقف للحرب إلا بعد اتفاق سلام شامل

□ اسمرا -
فائز الشيخ السليك

■ قلل زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» جون قرنق من اعلان الحكومة السودانية الاستعداد لوقف العمليات العسكرية إلا في حال الدفاع عن النفس، وربط وقف الحرب باتفاق سلام شامل.

وقال قرنق امس في تصريحات الى «الحياة» في اسمرا، عشية الجولة الثانية من مفاوضاته مع الحكومة غداً في نيروبي، «ان ضمان انهاء الحرب في السودان هو الاتفاق السياسي الشامل للازمة السودانية، وقبل التوصل الى وقف النار». ودعا الى الاسراع بعملية السلام وتوقيع الاتفاق الشامل مع الحكومة.

وكان الرئيس السوداني عمر حسن البشير اعلن في تصريحات نشرت امس في الخرطوم انه مستعد التزام وقف كامل للعمليات العسكرية على كل الجبهات الا في حال الدفاع عن النفس، وذلك بهدف المساعدة في احلال السلام في البلاد.

وخفف قرنق من إعلان البشير، وقال ان طرفي النزاع (الحكومة والحركة الشعبية) ظلا طوال حربهما الطويلة يعلنان من حين لآخر، وقفاً للنار في شكل منفرد من دون اي اتفاق بينهما. ووصف ذلك بانه «غير عملي في غياب اتفاق شامل يتضمن وقف النار». واضاف :«هذا الامر ليس جديداً، فكثيراً ما اعلن مثل وقف للنار ثم تتبعته عمليات عسكرية كبيرة».

وواصلت هيئة قيادة «التجمع الوطني الديموقراطي» السوداني المعارض اجتماعاتها في اسمرا والتي وغاب عنها امس رئيس «التجمع» محمد عثمان الميرغني، فيما رفض الامين العام للمعارضة فاغان اموم توضيح اسباب الغياب قائلاً: «هذا سؤل يجب ان يوجه الى الميرغني نفسه».

الى ذلك، قال امين الشؤون القانونية مساعد رئيس «التجمع» الدكتور فاروق ابو عيسى ان قرنق اعترف في جلسة قيادة «التجمع» امس بان «بروتوكول مكاكوس» الذي وقعه اخيراً مع الحكومة، «غير متوازن وانجز على عجل وفرض علينا في الساعات الاخيرة».

وعزا ابو عيسى ذلك الى غياب القوى السياسية الاخرى وعلى راسها «التجمع الوطني» من المفاوضات. وشدد على «ان البروتوكول في شكله الحالي خطير، ويؤدي الى تدمير السودان». موضحاً «ان البروتوكول ترك وضع الدستور الذي يحكم البلاد وتعديله الى كل من الحركة والحكومة».

ومن المقرر ان تواصل هيئة المعارضة اجتماعاتها في وقت اصبحت مشاركة «التجمع» في المفاوضات التي ستستانف بين «الحركة الشعبية» والحكومة غداً مستحيلة. وبرز اتجاه امس نحو تجاوز البحث في بروتوكول مكاكوس الى وضع استراتيجية لما بعد الاتفاق. وتشكلت لجنة لصوغ مجمل مواقف «التجمع» من العملية السلمية في البلاد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١١ اغسطس ٢٠٠٢

الخرطوم والجبهة الشعبية تبدآن غدا جولة من مفاوضاتهما

تناقشان ترتيبات وقف إطلاق النار وتوزيع الثروة وتتوقعان إنهاء الحرب خلال 5 أسابيع

الخرطوم ـ لندن «الشرق الأوسط» ـ الوكالات:

تبدا في كينيا غدا جولة جديدة من محادثات السلام السودانية بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها العقيد جون قرنق، في وقت تلوح فيه لأول مرة منذ نحو 20 عاما بارقة امل في امكان التوصل الى وقف لاطلاق النار وانهاء الحرب الاهلية، لكن ما زالت هناك عقبات كثيرة على الطريق. ويقول مسؤولون في حكومة الخرطوم وحركة قرنق الذين سيجتمعون في بلدة ماشاكوس الكينية غدا ان الصراع في السودان يمكن تسويته في الاسابيع الخمسة المقبلة. ويشعر المحللون ايضا بتفاؤل حذر. واتفق الجانبان الشهر الماضي بشان اكثر القضايا الشائكة وهما مسالتا العلاقة بين الدين والدولة وتقرير المصير لاهل الجنوب.

وساعدت الضغوط الدولية والداخلية اضافة الى تطلعات السودانيين على ايجاد اجواء لم يسبق لها مثيل فيما يبدو لبذل مساع من اجل سلام نهائي. لكن بعد نحو عقدين تقريبا من القتال الذي كان من الاسباب الرئيسية في وفاة مليوني شخص وبعد فشل مبادرات سلام الواحدة تلو الاخرى فان المراقبين يحرصون حتما على توخي الواقعية.

وقال ديفيد موزيرسكي من مركز انترناشيونال كراسيز جروب للابحاث «اظن ان هذه افضل فرصة لديهم للتوصل الى اتفاق... مع ذلك فهم بداوا للتو». واضاف قائلا «معظم العمل والغلب المفاوضات الصعبة ستكون في هذه الجولة وبالتالي فهناك كل اشكال المشاكل الخفية وفرص كثيرة لانهيار المحادثات». وبعد مفاوضات استمرت خمسة اسابيع في كينيا وقع الجيش الشعبي لتحرير السودان وممثلو حكومة الخرطوم اتفاق اطار عمل يقضي باجراء استفتاء في الجنوب على الانفصال ويقصر تطبيق الشريعة الاسلامية على المناطق التي يسكنها المسلمون. وقال وزير الاعلام السوداني مهدي ابراهيم في تصريحات نشرت اول من امس في القاهرة ان «متمردي الجيش الشعبي تمكنوا من السيطرة على بعض المناطق. واكثر من ذلك لقد بدأ زعيمهم جون قرنق اجراءات عملية لتحقيق انفصال على ارض الواقع في المناطق التي يسيطر عليها». وقال «كان مفترضا ان تصدر عملة جديدة للجنوب خلال شهر اغسطس (اب) الجاري وان يقوم بنك مركزي بذلك، وان تاتي اموال من الكونجرس الاميركي لبدء تشييد المجتمع المدني من الطرق والمدن الحديثة». وقال الوزير السوداني «ولو تركنا الامور كذلك كان سيتم تكريس هذا الانفصال وربما تعترف به بعض الجهات والكنائس».

وقوبل «بروتوكول ماشاكوس» بالترحيب بوصفه انفراجة وزاد الامل على كلا الجانبين في امكان التوصل الى وقف لاطلاق النار. لكن قتالا عنيفا وقع بعد ذلك فرض قيدا فعليا ويحذر المحللون من انه ما زال هناك شوط طويل يتعين السير فيه الى نهايته. وتشمل القضايا الرئيسية للجولة الثانية من المحادثات تقاسم السلطة والثروة ووقف لاطلاق النار.

ومن المرجح ان يكون تقاسم حقول النفط مسالة صعبة. وربما يتفق الجانبان على تقسيم العائدات لكن ملكية الحقول والتحكم في الامتيازات وعمليات التنقيب الجديدة ستكون اكثر صعوبة. وقال جورج قرنق المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان «النفط الذي في الجنوب.. ليس مشاعا.. فلماذا نتقاسمه. فلنتحدث عن تقسيم مياه النيل والشركات الوطنية مثل الخطوط الجوية السودانية وميناء بورسودان. لكن في ما يتعلق بالنفط فلماذا نتقاسمه». وفي النهاية فان اي اتفاق لانهاء الحرب سيكون مرهونا بوقف لاطلاق النار. ويقول الجيش الشعبي لتحرير السودان انه لن يوقف القتال الى ان تحل القضايا الرئيسية الاخرى. وتقول الحكومة انه يتعين ان تتوقف العمليات العسكرية على الفور لبناء الثقة وايجاد قوة دافعة من اجل السلام.

وسيكون على الجانبين المتناحرين الاتفاق على ضوابط وقف اطلاق النار وعلى ضمانات تشمل على الارجح مراقبين دوليين. وسيتعين حسم مسالة الجيش وهل سيكون هناك قوات مسلحة وطنية موحدة يشارك فيها الجنوبيون ام سيبقى هناك جيشان منفصلان. لكن رغم الاسئلة التي لا توجد اجابات لها يقول محللون ان الجانبين كليهما سيخسران كثيرا في حالة عدم التوصل الى اتفاق. ولا يريد اي من الجانبين ان يظهر بمظهر المتعنت امام القوى الدولية التي تدفع مبادرة السلام.

وقال محلل اقليمي مقره نيروبي «عليكم ان تنظروا الى المناخ الدولي.. ان طبول الحرب تقرع امام شعب كالعراق والسودان لا يريد النظر اليه على انه بلد لا يمكنه معالجة مشاكله». وتقول الخرطوم انها تعتقد ان التقدم الذي تحقق في يوليو (تموز) اساس قوي لمزيد من التحرك نحو اتفاق شامل. وقال القائم بالاعمال السوداني في نيروبي احمد دردير «كافة القوى السياسية شمالية كانت او جنوبية أيدته (الاتفاق) واوضحت انها تود ان تراه وقد تطور الى تسوية سلمية شاملة. انه مبشر للغاية وفال خير للمحادثات». واشار محللون الى ان البديل هو استمرار الحرب.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

أفورقى يجتمع مع قادة المعارضة

السودان يرحب بالتنسيق مع مصر للحفاظ على الوحدة

البشير أفورقى جارانج

البشير يسمح للأحزاب السياسية باستئناف نشاطها

اشاد الرئيس السودانى عمر البشير بموقف الرئيس حسنى مبارك وقائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافى وحرصهما التام على استقرار ووحدة السودان.

وعبر البشير خلال استقباله لمبعوثه الى القاهرة وطرابلس وزير الاعلام السودانى مهدى ابراهيم عن تقديره للنظرة الاستراتيجية للرئيس مبارك والعقيد القذافى تجاه نضال السودان من اجل انهاء الحرب وتحقيق السلام والنهضة والتنمية الشاملة فى اطار سودانى موحد.

وقال ابراهيم انه نقل للبشير رسالتين من مبارك والقذافى تعبران عن اعتزازهما وتقديرهما للبشير بايفاد مبعوث لهما لاطلاعهما على تفاصيل اتفاق مشاكوس للسلام.

من جهته اكد وزير الخارجية مصطفى عثمان استعداد السودان التام للتعاون والتنسيق مع مصر فى الظروف الراهنة التى تستدعى تضافر كل الجهود بهدف تحقيق السلام والاستقرار والوحدة فى السودان.

وقال لوكالة الانباء السودانية انه بحث مع احمد ماهر وزير الخارجية هاتفيا تطورات عملية السلام فى السودان واكد لماهر حرص الرئيس البشير على التنسيق مع القاهرة فى المرحلة القادمة.

واضاف ان الحديث مع ماهر تطرق الى اهمية انجاح الجهود المبذولة الان للوصول الى سلام عادل يحقق الاستقرار ويبنى الثقة بين كافة السودانيين ويحافظ على وحدة السودان.

فى غضون ذلك قرر الرئيس السودانى عمر البشير السماح للأحزاب السياسية بمزاولة نشاطها بعد أن كانت محظورة منذ توليه السلطة فى انقلاب عسكرى عام ١٩٨٩.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن البشير وقع مرسوما رئاسيا يحدد شروط الحصول على رخصة لتسجيل حزب سياسى حيث يسمح فقط للأحزاب السياسية التى كانت ممثلة فى البرلمان بالتقدم.

وينص المرسوم على انه يجب على الأحزاب التى تريد التقدم بطلب لتنال موافقة الحكومة ان تكون ممثلة من أعضاء موجودين داخل السودان وتلتزم بالدستور وقوانين البلاد كما ان المرسوم يستثنى الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى يحاربه منذ ١٩ عاما من أجل حكم ذاتى فى جنوب السودان.

من ناحية اخرى اكد بيان للتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى المعارض ان الرئيس الاريترى اسياسى افورقى اجتمع الليلة قبل الماضية فى اسمرة مع كل من محمد عثمان الميرغنى رئيس التجمع والدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والأمين محمد سعيد الامين العام للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.

ولم يشر البيان الذى صدر أمس الى مادار خلال الاجتماع الذى استمر اكثر من ساعة ونصف الساعة وان كان من المرجح ان يدخل هذا الاجتماع فى اطار الاتصالات التى تجرى بين مختلف الاطراف والقوى السودانية مع عدد من دول الجوار.

كان الرئيس افورقى قد التقى الاحد الماضى ايضا مع الميرغنى وتناول الاجتماع حسب ما جاء فى البيان تطورات القضية السودانية والمستجدات على الساحة السياسية كما تم بحث الاتفاق الاطارى الذى تم توقيعه بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية.

واشار البيان الى ان قرنق كان قد اجتمع فى اعقاب وصوله الى اريتريا الجمعة الماضى مع الميرغنى وتناول اللقاء بالبحث الاتفاق الاطارى ومواضيع اخرى وقد اكد الجانبان ضرورة ان يقضى الاتفاق على انهاء الحرب وتعزيز الوحدة واحلال السلام باعتباره خطوة يجب ان يسعى الجميع من خلالها الوصول الى حل سياسى شامل يشارك فيه التجمع الوطنى الديمقراطى ودول الجوار فى ظل ضمانات دولية واقليمية وفقا لما جاء فى البيان.

واشار البيان ايضا الى ان الجانبين اكدا على وحدة التجمع الوطنى والوقوف بعزم وصلابة خلف المطالب الوطنية من اجل تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية لأهل السودان.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

السفير السوداني في المانيا لـ «عكاظ الاسبوعية»:

اسرائيل تسعى لفصل الجنوب واقامة دولة مستقلة

• التوجه أن يكون الجنوب ولاية في اطار حكم اتحادي

عمود مكرم - برلين:

اوضح السفير السوداني في المانيا احمد جعفر عبدالكريم أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخراً بين الخرطوم وحركة التمرد الجنوبية هو ثمرة جهود طويلة قامت بها الحكومة السودانية.

ووصف «اتفاق مكاكوس» بانه خطوة كبيرة في اتجاه السلام مؤكدا ان الحكم الاتحادي نجح في السودان وانه التطلع الذي تسعى اليه الخرطوم.

واتهم في حوار لـ«عكاظ» اسرائيل بانها تسعى الى فصل الجنوب مشيرا الى ان التمرد الاول الذي حصل في الجنوب عام ١٩٥٥م كانت اسرائيل وراءه وكذلك ماحدث في عام ١٩٨٣م.

● كيف تقيمون اتفاق نيروبي الاخير والجهود الرامية لتحقيق السلام في جنوب البلاد..؟

○○ الاتفاق هو ثمرة جهود طويلة قامت بها الحكومة السودانية وعلينا أن نعرف أن أول اجتماع عقد في هذا الصدد كان اجتماع الخرطوم في ١٩٨٩ ... أول مؤتمر للسلام الذي دعا الى اجازة الحوار السلمي وأن أزمة الجنوب لا يمكن حلها عسكريا... وظلت الحكومة متبعة هذا النمط ما عدا ما يختص بالخط الدفاعي عن الاراضي السودانية ...

وعلى أي الاحوال وعلى مدى السنوات الماضية كانت هناك عدة مبادرات مثل مبادرة أبوجا ومبادرة نيروبي ...والمبادرة المشتركة ....

ولذلك حين نتحدث عن آخر التطورات فلا يسعنا الا أن نقول أنها خطوة كبيرة في اتجاه السلام وعروض الحكومة السودانية تؤكد أن الخرطوم لا تنوي أن يذوب الجنوب مع الشمال .... فالحكم الاتحادي نجح في السودان وهو التطلع الذي تسعى اليه الخرطوم ...

● كيف يمكن تقييم الدور الامريكي ... مع غياب الدور الاوروبي ...؟

○○ المبادرات التي طرحتها الحكومة السودانية لم تغلق الابواب أمام أي مشاركة ... فهناك مشاركة دول الجوار ودول الايقاد ... فالخرطوم يهمها التعامل مع المبادرات الايجابية والتي تتمتع بمصداقية للحل السلمي والمساهمة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

في استقرار البلاد ووحدة السودان ... وهنا أحب أن اشير أيضا الى المبادرة المصرية الليبية ...

فيما يتعلق بالدور الامريكي فيمكن القول أن الادارة الامريكية الجديدة برئاسة الرئيس بوش قامت بمساهمة ايجابية من أجل التوصل الى حل سلمي في أزمة الجنوب.

بالنسبة للدور الاوروبي فنحن هنا في ألمانيا لدينا علاقات جيدة مع مؤسسات التنمية ووزارة الخارجية والمؤسسات الاخرى التي تتعاون مع السودان ولذلك من الصعب الحديث عن غياب الدور الاوروبي...

● هناك مخاوف من تغلل النفوذ الاسرائيلي في العمق العربي واللعب في منابع النيل ..؟

○○في هذا الاطار أحب أن أشير الى أن التمرد الاول الذي حصل في الجنوب عام ١٩٥٥ كانت اسرائيل وراءه وكذلك في عام ١٩٨٣ ... لا شك أن هناك خلفية لهذا التغلل الاسرائيلي ... هناك تطلعات لفصل جنوب السودان وعدم امتداد الثقافة العربية والعمل بقوانين المناطق المقفولة .... وهذا ليس شيئا جديدا ... فخلال الاستعمار البريطاني كان السوداني الذي يتحرك من الشمال الى الجنوب في حاجة الى «تأشيرة» لدخول الجنوب والعكس أيضا ... كما أنه كان غير مسموح للسودانيين القادمين من الشمال ارتداء الزي السوداني (الجلباب والعمة) في الجنوب كان ذلك يعتبر مخالفة للقوانين.

● ما هو جدول أعمال الحكومة السودانية من أجل انهاء الازمة في الجنوب ..؟

○○ كما ذكرت الجهود متواصلة منذ مؤتمر الخرطوم ولكي تتضح لنا الرؤية فان الحكومة السودانية قامت ومنذ تاريخ ١٩٨٩ بعقد ثلاثة مؤتمرات هامة كان لها رد فعل ايجابي على المجتمع الدولي

١- مؤتمر السلام

٢- مؤتمر تقييم الحكم الاتحادى

٣- مؤتمر التنمية الاقتصادي

الجهود اليوم تتمركز في مواصلة الحكم الاتحادي ... فالسودان به ٢٦ ولاية وقد نجحت التجربة لأن الولايات لها سلطات أوسع وتقوم الولايات الغنية بدعم الولايات الفقيرة والتوجه أن يكون الجنوب احدى الولايات السودانية في اطار حكم اتحادي ... الجنوب جزء من السودان وهو منطقة غنية بالموارد الطبيعية والاقتصادية.

وبكل الاحوال فان الجهود التي قامت بها الحكومة السودانية وتوقيع الاتفاق الاخير لا يدل على شيء الا أن الخرطوم تسعى لتحقيق السلام في السودان والحفاظ على وحدته في اطار حكم فيدرالي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ١٢اغسطس ٢٠٠٢

«الاتحاد» تحصل على الورقة التفاوضية السرية للمعارضة السودانية

اجتماعات أسمرا منحت قرنق «تفويضا» مشروطاً لاستكمال «ماشاكوس»

أسمرا- حمدي رزق:

تشهد ضاحية ماشوكس الهادئة بنيروبي اليوم الجولة الثانية من المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد نجاح الطرفين في تخطي الجولة الاولى بنجاح. وفيما اكد الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية ان الجولة الثانية اعقد واصعب وتحتاج لصبر وجهد وان هناك اصراراً من الحركة على التفاوض فان اجندة الجولة توحي بخطورة بالغة على مسار العملية السلمية في اطار اتفاق ماشاكوس خاصة وان الجولة التي تستغرق مابين 4 الى 5 اسابيع متصلة ستتعرض لقضايا بالغة الحساسية مثل وقف اطلاق النار وترتيبات الفترة الانتقالية ومسائل قسمة الثروة والسلطة ومصير الجيش الشعبي «الجناح العسكري للحركة».

وفيما أبدى وزير الدولة السوداني بمستشاريه السلام «ضيو مطوك» تفاؤله حول جولة المفاوضات الجديدة. وقال ان وفد الحكومة يدخل المفاوضات وهو مدفوع بأمنيات وتطلعات الشعب السوداني تجاه تحقيق السلام. اعرب قرنق عن اصراره على استمرار المفاوضات وعدم تأثير العمليات العسكرية على سيرها.

ويترأس سيلفا كير القيادي في الحركة الوفد الجنوبي الى ماشاكوس وينضم اليه باجان اموم الامين العام للتجمع ممثلا للحركة وياسر عرمان الناطق الرسمي باسم قرنق وجون ديلوك رئيس فرع الحركة في كوبنهاجن بينما سيقود الدكتور غازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني لشؤون السلام وفد الحكومة ومعه مطرف صديق وكيل وزارة الخارجية وسيد الخطيب الناطق الرسمي وشول دينق ورياك جاي الوزيران بالخارجية السودانية الى جوانب كوادر استخباراتية وعسكرية ومستشارين سياسيين بعد ان اتفق الطرفان على توسيع وفدي التفاوض لتخصص المفاوضات المقبلة.

وفوضت فصائل التجمع الوطني السوداني المعارض الحركة الشعبية بزعامة قرنق في التفاوض نيابة عن المعارضة في مفاوضات ماشاكوس في نيروبي. واشترطت فصائل التجمع ان يلتزم وفد الحركة في المفاوضات بالورقة التفاوضية التي اعدها التجمع في جولة المفاوضات الجارية «الجولة الثانية» على ان تعود الحركة قبل اي توقيع او اتفاق لراي قيادة التجمع مع تشكيل لجنة سياسية من التجمع لمتابعة سير العملية التفاوضية مابين الحركة والحكومة السودانية.

التفويض المشروط انهى جدلا استمر لمدة اسبوع على بداية اجتماعات المعارضة الثلاثاء الماضي واتاح للدكتور قرنق ان يغادر اسمرا الى نيروبي لقيادة وفد المفاوضات بعد ان تعذر وصوله الى القاهرة بصحبة محمد عثمان الميرغني لظروف تخص القاهرة التي كانت تسعى للقاء قرنق لتحديد الموقف. قرنق استبدل رحلته الى القاهرة بلقاء السفير المصري في اسمرا دسوقي فايد في منزل الاخير حيث جرى استعراض «اتفاق ماشاكوس» وتنوير القاهرة بما تم وما هو مطروح في محاولة من قرنق لامتصاص الغضب المصري الذي تفجر في وجه ماشاكوس الاولى وقبيل بداية ماشاكوس الثانية.

وكانت فصائل المعارضة قد عاشت ساعتين من الترقب مع وصول الامين العام للجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية «الحزب الحاكم» محمد سعيد الامين لبحث امكانية عقد لقاء بين مسؤول سوداني كبير «رجحت المعلومات انه الرئيس عمر البشير» ووفد من قادة فصائل التجمع بهدف اعتراف المعارضة بالبشير الذي سيفاوض الدكتور قرنق في ماشاكوس الا ان المعارضة التي ترددت في لقاء البشير فوجئت بان المطروح لقاء مع النائب الاول علي عثمان طه فتم الغاء اللقاء مباشرة دون ابداء الاسباب.

الى ذلك حصلت «الاتحاد» على المسودة النهائية لورقة الموقف التفاوضي التي سيحملها قرنق الى وفد مفاوضات ماشاكوس والتي ستعلن في وقت لاحق في مؤتمر صحفي يحدد مواقف تجمع المعارضة من كل المجريات على الساحة السودانية. الورقة تتضمن عشرة بنود وتبدأ بترحيب التجمع باتفاق ماشاكوس باعتباره خطوة نحو السلام وايقاف الحرب. ويعتقد التجمع المعارض ان ماشاكوس قاصرة لانها قامت على منهج التجزئة وليس الحل الشامل. ويؤكد التجمع في النقطة الثالثة على ضرورة الحل السياسي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الشامل القائم على اشراك التجمع في كل خطوات الحل والتحول الديمقراطي. وفي الرابعة يقر التجمع ورقة تفاوضية تذهب الى ضرورة مراعاة قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في الاتفاق وكان اتفاق ماشاكوس جاء خاليا منها ويتفق الجميع على ضرورة مشاركة التجمع في اعداد الدستور الانتقالي وتشكيل الحكومة

الانتقالية على ان تكون مهمة تلك الحكومة بناء كافة اجهزة الدولة على اساس قومي ومراجعة صيغة فصل الدين عن الدولة في الاتفاق بطريقة اكثر دقة لانه حسب الاتفاق الاول وبالكيفية التي جاء عليها سيؤدي الى الانفصال بعد السنوات الست الانتقالية. وفي النقطة الخامسة تطلب فصائل المعارضة من الحركة الشعبية الالتزام بورقة الموقف التفاوضي في جولة ماشاكوس المقبلة على ان يكون الاقرار النهائي لاي اتفاق في هيئة قيادة تجمع المعارضة مع تشكيل لجنة سياسية من الهيئة لمتابعة سير المفاوضات مساندة لوفد الحركة.

ويعتقد التجمع في ورقته التفاوضية ان اي اتفاق سيتم لابد وان يتم ضمانه من خلال دول وشركاء الايجاد ودولتي المبادرة المشتركة «مصر وليبيا» وفي ذات الورقة فان التجمع يفرد نقاطا لخطة عمله المقبلة بما فيها التركيز على مخاطبة دول الترويكا المساندة والراعية للاتفاق «اميركا والنرويج وبريطانيا» ودول الايجاد ومصر وليبيا وبالفعل سيذهب وفد من التجمع لواشنطن في وقت لاحق.

ايضا يذهب التجمع في ورقته الى ضرورة التنسيق مع الداخل حول خيارات التجمع سواء في الانتفاضة او العمل العسكري المسلح مع اعادة تنظيم اجهزة

التجمع بما يكفل فعاليته في تنفيذ الخطة التي وعد بها جماهيره.

من جانبه اكد باجان اموم الامين العام لتجمع المعارضة ان الحكومة السودانية طلبت من اسمرا عقد لقاء مع المعارضة وان التجمع عبر عن استعداده للقاء ويجري الان الترتيبات لذلك ان امكن.

وقال ان اريتريا طرف فاعل في الايجاد وطلبنا منها الدعم في عملية توسيع قاعدة المشاركة في اتفاق ماشاكوس ولا نقصد القاعدة السياسية للاطراف في الساحة السودانية فحسب بل توسيع الاطار لجلوس كل دول الجوار السوداني، ونحن قدمنا هذا الطلب ووعد المسؤولون في اريتريا ببذل كل الجهد في تحقيق ذلك. واضاف: نحن نتوقع شيئا مهما وكلنا ثقة في ماتقوم به اريتريا ونتمنى ان تثمر هذه الجهود. وحول امكان قدوم البشير او نائبه علي عثمان طه للقاء هيئة قيادة التجمع قال باجان: لا علم لي باي شيء من هذا القبيل ولكن هناك عمل جيد والنظام طلب من اريتريا تفعيل المسعى الاريتري، والجانب الاريتري ابلغنا بذلك وكان ردنا اننا على استعداد للقاء النظام في اطار المسعى الاريتري.

وحول التفويض الذي اعطته المعارضة للحركة الشعبية قال ان كل الاتجاهات في المعارضة تذهب الى اعطاء تفويض مشروط للحركة تذهب به الى الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس ودونا عددا من الملاحظات السلبية وبعض النقاط الايجابية في سياق الاتفاق وبالفعل تم بلورة موقف يعبر عن ان ماتم في ماشاكوس خطوة مهمة لحل المشكلة السودانية ويؤكد التجمع ان هذا الاتفاق جزئي وثنائي ومبرم فقط بين الحركة والحكومة بمعزل عن كل القوى السودانية وسنعمل على توسيع دائرة التفاوض. ايضا طور التجمع موقفا معينا وبلور نقاطا مهمة واساسية نعتبرها ضرورية ليتم تضمينها في المرحلة المقبلة من المفاوضات مثل الديمقراطية وشمولية لجنة وضع الدستور وجماعية الحكومة في الفترة الانتقالية وعمدنا ان يكون التفويض مشروطا بان تعمل الحركة على تحقيق ذلك وعليها ان تعود للتجمع في حالة عدم الموافقة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

قبل أن يضيع السودان

«ارتبط السودان بمصر، فارتباط الفواصل بشوبة الاوكسجين.. بدونها لا شيء سوى الاختناق»

هذه العبارة قالها «وينستون تشرشل» رئيس وزراء بريطانيا منذ أكثر من ٥٠ عاماً.. لكن لم يفهم معناها أحد.. وقال «تشرشل» عن ارتباط مصر بالسودان ماهو أكثر من ذلك في كتابه «حرب النهر تاريخ الثورة المهدية».. قال:

«الناظر لقارئ لخريطة بهر النيل، فسوف يلاحظ على الفور وجه الشبه الكبير بين نهر النيل وشجرة النخيل في أعلى الشكل تمثل الأراضي الخضراء الخصبة للدلتا، الفروع والأوراق الخضراء تتهدل في كبرياء.. ثم الجذع في امتداده عبر الصحراء.. ثم جذور البحر طوم حيث تكتمل أوجه الشبه، فتوجد جذور النخلة داخل السودان بعمق.. ولذا كان السودان جزءاً مكملاً لمصر، فإن مصر لا تمثل أهمية للتنمية للسودان، إنما أهمية وفائدة الجذور و التربة الخصبة تماماً كما التصقت للساق».

بهذه الكلمات التي تعني ضرورة ارتباط شعبي وادي النيل، واحد من أبرز الشخصيات السياسية في القرن العشرين، هو «وينستون تشرشل».

ومن قبله، قال زعيم الوفد خالد الذكر مصطفى النحاس: «تقطع يدي ولا يفصل السودان عن مصر».. هكذا كانت وحدة وادي النيل عقيدة وقضية راسخة منذ عام ١٩١٩.. لكن حدث فيهما بعد عام ١٩٥٢ أن انفصل السودان عن مصر.. وضاعت أحلام الوحدة.. ومرت العلاقات المصرية السودانية بأعاصير ارتفعت بها تارة، وانخفضت تارة أخرى.. وغرق السودان في حرب أهلية طويلة بين شماله وجنوبه، ضاعت خلالها ثروات البلاد، وراح ضحيتها ملايين القتلى والجرحى والنازحين والمشردين.. وتوقفت حركة التنمية تماماً.. وغرق السودان في الفقر والمرض والضياع.

في ظل هذه الظروف، غابت مصر عن الساحة السودانية، فوجدت القوى الاستعمارية - امريكا واسرائيل - الفرصة سانحة أمامهما للتدخل وإشعال الحرب بين الشمال السوداني وجنوبه.. فقدموا المال والسلاح لقبائل الجنوب، وارتفعت أصوات الجنوبيين تطالب بالانفصال!

وفي ظل هذه الظروف أيضاً.. وفي غياب مصر.. وتحت وطأة الضغوط الامريكية.. وقعت كل من الحكومة السودانية - ممثلة للشمال - والجبهة الشعبية - ممثلة للجنوب - على وثيقة يوم ٢٠ يوليو الماضي.. هذه الوثيقة تقر بحق تقرير المصير لسكان الجنوب السوداني بعد ٦ سنوات.. وقد وصف سياسيون مصريون هذا الاتفاق بأنه يمثل كارثة بالنسبة لمصر، لأنه قد يؤدي الى انفصال الجنوب السوداني عن شماله مستقبلاً.

ومن هذا المنطلق.. ولحرص حزب الوفد على وحدة الشعب السوداني من جانب، ووحدة الشعب المصري والشعب السوداني من جانب آخر، لما يربط شعب وادي النيل من روابط الدم والمصاهرة والمصالح المشتركة، فقد وجه الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد الدعوة الى ضرورة إنشاء إدارة كبرى يتولاها نائب لرئيس الوزراء المصري، تمنح هذه الإدارة كل الامكانيات والسلطات التي تساعد وفوراً على تفعيل المجالات المصرية السودانية، ويكون تابعاً لهذه الادارة سفيرنا في السودان، وكل سفرائنا في الدول المجاورة للسودان.. وان تكون مهمة هذه الادارة عدم ترك السودان لقمة طرية سائغة تلتهمها الجوارح من كل صوب.. ويكون شعارها: شعب واحد، نيل واحد، أمل واحد لن ينجزأ.

د. نعمان جمعة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

«الحلقة
الأولى»

الفرصة مازالت أمام مصر للمشاركة فى الجولة الثانية لاتفاق «ماشاكوس»

جون جارانج

عمر البشير

إبراهيم شكري :

الذين يتربصون بمصر يخططون للوقيعة بينها وبين السودان

«الوفد» استطلعت رأى عدد من السياسيين المصريين و السودانيين حول دعوة الدكتور نعمان جمعة .. وفى نفس الإطار تناقش ما حدث فى السودان .. واين كانت مصر مما حدث . وماذا يمكن ان نفعل قبل ان ينفصل الجنوب عن الشمال وتتحول السودان الى دولتين ؟!!!

الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق للجامعة العربية قال: اتفق تماماً مع دعوة الدكتور نعمان جمعة ، لاننا اصبحنا فى حاجة الى نظرة متعمقة تهدف الى مزيد من الترابط والتضامن والثقة بين الطرفين المصرى والسودانى.. فمصر والسودان دولتان مرتبطتان ارتباطاً قديماً وعريقاً بكل المصادر الحيوية، الجيرة والمياه.. كما ان الشعبين تربطهما ببعض روابط عضوية لا تتوافر بين أى شعبين .

لذا فأنا اتفق مع هذه النظرة الهادفة التى تدعو الى مزيد من التفاعل والترابط بين شعبى وادى النيل، بما يعود على البلدين بالنفع العام.. لأنه توجد بين مصر والسودان مصالح حيوية مشتركة، ونريد ان تظل هذه الروابط قوية فى الحاضر، وفى المستقبل.

وعن الشكل القانونى لهذه الإدارة المقترحة، قال الدكتور عصمت عبد المجيد : لابد ان يكون هناك تشاور بين مصر والسودان، على كل المستويات، لبحث الشكل الامثل لهذه الإدارة، وبناء عليه يكون التوجه السليم لشكل هذه الإدارة، ويهدف ذلك الى ان تكون الصورة واضحة تماماً للطرفين المصرى والسودانى ولمصلحة البلدين والشعبين معاً.

لا تهاون

● المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل، اكد ايضا على ان دعوة الدكتور نعمان جمعة جاءت فى وقتها ويجب أن يساندها الجميع فى مصر، لأننا فى حاجة ماسة الى تفعيل التعاون والتكامل بين البلدين.. ويجب الا تتهاون مصر أو تتساهل فى انفصال جنوب السودان عن شماله، لأننا لا نريد ان يتكرر ما حدث فى الماضى عندما انفصل السودان عن مصر.. فشعب وادى النيل، شعب واحد، تربطه مصالح مشتركة ومصير واحد، فالذين يتربصون بمصر، والذين لايريدون الخير والتقدم لابناء وادى النيل، يخططون للوقيعة بين مصر والسودان، والوقيعة بين شعبى وادى النيل .. وتقسيم السودان الى دولتين .. هم يريدون ان نصل الى ذلك، وعلينا ان نتنبه، فكل ما هو فى صالح السودان، هو فى صالح مصر، والعكس تماماً.

لذا يجب ان تكون هناك إدارة، او هيئة، أو وزارة تختص بالتعاون المصرى السودانى،وان تعمل جاهدة على تقوية الروابط بين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

البلدين، وتفعيل التكامل فى كل المجالات، لان ذلك سوف يعود على الشعبين بالنفع الكبير، فالسودان بها ثروات هائلة، ويمكن لمصر ان تساهم بخبراتها الكبيرة وخبرائها لمزيد من التعاون الزراعى والصناعى والتجارى والاقتصادى لما هو فى صالح الشعبيين .

● الدكتورة إجلال رافت رئيس لجنة شئون السودان بحزب الوفد، وعضو الهيئة العليا قالت: الاتفاق الذى وقع بين الحكومة السودانية برئاسة عمر البشير، والجبهة الشعبية بقيادة جون جارانج، والذى بموجبه وافق الطرفان على حق تقرير المصير لسكان الجنوب السودانى، ليس هو نهاية المطاف.. فمازالت هناك فرصة لتصحيح الاوضاع، ومنع انفصال الجنوب عن الشمال.

لذا أود ان اؤكد ان تجاهل مصر لملف السودان فى السنوات الاخيرة، واتخاذها مواقف حادة ومتشددة كان من نتيجتها ماحدث.. كما اننى لا أفهم، لماذا تصر مصر على ترك الملف السودانى محصوراً بين اجهزة معينة، وخاصة الجهاز الأمنى، واستبعاد الدبلوماسية.. فهذا خطأ، فكيف يمكن تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، فى ظل فرض إجراءات امنية معينة على السودانيين القادمين الى مصر.. هذه الاجراءات لا يمكن ان تؤدى الى وجود علاقات طيبة بين شعبى وادى النيل .

وتضيف د. إجلال : مصر وقعت ايضاً فى خطأ كبير، عندما وقفت من البداية تلوح بعدم الموافقة على حق تقرير المصير، كانت ترفض دون ان تقدم حلولا اخرى.. وكانت بعيدة عن طرفى الصراع لا تقدم شيئاً، بينما كانت الجمعيات الامريكية والصهيونية تلعب دوراً خطيراً فى جنوب السودان، تقدم الاموال والمعونات الغذائية.

لذا يجب على مصر ان تعيد توثيق علاقاتها مع السودان شمالاً وجنوباً، حتى لا تفوتها الفرصة فى الفترة القادمة، وإذا لم تفعل سنخسر كثيراً.

وتضيف د. إجلال : هناك اجماع من القوى السياسية السودانية برفض الاتفاق الذى وقع، ليس لأنه خطوة لإيقاف الحرب بين الشمال والجنوب.. ولكن لان الاتفاق تجاهل الاحزاب والقوى السياسية المعارضة، سواء الموجودة فى الشمال أو تلك الموجودة فى الجنوب، وهى تمثل اغلبية الشعب السودانى.. هذه القوى غاضبة أيضاً لاستبعاد مصر من الاتفاق.. وهذه الورقة يجب على مصر حسن استغلالها بما يؤدى الى وحدة الشعب السودانى، ومنع الانفصال.. ايضاً لاننسى ان الاحزاب والقوى السياسية السودانية تريد ان تشارك مصر فى الجولة القادمة من المباحثات بين الشماليين والجنوبيين والتى ستعقد خلال هذا الشهر.. ففى الجولة الاولى والتى اسفرت عن الاتفاق، ارسلت كل من امريكا وبريطانيا والنرويج وايطاليا مبعوثاً لها للمشاركة فى وضع صيغة الاتفاق، بينما لم ترسل مصر لجنة او مبعوثاً للمشاركة فى المفاوضات، وهذه مسألة خطيرة .. حتى المبادرة المصرية ـ الليبية التى طرحت منذ اكثر من عام لحل النزاع بين الشمال والجنوب السودانى، لم يشكل لها لجنة للمتابعة، ولو كانت هناك الية لهذه المبادرة لتغيير الوضع.. وما اقوله ليس جلداً للذات، ولكن لكى تكون هناك وقفة مع الذات، لنضع خطة للتصرف مستقبلا مع قضية السودان.

وتضيف د. إجلال : فى ظل هذه الظروف جاءت دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، لإنقاذ مايمكن إنقاذه، وقبل ان تضيع السودان كلها، وليس جنوبها فقط.. فلابد ان تكون هناك إدارة مستقلة، أو وزارة، أو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية، تختص بشئون السودان، وان تضم عناصر جديدة متخصصة فى شئون السودان، وهذا ليس تشكيكا فى كفاءة أحد، لكن من الخطأ ان تضم عناصر لا تعرف شيئاً عن السودان وشئونه.

نريد إدارة، أو وزارة، أو هيئة يتوافر لها كل الامكانيات لتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والشعبية بين شطرى وادى النيل، وكما ان فلسطين تمثل بعداً امنياً واستراتيجيا لمصر، فإن السودان يمثل بعداً أمنياً واستراتيجيا واقتصاديا واجتماعيا لمصر، ولايقل اهمية عن فلسطين، فالفرصة امام مصر مازالت سانحة لتصحيح الاوضاع إذا أحسنت التصرف.

● الدكتور ميلاد حنا استاذ الهندسة بجامعة عين شمس وأحد الخبراء المهتمين بشئون السودان أكد، ان دعوة الدكتور نعمان جمعة دعوة هامة وصحيحة، لكنها وحدها ليست كافية، إذ كنت أنا ايضاً أؤيد انشاء وزارة باسم وزارة شئون السودان، تقوم كمرحلة أولى بتنفيذ البروتوكولات التى وقعها كل من الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء المصرى، وعلى عثمان طه النائب الاول للرئيس السوداني.. أما فى ظل الوضع الحالى بعد إعلان المرحلة الاولى لاتفاقية «ماشاكوس» بين الحكومة السودانية والجبهة الشعبية، فإن الامر لم يعد يتطلب فقط إنشاء وزارة لشئون السودان، بل يحتاج الى خطة دولة، واستراتيجية تبني الجسور مع السودان، فى كافة النواحى، لان السودان بالنسبة لمصر هو شريان الحياة.

● قلت: بصفتك خبيراً فى الشئون السودانية.. ماذا حدث فى السودان ؟!.. وكيف ترى ما يجب ان تفعله مصر لإنقاذ مايمكن إنقاذه؟!!

● د. ميلاد حنا: اتابع الشأن السودانى منذ ماقبل عام ١٩٥٦، منذ بدأ الاستقلال، وفى كل مرة كنت انادى بأن على رئيس الجمهورية المصرية ـ عبد الناصر، والسادات ومبارك ـ أن تكون عيناه متوازنة فى النظر شمالاً وجنوباً.. فقد كانت ومازالت مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى مستحوذة على الرؤية المصرية منذ عام ٥٦ حتى اليوم.. وظهر جيل جديد فى مصر اهمل الصلة التاريخية الأزلية الهامة بين مصر والسودان، ولكن مع كل تعاطفى مع فكرة القومية العربية والتوجهات نحو الشمال والعالم العربى، فلم افقد بصلتى فى ايجاد التوازن مع الجنوب.. فمصر ومستقبل مصر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. إجلال رأفت :

مصر أخطأت عندما تركت ملف السودان.. ودعوة رئيس الوفد جاءت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

بروتوكولات التعاون بين مصر والسودان دخلت «الفريزر».. وإخراجها يحقق مصلحة الشعبين

الاستراتيجي مرتبط بهاتين القضيتين .

وبعد ان ثبت فشل اتفاقية أوسلو، ادركت وبسرعة ان قضية الصراع العربى الإسرائيلى تدخل الى مأزق جديد يعلم الله متى وكيف سينتهى.. ورأيت وكتبت منذ فترة ان السلام سيتحقق فى السودان قبل ان يتحقق فى فلسطين .. وفى ٦ سبتمبر من العام الماضى - اى قبل ١١ سبتمبر الشهير - قام الرئيس الامريكى بوش بتعيين السيناتور «جون دانفورث» مبعوثا شخصيا له، لحل مشاكل السودان.. وفى ٢٦ ابريل ٢٠٠٢ قدم «دانفورث» تقريره، وعندما قرأته ادركت ان السلام فى السودان على الابواب.. وكتبت مقالات كثيرة متعددة مشجعا الحكومة المصرية على قبول الدعوة التى وجهت إليها للمشاركة فى مفاوضات نيروبى، والتى كان واضحاً انها ستقود الى نوع من الاتفاق بين الشمال والجنوب، وبحضور مجموعة دول الايجاد الافريقية، ثم برعاية امريكا ومشاركة ٤ دول أوروبية هامة.. وقلت انه من الخطأ والخطيئة ان نتجاهل هذه المفاوضات، لان مشاركتنا كانت ستوضح وجهة نظرنا وتستوعب خلفيات المسائل ومعطيات الامور فى الألفية الميلادية الثالثة، والتى تختلف تماماً عن التوازنات فى القرن التاسع عشر، عندما قام محمد على بغزو السودان.

وفى هذا الاطار، ماتم قد تم، ولاداعى لأن نبكى على لبن مسكوب على الارض، فقد اضعنا الفرصة من ايدينا، وعلينا ان نتصرف فى إطار معطيات الواقع.. فسوف تخسر مصر كثيراً لو استكملت مسيرة «إننا معترضون على تقرير المصير للشعب السوداني»، فهو أمر قد تقرر بالفعل، وتم توقيع اتفاق بين حكومة السودان الحالية، وبين حركة تحرير السودان بقيادة جون جارانج، واقرت فيه الحكومة السودانية انها مع حق تقرير المصير فى الجنوب.

أيضاً قام حزب التجمع الديمقراطى السودانى المعارض، بحملة الاحزاب السودانية، وبقيادة محمد عثمان المرغنى، وأقر فى وثيقة أسمرة بحق الجنوب فى تقرير المصير.

كل ذلك معلن ومعروف للحكومة المصرية، ولم تحرك ساكنا، إلا بأن قامت بتقديم مبادرة مصرية - ليبية فى مواجهة مبادرة الايجاد تشمل على ٩ نقاط ليس من بينها حق تقرير المصير للجنوب.. ولم يكن لمصر، ولا ليبيا، سكرتارية لهذه المبادرة، ولا مندوب يجوب ويوضح ويفسر ويدعو لقبولها، ومن ثم تاكلت هذه المبادرة شيئاً فشيئاً، وصارت مرفوضة من الجنوب والشمال، وكافة القوى السياسية السودانية، لانها تعرقل أى اتفاق للسلام.

ويضيف د. ميلاد حنا: بعد ١٩ سنة من الحرب، كانت القوى المتحاربة فى السودان منهكة، فحكومة الشمال بعد ان اختلفت مع حسن الترابى، لم تعد قادرة على اقناع الشباب بالجهاد، ومن ثم اصيبت بخسائر عسكرية كبيرة.. وفى الجنوب بدأت العديد من الجهات التى كانت تمول جون جارانج بإعادة موقفها، وحذرت من انها ستسحب الدعم المادى، وتقصره على المعونات الانسانية فقط.. ومن ثم اصبح موقف حركة وجيش السودان ضعيفاً من الناحية العسكرية والاقتصادية.

فى هذا المناخ، استطاعت حكومة الانقاذ فى الخرطوم ان تتعاقد مع جهات غير امريكية، فى مقدمتها الصين وماليزيا وكندا لاستخراج البترول، الذى كانت قد اكتشفته شركة امريكية منذ مايزيد على ٢٠ عاماً، وانفقت نحو مليار دولار، ولكنها امتنعت عن استغلال النفط واستخراجه لاسباب سياسية.

فى إطار هذا المناخ كله، جاء اتفاق «ماشاكوس» يوم ٢٠ يوليو الماضى، فى اللحظات الاخيرة، بعد ان كانت المفاوضات قد انهكت كل الاطراف لمدة ٥ اسابيع، فقامت امريكا باستخراج هذه الوثيقة التوفيقية التى تقر بحق تقرر المصير فى الجنوب بعد ٦ سنوات، وبحق الشمال فى ان يطبق الشريعة الاسلامية فى نطاق حدود حكمه فقط.. واستفادت امريكا من ضعف النظم فى الشمال والجنوب، وفاجأت جميع الدول المعترضة فى مصر وغير مصر بهذا الاتفاق.. ولم تجد الحكومة سبيلاً إلا الصمت، وهو امر يمكن ان يفسر بأن الحكومة المصرية ضد حق شعب جنوب السودان فى تقرير مصيره، فتفقد مصر حب وتعاطف السودانيين فى الجنوب.. ثم نشأ نزاع مع حكومة الخرطوم، لانها اضطرت مرغمة ان تقبل حق تقرير المصير فى الجنوب، بعد ان كانت قد وعدت مصر، بأنها لن تقبل هذا الحق.

فى إطار هذه المعلومات، وهذا السيناريو، ودون ان نعود إلى الماضى ، ونتباكى على عدم رغبة مصر فى مشاركة مفاوضات نيروبى.. يصبح السؤال: ما العمل؟!.. هكذا يطرح الدكتور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. عصمت عبد المجيد

دعوة الدكتور نعمان جمعة تهدف إلي الترابط بين شعبي وادي النيل

ميلاد حنا السؤال ويجيب عليه فى النقاط التالية:

● يحسن ان تعلن مصر، انها توافق على مايتفق عليه السودانيون بذات الالفاظ التى قالها القذافى، فهو أمر يبنى جسور الحوار مع كل من حكومة الانقاذ في الشمال، وحركة جارانج فى الجنوب .

● من الافضل ان تسعى مصر فى هذه المرحلة المتاخرة لحضور الجولة الثانية التى ستبدأ فى ماشاكوس بنيروبى يوم ١٢ اغسطس الحالى، ليس كمراقب يستمع ويرسل للقاهرة، وانما كمشارك فى هذه المرحلة الثانية التى تتضمن تفصيلات كثيرة معقدة وهامة، لإنقاذ مايمكن انقاذه، بدلاً من الموقف السلبى الذى يتوهم انه لا حل فى السودان إلا بمصر، وهى نظرية قديمة .

● هناك فترة انتقالية أولى، لمدة ٦ أشهر فى غاية الاهمية والتعقيد، حيث سيتم عمل الآتى:

١ـ انشاء الدساتير الثلاثة فى الجنوب، وفى الشمال، وفى الحكومة المركزية .

٢ـ تشكيل الحكومة الانتقالية .

ولو استطاعت مصر ان تساهم فى هذه القضايا فهى الاقدر على ان توثق بين الاطراف السودانية الشمالية والجنوبية، لما لمصر من رصيد تاريخى مع جميع هذه القوى عبر مايزيد علي قرن من الزمان.

● فى بحر هذه المدة، لابد ان تشكل مجموعات عمل كثيرة، تعمل فى السفارة المصرية بالخرطوم، لكى تكون فى حجم السفارة الامريكية بالقاهرة، تتعرف هذه المجموعات على الواقع السودانى الجديد جنوباً وشمالاً، وان تضع استراتيجيات اساسية ومحورية تكون جزءاً من الخطة القومية الاستراتيجية المصرية.

فهناك اتفاقيات وبروتوكولات تم التوقيع عليها بين الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء، وعلى عثمان طه النائب الاول للرئيس السودانى، ولكنها موجودة فى «الفريزر» لكل من الحكومتين، وهذا أمر معروف فى الكواليس.. ويمكن ان تنشط هذه البروتوكولات فى كافة العمل الوطنى:

الاقتصادى،
والسياسى،
والتنموى،
وغيرها.

وهناك قضية فى غاية الاهمية، وهى قضية إعمار وتنمية السودان، فمازال الشعب المصرى يتذكر وبمرارة عقب تحرير الكويت، بأن قامت الشركات الامريكية وحدها بالحصول على الفطيرة كاملة، وانفردت هى بإعادة اعمار الكويت.. وها نحن نقع فى نفس الخطأ مضاعفا، بان تركنا الكعكة والفطيرة باكملها منذ البداية.. ومن هنا، فإن تجهيز شركات المقاولات المصرية من الآن، لكى تبنى جسور التعاون مع شركات سودانية لها باع وخبرة فى مجال المقاولات، ثم شركات عربية اخرى متخصصة، لهو امر هام واساسى وحيوى بالنسبة لمصر، ولنترك الكعكة البترولية لامريكا، فهو صراع اكبر من ان تناطح فيه مصر.. اما انشاء الطرق والموانى والمدارس والمستشفيات واستصلاح الاراضى وانشاء مشروعات الرى وشق الترع ومحطات الكهرباء والتعليم والاعلام ومحطات التليفزيون وما الى ذلك، فهو موضع ترحيب من السودانيين حكومة وشعباً، شمالاً وجنوباً.. ولكن بشرط ان نستوعب الكراهية التى تمت مؤخراً، فلن يأتي من ورائها طائل، إلا ضياع فرص مصر.. ونحن خبراء فى تفويت الفرص الناجحة، دون نظرة أعمق لمصالح الشعب المصرى، والذى سيرتفع تعداد سكانه خلال العشرين سنة القادمة بنحو ٢٥ مليون نسمة.. فمن أين ستأتى لهم الحكومة المصرية بعمل، ومسكن ، ووظيفة، وتحقيق الذات.. ان المجال الحيوى لمصر هو السودان، ليس بسبب الماء، ولكن بسبب التعاون المشترك.

لذا علينا ان نغير السياسة ١٨٠ درجة، وان نخطب ود السودان، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وهم فى انتظار ذلك.. ولكن هذا يتطلب منا فكراً جديداً، واطقماً بشرية جديدة، وهو قرار ليس سهلاً ان تتخذه الحكومة المصرية!

د. ميلاد حنا:

علينا أن نخطب ود السودان شمالا وجنوبا .. وهذا يتطلب فكراً جديداً واطقماً بشرية جديدة

تحقيق يكتبه:

سيد عبد العاطى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

العلاقـــات المصـــرية الســـودانية..

إلى أيـــــن؟

العودة إلى وادى النيل

نبيل عبد الفتاح

بداية يبدو للمتابع لشئون وهموم العلاقات بين وادى النيل، أن الاهتمام الإعلامى المصـــرى بما يجـــرى فى الســـودان بعـــد اتفـــاق مـاشـاكوس، هو مشـهـد متكرر فى تاريخ العـلاقـات بين البلدين، ويؤكد الانتقاد الســـودانى النمطى أن اهتمام الصفوة السياسية والثقافة فى مصر بالسودان ينطلق من اعتبارات امنية ومائية تدخل ضمن العقيدة الأمنية المصرية، فى حين أن النخبة السودانية السياسية تعرف مصر فى دخائلها السياسية والاجتماعية والثقافية، ان فورة الاهتمام الأخير وتداخل الكتابات الإنشائية والشعاراتية والأصوات العـالية لابد من التـوقف عند هذه الظاهرة، لأن بعضـها ينطوى على عدم فـهم وتعـمق لدخـائل العـلاقـات، وكونها لا تبتسر فى المياه والأمن ، وانما ثمة تداخل ثقافى وتاريخى ، وبين الحركة الوطنية فى البلدين ضد الاستعمار البريطانى الخ.. ان اهتمامات الصفوة الحاكمة والمعارضة والمثقفة فى غالبيتها وليس كلها بالسودان المجتمع والدولة والثقافة يتسم بالعرضية والطابع الاستثنائى بين الحين والآخر لا النزعة التراكمية، التى تؤصل لتقاليد لانتاج المعرفة، ولا تخضع للأهواء السياسية السائحة بين الحين والآخر، ولا للطابع الانتقائى ظهر هذا الخلل فى مراحل عديدة ، منها الاهتـمـام الذى ظهر مع الانقـلاب العـسكرى الانقـاذى؛ ثم سرعان ما فترت المتابعة الإعلامية والبحثية إلا فيما ندر - على الرغم من ان النظام الحاكم جعل السودان ملاذا لجماعات دينية سيـاسـيـة مـارسـت الارهاب، بل وشـاركت فى عـمل ارهابى فاشل استهدف رمز الدولة المصرية!.

إن ملف العـلاقات مع وادى النيل اكبر واهم من أن يترك للعقل البيروقراطى، او بعض الموظفين السياسيين، ومن ثم يجب ان يكون جزءا رئيسيا من اهتمامات واختصاص اعلى مستويات الادارة السياسية رهافة واقتدارا. إن بعض جوانب الخلل فى العلاقات مرجعـهـا امور اكثر تعـقـيدا منهـا؛ ممارسات وتصورات الصفوات السياسية السودانية الطائفية والحديثة والعسكرتارية والانقلابية فضلا عن تصور البعض داخل النخبة المصرية ان السودان المتعددوالمركب، هو مصر المركزية الموحدة ذات التقاليد العريقة للدولة الأمة، وهذا خطأ فادح، ومن ثم تعضيد الانقلابات فى بعض المراحل ودعمها، كان يعكس خطأ فى الحسابات السياسية على المستوى التـاريخى، مـهـمـا حسنت النوايا، فى اعتبار المؤسسة العسكرية السودانية قادرة على توحيد السودان، وهو ما ثبت انه غـير دقـيق فـلا هى، ولا الصـفـوة السـيـاسـيـة المدنية استطاعوا انتاج استقرار سياسى، ولا توحيد البلاد، ولا بناء امة سودانية موحدة.

بداية يتعين علينا إيلاء عناية قصوى للمفهوم والصيغ التكاملية والإنمائية فى وادى النيل، ودول الحوض انطلاقا من اهتمامات سياسية واستراتيجية وثقافية واجتماعية اوسع مدى من المفاهيم الضيقة التى سادت فى العقود الماضية.

إن الرؤية التكاملية تنهض على تاريخ عميق من العلاقات الشعبية بين ابناء وادى النيل، فضلا عن الطاقة المصرية الاستيعابية للتنوع الثقافى فى السودان، وهى قدرات تاريخية على التمثل والهضم، واعادة الانتاج والتوزيع، ان ملايين المواطنين من ابناء وادى النيل الجنوبى هم جـزء من نمط الحياة فى شمال الوادى، ويقدمون مثلا حيا على خصوصية العلاقات بين البلدين، بعيدا عن تقلبات السياسات الرسمية. من هنا لابد من اسـتـمـرارية الموقف المصـرى الرسـمى، والشعـبى القائم على عدم ربط العـلاقات بين الشعـبين، والمواقف الحكومية المتغيرة، لأن التداخل الشعبى وعمق الروابط الثقافية والاجـتـمـاعية أخطر من أن تكون رهينة المناورات والمزايدات السياسية والحزبية والانقلابية التى تدار هناك لأسباب داخلية محض!. ان اعادة التوازن الى قائمة الاهتمامات والاعمال الأساسية للسياسات الخارجية المصرية امر من الأهمية بمكان سواء فى نظام حوض النيل او افريقيا لانها اصبحت مجالا للتاثير الموجع على مصر أمنيا من الولايات المتحدة واسرائيل وبعض دول الايجاد فضلا عن دور نيجيرى يعد نفسه لدور اكبر على الصعيد الدولى مع جنوب إفريقيا لتمثيل القارة فى حال توسيع العضوية الدائمة فى مجلس الأمن.

إن الخطاب السودانى الاتحادى والشعبى يصف العلاقات مع مـصـر بالازلـيـة على الرغم من اسطورية الوصف ولا تاريخيته الا انه يكشف عن ادراك عميق لخصوصية وفرادة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الوشائج الثقافية والتاريخية والاجتماعية، وهى من ثم تتجاوز السلطات والصفوات الحاكمة فى كلا البلدين لتغدو جزءا من الخطوط الحمراء التى لا يجوز المساس بها فى اطار المناورات والمزايدات الحزبية والسياسية الصغيرة!. ان تطوير العلاقات الحزبية بين الحزب الحاكم المصرى ، وبين احزاب المعارضة الاساسية والاحزاب السودانية امر من الأهمية بمكان لتطوير التفاعل السياسى بين البلدين وخارج اطر البيروقراطية والموظفين السياسيين - من هنا ضرورة اسناد الملف السودانى الى شخصية سياسية بارزة بالمعنى الحصرى للتعبير ومفوضة بصلاحيات لحل المشكلات الطارئة الى جانب توجيهات الرئيس مبارك ، نظرا للفجوات واللامبالاة الاعلامية بالشئون السودانية او المعالجات المشوهة والسطحية فى الصحافة تحديدا ومن ثم يتعين العمل على:

١ - تكوين كادر صحفى متخصص حول السودان - حوض النيل والاطار الافريقى عبر دورات تكوينية وتأهيلية متخصصة تخطط لها وزارة الخارجية، ونقابة الصحفيين.

٢- ضرورة وضع ميثاق توجيهى من النقابة للصحف بخصوص بعض الممارسات اللامهنية فى وصف بعض الأوضاع والجماعات بنعوت يرفضها المنطق المهنى، سواء عبر التمييز أو النية او الاستعلاء او الألفاظ الفظة كقول بعضهم بجهالة، إن الحركة الشعبية لتحرير السودان إنها إسرائيل جديدة فى الجنوب ؟!!.

٣ - ثمة نزوع لدى بعض كتاب الدراما السينمائية والمتلفزة فى انتاج صور نمطية حول الشخصية السودانية، وعلى هؤلاء أن يرعوا فى محاولة إنتاج معالجات درامية مركبة تعكس تعقد وتنوع الشخصية السودانية.

٤ - هناك إتجاه إيجابى سابق يجب تطويره فى رفد التأليف الموسيقى المصرى، بنمط الموسيقى المؤسسة على السلم الخماسى، وهو عامل إثراء للنغمات والجمل الموسيقية.

٥ - يجب أن تقدم أكاديمية الفنون عددا وافرا من المنح الدراسية للأخوة فى جنوب وادى النيل لاسيما فى المناطق الاستوائية والوسط للدراسة بالاكاديمية.

فى إطار العمل الاكاديمى والثقافى:

١ - علينا أن نؤسس أقساما حول الشئون السودانية وحوض النيل فى كليات الآداب والاقتصاد والعلوم السياسية لتناول الجوانب الجيوبوليتيكية، والقانونية، والنظم السياسية، والأنثربولوجية، والسسيولوجية، والتاريخية، والحركة الفنية والجمالية والإبداعية، والحركة السياسية إلخ، وذلك كجزء من الدراسة الجامعية ثم ما بعدها، ويمكن التفكير مستقبلا فى جامعة حول حوض النيل وإفريقيا، ولنبدأ ببعض الأقسام والمراكز البحثية المتخصصة، يدرس فيها مصريون، وسودانيون، وأجانب، تقدم هذه الاقسام مع غيرها من الكليات منحا دراسية متميزة للطلاب المصريين والسودانيين، واعداد منح للنابهين للدراسات العليا، والتدريب بالخارج فى الولايات المتحدة، وبريطانيا لطلاب مصريين وسودانيين يدبر لها التمويل دوليا، ومصريا، وعربيا ومن رجال الأعمال.

٢ - التخطيط لمجموعة من البحوث الأكاديمية والنقدية حول الحركة الثقافية السودانية فى الشمال وتطوراتها، مع ضرورة إيلاء عناية خاصة لاكتشاف الحركة الإبداعية فى جنوب السودان والتأصيل لها ، لأننا إزاء حقل بكر فى الدراسات النقدية، وحول الأجيال الثقافية فى السودان.

٣ - إعداد مجموعة من البحوث السوسيو - انثربولوجية والسياسية حول السودان جنوبه وشماله.. إلخ.

٤ - إعداد خطة للنشر مشتركة بين أجهزة وزارة الثقافة المصرية والسودانية، وأسابيع مشتركة فى السودان، ومصر. ونشر مكتبة عن السودان بأثمان زهيدة على نمط مكتبة الأسرة، وترجمات عن المراجع الأساسية حول السودان المنشورة باللغات الأجنبية.

هناك حاجة لإنماء الروابط والشبكات بين المنظمات غير الحكومية، والعناية بالمرأة السودانية من قبل المجلس القومى للمرأة فى مصر، فضلا عن نقل الخبرات والتدريب فى المجالات الإنمائية، كما يحدث من بعض مراكز حقوق الإنسان المصرية ، من ناحية أخرى، ضرورة تفعيل العلاقات فى مجال البحوث الدينية الإسلامية والمسيحية، لأن هناك دورا تاريخيا للكنيسة الأرثوذكسية فى السودان وأثيوبيا وأريتريا، ولابد من دعمه بعد محاصرته من المؤسسات المحلية هناك! وهذا لن يتم إلا فى إطار تطوير الخطابات الدينية المصرية، عبر نوعية جديدة لرجل الدين المتخصص فى شئون هذه المنطقة المركبة، وهى أمور وعظية لا علاقة لها بالتبشير الدينى، وإنما المساهمة فى دعم خطاب دينى إصلاحى، يبدأ هنا، وقد يلعب دورا هناك.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

العلاقات المصرية السودانية.. إلى أين؟

تبدأ الصفحة في استعراض الجوانب المختلفة للعلاقات المصرية ـ السودانية، بهدف التعرف على الشروط الملموسة والآليات الضرورية لتنمية هذه العلاقات، لا سيما لحاسرة الأسباب والعوامل التي قد تقود إلى فصل جنوب السودان عن شماله، وتناقش المقالة الأولى بعض العناصر التي يشير إليها مفهوم خصوصية العلاقة بين البلدين، والمعضلات التي يتعرض لها في الآونة الراهنة وكيف يمكن تجاوزها، ومن ثم المساهمة في معالجة احتمال انفصال الجنوب وفقا لما نص عليه اتفاق ماشاكوس الإطار.

وتعالج المقالة الثانية العوامل التي تؤثر سلبا في مسار تطوير العلاقة المصرية ـ السودانية، لا سيما سيادة النظرة البيروقراطية والاهتمام المفرض بشئون الطرف الآخر، وغياب الآليات الشعبية، وضعف مردود السياسات الرسمية وحدها، إضافة إلى التدخلات الخارجية. وتطرح المقالة عددا من التوصيات الهادفة إلى تطوير العلاقات بين البلدين وإضفاء المزيد من التكامل الفعلي عليها، وليس التكامل الدعائي الظاهري.

خصوصية العلاقات وتحدي انفصال الجنوب

د. حسن ابوطالب

منذ اختيار الشعب السوداني الاستقلال عن مصر مطلع يناير ١٩٥٦، وهناك اتفاق ضمني على أن علاقات البلدين، مصر والسودان، لها طابع خاص يميزها على أية علاقات أخرى بين مصر وباقي الدول العربية، فجنوب النيل الذي اختار الاستقلال كان لفترة طويلة من الزمن جزءا من الدولة المصرية، وهذه السمة التاريخية، التي تولد عنها حقائق اجتماعية عديدة لا توجد، كوشيجة اتصال وتفاعل، في حالة مصر وأي من الدول العربية الأخرى، ويأتي عنصر المياه ليلعب دورا آخر فيما يسمى بالحالة الخاصة بين البلدين، والماء ببساطة هو الحياة، وبدونه لا يتصور مثل الوجود الراهن للشعب المصري بكل طموحاته في التنمية وتوسيع رقعة الأرض القابلة للسكنى والمعيشة والاستزراع، وغير ذلك من جوانب الحياة الطبيعية المختلفة، وكلا البعدين التاريخي/ الاجتماعي والمائي، يمثلان الشق الأعظم مما يعرف بحالة ترابط الأمن القومي للبلدين، والأمن هنا لا يقتصر على جوانبه الدفاعية والعسكرية، وإنما يشمل الأمن الذاتي العضوي بكل ما تعنيه الكلمة.

إن هذه العناصر اللاحمة بين مصر والسودان، رغم قوتها واقتناع شرائح اجتماعية عريضة بها في كلا المجتمعين المصري والسوداني، إلا أن شأنها من حيث التطور والنمو والرعاية والديمومة، كشأن العناصر الحية الأخرى التي تربط بين المجموعات البشرية المختلفة، إذ ثمة حاجة دائمة للرعاية والتطوير والحماية وإبعاد التدخلات غير المناسبة، وهنا فالمسئولية ليست على جانب دون آخر، بل هي مسئولية مشتركة من كلا الطرفين.

هذه المقدمة ضرورية كمدخل للإجابة على تساؤل يطرح نفسه، بحكم التطورات المتمثلة في توقيع اتفاق ماشاكوس، الذي ينطوي على احتمال قوي للغاية بانقسام السودان إلى دولتين، أو أكثر بعد نحو سبع سنوات من الآن، والتساؤل هو: كيف السبيل إلى تطوير العلاقة بين البلدين والحيلولة دون وقوع الانفصال، وبالتالي الحيلولة دون الدخول في دوامة من التوتر الإقليمي الذي سيمس لا محالة مصالح مصرية عريضة، ما كان يتصور أحد أنها ستكون عرضة للاهتزاز على هذا النحو الذي يتضمنه احتمال انفصال الجنوب وفقا لاتفاق ماشاكوس، وحقائق التدخلات الأجنبية القائمة في الجنوب والمؤكدة طوال الفترة الانتقالية المتوقعة.

بداية تجب الإشارة إلى أن وشائج التقارب بين البلدين على النحو المشار إليه إيجازا، لم تمنع وجود فترات اتسمت بالتوتر الشديد، والتباعد في السياسات وغياب أدنى حدود التنسيق في أكثر الأمور تداخلا. كذلك لم تمنع وجود قوى سياسية وتيارات فكرية داخل السودان ظلت تنظر إلى العلاقة مع مصر كقيد على ما اعتبرته حرية الإرادة السودانية، وقد وصلت بعض الاتجاهات إلى تحميل مصر الكثير من التدهور في أمور لم يكن لمصر أي يد فيها، ومن الأمثلة التي يقولها بعض الأخوة في السودان، أن عرض عمل فني مصري كمسلسل رأفت الهجان، قبل أربعة عشر عاما، في التليفزيون الحكومي، ولم تكن ثورة الانقاذ قد قامت بعد، كان سببا في اجهاض محاولة حكومية صرف عليها الكثير من الجهد والمال لتكوين فرقة مسرحية سودانية، تصادف أن عرضها الأول، رغم الدعاية الكثيفة، تزامن مع عرض الحلقة الأولى للمسلسل المصري، فانصرف المواطنون عن الفرقة الوطنية، لمشاهدة المسلسل المصري، ولم تقم للفرقة المسرحية السودانية قائمة، ويعكس هذا المثل إلى جانب «حكايات» كثيرة أخرى مشابهة، مدى الحساسية التي يتعلق بها البعض في السودان تجاه العلاقة المصرية ـ السودانية.

والفكرة الأساسية لدى هؤلاء تكمن في تحميل مصر قدرا أكبر من المسئولية عن التدهور الذي يصيب حياة قطاعات عريضة من السودانيين، وهو موقف يلغي المسئولية الذاتية ويشيع نوعا من الرضاء عن النفس، ولعل أحد المواقف السياسية الكبرى المعبرة عن ذلك، ما حدث من حكومة السيد الصادق المهدي، وهي أول حكومة مدنية جاءت عبر الانتخاب، بعد اسقاط نظام الرئيس الأسبق جعفر النميري في ابريل ١٩٨٥، حيث عمدت إلى تعطيل كل اتفاقيات التكامل المصري ـ السوداني التي وقعت إبان حكم الرئيس السادات ونميري عام ١٩٧٦ و١٩٧٧، وكانت ـ الاتفاقيات ـ تعد بدرجة أعلى من التعاون بين البلدين، اذا ما طبق ٥٠٪ فقط مما ورد فيها على الصعد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وكانت حجة المهدي انذاك أن تلك الاتفاقيات تذكر الناس في السودان بحكم ديكتاتوري وبتدخل مصري في الشئون السودانية، ومن ثم فإن الأفضل هو البدء من جديد، تمثل في عرض اتفاقيات الإخاء، التي لم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تكن سوى بيان يعبر عن أمنيات لعلاقات جيدة بين بلدين جارين، وهكذا عاد الوضع التكاملى الى ما قبل نقطة الصفر بين البلدين.

ورغم أن الصادق المهدى، بعد هروبه فى فبراير ١٩٩٧ من الخرطوم، فى ظل عهد الانقاذ، وكذلك حزب الأمة الذى يرأسه، تراجع عن تقويماته السلبية للدور المصرى فى السودان، سواء من الناحية التاريخية البحتة أو المعاصرة، فمن الصعب تصور أن كل السودانيين الذين اقتنعوا فى السابق بأن مصر لها دورا سلبيا يتناقض مع طموحات السودانيين أنفسهم، قد غيروا تلك القناعات، ومن الصعب أيضا تصور أن الفترة السابقة، خاصة ما قبل عام ١٩٩٧، التى شهدت فتورا شديدا فى علاقات القاهرة والخرطوم، لم تؤد الى بلورة قناعات لدى قطاعات كبيرة مضادة لمصر وللعلاقة معها، والواقع أن هناك رموزا كبيرة فى السلطة فى الخرطوم مشهود لها تقويمها السلبى للدور المصرى، ومعروف عنها مقولات من قبيل تحرير الإرادة السودانية مما تعتبره التدخلات المصرية.

هذا الواقع السودانى الجديد، لم ينشأ بين يوم وليلة، ولكنه تطور عبر مراحل مختلفة، عبرت بدورها عن غياب الآليات والسياسات التى يمكن لها أن تجسد الوشائج التاريخية والمصلحية الواسعة بين البلدين، وأن تحتوى بالتالى هذه التيارات السياسية المعاكسة أولا بأول، وهذا فى الواقع بيت القصيد، فالسودان ليس مجرد حالة جوار وحسب، تنفع معه السياسات التقليدية التى تمارسها الدول المتجاورة تجاه بعضها البعض، إنه حالة جوار (بالمعنى الجغرافى والتاريخى والاجتماعى والأمنى) خاصة جدا، ومن ثم تتطلب بدورها سياسات خاصة جدا تتسم بالشمول والحيوية والديمومة والتطوير الشامل الذى لا يكل ولا يمل، ويعنى هذا عدم الاكتفاء بالجوانب الحكومية الرسمية أو النظرة الأمنية المباشرة، وبالمقابل ضرورة توسيع مساحات التفاعل المصرى السودانى رسميا وشعبيا دون قيود، ولعل مراجعة حصيلة الأداء المصرى فى السنوات القليلة الماضية، تكشف لنا اهمية مدى ضعف المردود، الذى كان من نتيجته المباشرة تلك المفاجأة الكبرى المتمثلة فى قبول حكومة الخرطوم مبدأ حق تقرير المصير واحتمال فصل الجنوب دون استشارة مصر أو اطلاعها على حقيقة المطروح عليها فى ماشاكوس، كما أن هذه المراجعة تقود الى نتيجة أخرى مفادها الأهمية القصوى لإدماج الآليات الشعبية فى أى تفاعل مصرى ـ سودانى، على أن يشمل كل ربوع السودان وليس فقط مدنه الكبرى، ولعل الجنوب الذى بات مؤهلا ـ فى ظل الاتفاق الأخير ـ أن يقيم علاقات خارجية حرة مع أى دولة وأى مؤسسة خارجية أو جهة غير حكومية، وبما سيحوله الى ساحة تنافس حقيقية بين الجهات التبشيرية الغربية والأمريكية، سيكون مؤهلا بدوره لأن يتلقى جهدا شعبيا مصريا خالصا، وهنا فإن تفعيل المنظمات غير الحكومية المصرية المهتمة بالشأن السودانى أو تقديم الخدمات الصحية والتنموية والدينية يبدو أمرا ملحا للغاية، ولا سبيل لتجاوزه، ولعل مؤسسة الأزهر والكنيسة المصرية، بكل ما يجسدانه من معان روحية وانسانية جديران بأن يلعبا دورا مهما فى تدعيم الوشائج المصرية ـ السودانية فى الجنوب كما فى الشمال.

وإذا كانت هناك حاجة ماسة لمراجعة سياسات القبول للوافدين العرب فى المعاهد والجامعات المصرية، ونزع كل القيود المالية وغير المالية لزيادة عدد هؤلاء الوافدين العرب، فإن الأمر يبدو ملحا أكثر وأكثر بالنسبة للوافدين من السودان، وكلنا يعرف أن التعليم هنا يعنى بناء علاقات مستقبلية مع أجيال صاعدة فى المجتمعات الأخرى، وليس فقط تقديم خدمة العلم التى يمكن أن تتوافر لدى مصادر عربية وغربية مختلفة، ولعل توسيع رقعة المنح التعليمية المقدمة لأبناء السودان تعد الخطوة اللازمة والضرورية فى عملية إعادة النظر هذه.

إن التحدى الذى ينطوى عليه انفصال الجنوب، بكل أبعاده الاستراتيجية والأمنية، لم يعد مجرد خيال أو تكهن نظرى، لقد بات احتمالا شبه مؤكد، والمطلوب الآن من أجهزة الدولة المصرية أن تجتهد فى منع هذا الاحتمال، واستغلال السنوات السبع المقبلة فى تعميق العلاقات المصرية ـ السودانية، والمجال مفتوح لمزيد من السياسات الحيوية رسميا وشعبيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٢ اغسطس ٢٠٠٢

مفاوضات الحكومة وحركة «قرنق» تستأنف اليوم والحكومة السودانية تعطي تعليمات لوفدها بإنجاح الجولة الجديدة

لندن، عيدروس عبد العزيز
نيروبي-الخرطوم، «الشرق الأوسط»

بعد ثلاثة اسابيع على توقيع بروتوكول اتفاق سلام بينهما، تستانف الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اليوم مفاوضاتهما في ماشاكوس في كينيا في محاولة حاسمة لوضع حد للحرب التي تدمر السودان منذ حوالى 20 عاما. وتاتي هذه المباحثات التي جرت في كينيا بعد مواجهات عنيفة بين الطرفين اللذين يتبادلان الاتهامات بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق. ويفترض ان تكمل هذه المباحثات التي جرت بضغط من المجتمع الدولي، اتفاق ماشاكوس (كينيا) الذي وقع في 20 يوليو (تموز) بين الحكومة وحركة قرنق.

واعطت الحكومة وفدها المشارك في المفاوضات تعليمات تقضي بانجاح الجولة الجديدة. وقالت وكالة السودان للانباء ان مجلس التنسيق في حزب المؤتمر الوطني الحاكم وضع خلال اجتماع عقده اول من امس برئاسة الرئيس الفريق عمر حسن البشير اللمسات الاخيرة على سيناريو الحكومة لمفاوضات السلام مع الحركة الشعبية بزعامة العقيد جون قرنق. وتابعت ان المجلس زود الوفد الذي يراسه وزير الدولة لشؤون السلام ادريس محمد عبد القادر بعدد من التعليمات الايلة الى انجاح المفاوضات. وقال القائم بالاعمال السوداني

في نيروبي الدرديري محمد احمد ان المفاوضات ستستمر حتى 14 سبتمبر (ايلول) المقبل مع احتمال اطالتها او اختصارها «تبعا للتقدم» الذي سيتحقق. واضاف ان الطرفين سيناقشان مسائل تتعلق بتوزيع الثروات وتقاسم السلطة وحقوق الانسان وسيادة القانون والترتيبات القضائية والعسكرية خلال الفترة الانتقالية، ومدتها ست سنوات، اضافة الى وقف للنار. واكد الدرديري ان خبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وجنوب افريقيا وكينيا سيشاركون في المفاوضات كمراقبين.

في غضون ذلك، اعلن وزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل ان حكومته تجري اتصالات مع مصر بهدف التنسيق في العملية السلمية. وقال اسماعيل انه ابلغ نظيره المصري احمد ماهر خلال اتصال هاتفي امس تعليمات البشير بـ«التنسيق» مع مصر. واضاف انه بحث مع ماهر عملية السلام في السودان واعتزام الحكومة التعاون والتنسيق مع مصر في هذه الظروف التي تتطلب «توحيد الجهود لتحقيق السلام والاستقرار والوحدة».

وقال إسماعيل إن الوفد الحكومي عكف في الفترة الماضية وبالتنسيق مع الأجهزة المختلفة على إجراء كافة التحضيرات المطلوبة، واضاف الوزير الذي كان يتحدث عقب اجتماع مجلس الوزراء أمس أن «الحكومة تلقت توجيهات من الرئيس بإعداد العدة لإستراتيجية ما بعد السلام على

مستوى المركز والولايات وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية». واكد ان «استراتيجية الحكومة هي العمل للوصول إلى اتفاقية سلام تستقطب مساندة أكبر قطاع ممكن من السودانيين». وعبر الوزير عن تفاؤل الحكومة لنتائج جولة المحادثات التي تبدأ اليوم وقال إن الحكومة لا تهون من الموضوعات التي ستناقش وهي متفائلة بقوة الدفع والزخم الذي تولد من اتفاق ماشاكوس الأول الذي عالج القضايا التي كانت أساس التعقيدات بالإضافة إلى التحضيرات التي قام بها وفد التفاوض والأجهزة المختلفة في الداخل تعطي الحكومة التفاؤل المطلوب من ان الجولة القادمة ستكون هامة جدا في التقدم إلى الأمام. وردا على أسئلة الصحافيين استبعد الوزير مشاركة مصر وليبيا في هذه الجولة بصفة مراقب قائلا إن المراقبين الذين شاركوا في الجولة السابقة هم من اميركا وبريطانيا، وإيطاليا، والنرويج، «وهم الذين سيشاركون في الجولة الجديدة». وقال «لا توجد حتى الآن إشارات توحي بان مصر او ليبيا ستشارك في الجولة كمراقب». ووصف الوزير الزيارة المرتقبة للمبعوث الأميركي للسلام في السودان جون دانفورث ونظيره البريطاني الآن بولتي للمنطقة بانها محاولات من المعنيين بالقضية لإزالة العقبات التي تقف في طريق التفاوض.

ومن جانبه قال قطبي المهدي مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السياسية عقب اختتام اعمال مجلس تنسيق التنظيم الحاكم الذي يضم ولاة الولايات والوزراء والمكتب القيادي ان المجلس اصدر توجيهات واضحة المعالم للوفد الحكومي المشارك في المفاوضات في ما يتعلق بوجهة نظر الحكومة حول قضايا السلطة والثروة ووقف إطلاق النار في كافة الجبهات. وجدد قطبي في تصريحات صحافية موقف الحكومة القائل بان جولة المفاوضات الحالية ستقتصر على وفدي الحكومة والحركة والوسطاء وقال إن الحكومة على استعداد كامل للتفاوض مع كافة القوى السياسية في الداخل عقب توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار.

من جهته، عبر وزير الاعلام والاتصالات السوداني مهدي ابراهيم عن امله في ان تكون الحركة الشعبية على «ذات الحرص على مصالح السودان وشعبه». وقال للصحافيين «اعتقد ان الروح التي املت اتفاق مشاكوس على الطرفين والمناخ الذي هياته اكبر من ان تؤثر عليه التحرشات العسكرية الحاصلة هنا وهناك». وفي ختام المرحلة الانتقالية، سيكون على الجنوب ذي الغالبية المسيحية والأرواحية ان يقرر بقاءه جزءا من البلاد او انفصاله عنها في استفتاء حول تقرير المصير يجري تحت رقابة دولية. ومن المتوقع ان تنطلق محادثات جديدة في كينيا اليوم للتفاوض حول نقاط عدة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهـرام العربـى

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

د. منصور خالد مؤكدا أنهم سيحتفظون بالجيش

تنازلنا عن العلمانية .. وواشنطن ضغطت على الخرطوم

الدكتور منصور خالد تقلد مناصب رفيعة وعمل وزيراً للخارجية ومساعدا لرئيس الجمهورية في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميرى، وتولى مناصب دولية وكان خبيراً فى اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة، والآن هو المستشار السياسى لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وعضو هيئة قيادة التجمع السودانى المعارض، وهو مفكر ومثقف وكاتب متميز.
حاورته «الأهرام العربى» حول الاتفاق الأخير الذى عقدته الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى بلدة «ماشاكوس» الكينية.

■■ كيف تنظر إلى اعتراض الفصائل السودانية المتحالفة مع الحركة فى إطار التجمع السودانى المعارض على اتفاق «ماشاكوس»؟

لا أريد أن أدخل فى جدل حول التصريحات الفاضبة وسأعلن رأيى فى اجتماعات هيئة قيادة التجمع الأحد المقبل، لكن كل ما أريد قوله إن هذه المفاوضات كانت بين طرفين، وكان مصيرها إما الفشل أو النجاح، وهى منذ البداية تتم تحت إطار إعلان مبادىء الإيجاد، الذى أعتقد أنه شامل.

■■ ما إيجابيات الاتفاق من وجهة نظرك؟

بصرف النظر عن القضايا التى تعنى أبناء الجنوب مثل حق تقرير المصير، فهو أولاً ينص على فترة انتقالية محددة، وهو الموضوع الذى ظلت الحكومة تراوغ فيه سابقاً، وجملته مفتوحاً، بل كانت تتحدث عن برنامجها لمدة 25 عاماً قادمة، فضلاً عن ذلك ينص الاتفاق على مراجعة الدستور والقوانين الحالية فى فترة تمهيدية، حدها الأقصى 6 أشهر، بينما كانت الحكومة فى المشاورات التى تمت مع التجمع ترفض ذلك..

■■ لكن هناك مخاوف أن يفتح حق تقرير المصير لجنوب السودان الباب أمام تفتيت السودان؟

لا أتمنى تكرار هذا الحديث، لأنه يبدو وكأننا نتمنى أن يمزق السودان، التجمع المعارض أقر حق تقرير المصير فى أسمرة عام 1995، وهو حق مكفول لكل الأقوام فى السودان، ولكن أهالى جبال النوبة والأنقسنا وغيرها قالوا ما نريده هو الحصول على حقوقنا، وليس حق تقرير المصير.

■■ هل ترى أن المخاوف العربية على وحدة السودان أكثر من خوف السودانيين أنفسهم؟

إخواننا العرب يتحدثون عن مخاطر انفصال جنوب السودان كثيراً، ويمكنهم أن يخدموا وحدة السودان كثيراً لو رأوا من أين أتت المظالم، وأسهموا فى الضغط على الظالم حتى يردوه عن ظلمه، ويعيدوا الحقوق إلى أهلها.

■■ كيف تنظر إلى الدور المصرى تجاه السودان فى المرحلة الراهنة؟

الدور المصرى مهم جداً، ومن الضرورى أن تلعب مصر دورها بفاعلية فى عملية تكييف الإطار الذى تم الاتفاق عليه فى ماشاكوس، ليكون أكثر شمولاً وليحقق الاستقرار والوحدة فى السودان .

■■ وماذا عن الضغوط الأمريكية التى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ د. منصور خالد

مـــورست علي الحـــركـــة والحكومة لتوقيع الاتفاق؟

الضـغـوط كلمـة ليـست صحيحة، وإنما الواقع أنه أصبح هناك وضع عالمى متغير، خلق علاقات بين واشنطن والحكومة السودانية، وتعاونت أمريكا خلاله مع الحكومـة، وأمكنهـا أن تكون أكثر تأثيراً عليها، والحكومة من جانبـهـا كـانت ترغب فى رفع السودان من قوائم الإرهاب،

■■ مـا هى من وجـهـة نظركم التنازلات التى قدمها كل طرف، ومن الرابح ومن الخـاسـر أهى الحـركـة أم الحكومة؟

عندما يكون الحديث عن اتفاق يحقق السلام وينهى حرباً دامت 20 عاماً يصبح الحديث عن الربح والخسارة لا معنى له، فالمكسب الرئيسى بالنسبة للطرفين هو إنهاء الحرب.

■■ عن أى شىء تنازلت الحركة؟

تنازلت عن تشددها فى الإصرار على العلمانية وقبولها بنصوص تتحدث عن تطبيق الشريعة على المسلمين؟

■■ وماذا سيكون مصير جيش الحركة الشعبية خلال الفترة الانتقالية؟

سيكون جيش الحركة موجوداً، وسيتم اختبار الاتفاق الذى يتم التوصل إليه خلال تلك الفترة الزمنية، فإذا اختار الجنوبيون فى استفتاء حق تقرير المصير الانفصالى، فسيحدث ذلك دون تجدد الحرب، لوجود رقابة وضمانات دولية ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام العربى
التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

فرص ومخاطر سلام جارانج والبشير

أسامة سرايا

ليس بالاتفاقيات وحدها تضمن الحكومات السلام، أو حتى تضمن بقاءها فى الحكم، كان هذا أول ما تبادر إلى ذهنى حول اتفاق حكومة عمر البشير الحاكمة فى السودان مع حركة جارانج أو الجبهة الشعبية لتحرير السودان المسيطرة فى الجنوب، فى 20 يوليو 2002، الذى عرف باتفاق «ماشاكوس» وهى مدينة كينية شرق نيروبى العاصمة.

هذا الاتفاق ليس مفاجأة، رغم أن الجميع استقبله بالكثير من الدهشة، أو لنقل الصدمة، ويرجع ذلك إلى محاولات إخفائه، فالمباحثات جرت فى جو من التكتم والسرية، ومبعث عدم المفاجأة هو التطورات العالمية والإقليمية التى ستفرض حلولا قسرية على النزاعات الإقليمية.

وإذا دققنا النظر فى الاتفاق الجديد لمعرفة طبيعته، سنتوقف أمام مبادرتين للحل إحداهما إفريقية وتتزعمها مجموعة «الإيجاد» والأخرى عربية عرفت بالمبادرة المصرية - الليبية. والفرق الجوهرى بين المبادرتين يتركز فى نقطة محددة هى حق تقرير المصير، فالإفريقيون مصممون على أن تتاح للجنوبيين حقوق التصويت للانفصال، بينما الشماليون والعرب، يطالبون بالمساواة فى الحقوق للجنوبيين والشماليين مع الحفاظ على وحدة السودان، ولهذه النقطة وحدها - فقط - جرت المباحثات السرية، وكانت موافقة حكومة البشير أخيرا، أو على وجه الدقة، استسلمت للضغوط الخارجية، خاصة الأمريكية، فاعترفت للجنوبيين بعد 6 سنوات من الآن، بحق التصويت على البقاء مع السودان فى فيدرالية موحدة تضمن لهم حقوقا ذاتية كبيرة للحكم ودستورا مستقلا، ونظاما قانونيا مختلفا عن الشمال، بل تضمن لهم انتقال السلطة من الخرطوم إلى الجنوب. أو الانفصال فى دولة مستقلة ويصبح السودان سودانين، أحدهما شمالى، والآخر جنوبى، وهو الاحتمال الأقرب للتحقق فى ظل مناخ إقليمى صعب، وفترة زمنية وجيزة محددة بست سنوات. هى غير كافية لتجاوز مرارات حرب استمرت 19 عاما، وتسببت فى مقتل 1.5 مليون شخص، وتشريد ما لا يقل عن 4 ملايين إنسان، ويحق لأى مراقب أن يسأل متخذ القرار فى الشمال الآن: لماذا استمرت الحرب والمرارات كل هذه السنوات؟ وإذا كان من عاداتنا البكاء على اللبن المسكوب، فيجب ألا يتوقف الجميع أمام ما أسعد الشماليين - أقصد حكام الشمال الآن - بأن أمامهم الفرصة فى الإبقاء على سودان موحد، لأن ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم. وأن الحرب المشتعلة بينهما لم تكن حربا حقيقية، بل حربا مصنوعة. فكل ذلك من علامات البحث عما يرضى، لخلق ما يبرر للنفس أخطاء الماضى، وكأن صاحبها يريد فرصة التقاط الأنفاس أو حتى الاستمرار فى لعب ذات الدور، رغم أن الزمن تخطاه أو حجم دوره، وأن عليه أن يلعب لعبة جديدة، هو لا يستطيعها، أو لا يقدر على دفع التزاماتها، لكنه بالقطع سيمسك بالسنوات الست القادمة، وكأنه أخذ مهلة لاستمراره فى حكم السودان، فى تلك الفترة انتظارا لتصويت الجنوبيين على سودان واحد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وعسى أن تتبدل الحال كما يتمنى حكام الشمال والجنوب، فتكون موافقتهما على الاتفاق بمثابة إشارة البدء لإنتاج البترول بكثافة، ويتحول السودان خلال تلك السنوات القليلة إلى دولة بترولية كبيرة أو خليجية جديدة غزيرة الإنتاج البترولى، ويكون هذا البترول شبكة الإنقاذ الجديدة للسودان الموحد ، لا أقصد إنقاذ حكومة الإنقاذ الحالية، لكن هكذا تفكر حكومة الإنقاذ، وللتذكرة هى ليست حكومة عسكرية، رغم أن واجهتها كذلك، لكنهم عسكريون متحالفون مع مجموعة دينية كان يتزعمها الشيخ حسن الترابى ثم انقلبوا عليه.

لا أظن أن جبهة الإنقاذ تتصور نفسها أذكى من الجميع، حيث إن مناوراتها فى السلطة منذ 13 عاما لاتزال مستمرة على ذات المنوال، لكنها سوف تنجح أخيرا ليس فى وضع حد للحرب الدائرة والمشتعلة فى السودان، لكن فى تقسيم السودان إلى دولتين.

كان أسهل على جبهة الإنقاذ أن تأخذ بدرس «سوار الذهب»، الذى سلم السلطة للشعب فى ديمقراطية حقيقية، وتفتح المجال للشماليين والجنوبيين للتصويت الحقيقى، وأن تعطى حق تقرير المصير للشماليين والجنوبيين معا فى ديمقراطية حقيقية كل ذلك يعد أفضل من التسليم بانفصال الجنوب عن الشمال، حتى لو كان انفصالا بالتقسيط أو على مراحل.

تلك رؤية سريعة لا تخفى بالقطع سعادتى بإنهاء حالة الحرب بين شمال السودان وجنوبه، فهى خطوة عملاقة إذا أحسن استثمارها، لإنهاء أطول وأصعب الحروب الإفريقية، بل إننا نذكّر كل السياسيين بضرورة التحلى بالعقل والحكمة فى أثناء تسوية النزاعات الإقليمية، وحقن الدماء، وتوفير الأموال للتنمية، وأن يتمسكوا ببعد النظر، والقدرة على رؤية الأحداث من زاوية أبعد، وألا ينتظروا سنوات عديدة، حتى يفقدوا عناصر القوة التى تحت أيديهم، ثم يقعوا فريسة للضعف والهزال ثم الضغوط الخارجية التى لا ترحم، وساعتها ستُفرض عليهم الحلول بكل مخاطرها وصعوباتها، لأنهم لم يستطيعوا أن يسبروا غور الأشياء. ويسارعوا للوجود فى المكان المناسب أو للتوصل إلى الحل الأسلم، بدلا من أن يُفرض عليهم الحل من الخارج، وهم فى الموقف الأضعف دائما، لأنهم لم يملكوا بصيرة الحل فى الوقت المناسب لهم.

كان أسهل على جبهة الإنقاذ أن تأخذ بدرس «سوار الذهب»، الذى سلم السلطة للشعب فى ديمقراطية حقيقية، وتفتح المجال للشماليين والجنوبيين للتصويت الحقيقى، وأن تعطى حق تقرير المصير للشماليين والجنوبيين معا

وإذا كانت لنا للعرب كلمة ، وبالتحديد للمصريين والليبيين، فإن عليكم أن تسارعوا بتعميق علاقاتكم ليس بحكام الشمال أو الجنوب المنتظرين، لكن بالشعوب، فعلاقات الشعوب أبقى، والجنوب الآن يحتاج لمن يدعمه ويوفر له احتياجاته، ويضمد جروح الحروب، ويفتح صفحة جديدة بين الشعوب، ولنتذكر جميعا أننا أفارقة وأن العصر القادم ليس عصر الدول والحكومات، لكنه عصر الشعوب، بل إن الحكومات دورها سيتقلص شاءت أم أبت، فالشعوب ستفضل الحكومات التى توفر لها مزيدا من الخدمات والحريات والرفاهية ، لا الحكومات العسكرية أو الدينية المتسلطة، بل إن هذه الحكومات عينها هى الحكومات التى ستسقطها الشعوب، ولن يكون أمام الجميع إلا فرصة بناء ديمقراطيات، حتى إذا لم تكن شبيهة بالديمقراطيات الغربية، لكنها يجب أن تكون ديمقراطيات تعطى للشعوب حريات أكبر وحقوقا تستحقها، ولا تقمعهم تحت أى مسميات حتى ولو كانت دينية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

.. وفاروق أبو عيسى يكشف الألغام القانونية

«ماشاكوس» ينسف مبادرتى «الإيجاد» و«المصرية . الليبية»

أبدت قيادات التجمع السودانى المعارض اعتراضها على اتفاق ماشاكوس، واعتبرته اتفاقاً ثنائيا جزئيا مصيره الفشل، ولن يفلح فى حل القضية السودانية، لأنه لا يعالجها من جذورها ولأنه قصر الاتفاق على طرفين، واستبعد أطرافاً أخرى مهمة.

وقد قدم السيد فاروق أبو عيسى، عضو هيئة قيادة التجمع السودانى المعارض والأمين العام لاتحاد المحامين العرب، انتقاده لاتفاق ماشاكوس بطريقة علمية قانونية، فأبدى الملاحظات التالية فى مذكرة حصلت «الأهرام العربى» على نسخة منها، وهى التى ستكون محل نقاش بين فصائل التجمع المعارض وحركة جارانج خلال اجتماعهم بأسمرة الأحد المقبل.. وهذا نص الملاحظات القانونية على اتفاق ماشاكوس.

أسست الاتفاقية فى البند الأخير من المقدمة، على «إعلان المبادىء لمبادرة الإيجاد فى حين أن تفاصيل الاتفاقية تتناقض مع هذا الإعلان للمبادىء فى النقاط التالية:

أولاً: فى علاقة الدين بالدولة يتحدث إعلان المبادىء عن دولة واحدة «علمانية» تكون الحقوق والواجبات فيها مبنية على أسس مبادىء حقوق الإنسان العالمية والإقليمية إلا أنه وبالمخالفة لذلك قسمت الاتفاقية السودان إلى قسمين: الأول هو الإقليم الجنوبى وله مصادر تشريع مؤسسة على عدة مصادر «ليس من بينها الشريعة الإسلامية أو مبادىء حقوق الإنسان»، والثانى هو شمال السودان «كل السودان ناقصاً الإقليم الجنوبى» ليكون مصدر التشريع فيه فقط الشريعة الإسلامية، أى قسمت القطر الواحد ذا الديانات المتعددة إلى قسمين، إحداهما مصادر التشريع فيه قائمة على الشريعة الإسلامية، والآخر له مصادر تشريع أخرى وهذا التقسيم خطر على وحدة البلاد هذا بالإضافة إلى أنه جعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع فى شمال السودان، وأسقط نضال الشعب السودانى بكل جماعاته السياسية والنقابية من أجل الحيلولة دون استغلال الدين فى السياسية.

■ فاروق أبو عيسى

أيضاً هذه القسمة للسودان تتعارض مع المبادىء المتفق عليها فى الاتفاقية نفسها وخاصة ما ورد فى المادة 6/1 منها والتى تقرر وجوب إنشاء نظام ديمقراطى للحكم يعطى اعتباراً للتعددية ولوجوب سيادة المساواة بين كل أفراد الشعب السودانى شماله وجنوبه مع عدم التفرقة بينهم بسبب الدين، وكذلك فى مقدمة القرار حول علاقة الدين بالدولة حيث تنص المادة 2/6 على وجوب كفالة حرية العقيدة والعبادة والضمير لكل اتباع الأديان والمعتقدات والأعراف ولا يجوز التفرقة بينهم لأى سبب يبنى على الدين بينما الاتفاقية فرقت بين الشمال الإسلامى والجنوب اللا إسلامى بسبب الدين وجعلت مصادر التشريع فى هذا تختلف عن مصادرها فى ذلك.

ثانياً: إن إعلان المبادىء فى مبادرة الإيجاد يقوم أساسا على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة فى المواثيق الدولية بينما الاتفاقية لا تذكر حقوق الإنسان إطلاقاً بل تجعل المصدر الوحيد للتشريع فى السودان هو الشريعة الإسلامية.

الجزء B

أولاً: الترتيبات الواردة فى هذا الجزء من البروتوكول تقوم على شراكة مغلقة بين طرفين هما الحكومة والحركة الشعبية ولا مكان فيها لطرف ثالث وبالتالى يستحيل تسميتها بحل شامل، لا بالنسبة للقوى السياسية المتنوعة فى الشمال ولا بالنسبة للقوى السياسية والمدنية فى الجنوب، كان من الممكن فهم قفل الاتفاق على الحركة الشعبية وحكومة الأمر الواقع فى الخرطوم فقط إذا كان القصد من الاتفاق هو مجرد إنهاء النزاع العسكرى والاقتتال ووقف الحرب، ولكن بما أن الاتفاقية تتحدث عن أنها تهدف إلى تحقيق السلام الشامل وتأمين المستقبل الزاهر للسودان ومع العمل على ترجيح خيار الوحدة فى استفتاء حق تقرير المصير، فإنها تكون بذلك قد تعرضت لقضايا خطيرة تهم كل الشعب السودانى بقطاعاته وقواه السياسية المتعددة، وبالتالى لا يجوز حصر البروتوكول على حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية بل كان من اللازم إشراك كل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

القوى السياسية السودانية أطراف النزاع فى الأزمة السودانية.

ثانياً: بالنسبة للحركة الشعبية إذا كنا ننظر إليها باعتبارها عضوا فى التجمع الوطنى الديمقراطى وأنها ملتزمة بمقررات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية، فإنها تكون قد تخلت تماما عن كل تلك القرارات باتفاقها هذا مع حكومة الإنقاذ وخاصة فيما يتعلق بالفترة الانتقالية التى هى وفق مقررات أسمرا شىء مختلف عن هذا الذى تم الاتفاق حوله تماما، بل تكون قد انسلخت عن التجمع بموافقتها بأن تنفرد حكومة الإنقاذ بالشمال وتنفرد هى وحدها بالجنوب وهو أمر يتعارض حتى مع نص المادة 2.4.2 من الاتفاقية التى تقرر بأن يكون السعى لخلق الأسس التى تجعل وحدة السودان مقبولة كخيار لشعب جنوب السودان.

يواصل الطرفان انفرادهما دون بقية الحركة السياسية الشمالية والجنوبية والتى تمثل أكثر من 70 ٪ من شعب السودان، بما يؤكد أن الاتفاق هو اتفاق جزئى وليس اتفاقاً شاملا، ففى الاتفاقية كل أجهزة ومؤسسات الفترة الانتقالية، وهى 6 سنوات، تكون مقصورة على الحكومة والحركة دون الآخرين، فلجنة وضع الإطار العام للدستور مكونة من الطرفين فقط، وإجازة الدستور والتصديق عليه مقصورة على الطرفين فقط دون الرجوع للشعب أو الاستفتاء حوله هذا أولاً وثانياً لجنة تقويم ومتابعة هذه الاتفاقية تتكون من ممثلين متساويين فى العدد من الحكومة والحركة وآخرين من دول الإيجاد والوسطاء ولا مكان فى ذلك على الإطلاق لأى من القوى السياسية الأخرى، وفى المجمل فإن البروتوكول يؤكد على إقصاء باقى القوى السياسية وحصر الحل فى الطرفين فقط مما يجعل الاتفاق فى حقيقته متصادما مع كل مبادىء وأسس الوفاق الوطنى السودانى الواردة سواء فى المبادرة المصرية الليبية المشتركة والتى وافق عليها الطرفان، الحكومة والحركة، ومبادرة الإيجاد وإعلان مبادئها.

الجزء C:

أولاً: هنا نلاحظ تناقضاً بيننا وبين مفهوم الدستور القومى المشار إليه فى المادة 1.1.3 حين تقرر أن الدستور القومى يجب أن يكفل حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية بالكامل لكل المواطنين السودانيين وأن يكون الدستور القومى مهيمنا على كل القوانين، وأنه لا يجوز لأى قانون أن يخالف أى نص فى الدستور القومى، فكيف جاز لهم أن يوافقوا على أن تكون الشريعة هى المصدر الوحيد للتشريع فى جزء من البلاد دون باقى أجزائه.

ثانيا: الدين والدولة: الفقرات الأخيرة والثالثة والرابعة قبل الأخيرة من المادة 5.6 مع أنها مأخوذة من الإعلان العالمى الخاص بالقضاء على كل أشكال عدم احتمال الآخر والتمييز المبنى على الدين أو العقيدة إلا أنها لم توضع فى إطارها الذى وردت فيه فى الإعلان العالمى المذكور، حيث وردت فى الإعلان باعتبارها تدعيماً لحرية العقيدة والدين ولمنع كل أشكال عدم تحمل الآخر والتمييز ضده بسبب الدين فى الدول الأوروبية والمسيحية ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

منذ حقبة غير قصيرة - وقبل انتفاضة الاقصى - وقبل إعلان تقرير دانفورث المبعوث الامريكى لتحريك قضية السلام بالسودان - كتبت كثيرا مناشدا كلا من الكتاب والمفكرين وكذلك الجهات الرسمية المعنية أن «يوازنوا» فى توزيع الجهد والمشاركة والاهتمام، بين قضية فلسطين من جانب ومتابعة دفع عملية السلام لإيقاف الحرب فى السودان لاهميته لمصر، من جهة اخرى وكثيرا ما كنت أشعر بالإحباط لإحساسى بأننى انفخ فى «قربة مقطوعة» فيما يتعلق بقضية السودان بالذات، فقد دهشت أن التقريظ يجئ متدفقا من كثرة من السودانيين ونادرا من المصريين.

وما ان أعلن مؤخرا وفجاة عن بروتوكول «ماشاكوس» فى اتجاه سلام السودان حتى تدفق سيل المقالات من معظم الكتاب يؤكدون ان «حق تقرير المصير للجنوب» بعد ٦ سنوات انتقالية سيؤدى حتما إلى انفصاله عن شمال السودان، ولذا رغبت فى ان انقل رؤية زعيمين من قادة السودان، يعبران عن طرفى نقيض لالوان الطيف السياسى، فزادت قناعتى بان خياره هو أن نعمل من اجل استراتيجية بديلة تناسب العصر، وهى:

الوحدة السودانية .. الطواعية بالمودة وقبول الآخر!

لعل معظم اللبس - لدى بعض المصريين بالذات - ينشأ من خلال توهم ان ظروف نشأة السودان تناظر ظروف مصر حيث الانصهار الوطني عبر التاريخ مما جعل من مصر كيانا محددا فى جغرافيا منصهرا لاقدم دولة «موحدة» فى تاريخ العالم من الملك مينا ومن ثم نشأ وتراكم نجانس عرقى وثقافى أوجد «سبيكة ثقافية» نادرة التكرار تناطح بوتقة الانصهار الامريكى والتي لايزيد عمرها على ٥٠٠ عام.

أما السودان، فهو كيان حديث جدا ساهم محمد على باشا فى تكوينه وتجميعه من كيانات موجودة متناثرة ثم أوصلها وربطها فى بلاد النوبة، وسلكة سنار ودولة الفنج وسلطنة دارفور وكردفان غربا واليما شرقا ثم قبائل ميسيرة ونيلية أو افريقية زنجية متداخلة مع دول الجوار الثمانى.

وحتى لا أتهم بالإنحياز لمصر - وهو أمر اعتز به ومعروف - وجدت ضمن سيل الكتب والمقالات التى كتبت بالعربية فى الحقبة الأخيرة لتشرح لنا نشأة «دولة» السودان من خلال التباين فى العرق واللغة والدين والقبائل وجدت افضلها جاهزا ومختصرا فى دراسة جيدة سجلها أحد محركى التاريخ فى السودان الحديث وهو د. حسن الترابى فى مقاله بجريدة عربية والصادر يوم أول اغسطس ٢٠٠٢ بعنوان «السوابق والعواقب لمشروع السلام فى السودان» استهلها بشرح التاريخ الحديث الذى اوصل السودان إلى هذه الفرقة بين الشمال والجنوب كتب يقول: «ان السودان لأوائل القرن ١٩، ما كان يمثل قطرا.. بل كان «إسما» يطلق على الحزام الافريقى الذى امتد جنوب بلاد الساحل للبحر الأبيض المتوسط

وظل السودان فى قديمه يستمد من شماله، ويتواصل شعوبا ويضطرب بحوزات متكاثرة يدول فيها السلطان، لكن الشعوب تتحد بأنهم «سودان تعبيرا من اللون لأهليه» وكان إقليمه وصلا بين «شبه» الصحراء الشمالية والخضرة الجنوبية حيث بقى العرب رعاة فى الشمال، وركنوا فيه حول النيل، وعمرها بالاسلام واللغة العربية أصول أخرى هناك ودخلت اليهم هجرة من مصر تبغى الأرض الأوسع... بينما «احتصر» الجنوبيون فى غاباتهم وقبائلهم والسنتهم إلى عهد قريب.

ان ما جمع كل أرض السودان قطرا هو زحف محمد على باشا من مصر.. يسعى لتأمين مياه النيل بالتمكن جنوبا نحو منابعه ولاستغلال ثروة البلاد.

ولا اود أن أستطرد فى طرح مزيد من فقرات «مقال «الزعيم» حسن الترابى فقد وجدت فيه عمقا فى الفهم وصراحة فى التحليل فضلا عن شجاعة ووضوح فى نقد «ماجرى وساكتفى بنقل عدة فقرات أخرى ذات دلالة توضح «الظروف» التى أدت لهذه الكراهية من خلال استمرار الأوضاع «البائسة» فى الجنوب فكان «تقرير المصير» هو المخرج لفض الاشتباك كما سيأتى ذكره فى هذه الأسطر

أما «مقولات حسن الترابى» بالغة الدلالة والواردة، فى هذا المقال الحديث فتقول:

وانغلاقا فى العصبيات القبلية بباين الشمال وتقارب اكثر مع سائر افريقيا المجاورة جنوبا.

● عشية الاستقلال الوطنى كان يغلب - فى الحكم الذاتى - الاتجاه الشمالي الاتحادى مع مصر.. ولكل ذلك عاجل برلمان السودان باعلان الاستقلال فى اواخر عام ١٩٥٥ ووافق «الجنوبيون» على ذلك شريطة الرجاء أن يأتيهم حكم «فيدرالى» فى الدستور الدائم بعد المؤقت الانتقالى.

غدا أكثر إشراقا

د. ميلاد حنا

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

● الأحزاب التقليدية التى ال اليها حكم السودان كانت مؤسسة على ولاء طائفى إسلامى، وكانت شمالية التكوين وما فيها «جنوبى» إلا ما تضيفه الحكومة لتمام الصورة (اى لاستكمال الشكل بمعنى لم يكن هناك مشاركة فى السلطة» وما كان همها فى السياسة والحكم إلا شماليه، فما عنيت بواقع الجنوب وانساع «التدنى الفاحش» فى مستوى المعيشة والخدمات مقارنة بالشمال.. فصار الجنوب «المعلول» موطن توتر وتأزم «يزلزل استقرار الحكم فى الشمال».

ما رغبت من هذه الفقرات المنسوبة للمفكر الاسلامى الطموح والساعى لعروبة واسلام الشمال د. حسن الترابى، والذى شارك فى صنع وتشكيل الحياة السياسية السودانية منذ انقلاب مايو ١٩٦٩الآن أوضح أن كل تلك المظالم التى عاشها الجنوب والتى كانت سائدة حتى أواخر القرن الـ١٩ قد تركت جروحا عميقة فى وجدان الجنوبيين عندما أستنار بالتعليم ومعرفة التاريخ ولذا فان السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ مملوء بالاتفاقات والاعلانات والبيانات المشتركة بين الجنوبيين والشماليين، وقد يتوهم بعض الكتاب المصريين - غير المتعمقين فى الشان السودانى» أن الجنوبيين ممثلون فقط بحركة وجيش تحرير السودان والتى يراسها جون جارنج. ولكن الحقيقة هى أن الساحة السياسية فى جنوب السودان بها العديد من التنظيمات الأخرى فى مقدمتها، تجمع الأحزاب الافريقية السودان USAP «بوساب» وحزب «سانو» وجبهة الانقاذ الديمقراطية والتى كان قد اسسها رياك مشارة والذى عاد وانضم إلى جارنج منذ سنوات والجبهة الوطنية المتحدة ويقودها لام كول وقد سجل رؤيته فى مقالين مهمين فى الأهرام اخيرا ثم جبهة تحرير السودان ورمزها هو مايكل وال وغيرهم هذا فضلا عن القيادات القبلية وزعماء العشائر والسلاطين وهم القيادات ذات التأثير الاكبر فى كل السودان شماله وجنوبه على حد سواء.

وواضح من كل ذلك ان بذور «الشكوك» وعدم الثقة بين الشمال والجنوب، كانت تتعاظم مع الزمن وبلغت ذروتها عام ١٩٨٣ عندما «نقض» جعفر نميرى - بإرادة منفردة» اتفاقية اديس أبابا والتى وقعت بوساطة أثيوبيا عام ١٩٧٢ فاصدر نميرى قرارات مباغتة عام ١٩٨٣ اولاها : حل حكومة الجنوب والبرلمان الاقليمى ثم إعادة فتح موضوع الخلافات القديمة حول الحدود بين الشمال والجنوب، والتى كانت مستقرة منذ الاستقلال فى أول يناير عام ١٩٥٦ ثم إعادة تقسيم الجنوب إلى ٣ أقاليم تابعة للحكومة فى الخرطوم ونقل مصفاة البترول من بانتيو (فى الجنوب) إلى كوستى (فى الشمال) ولكن الأخطر والأهم وأثار الفرقة وصولا إلى أطول حرب اهلية فى افريقيا كان إصداره قرارا بتطبيق الشريعة الاسلامية على جميع انحاء السودان اى شماله وجنوبه على حد سواء، وقد ادت هذه القرارات مجتمعة إلى تدمير ما كان متبقيا من «ثقة» ولم يكن من سبيل لتراكم هذه الكمية من القهر والمظالم والغضب إلا الحرب الاهلية التى استمرت متصلة لنحو ١٩ عاما، وكان حصادها هو ٢ مليون قتيل شمالا وجنوبا وتشريد مايزيد على ٤ ملايين سودانى، هاجروا من مواطنهم الأصلية: إما من الجنوب إلى الشمال فى المناطق العشوائية حول الخرطوم (ويلاحظ أنهم لم يهاجروا إلى دول الجوار جنوبا بل إلى قلب شمال السودان)وذلك طلبا للسلامة والرزق . أما الأثرياء والمثقفون فهاجروا من الشمال إلى خارج السودان هربا من الاعتقال او المحاكمة فى السنوات الاولى للحكم الاسلامى فى الشمال.

وعودة إلى تاريخ العلاقات الشمالية الجنوبية نسجل أنه مع سقوط «نظام مايو» فى ابريل عام ١٩٨٥، بدأت علاقات جديدة بين الجنوب والقوى السياسية فى الشمال، كان اولها اتفاقية «كوكادام» فى مارس ١٩٨٦ بين الحركة الشعبية وحزب الأمة ثم اتفاقية أخرى بين اليرغنى وجارنج فى نوفمبر عام ١٩٨٨ إلى أن قام الانقلاب العسكرى الذى نسب إلى مصر عقب نجاحه وهو امر خادع لم تكتب تفاصيله بعد وصار يحمل اسم «حكومة الإنقاذ» فيما بعد وحتى الآن.

وقد أعلنت الحركة الشعبية وقتها أنها ضد انقلاب الجبهة الاسلامية كما أعلن جون جارنج انه يرحب بأن يكون جزءا من القوى السياسية الوطنية «الشمالية» الرافضة للتسلط العسكرى، ولذا فهو يقبل بل يرحب بالتعاون مع جميع الفصائل السياسية الأخرى، وبالفعل انضم جون جارنج إلى «التجمع الوطنى الديمقراطى» فى مارس عام ١٩٩٠ حتى الآن فقد سافر مؤخرا إلى أسمرا ليحضر مع حلفائه فى الشمال وحتى لايتفكك الوطن وأتصور - دون يقين - ان جون جارنج كان يحلم ويتمنى أن يكون «نيلسون مانديلا السودان»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أى ان يقوم بتحرير كامل «التراب السوداني» وكل وثائق حركة تحرير السودان وكنت متابعا لها منذ بدايتها كانت تنشد وجود سودان جديد موحد قوامه المواطنة أى يكون موحدا منصهرا مثل مصر وهو ما قاله لى منذ سنوات ولكن الواقع والحركة عبر ١٩ عاما من القتال قد فرضا عليه التخلى عن حلمه السابق فلم يكن من سبيل امامه مؤخرا إلا التقاط الانفاس فوافق على اتفاقية «ماشاكوس» وسافر إلى كامبالا فى اوغندا مؤخرا ليصافح الفريق عمر البشير ابن دفعته فى الجيش السودانى ولذا فهو لقاء يحمل معنى الموافقة على «مقاصة» مهمة وفريدة من نوعها فى تاريخ السودان الحديث وهى أن حكومة الشمال قبلت بحق تقرير المصير لجنوب الشمال وهو أمر سيكون تنفيذه عمليا فى غاية الصعوبة لوجود ملايين الجنوبيين فى الشمال حاليا ولكن نجح البشير فى أن يعطى نفسه وحكومته مهلة طويلة وهى «ست سنوات ونصف على الأقل» ستكون أمور كثيرة قد تغيرت خلالها - سلبا أو إيجابا - فى السودان بل فى المنطقة العربية وعلى مستوى العالم.

وكانت المقايضة أو المقاصة المقابلة هى ان جون جارنج قد وافق على أن يحكم الشمال بالشريعة الاسلامية وهو أمر يتعارض مع «علمانية» وحلم جون جارنج ولكن «للضرورة أحكام» ومن هنا أدركت أمريكا دقة هذه اللحظة التاريخية التى ربما لن تتكرر وتمكنت من توقيع الاتفاق من الجانبين.

ولا أجد أفضل من أن أسجل فى هذا السياق التحليلى - فقرة مهمة جاءت فى سياق مقال الأخ العزيز الأستاذ فاروق أبوعيسى أحد الرموز الوطنية السودانية والأمين العام لاتحاد المحامين العرب وتربطنى به صداقة متينة تمتد إلى مايزيد على ثلث قرن منذ عام ١٩٦٨ وقبل ان يكون وزير خارجية السودان فقد كتب فى صفحة «الحوار القومى» (أهرام الاربعاء الماضى ٢٠٠٢/٨/٧) يقول «ليس سرا أن حكم الجبهة الاسلامية (قبل خروج الترابى) هو المسئول تاريخيا عن إقحام موضوع «حق تقرير المصير» فى الحياة السودانية المعاصرة فمعروف أن د. على الحاج (كبير مفاوضى الجبهة الاسلامية مع الجنوبيين) هو الذى رمى بثقله وراء هذا الشعار فيما سمى مفاوضات «فرانكفورت» عام ١٩٩٢ وذلك فى محاولة لاحداث انقسام فى الحركة الشعبية بقيادة رياك ماشار ولام اكول، على أن يكون ثمن هذا الانقسام وتعليقى هو أن هذا ماحدث بالفعل وقد اشترك الزعيمان الجنوبيان فى مناصب وزارية مع حكومة الانقاذ الاسلامية من وقتها إلى أن تغير موقفهما مع تطور الأحداث منذ عام ١٩٩٢ حتى الآن ويستطرد فاروق ابوعيسى فى سرد هذه المعلومات المهمة بقوله:

وكان ثمن هذا الانقسام هو «حق تقرير المصير للجنوب» ووقتها كان الشعب فى الجنوب يعانى الأمرين من سياسات وممارسة الجبهة الاسلامية والتى كانت قد أعلنت منذ انقلابها أنها جاءت لكسر حركة الجنوب وتصفيتها إلى الأبد، مهما يكلف ذلك من ثمن دفع شعبنا فى الجنوب ثمنا غاليا له.. وقد تعامل التجمع الوطنى الديمقراطى مع شعار «تقرير المصير للجنوب» من منطلق أنه صمام أمان.

أنتهى النص الوارد فى مقال فاروق أبوعيسى وفيه رد سودانى من قومى عربى ناضل من أجل وحدة السودان طوال عمره المديد.

أختم فأقول، ان اتفاقية ماشاكوس نقطة تحول فى تاريخ السودان كله فإما ان نلتف حولها ونسولاجميعا سودانيين فى الشمال والجنوب وكذلك المصريون المحبون للسودان الشقيق فنصل إلى اعلان وقف اطلاق النار وتأمينه بمراقبة دولية أو القضاء على هذا الجنين، وعندئذ فإن السودان متجه إلى مستنقع «الصومللة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

بدأت وسط تفاؤل وتحذيرات من العقبات الشائكة

مفاوضات السلام السودانية تبحث تقاسم السلطة والثروة ووقف إطلاق النار

الخرطوم، نيروبي، أسمرا - «الاتحاد» والوكالات:

بدأت في ماشاكوس ضاحية العاصمة الكينية نيروبي أمس اجتماعات جولة مفاوضات السلام الحاسمة بين الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» الجنوبية المتمردة بالتركيز على أهم ثلاث قضايا عالقة هي اقتسام الثروة خصوصاً النفط واقتسام السلطة وأقرار اتفاق لوقف اطلاق النار باعتبارها تمثل جذور الحرب الأهلية.

وأعرب موفدو الجانبين عن تفاؤلهم بامكانية ابرام اتفاق سلام نهائي مشيرين الى تجاوز عقبتي تقرير مصير جنوب السودان وعلاقة الدولة بالدين عبر «اتفاق اطار» الذي وقعوه في «ماشاكوس» يوم 20 يوليو الماضي.

الا ان بعض المحللين يحذرون من ان أمورا كثيرة قد لاتسير على مايرام رغم التفاؤل السياسي. فرغم رغبة الطرفين الملحة فيما يبدو في التوصل لحل ينهي الصراع. هناك قضايا صعبة كثيرة يتعين التفاوض بشأنها.

وقال جمال عبدالجواد محلل شؤون السودان في «مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» بالقاهرة: ان التوصل الى اتفاق مسألة ممكنة.

وأضاف ان احتمالات النجاح والفشل متساوية وانه بالرغم من اشراك بعض الأطراف الدولية في المفاوضات الا ان ذلك قد لايكون كافيا كي يتحول هذا الاتفاق الى واقع ملموس.

بالاضافة الى ذلك فإن أي اتفاق لابد وأن يأخذ في الاعتبار الميليشيات الأخرى العديدة والفصائل السياسية المتورطة أيضا في الحرب.

وقال ديفيد موزرسكي المحلل في «مجموعة الأزمات الدولية» ومقرها نيروبي: «من الضروري للغاية اشراك الميليشيات في وقف اطلاق النار. وينبغي ادراك الدور السلبي الذي يمكن ان تلعبه.. وينبغي وضعه في الحسبان عند الاتفاق على أي ترتيبات. اذا اقتصر الأمر على الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان فسيستمر القتال».

وقال الخبير في المجموعة نفسها جون برندرجاست: «ان قضية الدين والدولة مازالت غامضة وستظل عالقة الى ان يتوصل الطرفان الى اتفاق حول دستور جديد لحكومة مركزية تكون محايدة بشأن الدين».

وأقر الجنرال لازارو سمبيايو مستشار الرئيس الكيني دانيال آراب موي ووسيط الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (ايجاد)، «بأن القضايا عالقة وشائكة جدا» وقال: «أحد ما سيفقد منصبه الوزاري وآخر سيتعين عليه ترك السلطة».

وأضاف، ان قضية عائدات النفط التي لم تكن موجودة عندما استؤنفت الحرب الأهلية في جنوب السودان عام 1983 أصبحت عقبة جديدة الآن في بند «اقتسام الثروة».

وصرح المتحدث الرسمي باسم حركة التمرد سامسون كواجي بأن مفاوضات الجولة الحالية ستكون أسهل من سابقتها طالما ان أصعب القضايا قد تم حلها في «اتفاق ماشاكوس». وأضاف «ان القتال الأخير بين الجانبين في الجنوب يجب الا يؤثر على المحادثات لأننا جميعاً ندرك ان وقف اطلاق النار سيأتي عندما نتوصل الى اتفاق شامل».

الا ان السفير السوداني لدى كينيا الدرديري محمد عثمان ناقض ذلك قائلا: «اننا لانشعر بأن اتفاق الاطار مؤمن بالكفاية .. فالقتال مستمر في بعض أنحاء البلاد ولهذا السبب ظلت الحكومة تطالب وتناشد (المتمردين) بقبول وقف رمزي لاطلاق النار».

ويفترض ان تستمر الجولة خمسة أسابيع كسابقتها ويشارك فيها مراقبون ومستشارون من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وايطاليا الى جانب وسطاء «الايجاد». ويرأس وفد الحكومة وزير الدولة بمستشارية السلام ادريس محمد عبدالقادر.

وفي الخرطوم قال وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان، ان المكتب القيادي للحزب الحاكم ناقش بشكل معمق قبل سفر الوفد الى نيروبي كل التحضيرات المطلوبة. كما ان الرئيس عمر البشير أعطى الوفد صلاحيات كاملة وكافية وان توجيهاته واضحة بضرورة المضي لاستكمال مبادرة سلام تعود على الوطن بالسلام والتنمية.

وأكد ان الحكومة ستكون حريصة جدا على تنفيذ الاتفاق لتأكيد وضمان وحدة السودان عبر اجماع أو شبه اجماع الشعب السودان خاصة أبناء الجنوب من خلال الاستفتاء الذي سيجري في نهاية المرحلة الانتقالية.

وأشار الى ان زيارة المبعوث الأميركي جون دانفورث للسودان السبت المقبل ستنعكس ايجابيا على مسيرة المباحثات الجارية في كينيا. وأضاف «اننا نعمل هذه الأيام على اعادة تقييم العلاقات مع الولايات المتحدة على ضوء ما تم في نيروبي».

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وأعلن رسمياً في القاهرة أمس ان وزير الخارجية المصري احمد ماهر سيستقبل دانفورث وهو في طريقه الى الخرطوم بعد غد الخميس ليبحث معه تطورات الأوضاع في السودان بعد «اتفاق ماشاكوس» في اطار الجهود التي تبذلها مصر لتحقيق الاستقرار والمصالحة في السودان.

الى ذلك أعلن زعيم حركة التمرد جون قرنق ان حركته كانت دائماً مع وحدة السودان ولكن على «أسس جديدة».وقال:«أنا أعرف جيدا موقف مصر من الأوضاع في السودان، وقد سبق أن زرت مصر في عامي 97 و1998 والتقيت بالقيادات المصرية وهم متفهمون لأوضاع السودان جيدا»..وأشار الى انه سيزور مصر في وقت لاحق.

وأضاف في حديث مطوّل لصحيفة «الأيام» السودانية نشرته أمس: «عندما نتحدث عن الوحدة نقصد ان السودان يمكن ان يحكم بكل أهله ويمكن أن يكون موحدا اذا توفرت العدالة والمساواة ولايمكن ان يكون هناك حكم دون هذه القضايا».

وقال قرنق:«لا داعي للتخوف من تقرير المصير اذا كانت هناك مؤسسات فاعلة وجاذبة للمواطنين»..وطالب بأن يعمل الذين يريدون الوحدة ويمقتون الانفصال في هذا الاتجاه خلال السنوات الست الانتقالية.وأكد أن ضمانات الوحدة مرتبطة بطول الفترة الانتقالية ورفع المظالم وتصحيح الأوضاع مع اقامة برامج ومشروعات تكون جاذبة للوحدة. وقال:« ان التحدي أمامنا وأمام جميع السودانيين ان ينظروا الى وجه الحقيقة ويصححوا ما يجب تصحيحه حتى تكون الوحدة جاذبة».

وفي العاصمة الاريترية أسمرا ينتظر أن تختتم هيئة قيادة تجمع المعارضة السودانية اجتماعاتها اليوم الثلاثاء بمؤتمر صحافي وبيان ختامي لاعلان موقفها النهائي من «اتفاق ماشاكوس» ومساندة حركة قرنق في موقفها التفاوضي لتشكلا معاً «الحركة والتجمع» ثنائية تحاور الحكومة من تحت عباءة الحركة. وسيعلن التجمع الذي اختتم اعمال لجانه الثلاث المختصة بالصياغة أمس الترحيب بـ«اتفاق ماشاكوس». ويلمح الى انه يعد ناقصا من زاوية انه جزئي، وان اية اتفاقية للسلام في السودان لن تذهب الى أهدافها إلا اذا شاركت فيها كل القوى السياسية وخاطبت كل قضايا التحول الديمقراطي، وان يكون التجمع المعارض طرفا في أي اتفاق.

وحسب المعلومات التي تحصلت عليها «الاتحاد» فان الامين العام للتجمع المعارض باقان اموم سيحمل ورقة التجمع «التفاوضية» الى العاصمة الكينية حيث اجتماعات ماشاكوس.

وتتضمن الورقة المطالبة باشراك التجمع في المفاوضات في جولات لاحقة. وان تشارك كل القوى السياسية في وضع الدستور الانتقالي. واقترح التجمع مؤتمرا دستوريا على النسق الأفغاني الذي جرى في ألمانيا لمناقشة مستقبل السودان.

وأكد ان المؤتمر المقترح لابد وأن تشارك فيه الأحزاب والقوى السياسية من الشمال والجنوب والقبائل في الشرق والغرب وكل مراكز التأثير في الساحة السودانية ليأتي معبرا عن «السودان الجديد» ويجري الاتفاق فيه على شكل الدولة والحكومة وفصل الدين عن الدولة وحق تقرير المصير وحقوق الانسان والديمقراطية.

وشكل التجمع لجنة سياسية لمتابعة مفاوضات «ماشاكوس» تعمل كمرجعية لوفد الحركة بحيث تتم العودة الى هيئة قيادة التجمع قبل توقيع أي اتفاق.وهو ما سمته المعارضة «التفويض المشروط لقرنق».

وأكدت مصادر في لجان الصياغة الثلاث ان البيان الختامي سيركز على موضوع «ماشاكوس» ودور التجمع وخطة عمله في الفترة المقبلة وعلى ضرورة اشراك دول الجوار خاصة مصر في تحديد مستقبل السودان.وعلق الدكتور الشفيع خضر عضو هيئة قيادة تجمع المعارضة بأن الاجتماع نجح في المنطقة التي توقع له الناس فيها الفشل.

وقال :«رفضنا الحل الثنائي.والحركة الشعبية وافقت على هذا الطرح وهذا مكسب لنا جميعا فمصير السودان يحدده كل أهل السودان. أيضا أثبت التجمع فعاليته في رفض الوجود كمستشار أو مراقب في «ماشاكوس» والحركة وافقت على ذلك وبادرت بالسعي لاشراك التجمع مشاركة كاملة. كما ظلل الاجتماع شعور بضرورة توحد فصائل التجمع وتفويت الفرصة على حكومة الخرطوم من أن تستغل شروخاً اصابت التجمع من جراء «ماشاكوس».

وقال: كل فصائل التجمع كانت جيدة وايجابية ومتمسكة بوحدة السودان كما ان الحركة كانت واعية تماما لمحاولات النظام الانفراد بها ولذا حرصت على العمل من داخل التجمع والعودة اليه خاصة وان التجارب السابقة في اتفاقيتي فاشودة والخرطوم لا تؤدي الى نتيجة.

ولفت خضر في تصريحاته لـ«الاتحاد» الى ان التجمع يحتاج الى دعم أصدقائه ليحصل على حقه في التواجد على الطاولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

السودانيون يرفضون اتفاق ماشاكوس

الحلقة الثانية

تواصل «الوفد» اليوم نشر ردود الأفعال حول توقيع اتفاق «ماشاكوس» الذى وقع بين حكومة السودان برئاسة عمر البشير، والجبهة الشعبية بقيادة جون جارانج، والتى بموجبها وافق الطرفان على حق تقرير المصير للجنوب السودانى، بعد ٦ سنوات، والذى قد يؤدى فى النهاية الى انفصال الجنوب عن الشمال السودانى.. وهو الاتفاق الذى وصف من قبل بعض الدوائر السياسية فى مصر، بأنه «كارثة».

«الوفد» خلال هذا التحقيق، تستطلع رأى عدد من السياسيين السودانيين لمعرفة تفاصيل ماحدث، والاساليب والدوافع التى جعلت حكومة السودان توافق على توقيع هذا الاتفاق.. وخطورة ذلك على امن السودان ومصر معا.. كما نستطلع رأى اشقائنا السودانيين فى الدعوة التى نادى بها دعمان جمعة رئيس حزب الوفد بانشاء إدارة مصرية تتولى شئون السودان، وتعيد الثقة بين البلدين، وتفتح مجالات التعاون المشترك بين ابناء وادى النيل لتحقيق مصلحة الشعبين.

الدكتور دعمان جمعة

الأحزاب والقوى السياسية تطالب مصر بالمشاركة فى الجولة الثانية للاتفاق

اتفاق ماشاكوس لن يؤدى الى سلام دائم لأنه لم يشمل كل الأحزاب والقوى السياسية فى السودان

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

قبل أن يضيع السودان

تحقيق يكتبه:

سيد عبد العاطى

● رقية عبد القادر ممثلة حزب الأمة السوداني بالقاهرة.. تقول: لاشك ان حزب الأمة يرفض تقسيم السودان.. ويرى ان اتفاق «ماشاكوس» فى ظاهره خير، اذ يؤدى الى وقف الحرب واحلال السلام.. وفى باطنه شر، اذ يكرس الانفصال، ويكرس وجود دولة مسيحية فى الجنوب، ودولة اصولية فى الشمال.. وبذكل فان الاتفاق يتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان، والشرعية الدولية.. وخطورة النموذج السودانى لو طبق، سوف ينتقل الى دول الجوار، كينيا، وتشاد، وافريقيا الوسطى.. كما يرى حزب الأمة ان الاتفاق وقع بين طرفين لايؤمنان الا بلغة السلاح، وليسا حريصين على الديمقراطية ولغة الحوار.. كل طرف يريد ان يفرض سلطته وسطوته.. بينما تجاهل هذا الاتفاق كل الاحزاب والقوى السياسية السودانية، التى تمثل غالبية الشعب السودانى.

كما ان لحزب الأمة ملاحظة هامة وخطيرة.. ففى عام ١٩٩٥ وفى اسمرة، وقعت قوى التجمع المعارض السوداني على وثيقة اطلق عليها «مقررات اسمرة» شارك فيها الحزب الاتحادى، والامة، والشيوعى، والنقابات المهنية، والفصائل الاخرى التى تمثل القوى السياسية السودانية الحقيقية.. كماوقع على الوثيقة الحركة الشعبية بقيادة جون جارانج.. وقد وافق الجميع على وقف الحرب، واقرار السلام، وإحداث التحول الديمقراطى، وتوزيع السلطة، والثروة.. وكان اخر بنود الاتفاق حق تقرير المصير.

اذ تم الاتفاق على انه فى حالة عدم تطبيق هذه البنود، يحق للجنوبيين ان يقرروا مصيرهم.. هذا الاتفاق لم تشارك فيه الحكومة السودانية.. اذن الحركة الشعبية بقيادة «جون جارانج» وافقت على مقررات اسمرة، وقالت انها ملتزمة بما وقعت عليه، لكننا فوجئناب الحركة الشعبية تتخلى عن مقررات اسمرة، واتت بحق تقرير المصير فى المقدمة، وتذهب الى «ماشاكوس» لتوقع اتفاقا منفردا مع الحكومة السودانية، متجاهلة ما سبق وتم الاتفاق عليه، لذا فان الاحزاب والقوى السياسية السودانية تعارض ماتم التوقيع عليه فى «ماشاكوس».

رقية عبد القادر:

نتمني أن تلقي دعوة الدكتور نعمان جمعة استجابة من الحكومة المصرية..

وتضيف رقية عبد القادر: لذا يجب على مصر ان يكون لها دور فعال لتوثيق العلاقات مع السودان لانقاذ ما يمكن انقاذه، قبل ان تصير السودان، سودانين، وذلك كما دعا الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، فهذه الدعوة نشكره عليها، ونتمنى ان تلقى استجابة من الحكومة المصرية، فما احوج السودان لمصر الآن، وما احوج مصر للسودان ايضا.. ونحن نؤيد وجود ادارة، او هيئة او مؤسسة يكون على راسها وزير او مستشار لرئيس الجمهورية تتولى شئون السودان، هذه المؤسسات لابد ان تجمع كل الادارات التى تتعامل مع الملف السودانى لسرعة اتخاذ واصدار القرار.. مؤسسة تتعامل مع الملف السودانى من منظور دبلوماسى، وليس من منظور أمنى.. فتعدد الادارات يؤدى الى عدم التنسيق، وغياب الرؤية، ومن ثم تعثر اصدار القرار.. وارى ان توحيد هذه الجهات فى ادارة واحدة هو افضل صورة لوضع العلاقات المصرية السودانية فى اطارها الطبيعى، وسوف نجنى من ورائها نتائج ايجابية.. وارى انه بالمثل، يجب ان تكون فى السودان ادارة او هيئة او مؤسسة تتعامل مع الجهات المصرية، والتعاون الاقتصادى بين البلدين يمكن ان يحدث انتعاشا اقتصاديا لشعبى وادى النيل، اذ ان السودان بها ثروة حيوانية كبيرة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

واراض زراعية شاسعة، بالاضافة الى الثروات المعدنية مثل الذهب، والنحاس، واليورانيوم، والبترول.

حقوق المواطنة

● على التوم مستشار التنمية والاستثمار والسياسات الاقتصادية، ووزير الزراعة السودانى الاسبق، وهو من المعارضين المستقلين.. قال: هناك شبه اجماع بين السودانيين من مختلف الوان الطيف والتنوع الفكرى، بأن للاتفاق صفتين ايجابيتين هما: الاتفاق على وقف نزيف الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.. وبوادر الاعتراف بأهمية تأسيس نظام حكم يقوم على الفيدرالية، وان كانت معالم هذا النظام لاتزال غير واضحة حسب نص الاطار العام للاتفاق المبرم فى الجولة الأولى.. غير ان جميع السودانيين فيما عدا النظام الحاكم، يجمعون على ان سلاما من غير ديمقراطية وعدالة اجتماعية لايمكن ان يصبح مستديماً.

ومن أهم متطلبات الديمقراطية الراسخة والمستديمة والعادلة فى رأى اغلبية السودانيين، هو ضرورة المشاركة الفعلية والتامة لجميع فصائل السودانيين فى المباحثات الجارية، وذلك حتى يمكن الخروج بها من مجرد اتفاق قصير الأفاق، بين حكومة الانقاذ، والحركة الشعبية.. وتجدر الاشارة هنا الى ان هذا الرأى يشارك فيه ويتفق معه عدد لايستهان به من الاخوة الجنوبيين.

اما فيما يتعلق بالاتفاق على تقرير المصير للجنوبيين، والذى سبق ان تضمن المبادئ العامة لمبادرة دول الايجاد، كبديل لعدم وفاء الشماليين بالسودان بمتطلبات الوحدة العادلة والديمقراطية، فان اتفاق الاحزاب الشمالية المنضوية فى التجمع الوطنى الديمقراطى على قبول مبدأ تقرير المصير، كان يعنى ايضاً انه مجرد صمام امان، وتأكيد للاخوة الجنوبيين بأن الشماليين سيوفون بوعدهم فى اقامة النظام السياسى والاجتماعى الذى يكفل لهم جميع حقوق المواطنة المتكافئة.

ومن اجل ذلك، لم اجد نفسى متفقاً شخصياً مع تخوفات الاخوة فى مصر من حق تقرير المصير للجنوبيين، وذلك لأننا اذا وضعنا انفسنا فى مكانهم بحق وموضوعية وبالخلفية التاريخية للاسترقاق الاثنى الذى تبعه استرقاق وتهميش اقتصادى، وتلاه وحتى اليوم استرقاق عقائدى، واحتراب باسم الجهاد فى سبيل الله، فاننا سنجد لامناص من ان نمنح الجنوب هذا الحق، وهو حق تقرير المصير.

ويضيف على التوم: لقد ظللنا نقول للاخوة فى التجمع الوطنى الديمقراطى، بأن الكرة ظلت دائما فى ملعبهم، وان عليهم ان يؤكدوا الثوابت

على التوم:

سلام بدون ديمقراطية وعدالة اجتماعية لايمكن أن يصبح مستديما..

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تجعل من حق تقرير المصير مفهوما تجريديا.. وخلال اجتماعاتنا الاخيرة فى القاهرة، ونحن نفر يمثل اغلبية الفصائل السودانية، وخاصة اللاحزبيين منهم، تلك الاجتماعات التى ركزت على تقييم الاتفاق بدأنا بالقول بأنه لو كان التجمع الوطنى الديمقراطى قد بذل جهداً مركزاً وموضوعيا لتطوير مايسمى بمقررات مؤتمر القضايا المصيرية الذى عقد فى اسمرة عام ١٩٩٥، مثل فصل الدين عن الدولة، واقتسام الثروة، وغير ذلك، فان جون جارانج وحركته ماكانت لتذهب الى كينيا، وتضطر للجلوس مع حكومة الانقاذ، وما كانت قد سعت الى إضعاف عناصر الوحدة الوطنية، واستبدالها باطار عام لاتفاق يقربها من الانفصال مستقبلاً، اكثر مما يحفزها على الوحدة.

ويضيف على التوم: ان عديد كثير من خبراء العلوم السياسية من السودانيين، وكذلك توجهات ومواقف مصر الرسمية فيما يختص بالشعب السودانى، يتضح منها التعامل مع السياسة بتجريد وانعزال عن المفهوم الاجتماعى للتغيرات السياسية فى السودان.. فالقوى السياسية التقليدية، لم تعد مستندة على نفس القواعد الاجتماعية، لا كما ولا نوعاً.. ولعل الدكتور حسن الترابى بذكائه وطموحه الذى يشهد له به الكثيرون ممن يعرفونه، قد فطن الى هذه

بكري نعيم:

الاتفاق يكرس الانفصال.. وإقامة دولة مسيحية في الجنوب وأصولية في الشمال

الحقيقة، فاستطاع منذ ما لا يقل عن أربعة عقود فى تجنيد واعادة تشقيف آلاف من شباب الحزبين الاتحادى والأمة، هذا اضافة الى ان اغلبية المتعلمين السودانيين اليوم، وهم يربون على ثلاثة ملايين، اصبحوا مستقلين عن اى حزب من اقصى اليمين الى اقصى الشمال.. بالاضافة الى عدم ادراك هذه الحقيقة، فان مصر الرسمية - للأسف الشديد - مازالت تتعامل مع الشعب السودانى بأساليب تقليدية، هى خليط من رومانسية العلاقة، ومن ادراك حقيقة ان من اهم التغيرات الاجتماعية التى طرأت على السودان، هى نشوء طبقة اقتصادية لها مصالح ذاتية، قد تكون متعارضة مع مصالح مثيلتها فى مصر.

لقد عشت فى مصر وحتى الآن منذ اكثر من ١٥ سنة، بل عاملت وتعاملت مع الاقتصاد المصرى ومع رجال اعمال مصريين، كما شاهدت الطفرة الانمائية والاقتصادية المصرية.. ومن خلال ذلك ارى وبكل وضوح فرصاً وامكانيات بلا حدود للتعاون الاقتصادى بين مصر والسودان، لدرجة قد لاتخطر ببال كثير من الاخوة المصريين على المستوى الرسمى وغير الرسمى.. غير ان تفعيل هذه العلاقات التعاونية والتكاملية ينبغى ان يعالج فى اطار سياسى مختلف كل الاختلاف عما ظل يمارس تاريخيا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحرب فى الودان لم تخلف سوى الفقروالمرض والموت

ومما لمست خلال اقامتى فى مصر، ان اغلبية الاخوة المصريين الذين لم تتح لهم فرص للتعامل المباشر مع سودانيين فى السودان او فى مصر، او فى خارج البلدين، يجهلون المرتكزات الاساسية للعلاقة بين شعبى مصر والسودان، بل ويتعامل معها اغلبهم بمفاهيم ومعايير سطحية، قد تؤدى الى انتكاسات خطيرة.. ولكم وددت ان ارى محاولات اعادة صياغة مشروعات التكامل بين البلدين، والتى كانت موضوع اجتماعات مشتركة بين الجانبين المصرى والسودانى، تأخذ منحى غير تقليدى، وان تفتح مجالات تعاون اوسع وارحب مبنية على الميزات النسبية لكل بلد، وعلى اهداف اعادة هيكلة الاقتصاديين هيكلة فعلية لإحداث تكامل حقيقى فى المدى البعيد.

ويضيف على التوم وزير الزراعة السودانى الاسبق: ومن هذا المنطلق ارى ان دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، دعوة حق، صادرة عن رجل يقدر أهمية وضرورة تأكيد العلاقات بين البلدين لما فيه صالح ابناء وادى النيل.. غير اننى وبكل صراحة لا ارى ان تطوير العلاقات ينقصه مثل هذه الادارات الرسمية المقترحة، بقدر ما ينقصه اعادة صياغه الفهم المصرى للتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى السودان، وهو ما سبق ذكره.. وهناك ثمة مشكلة اخرى لابد من حلها، وهى مشكلة تعدد مراكز اتخاذ القرار المصرى بالنسبة للشأن السودانى.. فرغم ان اغلب السودانيين يقدرون أمن مصر، الا انهم يفضلون ان تكون معالجة الشأن السودانى عند وزارة الخارجية المصرية فى المقام الأول.

ويضيف: ان امن مصر ومستقبلها الاقتصادى فى السودان.. فالسودان به ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة هذا بخلاف المراعى والغابات، بالاضافة الى الثروة الحيوانية. ويمكن لمصر ان تعيد هيكلة الانتاج الزراعى، وان تستورد من السودان سلعة غذائية وصناعية زراعية مثل القطن والسكر والزيوت بتكلفة اقل.. لذا فان التكامل بين شعبى وادى النيل يمكن ان يحقق امال واحلام كلا البلدين اذا ما احسنت النوايا.

نريد ضمانات حقيقية

● أمين عكاشة ممثل الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى بالقاهرة.. يقول: توجد فى السودان ٧ أحزاب سياسية كبرى، لها وجود تاريخى وجماهيرى عريض، هذه الاحزاب بالاضافة الى النقابات المهنية وهى تمثل ايضا قوى شعبية كبيرة، لم تشارك فى توقيع اتفاق «ماشاكوس» الذى وقع بين قطبين فقط.. وقد مرت السودان بتجربة مماثلة عام ١٩٧٢ فى عهد الرئيس السابق جعفر نميرى عندما وقع اتفاقا مع احدى الحركات الجنوبية، وكانت النتيجة انهيار الاتفاق لعدم مشاركة الاحزاب والقوى السياسية، سواء الموجودة فى الشمال، او الموجودة فى الجنوب.

ويضيف عكاشة: صحيح نحن مع وقف الحرب، ووقف نزيف الدم بين ابناء السودان، لكننا نريد ضمانات لنجاح هذا الاتفاق، وان يكون اتفاقا مبنيا على قواعد واسس سليمة، ويتضمن كل الحقوق الشرعية.. وهذا لن يتحقق الا بمشاركة كل الاحزاب والقوى السياسية فى السودان.

ويضيف: هناك مظالم وحقوق لسكان الجنوب، لم تحققها حكومة السودان، ومن هنا فان انفصال الشمال عن الجنوب سوف يتوقف على ماتحققه حكومة السودان من تطبيق نظام ديمقراطى عادل، واعطاء الجنوبيين كل حقوق المواطنة، الحق فى توزيع الثروة، والحق فى توزيع السلطة، والمشاركة فى الحكم، لأننا نريد سودانا موحدا.. ولو تمزق السودان سيخسر الجميع.. وهنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يجب على مصر وهى الشريك الحقيقى فى المصير السودانى، عليها ان تدعم السودان شمالا وجنوبا لتدعيم الوحدة.. وهذا ما تطالب به كل الاحزاب والقوى السياسية فى السودان، فالجميع يرى ضرورة مشاركة مصر بفاعلية فى هذا الشأن، ونطالب مصر بحضور الاجتماع الذى سيعقد هذا الشهر بين الشماليين والجنوبيين فى «ماشاكوس» فيما يعرف بالجولة الثانية، وان يكون حضورها ليس كمراقب، ولكن كمشارك مثلها مثل دول الايجاد.

كما اننا نريد مزيداً من التقارب والتفاعل المصرى السودانى فى ظل هذه الظروف الهامة والخطيرة، لذا اؤيد دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد، الذى ناشد فيها الجميع بضرورة وحدة الشعبين المصرى والسودانى، وتدعيم اواصر التعاون بينهما، فمصر هى صمام الامن للسودان، والسودان هى صمام الامن لمصر، ولايمكن فصلهما عن بعضهما البعض، لذا ارى ضرورة توثيق العلاقات الشعبية، والسياسية، والاقتصادية، ونبذ الخلافات لتحقيق المصالح العليا للشعبين والبلدين، والذى يحقق مصالح الامة العربية كلها.

تكثر به العيوب

● بكرى نعيم سياسى سودانى.. يقول: الاتفاق الذى وقع له جانب واحد ايجابى، بينما تكثر به العيوب.. فالايجابية الوحيدة فى هذا الاتفاق، انه سيؤدى الى وقف نزيف الدم بين السودانيين.. لكن من اخطر عيوب هذا الاتفاق انه يقود السودان الى نفق مظلم، ويكرس انفصال الجنوب عن الشمال.. وهذا ليس خطرا على مصر وحدها، ولكن على السودان والمنطقة العربية والافريقية كلها.. فالاتفاق وقع بين فئتين من فئات الشعب السودانى، والاثنان معاً لايمثلان اغلبية الشعب السودانى، فالجبهة الشعبية بقيادة جون جارانج لاتمثل الجنوب، ولا حكومة الانقاذ فى الخرطوم تمثل الشمال.. ومن هذا المنطلق فان اتفاق «ماشاكوس» يكون قد وقع بين حركة مسلحة، وحكومة عسكرية واى اتفاق بين هذين الطرفين سينهار كما انهار اتفاق ١٩٧٢ الذى وقع فى اديس ابابا فى عهد الرئيس السابق جعفر نميرى.

لذا يجب ان نضع استراتيجية واضحة لكيفية الاستفادة من الاتفاق الذى وقع بعد ان اصبح امرا واقعا.. يجب علينا الا نقف فى مواجهة القطار، بل علينا ان نكون جزءا من ركاب هذا القطار، ثم نهدئ من سرعته، ثم نوجهه فى الاتجاه الصحيح الذى يخدم وحدة السودان ومصالح السودانيين.. يجب ان نوظف هذا الاتفاق للتعايش السلمى فى سودان جديد موحد يتجاوز اخطاء وسلبيات الماضى.

واتفاق «ماشاكوس» مرفوض من كل القوى السياسية فى السودان، لأنه لم يشمل كل الاحزاب والقوى السياسية فى السودان، كما انه خارج عن اطار المبادرة العربية، كما انه يكرس وجود سلطة عسكرية فى الجنوب، وسلطة اصولية فى الشمال.. هاتان السلطتان فى الشمال والجنوب سوف تدعمهما دول كثيرة، ليس حبا فيهما، ولكن لتحقيق مصالح امنية اولا، واقتصادية وسياسية ثانياً، وعلى راس هذه الدول اسرائيل.. فاسرائيل يمكنها ان تدعم وجود دولة اصولية فى شمال السودان لتهديد امن مصر والسعودية، وبالتالى تهديد الامن القومى العربى.. والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا تسمح امريكا باقامة دولة اصولية فى شمال السودان، بينما هى نفسها، تضع فيتو لمنع قيام اى دولة اصولية فى العالم، بل تسعى لتغيير مناهج التربية الدينية فى بعض الدول العربية.

ويضيف بكرى نعيم: ان دعوة الدكتور نعمان جمعة رئيس حزب الوفد تؤكد غياب الاستراتيجية العربية تجاه السودان، ونحن كسودانيين نشكره، لأنه يطالب بضرورة وحدة الشعبين المصرى والسودانى، كما يطالب بدور مصرى فعال لتحقيق التكامل الاقتصادى بين شعبى وادى النيل لما فيه مصلحة الشعب المصرى والسودانى، وهذا امل نريد ان يتحقق وبسرعة.

أمين عكاشة:

الموقعون على الاتفاق تجاهلوا الأحزاب والقوي في شمال وجنوب السودان..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

في ندوة معهد الأهرام الإقليمي

وزير سوداني يحذر من انفصال الجنوب بسبب اتفاق "مشاكوس"

السفير أحمد عبدالحليم: الحكومة السودانية ترفض انفصال اى جزء من البلاد

البشير

جارانج

كتب طه النجار:

اكد شول دانج وزير الدولة السوداني للشئون الخارجية أن اتفاق «مشاكوس» بين الحكومة السودانية والمتمردين في الجنوب سوف يؤدى إلى انفصال الجنوب السوداني.

وقال خلال حديثه في ندوة «اتفاق «مشاكوس» بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية » التي نظمها معهد الأهرام الإقليمي أنه سيتم بعد ٣ سنوات تقييم الاتفاق وانه لن يتم إجبار الولايات الجنوبية على الاتحاد أو الانفصال وسوف تعطى لها الحرية كاملة في البقاء في وحدة بالشكل الذى تراه مع الحكومة السودانية أو الانفصال.

وقال إنه خلال الفترة الانتقالية ستحاول الحكومة السودانية القضاء على كافة المشكلات في الجنوب وخاصة التنموية والتعليمية.

وأضاف أن الانفصال امر وارد إذا لم تتم التنمية في الجنوب.

وأوضح أن هناك فرصة للبقاء على وحدة السودان بشماله وجنوبه وأن الوقت قد حان لدفع السلام ومساعدة اليات الوحدة في السودان.

وطالب الدول العربية بتقديم المساعدات اللازمة لمنع انفصال الجنوب كما طالب بتكثيف التواجد الثقافي للدول العربية في السودان للحفاظ على اللغة العربية وبقائها قوية.

واشار دانج إلى انه خلال الـ١٣ سنة الأخيرة حدثت طفرة اضيفت إلى البنية التحتية لصالح السودان ويمكن أن تتضاعف موضحاً انها حدثت بفضل التغيرات العالمية والمحلية الكثيرة والتصالح مع الجيران والاتحاد الافريقي ومع مصر أيضا.

وقال إنه تم إجراء حوار مع المجتمع الدولي وخاصة الأمريكان حول الوضع في الجنوب وكان من نتائجها مبادرة الإيجاد وكذلك المبادرة المصرية الليبية وتم التنسيق بين المبادرتين وتمخض عنها اتفاقية مشاكوس التي قيمت العلاقة بين الدين والدولة والتشريعات الخاصة بالجنوب والأخرى الخاصة بالسودان وتشريعات أخرى اجتهادية في كل ولاية وتم الاتفاق على حكومة في الجنوب.

واكد وزير الدولة للشئون الخارجية السوداني تناول الاتفاق لموضوع الديمقراطية وتعدد الأحزاب وإنشاء حزب للحركة الشعبية التي قبلت أن تتحول إلى حزب بناء على تصريحات زعيمها جون جارانج.

واكد إصرار الحكومة على إنهاء الصراع ودفع النزاعات العرقية التي هي اشد ما يواجه السودان من تحديات وتعوق التنمية وتتسبب في التخلف.

واشار إلى أن الدولة حريصة على إيجاد حلول دون اللجوء إلى استخدام القوة من جانب حكومة الخرطوم.

وقال إن موقف الحكومة كان واضحا من الموافقة على وقف إطلاق النار والجبهة الاخرى كانت ترفض العدوان ووقف إطلاق النار والحكومة ملتزمة بالبحث عن السلام ومقتنعة به مؤكدا أن الحكومة جادة في إيجاد حل لمشكلات الجنوب.

واشار إلى أن مفاوضات ضرورية لنبذ العنف.

وأوضح دانج أن مؤسسات المجتمع المدني ضرورية ولها دور أساسي من الناحية الخدمية والنهوض بالمجتمع الجنوبي.

وقال إن الدور الأمريكي كان جادا وإيجابيا خلال اتفاق مشاكوس وسعى إلى إيجاد حل والوصول إلى السلام وهو ما سوف يستمر نظرا لاستبعاد تغيير الإدارة الأمريكية خلال الفترة الانتقالية للاتفاق.

واكد رغبة الحكومة في عدم تهميش دور احد من المعارضة أو إبعاد قادتها أو عزلهم مشيرا إلى أن السلام لن يكون له دور أو قيمة إلا برضا جميع الأطراف.

ومن جانبه اكد السفير احمد عبدالحليم سفير السودان بالقاهرة ان هناك ٣ أمور تؤمن بها الحكومة السودانية نحو الاتفاق. اولا انها ترفض انفصال ١٪ من السودان في الجنوب أو الغرب أو غيرها والثاني أن الاتفاق جاء في الوقت المناسب ولو تأخر قليلا لانفصل الجنوب بسبب الحرب وخاصة في ظل الحديث عن إصدار عملة وإنشاء بنوك في الجنوب، والأخير ان الاتفاق وضع كل الضمانات والأسس التي لو تم الالتزام بها من الجميع لن يحدث أى نوع من الانفصال.

وقال كنا نتحدث عن وحدة السودان ولم نفعل شيئا عمليا على أرض الواقع لخدمة الوحدة مؤكدا أنه من الأفضل التركيز على مواجهة المشكلات.

وأوضح عبدالحليم أن هناك فرصة للحل وإقامة نظام ديمقراطي واقتسام السلطة والثروة في ظل الاتفاق الحالي.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

ماوراء اتفاق ماشاكوس
خطوة نحو المجهول السياسى !

ما هى الاهداف المضمرة للصفوة السياسية العسكريتارية والدينية الحاكمة فى السودان الشمالى من توقيع اتفاق ما شاكوس مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج

نبيل عبدالفتاح

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

إذا تجاوزنا إرث المناورات والمزايدات السياسية والتلاعب بمشكلة الجنوب فى إطار الصراعات بين الجماعات الحزبية والطائفية والعسكريتارية الشمالية وحاولنا السعي لسبر الخطاب السياسى الخفى الذى يتحرك فيما وراء التصريحات وبلاغة تاكيد الوحدة والمشاركة السياسية والازدواجية فى بنية السلطات المقترحة التى تقود إلى تكريس الانقسام والسلطات الفعلى بين الإقليم الشمالى والجنوبى ما الذى هدف إليه النظام الحاكم من وراء الاتفاق يمكن لنا رصد بعض الدوافع والأهداف فيما يلى:

١ ـ الاستجابة للضغوط الأمريكية ـ والغربية ـ السياسية ولاسيما بعد ١١ سبتمبر٢٠٠١ والرغبة فى الاستفادة من الدعم السياسى الأمريكى ورفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والرغبة فى الحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية وصناديق التمويل الدولية ووعد بعضها كبريطانيا بإسقاط الديون الخارجية مع دعم من النرويج وإيطاليا وكندا والمانيا لإقالة الاقتصاد من عثراته وارتفاع معدلات التضخم والفقر وتدهور سعر صرف الجنيه السودانى.

٢ ـ إن الاتفاق ـ وظروف توقيعه ودلالات الدور الأمريكى والبريطانى والنرويجى والإيطالى- سيسهم فى توسيع مدى الخلافات الداخلية فى التجمع الوطنى للمعارضة السودانية والأطر الناظمة لها بين حزبى الأمة والاتحادى والجيش الشعبى لتحرير السودان وهو ما ظهر بعد الاتفاق من حيث استبعاده لأطراف المعارضة الشمالية ثم الجنوبية وانحصاره فى طرفيه الحكومة وجون جارانج.

٣ ـ إضعاف الأطراف ذات الثقل الطائفى والتاريخى بين القوى السياسية الشمالية فى توازنات السياسة بين طائفة الأنصار وحزب الأمة فى ظل تعميق الفجوة بين الصادق المهدى وابن عمه الفاضل المهدى الذى سيشارك فى السلطة والانسلاخ من الحزب تحت دعاوى تجديد شباب حزب الأمة وقيادة الطائفة. وتحفيز الاتحاديين على المرونة السياسية تجاه الحكومة لأن ظروف عقد الاتفاق والمفاجأة التى انطوى عليها لأطراف إقليمية عديدة- كمصر وليبيا مثلا!- تحمل رسالة مفادها أن المتغيرات الجديدة ستؤثر على قوة علاقاتهم التاريخية مع مصر والسعودية فى حين أن ليبيا قدراتها على المناورة محدودة فى الإطار الافريقى والدولى لاعتبارات تتعلق بسياسة العقيد القذافى ومواريثها وتقلباتها!

٤ ـ تهميش دور حسن الترابى المعتقل حاليا وذلك عبر تحقيق نجاح ما من الاتفاق ـ يتجاوز ما تم الاتفاق بينه وبين جون جارانج- وحقن الدماء الشمالية فى الحرب الأهلية ومن ثم محاولة بناء شرعية سياسية جديدة للنظام ـ تحالف الإسلام السنى والعسكريتارية ـ يوظف السلام خلال ست سنوات يوطد فيها النظام أركانه وقواعده الأساسية إزاء القوى المعارضة حتى ولو جاء الانفصال مع تقرير المصير فإن شكل قادة المنطقة وتوازناتها ونظمها الحاكمة من المرجح تغيرهم خلال السنوات الست المقبلة! خلال هذه المرحلة يؤسس النظام شرعيته على السلام والتنمية وكسر العزلة الدولية بديلا عن الشرعية الانقلابية المؤسسة على إيديولوجية الإسلام السياسى الوضعية.

٥ ـ تعميق العلاقات السودانية مع دول الجوار الأفريقى- فى إطار منظمة الإيجاد- فى إطار المناورة مع مصر أو دفعها إلى توازن فى علاقاتها مع القوى الشمالية أو التلويح بإمكانية إسهام الحكومة السودانية فى تهميش الدور المصرى فى نظام حوض النيل من خلال توظيف الوضع القلق وغير المستقر فى المنطقة ولاسيما ضربة العراق المتوقعة واحتقان النزاع الفلسطينى- الإسرائيلى مجددا واهتمامات مصر وتركيزها على محاولة منع انفجار الأوضاع بالمنطقة والحفاظ على الحقوق الفلسطينية ومحاولة تطويق النزق السياسى لبعض الأطراف العربية. إن بعضهم ـ داخل الصفوة السودانية الحاكمة- يتصور أن مصر لديها مشكلات عديدة ستحول دون قدرتها على التأثير الحاسم فى مشكلات السودان وحوض النيل مع تغيرات ما بعد ١١ سبتمبر٢٠٠١ ودخول الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وأطراف أخرى عديدة لحل المشكلة السودانية وأن الأزمة الاقتصادية المصرية والانفجار السودانى وبطء التصرف البيروقراطى لدى بعض الموظفين السياسيين.. الخ كل هذا سيشكل عوائق أمام دور مصرى فعال فى إطار السعى للوصول إلى وحدة لإقليم الدولة السودانية بين جميع القوى السياسية الشمالية والجنوبية لأنها تفتقر إلى أدوات التأثير الاقتصادى.

هذا النمط من التفكير السياسى لدى بعض الأطراف داخل الصفوة الحاكمة ليس جديدا وإنما هو جزء من سياسات توظيف مصر فى الخطابات السياسية التى تنتج دوما للاستهلاك الداخلى لكنها ترمى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ خطابات مناورة فى أوقات الأزمات والاحتقانات الداخلية وترمى لإيجاد "عدو" موهوم تدار حوله

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سياسات التعبئة السياسية!

ب ـ كسر الاستقطابات الداخلية بين أطراف اللعبة السياسية والحكومة في كل مرحلة والعسكريتارية بهدف تعبئة الجماهير السودانية ضد مصر في حين أن الشعب السوداني الشقيق هو الأقرب للشعب المصرى عن الشعوب الأخرى قاطبة حيث يعيش ملايين السودانيين في مصر كجزء من وطنهم الكبير وادى النيل بشماله وجنوبه مصر وسودانه يتقاسمون معا مر الحياة وحلوها.

ج- توظيف بعض عناصر الصفوة ـ المثقفة ـ وبعضهم من مستويات رفيعة التكوين والمعرفة وهى جماعة لا يعرف عنها بعض موظفى السياسة والثقافة المصرية المحدودين شيئا ـ مرحلة تاريخية سلفت فى تاريخ البلدين للإفساد المنهج للعلاقات بين الشعبين فى إعادة إنتاج المواريث السلبية زمن الحكم المصرى والحكم الثنائى مع بريطانيا ويتناسون عن عمد عمق الروابط الشعبية وتداخل الحركة الوطنية المصرية والسودانية معا إزاء الاستعمار البريطانى سواء فى إطار الوفد والحركتين الديمقراطية للتحرر الوطنى) حدتو(ثم حستو السودانية.. الخ.

د ـ تصوير اهتمام مصر بالسودان متمحورا ومختزلا فى امن حوض النيل والحصص المائية وهو ما يمثل نزعة تبتسر علاقات عميقة فيها تداخل بشرى وجيوبوليتيكى وسياسى وثقافى ذات فرادة وخصوصية وذلك بقطع النظر عن رعونة وقصر نظر وبيروقراطية عناصر داخل السياسة والإدارة المصرية تتسم بالكسل والمحدودية وبطء الأداء والاستعراضية المسطحة!

إن هذا النمط من التفكير السياسى الكامن وراء الاتفاق الأخير يعكس نمطا مراوغا يعاد إنتاجه وذلك بحجب المعلومات عن الحكومة المصرية.

أما الولايات المتحدة ورئيسها الإمبراطورى الكونى وإدارته فقد مارست ضغوطا عديدة على جون جارانج كى يعد نفسه وجيشه وحلفاءه إلى تأسيس هياكل الدولة الجديدة فى الجنوب ومن ذلك تحويل الجيش الشعبى لتحرير السودان الى حزب سياسى جماهيرى فى جميع انحاء السودان ثم على الحكومة الحالية المتعاونة بالمعلومات عن الإرهاب وذلك لتحقيق عدد من الأهداف تبدو مواتية للمجموعة الحاكمة فى الشمال التى ترمى إلى توظيف الأدوار الأمريكية والبريطانية والنرويجية والإيطالية فى الضغط أو التأثير على أقل تقدير على الدول الإقليمية للقبول بالاتفاق وعلى وجه التحديد مصر ثم السعودية وليبيا. وفى هذا الإطار يستند موقف الحكومة إلى أن لأمريكا مصلحة فى استبعاد مصر ومحاصرتها فى نظام حوض النيل والسودان وإفشال المبادرة المصرية- الليبية لمصلحة مبادرة الإيجاد وأن أهداف ذلك أمريكيا تتمثل فيما يلى:

١ ـ أن تبدى مصر مرونة سياسية وعملية إزاء الضربة القادمة للعراق وتخفيف لهجة الخطابين السياسى والإعلامى الموجه للاستهلاك المحلى الداخلى.

٢ ـ تخفيف حدة الموقف المصرى إزاء السياسية العدوانية الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية والموقف من عرفات.

٣ ـ دفع الحكومة المصرية للمشاركة الصريحة فى استراتيجيات الولايات المتحدة الوقائية فى مكافحة الإرهاب ولاسيما فى الشرق الأوسط!

٤ ـ حصار بقايا الدور الإقليمى المصرى فى المواقع الأكثر تأثيرا على الأمن القومى المصرى المباشرة.

هناك أهداف أمريكية أخرى تتمثل فى استغلال النفط واحتياطاته وحماية السودانيين المسيحيين فى إطار أغلبية تنتمى إلى الأديان الوضعية من كريم المعتقدات. فى إطار الاستجابة لضغوط اليمين المسيحى وتصوراته لحل مشكلة الحرب الأهلية طريقا لإقامة دولة جديدة فى جنوب السودان.

إن مأزق الاتفاق الحالى ومآله إذا أدى إلى إنشاء دولة فى الجنوب يتمثل فى رأينا فيما يلى:

١ ـ أن تكوين دولة فى الجنوب قد يؤدى إلى انفصالات أخرى على أسس عرقية ودينية.

٢ ـ تهميش الدور الأفريقى للسودان وحصره فى إطار دولة سنية متشددة ذات تاريخ سلبى وفاشل فى التكامل الداخلى فضلا عن تجسيم مقولة عن أن الشماليين لهم تاريخ طويل ولايزال فى تجارة الرقيق الأفريقى من الجنوب.

٣ ـ إضعاف وزن السودان العربى ـ الأفريقى جيوبولتيكيا وسيؤدى ذلك إلى إضعاف إمكانات المناورة السودانية وتغدو رهينة دول منابع النيل ثم علاقاتها مع مصر. إن السودان وتركيبته الفريدة ثقافيا وعرقيا ولغويا ودينيا هى مصدر تميز وأهمية ومكانة عربيا وافريقيا أما المناورات والمزايدات هى التي تضع مصير هذا البلد المهم رهينا لمصائر لا تسيطر عليها صفوته الحاكمة والمعارضة معا !

ان الظروف السياسية والاقليمية والدولية تشير الى تغيرات كبرى لايزال بعضهم فى مصر والسودان بعيدا عن إدراكها على الرغم من أنها ستمس شكل المنطقة جيوبولتيكيا ونخبويا وامنيا لكن مناهج التفكير السياسى النخبوى لاتزال ساكنة فى اطار تواريخ سلفت!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

التطورات الأخيرة في السودان.. واحتمالات السلام والديمقراطية

اتفاق ماشاكوس يمكن ان يكون خطوة الى الامام لو تضافرت كل الجهود لوقف القتال

في مثل هذا الاسبوع من كل عام تطل علي ذكريات أيام عشتها في السودان الشقيق اثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم يوم 8 اغسطس (اب) عام 1967 بدعوة من محمد احمد محجوب رئيس وزراء السودان في ذلك الوقت عقب الهزيمة التي لحقت بمصر في عدوان 5 يونيو (حزيران) وادت الى توسع اسرائيل واحتلال ارض عربية في مصر وسورية والاردن، واسترجع الاحداث التي وقعت خلال المؤتمر وادت الى اذابة الخلافات التي كانت قائمة بين الدول العربية، والدعم المادي الكبير الذي قدمته السعودية والكويت وليبيا الى الدول التي اضيرت من العدوان والقرار الذي اتخذ بعدم الصلح او الاعتراف او المفاوضة مع اسرائيل، والاستقبال الشعبي الكبير لجمال عبد الناصر الذي كان بمثابة استفتاء ثان لبقائه في موقعه، الامر الذي جعله يسترد ثقته بنفسه، وعادت الابتسامة تظهر على وجهه لاول مرة بعد الهزيمة.

كان انعقاد المؤتمر في الخرطوم دلالة على الدور العربي المؤثر الذي كان يلعبه السودان في هذه المرحلة في الساحة السياسية العربية.

وفي هذا العام استرجع احداث الماضي، واتابع التطورات التي استجدت على الموقف في السودان، بعد لقاء الرئيس عمر البشير، والعقيد جون جارنج رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في كينيا يوم 27 يوليو (تموز) بعد اسبوع من التوقيع على اتفاقيات مبدئية في ماشاكوس يتطلع البعض الى ان تنتهي الحرب الاهلية التي انطلقت عام 1983 عندما حاول جعفر نميري فرض الشريعة الاسلامية على اهل الجنوب والتي زادت حدتها بعد انقلاب الجبهة الاسلامية للانقاذ عام 1989، والتي ما زالت مستمرة تكبد شعب السودان ما يزيد على مليوني من الضحايا والمشردين ومليارات الدولارات وتشيع الآلام والاحزان.

ورغم ما يجيش في صدور الكثيرين من رغبة في وضع نهاية لهذا الحرب المأساة الا ان هناك تحفظات توازن بين كفة التفاؤل في الوصول الى سلام حقيقي وبين كفة الانتظار لما يمكن ان تحمله الايام من مفاجات، خاصة بعد ان صرح البعض بان ما تم التوقيع عليه هو اطار لاتفاق وليس اتفاقا نهائيا، وما ذكره ايضا الدكتور منصور خالد المستشار السياسي للدكتور جون جارانج ان توقيع الاتفاق كان مفاجاة لبعض قادة التجمع الوطني الديمقراطي من جهة وبعض قيادات الحركة الشعبية في الميدان من جهة اخرى، الامر الذي يظهر انه لم يكن اتفاقا جامعا درسته جميع الاطراف والقوى السياسية قبل الموافقة عليه، وهو ما دعا محمد عثمان الميرغني والدكتور حسن الترابي الى التحفظ عليه ورفضه لتجاهله وعدم حرصه على معرفة راي كل القوى السياسية السودانية.

مع ذلك، فإن مراجعة نصوص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بعد شهر من المفاوضات المتصلة تظهر رغبات مشتركة في وحدة السودان، وحق الجنوب في تقرير مصيره، واسقاط التصور بان العلمانية منافية للدين، واعتبار ان الدين والعادات والتقاليد هي مصادر للقوة الروحية والالهام لشعب السودان، ومع التطلع الى اقامة نظام ديمقراطي للحكم يعطي الاعتبار للتنوع الثقافي والاثني والعرقي والديني وتعدد اللغات،

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أحمد حمروش

كما ينص على ان تولي جميع المناصب بما فيها رئاسة الدولة يتم على أساس المواطنة وليس على اساس الدين او المعتقدات او الاعراف، وايجاد حل شامل للتدهور الذي سببته الحرب ليس عن طريق احلال السلام فقط وانما عن طريق العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومناقشة الوقف الشامل لاطلاق النار لوضع حد للمعاناة والقتل في صفوف شعب السودان، وبدخل مشروع اطار الاتفاق بعد ذلك في مناقشة التفاصيل التي تضمن التنفيذ لمواده تحت رعاية مشتركة من دول ليست فيها دولة عربية واحدة، دول الايقاد (جيبوتي واريتريا واثيوبيا وكينيا واوغندا) ودول مراقبة (ايطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) الى جانب تمثيل متساو لحكومة السودان والحركة الشعبية، وهي التفاصيل التي تجعل منه مشروعا قابلا للتنفيذ، ومع ذلك تبقى بعض القضايا التي تستحق التركيز والاهتمام للسعي المشترك من اجل تحقيق الاهداف التي يتطلع اليها شعب السودان، وفي مقدمتها عودة السلام ووحدة السودان وإقامة نظام ديمقراطي في سائر ارجائه، خاصة ان هذا الاتفاق الاطار ياتي في وقت تهتم فيه الادارة الامريكية بالسودان لاكتشاف النفط فيه من جهة ولمجاراة حكومة السودان لخطوات مقاومة الارهاب بتقديم كل المعلومات المطلوبة من جهة اخرى.

ويمكن تلخيص هذه القضايا فيما يلي:

اولا: محاولة التفاهم والتوصل ال اتفاق مع سائر القوى والاحزاب والهيئات السياسية التي لم تشترك في اجتماعات ماشاكوس للوصول الى اتفاق مشترك يضمن تنفيذه وعدم اقامة العراقيل في طريقه، وخاصة بعد البيانات الرافضة التي صدرت عن التجمع الوطني الديمقراطي وعن حزب حسن الترابي (المؤتمر الشعبي)، وارتفاع بعض الاصوات ومنها صوت الصادق المهدي مطالبة بالافراج عن المعتقلين السياسيين أو تقديمهم لمحاكمات عادلة، وكذلك استمرار القتال وعدم الوصول الى وقف كامل لاطلاق النار.

ثانيا: الوقوف ضد القوى التي ما زالت تصر على فرض الشريعة الاسلامية على الجنوب باعتبار ذلك كان هو السبب الرئيسي في اندلاع الحرب الاهلية، وقد قرأنا اخيرا ان هيئة علماء السودان المعروفة بتاييدها للحكومة اصدرت اعلانا مدفوع الاجر يشدد فيه على ان الشريعة هي الخيار الاوحد للمسلمين في السودان وغير السودان والاصل هو عالمية الشريعة، ويذكر البيان ايضا ان التمرد في الجنوب على مر العصور لم يكن دافعه هو رفض الشريعة وإنما عوامل اخرى، وهو قول غير صحيح، كما ان بيان الشيخ حسن الترابي اشار الى ان الاتفاق الغى الشريعة الاسلامية التي تتامر عليها قوى الشر وتتكون الاحلاف ضدها.

ثالثا: العمل على الا يكون الاتفاق تحت رعاية اطراف جميعها ليست عربية، خاصة ان المبادرة المصرية ـ الليبية سبق ان وجدت قبولا وتفهما لدى الاطراف السودانية سواء في حكومة الخرطوم أو حركة جارنج.

واخيرا فإن اطار اتفاق ماشاكوس يمكن ان يكون خطوة الى الامام لو تضافرت كل الجهود لوقف القتال والوصول الى وقف ثابت لاطلاق النار ورفض التدخلات الخارجية وتثبيت الوحدة الوطنية، وتاكيد العلاقات القومية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

الخرطوم: الحكومة البريطانية تلتزم بدعم إتفاق ميشاكوس وتدعو لرفع حالة الطوارئ بالسودان

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

في خطوة تحمل على ما يبدو انعطافاً واضحاً من الحكومة البريطانية في اتجاه دعم مفاوضات ميشاكوس التي تنتظم جلساتها بين حكومة البشير وحركة قرنق بكينيا فضلاً عن العمل على ترسيخ واحلال السلام السوداني.

ذكرت تقارير رسمية في الخرطوم أن المستر آلن غولتي المبعوث البريطاني للسلام في السودان بدأ مباحثات مكثفة في الخرطوم مع المسؤولين والتقى غولتي بوزير العدل السوداني علي عثمان محمد يس للإطلاع على الترتيبات القانونية والدستورية لضمان اتفاقية ميشاكوس ووضع على طاولة وزير العدل اسئلة ساخنة حول ضمانات الحكومة تجاه الاتفاق الإطاري بين الحكومة والحركة وملف حقوق الإنسان وقانون الطوارئ، وأحكام الإعدام الصادرة مؤخراً لاستئصال النهب المسلح وبالمقابل استشار وزير العدل مبعوث لندن في افضلية تعديل الدستور الآن أم ارجاءه الى انتهاء المفاوضات.

ونصح آلن غولتي باجراء تعديل الآن لابداء حسن النوايا ووضع تصور يحظى بالقبول او الرفض حال الوصول الى اتفاق، واكد وزير العدل لغولتي شروع الحكومة في التعديلات الدستورية والعمل مع التنظيمات السياسية مستدلا باتفاقها مع تيار الإصلاح والتجديد بحزب الأمة بزعامة مبارك الفاضل.

واكد وزير العدل في سياق حقوق الإنسان معالجة بعض التجاوزات وربط في اتجاه اخر بين رفع حالة الطوارئ وإعلان وقف إطلاق النار وابلغ غولتي عزم الحكومة لإلغاء قانون الطوارئ حال وصول الحكومة والحركة الى اتفاق شامل حول إيقاف النزيف.

وتساءل مبعوث لندن عن وجود اتجاه لإلغاء عقوبة الإعدام إلا ان وزير العدل اكد عدم امكانية الغائها بحسبانها جزءاً من الشريعة وقال سيكون هناك تقليل الى حد أدنى.

وتزامنت تصريحات آلن غولتي مع وزير التعاون الدولي كرم الدين عبد المولى في اعقاب لقائهما، وابلغ مبعوث لندن الصحافيين بتركيز اللقاء على دفع السلام وكيفية تحقيقه بجانب الدور البريطاني والاتحاد الاوروبي في مباحثات ميشاكوس وبدا متفائلاً بحجة نجاح اللقاء المصيري بين الحكومة والحركة، وقال سيكون ايجابياً

ونأى غولتي بحديثه عن الخوض في مقترحات بريطانية يحملها للحكومة واكد ترك الامر للمفاوضين، وقال يجب ألا نتحدث عن الدور البريطاني وضرورة التركيز على دور السودان. وقال السلام لا يصنعه إلا السودانيون، واكد جاهزية بريطانيا حال التوصل لاتفاق لاعادة التأهيل والتنمية، وفي سياق تحركاته في القاهرة اكد نجاح لقاءاته مع الحكومة المصرية واكد اتفاق الطرفين على دعم عملية السلام في السودان وفي شأن ما أثير مؤخراً عن رفض مصر لمقترح بريطانيا للمشاركة في مفاوضات (إيقاد) اكتفى غولتي بقول (لكل دولة دور تلعبه ومصر وليبيا لهما مبادرة مفيدة يمكن ان تلعب دوراً بارزاً في حل أزمة السودان).

ونشط الاتحاد الاوروبي تجاه انجاح مفاوضات ميشاكوس. واكد زافير مارشال ممثل الاتحاد الاوروبي في لقائه وزير التعاون الدولي حرص الاتحاد على اكمال السلام في السودان واوصى بضرورة الإهتمام بالمساعدات الإفسانية وضرورة توسيع المساعدات التنموية.

وفيما اثار بروتكول ميشاكوس تحفظ القوى السياسية بوصفهم اياه

انه غير قومي، سعى آلن غولتي لإزالة اللبس واجتمع بمجموعة من القيادات المعارضة في لقاءات فردية بداية بزعيم حزب الأمة السيد الصادق المهدي واتفق الطرفان على ان احتواء العراقيل التي من شانها إعاقة الاتفاق. وجسد السيد الصادق العوائق في وجود عناصر مناهضة للاتفاق واختصاره بالحكومة والحركة وضرورة ان يكون الاتفاق مقبولاً قومياً، واكد غولتي أن اتصالات جرت مع القوى السياسية تمهيداً لاشراك فصائل المعارض في مرحلة لاحقة وامن الطرفان على ضرورة ان تتسم المرحلة المقبلة بالشفافية.

وفي إتجاه متصل التقى آلن غولتي محمد الازهري والفريق معاش يوسف احمد يوسف والسفير عبدالماجد الأحمدي، واكد الأزهري تبادل الطرفين وجهات النظر في حزمة من القضايا الراهنة. وقال طرحنا له وجهة نظر الحزب الإتحادي الديمقراطي في مباحثات ميشاكوس والقضايا المتعلقة بإيقاد وقابل آلن غولتي مجموعة من فصائل المعارضة منهم فاروق كدودة، ومحمد الأمين خليفة، علي محمود حسنين، فيما يعقد اليوم لقاءات مماثلة مع د. غازي صلاح الدين ووزير الخارجية ويتوجه بعدها الى نيروبي للمشاركة في المفاوضات.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

سر الختم الميرغني ينضم للحزب الحاكم

البشير: السلام بات وشيكاً

■ الخرطوم- خالد سعد:

اكد الرئيس السوداني عمر البشير ان اتفاق السلام الذي ستتوصل اليه الحكومة والحركة الشعبية خلال المباحثات التي بدأت اول امس في ضاحية مشاكوس القريبة من العاصمة الكينية نيروبي سيكون اتفاق سلام نهائي لن يدع سببا لاي شخص حمل السلاح مرة اخري، فيما اعلن امس قيادي بارز في الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة محمد عثمان الميرغني انضمامه لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، في وقت اعلنت الحكومة الكندية امس عن تعيين السيناتور موبينا جافر مبعوثة خاصة للسلام في السودان، خلفا للسيناتور لويس ويلسون، فيما تعهد المبعوث البريطاني الخاص للسلام في السودان ألن فولتي بتقديم بلاده الدعم الكبير للتنمية والتعمير في السودان بعد تحقيق السلام .

وقال البشير الذي كان يخاطب حشدا كبيرا من مواطني الولايات الجنوبية بالمركز العام لحزب المؤتمر الوطني امس في نفرة لدعم جولة التفاوض الثانية نظمتها امانة الجنوب بالتوحد والمحافظة على السودان ان السلام بات قاب قوسين او ادني ، ودعا - بعد تحقيقه - الي ترسيخ الوحدة حتي يغدو السودان اقوى واكبر واغنى بلد في افريقيا .

وشدد على ان جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. ودعا لعدم التمييز بينهم بالاتجاهات، واضاف ما في مواطن جنوبي أو شمالي او شرقاوي أو غرباوي ونوه إلى ان الشمال والجنوب اتجاه جغرافي فقط، وناشد المواطنيين بالتسامح وتناسي الخلافات لبناء السودان الجديد وتحقيق الوحدة والتنمية وقال انه دعا قرنق خلال لقائهما في كمبالا للتوحد لبناء السودان الجديد واشار إلى ان قرنق من ناحيته تحدث في لقاء كمبالا عن السودان الجديد وقال البشير بحامية سودانية: «وبعدين بعد شويه وعندما نقعد مع بعض ونصدق بعض والمشاكل بيناتنا حتكون مافي والحزب ده حيتوحد من جديد وحيكون حزب واحد ويجمع الشماليين والجنوبيين وناس الشرق والغرب» بعد ان أشار إلى ان قرنق قال: انه ينوي تشكيل حزب لكل السودانيين، وقال اننا في هذا الخصوص نتحدث عن المؤتمر الوطني كحزب يجمع كل السودانيين، وأعلن عن تعبئة شاملة يقوم بها المؤتمر الوطني لتحقيق هذا الهدف .

وقال البشير انه لا حجر على احد في استقرار بالمنطقة التي يريد سواء في الخرطوم او الجنوب ، وأضاف نريد منكم ان تعملوا على انكم مواطنون سودانيون لا فرق بين مواطن ومواطن.

ويتزامن ذلك مع إعلان قيادي رفيع في الحزب الاتحادي الديمقراطي المعارض بزعامة محمد عثمان الميرغني أمس انسلاخه من حزب الميرغني وانضمامه لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وقال محمد سر الختم الميرغني أحد أبرز قيادات الختمية وأحد كبار الشخصيات في عائلة الميرغني والحزب الاتحادي الديمقراطي بشرق السودان، (امس) انه قرر الانضمام للحزب الحاكم بهدف جمع الصف الوطني ونبذ الفرقة والشتات.

واعتبر الامين العام لحزب المؤتمر الوطني انضمام سر الختم للحزب الحاكم اضافة جديدة للمؤتمر الوطني وتوقع المراقبون ان يكون لانضمام سر الختم إلى الحزب الحاكم اثر كبير على التركيبة السياسية لما يتمتع به من خبرات وسند شعبي في صفوف طائفة الختمية الرافد الديني لحزب الاتحادي الديمقراطي وعلى وجه الخصوص في مناطق نفوذ الحزب بشرق السودان حيث يعيش سر الختم.

وكان سر الختم الذي عاد لبلاده منتصف العام الماضي بعد عشر سنوات قضاها في القاهرة ، ظل فيها محتفظا بعلاقات طيبة مع الجميع.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

ماهر: لا تفريط في وحدة السودان.. ولا لضرب العراق

المعارضة السودانية اختتمت اجتماعها بطلب توسيع «ماشاكوس» تحرك مكثف في الخارج والداخل خلال الفترة المقبلة

اسمرا ـ حمدي رزق:

أختتم «التجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض اجتماع هيئة القيادة في أسمرا أمس بالتأكيد على خطورة اتفاق ماشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اذا استمر في حالته كاتفاق ثنائي جزئي يتجاهل كافة اطراف المعادلة السودانية. وطالب بتوسيع طاولة الاتفاق لتشمل كل أطراف الازمة السودانية. ورأى التجمع في اوراق الاجتماع «ان الاتفاق رغم انه اخترق الجدار بين الحكومة والحركة وزلزل ثوابت النظام وكان الخوض فيها من المحرمات إلا انه جاء جزئيا واقتصر على طرفين وعديد من بنوده غامضة وغير واضحة مثل الحديث عن الدستور وتقسيم السودان على أساس ديني وخلوه من الحديث عن الديمقراطية وحقوق الأنسان وقضايا التحول الديني». ولخص وجهة نظره في انه اتفاق يزيد من فرص انفصال السودان.

ورغم مباركة التجمع مشاركة «الحركة الشعبية المتمردة» في الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس التي بدأت أمس الأول وتحميل امينه العام باقان اموم ملاحظاته الى وفد الحركة في ماشاكوس باعتباره عضو وفد المفاوضات عن الحركة إلا ان اوراق التجمع التي اعدتها ثلاث لجان اساسية اكدت على نظرته المتدنية للاتفاق باعتباره استخدم «منهج التجزئة» وليس الحل الشامل. ولعل اهم الاوراق كانت الورقة التفاوضية التي تشكلت من صفحتين فقط وشملت تسع نقاط تنص على الحل السياسي الشامل القائم على اشراك التجمع في المفاوضات والتحول الديمقراطي. وايضا اشتراطه للمشاركة في الحكومة الانتقالية والتي تتبلور في مهمة بناء اجهزة الدولة على أساس قومي، ومراجعة صيغة الدين بطريقة اكثر دقة لانه حسب الاتفاق وبهذه الصيغة سيكون الانفصال واقعا. واكد التجمع في اشتراطاته ان اي اتفاق يتم ضمانه من خلال ايجاد وشركاء ايجاد ودولتي المبادرة المشتركة «مصر وليبيا».

اما على مستوى القرارات فإن التجمع قرر القيام بتحرك دبلوماسي مكثف في الفترة المقبلة لتوضيح موقف التجمع من اتفاق ماشاكوس وستتجه الوفود الى مصر ودول «ايجاد والترويكا» الاوروبية «بريطانيا والنرويج وايطاليا». وايضا تكثيف الاتصالات مع تجمع الداخل ومده بالاموال اللازمة لتفعيل وتنشيط العمل الجماهيري «خيار الانتفاضة». وفيما ارجع التجمع تفعيل الخيار العسكري للقيادة العسكرية بقيادة جون قرنق والفريق عبدالرحمن سعيد إلا ان قرارا سريا لم يصدر في الاجتماع لتنشيط العمل العسكري في الجبهة الشرقية لاجبار النظام على الجلوس الي طاولة التفاوض.

وحول الدور المصري فقد خلت الاوراق من اية اشارة لمصر سوى في البيان الختامي الذي طالب بضرورة اشراك دول الجوار في ضمان الاتفاق. في هذا الاتجاه فإن مصر بدأت اتصالات مكثفة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لدعوة زعيمها الدكتور جون قرنق الى القاهرة بناء على رغبته التي ابداها للسفير المصري في اسمرا دسوقي فايد. وكان قرنق قد اجرى اتصالات مكثفة بالقاهرة لامكان زيارتها وكان مقررا ان يذهب اليها يوم الخميس المقبل مع رئيس التجمع محمد عثمان الميرغني. وكما اشارت «الاتحاد» من قبل فإن الميرغني سيعود الى القاهرة «الخميس» في محاولة لترميم الجسور التي تهالكت بين مصر والتجمع وان الميرغني سيحمل الى القاهرة نتائج اجتماعات هيئة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

القيادة خاصة وانها تتوافق الى حد كبير مع الطرح المصري الرامي للمحافظة على وحدة السودان، على ان تدرس القاهرة النتائج وتشير على رئيس التجمع بما تراه ويكون مناسبا لدعم التجمع في اتجاه الوحدة. وعلمت «الاتحاد» ان عددا من قادة الفصائل سيعودون الى القاهرة بعد غد الجمعة وسيطلب كثيرون منهم عقد لقاءات مع المسؤولين المصريين لمناشدتهم مساندة موقف التجمع من الاتفاق بحيث يؤدي الى الحفاظ على وحدة السودان.

وفي القاهرة أكد وزير الخارجية أحمد ماهر على أن مصر لاتقبل التفريط في وحدة السودان وانها ستعمل من أجل أن تكون الوحدة هي خيارالشعب السوداني عندما يجرى الاستفتاء في نهاية فترة الست سنوات التي حددها اتفاق « مشاكوس » بين الحكومة السودانية وحركة جون قرنق.

وقال ماهر في حديث تنشره مجلة «آخر ساعة » في عددها الصادر اليوم ان وحدة السودان هي لمصلحته ولمصلحة مصر ولمصلحة الاستقرار في القارة الافريقية وبالتالي فان التفريط في هذا الموضوع خطير جدا.

وأضاف: اننا يجب أن نعمل على مساعدة الشعب السوداني في أن يحتفظ بوحدته لأن الوضع ليس سهلا فعندما نفتح الباب لفكرة تقرير المصير فان هذه الفكرة تستهوي الناس وتؤثر في المواقف ونحن علينا أن نعمل مع القوى المؤمنة بوحدة السودان في الشمال والجنوب لكي نصل بعد 6 سنوات الى أختيار الوحدة ».

وردا على سؤال حول الضربة العسكرية المحتملة ضد العراق حذر أحمد ماهر من أن التدخل العسكري ستكون له تداعيات خطيرة جدا على الشعب العراقي وعلى المهاجمين أنفسهم مشيرا الى أن ذلك سيترتب عليه سقوط كثير من الضحايا من الجانبين. واستطرد قائلا: ان التهديد باستخدام القوة ليس فيه مايبرره قانونيا أو سياسيا كما أنه خطأ سياسي.

وأكد ان مصر أبلغت الولايات المتحدة بوضوح رفضها ضرب العراق.

ومن جهته أعرب الدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري عن القلق بشأن اتفاق ماشاكوس وقال: «ان هذا القلق بشأن الاتفاق يعود الى الحرص الشديد على السودان الشقيق وليس تدخلا في الشأن السوداني الداخلي».. مؤكدا في الوقت نفسه ان السودان دولة ذات وزن وقيمة كبيرة وشعبها يتمتع بمستوى عال من الوعي السياسي والثقافي.

واوضح ان الاهتمام المصري بهذا الموضوع يرجع الى تأثيراته الاقليمية وأنه ليس شأنا داخليا فقط حيث أنه بعد مرور فترة السنوات الست الانتقالية من الممكن ان تؤدي نتيجة استفتاء الى اعلان قيام دولة أخرى بالجنوب السوداني.

واضاف«ان فترة الست سنوات تعد أمرا مقلقا للغاية وان من تعود على الاستعداد للاستقلال سوف يسعى لهذا».

وشدد الدكتور مصطفى الفقي على ان القلق المصري بشأن اتفاق ماشاكوس ليس دافعه احتمال تأثر حصة مصر من مياه النيل «انما القضية هي ان استقرار السودان يمثل جزءا من الامن القومي المشترك لمصر والسودان ..مشيرا أيضا الى انه لايوجد مبرر حقيقي لفصل الجنوب عن الشمال.

ورأى في حديث خاص للتليفزيون المصري امس ان حل مشكلة الجنوب السوداني«يكمن في احتواء كل التيارات السياسية بالسودان في دولة ديمقراطية متعددة الاعراق والاصول يتم الايمان فيها بمنطق المواطنة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام الاهرام

التاريخ : ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

السودان من منظور إفريقى ـ أمريكى

لقد تعودنا ـ مصريين وعربا ـ ان نرى السودان من منظور سياسى ثقافى من الشمال الى الجنوب، او من الشرق الى الغرب. ونظرا لاتساع مساحة السودان طولا وعرضا، وهو اكبر الدول الافريقية مساحة، فقد لانرى الكثير فى المناطق الجنوبية، والجنوبية الغربية حيث تتعدد القبائل وتمتد وتتداخل فروعها عبر الحدود مع دول الجوار إبتداء من تشاد الى الكونغو كينشاسا واوغندا وكينيا وغيرها حيث تضعف قيمة ومعنى الحدود السياسية وتصبح الحدود الحقيقية هى حدود القبائل بعاداتها وعقائدها وثقافتها ويكاد ينعدم مفهوم الامة او القومية لدى هذه القبائل التى تدين بالولاء الاول لزعمائها وشيوخها، وهى تعيش حياة فطرية بسيطة بعيدة عن كل ما يمت للقرن الحادى والعشرين من تنظيم وادارة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لاتكاد ترى بالعين المجردة وسط مستوى معيشة تحت خط الفقر بدرجات كبيرة تفوق كل تصور.

كما ان الوعى باهمية الحفاظ على وحدة السودان وسلامة اراضيه واستقلاله وسيادته قد يكون واضحا ومؤكدا لدى المصريين والعرب وحكومة السودان، ولكن هذا لايكفى لاقناع الآخرين بشرعية القضية وعدالتها وفى المقدمة شعب الجنوب الذى كان يتطلع بامل كبير الى سنوات الحكم الذاتى المحدود من ١٩٧٢ الى ١٩٨٣ فى عهد الرئيس نميرى والتى انتهت من حيث بدات دون تحقيق مشاركة فعلية فى الحياة السياسية والاقتصادية ودون تحقيقه الا النذر اليسير من التنمية لشعب الجنوب. وعاد الانشقاق والحرب الاهلية عندما قررت الحكومة السودانية تطبيق الشريعة الاسلامية على كل السودانيين بمن فيهم شعب الجنوب الذى يؤمن اغلبيته (نحو ٧٠٪) بالعقائد الإفريقية القديمة الى جانب اقلية مسيحية واخرى مسلمة.

وان رؤية السودان من منظور افريقى توضح حقيقة قد لايرغب الكثيرون فى الاقرار بها تحسبا لنتائجها أو اعتقادا بأن الاعتراف بها قد يؤدى الى شيوعها وتثبيتها. حيث ترى دول الجوار الافريقية:

× حق شعب جنوب السودان فى عدم فرض الشريعة الاسلامية عليه.

× حق شعب الجنوب فى المواطنة على قدم المساواة مع الشماليين، وحقه العادل فى الثروات القومية والتنمية.

× احترام العقائد والثقافة والاعراق فى الجنوب.

× حق شعب الجنوب فى تقرير مصيره باختياره الوحدة مع الشمال أو الانفصال اذا ما راى ان ذلك فى مصلحته.

وقد وجد السلاح طريقا عبر دول الجوار الى المتمردين فى الجنوب واستقبلت معظم دول الجوار مبعوثين مقيمين فى عواصمها يمثلون الجيش الشعبى لتحرير جنوب السودان، يستمعون اليهم كلما اشتدت الحرب الاهلية فى السودان أو كلما طرحت مبادرة للتسوية. هذا الى جانب الزيارات شبه المنتظمة لجون قرنق (جارانج) والقيادات الجنوبية الاخرى الى هذه العواصم. وقد اضفى استمرار الحرب فى الجنوب نحو ٢٠ عاما ابعادا جديدة تدعم موقف المطالبين بحق تقرير المصير واتهام حكومات الخرطوم المتتالية بعدم الرغبة فى التسوية السلمية. واصبحت مشكلة جنوب السودان فى المنظور الإفريقى ضمن المشكلات الإفريقية المزمنة مثل انجولا والصحراء الغربية وضمت اليها مشكلات الصومال والحروب فى منطقة البحيرات العظمى والكونغو كينشاسا وسيراليون.

واذا كان معظم الزعماء الافارقة لايكثرون من الاحاديث العلنية حول مشكلة جنوب السودان خوفا من ان يشجع ذلك حركات المتمردين فى بلادهم والتى لايكاد يخلو بلد افريقى منها، وتحسبا من اتهامهم بالتحريض على الانفصال مخالفين المبدأ الذى سبق أن أرسته منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقى الآن) والذى يقضى بالمحافظة على الحدود التى استقلت بموجبها الدول الإفريقية والذى كان يقابل الخروج عليه بالقوة والحزم كما حدث فى الكونغو عندما حاول تشومبى فصل اقليم كاتانجا الغنى بالالماس والمعادن، وعندما حاول الانفصاليون فصل اقليم بيافرا عن نيجيريا فى الستينات من القرن العشرين.

ولكن المتغيرات الدولية العميقة والمتلاحقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة وتركيزا الاهتمام من جانب الدول الصناعية الكبرى خلال العقد الاخير من القرن العشرين على النمور الآسيوية الصاعدة ودول شرق أوروبا وامريكا اللاتينية، ادى الى الابتعاد عن افريقيا التى تعانى مشاكل اقتصادية واجتماعية وصراعات اقليمية وحركات انفصالية وصراعا على السلطة فى عدة دول. وفى زحام المشكلات الافريقية استقلت إريتريا عن اثيوبيا وتمزق الصومال بين القبائل وفشلت كل محاولات انهاء الحرب الاهلية فى انجولا وفى رواندا ولم يكد يمر عام على انهاء حكم الرئيس بوتو فى الكونغو كنيشاسا حتى اندلعت حرب اهلية ضد خليفة الرئيس كابيلا الاب فى اغسطس ١٩٩٨ وانضمت انجولا وزيمبابوى مؤيدين لحكومة كابيلا ضد المتمردين المؤيدين بقوات من اوغندا ورواندا.

فهل ترى دول الجوار الإفريقية ان يطبق نموذج إريتريا على جنوب السودان بعد ان وافقت الحكومة السودانية من حيث المبدأ على حق تقرير المصير للجنوبيين بعد ست سنوات من توقيع اتفاق التسوية الجارى حاليا التفاوض بشانه فى كينيا؛ويصبح اقتناع الحكومة السودانية بان أى استفتاء على حق تقرير المصرير سيؤدى حتما الى اختيار الوحدة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وبقاء الشمال والجنوب فى ظل دولة اتحادية بعد ست أو سبع سنوات مجرد افتراض يهزمه الواقع العملى ؟

وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بكل قواتها مساندة لمبادرة دول «الايجاد» بشان جنوب السودان، ويأتى هذا الدور الأمريكى ابتداء من تعيين السناتور السابق جون دانفورث فى ٥ سبتمبر ٢٠٠١ مبعوثا خاصا ثم نجاحه فى إيجاد تسوية لمشكلة جبال النوبة فى الجنوب الغربى للسودان بموافقة وتعاون الحكومة السودانية، والتوصل الى اتفاق إطار لتسوية مشكلة جنوب السودان فى شاكوس فى نيروبى فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، يأتى فى إطار السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا والتى بدأت فى الفترة الرئاسية الثانية للرئيس كلينتون حيث قامت وزيرة خارجيته مادلين اولبرايت بجولة فى عدة دول إفريقية كان من بينها كينيا واوغندا وجنوب إفريقيا، وقد اتبعها كلينتون بجولة قمة فى نفس الدول.

وأصدر الكونجرس الأمريكى قراراً ببرنامج أو خطة التجارة والمشاركة الأمريكية الافريقية وربطها بالديمقراطية والحكم الجيد واحترام حقوق الإنسان. وأتبعت إدارة الرئيس بوش الابن نفس السياسة.

ولم يهتم كلينتون كثيراً لغضب فرنسا من شمول السياسة الأمريكية الجديدة كل إفريقيا دون تفرقة بين دول الفرانكفونية أو الانجلوفونية وهو مادفع فرنسا الى توسيع نشاطها هى الآخرى ليمتد إلى الكثير من الدول الانجلوفونية.

وقد سعت الإدارة الأمريكية الى اشراك عدة دول إفريقية معها، وفى مقدمتها جنوب افريقيا واوغندا وكينيا واحيانا نيجيريا بعد التحول الديمقراطى فيها، ولم تمانع فى استخدام بعض الآليات الافريقية القائمة فعلا فى العمل على تسوية المشكلات الافريقية المزمنة ،ومن هذه الآليات تجمع الايجاد، والسادك.

وحققت السياسة الأمريكية بعض النتائج الملموسة فى انجولا، وساعد على ذلك مصرع سافيمبى زعيم حركة يونيتا العنيد، وأمكن الاتفاق على دمج معظم مقاتلى حركة يونيتا فى الجيش الرسمى وإعادة تاهيل الباقين للحياة المدنية، وهو ماقد يؤدى الى إعادة السلام والاستقرار بعد حرب أهلية منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن، والمحافظة على وحدة الأراضى الانجولية، وهى تعد من اغنى الدول الافريقية بالبترول والألماس والمعادن الأخرى مما يجعلها مقصداً للاستثمارات الأجنبية.

كما بدأ كابيلا الإبن حكمه بعد مصرع والده بالتوجه نحو واشنطن والدول الغربية لمساعدته على إنهاء الحرب والتوصل الى تسوية سلمية مع رواندا واوغندا والمتمردين، وقد تم توقيع عدة اتفاقات بشان الحرب فى الكونغو كينشاسا كان آخرها مع رواندا فى ٢٠٠٢/٧/٣٠. والكونغو ثالث دولة افريقية من حيث المساحة ومن أغناها من حيث الموارد الطبيعية من نحاس وألماس ويورانيوم وكوبالت وأراض زراعية وطاقة كهربائية وموارد مائية مما يجعلها من أهم المعادن الاستثمارية فى افريقيا جنوب الصحراء. وقد حافظت كل الاتفاقات بشان ازمة الكونغو على وحدته وسلامة اراضيه دون أن تشير من قريب أو بعيد لحق تقرير المصير لاى من الجماعات المتعددة والمتمردة.

وقد ساهمت التطورات الداخلية فى السودان، وتحسن علاقاته مع جيرانه ومأابدته حكومته من تعاون فى مكافحة الارهاب، وقبول الدور الأمريكى فى حل مشكلة جبال النوبة، وتنامى الاكتشافات البترولية ومأادت إليه عائدات البترول من مؤشرات إيجابية فى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تتيحه من فرص استثمارية، أسهمت فى تشجيع الإدارة الأمريكية على وضع ثقلها وراء تجمع دول الإيجاد لصياغة اتفاق يضمن لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير الذى وافقت عليه حكومة السودان بعد فترة زمنية محددة، والنص على اقتسام الثروات، واحترام العقائد، وهو مايضفى ابعادا سياسية واقتصادية وعقائدية فى منحنى متصاعد نحو الانفصال إذا لم تنجز حكومة السودان لشعب الجنوب مالم تحققه منذ عام ١٩٥٦ حتى الآن.

هل تكفى ٦ أو ٧ سنوات لتحقيق مطالب الجنوب وتجنب الانفصال ؟

ان العبء أثقل من إمكانات حكومة السودان وماهو متاح لديها من موارد.

وماذا عن مواقف الأطراف الأخرى داخل السودان وخارجه والتى لم تشارك فى المحادثات، ولم توقع على إطار الاتفاق بل ان بعضها وجه الى هذا الإطار العديد من الانتقادات.

ان الرحلة مازالت طويلة، وستجرى فى نهر النيل مياه كثيرة قبل أن يأتى يوم الاستفتاء على حق تقرير المصير لشعب الجنوب ليختار بين الوحدة أو الانفصال.

رخا أحمد حسن

مساعد وزير الخارجية السابق

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

استراتيجية السلام العادل في إطار الحل الشامل في السودان

الصادق المهدي

□ يعرض رئيس الوزراء السوداني السابق زعيم حزب الامة المعارض السيد الصادق المهدي في هذا المقال تصوره للتطورات والوقائع التي باتت تمهد للسلام في السودان والقواسم المشتركة التي برزت بين الاطراف السودانية والاجنبية المعنية، معتبرا أن الفرصة مواتية للتوصل الى اتفاق سلام في المفاوضات الجارية حاليا في كينيا. ويصف هذه الفرصة بأنها «سانحة تاريخية فريدة متاحة اليوم».

ويناقش المهدي اسباب فشل كل الجهود والمبادرات السابقة في التوصل الى حل سياسي للمشكلة السودانية، ويتقدم المهدي بمقترحات عدة لتطوير التسوية المطروحة حاليا ويطالب بان تشارك كل القوى السياسية السودانية والدولية المعنية في صناعة العملية السلمية والالتزام بضمان نجاحها.

■ ضاق اهل السودان ذرعاً بهذه الحرب التي اكلت الاخضر واليابس وكان ابلغ تعبير عن العزوف عن الحرب في الشمال تخلي الشباب السوداني عنها نفوراً بلغ مداه، وفي الجنوب ما وصفها به مبشرو كمبوني بانها لم تعد حرب تحرير او دفاع عن حقوق الإنسان او دفاع عن حرياته الدينية وطالبوا بوقفها فوراً.

وصار واضحاً ان إنهاء الحرب بنصر عسكري لاحد طرفيها مستحيل. واستفادت المقاومة الجنوبية من سياسات النظام واستقطبت قاعدة شعبية عريضة من المتظلمين، تدعمها تحالفات افريقية عريضة، ومنظمات دولية دينية وإنسانية، ودول غربية. هذا التحالف العريض كان مصمماً على ان لا يترك هذه المقاومة تهزم عسكرياً.

وفي المقابل فإن المقاومة المسلحة لن تستطيع هزيمة الدولة السودانية عسكرياً لان الخطر على الدولة السودانية سيوحد الشمال، وتدعمه قوى اقليمية ودولية كبيرة. وهكذا تحولت الحرب الاهلية الى حرب استنزاف متبادل ومساجلات حربية غير حاسمة فادركت القوى الحية في الجانبين استحالة بلوغ النصر العسكري.

ومهد للسلام ايضاً بروز قواسم مشتركة، إذ ان سنوات الحرب وما صحبها من إهدار للدماء وضياع للاموال وتدمير للبنيات الاجتماعية والتحتية لم تمض من دون ان تحرك حوارات فكرية وسياسية اوجدت قواسم مشتركة في اهم القضايا التي فرقت كلمة السودانيين، واهمها:

- ان التاصيل الديني والثقافي تطلع مشروع ولكن لا يمكن فرضه باجتهاد حزبي على الآخرين.
- ان التوجه الإسلامي يستجيب لاشواق كثير من المسلمين ولكن لا يمكن فرضه على المسلمين الآخرين برؤية حزبية ولا يمكن فرضه على غير المسلمين من المواطنين.
- ان عقد المواطنة وليس عقد الذمة هو اساس الحقوق والواجبات الدستورية في بلادنا.
- استحالة الاحادية في حكم البلاد، بل الحزب الحاكم ذاته لم يستطع ان يفرض الاحادية في داخله فتعرض لانشقاق تلته انشقاقات فالتعددية السياسية من داخل الاحادية الحاكمة. إن الرأي الآخر فرض نفسه على الساحة الفكرية والسياسية فتراجعت الشمولية وحلت محلها التعددية.
- إن وحدة البلاد تطلع مشروع ولكن إزاء تجربة الحرب المرة يجب إقامتها على الوحدة الطوعية عبر استفتاء حر.

هذه المفاهيم اثمرت ادباً سياسياً سلامياً وكونت رصائد للوفاق الوطني. لكن على رغم ظهور هذه المفاهيم في الساحة السياسية السودانية، وقبول النظام اكثرها، فإن حاجزاً نفسياً حال دون الحوار بين طرفي النزاع في السودان.

وكسر حزب الامة هذا الحاجز النفسي بانحيازه للحل السياسي الشامل المتفاوض عليه، واتخذ طريقاً غير مسبوق بالحوار الجاد مع النظام من دون الانخراط فيه ما اعطى شرعية للراي الآخر من داخل البلاد، ومن منطلق الراي الآخر مارس التواصل مع كل الأطراف في الحكم والمعارضة وكذلك الأطراف الخارجية ما خلق مناخاً سياسياً جديداً تجاوز الاستقطاب الحاد وخلق لغة سياسية مشتركة.

واستطاع حزب الامة أن يدعو الى ثلاث قضايا ذات اهمية خاصة هي: قضية الدين والدولة من منظور صحوى إسلامي رفضه غلاة الإسلاميين وغلاة العلمانيين، وقضية إقرار مبدأ تقرير المصير مع إعطاء اولوية للوحدة، وقضية التمييز بين التدويل الحميد

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

والتدويل الخبيث والترحيب بالحميد مساعداً لأهل السودان.

وكان للنظام دور في بناء المناخ المشار إليه لأنه غير اجندته الايديولوجية الإقصائية بصورة واضحة، ولأنه صمد في وجه الاحتواء فاجبر السياسة الأميركية على البحث عن سياسة بديلة، ولأنه اقنع الولايات المتحدة بمرونته بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١، ولأنه نجح في استخراج النفط السوداني.

هذا العامل زاد من حرص النظام على السعي للسلام لأنه - ضمن مقاصد اخرى - يؤمن انسياب النفط، وحفز المقاومة المسلحة للتطلع لنصيب من عائدات النفط. فالموقف النفطي السوداني الواعد باكثر مما هو مرئي حتى الآن ساهم مساهمة إيجابية في الدفع نحو السلام.

وساهم التغيير في الموقف الإقليمي ايضا في التمهيد للسلام، اذ كان موقف افريقيا جنوب الصحراء عامة يساند موقف المقاومة الجنوبية مساندة بلغت أوجها في عهد الإنقاذ الذي حاول فرض هوية على السودان برؤية حزبية ضيقة. ولكن صارت افريقيا جنوب الصحراء تسمع أصواتا شمالية تقر بحقوق الجنوب وتطالب بتحقيق السلام على أساسها.

وتحول الموقف الاوروبي الذي كان منحازا ضد النظام السوداني اثناء فترة توجهات النظام الأيديولوجية المتشددة، ودخل الاتحاد الأوروبي في حوار بناء مع النظام ساهم في دعم المناخ التطبيعي الجديد.

اما الموقف الاميركي فحدث فيه تحول كبير من سياسة احتواء النظام السوداني وعزله

ودعم معارضيه إلي دعم مشروع السلام في السودان. وبدا واضحاً منذ اواخر فترة حكم الرئيس الاميركي بيل كيلنتون أن سياسة العزل والاحتواء اخفقت ولم تحقق اهدافها. وساهمت سياسات النظام السوداني الجهادية والاقصائية في تشكيل حلقات ضغط)لوبيات) معادية للنظام السوداني وداعمة للمقاومة المسلحة، مما جعل القضية السودانية شاناً داخلياً في السياسة الاميركية لا يجوز معه إغفال الشان السوداني.

وابدى النظام السوداني خصوصاً بعد احداث ٢٠٠١/٩/١١ اهتماماً خاصاً بالابتعاد بنفسه عن حركات الغلو الإسلامي، ودرجة عالية من المرونة في التعامل مع الهموم الاميركية. فنشا إدراك اميركي بان النظام السوداني حريص على إرضاء الإدارة الاميركية وان الطرف الآخر في النزاع المسلح «الجيش الشعبي» يثق في الولايات المتحدة، ما يتيح لاميركا ان تحقق نجاحا في إنهاء الازمة السودانية لا يتاح مثله في إنهاء الأزمات الاخرى في المناطق المجاورة مثل ازمة الشرق الأوسط وأزمات الخليج، وغيرها.

ونجح النظام السوداني في استخراج النفط وادخل شركات من بلدان تعتبر منافساً استراتيجياً للولايات المتحدة مثل الصين فادى ذلك الى اهتمام شركات أميركية باقتحام صناعة النفط السودانية.

واقدمت مجموعات كثيرة جادة على جمع مجموعات من السودانيين والعلماء والخبراء فكونوا ادبا نيراً ومفيداً لبناء صرح السلام. هذه العوامل الثمانية خلقت مناخاً غير مسبوق لصالح السلام في السودان.

آليات التوسط

كان النظام الديموقراطي، والحركة الشعبية على وشك عقد مؤتمر قومي دستوري في ١٩٨٩/٩/١٨م لبحث قضايا الخلاف وحسمها، لكن انقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠ حال دون ذلك، وادت الشعارات التي رفعها الى تعميق النزاع وإعطائه بعداً دينياً.

لذلك كانت محادثات السلام بين الطرفين بواسطة الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر او بواسطة الرئيس النيجيري السابق إبراهيم بابانغيدا حوارات طرشان لا تحقق أي خطوة الى أمام.

وفي العام ١٩٩٤ قدمت مبادرة «ايغاد» وادخلت عنصرين جديدين هما: إعلان ستة مبادئ تطالب بسودان ديموقراطي علماني موحد أو إذا استحال ذلك حق تقرير المصير للجنوب، وإشراك عدد كبير من الدول في متابعة عملية السلام في السودان باسم «اصدقاء إيغاد» ثم «منبر شركاء إيغاد».

وقعد بهذه المبادرة منذ البداية رفض الحكومة السودانية التوقيع على إعلان المبادئ الستة، فلم توقع عليها إلا عام ١٩٩٧. وقعدت بالمبادرة عيوب أخرى هي: تبسيط الخيار بين سودان موحد علماني ديموقراطي او تقرير المصير في إطار معناه الانفصال، وحصر التوسط بين الحكومة والحركة الشعبية واستبعاد اطراف النزاع الاخرى، وتغييب جيران السودان في الشمال الأفريقي، وانقسام دول المبادرة على بعضها الآخر وعدم قدرتها على ممارسة نفوذ فعال على طرفي النزاع.

ومنذ العام ١٩٩٧م اشار حزبنا الى عيوب مبادرة «ايغاد» وطالب بمراجعتها وتوسيعها من دون جدوى. وفي آب (أغسطس) ١٩٩٩ قدمت الجماهيرية الليبية مشروع مبادرة وقعت عليه كافة أطراف النزاع في السودان وتجاوبت معه مصر فاشتركت مع ليبيا في تقديم المبادرة المشتركة. وحققت المبادرة المشتركة تقدماً في شكل إعلان طرابلس في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سبق أن اتفقت كافة أطراف النزاع مع تعريف المبادرة المشتركة للقوى السياسية المعنية وهي: النظام - والتجمع الوطني الديموقراطي وحزب الأمة.

إن التعريف الأكثر مراعاة لواقع اليوم هو: المؤتمر الوطني وحلفاؤه - والحركة الشعبية وحلفاؤها - والقوى السياسية التي تمخضت عنها انتخابات عام ١٩٨٦ العامة والقوى السياسية التي أفرزها النضال الوطني بعد ذلك.

الاول من اب (اغسطس) ١٩٩٩، ومذكرة النقاط التسع في حزيران (يونيو) ٢٠٠١ ثم راوحت مكانها وقعدت بها عوامل عدة هي: إسقاط حق تقرير المصير الذي باعد بينها وبين كافة القوس السياسية الجنوبية، وغياب جيران السودان في القرن الافريقي الذي افقدها التوازن، وقعد بحركتها عدم وجود الية تحركها كمفوض وسكرتاريا وصندوق مالي.

ومهما كانت عيوب المبادرة المشتركة فإن حركتها نفخت الروح في مبادرة «ايغاد»، فنشط شركاء «ايغاد» لإحيائها. وكان التنشيط الأهم لـ «إيغاد» هو الذي تحقق بفضل التحرك الاميركي الذي بدا في عهد الرئيس جورج بوش بتعيين مبعوث خاص هو الشيخ جون دان فورث في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

نجاح التحرك الاميركي

ونجح التحرك الأميركي في تحقيق اتفاقيات اجرائية أربع ظهر أن نجاحها سبّبته عناصر جديدة على تقاليد التوسط في الشان السوداني هي، أن الوسيط يقترح حلولا ويقنع اطراف النزاع بها، وانه يدخل مع الاتفاق الية متابعة ومراقبة، وانه ادخل عنصر التحكيم في حال اختلاف الطرفين.

ان نجاح الاتفاقيات الأربع مهد لدور بقامة اعلى للولايات المتحدة وحلفائها في محادثات «ايغاد» التي عقدت في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ في ماشاكوس بكينيا وادت الى بروتوكول ماشاكوس، إن القيمة الكبيرة لهذا البروتوكول ليست في نصوصه وحدها وكثير منها قابل لاختلافات التفسير. ولكن قيمة البروتوكول الحقيقية في انه اداة عبور من الاستقطاب للتواصل، والية تعبير عن نوايا وفاقية، ورمز لإرادة السلام وبشري بقرب حلوله.

وحقق البروتوكول اتفاقاً على ثلاث نقاط شائكة هي: ضبط العلاقة بين الدين والدولة بصورة توفق بين الحرية الدينية والوحدة الوطنية. وإقرار مبدأ تقرير المصير بصورة تعطي اولوية للوحدة بإتاحة فرصة لإقامة نظام سوداني انتقالي عادل وقادر على جذب التاييد للوحدة الطوعية عبر الاستفتاء المزمع، وتحديد طول الفترة الانتقالية وتاكيد وظيفتها الإصلاحية والاتفاق على بعض معالم ذلك الإصلاح.

إضافات مطلوبة

ورحبنا ترحيباً حاراً بهذا البروتوكول إدراكاً لقيمته الرمزية وتاييداً لما حقق من اتفاق على هذه النقاط الشائكة.

إن ما اتفق عليه صحيح في جوهره وفي ما يلي إضافات مطلوبة لإزالة بعض الغموض:

- اتفاق على دستور قومي (مركزي) مهيمن على ما سواه من نظم قانونية، واتفاق على أن تتنوع النظم القانونية بالصورة التي توفق بين الوحدة الوطنية والحقوق الدينية. لكيلا ينشا تناقض بين الدستور القومي والنظم القانونية الأخرى، فالاسلوب الصحيح لمعالجة هذه النقطة هو أن ينص عليها الدستور نفسه كالآتي:

- التشريعات المراد ان يكون تطبيقها عاماً على البلاد يجب ان تكون مصادرها عامة القبول.

-التشريعات المراد أن يكون تطبيقها خاصاً بمجموعة وطنية معينة يمكن ان تكون مصادرها خاصة بتلك المجموعة.

- لامركزية الدولة هدف متفق عليه والمهم الاتفاق على الصلاحيات المركزية والولائية في الفترة الانتقالية لينص الدستور عليها. فالدستور ينبغي أن ينص على الصلاحيات المركزية الآتية: السيادة الواحدة - العلم - العملة - القوات المسلحة - التخطيط القومي والقضاء الدستوري. وما عدا ذلك يحدد ويصير ولائياً.

- الية الاتفاق على الدستور ينبغي ان تكون قومية لأن الدستور شان قومي. والمرونة في تسميتها واردة. على ان يتفق على المرجعية الآتية لها: أن ينص الدستور على اتفاقية السلام، وان يكفل حقوق الإنسان والحريات العامة كما في المواثيق الدولية، وتحديد السلطات الثلاث للدولة وكيفية تكوينها ديموقراطياً والفصل بينها توخياً للعدالة.

- إن فكرة قيام مجلس ثان إلى جانب المجلس التشريعي النيابي فكرة جيدة، على أن تمثل فيه الولايات بالتساوي، وأن تكون من مهامه مراعاة مصالح الولايات وتحقيق التوازن التشريعي على أن يراعي تكوينه مؤهلات محددة تساهم في اختصاصات المجلس.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

– الحديث عن الحكومة الانتقالية اثار قسطاً من الجدل. ولضبط الأمر ينبغي النص عليها بصورة واضحة. الصورة المقبولة والمضبوطة هي التي وردت في مذكرة المبادرة المشتركة وهي: «وتشكل حكومة قومية تمثل فيها كافة القوى السياسية».

– سبق أن اتفقت كافة أطراف النزاع مع تعريف المبادرة المشتركة للقوى السياسية المعنية وهي: النظام – والتجمع الوطني الديموقراطي وحزب الأمة. إن التعريف الأكثر مراعاة لواقع اليوم هو: المؤتمر الوطني وحلفاؤه – والحركة الشعبية وحلفاؤها – والقوى السياسية التي تمخضت عنها انتخابات عام ١٩٨٦ العامة والقوى السياسية التي افرزها النضال الوطني بعد ذلك.

نقاط الجولة الثانية

هناك نقاط مهمة ستتطرق اليها المحادثات لتكملة بنود اتفاقية السلام أهمها النقاط الخمس الآتية:

– توزيع الثروة: ينبغي الاعتراف بان ثمة مناطق مهمشة في السودان من حيث التنمية والخدمات. ينبغي أن يراجع البرنامج الاقتصادي والتنموي في السودان بهدف تحقيق درجة معقولة وعادلة من التوازن التنموي. وهناك ثروات طبيعية مثل البترول يثور الاختلاف في شان قسمتها. المطلوب الاتفاق على توزيع عائداتها بين المنطقة التي توجد فيها، وتخصيص نسبة لصندوق التوازن التنموي، ويكون الباقي للخزينة المركزية. المقترح هو أن يخصص الثلث لكل من الاستحقاقات الثلاثة.

– المسالة الثقافية: ينبغي الاعتراف بظاهرة الاستعلاء الثقافي والاعتذار عنها والالتزام بميثاق ثقافي يعترف صراحة بالتعددية الدينية ويوجب التعايش بينها. ينبغي الاتفاق على ميثاق ثقافي. وينبغي الاعتراف بان مؤسسات الدولة كما هي الآن ينقصها التكوين القومي. والمطلوب الالتزام بمراجعة مؤسسات الدولة المدنية والنظامية لكفالة قوميتها وتوازنها.

– القوات المسلحة: ينبغي أن تكون للبلاد قوات مسلحة موحدة وقومية التكوين والالتزام وذات كفاءة عالية. وإلى حين حسم قضية الوحدة الطوعية يوضع برنامج مرحلي للقوات المسلحة كالآتي: مرحلة اولى ترتبط بوقف النار وتجري فيها إعادة انتشار القوات المسلحة على نحو ما يحدث في جبال النوبة. ومرحلة ثانية ترتبط بالفترة الانتقالية تكون فيها القوات متحالفة على نمط قوات الناتو بقيادة موحدة ووحدات مميزة. ومرحلة ثالثة ترتبط بنتائج الاستفتاء فإذا تقررت الوحدة يتم دمج القوات بعد ان يكون برنامج هذا الدمج معدا أثناء الفترة الانتقالية بدقة تتجنب أخطاء الماضي وبهدف قيام قوات مسلحة قومية التكوين ومتوازنة. هنالك قوات مسلحة شعبية أوجبتها فترة المواجهة العسكرية لدعم القوات النظامية في الحرب. هذه التكوينات الاستثنائية ينبغي حلها وجمع الأسلحة ومساعدتها في بناء حياة مدنية بديلة تحقق لها معيشة كريمة.

– وقف إطلاق النار: على ضوء الاتفاق على النقاط المبينة هنا يتفق على وقف شامل لإطلاق النار. ولكيلا تؤدي المواجهات الحربية لتشويه وربما تقويض محادثات السلام يمكن الاتفاق على مرحلة أولى هي مرحلة هدنة أثناء المحادثات ثم تاتي مرحلة ثانية هي مرحلة الوقف الشامل لاطلاق النار.

برنامج الفترة الانتقالية

الفترة الانتقالية معنية بإدخال اتفاقية السلام في الدستور القومي للبلاد، وتطبيق اتفاقية السلام، والاتفاق على الدستور الجديد وتطبيقه بما يحقق إصلاح الحكم والتحول الديموقراطي المنشود، ووضع وتنفيذ برنامج

استخراج النفط زاد من حرص النظام علي السعي للسلام لأنه، يؤمن انسياب النفط، وحفز المقاومة المسلحة للتطلع الى نصيب من عائدات النفط. الموقف النفطي السوداني الواعد بأكثر مما هو مرئي حتى الآن ساهم مساهمة إيجابية في الدفع نحو السلام.

●

ينبغي أن يعترف الطرفان المتحادثان بأنهما مهما كان وزنهما لا يمثلان كل الشعب السوداني، فهنالك قاعدة أوسع عليهما مراعاة مشاركتها لكيلا تتكرر تجربة اتفاقية أديس أبابا. المطلوب تجنب ثنائية الاتفاق والسعي الى إبرام اتفاق قومي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

شامل لإزالة آثار الحرب اهم معالمه إعادة توطين النازحين واللاجئين طوعاً وتاهيل المنشات والمشاريع التنموية والخدمات.

ويجب وضع وتنفيذ برنامج خاص بمناطق التجاور الجنوبي - الشمالي لإزالة إفرازات الحرب وتحقيق التعايش والتعاون بينهما، هذه المناطق مناطق تعايش وتوجد فيها مشاكل خاصة وينبغي أن تفرد اتفاقية السلام فصلاً خاصاً بهذه المناطق بما يحقق إزالة آثار الحرب فيها وتحقيق درجة عالية من التعاون بين سكانها.

وينبغي الاتفاق على برنامج اقتصادي إسعافي لمعالجة التشويهات التي لحقت بالاقتصاد الوطني وتحديد الالتزام بمبادئ الإصلاح الاقتصادي ولجذب الاستثمارات المتوقعة للبلاد.

إن تجربة النظام الاتحادي الآن فاشلة لثلاثة أسباب هي: قلة جدوى الولايات المالي ة- خضوعها للسلطة المركزية - وتكاليفها الباهظة. إن لامركزية الحكم إلى اقصى درجة متاحة تلائم ظروف السودان على أن تكون للوحدات غير المركزية جدوى مالية وصلاحيات حقيقية وأن تكون التكاليف واقعية. المطلوب مراجعة الحكم الاتحادي لتحقيق هذه الإصلاحات. ينبغي الا يزيد عدد الولايات عن تسع وأن تخصص لها الموارد المالية المحققة لجدواها وأن تكون قيادتها ومجالسها التشريعية منتخبة انتخاباً حراً.

ويجب الاتفاق على سياسة خارجية للسودان تواكب الوفاق الوطني. وتشكيل هيئة للتحري في كافة التجاوزات التي أصابت المواطنين لمعرفة الحقيقة وتحديد المظالم التي لحقت بهم والالتزام برفعها.

ابدى النظام السوداني خصوصا بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ درجة عالية من المرونة في التعامل مع الهموم الأميركية. فنشأ إدراك أميركي بأن النظام حريص علي إرضاء الإدارة الأميركية وأن الطرف الآخر في النزاع المسلح «الجيش الشعبي» يثق في الولايات المتحدة، ما يتيح لاميركا أن تحقق نجاحا في إنهاء الأزمة السودانية لا يتاح مثله في إنهاء الأزمات الأخرى في المناطق المجاورة مثل أزمة الشرق الأوسط.

قومية الاتفاقية

ينبغي أن يعترف الطرفان المتحادثان انهما مهما كان وزنهما لا يمثلان كل الشعب السوداني، فهنالك قاعدة اوسع عليهما مراعاة مشاركتها لكيلا تتكرر تجربة اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢. فالمطلوب تجنب ثنائية الاتفاق والالتزام بالشفافية التامة في ما يبرم من اتفاق مبدئي والسعي لإبرام اتفاق قومي.

إن قومية الاتفاق لا تمنع أن يكون التداول في شانه ولا حتى الاتفاق المبدئي ثنائياً. إن قومية الاتفاق تعني ان يجيزه ملتقى قومي قبل المرحلة الإجرائية النهائية ويمثل هذا الملتقى على الأقل القوى السياسية التي أظهرتها انتخابات ١٩٨٦م العامة الحرة، والنظام وحلفاؤه، والحركة الشعبية وحلفاؤها، وتمثيل نقابي وصحافي وتمثيل للشخصيات الوطنية التي قدمت مبادرات سلام. هذا يمكن الاتفاق عليه كمجلس قومي سوداني.

على أن يتفق على الضوابط الآتية: عرض ما يتفق عليه الطرفان المتباحثان على الملتقى القومي فإن وافق عليه اعتمد وإن قدم تعديلاً قبله الطرفان ضم للاتفاق. وإذا اجمع كل أعضاء الملتقى القومي عدا الطرفين المتفاوضين على رأي فإنهما يلتزمان به. وإذا اقترح بعض أعضاء الملتقى رأياً جديداً قبله الطرفان المتحادثان يضم للاتفاق. ويوقع أعضاء الملتقى على الاتفاق بعد إجازته ويلتزمون بالدفاع عنه.

دولية الاتفاق

يمثل الاتفاق شكلاً مهماً من أشكال التعاون الإقليمي لأنه سيبرم بجهد مقدر من لجنة «ايغاد» المعنية بالأمر. وينبغي تكملة المساهمة الإقليمية بمشاركة مصر وليبيا في الإجراءات المقبلة وكذلك نيجيريا وجنوب إفريقيا.

إن أي محاولة لفرض راي على السودانيين يمثل تدويلاً خبيثاً. ولكن الحقيقة هي أن السودانيين عامة قبلوا اسسا تصلح لإبرام الاتفاق بينهم ولكن ما ترسب في النفوس من فجوة الثقة جعل الاتفاق المباشر بينهم في هذه المرحلة عسيراً. فإذا اقدمت دولة او دول على ردم تلك الفجوة ودعت لبنود اتفاق مشتقة من الأسس التي افرزها ادب الوفاق السياسي في السودان فلا يملك السودانيون إلا الترحيب بهذا الجهد. لذلك فإننا نقدر الجهد الجاد الذي قامت به الولايات المتحدة والدول المراقبة الأخرى: بريطانيا، وإيطاليا، والنرويج. وهناك دول ذات شان مثل روسيا، ودول ذات علاقة خاصة بالسودان مثل الصين وماليزيا والسعودية ودولة الإمارات وقطر والكويت. هذه الدول ينبغي أن تشرك بصورة محددة في عملية السلام والاستقرار في السودان. وينبغي ان يتوج الأمر بمباركة الأمم المتحدة وأن ترعى إحدى المؤسسات الدولية - البنك الدولي- مشروع دعم برنامج السودان لإعادة التعمير والتنمية بعد إحلال السلام والتحول الديموقراطي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ضمانات التنفيذ

في مرحلة المواجهة الحادة كرس النظام وكذلك «الحركة» الدعوة لثوابت أوجبتها تلك المرحلة. هذه الثوابت الحزبية لم يعد لها دور في المرحلة المقبلة. هنالك ثوابت وطنية هي التي ينبغي الالتزام بها في هذه المرحلة. وهناك ثوابت إسلامية تلزم المسلمين هي القطعي وروداً والقطعي دلالة من نصوص الوحي.

إن قواعد .لطرفين لم تهيا للنقلة من ادب المواجهة إلى ادب الاتفاق. لذلك يتوقع ان تنشا ضغوط في كل معسكر تتحدث بلغة الماضي وسيؤدي هذا لاتهامات متبادلة ونكسات في مشروع السلام الوطني. المطلوب في المرحلة القادمة تطبيق الأطراف الوطنية السودانية برامج تبث ثقافة السلام. وعلى كافة الأطراف السودانية فتح صفحة جديدة من التواصل الوطني ونبذ العنف والتطلع لبناء الوطن.

على الحكومة بوجه خاص الرد العملي على اتهامات طعنت في صدقية التزامها كما حصل في الاتفاق الذي ابرمته مع الدكتور رياك مشار وآخرين. ونحن في حزب الأمة انتدبنا فريقاً لمفاوضة الحكومة توصل معها لاتفاق في بعض النقاط وعرضها على حزبه. ولكن الحزب اتخذ قرارا واضحا في شان المشروع المقدم له في ٢٠٠١/٢/١٨. لكن الحكومة وهي تعلم أن هذا الفريق يفاوضها بالوكالة عن الحزب قررت أن توقع مع هذا الفريق اتفاقاً باعتباره ممثلاً لحزب الأمة على رغم علمها بقرار حزب الامة في الأمر. هذه الأساليب تودي بالمصداقية، وتوجب وجود رقابة دولية. إننا إذ نؤيد قيام هيئة المراقبة والمتابعة هذه نرى أن يكون للملتقى القومي المذكور اعلاه دور فيها لمشاركته في المراقبة والمتابعة.

السودان الرائد والواعد

ان نجاح السودان في تحقيق السلام العادل والتحول الديموقراطي ستكون له آثار واسعة، اذ هنالك ما يشبه الحرب الأهلية في البلدان التي تسكنها اغلبية مسلمة او اقلية ذات وزن مسلمة ما بين اتجاه إسلامي ملتزم واتجاه علماني ملتزم بالوحدة الوطنية.

التجربة السودانية ستقدم نموذجا للتوفيق بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.

السودان بلد غني بإمكاناته البشرية والطبيعية ولكنها إمكانات اهدرتها الحرب الاهلية والتناوب بين نظم شمولية حققت استقراراً على حساب الحرية والحيوية، ونظم ديموقراطية حققت الحرية على حساب الاستقرار. إنها سانحة تاريخية فريدة متاحة للسودان اليوم بعزيمة قومية وسند إقليمي ودولي أن يحزم السودان امره ليشرع في بداية جديدة واعدة تعيد الأمل في حاضر السودان ومستقبله.

إن الاعتدال والتسامح، والتعددية، والحرية، هي بعض حتميات المرحلة القادمة في السودان. إنها مرحلة تتطلب من النظام قراءة صحيحة للأوضاع فالسلام الذي بزغت شمسه جاء نتيجة لعوامل كثيرة للنظام نصيب فيها وهو نصيب يمكن أن يزيد إذا استطاع أن يركب الموجة التاريخية ليقود في اتجاه السلام العادل والتحول الديموقراطي بنية صادقة وعزيمة خالصة وإيمان بقومية ما تحقق وما سوف يتحقق.

إن على النظام الإعراض عن الأصوات المنكفئة التي تحن الى المربع القديم، والإعراض عن سماسرة السياسة الذين يسعون لتحويل المرحلة التاريخية العظيمة لبازار مناورات سياسية.

والمعارضة كذلك مطالبة بإنهاء التحدث باللغة الصدامية والشروع في لغة التواصل والتعاون الوطني استجابة لواجب بناء الوطن وتامين وحدته الطوعية.

إذا فوتت القوى السياسية السودانية هذه الفرصة التاريخية فإنها لن تتكرر: قال الرسول(ص): «إن لربكم في دهركم نفحات ألا فتعرضوا لها». ويقول شكسبير: «فرص الدهر كموج البحر، من ركبها نال المنى ومن اضاعها حصد الندامة، فلنركب الموج نفوز او اذا فاتنا فات الفلاح».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٤ اغسطس ٢٠٠٢

السودان..
وخيار الطريق الثالث

لقد اثار اتفاق «إطار ماشاكوس» الذى توصلت إليه «حكومة السودان» والحركة الشعبية المعارضة من الهزاهز والتاملات والتاويلات، ما برهن من جديد على اهمية الشان السودانى عند مصر رغم شغلها بقضية فلسطين الأم وشغلنا بها.. ولكن حجب هذا الاهتمام الكثير من «الموضوعية» خصوصا فى الجوار العربى والإفريقى فإن فرحة السودان به تجاوزت فرحة الصارى إلى السلام بعد أكثر من نصف قرن من اثار حرب بين الاشقاء لم تترك، ولم تذر، ولو ان الاتفاق نفسه هو ضوء بعيد فى الافق الطويل الذى مازال واجبا عبوره للوصول لسلام دائم شاق وعسير... لقد جاء الاتفاق فى وقت يحفل فيه المجتمع الدولى بمخاوف وهمية او حقيقية ويكاد يتنكر لكل مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وكذلك جاءت المفاجاة تختلف بين التاييد المطلق او الرفض المطلق ونقترح هنا طريقا ثالثا للنجاة ان دور مصر الازلى، وهى تؤيد مصير الوادى الواحد وتؤكد اثر ثورة يوليو فى تغيير المسار وصواب موقفها الشديد من استقلال السودان الجديد يشبه اسطورة خلاف المراتين على الطفل الذى حكم فيه «سليمان» برده لصاحبة الحق عندما قبلت الأخرى فصله .. إن وحدة اجزاء الوادى هى ما تهم مصر وتهمنا، وان اخواننا فى الجنوب مهما اختلفت اتجاهاتهم فهم جزء من هذا الكيان الذى نريده قويا فى هذا الموقع الهام من العالم ليؤدى دوره فى السلام، وفى الرفاهية... ولسنا هنا بصدد تحديد مسئولية ما او محاكمة ما، فكلنا اخطا وكقول المسيح من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر...

ثم بعد: إن اتفاق الاطار يجىء «كحفل زفاف» لعرس يجب أن نعد له نفوسنا جميعا وعلينا عربا وافارقة ان نبنى من هذا الإطار «المنزل السعيد» وعلى المجتمع الدولى أن يحسن النوايا ويترك لابناء السودان جميعا حكومة ومعارضة ان يكملوا المشوار ويختاروا طريق النجاة..

ولا اهدف هنا إلى التذكير بنصوص الاتفاق - الإطار، والذى قتله البعض تحليلا وتاويلا حتى قبل ان يطلعوا على النص الموثق، وبمجرد الاستماع والانطباع لعمرى هذا الذى جعل القطار يفوتنا لنبكى على اللبن المسكوب..

وكما يعلم القارئ ان هذا الاطار تناول اجزاء ثلاثة - خصص اولها للديباجة والمبادئ، بينما تناول الجزء الثانى «عملية الانتقال» وهو الجديد فى هذا الاتفاق، الاطار، والذى سبق إليه مبعوث الرئيس بوش «جون دانفورث» فى تقريره الخاص له الذى وضع مثلا للحل منطقة جبال النوبة، والذى لم يغفل الحديث فيه عن «حق تقرير المصير» للجنوب كما اتهم من بعض الدوائر الجنوبية او الامريكية، ولكنه اقترحه بطريقة غير مباشرة.

واشرت فى مقال عنه بجريدة الأهرام إلى تدويل القضية السودانية منذ شهر او اكثر، واما الجزء الثالث من الاتفاق فقد تناول هيكل السلطة ونظام الحكم المؤقت الذى يستمر ست سنوات بعد ستة اشهر تمهيدية، ولن اطيل الحديث عن جزء الهيكلة او حتى فترة الانتقال لأن المفاوضات المقبلة، ستتناول هذه الاجزاء بالتفصيل، ولكن جوهر الاتفاق هو الذى نص على مبدأين اساسيين... حيث شمع هذا الاتفاق بالنص على مبدأين منفصلين هما العقبتان فى اى اجتماع سابق للتفاوض فى هذه الاجتماعات التى استمرت ٨ سنوات، اما المبدأ الاول فقد تناول «الدين والدولة» واما المبدأ الثانى فقد اكد «حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان».. وليسمح لى ان اقف سريعا عند الجزء الأول من هذا الاتفاق الاطار لاهميته فى المرحلة المقبلة التى يستعد فيها الطرفان الموقعان لاستئناف مفاوضات التفعيل خصوصا اتفاق السلام النهائى بعد وقف اطلاق النار...

ومنذ البداية يتحتم علينا ان نذكر ان الطرفين لم يستبعدا الاطراف الاخرى لانها لم تشترك فى الماضى ولكن لم يكن واضحا مضمون المساهمة وهنا يجب ان نتضافر جميعا فى ان تتم المشاركة الفعلية لكل الاطراف السودانية، وايضا ان تنضم مصر وليبيا إلى مائدة المفاوضات المقبلة، وإلا فإن «الحل الشامل» لن يتم والمبدأ الديمقراطى لن يتحقق والسلام سيراوح من جديد دون ان يكون حقيقيا.

والنقطة الأولى التى اريد ان اثيرها هى أن الجزء الأول من الاتفاق الإطار، والذى تعرض للإطار، ذكر فى ديباجته أن المبادئ التى اتخذها هى اصلا مبادئ «الإيجاد» الاقليمية للتنمية التى سبق ان اتفق عليها الطرفان ثم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تغير الموقف، وفي النص الموثق الذى امامى من مبادئ اتفاق «الايجاد» نجد واضحا بعض التطابق بين النصين من رفض للحل العسكرى، وإيمانا بالحل السلمى وتاكيدا لحق تقرير المصير لمواطنى جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلى عن طريق الاستفتاء.

والاولوية للمحافظة على وحدة السودان متعدد الاعراق والإثنيات والديانات والثقافات وتامين التنوع وحق المواطنة وتطبيق مبدا الفيدرالية.

ويؤكد اتفاق مبادئ «الايجاد» على تقسيم الثروة والحفاظ على حقوق الإنسان واستقلال القضاء وتؤكد المبادئ على ان تقوم فى السودان ديموقراطية علمانية.

وتحليل المقاربة بين مبادئ اتفاق الاطار ومبادئ الايجاد يدفعنا ايضا للمقاربة بينهما وبين مبادئ المبادرة المصرية - الليبية المشتركة هذه المبادئ التسعة التى احتوتها المبادرة تؤكد بوضوح ضمان وحدة السودان، والتى تكررت فى غير بند من بنود المبادرة، ولكن المبادرة ايضا اصرت على حق المواطنة فى السودان والاعتراف بالتعدد العرقى والدينى والثقافى للشعب السودانى، واكدت

المبادرة الحكم الراشد وقيام دولة المؤسسات والديمقراطية التعددية ووجوب قيام نظام الاحزاب والفصل بين السلطات وكفالة الحريات الاساسية، وضمان حقوق ممارستها وانفاذها وحقوق الإنسان بصفة عامة، وتحدثت المبادرة عن القيم السائدة بما فيها طبعا القيم الدينية، وحرية العبادات وتحدثت المبادرة عن عدالة توزيع الثروة إلى جانب توزيع السلطة كل ذلك فى ظلال مختلفة، ولكن يمكن التوفيق بينهما عند التفاوض المقبل.

أن المقاربة بين مبادئ الإطار ومبادئ الايجاد ومبادئ المبادرة المشتركة لا ينفى الخلاف بينها فى نقاط كثيرة واهمها فى نظرى مبدأ «حق تقرير المصير» فبينما لم تذكر المبادرة هذا الحق، ولم تتعرض له إلا انها لا تنفيه حين ذكرت أن امر مصير السودان متروك للسودانيين وحدهم وهم الذين يقررون مصيرهم الوحدوى...

اما الايجاد واما اتفاق الاطار فإن الاصل فيهما التوجه إلى وحدة السودان بشرط قيام نظام ديمقراطى بكل ما يتطلبه هذا النظام من مبادئ وحقوق ومستلزمات ودراسات تنموية وغيرها...

وهنا ذكرت مبادئ الايجاد «حق تقرير المصير» كحق جزائى يمنح للجنوبيين اذا لم تتحقق الوحدة فى جو من الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدالة التوزيع والحفاظ على حرية العبادة والتعبير عنها.

واما اتفاق الإطار فانه تفرد باقتراح تفصيلى عن «فترة انشغال» مدتها ست سنوات تسبقها فترة تمهيدية قدرها ستة أشهر - وأنه على السودانيين جميعا خصوصا الذين يتولون الحكم أن يعملوا على أن يكون هذا النظام المؤقت جاذبا للجنوبيين للاستمرار فيه والا اذا لم يتم هذا يعطى للجنوبيين عن طريق الاستفتاء الحق فى الانفصال..

وملاحظتنا السريعة هنا انه بينما تحدث عنوان هذا الجزء من اتفاق الاطار عن حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان، لم يرد فى النص عنه الا الحديث عن «الانفصال» ومعروف ان حق تقرير المصير شئ اخر غير «الانفصال» ويجب ان نراجع هنا حيثيات وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة عن تقرير المصير الذى عقد فى جنيف عام ٢٠٠٠.

وهذا يتطلب دراسة علمية نرجو أن تتم فى فترة المفاوضات وتفصل فى مرحلة الانتقال لانها دراسة عملية واعية.

وبعد تعرض اتفاق الإطار إلى «سيناريو» اصلى وهو قيام دولة موحدة لم يذكر وصفا

- هيكليا يمكن ان تنسب اليه فيدرالية أو كونفيدرالية «او نوع خاص اخر، وهذا ليس ضرورة، وليس عيبا ولكن هذا السيناريو لا يدعو إلى الانفصال، وإنما يدعو إلى سودان واحد بشروط كثيرة اهمها ثلاثية الدستور الذى يميز بين مصادر التشريع فيه اقليميا
- وليست الضرورة للشمال أو الجنوب هذه الدولة الجديدة للدين والقيم الروحية مكانة فيها، ولكن المواطنة هى الفصل والفيصل هذه الدولة ايضا وهى تطبق مبادئ حقوق الإنسان، تطبق ايضا مبادئ العدالة فى السلطة والثروة هذه دولة مثالية وتلعب فيها المراقبة الدولية دورها لاستدامتها ونجاحها، وليت الذين ينصحوننا بها يجعلونها المثل للتطبيق فى بلادهم.... مثل بلادنا اما «السيناريو» الثانى فهو أن يعطى لأهل الجنوب حق الانفصال...

لم يحدد هذا السيناريو شكل الدولة الجديدة فى الجنوب والتزاماتها ولم تحدد هويتها، ولم يشترط لقيامها أى شروط كالتى اشترطها للسيناريو الاول، ولم يحدث عن علاقتها بجيرانها سواء الافارقة أو العرب - وترك كل ذلك لمفاوضات اخرى أو لم يشأ الوسطاء أن يتعرضوا إلى «المجهول» واكتفوا بمعالجة المعلوم.. أو المفهوم على الاقل... اننا نهيب بالقوى السودانية الفاعلة سواء فى داخل السودان أو خارجه ان توحد مناهجها وتقرر مصيرها هى، ومصير السودان....

ولا نرى هنا بديلا من طريق ثالث هو طريق النجاة... مختلفا عن طريق المغامرة.. والمشاورة ... هذا الطريق هو قيام الدولة السودانية على مبادئ الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان والجوار الإفريقى العربى، وبعد اننا نهنىء اخواننا فى الجنوب، وقد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

خطوا نحو تقرير مصيرهم فى غير اكراه، وبرغم المهارة التى ابداها مفاوضهم، والتى نشهد لهم بها، إلا أننا ايضا نريد من الجنوبيين ان يعتبروا هذا الحق حسن نية من اخوانهم فى الشمال بهم وعله يغفر عنا ما حملنا من ذنوب ومظالم... ولكنا على ثقة من أن اخواننا فى الجنوب وهم أولا سودانيون من الدرجة الأولى سيحسنون مباشرة هذا الحق... ان ما تحاول بعض الجهات ان تشير إليه من ان وجود النفط فى السودان واحتمالات تطوره سيغرينا بالانفصال نرد عليه باننا فرغنا من وقت قريب من الموافقة على مبادرة النيل فى اروشا سنة ١٩٩٨، وأن هذه المبادرة قد اعادت حق المياه فى النيل لعصمة دوله جميعا، وأن النهر أصبح مصدر سلام بين دوله، وليس مصادر نزاع كما اريد له ان يكون، وأن مثل المياه تلك الذهب الأبيض يمكن أن يحتذى مع النفط ذلك الذهب الاسود أننا نفهم ان منطقتنا ارتفعت إلى مناطق النزاع حول الطاقة الذى نشهده فى العالم، ولكننا وبحسن النوايا سنحيله إلى مصدر طاقة للسلام كالمياه، وليس فقط للسودان جنوبه وشماله، ولكن للمنطقة جميعها، حيث يقوم كيان اقتصادى وسياسى كبير يضم كل اجزاء النيل.

إننا نهيب بالجميع خصوصا الحكومة والاحزاب والتجمع أن توحد كلمتها وتعد مناهجها وهذه هى الرسالة الحضارية الجديدة.

اننا نهيب بالجميع أن يتسع العمل فيشمل المثقفين والجامعات، وكل المجتمع المدنى وهيئاته حتى يصير العمل جماعيا...

ولابد من سيادة الديمقراطية بدءا ومنتهى، وان مصر العظيمة التى وحدت الاحزاب فى السودان حول الاستقلال نطلب منها ان تعيد دورها وتطلب من الحكومة والتجمع وكل الاحزاب ان تسلك هذا الطريق الثالث، طريق الاعتماد على النفس وتفادى تدويل المشكلة، والتى قد تخرج من ايدينا فى يوم من الأيام إذ إن التدخل الدولى سهل القدوم صعب الخروج، ولا نحتاج إلى ادلة كثيرة لذلك.

علينا جميعا أن نغير ما بانفسنا حتى يغير الله ما بنا.

بشير البكرى

سفير سابق ومفكر سودانى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ١٥ اغسطس ٢٠٠٢

السلام والصراع السياسي في السودان (١-٣)

انباء ومفاجآت سارة تتوالى من الخرطوم ونيروبي واسمرة. انباء مقلقة ايضا تأتي من العواصم الثلاث. وطوال الايام الممتدة منذ التوقيع على اتفاق مشاكوس وحتى اليوم فان ثمة اخباراً سارة من الخرطوم واسمرة.

فلقد احتفت الخرطوم الرسمية بالاتفاق وزمرت له. واحتفى الشارع السياسي بالاتفاق على طريقته. وفي كلا الحالتين تبلورت جملة نقاط يمكن ان نقف عندها، واولها ان الاتفاق بعث روحا من التفاؤل في الشارع السوداني. وهو تفاؤل مشروع وله اسبابه الوجيهة اذ ان السلام هو امنية الجميع داخل السودان وجيرانه واقليميا ودوليا. ولطالما ازهقت الحرب الاهلية ارواح مئات الآلاف وشكلت نزيفا متواصلا للدم منذ تجددها عام ١٩٨٣ فمن الطبيعي ان تقابل كل خطوة نحو السلام بالترحاب والتفاؤل. كذلك فأن الملايين من الشباب السوداني الغض ومعهم بلا شك اسرهم وذويهم قد شعروا بارتياح بالغ على إثر الاتفاق، بسبب انهم كانوا الاكثر استهدافا من قبل الدوائر الرسمية المختصة التي ظلت تطاردهم وتجندهم وترسل بالكثيرين منهم الى أتون الحرب في الجنوب وغيره من المناطق التي توسعت بتوسع رقعة الحرب. الان سوف تهدأ لوعة الالاف من الامهات اللائي كن اكثر قلقا على حياة ابنائهن وخوفا عليهم من مداهمات الشاحنات المفاجئة التي تأخذ بالشباب عنوة الى معسكرات سيئة الصيت وستظل كذلك في وجدان الشعب السوداني لسنوات قادمة.

على الصعيد السياسي فكما حدث وتكرر في جولات سابقة من المفاوضات فقد كان عنصر المفاجأة يصيب بالصدمة الشارع السياسي واطراف الحكومة والتجمع الديمقراطي المعارض وجيران السودان. وشهدنا في جولات سابقة من المفاوضات المستمرة منذ ما يزيد على الثماني سنوات ان الجميع قد تفاجأ حينما طرح مشروع الكونفدرالية من قبل الحركة الشعبية واصابت تلك الخطوة التجمع المعارض بحالة من الصدمة والإرباك اقتضت توضيحات وشروحات مستفيضة من قبل الحركة الشعبية وقائدها دكتور جون قرنق.

وباختصار فقد كان المسار التفاوضي متعرجاً مليئاً بالعقبات وقام على تشدد غير مبرر بالذات من جانب الحكومة السودانية التي كانت تملأ الدنيا ضجيجا قبل كل جولة بالتمسك بالثوابت.

والآن ثمة تحولات كبيرة قد طرات على النهج السياسي للحكومة السودانية وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة. ومن المؤكد ان هناك تفاهما مفاجئا قد نشأ بين الخرطوم وواشنطن ونما وزادت وتيرته بعد سبتمبر ٢٠٠١. وبالامكان ملاحظة التفاهم والتعاون (التنازل من قبل الخرطوم) من خلال مؤشرات هامة من التجاوب الذي ابدته الخرطوم تجاه واشنطن فيما يتعلق بمحاربة الارهاب خاصة وان الخرطوم كانت موئلاً لاسامة بن لادن وعددا من قيادات تنظيم القاعدة. وتبع ذلك التخفيف الكبير من جرعة الخطاب المعادي للولايات المتحدة واختفائه تدريجيا في وسائل الاعلام السودانية. والذي توقف تماما الان، مما مثل تحولا كبيراً من دولة كانت ترى في اميركا بالعدو الذي دنا عذابه.. الى دولة صديقة.

المؤشر الأخير يتمثل في السهولة التي تم بها تقبل وقف اطلاق النار في جبال النوبة بحيث ان فرقة اميركية ودولية رمزية من بضعة موظفين وجنود يتولون مهمة الفصل بين قوات الحكومة والجيش الشعبي. ومن ثم السهولة واليسر في التعامل مع رسائل الادارة الاميركية ومقترحات دانفورث المبعوث الاميركي.

بصورة أخرى طرأ تبدل واضح في موقف الحكومة السودانية من رؤيتها للولايات المتحدة كعدو تجب مقاومته الى صديق واجبة مشاركته

ونفس الحكومة التي رفعت شعاراً لها نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع وهو شعار اطلق كرمز للتخلص من المساعدات والهبات الأميركية بشكل خاص، هي نفس الحكومة التي تعيد أميركا إلى هذا الجزء من القارة الافريقية وبما يفوق ربما الحسابات الأميركية نفسها.

والآن نحن على أبواب تحول تاريخي مهم. وبهذا المعنى لا يمكنني رؤية اتفاق مشاكوس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

دون ان يكون مقترنا بصراع سياسي لا يقل أهمية عن الاتفاق وما سيتبعه من اتفاقيات لا شك ستحدد مصير السودان ومستقبله.

هل لاتفاق مشاكوس من إيجابيات؟ من المؤكد انه قد احتوى كاتفاق إطاري على مبادئ عامة ايجابية إذ تضمن اعتراضات مهمة بوجود أزمة وطنية عامة، واعترف بتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية لكل السودان. وتنازلت الحكومة للمرة الأولى عن تشددها فيما يخص علاقة الدين بالدولة واستعاضت عن ذلك بصفة فضفاضة مرنة وحمالة أوجه. وهذا التنازل بالذات الذي تحقق الآن كان يمثل العقبة التي توقفت عندها كل الجولات التفاوضية السابقة.

وفي الواقع إن ما جرى في مشاكوس من اتفاق كان مفاجئا من زاوية الموافقة الحكومية على نقاط الاتفاق وفي غاية من اليسر. وربما كانت هذه المفاجأة لا تنطبق فقط على التجمع المعارض وبعض القوى السياسية في الداخل وإنما حتى بالنسبة للحركة الشعبية.

على انه وبقدر ما حمل الاتفاق من إيجابيات فقد جاءت سلبياته باعثة على القلق بدءا من التجمع الذي واجه نواقص اتفاق الاطار باتهامات للحركة الشعبية وبحجج قوية أمّن على صحتها فيما بعد في اسمره جون قرنق.

فقد انحصر التفاوض بين الحكومة والحركة.. وكان حري بالحركة وهي الشريك المهم داخل التجمع الديمقراطي ان تخطر التجمع بمستجدات التفاوض ومساره.

خاصة وانه قد تعدى قضايا مثل وقف اطلاق النار أو الفصل بين القوات كما حدث في جبال النوبة. وطالما تعلق الامر بالدستور ومستقبل الحكم في السودان وتقرير المصير فقد كان لزاما على الحركة الشعبية ان تعود لحلفائها وللأخذ برأيهم قبل الدخول في اتفاق يمس ليس فقط مستقبل العلاقة بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية وإنما مستقبل السودان ومصيره.

ولعل ما جرى من حوار مستفيض داخل اروقة التجمع في اسمرة قد غسل نواقص الاتفاق. كما انه قد يجعل المراقبين الأميركيين والاوروبيين يلتفتون إلى مدى خطورة إقصاء القوى السياسية الشمالية والجنوبية من المفاوضات. ولذا فمن البديهي القول بأن من نواقص الاتفاق الرئيسية إغفاله قضايا الحريات والحقوق السياسية وإغفال مشاركة القوى السياسية الأخرى.

د. طارق الشيخ

ومما يؤكد على اهمية الحريات ووجود النظام الديمقراطي ردة الفعل الحذرة على الاتفاق من جانب الاحزاب الشمالية والجنوبية. وهو حذر مبرر لتغييب هذه الاطراف المؤثرة عن تقرير مصير السودان.

وقد أكدت على صواب هذا الحذر الخطوة التي اعقبت الاتفاق بمرسوم الرئيس عمر البشير بمنح الاحزاب السياسية التي كانت ممثلة في البرلمان الأخير قبل انقلاب يونيو ١٩٨٩. وهي خطوة تعزز توجسات القوى السياسية من ان الاتفاق مبني على تصور قاصر مفاده قسمة السودان سياسيا ودستوريا بين الحزب الحاكم في الخرطوم والحركة الشعبية وبصورة أكثر دقة ان تدخل كل القوى السياسية الشمالية تحت عباءة التوالي وكل القوى الجنوبية تحت مظلة الحركة الشعبية. ومما يعزز ذلك ان المرسوم الرئاسي لم يصحبه أي توجه نحو إطلاق الحريات والتي بدونها لا يبدو هنالك فارق بين الاحزاب السياسية الاصيلة والنسخ المضروبة من أحزاب التوالي.

وبديهي ان الاحزاب صغيرة كانت ام كبيرة كانت لا تولد وتحجب بمراسيم. فإما حرية أو لا حرية.

هذه القسمة الشمال للإنقاذ والجنوب للحركة هي مصدر قلق سياسي داخل السودان وخارجه عبرت عنه مصر بقوة وهذا ما سنعرض له في الحلقة القادمة.

■ كاتب وصحفي من أسرة الراية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ١٥ اغسطس ٢٠٠٢

تقرير المصير قنبلة موقوتة عمرها ٨٧ عاماً

البريطانيون أول من عملوا على فصل جنوب السودان عن شماله

الخرطوم ـ اسامة ابو شنب:

ليس مخطئاً من يختزل اتفاقية ماتشاكوس الأخيرة الموقعة بين الحكومة السودانية وحركة المتمردين في «بند حق تقرير المصير» الوارد في الاتفاقية وليس مخطئاً من اختزل تقرير المصير في انفصال الجنوب عن الشمال رغم أن تقرير المصير سيكون بالاستفتاء حول الوحدة أو الانفصال بين الجنوب والشمال: فالحرب الأهلية الضروس التي قتلت نحو مليوني شخص واستنزفت جل ثروة السودان منذ نحو نصف قرن يئس السودانيون منها تماما وينتظرون «قشة» يتعلقون بها إلى بر الأمان ولو كانت هذه القشة هي فصل الجنوب .

فاتفاقية ماتشاكوس تضمنت قضايا كثيرة وكبيرة ولا شك في ذلك ولكن يبقى بند حق تقرير المصير هو الأخطر والأكثر استئثاراً بالمناقشة باعتباره في احسن مآلاته سيفضي إلى وحدة غير «مأمونة» طالما كانت هناك مجموعة أو أفراد يؤمنون بفصل جنوبهم عن الشمال العربي المسلم .

وحق تقرير أهل أو شعب جنوب السودان رغم انه حسب الاتفاق يرمي إلى استفتاء بين الوحدة والانفصال إلا انه في ذهن الجميع لا يعني إلا الانفصال وتقسيم السودان إلى شطرين شمالي وجنوبي، وهذا المطلب -حق تقرير المصير - رغم انه مطلب حديث إلا أن الخلفية التاريخية لوضع الجنوب منذ الاستعمار البريطاني مروراً بالحكومات الوطنية حتى عهد الإنقاذ، إلى جانب الحروب والمناوشات العسكرية منذ اندلاع أول حركة تمرد في العام ١٩٥٥ عقب توقيع اتفاقية منح السودان حق تقرير المصير في العام ١٩٥٣ ظلت مشيمة تغذي مطلب الانفصال حتى اصبح حقيقة « وندأ قوياً للوحدة».

مراحل تطور فكرة حق تقرر المصير

كان رأي البريطانيين منذ بداية احتلالهم للبلاد أن الجنوب والشمال إقليمان لا يجمع بينهما جامع فقد اختلف الشقان في المناخ وطبيعة الأرض وعنصر السكان وثقافتهم ومعتقداتهم وأساليب عيشهم، بما في ذلك الطباع الموروثة والمكتسبة وقد أقنعتهم هذه الفواصل الطبيعية للعمل على عزل الجنوب عن الشمال عاجلاً حتى يتسنى لهم فصله آجلاً وضمه لإدارة تنشأ في أواسط أفريقيا.

وعلى الرغم من أن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية كانت تقوم على معاملة مديريات الشمال على أنها تمثل موضوعاً منفصلاً عن موضوعات والمديريات الجنوبية، إلا أن تنفيذ سياسات الفصل لم تبدأ فعلياً إلا بعد عام ١٩١٥م حيث كان تشكيل قوة عسكرية محلية أطلق عليها اسم «الفرقة العسكرية» للاستوائية والتي جاء بناؤها على أساس ديني من العناصر الجنوبية التي تم تنصيرها حتى تكون أساسا بحيث يمكن استخدامه ترياقا مضاداً لأي حركة إسلامية عربية مستقبلاً، وأعقب ذلك قرارات متتالية تصب في اتجاه فصل الجنوب عن الشمال حيث اعتبر يوم الأحد يوم العطلة الرسمية في كل أنحاء الجنوب كما اعتمدت اللغة الإنجليزية لغة رسمية هناك.

وكشفت المذكرات التي تبودلت بين المسؤولين في الإدارة البريطانية عن نواياهم في فصل الجنوب فصلاً تاماً عن الشمال .

وتوضح إحدى المذكرات التي سلمت للجنة «لورد ملنر» سياسة الحكومة البريطانية في المديريات الجنوبية بأنها «كانت تهدف لعزل تلك المديريات عن المؤثرات الإسلامية لأبعد حد ممكن ولا يستخدم فيها من المأمور غير السود وفي الحالات القليلة التي كانت تستخدم مأمور مصريين فان الإدارة تتحرى أن يكونوا من الأقباط المسيحيين ثم تمضي المذكرة التي تقول «إن فصل الجزء الجنوبي» الأسود «عن الإقليم الشمالي» العربي في السودان وضمه أخر الأمر إلى إدارة أخرى تنشأ في أواسط أفريقيا مازال موضع نظر المسؤولين» .

وتبحث مذكرة أخرى فكرة إنشاء نظام لا مركزي في السودان يستهدف فصل الأقاليم الزنجية من المناطق العربية فتقرر أن الفصل التام بين الإقليمين أمر صعب للغاية، ولكنها تمضي في تبيان الحدود التي يمكن إنشاؤها بين الشمال والجنوب «خطا يمتد من الشرق إلى الغرب محاذيا لنهر السوباط ثم النيل الأبيض وبحر الجبل قد يكون بداية حقيقية لوضع حدود فاصلة بين الإقليمين» .

وفي مذكرة ثالثة اكثر حسماً لموضوع الفصل «انه لا بد من دمج الأقاليم الزنجية في السودان لإدارة ممتلكاتنا الأخرى مثل أوغندا وشرق أفريقيا مما يتطلب بحث إمكان إنشاء اتحاد فدرالي في أفريقيا الوسطى ليضاف إلى السودان الزنجي في الوقت المناسب» .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

هذه المذكرات - والتي امتلأت بها دار الوثائق السودانية - حققت الغاية المطلوبة فيها تماماً دون التصريح بها جهراً، فقد تقرر بناء على تلك السياسة ألا يشترط مديرو المديريات الجنوبية في اجتماعات المديرين التي كانت تعقد سنوياً في الخرطوم إلا إذا طلب منهم ذلك وأصبحوا يعقدون اجتماعاً خاصاً بهم في الجنوب، بل أصبحوا يتصلون باستمرار بنظرائهم في كينيا وأوغندا. وفي العام ١٩٢٢ صدر قانون الجوازات والهجرة والذي كان من اكثر الوسائل فعالية في أبعاد العرب والمسلمين في الجنوب وفي تمكين الإدارة البريطانية والمبشرين من صبغ تلك المديريات بألوان في الثقافات غير الإسلامية والعربية .

ومما سبق يتضح للقارئ الحصيف أن مسألة تقرير المصير للجنوب وانفصاله عن شمال السودان قنبلة موقوتة وان لم تظهر معالمها إلا أجلا كما يتضح أن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية كانت اقرب إلى الحكم الذاتي والفدرالية ولكن بصيغة لا تشبه الصيغ الدولية ولا تدخل ضمن تعاريفها الحديثة .

الحكومات الوطنية ...والفدرالية المحرمة

الحكومات الوطنية التي تعاقبت على ذمة الحكم في السودان بإرادتها أو بغير أرادتها لم تكن أحسن حالا من فترة الإدارة البريطانية تجاه قضية جنوب السودان، واذا تركنا أخطاءها الكثيرة جانبا، وأخذنا رؤيتها تجاه المطلب الأساسي للجنوبيين منذ العام ١٩٤٧ «مؤتمر جوبا» والذي يتمثل في الفدرالية نجد أن تلك الحكومات وقعت في أخطاء تاريخية فادحة عمقت من أزمة الثقة .

فقد كان مطلب القادة السياسيين الجنوبيين الأساسي منصبا حول تطبيق الفدرالية ومنح الجنوب حكما مميزا، إلا أن قادة الحكومات الوطنية ابتداء من الرئيس الأزهري وحتى فترة الحكم الثنائي تعنتوا تجاه المطلب وعدوا انفصال الجنوب عن الشمال، واعتبر الأخير مجرد المطلب بتطبيق الفدرالية جريمة في حق الوطن .

فمؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في العام ١٩٦٥ وعد الجنوبيين بتحقيق هذا المطلب، إلا أن الحكومة الانتقالية التي جاءت عقب الإطاحة بالفريق عبود برئاسة سر الختم الخليفة ومن بعدها حكومة الأزهري الثانية ظلت تماطل في إنفاذ تلك العهود حتى جاءت مايو التي أبرمت اتفاق أديس أبابا في العام ١٩٧٢ مع حركة متمردي الانانيا بقيادة جوزيف لاقو، وبموجب الاتفاق منح الجنوب لاول مرة حكماً ذاتياً ولم تعد الفدرالية من المحرمات .

القفز من الفدرالية إلى حق تقرير المصير

بقدر ما أصبحت فكرة الفدرالية واردة لحل مشكلة الجنوب فان انفصال الجنوب اصبح واردا حسب تطور العمليات العسكرية عبر الحركات المسلحة .

حركة التمرد التي قادها العقيد الجنوبي جون قرنق في العام ١٩٨٣ والتي لم تكن بعيدة من الحركات التي سبقتها في العام ١٩٥٥ من حيث المطالب، إلا أن الجديد في حركة قرنق أنها بدأت تتبنى مطالب تراوحت بين الفدرالية والكونفدرالية لاول مرة وفصل الجنوب عن الشمال .

ورد بند حق تقرير المصير لاول مرة كحق معترف به في عهد الحكومة الحالية عندما اتفقت مع حركة قرنق في العام ١٩٩٣ في إطار ما عرف بمبادرة «الإيقاد» ومن ثم في اتفاقية الخرطوم للسلام الموقعة بين الحكومة وبعض الفصائل الجنوبية في العام ١٩٩٧.

من جانبها كان التجمع الوطني المعارض الذي يضم كل الأحزاب السياسية «اكرم» من حكومة الإنقاذ التي تعاديها فاتفقت في ما عرف بمقررات اسمرا في العام ١٩٩٥ على منح الجنوب حق تقرير المصير .

واخيرا اصبح حق تقرير المصير جزءاً من دستور السودان الحالي .

حق تقرير المصير في القانون الدولي:

عضو في وفد المفاوضات السوداني وهو عبد الرحمن إبراهيم الخليفة وهو المستشار القانون للوفد الحكومي قدم تفسيراً جديداً لمفهوم «تقرير المصير» الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين الشهر الماضي، وقال الخليفة المدعى العام الأسبق وأستاذ القانون في جامعة الخرطوم انه لا يوجد في القانون الدولي ما يشير إلى حق الانفصال للجماعات الدينية والعرقية والأقليات، وان تقرير المصير المنصوص عليه في القانون الدولي مارسه السودان عام ١٩٥٦ ونال به الاستقلال وان القانون لا يعطي الأقليات العرقية والدينية حق الانفصال مذكراً بان الشواهد في ذلك كثيرة من بينها الشيشان وكوسوفو وجزر القمر. وأضاف وهو يتحدث في ندوة نظمها جهاز شؤون العاملين في الخارج مؤخرا، لقد أكد لنا الخبراء الدوليون خلال جولة المفاوضات أن هذا الحق لا تكفله القوانين الدولية وان الحكومة قبلت به لتفادي الحرج السياسي لأنه مضمن في اتفاقية الخرطوم للسلام واصبح جزءاً من الدستور بل نحن قبلنا بحق تقرير المصير في إطار السودان الواحد والأولوية للوحدة.

ونص الاتفاق الموقع أخيرا في ضاحية ماتشاكوس الكينية فيما يخص تقرير المصير على الآتي :

* لمواطني جنوب السودان الحق في تقرير المصير بين أشياء أخرى عبر استفتاء لتقرير أوضاعهم في المستقبل.

* سيتم تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية لمراقبة تطبيق اتفاقية السلام خلال الفترة المؤقتة وستجري الهيئة تقييما في منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي تم التوصل اليها طبقا لاتفاقية السلام.

* تشكل هيئة التقييم من متساويين من حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ومما لا يزيد عن ممثلين (٢) من الدول والمنظمات الآتية:

الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لإيقاد « جيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا».

-دول مراقبة « إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة».

- أي دول اخرى أو هيئات دولية إقليمية يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف .

* ستعمل الأطراف مع الهيئة خلال الفترة المؤقتة بهدف تحسين المؤسسات والترتيبات المؤسسية طبقاً للاتفاقية وجعل وحدة السودان جذابة لأهل جنوب السودان .

* في نهاية الفترة المؤقتة التي تستغرق ٦ سنوات سيجري استفتاء تحت رقابة دولية تنظمه حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لأهل جنوب السودان لـ: تأكيد وحدة السودان بالتصويت على تبني نظام حكم مؤسس طبقاً لاتفاقية السلام أو التصويت على الانفصال .

* تمتنع الأطراف عن أي شكل من أشكال التعديل والإلغاء من طرف واحد لاتفاقية السلام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٥ اغسطس ٢٠٠٢

السودان: تبعات السلام السياسية

على المؤسسة السياسية فتح الباب امام التغيير والا ستتعرض للانقراض

مع صعوبة القضايا التي ستتناولها الجولة الثانية من مباحثات السلام السودانية التي افتتحت في مدينة ماشاكوس الكينية الاثنين الماضي وتستمر خمسة اسابيع متصلة، الا ان السؤال الذي يطرح نفسه باستمرار اذا كانت الجولة الحالية التي يؤمل ان تنتهي بوقف رسمي لاطلاق النار ستفتح الباب امام سلام دائم، وما الضمان لعدم بروز تمرد جديد، خاصة والمفاوضات تقتصر على جانبي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان فقط، تاركة بقية القوى السياسية على مقاعد المتفرجين.

وفي البال تجربة اتفاق اديس ابابا الذي انهى الحرب الاهلية الاولى عام 1972. عقد السلام الذي وفرته تلك الاتفاقية تضعضع وانهار لان الرجلين اللذين وقعا الاتفاقية وقتها الرئيس الاسبق جعفر النميري واللواء جوزيف لاجو قائد التمرد قررا ولاسباب تخصهما تعديل الاتفاقية وكانها شان خاص بهما وحدهما، الامر الذي فتح الباب امام اندلاع التمرد الجديد في العام 1983، وهو ما وجد تعاطفا بدرجات متفاوتة من القوى السياسية الاخرى التي تجاهلها ذلك الاتفاق.

ورغم ان المساعي الحالية لتحقيق السلام في السودان هذه المرة تختلف عما حدث قبل 30 عاما خاصة لجهة الحضور الدولي والاقليمي المكثف، الذي يمكن ان ينتهي بضمانات دستورية وسياسية لتاكيد تنفيذ ما يتفق عليه، وهو ما لم يكن متوفرا في المرة السابقة، مما سهل على النميري ولاجو الانقلاب على الاتفاقية، الا ان الضمانة الرئيسية تبقى ما ينبع من الارض ويكتسب له بعدا شعبيا، ولهذا تبدو الديمقراطية ومشاركة كل القوى السياسية ضرورة لاستمرار السلام في السودان.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

والديمقراطية المقصودة هي تلك التي تتيح الفرصة للتعبير عن المظالم وتغييرها سلميا، الأمر الذي يتطلب وجود اليات مثل الصحافة الحرة والقضاء المستقل والانتخابات التي تؤدي الى تداول السلطة، وفوق هذا تواصي كل القوى السياسية على الصبر على الممارسة الديمقراطية ببطئها ونواقصها وإخفاقاتها احيانا والالتزام ان يمر طريق التغيير بصندوق الانتخابات. وهذا هو الطريق الوحيد الذي يقلل من فرص نشوء تمرد جديد إن لم يلغها تماما والقدرة على محاصرته.

مبدئيا لا تبدو الصورة مبشرة لجهة اقتصار المفاوضات على طرفي الحكومة والحركة، الامر الذي يحرم بقية القوى من المشاركة وبالتالي يضعها في دائرة التعاطي السلبي مع اي اتفاق يمكن التوصل اليه. لكن واقع الحال يشير الى تناول ملف القضية السودانية المعقد يتطلب في البداية تحقيق السلام، مما يفتح الباب امام معالجة القضايا الاخرى. وبما ان تحقيق السلام يتطلب اتفاق المحاربين، فان القوى السياسية الاخرى التي لم تنجح في تحقيق وجود عسكري لها تجد نفسها تلقائيا خارج غرفة المفاوضات، وهو ما تجاوزه التجمع الوطني الديمقراطي بالحديث عن تفويض الحركة الشعبية في المفاوضات وذلك رفعا للحرج.

على ان الادهى من ذلك ان الوجود الفاعل لهذه القوى في الشارع وسط الناس لا يزال امرا تحيط به الشكوك بسبب الضعف الذي ينتاب حضورها الجماهيري. صحيح ان السنوات الطويلة بحظر النشاط السياسي كان لها تاثيرها، لكن ذلك لا يبرر حالة البيات الشتوي التي تعيشها هذه القوى باحزابها ونقاباتها، اذ لم تستطع حتى الاستفادة الكلية من الهامش المتاح حاليا للحركة. ومؤخرا قامت الحكومة بخطوة ايجابية والسماح للاحزاب التاريخية من تلك التي كان لها وجود نيابي قبل انقلاب 30 يونيو (حزيران) 1989 بممارسة نشاطها ودون التسجيل وفق قانون الاحزاب الذي استنته وعارضته تلك الاحزاب. وهو ما يلقي بالكرة في ملعب تلك الاحزاب ويضعها في مواجهة مع جماهيرها لاكتساب شرعية جديدة بعد 13 عاما دخلت فيها اجيال جديدة من الشباب الى الحلبة ليست معنية بالانجازات التاريخية ولا الصراعات الحزبية التي كانت دائرة ولا تمثل لها شيئا اذ انها لا تقدم حلولا للمتاعب التي تواجهها في حياتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هذا الوضع يضع القوى السياسية امام محك لم تمر بمثله من قبل وهو مواجهة قصورها وجماهيرها. فهي في السابق كانت مشغولة اما بتبعات الحكم او معارضة الانظمة العسكرية، الامر الذي يجعلها تنصرف عن قضايا ترتيب اوضاعها الداخلية بما فيها من بناء تنظيمي واشاعة للديمقراطية وذلك من باب الا صوت يعلو فوق صوت معركة المواجهة.

تراجع حالة المواجهة مع النظام القائم والبعد عن السلطة سيزيد من الموجات المطالبة بالتغيير والتجديد، وهو ما يشهده حزب الامة حاليا وبدرجة اقل الحزب الاتحادي الديمقراطي، كما ان حالة الاقصاء والتهميش التي تعرض لها الدكتور حسن الترابي مؤشر لما يمكن ان يؤول اليه وضع القيادات التاريخية في الاحزاب السودانية والايماءة الى حالة الفصام السياسي بين الاجيال التي تحتاج تناولا ومعالجة مختلفة.

والتحدي لا يقف عند هذا الحد فقط، وانما هناك منطقة الوسط التي لا تزال شاغرة في الحياة السياسية السودانية، تماما مثل غياب الحزب الذي ينجح في مد اذرعه فوق التقاطعات الاثنية والطائفية وفوقها بين الشمال والجنوب، مؤخرا اعلنت الحركة الشعبية عن عزمها التحول الى حزب سياسي حال التوصل الى اتفاق والعمل داخل السودان في محاولة لاستقطاب عضوية لها من الشماليين الى جانب الجنوبيين، وهو امر اذا حدث سيكون علامة فارقة في تاريخ التطور السياسي والحزبي في السودان. فاحد متاعب التجارب الديمقراطية في السودان عدم وجود الحزب الذي يكتسب الصفة القومية فعلا. وبقدر ما تشكل الخلفية العسكرية والقبلية والتيارات المتباينة التي تموج داخلها قيدا على مستقبل الحركة، فان وجود فراغ واضح في منطقة الوسط ومعاناة الاحزاب الكبيرة من الانشقاقات وعدم وجود حزب يمثل البناء القومي في البلاد يوفر فرصة يمكن ان تستفيد منها الحركة المتطلعة تيار السلام لاقتناصها.

ان السودان يقف على ابواب تحولات كبرى سياسية واقتصادية واجتماعية مدخلها السلام الذي بدات تباشيره تلوح في الافق. الطريق الذي يسلكه هذا السلام عبر دخول قوى جنوبية جديدة بقوة على الساحة من باب رفض وممارسة مستقلة وليست استيعابا في إطار النظام القائم يفتح الباب امام تيار التغيير، الذي سيطال المؤسسة السياسية باحزابها وزعاماتها ويفرض عليها تغيير جلدها سواء عبر استبدال الوجوه او الممارسات، او الاستعداد للانزواء مثلما حدث مع احزاب وقوى سياسية اخرى شرقا وغربا وجدت راحتها الابدية في الانقراض.

السر سيد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ١٦ اغسطس ٢٠٠٢

وزير الخارجية السوداني لـ«عكاظ»:

التأييد الاقليمي والدولي للجولة الاولى يؤكد نجاح مفاوضات «ماشاكوس»

بندر الطائفي (جدة)

□ ابدى وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل تفاؤله بالجولة الحالية في «ماشاكوس» بين الحكومة والحركة متمنيا الوصول لتسوية نهائية لأزمة جنوب السودان، واصفا هذه المفاوضات بالصعبة رغم نجاح الجولة الاولى. واشار الى ان الموقف المصري موقف ثابت وقاطع مع وحدة السودان لضمان أمنه واستقرار.

«عكاظ» حاورت وزير الخارجية لتقف على الجوانب الايجابية والنواحي السلبية في المفاوضات.. فوضع النقاط على الحروف فالى مادار في الحوار:

● ماهي توقعاتكم لهذه الجولة.. هل يمكن ان تضع حداً للحرب في الجنوب؟

○○ لاشك ان وفد التفاوض الحكومي يدخل هذه الجولة بروح عالية ورغبة اكيدة في الوصول لتسوية نهائية لازمة جنوب السودان، وبذلك يدخل هذه الجولة بتفويض كامل من رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الوطني للبت في كل القضايا محل النظر كما ان الوفد قد عكف خلال الفترة الاخيرة بالتنسيق مع الاجهزة المختصة على اجراء كافة التحضيرات المطلوبة التي من شأنها ان تقدم اطروحات جيدة في كل القضايا المطروحة للتفاوض. وعموماً فنحن نعتبر ان هذه الجولة ليست سهلة ابدا ولكن النجاحات الكبيرة التي تحققت خلال الجولة الماضيةترفع عندنا درجة التفاؤل وتعظم الامل في الوصول لتفاهمات متكاملة تؤدي في آخر المطاف الى اتفاقية سلام شاملة ينعم بخيرها جميع اهل السودان وتسهم ايضا في استقرار المنطقة التي تزدحم بالنزاعات الداخلية.

● من وجهة نظركم ماهي ابرز النقاط التي ستناقشها الجولة؟ وماهي درجة تفاؤلكم بنجاحها؟

○○ ان جوهر القضايا المتفاوض حولها تبدو متداخلة ومترابطة في العديد من اجزائها بما لايمكن من فصل بعضها عن بعض وان نقاشها جميعا يتم في سياقات متقاربة يتحرك معها جدول التفاوض تقديما وتاخيرا حسبما تقتضي الدواعي الموضوعية ويتفق عليها طرفا التفاوض مع سكرتارية ايقاد، ولكن نقول ان ابرز موضوعات هذه الجولة هي قسمة الثروة والسلطة ووقف اطلاق النار وهي جولة كما قلت مسبقا ليست سهلة ولكننا متفائلون بنجاحها سيما وان التاييد الاقليمي والدولي الذي حظيت به الجولة السابقة يمثل حافزا قوية للحكومة والحركة ومشجعا كبيرا للوصول الى تسويات نهائية.

● ماذا عن التنسيق مع القاهرة في هذه المرحلة؟

○○ ان المراقبين جميعا يعلمون ان

■ اسماعيل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الموقف المصري موقف قطعي وراسخ مع وحدة السودان وضمان امنه واستقراره ولايقبل في ذلك اي نوع من المساومات، وهذه هي القضية المحورية التي تتطابق فيها تماما وجهتا النظر السودانية والمصرية، ونحن جميعا شركاء في هذا الامر، ونرى ان هذا هو المحك الحقيقي الذي ينبغي ان نكامل فيه الجهود ونعمل متضافرين لتعزيز جميع آليات الوحدة ونعمق روح السودان الواحد بين جميع اهل السودان شماله وجنوبه حتى يغدو خيار الوحدة هو المنشود ولاشيء غيره، كذلك نرى ان هذا الوقت هو انسب الاوقات لعمل ونشاط صندوق الجامعة العربية لتنمية واعمار الجنوب والدور المصري في هذا الصندوق دور بالغ الحيوية نتطلع اليه ونثق في انه سيقود للنهايات المأمولة والمرجوة ان شاء الله.

● يرى البعض عدم رضاكم عن الاتفاق في مرحلته الاولى.. ماهي حقيقة هذه الاختلافات وأين موقعكم في هذه الاتفاقية؟

○○ الاختلاف في وجهات النظر واردة حتى بين افراد الاسرة الواحدة، في الفترة الماضية اثيرت العديد من الشائعات التي لا اساس لها من الصحة وضخمت وهي في الحقيقة مجرد تكهنات لواقع غير موجود، كنا نهدف للوصول لحل يرضي كل الاطراف ويحافظ على وحدة السودان ويجنبنا المرور بمرحلة الاستفتاء على حق تقرير المصير، الآن جل اجهزة الدولة تعمل للوصول لذات الهدف ولكن عبر آلية الاستفتاء وهذه تحتاج لمضاعفة الجهود على كافة الاصعدة في الداخل والخارج، فحرصنا على وحدة السودان يجب الا يقل عن حرصنا على الحفاظ على الدين والقيم والاخلاق بل ان حب الوطن والحفاظ عليه والدفاع عنه من الايمان.

● اعلن في الخرطوم عن السماح لاحزاب الامة والاتحاد الشيوعي باستفتاء ممارسة نشاطها.. ماذاعن هذه الخطوة؟

○○ اعتقد ان تعديل قانون الاحزاب والسماح للاحزاب التي كانت تحظى بمقاعد في برلمان ١٩٨٦ بممارسة نشاطها السياسي يمثل بادرة معبرة عن حسن النية من قبل الحكومة لفتح المجال وتسهيل الاجراءات بالنسبة للاحزاب التي تود ممارسة النشاط السياسي دون قيود او تحفظات، كما ان القانون بشكله الجديد يمثل خطوة هامة في طريق المشاركة السياسية الفاعلة المتواثقة على نصرة قضايا السودان، شريطة نبذ العنف واقرار السبل السلمية وسائل وحيدة لمشاركة حقيقية ومثمرة في الشأن العام حكومة ومعارضة بما يقضي الى نموذج ديمقراطي حقيقي يخرج بامكانيات السودان الهائلة ماديا وبشريا من دائرة الهدر الى آفاق التسخير الامثل والتوظيف الاشمل لفائدة جميع اهل السودان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١٦ اغسطس ٢٠٠٢

«ماشاكوس».. وصراع الإخوة السودانيين بالكلام (٤)

نتوقف هنا عن حركة التاريخ وتطورات مشكلة جنوب السودان ونعود للحديث عن نصوص بروتوكول ماشاكوس بين حكومة السودان والحركة الشعبية حيث يتلاحظ ان كثيرا من الكتاب والمثقفين الذين تناولوها بالاستعراض او التحليل ادعوا انهم فوجئوا باتفاق يتحدث في جانب منه عن حق تقرير المصير لجنوب السودان، على حين ان هذا الامر ليس بالجديد ومن ثم فلا مكان للمفاجأة او حتى إبداء التعجب والاندهاش لان الكل شاهد وحاضر وفي نفس الوقت صامت منذ ان عاد طاقم قيادات التجمع الوطني- الديمقراطي- المعارض لنظام الحكم في السودان- الى القاهرة من لندن بعد مداولات ومناقشات حول اوضاع بلادهم عام ١٩٩٣، واستمروا في الجدل والحوار الى ان حل عام ١٩٩٥ فلموا شملهم وركبوا الطائرات مخلفين القاهرة ورامهم ليحط بهم الترحال في أسمرا عاصمة اريتريا ليعلنوا من داخلها ما اسموه بمقررات اسمرا للقضايا المصيرية وكان اهم ما ضمنوه حديثهم واتفاقهم ان الحق في تقرير المصير لجنوب السودان مربوط بالوحدة الطوعية. ولم يعلق احد على ذلك من اولئك الذين تدافعوا اليوم بالمناكب ليشجبوا ويدينوا ما جاء ببروتوكول ماشاكوس. بل ان هؤلاء انفسهم لم يحركوا ساكنا ايضا او يناقشوا من قبل ذلك او يتناولوا بالتعليق المبادئ التي صدرت عن الايجاد حول الشأن السوداني والتي رأت النور قبل مقررات اسمرا وتضمنت حق تقرير المصير للشعب في الجنوب السوداني بدسورة اشبه بالعقابية حيث تنادت دول الايجاد للجوء الى هذا الحق اذا فشلت المحاولات للاتفاق وايجاد حلول ناجزة للقضايا التي اثارها الشق الاول من تلك المبادئ والتي اقرتها ان الحرب ليست وسيلة لفض النزاع السوداني- السوداني وانه لابد من معالجته بأساليب اخرى ومنح وحدة السودان الاولوية، ثم أوردت المبادئ حديثها عن فصل الدين عن الدولة واقتسام الثروة والديمقراطية وتداولية السلطة. وانتهت مبادئ الايجاد الى التأكيد على انه اذا لم يحدث الاتفاق على هذه المبادئ فلابد ان يتجه الامر الى انفاذ حق تقرير المصير عبر استفتاء ابناء جنوب السودان. ورغم ان السودان عضو في منظمة الايجاد الا ان حكومته ظلت ترفض التعامل مع مبادئ الايجاد منذ عام ١٩٩٤ ذلك العام الذي صدرت فيه الى ان كان عام ١٩٩٧ والذي شهد متغيرات وأحداثاً ضاغطة على تلك الحكومة مما اجبرها على قبول تلك المبادئ، إذ شهدت المنطقة إعدادا واستعداداً من قبل جيش الحركة الشعبية لشن هجوم كاسح على مختلف الجبهات السودانية معززة بقدرات دول من جيران السودان، ومدعومة من جهات اجنبية وبعض المنظمات الطوعية- التي كانت تنقل لذلك الجيش سلاحا وذخيرة بديلا عن تقديم العون الانساني للمتضررين من الحرب- وكل ذلك كان مسنودا بعداء سافر لنظام الحكم في الخرطوم وتوجهاته من عديد من دول مجاورة للسودان التي كانت الارضية للإعداد للهجوم العسكري حيث كان ذلك من ثلاث جهات هي اوغندة واثيوبيا واريتريا (لا نتجه في هذا السياق الى التبرير وانما نتجه الى التفسير بشأن خلفية تغيير حكومة السودان موقفها). وفي ظل هذه الظروف المعقدة، وفي ضوء ما سبقت الاشارة اليه من ان مبادئ الايجاد ومقررات اسمرا اوردت حق تقرير المصير ومسألة فصل الدين عن الدولة وحكومة الخرطوم ترفض ذلك غابت الجهة الوحيدة القادرة التي كان يمكن ان تسند ظهر السودان ليواصل الرفض ويتمسك به. وتلك الجبهة هي مصر. الا ان العلاقات بين السودان ومصر في ذلك الحين كانت في اسوأ حالاتها. وهكذا وجدت الحكومة السودانية نفسها

مجابهة بموقف قد يفضي الى تقسيم السودان وكارثة حرب متشعبة ومعارضة أقرت حق تقرير المصير وظهر البلاد مكشوف من سند مصر بسبب التوتر في العلاقات. ومن ثم حاولت تلك الحكومة كسب بعض الوقت بقبولها الاضطراري لمبادئ الايجاد المتضمنة لحق تقرير المصير والدعوة لفصل الدين عن الدولة واقامة نظام علماني في السودان.

وليت الحكومة السودانية لم تفعل ذلك!! لان هذا القبول من جانبها قد قاد فيما بعد الى تضمين حق تقرير المصير بالاستفتاء في اتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧ والتي نصت في المادة ١٠ من الفصل السابع تحت عنوان الاستفتاء على ما يلي:

أ- بموجب هذه الاتفاقية يحق لمواطني جنوب السودان تحقيق تطلعاتهم السياسية بحرية، وتأكيد سعيهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- يمارس مواطنو الولايات الجنوبية هذا الحق في استفتاء قبل نهاية الفترة الانتقالية.

جـ- تكون خيارات الاستفتاء هي:

١- الوحدة

٢- الانفصال

ومن بعد ذلك وجد حق تقرير المصير طريقه الى دستور جمهورية السودان لعام ١٩٩٨ عند تضمينه هذه الاتفاقية بكل بنودها، وفقا لما ورد في الفصل الاول منها تحت عنوان «تفاسيره اذ تم تفسير الدستور بأنه «يعني دستور السودان بما في ذلك الاجزاء والمواد الواردة في الاتفاقيات التي يتقرر ان تكون جزءا من الدستور».

بعد هذا الاستطراد والتفسير لابد من القول بانه لم يكن مستغربا ومفاجئا ان يأتي ذكر لحق تقرير المصير في بروتوكول ماشاكوس لان الحكومة السودانية والمعارضة ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية جزء منه قد سبق لهم جميعا الاعتراف بهذا الحق لأبناء جنوب السودان، الامر الذي يجعل حكومة السودان إن رفضته في مفاوضتها مع الحركة الشعبية تبدو وكأنها تتنصل او تتنكر لأمر أقرته في الدستور الذي صاغته وتعمل على هدى مبادئه.

وان كانت هذه هي الخلفية التي تشرح ظهور وتطور حق تقرير المصير لأبناء جنوب السودان، فإنه يمكن القول إن الناظر بدقة والقارئ بتمعن في بروتوكول ماشاكوس واطاره يتأكد له ان المبادئ الواردة فيه تركز على وحدة السودان وتدعو الى العمل لها وجعلها جاذبة لأبناء جنوب السودان عبر اعادة التأهيل والتنمية وتكريس الديمقراطية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

واحترام حقوق الانسان. إذ ورد فى الاطار ما نصه (.. ان الطرفين قد اكدا التزامهما لحل سلمي وعادل عبر التفاوض فى قضية الصراع فى السودان فى اطار وحدة السودان). اما المادة (١/١) من الجزء «أ» من البروتوكول تحت عنوان «مبادئ متفق عليها» فتقول (ان وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والمساءلة والاحترام والعدالة لجميع سكان السودان هى أولوية الطرفين. ويمكن رفع الظلم عن شعب جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم فى هذا الاطار). ومما يؤكد ان التوجه الاساسى هو نحو الوحدة وافرازاتها ما تقرر أيضا واتفق عليه فى ذات الجزء وورد فى الفقرة (٢/١) التى تقول (شعب جنوب السودان له حق السيطرة وحكم شئونه فى منطقته والمشاركة بمساواة فى الحكومة القومية) أي تلك التى تحكم كل السودان. ليس هذا فحسب فإن اطار ماشاكوس أيضا فى الجزء (ج) منه تحت عنوان «هياكل الحكم» تحدث عن نظام الحكم فى «السودان الموحد» ولم يخص بالحديث جزءا دون الآخر واكد انه «لاجل تفعيل المبادئ المتفق عليها فى

البشير — جارانج

الجزء (أ) يوافق الطرفان، فى اطار سودان موحد يعترف بحق شكان جنوب السودان فى تقرير المصير.. الخ».

يضاف الى التوجه العام فى بروتوكول ماشاكوس والذى تم تكريسه، فى تفاصيل اخرى غير الامثلة السابقة، لوحدة السودان، ان الصيغة التى جاءت فى البروتوكول لتقرير المصير قد جعلت الاستفتاء عليه من بين وسائل اخرى (نص المادة ٣/١ من الباب المعنون «النص المتفق عليه حول تقرير المصير لشعب جنوب السودان») ومن ثم لا يكون الاستفتاء هو الوسيلة اليتيمة لممارسة حق تقرير المصير، يضاف الى هذا ان مهمة لجنة التقويم والمتابعة هى التأكد من سلامة المؤسسات والترتيبات المناط بها الحفاظ على الوحدة وهذا هو المفهوم الواضح من نص المادة ٤/٢ من الجزء (ب) من بروتوكول ماشاكوس تحت عنوان «ترتيبات الفترة الانتقالية» التى تقول «تشكل لجنة تقييم ومراقبة مستقلة- خلال الفترة ما قبل الانتقالية- لمراقبة تنفيذ إتفاق السلام وتتولى اجراء تقييم فى منتصف المدة لترتيبات الوحدة التى اقيمت طبقا لاتفاق السلام». كما تنص المادة ٢/٤/٢ على ان «يعمل الطرفان «طرفى الاتفاق» مع اللجنة خلال الفترة الانتقالية بهدف تحسين المؤسسات والاجراءات التى تم اقرارها طبقا للاتفاق وجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان».

كما نص البروتوكول فى ذات الباب منه على ان تقويم نصف الفترة (أى بعد مرور ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية المقررة لست سنوات) وسيلة لتعزيز هذه المؤسسات والترتيبات والتأكد من كفايتها. كل هذا يفتح الباب امام امكانية تجاوز الاستفتاء اذا ما تراضت الاطراف على ذلك. ودفعت الدولة المراقبة والوسيطة فى اتجاه الوحدة وضعاً فى الاعتبار ان وحدة السودان لا يمكن ان تقوم على القوة والاكراه ولكن بناء على الارادة الحرة للشعب وهذا مبدأ لابد ان نضعه جميعا فى حساباتنا ونحن ندفع كل الجهود نحو الوحدة، المتطلعين اليها، بعد انتهاء الفترة الانتقالية وذلك بالعمل الجاد الفاعل المخلص خلالها فى كل الاتجاهات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية. وهذا الامر يجعل من مشاركة مصر- سند ظهر السودان والحريصة حرص ابنائه على وحدته- فى المراحل القادمة من المفاوضات ضرورة قومية ومسئولية وطنية خاصة بعد ان تبين بالدليل العملى ان غيابها كان ذا أثر سالب على تطور ازمة السودان فى النصف الثانى من التسعينيات الماضية.

واذا كانت هذه رغبتنا الملحة وحقنا الاصيل على مصر فإن الدعوة موجهة الى المنشقين على مستقبل السودان ووحدته الى عدم الاغراق فى نقد بروتوكول ماشاكوس وان يوجهوا جهودهم الى الدعوة الى تكريس البذل والعطاء والفكر لتحقيق الامن والاستقرار للسودان فى اطار وحدته. كما ان الدعوة موجهة الى كل المخلصين الى عون السودان فى جهود اعادة التاهيل والتنمية خاصة فى جنوبه بحسبان ذلك هو التوجه الايجابى الذى تتطلبه المرحلة القادمة. وإن كان هو المطلوب من الآخر فإن ما يعززه هو الحرص على مشاركة كل القوى السياسية الجنوبية فى ترتيبات الفترة الانتقالية واجهزة الحكم فى الجنوب سواء ما اتصل منها بادارة شئون الاقليم الجنوبى والولايات الجنوبية وكذلك المشاركة فى اجهزة الحكم المركزية وهذا الحرص مصدره الثقة المطلقة فى وطنية ابناء جنوب السودان وحرص سوادهم الاعظم على وحدة السودان ان لم يكن القول بانهم كلهم على قلب رجل واحد فى هذا التوجه.

أن مصدر هذه الثقة ان الجنوبيين من ابناء السودان على مدى تاريخ بلدهم الحديث ظلوا حريصين على وحدته رغم ما يعبرون عنه فى كل لقاءاتهم من مظالم وتطفيف لحقوق ابناء الجنوب. وهنا يمكن القول انه وبمراجعة تقرير المبعوث الامريكى السيناتور جون دانفورث وما تم الاتفاق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عليه فى بروتوكول ماشاكوس نرى اقتناعا بإمكان التصدى لما جهر به ابناء الجنوب من مظالم واهدار للحقوق- رغم ان هناك كثيرا من مناطق السودان أسوأ حالا فى هذا المنحى عن الجنوب وهو ما يتفق معنا فيه المانفستو الاول للحركة الشعبية- وايجاد الضمانات الدستورية والرقابية لذلك.

وبعد...

ان القول بأن ابناء جنوب السودان حريصون على وحدة بلادهم يرتكز فى التاريخ المعاصر على أمرين أولهما ان اول ثورة فى القرن العشرين فى السودان فى وجه الاستعمار البريطانى وهى ثورة ١٩٢٤ كان فى قمة قياداتها بطلان من ابناء جنوب السودان هما على عبداللطيف وهو من ابناء قبيلة الدينكا وعبدالفضيل الماظ وهو من ابناء قبيلة الشلك. وتلك الثورة كانت ثورة تحررية وحدوية اعلت صوت وحدة وادى النيل من نيمولى الى الاسكندرية.

اما ثانى الامرين فانه خلال المفاوضات بين حكومة الرئيس جعفر نميرى وممثلى حركة انيانيا التى كانت تقود الحرب الاهلية منذ مطلع استقلال السودان والتى انعقدت فى أديس أبابا وانتهت الى توقيع الاتفاقية المعروفة باسمها ان أصرت الحركة الجنوبية على فصل جنوب السودان عن بقية الوطن. على أن يتم انفاذ ذلك بعد فترة انتقالية يتهيأ خلالها لأبناء جنوب السودان حكم ذاتى اقليمى تديره حكومة من ابناء الجنوب ويكون التشريع فيه لبرلمان ايضا اعضاؤه من ابناء الجنوب. وتم التوقيع على ضوء ذلك على اتفاقية الحكم الذاتى الإقليمى بجنوب السودان. الا انه بعد احد عشر عاما من التوقيع تراجع ابناء جنوب السودان عن فكرة الانفصال بل كانوا اكثر اصرارا من غيرهم على وحدة السودان، لكن لأسباب اخرى ودوافع مغايرة لا علاقة لها كما يظن الكثيرون خطأ بتطبيق قوانين مستمرة من الشريعة الاسلامية فى السودان او اعادة تقسيم الاقليم الجنوبى الى ثلاثة اقاليم بناء على رغبة وإلحاح ابناء الجنوب وعلى قرار صادر من برلمانهم الاقليمى، تفجرت حركة التمرد فى مايو ١٩٨٣ وها هم ابناء السودان يحاولون علاج اسبابها وايجاد حلول ناجعة لجذور الصراع الراهن بين السودانيين فى الجنوب والشمال.

المستشار
محمد عبدالرحمن صالح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوطن

التاريخ: ١٦ اغسطس ٢٠٠٢

توافق مصري أمريكي على تجنب التقسيم

واشنطن: وحدة السودان تتوقف على احترام حقوق الجنوبيين

القاهرة - أ ف ب - رويترز: قال جون دانفورث المبعوث الامريكي الخاص بالسودان ان وحدة السودان مرغوب فيه لكنها ستتوقف على اعتراف الحكومة بحقوق الجنوبيين.

وقال دانفورث للصحافيين بعد اجتمع الليلة الماضية مع عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية ان جميع الاطراف تقريبا تقر بان بقاء السودان موحدا هو شيء مرغوب فيه. واضاف قائلا «المهم هو ما سيحدث في الاعوام الستة القادمة .. هل سيكون هناك سلام عادل هل سيجري الاعتراف بحقوق الناس الذين يشكلون الاقلية والناس في الجنوب وهل سيكونون مشاركين بشكل كامل في البلاد».

وقال دانفورث ان تطبيع العلاقات مرهون بتعاون السودان «في مكافحة الارهاب» والسماح لمنظمات المعونات الانسانية بالعمل في البلاد واتفاق سلام بين الشمال والجنوب.

واضاف انه اذا تم التوصل لاتفاق سلام «فمن الواضح انه سيكون هناك تقدم نحو تغيير مهم في العلاقات بين البلدين».

في القاهرة قال وزير الخارجية المصري احمد ماهر ان الولايات المتحدة ومصر اتفقتا امس على العمل من اجل «مساعدة السودانيين على الاحتفاظ بوحدتهم» مشيرا الى وجوب القيام بـ «الكثير لتصحيح الوضع» في السودان.

واضاف ماهر في ختام محادثات اجراها مع الموفد الامريكي الخاص الى السودان السناتور السابق جون دانفورث في القاهرة انه اجرى «مناقشات مفصلة حول السودان اتفقنا خلالها على انه من المهم لنا جميعا العمل سويا لمساعدة السودانيين للحفاظ على وحدتهم لان هذا الامر مهم للشعب السوداني وافريقيا ومصر».

واعرب عن اعتقاده بأن «هناك الكثير الذي يتعين علينا عمله من اجل تصحيح وضع يشوبه الكثير من الاخطاء من اجل التاكد من الخيار النهائي للشعب السوداني في الشمال والجنوب وهو البقاء معا لبناء سودان موحد وعادل يتمتع فيه الجميع بالرفاهية».

وتابع «اتفقنا على مواصلة الاتصالات المصرية الامريكية والاتصالات مع الاطراف الاخرى المهتمة بحل المشكلة السودانية بالطريقة التي اشرت اليها والتي تعمل على مساعدة السودانيين على بناء بلدهم».

تحفظ سوداني

من جهتها ابدت الحكومة السودانية تحفظات ازاء اقدام الحكومة الكندية على تعيين مبعوثة خاصة للسلام في السودان من دون مشاورتها في الامر.

وقال وزير الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل للصحافيين في وقت متاخر من امس الاول ان تعيين السناتور موبينا جيفر من جانب الحكومة الكندية «ما زال موضع بحث من قبل السلطات المعنية» في الخرطوم.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ١٦ اغسطس ٢٠٠٢

ماشاكوس (٢) بدأت يوم الاثنين والمعارضة غائبة

المعارضة السودانية تسلم -قرنق- مفتاح الكرار

المعارضة : تفويض مشروط أحسن من لا شىء

❞ كمن يسلم القط مفتاح الكرار ، فوضت المعارضة السودانية (بمحض إرادتها) الحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة د. چون قرنق) فى التفاوض نيابة عنها فى جولة المفاوضات الثانية مع حكومة الخرطوم فى ضاحيه ماشاكوس الجميلة على أطراف العاصمة الكينية نيروبى .

تفويض تجمع المعارضة للحركة كما يقولون أحسن أسوأ الاختيارات ، ولم يكن أمام المعارضة بقيادة محمد عثمان الميرغنى سوى إعطاء التفويض الذى جاء مشروطا لحفظ ماء الوجه بعد أن تجاوزت المفاوضات بين الحكومة وحركة قرنق المعارضة تماما ولم يعد أمام فصائل الميرغنى سوى ركوب «سبنسة» القطار الذاهب إلى ماشاكوس ❝

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

قرنق يتحدث لحمدى رزق فى حضور الناطق الرسمى للحركة ياسر عرمان

❞ سألت الدكتور چون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان ماذا أعطاك الرئيس السودانى عمر البشير لكى توقع معه (اتفاق ماشاكوس) الانفصالى رغم كل أحلامك القديمة ودعاياتك عن سودان جديد وموحد .. هل أعطاك صكا بدخول الجنة أم ترخيصا بدخول الخرطوم .. أجاب بثقة وبرود برودة طقس أسمرة (لم أتوقع أن أحصل على أى شىء .. ولم أحصل على أى شىء) .. هكذا تغيرت مباشرة لغة قرنق عن حكومة الخرطوم ، لم تعد حكومة آيات الله ، ولم تعد العصابة التى تحكم الخرطوم ، ولم يعد يصفهم بالانفصاليين، بل مد يده إليهم ووقع اتفاقاً يسكن تحت جلده الانفصال ، منفردا دون اصدقائه وحلفائه فى تجمع المعارضة ، رضى بدولة علمانية فى الجنوب وترك حلفاءه تحت ولاية دولة إسلامية فى الشمال .. قلت له أنت برجماتى تلاعبت بالمعارضة وارتديت عباءة الميرغنى رئيس التجمع حتى وصلت إلى قلب البشير الذى وصفك بأنك وحدوى ، أنت (تلعب على الطرفين وهدفك دخول الخرطوم لتحكم كل السودان .. أجاب بكثير من الجدية ، وبعضا من التهكم ، وقليل من النكات فى ظل أزمة طاحنة تعيشها المعارضة السودانية التى ظلت فى برد ومطر أسمرة تنتظر وصول (رجل الغابة) من الجنوب ثلاثة أيام كاملة دون كلل أو ملل حتى تحاسبه عما اقترف فى حق المعارضة وحق السودان، فجاءها بالخبر اليقين اتفاق ماشاكوس النهائى فى نوفمبر وسيدخل المرحلة الانتقالية على أمل أن تلحق به المعارضة فى الخرطوم .. وإلى نص الحوار العنيف ❝

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

خيارات المعارضة بدأت بالنقطة الأعلى وهى المشاركة كطرف ثالث على الطاولة إلى جوار الحكومة والحركة، ولكن لم يلتفت أحد لا من دول مبادرة «الايجاد» المنظمة لمفاوضات السلام ولا الولايات المتحدة باعتبارها راعية ماشاكوس لطلب المعارضة التى حاولت تأجيل جولة ماشاكوس (٢) حتى تلحق بها لكن ذهبت مناشدة الميرغنى بالتأجيل ادراج رياح أسمرة الباردة، من جانبها رفضت المعارضة أن تشارك كمستشار أو مراقب للاجتماعات (من وراء حجاب) وتكاتفت كل الفصائل المعارضة فى إبداء الرفض الذى أصبح واقعا ، كما أصبح واقعا تفويض الحركة باعتباره الخيار صفر أو الوحيد .

التفويض جاء مشروطا بأنه فى حالة الوصول لأية اتفاق وقبل التوقيع لابد من الرجوع لهيئة القيادة فى تجمع المعارضة مع اعتبار رؤية التجمع (الورقة التفاوضية) مرشدا للحركة ، مع تشكيل لجنة مراقبة سياسية لمتابعة ما يجرى فى ماشاكوس دون التداخل المباشر فى المفاوضات لأنه مرفوض من كل الشركاء والوسطاء .

ورغم اعتبار البعض من الفصائل (التفويض المشروط) محاولة جيدة على طريق التداخل المباشر على طاولة المفاوضات فى ماشاكوس فإن فصائل أخرى تحفظت على التفويض وفضلت تفعيل المبادرات الأخرى مثل المبادرة المصرية – الليبية المشتركة والمسعى الارتيرى لضمان التوازن فى المفاوضات حول مستقبل السودان (واحدة بواحدة كما يقولون) إلا أن صوت العقل تحكم فى الاجتماعات وانتهت كما خطط لها الميرغنى بالحفاظ على قرنق بصحبته ، على طريقة المهم سلامة المولود ولتهلك الأم أو الأمة .

كل المؤشرات تقول إن الميرغنى لعب لعبته ، وإن هناك اتفاقا كاملا مع قرنق ، وليس هناك أى مساحات بينهما تسمح بسوء الفهم ، وإن قرنق الذى يتفاوض مع الخرطوم عينه على استمراريته فى تجمع المعارضة ، يرتدى عباءة الميرغنى ، وبدلة البشير ، كما أن الميرغنى يستقوى بقرنق ، ويعلم أن طريقه إلى الخرطوم يمر بجوبا ، حتى الصادق المهدى رئيس حزب الأمة أرسل مبعوثه الدكتور إبراهيم الأمين لخطب ود قرنق ، كما أن العمل فى تفعيل مذكرة التفاهم بين حزب الترابى وقرنق على قدم وساق ، الكل فى سباق على قرنق وهو يسابق الخطى نحو الخرطوم فى قطار سريع على أن تلحق به المعارضة فى وقت لاحق فى عربة الحكومة الانتقالية .

الأيام العشرة التى استغرقتها أعمال هيئة القيادة انتهت إلى التفويض لقرنق والولاية للميرغنى والصبر والسلوان لبقية الفصائل وبرز أيضا فيها :

– محاولات بعض الفصائل تحفيز المعارضة على تفعيل الخيار العسكرى فى الجبهة الشرقية لفرض إرادة المعارضة على طاولة ماشاكوس بقوة السلاح كما فعل قرنق ، وعلى طريقة ما حك جلدك غير ظفرك، وهذا شأن الفصائل المحاربة مثل البجا والأسود الحرة .

– الاتجاه نحو إسقاط نظام حكم الخرطوم بتفعيل الانتفاضة الشعبية، وهناك سيناريو قال به باجان أموم بتوسيع التنسيق ما بين تجمع المعارضة وحزب الأمة (الصادق) والمؤتمر الشعبى (الترابى) لتكوين جبهة عريضة ضد ماشاكوس وتقسيم السودان ، كما قرر التجمع دعم تجمع

الداخل بالمال اللازم لتفعيل دوره فى إسقاط النظام .

– تحفيز الجانب الارتيرى لتنشيط مسعاه لإيجاد توازن مع ماشاكوس وتعددت اجتماعات المعارضة مع مسئولين بارزين فى أسمرة على رأسهم الرئيس الارتيرى اسياس افورقى والأمين العام للحزب الحاكم محمد سعيد الأمين ، وكان هناك اقتراح لجمع الرئيس السودانى عمر حسن البشير مع هيئة قيادة تجمع المعارضة لاعتراف متبادل يفتح الطريق أمام المعارضة لطاولة ماشاكوس إلا أن الطرف الحكومى رفض فى آخر وقت هذا الطرح بعد تمام الاستعداد له من جانب المعارضة .

– السعى الحثيث نحو مصر وتوقع وصول محمد عثمان الميرغنى إلى القاهرة أول الأسبوع المقبل يحمل أوراق اجتماعات المعارضة لعرضها على القاهرة واسترضائها والحصول على موافقتها على ما قام به خاصة تفويضه المشروط للحركة ، وكان هناك اتجاه لذهاب قرنق إلى القاهرة وجرت اتصالات لكنه غادر يوم الأحد إلى نيروبى ليقود مفاوضات الجولة الثانية ، وحسب المعلومات التى تحصلت عليها (المصور) كان الميرغنى سيطلب لقاء مع القيادة المصرية للاجتماع معه وقرنق للتنوير بالموقف التفاوضى ، وقدم قرنق إلى السفير المصرى فى أسمرة دسوقى فايد تنويرا بالاتفاق فى منزل السفير بعد أن تعذر وصوله للقاهرة حاليا .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

– سعى الميرغنى وقرنق نحو القاهرة لايقارن بسعى بقية الفصائل نحوها لدرجة أن فاروق أبو عيسى مساعد رئيس التجمع حمل افكاراً لتنشيط المبادرة المصرية – الليبية المشتركة وأعاد طرح ميزاتها التى لم ينكرها قادة الفصائل الأخرى لكن هناك احساساً حقيقياً أن القطار مر فى ماشاكوس ولم تعد هناك محطات أخرى صالحة للتوقف فيها .

– قرنق بدا واعيا تماما لأزمته مع المعارضة بعد توقيعه منفردا، لذا أكثر من الابتسامات المصطنعة والتى توحى بالثقة فى الاصدقاء ، لذا استجاب لكل الملاحظات والانتقادات حتى لأفكار فاروق أبو عيسى أشد المعارضين للاتفاق وثمن عليه افكاره ورعاه بعناية خاصة . قرنق كان حريصا على تمرير الفرصة لمن يريدون النيل من حركته وزعامته ، وأيضا للاستفادة من تطرف المعارضة على طاولة ماشاكوس والاستقواء بها على الطرف الحكومى مدفوعا بتجارب سابقة فاشلة مع النظام فى اتفاقيتى الخرطوم وفاشودة ، كما أن قرنق واع أن مستقبل اتفاق ماشاكوس فى يد المعارضة كما أنه فى يد الحكومة ولذا لا يريد إغضاب الطرفين .

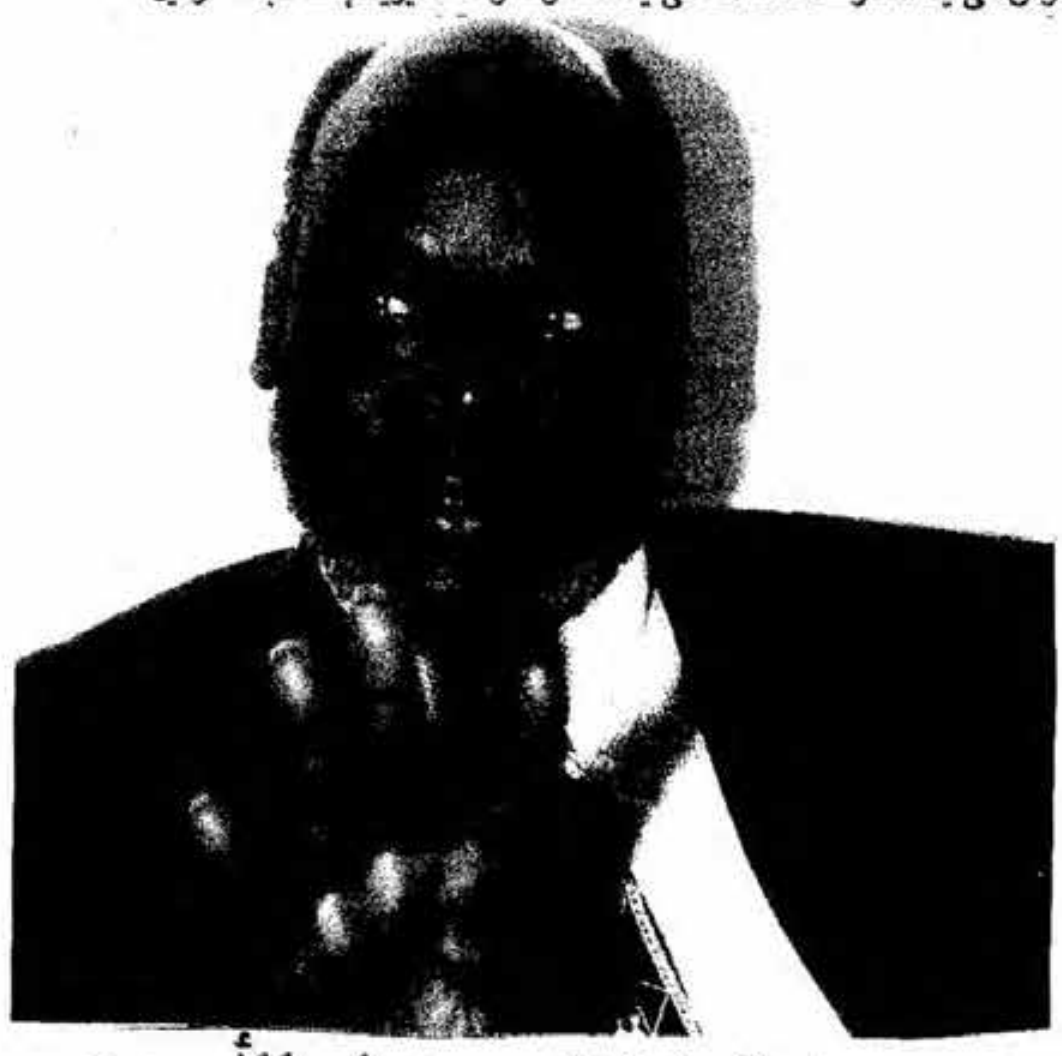

و . . د . چون قرنق فى « حوار الأسبوع »

الانفصال أمر واقع ما لم يتم إصلاح حكم البشير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

● بداية ماذا فعلت للبشير حتى يصفك بأنك وحدوى هل فى يوم وليلة يتحول المتمردون إلى وحدويين ، هل سحرت له بسحر الجنوب ؟

●● قهقه ضاحكا ، لست ساحرا ، أنا محارب من أجل الحرية ، أسأل البشير ماذا جرى له ، أنا متمسك بشهادته لأنها شهادة من عدو . أنا قلت له فى كمبالا أنتم انفصاليون، ولا بديل عن سودان جديد يقوم على العدل والمساواة وفى آخر اللقاء قال لى أنت وحدوى، أظن هذا جيد من جانبه .

● هل ترى أنت أيضا أنهم فى الخرطوم جيدون ومخلصون لوحدة السودان ، أم أنكم تلاقيتم على هدف واحد هو فصل الجنوب ؟

●● إذا حدث الانفصال فهم مسئولون عنه ولسنا نحن ، نحن نعمل من أجل الوحدة ،

وإذا وصلنا للانفصال العيب ليس فى ماشاكوس بل المشكلة هناك في الانفصاليين فى الخرطوم .

● لكن هذا الاتفاق يقينا تحت جلده يسكن الانفصال ، كيف تقيم الاتفاق من تلك الزاوية ؟

●● هذا ما قرأته فى الصحف المصرية ، والغريب أننى وخلال زياراتى المتعددة لمصر ولقاءاتى هناك برهنت أن الحركة الشعبية والجيش الشعبى مع وحدة السودان ، ووحدة السودان هى الأساس الذى قامت عليه الحركة، ونحن نسعى فى هذا الطريق بحثا عن حل سياسى شامل ولنطبق السودان الجديد القائم على العدل والمساواة ، اتفاق ماشاكوس يمكن أن يقدم لنا شكلاً جديداً من الوحدة ، بدلا من التركيز على المخاوف تعال إلى الإيجابيات ، نحن حصلنا على صكوك بفصل الدين عن الدولة ، وحق تقرير المصير ، والدستور الانتقالى ، تعال نطوع كل هذا من أجل الوحدة .

● كيف تحول الملح إلى سكر لمجرد أنك تريد افهامنا أنه ليس ملحاً إنه سكر ؟

●● السؤال هو ماذا نفعل خلال الفترة الانتقالية لنجعل الوحدة خياراً مفضلاً (سكر مثلا) ، نحن نعمل من أجل أن نصل لاتفاق يشجع على التوجه نحو الوحدة ، ولكى يكون خيار الوحدة أفضل لابد أن نعمل من أجلها ،

أنا احذر لو لم يتم هذا العمل الجاد - هؤلاء يقصد الجنوبيين سيصوتون للانفصال، نحن لدينا وضع أفضل الآن تلك الوحدة ستتم على أسس واضحة ، أليس هذا مكسبا ، أليس هذا سكرا . الرئيس الاريترى اسياس افورقى سألنى هل أنت راض عن الاتفاق يا چون؟ قلت له أنا مسرور بالاتفاق . على مصر أن تعمل معنا لجعل الفترة الانتقالية فترة انتقال إلى الوحدة وليس سعيا للانفصال .

● هل استشرت مصر فى الاتفاق حتى تطلب معونتها ومساعدتها أم أن دعوتكم تدخل فى باب المجاملة الصحفية ؟

●● هذا الاتفاق تم التوصل إليه فى آخر ٢٤ ساعة من مفاوضات ماراثونية استمرت ٤ أسابيع ، ما كان هناك فرصة للتشاور مع أحد، ولم تكن هناك فرصة لإبلاغ مصر ، الاتفاق جرى توقيعه يوم ٢٠ يوليه وطوال يومى ١٨ و ١٩ يوليه كادت المفاوضات تنهار ، ليس مقصودا تغييب مصر عن الطاولة لأنها حاضرة وضرورى حضورها .

● مصر تبدو مدعوة لتقاسمكم أتراحكم - أحزانكم - أما عندما يحين تذوق (نخب السعادة) تشربونه مع الاميركان وحدكم فى ماشاكوس ، لماذا تدعو مصر للمساعدة فى إتمام ما وقعته يداك ؟

●● الاحتفال كان يمكن أن يكون فى القاهرة أو طرابلس ، والقضية ليست نيروبى أو القاهرة ، القضية ماذا وقعنا، ماهى القضايا التى تهم الجنوبيين وحصلنا عليها ، أظن فصل الدين عن الدولة هو أساس مطالبنا وحق تقرير المصير، الكل فى السودان أجمع عليه ، هذا ما حصلنا عليه ، وأعلم أن المصريين لديهم تحفظ على حق تقرير المصير وبالنسبة لنا نقول ليس ضروريا أن يتحفظ المصريون على هذا الحق لأننا مؤكدون موقفنا من الوحدة . ثم إن لدينا وضعاً إيجابياً فى مصر، ولدينا أيضا أهداف مشتركة مع مصر فيما يتعلق بالوحدة ، ما أقوله ليس دعوة لمصر أن تدعم الاتفاق ولكنى أناشد مصر أن تفعل ما فى وسعها كى نضمن وحدة السودان بهذا الاتفاق . وإذا كانت المبادرة المصرية الليبية المشتركة تقدمت بما يحل القضايا الأساسية فى المشكلة السودانية لكانت لها فرصة نجاح.

● أى فرص نجاح تراها وأنت قتلتها عمدا؟

●● كيف ؟!

● بتوقيعكم اتفاق ماشاكوس ، هل مازلت تتصور أن هناك فرصة أمام أحد حتى المبادرة المشتركة للتدخل فى السودان ؟

●● تعال إلى سرد الحقائق . المبادرة المشتركة قدمت للتجمع ورقة من ثمانى نقاط فى اجتماع بالقاهرة ، نحن فى الحركة قلنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. منصور خالد

فاروق أبو عيسى

● لم أذهب إلى ما شاكوس هى التى جاءت إلينا .
● حصلت على كل ما كنت أحلم به ولن أخلع بدلتى العسكرية إلا على أبواب الخرطوم

هناك ثلاث نقاط ناقصة ، أولاها حق تقرير المصير، وثانيتها فصل الدين عن الدولة، وثالثتها الدستور الانتقالى ، وطلبنا أيضا التنسيق بين المبادرات (مبادرة الايجاد والمبادرة المصرية - الليبية المشتركة) ، قدمنا ملاحظاتنا إلى دولتى المبادرة ولم نتسلم الرد حتى الآن . أنك لا تستطيع أن تتهمنى بقتل المبادرة المشتركة ، أنا غير متأكد أنها ماتت لكنك فى كل الأحوال لا تستطيع أن تتهمنى بهذا الاتهام نحن نتحدث بشفافية كاملة ، إذا أضيفت النقاط الثلاث كان التجمع سيجلس على الطاولة المصرية لأنه لم يكن هناك بديل آخر . وأحب أن أسجل اننى أقدر واحترم دور مصر والرئيس مبارك ، وأقول للمصريين المشاركة فى ماشاكوس ضرورية ولابد من المشاركة لأهمية الدور المصرى ، نحن بيننا تاريخ طويل لا تهزمه ماشاكوس .

● وفى تصوركم كيف تكون المشاركة ؟

●● أنا أقول ضرورى مشاركة مصر فى عملية السلام فى السودان ككل وليس فى ماشاكوس فحسب ، ولا أعرف كيف تكون المشاركة وبأى شكل ولكنى مقتنع بضرورة المشاركة .

رقم النحس

● ١٣ عاما من الفشل فى الإيجاد .. لماذا الجلوس الآن ؟

●● رقم ١٣ رقم غير محظوظ كما تقولون فى مصر (نحس) ونحن ظللنا نطلب الجلوس إلى النظام لحل المشاكل ولو جلسوا معنا لكان الوضع أفضل الآن ، عموما الوضع (موش بطال) !

● ولماذا وقعت ، هل زهدت الحرب ، هل أصبحت طاعنا فى السن ، هل نيران القصف الجوى طالت مقر اقامتك ، هل لم تعد نتائج الحرب فى غير صالحك ، هل فشلت فى الوصول لجوبا ، ألم يعد الحل العسكرى يقدم حلولا أم أن المطروح على الطاولة كان شهيا لهذه الدرجة ؟

●● أنا لم أذهب إلى ماشاكوس هى التى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أتت إلينا، مبادرة الايجاد قديمة تعمل منذ العام ١٩٩٤ ، هم طرحوا مبادئ كانت الحكومة رافضة لها الآن قبلتها، لماذا أرفض أنا من يقبل شروطى ، ثم إن أول فقرة فى الإيجاد تقول نحن ننشد حلا سلمياً ، وإن الحرب ليست حلا وأكدنا ذلك مرارا ، أنا لم أطعن بعد فى السن ولا أخشى ملك الموت قبل أن أحقق سوداناً موحداً ، كما أننى لم أرهق من الحرب أنا لتوى قادم من الغابة حيث قادتى وجنودى، نحن فقط نطبق مقررات مبادرة الإيجاد ، ولو تحركت الحكومة مبكرا لكان التوقيع أسرع ولقطعنا شوطا أوسع فى الطريق للسودان الجديد .

سودان جديد

● عن أى سودان تتكلم ، لقد قبلت بدستور جنوبى لدولة جنوبية ، وأنت صاحب فكرة السودان الموحد ، هل هذه هى الطريقة المثلى لتحقيق الاحلام ، أم أنك تركت الأحلام معلقة فى الهواء ونزلت - أنت - إلى سفح ماشاكوس ؟

●● مفهوم السودان الجديد موجود فى أول فقرة من الاتفاق نحن تحدثنا عن سودان جديد ، على أسس جديدة ، وأكدنا على ذلك فى كل وثائقنا وفى لقائى مع البشير فى كمبالا قلت له لا بديل عن سودان جديد ، وقلت له كيف نحقق الوحدة ، وأنا كقائد للحركة الشعبية لا يمكن أن أوقع على أى شىء خارج هذا الإطار، نريد سودان العدالة والمساواة والحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ، هنا فقط يكون هناك سودان جديد وعندنا فرصة فى ماشاكوس للوصول إلى ما نبغيه ، نحن مستعدون لتحمل كل الصعاب من أجل سودان جديد وبدون تلك الاشتراطات لن يكون هناك وحدة ، وإذا حصل الانفصال لن يكون الخطأ فى الاتفاق ولكن الخطأ من جانب من يصنعون الانفصال فى الخرطوم .

●والدستوران الشمالى والجنوبى ؟

●● هذا ليس جديدا وعندما كنت فى مصر طرحت كونفدرالية، وسبب اقتراحى هذا هو ضرورة فصل الدين عن الدولة ومادام الدستور فى الخرطوم يتضمن الشريعة فإن الطريقة المثلى لاتفاق الحرب هى تجاوز الشريعة ومادامت الجبهة الإسلامية وهى التى فرضت هذا الوضع متمسكة بدستورها فهى التى فرضت علينا هذا الخيار ، وأنكر فى لقائى الأخير مع الرئيس مبارك كنت واضحا جدا ورسمت له صورة قطار دخل (مشى) فى حاوية (عربة نقل) وقلت له يا سيادة الرئيس هذا هو الوضع فى السودان ، وماذا يجب أن نفعل لوقف القطار ؟ قلت له أول شىء لابد من وقف القطار وليس ابطاءه ، ثم تغيير اتجاهه ، وإذا لم نفعل ذلك ستستمر الحرب .. هذه هى القضية ، أنها مفروضة علينا ، ليست قضيتنا، يجب أن نعمل وفق ظروف مفروضة علينا من دولة دينية ونظام أصولى ، وهذا أبدا لا يعنى أننا تجاوزنا حلم السودان الجديد ومازال فى إمكاننا تحقيق ذلك من أجل السودان .

دستور علمانى

● كيف يصل هذا الاتفاق إلى الوحدة وهل يتصور جنوبى عاش ست سنوات ونصف تحت حكم دستور علمانى يقبل بحكم البشير وعلى عثمان طه مجددا ؟

●● أولا نحن ما وصلنا لأى اتفاق ، لا يوجد اتفاق سياسى شامل وصلنا فقط إلى إطار تفاوضى للمرحلة المقبلة ، نحن لم نحدد شكل الحكومة بل نحن فقط فى حالة مفاوضات وإذا استمرت حالة الكراهية فى الشمال وبدون تغيير ، وإذا استمر الوضع الحالى فى الفترة الانتقالية بما فيه من تمييز وظلم هنا تكمن الصعوبة لن يذهب الجنوبيون إلى الوحدة ، الفكرة ليست الخوف من الانفصال بل ماذا نفعل من أجل الوحدة ، وإذا سألتنى السؤال بطريقة مجردة هل إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن كيف يصير الوضع أقول لك مباشرة إلى الانفصال بدون ماشاكوس أو بها..

● وماذا تقدم للعالم ولمصر تحديدا من ضمانات حتى لا يحدث الانفصال مادمت لست ساعيا إليه ؟

●● على المصريين أن يعملوا من أجل الوحدة وهم يعرفون واجبهم جيدا ، أنا لا أستطيع أن أكذب عليك أو أعطيك ضمانات لأنها ليست فى يدى . ولا أعرف كيف أعطيك إياها هذا كله يتوقف على التغيير الذى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

قرنق يستمع لحليفه عبدالعزيز خالد قائد قوات التحالف ..

سيحدث فى الخرطوم ، لزاما على مصر أن تعمل معنا لأننا حركة تؤمن بالوحدة ، هذه الحركة لابد أن تدعم لكى نخلق معا جوا محببا للوحدة .

● البعض يعتقد أنك برجماتى النزعة ، تتحلى بعباءة التجمع حتى تصل لأهدافك مع الحكومة ، وها أنت تنفض يدك من التجمع وتوقع فى ماشاكوس ؟

●● أنا أحب مصر ، وإذا كان هناك من يقول ذلك فى مصر هو لا يعرف إننى طلبت من جامعة الاسكندرية فرعا فى نيمولى على حدود كينيا مثل فرع الخرطوم التابع لجامعة القاهرة ، أنا لست معاديا للشارع المصرى أو الحكومة المصرية ، أنا راغب فى أن نضع مع المصريين شكل حل سياسي للسودان ، ثم إننى لا أغطى حركتى بعباءة التجمع ، كنا نتفاوض في الايجاد بدونهم وهم يعلمون وموافقون ، وحاولنا مرارا أن نضمن للتجمع مكانا في الإيجاد ولم يحدث ذلك بسبب الطرف الحكومى ، وفى كمبالا تحدثت مع البشير فى أهمية مشاركة التجمع ، نحن مخلصون للتجمع ومقدرون لاصدقائنا واخواننا فى مصر ، ولسنا ملوثين بالبرجماتية.

● ولماذا ذهبت بدونهم إلى ماشاكوس ؟

●● هذه ليست جديدة ، ونحن نذهب إلى الإيجاد منذ عام ١٩٩٤ وقبل تأسيس التجمع وهم لم يكونوا متضايقين على الإطلاق الفارق الوحيد هذه المرة أن هناك اتفاقية ، الكل يتحدث عن غضب التجمع وأنا لا أراه .

الشريك الخفى

● هل كان الميرغنى هو الشريك الفنى فى ماشاكوس على حد قوله ؟

●● الميرغنى رئيس التجمع فى الصورة، وكنت أخطره بمجريات المفاوضات طول الوقت؟ قبل وأثناء وبعد ماشاكوس كذلك وأخبرته قبل وبعد لقاء البشير بكمبالا ، أنا كنت أخبره بكل شيء واسالوه !

● قال فاروق أبو عيسى مساعد رئيس التجمع أنه اتفاق جزئى ثنائى لا يلزم سوى من وقعوا عليه وإنكم انسلختم من التجمع ؟

●● لا أحب أن أتكلم نيابة عن فاروق أبو عيسي كما أننى لا أحب تحديد الأسماء

ولكنى أقول الحركة عضو فى التجمع وستظل جزءا من التجمع ونحن لم نوقع ماشاكوس لنخرج من التجمع ، وأنا حضرت اجتماعات المعارضة فى أسمرة من أجل التجمع أما ما قاله فاروق أبو عيسى فهو مسئول عما قاله أو كتبه .

● وماذا عن الضغوط الامريكية الدكتور منصور خالد مستشاركم السياسى قال لنا إن واشنطن استخدمت العصا والجزرة، العصا كانت لمن والجزرة كانت مكافأة من ؟

●● لا أعلم أن هناك عصا أو جزرة ربما منصور خالد يعلم ، عموما هو موجود أسأله، الأميركان فى الإيجاد لعبوا دوراً فى تسهيل الاتفاق .

● عند أى حدود تقفون فى ماشاكوس ؟

●● نحن حتى الآن لم نصل لاتفاق نحن فى الطريق لمرحلة المطبات الصعبة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

● الميرغنى كان يعلم بكل شيء قبل وبعد ماشاكوس.. وأسألوه!

● لا أملك أن اعطى لأحد أى ضمانات مسبقة لعدم انفصال الجنوب

من يرتدى عباءة الميرغنى ؟!

● وماذا عن مشاركة التجمع ؟

●● نحن على ثقة أن هناك أشكالاً كثيرة لمشاركة التجمع ونحاول توحيد الرؤى فى هذا السياق ، ولا أريد أن اقفز الحواجز قبل الوصول لصيغة مناسبة لكل الأطراف .

● وهل هناك أى فرصة للحاق التجمع بمفاوضات الجولة الثانية ؟

●● المبدأ المهم هو المشاركة حتى يتم تدعيم العملية السلمية ونحن جئنا إلى أسمرة لتوضيح أن الاتفاق لم يتم فى الظلام (بليل) ، قادة الحركة فى الجنوب أكدوا على مشاركة التجمع شكل المشاركة يحدده التجمع وسيعرض على الأطراف الأخرى لست وحدى الذى اتخذ القرار هناك آخرون حتى مسألة تأجيل الاجتماعات ليلحق بها التجمع أنا قلت إن الفكرة جيدة ولكن لست وحدى الذى اقرر، أنا مستعد للتأجيل ولكن ماذا عن الأطراف الأخرى .

● هل أنت متفائل بالاتفاق ؟

●● سألنى الرئيس الاريترى اسياس افورقى هل أنت راض يا چون بالاتفاق قلت له أنا مسرور به ، وأنا محارب من أجل الحرية ولابد أن أكون متفائلا ، صحيح الجولة الأولى مرت بنجاح ولكن الجولة الثانية ليست سهلة وهناك قضايا صعبة سنناقشها وجماهيرنا متفهمة ذلك .

● هل هناك ارتياح فى الجنوب للاتفاق ؟

●● لتسوى أنا قادم من الجنوب من اجتماع حضره نحو ١٦٠ من قيادات الحركة من جبال النوبة والنيل الأزرق وحتى قادة الحركة من الشمال والاجتماع عكس ارتياحا وأؤكد أن الجنوبيين جماهير وقادة راضون عن ماشاكوس لأنه سيوقف الحرب .

● ألا تخشى نهاية المفاوضات دراميا كما حدث فى مرات سابقة فى اتفاقيتى الخرطوم وفاشودة ؟

●● مهما كانت المواجهات والمصاعب نؤكد لأنفسنا دوما أننا واثقون من حل هذه المشاكل ، وعندما يثار مثل هذا الكلام أكون أكثر ثقة واعتبر أى مشكلة محلولة ولا تقف أمام ثقتنا فى أنفسنا .

● هل خلعت بدلتك العسكرية فى غابات الجنوب ؟

● هل اعطاك صكا بدخول الجنة أم بدخول الخرطوم ؟

●● لم أتوقع أن أحصل على أى شيء ولم أحصل على أى شيء .

● هل ستزور القاهرة ؟

●● حتماً وفى أقرب فرصة .

أسمرة – حمدى رزق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١٧ اغسطس ٢٠٠٢

المبعوث الأمريكى للسودان يعترف:

الولايات المتحدة تدخلت لحل المشكلة السودانية دون أن يطلب منها

«دانفورث» يزعم أن التدخل الأمريكى نتيجة اهتمام الرئيس «بوش» بالسودان فقط

كتب ـ أسامة هيكل:

اعترف جون دانفورث المبعوث الأمريكي للسودان بأن السودان لم يطلب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل مشكلة الجنوب، واكد أن الولايات المتحدة هي التي تدخلت دون أن يطلب منها أحد. جاء ذلك ردا على سؤال «للوفد» خلال لقاء عقده «دانفورث» مع عدد من ممثلي الصحف المصرية. انكر «دانفورث» تدخل الولايات المتحدة لحل المشكلة السودانية بسبب السيطرة على البترول والثروات الطبيعية في السودان، أو بسبب دعم المسيحيين في الجنوب، واكتفي فقط بالاشارة الي أن الرئيس بوش مهتم جداً بالسودان، أنه تشجع بعد ما تم في ماشاكوس. وأشار إلي أن الرئيس بوش اكد له أن السودان لو تمكن من حل مشاكله، فان أي مكان آخر في العالم سوف يتمكن من حل مشاكله. وقال إن هناك مأساة في السودان يجب حلها، وأن جميع الطوائف السودانية تعرف انه لا يمكن لجانب ان يكسب الحرب. وأوضح «دانفورث» أن العلاقات الأمريكية السودانية لا تزال غير طبيعية، وأعرب عن أمله في تحسن العلاقات، وقال ان تحسين هذه العلاقات يعتمد على ٣ عوامل هي السلام العادل، وضمان وصول المساعدات الانسانية والتعاون الكامل في مواجهة الارهاب.

جون دانفورث

وردا علي سؤال «للوفد» حول احتمالات انفصال الجنوب وما يترتب عليه من مشاكل، قال «دانفورث» ان الأولوية للوحدة، وأن الانفصال هو الملجأ الأخير. واشار الي ان استمرار شعور المواطنين في جنوب السودان بالاضطهاد سيدفعهم للتصويت من اجل دولة منفصلة. واكد أن المفاوضات تركز علي الوصول الي ان يكون السودانيون جميعا مشاركين في شئون دولتهم، وأن يشعروا بأن دينهم يحترم وأن امتهم وثقافتهم تحترم. واكد «دانفورث» أن انفصال جنوب السودان عن شماله سيزيد السودان فقرا علي فقر. وقال المبعوث الأمريكي أن كل مشكلات السودان ستصبح جزءاً من الاتفاق النهائي، وأنه لا تركيز على مشاكل الجنوب فقط. واكد أنه تم الاتفاق علي أمرين هما الحرية الدينية، وحق تقرير المصير. ونفي «دانفورث» وجود قلق مصري من اتفاق ماشاكوس، وزعم أن مصر وليبيا تؤيدان الاتفاق!!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ١٧ اغسطس ٢٠٠٢

المطمئنون والخائفون يتحاورون حول « ماشاكوس »

سفير السودان : لا يوجد وطني يتمنى انفصال الجنوب حق تقرير المصير بند سيئ لكنه ليس جديدا

القاهرة - سمير الطنطاوي:

اختلف المشاركون في ندوة «اتفاق ماشاكوس» التي نظمها اتحاد الاطباء العرب بالقاهرة، حول اثار ونتائج الاتفاق على الامن القومي المصري والعربي، حيث أعرب المصريون عن تخوفهم من أن يؤدي الاتفاق الى انفصال جنوب السودان واقامة دولة مستقلة فيه، بما يشكل خطرا على الامن القومي العربي والمصري. بينما رأى ممثلو الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق أن التخوفات المصرية لا أساس لها، وأن الاتفاق لن يؤدي الى انفصال الجنوب، ولو وصل الأمر الى الانفصال فلن تشكل دولة جنوب السودان خطرا على الأمن القومي العربي والمصري ولن تؤدي الى تواجد عسكري اسرائيلي في الجنوب.

ورأى آخرون أن الاتفاق جزء من اعادة ترتيب أوضاع المنطقة والعالم وفقا للرؤية الاميركية. واتفق الجميع على انه ليس من مصلحة السودان ولا مصر ولا دول الجوار الافريقي ولا حتى اميركا انفصال جنوب السودان واقامة دولة مستقلة فيه. وطالبوا الدول العربية بتقديم الدعم والمساندة للسودان لمساعدته على اقامة دولة ديمقراطية متعددة الاعراق، وتحقيق تنمية حقيقية في السودان عامة والجنوب خاصة.

وقال الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح - الأمين العام المساعد لاتحاد الاطباء العرب- ان منطقة وادي النيل تمر بمنعطف تاريخي تشهده الساحة السودانية، يتمثل في «اتفاق ماشاكوس» ويتوقع الجميع الا تقتصر تفاعلات هذا الاتفاق على مستقبل الاوضاع في السودان، وانما قد تمتد الى العديد من الدول المحيطة، حيث تم توقيع هذا الاتفاق بشكل مفاجئ لدول الجوار، التي كانت لها محاولات فاعلة لتسوية المسألة السودانية.

وقال ان الاتفاق نص في مرحلته الاولى على منح الجنوب حكما ذاتيا لمدة ست سنوات يعقبها استفتاء شعبي حول تقرير مصير الجنوب في أن يظل في اطار السودان الموحد أو ينفصل عنه، مؤكدا ان

بشير البكري

عبد المنعم ابو الفتوح

حمدي السيد

حسن ابشر طيب

احمد عبد الحليم

ابو العلا ماضي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ ممثل قرنق: لا خوف على أمن مصر ولا وجود لاسرائيل

■ ممثل «الاتحادي»: حكومة البشير أفشلت «المشتركة» لأنها مع الانفصال

■ ممثل «الأمة»: طرفا الاتفاق لا يمثلان كل السودان

الملابسات والاجواء المحيطة بالاتفاق فجرت تساؤلات واعتراضات عدة في كافة الاتجاهات اهمها: هل جاء الاتفاق استجابة لضغوط دولية ومحلية قاسية تعرض ومازال يتعرض لها السودان حتى الآن؟ أم جاء باقتناع كامل من طرفي الاتفاق؟ وما مصالح الدول الراعية للاتفاق وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج والسويد حتى تنفرد بالملف السوداني وترمي فيه كامل ثقلها من اجل تمرير الاتفاق؟ ولماذا تم استبعاد المبادرة المصرية الليبية المشتركة وتفضيل مبادرة منظمة «الايجاد» الافريقية لتكون الاساس الذي تنطلق منه المفاوضات؟ ولماذا غاب الدعم العربي للسودان عبر سنوات محنته في صراعه مع التمرد في الوقت الذي برز فيه الدعم الغربي والافريقي المفتوح للمعارضة وحركات التمرد؟ وهل تقف اطماع اميركا والدول الاوروبية في البترول السوداني وراء رعاية المفاوضات والاتفاق؟ أم هي تحركات جديدة بغرض السيطرة على منابع النيل في اطار التوقعات المستقبلية للحرب حول مصادر المياه؟

وأكد الدكتور حمدي السيد -نقيب الاطباء المصريين- ان غالبية الشعب المصري اصيبت بالصدمة جراء توقيع الاتفاق الذي قد يؤدي الى انفصال الجنوب او الى مؤامرة كبيرة جدا على مستقبل السودان.

وقال: ليس هناك مصري واحد لا يبدي تخوفا على مستقبل السودان وما قد يصيب الامة العربية جميعها من تداعيات هذا الاتفاق.

وأوضح انه لو تم النص في الاتفاق على ان حق تقرير مصير جنوب السودان يكون في اطار السودان الموحد، لاطمأن الناس، لان الفقرة التي تتحدث عن حق تقرير المصير، رغم كل النوايا الحسنة، تقود حتما الى انفصال الجنوب عن السودان مما يشكل خطرا جسيما على الامن القومي المصري والعربي.

كنا وحدنا

وأعرب الدكتور احمد عبدالحليم - سفير السودان بالقاهرة- عن تقدير حكومته لكل مظاهر القلق والانشغال التي تبديها مصر حكومة وشعبا بالشأن السوداني، وقال ان اهلكم في السودان ظلوا في حرب ومخططات تآمرية وشعروا في احيان كثيرة بأنهم وحدهم يذودون عن وحدة وطنهم وانتمائهم العربي والافريقي وكأنما الناس قد نسوهم، ولعل هذا الاهتمام يكون بداية صحوة وان نهتم بكل اقطارنا العربية، مهما كانت شواغلنا والتحديات الجسام التي تواجهنا دون ان نغفل القضية العربية الأولى وهي قضية فلسطين.

وأكد ان الاتفاق ايجابي لانه يوقف نزيف الدم في السودان، ويؤدي الى الحفاظ على وحدة التراب الوطني السوداني، مشيرا الى ان الحكومة السودانية سعت دائما للتوصل الى حل ديمقراطي متفاوض عليه يأتي عادلا ويلبي مصالح كل ابناء السودان.

وأوضح ان المشكلة السودانية تعود الى جوانب الارث الاستعماري التي استعصت على التجاوز. والقصور من جانب انظمة الحكم المتتالية في السودان التي اعقبت استقلاله. والتدخل الاجنبي الذي، اتاح له القصور الحكومي المتراكم المجال لكي يؤثر على حياة ومصير السودان، مؤكدا أن كل القوى السياسية المعارضة في السودان أقرت بحق تقرير المصير، وهو الحق الذي أيدته ايضا دول الجوار وترجمته في مبادرة الايجاد، مما يؤكد أن حق تقرير المصير ليس جديدا، وان لم يكن شيئا حسنا.

وأكد انه لا تعارض بين «اتفاق ماشاكوس» والمبادرة المصرية الليبية المشتركة الا فيما يتعلق بحق تقرير المصير، وما من وطني سوداني الا ويتمنى لو أن هذا الاتفاق جاء خاليا من مثل هذا النص.

وأكد ان الاتفاق لا يكرس انفصال الجنوب عن السودان، وانما يسعى الى العمل في اطار وحدة السودان، موضحا ان «لجنة التقويم» التي نص عليها الاتفاق، مهمتها مراقبة وتقويم مدى التزام الطرفين الموقعين على الاتفاق بتطبيقه، وان احد مهامها الاساسية وضع ترتيبات وانشاء مؤسسات لدعم وحدة السودان، وانها طبقا للاتفاق ستقوم بعد 3 سنوات من تطبيقه بمراجعة عمل هذه المؤسسات والترتيبات الكفيلة بدعم وحدة السودان.

وشدد عبدالحليم على ان الالتزام بتنفيذ كل ما تضمنه الاتفاق، بما في ذلك السعي لتعزيز وحدة السودان، من شأنه التوصل الى حل عادل للمشكلة السودانية يصون وحدة السودان ويفتح آفاقا واسعة لتنمية السودان ككل والجنوب بصفة خاصة. وطالب الحكومات والشعوب العربية والافريقية بمؤازرة جهود السودان لحل مشكلته واقامة نظام ديمقراطي عادل يحفظ حقوق كل مواطنيه، ومساعدته في تحقيق التنمية خاصة في الجنوب، وان تكون المبادرة لمنظمات المجتمع المدني العربي.

وأكد جور كوج -ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان في مصر والشرق الاوسط- ان الحركة الشعبية لتحرير السودان تسعى منذ عام 1983 للحفاظ على وحدة السودان، وانها لذلك سميت «حركة تحرير السودان» وليس تحرير جنوب السودان. وان الحرب التي دارت رحاها في جنوب السودان منذ عام 1983 حتى توقيع «اتفاق ماشاكوس» كان لابد ان تندلع بسبب الاوضاع الظالمة في جنوب السودان وعدم المساواة وعدم وجود أي برامج تنموية.

وقال ان جون قرنق ليس انفصاليا، ولا يتحدث في مصر بلغة، وفي اميركا بلغة أخرى، وان الجنوبيين لا يريدون سوى سودان جديد قائم على اسس جديدة تحقق المساواة والعدالة بين جميع السودانيين بغض النظر عن الدين أو العرق، وان يتم الاعتراف بالتعددية العرقية والثقافية والدينية الموجودة في السودان، مؤكدا ان الاتفاق لم يهمش دور مصر، وانه ايجابي لانه أوقف سفك الدماء، وان فرص الوحدة اكثر من فرص

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الانفصال شرط ان يتكاتف كل السودانيين، وأن يسعى الشمال لتحقيق تنمية حقيقية في جنوب السودان.

وأوضح أن اعتراض التجمع الوطني المعارض على الاتفاق، ليس اعتراضا على المضمون، وانما لعدم مشاركته فيه، مشيرا الى ان التخوفات التي تبديها بعض دول الجوار السوداني ليس لها أي دواع، وأن الخوف من وجود اسرائيلي في الجنوب السوداني غير صحيح، لان الوجود الاسرائيلي في الجنوب لا يمكن ان يتحقق. فليس لدى الجنوبيين اي خريج من جامعات اسرائيل، بينما لديهم خريجون من جامعات مصر وعلاقاتهم جيدة مع مصر، كما ان كثيرين من قيادات حركة تحرير السودان تخرجوا من جامعات مصر وبعض الدول العربية.

مشكلة المياه

وقال انه لو وجد لاسرائيل مكان في جنوب السودان فسيكون دورا تنمويا وليس عسكريا، مشددا على ضرورة ان تطمئن مصر على عدم المساس بحقوقها المائية في مياه نهر النيل، وانه ليست هناك اسباب حقيقية تدعو مصر للتخوف على حصتها من مياه النيل، لأن المياه اساسا، تجري نحو الشمال بحكم انحدار الارض من الجنوب للشمال، فضلا عن ان الجنوبيين لديهم مشكلة كبيرة بسبب مياه الامطار لا مياه النيل، حيث تتسبب مياه الامطار في انتشار الامراض والاوبئة.

وقال ان مصر يجب الا تقلق من اقرار حق تقرير المصير، لاننا لو فرضنا قيام دولة جنوبية، فلن تستطيع هذه الدولة ان تؤثر على الامن القومي المصري أو العربي مستغربا من ان يتخوف البعض من الاتفاق على وقف اطلاق النار، بينما كان المفروض ان يتخوفوا ويقلقوا بمجرد اندلاع الحرب في الجنوب، التي كان يمكن تجنبها لو توفرت الجدية والنوايا الطيبة لتحقيق التنمية والمساواة في الجنوب.

واكد المهندس ابو العلا ماضي -وكيل حزب الوسط المصري تحت التأسيس- ان القلق الشعبي في مصر تجاه «اتفاق ماشاكوس» قلق مشروع لأن حق تقرير المصير كان ورقة لعبت بها كل الاطراف السودانية، حيث يزايد بها كل طرف على الطرف الاخر، وان كل القوى السياسية السودانية لم تعترف بحق تقرير المصير للسودان بقدر مازايدت عليها.

وقال ان الحل ليس فصل جزء مهم من الجسد السوداني لا يمتلك مقومات الدولة، ويعتمد في وجوده على الدول الأخرى المعادية لمصر، موضحا ان المشكلة ليست في كثرة المياه، لكن المشكلة في ان هناك عشرات المشروعات المعدة من جانب اسرائيل لاقامة سدود في جنوب السودان وتوجيه مياه النيل وجهة جديدة للاضرار بحقوق مصر المائية.

وقال بشير البكري عديل -سفير سوداني سابق- ان الحرب في الجنوب لم تبق ولم تذر، وانها اضرت بالانسان والحيوان والنبات والبيئة، واننا اذا كنا جادين في الحفاظ على وحدة السودان، فلابد من اقامة ديمقراطية حقيقية، مؤكدا ان الامن القومي المصري في سلام، وانه يجب التحدث عن أمن وادي النيل، واذا قامت دولة في الجنوب فستكون جزءا من وادي النيل، ولن تمس حقوق مصر في المياه، لان اتفاقية تنظيم مياه النيل عام 1959 تحفظ حصة مصر في مياه النيل، فضلا عن ان مياه النيل الابيض القادمة من الجنوب لا تشكل سوى 15 في المئة من مياه النيل الواصلة الى مصر.

واشار الى ان الاسرائيليين موجودون في كل افريقيا ويجب محاربتهم بالاتحاد الأفريقي. موضحا ان كل ما يتردد عن اقامة اسرائيل خزانات وسدود على نهر النيل في جنوب السودان، مجرد شائعات يرددها الاسرائيليون.

واكد ان الدور الأن على المجتمع المدني العربي الذي يجب ان يكون ديمقراطيا، وان تشارك كل الاحزاب والقوى السياسية في ايجاد سودان ديمقراطي جديد بعد ان اصبح مصير السودان في يد أبنائه وليس في يد المبعوث الاميركي دانفورث أو غيره.

واتهم ميرغني مساعد- مدير مكتب الحزب الاتحادي بالقاهرة- حكومة جبهة الانقاذ بالتفريط في وحدة السودان. وقال انها هي التي ادخلت مصطلح حق تقرير المصير لأول مرة في الحياة السودانية

بغرض ان تنفرد الحركة الاسلامية بشمال السودان، وان النظام الحاكم في السودان حاليا هو الذي ادى الى كل هذه الاوضاع الخطيرة الامر الذي يشكل جريمة يجب معاقبته عليها بينما قام الحزب الاتحادي بتوقيع اتفاقية للسلام مع قرنق لرفع كل المظالم واقامة وحدة طوعية.

وقال اننا مع وقف الحرب واحلال السلام وقيام تنمية في كل السودان وفي المقدمة منه الجنوب، مؤكدا انه بدون ديمقراطية حقيقية وتعددية حزبية صحيحة لن تقوم وحدة أو تنمية.

حديث غرف

وقال ان الحديث عن الحفاظ على وحدة السودان والتطمينات بشأنها، مجرد حديث في غرف مكيفة موضحا ان الحديث عن تقويم ترتيبات دعم وحدة السودان بعد 3 سنوات من تنفيذ «اتفاق ماشاكوس» مجرد امنيات لاتقود الى شيء، لان السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح بهذا الخصوص هو من يقيم هذه الفترة المتفاوضون انفسهم؟ أم أميركا والدول الاجنبية، التي تختلف معايير تقييمها للأمور عن معايير تقييم السودانيين لها، لاختلاف المصالح، فضلا عن انه لم يحدث في التاريخ ان قاد استفتاء حول حق تقرير المصير الى التمسك بالوحدة.

وأكد الحاجة الى تعاظم الدور المصري والعربي في السودان لتحقيق تنمية حقيقية في كافة ارجائه، ويجب ان تشترك مصر في المفاوضات الجارية الان في كينيا، وان يكون الاتفاق بشأن جنوب السودان شاملا بحيث تشارك فيه كافة الاحزاب والقوى السياسية السودانية. وأشار الى ان كافة الاحزاب والقوى السياسية السودانية وافقت على المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وان حكومة البشير هي التي افشلتها، حتى ان البشير جاء الى مصر ليطمئنها بينما كان يستعد لماشاكوس.

وقال بشرى الفاضل -ممثل حزب الامة- رغم أن حزبه مع وقف نزيف الدم في السودان، ويرى انه امر محمود، الا ان لديه بعض التحفظات على «اتفاق ماشاكوس»، اهمها ان الطرفين اللذين وقعا على الاتفاق ليس من حقها وحدهما حق تقرير مصير السودان وليس جنوب السودان وحده، فالحكومة ليس لديها قبول في كل السودان، وحركة قرنق ليس لديها قبول في كل جنوب السودان وهناك فصائل في حركة قرنق ضد الاتفاق، بما يجعل مصير الاتفاق معلقا في الهواء.

وأشار الى ان مشكلة السودان ليست الجنوب فقط، وانه من الضروري مشاركة كافة القوى والاحزاب السياسية السودانية في حل مشاكل كل السودان، وان يقدم الجميع تنازلات لمصلحة وحدة السودان وتنميته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وشدد بشرى الفاضل على ان «اتفاق ماشاكوس» يأتي ضمن خطة اعادة صياغة وتشكيل المنطقة العربية ومنطقة حوض النيل في اطار العولمة والرؤية الاميركية، وان من حق المصريين ان يتخوفوا من تهديدات على الأمن القومي المصري وعلى حقوقهم في مياه النيل، مشيرا الى وجود تخوف عام لدى كل دول الجوار من ان انفصال جنوب السودان يشكل سابقة قد تؤدي الى حدوث انفصالات اخرى في السودان وفي غيره من دول الجوار، فيما طالب الدول العربية بتقديم مساعدات حقيقية لتحقيق تنمية فعلية في جنوب السودان.

واكد حسن أبشر طيب - مفكر سوداني- ضرورة مشاركة كافة القوى والاحزاب السياسية السودانية في معالجة مشاكل السودان من خلال نظرة ثاقبة، موضحا ان قضية جنوب السودان سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي نفسها قضية كل السودان، التي ادت اليها تراكمات كثيرة طوال سنوات الاستقلال وما قبله، حيث اسهمت الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال بدور كبير في تجذير هذه المشكلة.

وتساءل، من يحق له المشاركة في الاستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان، خاصة وأن الكل يعلم ان العدد الاكبر من ابناء الجنوب يعيشون الآن في شمال السودان واستقروا فيه، بعد ان هربوا من نيران الحرب المستعرة فيه، فهل يحق لهؤلاء المشاركة في الاستفتاء، ولماذا يحق لقرنق المشاركة في الاستفتاء ولا يحق لكافة السودانيين المشاركة فيه؟

واكد ان قلق مصر الرسمي والشعبي من تعبير حق تقرير المصير له ما يبرره، لأنه يؤثر على الامن القومي المصري والعربي خاصة اذا ادى الى انفصال الجنوب، موضحا ان القلق المصري ايجابي ويمكن استثماره بشكل جيد لانه يزيد التبصير بالاشكاليات التي يمكن ان يواجهها السودان اذا انتهي تقرير المصير الى الانفصال.

واشار الدكتور احمد البكري -مدير المركز السوداني للثقافة والاعلام- الى ان حق تقرير المصير اصبح واقعا غير مطروح للقبول أو الرفض الان، وانه ليس امام الجميع سوى العمل بجدية واخلاص للعبور به الى الوحدة، مؤكدا ان هناك فرصة امام كل القوى السياسية السودانية ومصر للخروج من هذا المأزق، وان مؤسسات المجتمع المدني في مصر مطالبة بالقيام بدور كبير وضخم لفتح حوار واسع داخل القوى الاجتماعية السودانية حول وحدة مصير وادي النيل، وممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لتوسيع اطار المشاركة الشعبية والسياسية.

واكد السفير احمد عبدالحليم ان الانفصال ليس من مصلحة احد، لا مصر ولا السودان ولا حتى اميركا، وان الجهود يجب ان تتركز في الوقت الراهن على اقامة تعاون حقيقي بين كل القوى والاحزاب السياسية السودانية لاقامة سودان موحد ديمقراطي يسود فيه العدل، وان من حق كل القوى السياسية السودانية ان تكون حاضرة لضمان نجاح الاتفاق والحفاظ على وحدة السودان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: اكتوبر

التاريخ : ١٨ اغسطس ٢٠٠٢

عقبات أمام اتفاق ماشاكوس ومخاوف أفريقية من تقسيم السودان

الحكم على الاتفاق الذى وقع بين الحكومة السودانية وحركة الدكتور جون جرنق لا يمكن اعتباره خطوة للأمام أو للخلف إلا بعد انتهاء المباحثات التى تستمر لمدة خمسة أسابيع فى العاصمة الكينية نيروبى.. وقد بدأت الجولة الأولى يوم ١٢ أغسطس ٢٠٠٢ ، لمناقشة توزيع الموارد ، ومشاركة الحركة فى الحكم وعودة اللاجئين وإعمار ما دمرته الحرب ووضع جيشى الجانبين.

هذه القضايا شائكة . وهى أصعب بكثير من التوقيع على اتفاق الإطار الذى تم مؤخرا فى ماشاكوش، وهل ستكون غنائم السلام دافعا للتوصل إلى حل متوازن بين القوى السياسية السودانية؟ وما هى حدود دور الدول المساندة والمساعدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الايفاد؟

-ونسأل مرة أخرى؟ ما نتائج الاتصالات المصرية السودانية الأمريكية؟ وهل ستنجح مصر فى منع الطرفين من الوصول إلى حافة الهاوية عند الاقتراب من قرار التقسيم باعتباره الخط الأحمر الذى يشكل خطرا كبيرا على أفريقيا كلها وخاصة مصر والسودان؟.

وما هى الأوراق التى يحملها الدكتور جون جرنق أثناء زيارته لمصر؟

وهل سيحافظ على تصريحاته التى يطلقها حاليا بأنه وحدوى لمدة ست سنوات؟

بعد اتفاق ماشاكوس جرت اتصالات كثيرة بين مصر والسودان وواشنطن خاصة بعد رفض القاهرة لتقسيم السودان، رغم تأكيدات عرفى الاتفاق على انهما سوف يعملان من أجل الوحدة.ولكن المخاوف والمحاذير مشروعة لأن مصر ترى أن التقسيم خطر كبير يؤثر على أفريقيا والاتحاد الإفريقى . وعلى الرغم من تحفظ مصر على هذه النقطة أكد الرئيس حسنى مبارك وقوف مصر بقوة مع وحدة السودان وبذل المساعى لتحقيق الاستقرار.فى إطار بلد واحد قوى، كما استقبلت القاهرة المبعوث الأمريكى المكلف بالعمل من أجل

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

السلام فى السودان جون دانفورث لإجراء محادثات بشأن اتفاق ماشاكوس فى نفس الوقت تحرك المبعوث البريطانى الخاص بالسودان بإجراء محادثات فى الخرطوم حول سبل تطبيق اتفاق السلام الذى سيوقع قريبا أى بعد انتهاء الجولات الخمس بين الحركة والحكومة. وأبدى المبعوث البريطانى استعداد بلاده للمشاركة فى إعادة التأهيل والتنمية فى السودان.. هل يعنى تحرك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.. وإن كان هذا التحرك هو الذى يغذى المخاوف والمحاذير فى المنطقة؟!

وإضافة لذلك هناك مواقف غير مفهومة أعلن عنها المبعوث الأمريكى حين قال إن وقف الحرب الأهلية فى السودان يمكن أن يفتح الباب ليصبح السودان دولة نفطية كبرى فى أفريقيا. وأنه مكلف من بعض إدارات الحكومة الأمريكية بإعداد ملف عن النفط السودانى وكيفية توزيع عائداته وأكد أن احتياطى نفط السودان قد يصل إلى أربعة مليارات برميل .. ومعروف أن السودان ينتج حاليا ٢٠٥ آلاف برميل يوميا تكفى حاجته ويصدر الباقى لكن واشنطن تفرض السلام أملا فى عودة الشركات الأمريكية النفطية للسودان بجوار الشركات الصينية والماليزية والكندية العاملة حاليا .

وتجدر الإشارة إلى أن الحرب الأهلية فى السودان المندلعة منذ ١٩ عاما أسفرت عن مقتل حوالى مليون ونصف المليون شخص وتهجير ونزوح ما لا يقل عن أربعة ملايين آخرين إضافة إلى التهام المكاسب المادية والاقتصادية التى يحققها السودان، إذن وقف الحرب خطوة للأمام.. ولكن المخاوف من ست عقبات قد تنقلنا للخلف مرة أخرى.. هى أن الجنوب يطالب بأن يتم تأجيل وقف إطلاق النار إلى ما بعد التوصل لاتفاق شامل فى حين تطالب الخرطوم بوقف إطلاق النار فورا وقد يتفق الطرفان

سوسن أبو حسين

على هذه النقطة فى الجولة الحالية خاصة وان الحكومة السودانية وحركة جرنق قد أكدتا أن وفد كل منهما للمباحثات فى نيروبى لديه الصلاحية لاتخاذ القرارات الكفيلة بإنجاح المفاوضات والتوصل لاتفاق ونذكر بأن قرار وقف إطلاق النار أتفق عليه كثير من قبل ولم يلتزم به أحد

وتتجدد الاشتباكات بين وقت وآخر.. ولذلك فإن تثبيت هذا الاتفاق سيكون خطوة للأمام.

والعقبة الثانية ان الحكومة السودانية تعتبر المؤتمر الدستورى إنجازا كبيرا لدستور اتحادى مركزى شامل، بينما تعتبره حركة جرنق مدخلا لإشراك كل قوى المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية وتطبيق الديمقراطية التعددية.

والعقبة الرابعة أن هناك خلافات بشأن توزيع الثروة فى الجنوب والشمال وتوزيع عائدات البترول وتساند واشنطن حركة جرنق فى هذا الشأن.

والعقبة الخامسة هى قضية الجيش والسلاح حيث تطالب الحركة بجيش لكل كيان حتى يتم تحديد الكيان الجنوبى فى حين ترفض الخرطوم فكرة الجيشين.

والعقبة السادسة فى المفاوضات المقبلة أن الحكومة السودانية تتمسك بالحدود التقليدية للجنوب وفق خارطة عام ١٩٥٦ ولكن حركة جرنق تريد بالإضافة إلى الجنوب التقليدى ضم منطقة « أبيى » وجبال النوبة، وجبال النيل الأزرق .

وعلى الرغم من هذه العقبات اصبح أهل السودان يقفون على خط اللا عودة إلى الوراء والتفكير فى الاستقرار والتنمية والأمان مع توقيع اتفاق السلام . □

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ١٨ اغسطس ٢٠٠٢

وقفة تأمل فوق هضاب مشاكوس

محمد الأمين خليفة

طال امد الحرب الأهلية بالسودان وأصبح سرد بواعثها ومسبباتها قولاً مكروراً لكن يجمل القول انها حصيلة تفاعل من عوامل طبيعية وسياسات استعمارية ماكرة وأخطاء وخطايا حكومات وطنية متعاقبة وتعنت قيادات جنوبية تأبى الوصول إلى الحلول السلمية إلا من خلال فوهة البندقية ومما جعل الوضع أكثر تعقيداً سكوت دول شقيقة وصديقة عن المساهمة بالتنمية والاستثمار وعزوف العون الدولي والغوث الانساني إلا بقدر الاستجابة للشروط المذلة.

في خضم هذا المأزق التاريخي والعكر السياسي لم تتسلح الحكومات المتعاقبة على حكم السودان بالاتحاد لتكسب القوة والمنعة والتحصين. فالاتحاد الوطني هو خط الدفاع الأول من الاخطار المحدقة بالبلاد فلم تضع ذلك في سلّم أولوياتها وعلى النقيض سعت بعض الحكومات في انتهاج سياسة الفرقة والانشقاق طمعاً في الاستفراد بالسلطة مما اضعفتها وأضعفت السودان الدولة من بعد وتسبب ذلك الضعف في إغراء الدول المتربصة أن تستغل الوضع الناجم عن تباعد خطوط القوى السياسية بالداخل فتلقى بالطوق على رقبة الحكومة وتحسبه غفلة انه طوق نجاة.

لقد آلت موازين القوى والسيطرة العالمية إلى الغرب بعد أفول النجم الشرقي وصار المناخ السياسي العالمي أكثر ميلاً للعنف والحسم في فض النزاعات والصراعات في البؤر الملتهبة في العالم وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أصبحت أميركا كالثعبان المقطوع الذنب فبدأت تسعى مع حليفاتها ليل نهار على تقنين مبدأ التدخل في الدول تحت سواتر ولافتات مختلفة باتخاذ سلسلة تدابير ذات الحلقات الثلاث.

الحلقة الأولى في سلسلة التعاطي السياسي من التدابير المتخذة هي مبدأ التدخل الناعم (smooth entery) بالعمل على ازالة اسباب نشوب القتال وفض النزاع لما لها من مصلحة حيوية وهي ذات السياسة الاستعمارية السابقة المتخذة عقب الحرب العالمية الثانية في ترسيم الحدود بقلم سايكوس البريطاني وبيكو الفرنسي من أجل نهب الثروات من الدول الغنية بالموارد الطبيعية لتكون الدول صغيرة الحجم قليلة العدد ضعيفة العدة ومهما كثر الدخل والايراد سيكون نصيب الدولة اقل مما بيدهم مستغلين شعاراً براقاً من ذلك هو شعار بناء السلم peace building.

أما الحلقة الثانية هي التدابير على تسوية النزاعات في حالة نشوب قتال أو اقتتال يضر بالاستراتيجية الموضوعة ويؤثر على الخطة المرسومة. فإذا كان القتال لا يصب في مجرى نهر السياسة العليا يجب ان يتوقف تحت مسمى المحافظة على السلم peace keeping-

أما الحلقة الثالثة والأخيرة هي استخدام التدابير القسرية باللجوء إلى العنف والعمل العسكري لتحقيق الغاية بتلك الوسيلة التي تنطوى على تقنين مبدأ التدخل بالقوة تحت مسمى فرض السلم Peace In-forcement وطبق هذا النهج ضد العراق وجزر الفوكلاند وليبيا وما الذي يجري بأرض فلسطين ببعيد.

تأمل حول الوساطة الجارية هنالك ثلاث درجات من الوساطة عند التفاوض من أجل الوصول إلى حلول سلمية في الحروب الأهلية أو الاقليمية.

أولاً الوسيط المعاون (Facilitator) الذي يقوم بتهيئة المناخ الصالح للتفاوض بصورة مريحة ويهيىء غرفة المفاوضات بالمعينات والتسهيلات اللازمة بغية الوصول إلى تسوية سلمية بين الاطراف المحاربة دون تدخل منه ويكون له فقط شرف الاشراف والمراقبة على المباحثات الجارية.

ثانياً: يليه درجة ذلك الوسيط الذي يكون داخل طاولة المفاوضات ويترأس الجلسات من فوق المنصة متوسطاً الفرقاء لا يفرض رأيه لكنه يسعى جاهداً في تقريب وجهات النظر بتسجيل نقاط الالتقاء والخلاف ثم يقرر ما اتفق عليه ويسجل ما اختلف حوله لاجراء مزيد من التفاوض ((Mediator

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ثالثاً، أعلاها درجة هو ذلك الوسيط الذي يقوم بوضع جدول الاعمال بأجندة محددة ويدفع بالمبادرات وخيارات الحلول مكتوبة يجري عليها التفاوض ويتلقى ردود الافعال ويستخدم شتى الوسائل والحيل وتكمن مهارته في الصياغة اللغوية والقانونية بعبارات تحمل جملة معاني وحمالة أوجه((Negotiator فهو الذي يجري الآن بمشاكوس.

تامل في الوسيط

يتكون منبر الايقاد من دول وشركاء وأصدقاء لكن اقتصرت الوساطة الحاسمة الاخيرة على اربع دول غربية هي (ايطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) لا ندري كيف تم الانتقاء والاختيار من بين الشركاء والاصدقاء ومن الذي اختار؟ ولماذا لم يشمل الاختيار دولاً ذات شراكة وصداقة وجوار وانتماء عربي وأفريقي واسلامي؟ وهل قدم اقتراح بهذا المعنى ومن من الاطراف تحفظ عليه؟

هذه اسئلة مشروعة تعين على المعرفة والمقصد. والجدير بالملاحظة عندما تكون الولايات المتحدة ضمن مجموعة الدول المساهمة في شأن الحرب أو السلام يكون لها القدح المعلى والتأثير الاقوى على مجريات

الامور فلننظر إلى دورها ضمن مجموعة الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، ودورها في المفاوضات السرية والعلنية كشريك سلام في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية ودورها في قرارات المؤسسات الاقتصادية العالمية ودورها في دول الحلف الاطلنطي ودورها ابان حرب الخليج مع قوات الحلفاء... الخ.

الوسيط والنفط

قبل ان يشرع السودان وينجح في استخراج نفطه كان السودان كماً مهملاً لم يسع إليه ابان محنته إلا الخلص من الاصدقاء. جاءت مبادرات صادقة من دول الجوار الافريقي والعربي ومن نيجيريا ومن جنوب افريقيا ومن ماليزيا لكن المبادرات كانت دوماً تصطدم بعقبات لم تقتحم وكأنّ هنالك أيد خفية تعبث وتبدد تلك الجهود المخلصة. بعد ان أصبح السودان أحد الدول المصدرة للنفط بكميات تجارية واكتشف فيه كميات مهولة في جوفه وصفت ببحيرة نفط(Sea of Oil) .

اتسعت رقعة الوساطة لتشمل من بعد دول الايقاد إلى الشركاء والاصدقاء لتكون قائمة المشاركة طويلة وواسعة ومن ثم يسهل الوصول إلى الكنز خاصة الاقوياء من الدول أمثال أمريكا وبريطانيا. وصل الجمهوريون إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية بعد سباق ماراثوني مجهد ومحموم لعبت الرأسمالية والشركات الكبرى واللوبي اليهودي في حسم النتيجة النهائية واعتلى اباطرة النفط مسرح السياسة في أميركا فمن هم؟

جورج دبليو بوش (الرئيس الأميركي) المدير العام لشركات آل بوش ورئيس مجلس الادارة لشركات آل بوش بتكساس (ولاية النفط).

ديك شيني (نائب الرئيس الأميركي) المدير العام لشركات آل بوش ببرايتون الرائدة في شركات النفط (الصناعات النفطية).

كوندا ليزا رايس (مستشارة الأمن القومي الأميركي) مدير عام شركة شفرون للتنقيب حتى عام ٢٠٠٠م وهي شركة النفط التي خسرت اكثر من مليار دولار في استكشاف النفط بالسودان.

جاك دنس (وزير التجارة الأميركي) المدير العام لأكبر شركة مساعدة بترولية (البتروكاميكال) للصناعات النفطية.

هؤلاء هم اباطرة النفط كانوا يسعون في امداد انبوب الغاز الطبيعي عبر الاراضي الافغانية للتحكم في اسواق المحروقات في آسيا وكادت المساعي ان تكلل بالنجاح لولا احداث الحادي عشر من سبتمبر التي افقدتهم كل أمل مرتجى.

تامل حول بروتوكول مشاكوس

بعد لأي وطول انتظار تحصلنا على الاتفاق الموقع بواسطة ممثلي الحكومة والحركة الشعبية ومندوب سكرتارية الايقاد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

من الخارج عبر الفاكس. من خلال النصوص الواردة في الاتفاق وقراءة المتن بتمعن أحسب ان الوسطاء استفادوا كثيراً من ادبيات ومراجع سابقة. من الادبيات الظاهرة البصمات تلك الورقة المقدمة بواسطة الاستاذ ابل أليير في معهد النهضة الافريقي بلندن ثم تقرير السناتور دانفورث ومن المراجع: اتفاقية الخرطوم للسلام واتفاقية اديس ابابا. ومن الدساتير دستور جمهورية السودان ٩٨ اقتبست منه المباديء والدستور التنزاني في هيكل الدولة والدستور النيجيري في مسألة الدين والدولة وكذلك دستور جمهورية جنوب افريقيا وهذا التحليل ظنا وليس يقينا.

القانون الاعلى الوارد نصه هو الدستور القومي الذي تخضع له سائر القوانين الاخرى.

الشريعة الواردة في البروتوكول وردت كقانون ولائي وليست مصدراً اساسياً للتشريع في القانون الأعلى وقد خلا القانون الأعلى (الدستور القومي) من نص صريح بأن تكون الشريعة مصدراً اساسياً للتشريع في دولة اغلب سكانها مسلمون.

الصيغة التي وردت بها للاستفتاء من أجل تقرير المصير توحي بالانفصال فالوقت الذي تجري فيه الاستفتاء وقت ضروري ولازم والرقابة دولية عكس ما جاء باتفاقية الخرطوم للسلام حيث الوقت اختياري مربوط ومشروط بقيام تنمية والرقابة والارادة سودانية.

ان كلمة السيطرة التي جاءت في فقرة المباديء: المادة الثالثة.

The People of South Sudan have the right to control and govern.... etc

هذه كلمة - control تعني السيطرة الكلية على الحكم والادارة والأمن والموارد وهي عادة تذكر في نظم الحكم الكونفدرالي، على المفاوض الحكومي الاحتياط لها عند مناقشة التفاصيل في الجولة القادمة.

رغم المحددات والمهددات بالفشل إلا ان بارقة النجاح تكمن في الآتي:

أولاً: اشراك القوى السياسية في هذا الشأن العام والوطني المهم فالتطبيق على الارض يتم بالارادة السودانية المحضة وهذا امر يمكن تحقيقه لذوي النفوس الوطنية الكبيرة.

ثانياً: شمول الاتفاق النهائي على الحريات والديمقراطية والشورى والتداول السلمي للحكم.

ثالثاً: تقوية النص في شأن مسألة الدين والدولة وتقرير المصير فالذي اتفق عليه سابقاً غير مقنع مما عطّل التفاعل التام والمسيرات الجماهيرية.

أخيراً: عدم التعويل الكبير على الدور الخارجي في الشأن الداخلي الخطير ويجب الاستعانة بالله أولاً وأخيراً فإن أميركا لا تملك موتاً ولا حياة ولا نشوراً.

■ **وزير سوداني سابق**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: العربى

التاريخ : ١٨ اغسطس ٢٠٠٢

يوسف الشريف يتهم الدبلوماسية المصرية بالجهل السياسى

أسرار فشل مصر الكبير فى السودان

قرنق والبشير

كارثة انفصال الجنوب الوشيك عن كيان السودان التاريخى الموحد لأول مرة على يد محمد على، ليست وليدة برتوكول ميشاكوس الذى جرى إعلانه فى ٢٠ يوليو الماضى برعاية دول الإيجاد، ولا هى فحسب مسئولية حكومة الإنقاذ برعامة الرئيس عمر البشير أو الحركة الشعبية لتحرير السودان برعامة العقيد جون جارنج، لكنها وبكل تأكيد النهاية الطبيعية المحتومة لغياب مصر المعرفى حكومة وأحزابا ونخبا بشئون السودان، والقصور المعيب فى رؤاها الاستراتيجية على النحو الذى يحافظ على مصالحها الحيوية وتنمية علاقاتها مع القطر الشقيق، وتعزيز آليات الأمن القومى المشترك لدولتى وادى النيل!

■ الخارجية المصرية ظلت زهاء عام وبضعة أشهر تراوح تقديرها للنظام الجديد فى السودان، متجاهلة انتماءه للجبهة الإسلامية ■ أمريكا التى نال سفيرها الأول والثانى فى عهد الإنقاذ أرفع الأوسمة السودانية، كان همها ألا تتكرر تجربة الثورة الإيرانية ■ المطلوب وضع خطة استراتيجية تستهدف إعلاء الشأن السودانى وإدراجه ضمن أولويات سياسات مصر الخارجية والداخلية

ومن المؤسف حقا أن تظل مصر على موقفها السياسى وأسلوبها الدبلوماسى منذ استقلال البلدين عن الاستعمار البريطانى عام ١٩٥٦، إزاء تبنى خيار ومنهج يتسم برد الفعل لما يصدر عن السودان من مواقف وسياسات، دون أن يتطور هذا الخيار أبدا إلى مرحلة الفعل، الذى يفترض بالضرورة توافر الرؤيا والإرادة السياسية، وإلى مؤسسات وأجهزة متخصصة على درجة عالية من المسئولية والكفاءة لرسم ومباشرة سياسات مصر فى السودان، وذلك لم يتحقق بدرجة كافية وعلى المستوى المطلوب، مما أسفر عن سلسلة من الأخطاء والممارسات السلبية التى أدت إلى ضعف الدور المصرى فى السودان.

وحدث - على سبيل المثال القريب لا الحصر الشامل - أن غامرت القاهرة بموقف فاعل لأول مرة تجاه السودان، حين بادرت إلى الاعتراف بالنظام الجديد الذى استولى على السلطة عبر الانقلاب العسكرى الذى تزعمه العميد عمر حسن البشير فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩، ولم تكن المغامرة فحسب لكون الانقلاب على غير إرادة الشعب السودانى وأطاح كذلك بحكومته المنتخبة، وإنما لأنه أجهض التجربة الديمقراطية الثالثة فى اليوم والساعة التى تحددت سلفا لعقد اجتماع استثنائى لمجلس الوزراء وموافقته على تجميد العمل بقوانين الشريعة الإسلامية المعوجة الموروثة من عهد نميرى والمعروفة باسم القوانين سيئة السمعة، وإيذانا بسريان اتفاقية السلام التى وقعها السيد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى مع العقيد جون جارنج فى أديس أبابا عام ١٩٨٨!

ومن هنا السؤال عن مدى حجية المعلومات التى بادر الرئيس حسنى مبارك على أساسها إلى إضفاء المصداقية على النظام الجديد فى السودان إلى حد دعوة الدول العربية والصديقة إلى حذوها لمصر فى الاعتراف به، على الرغم من أن جلسات «الونسة» فى السودان باعتبارها برلماناته ومنابره الشعبية، كانت تؤكد آنذاك أن الجبهة الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابى ولا غيرها وراء تدبير وتنفيذ الانقلاب عبر جناحها السرى داخل الجيش، ودعم ميليشياتها العسكرية على الصعيد المدنى، وإلا لما كتب له النجاح بست دبابات و٣٠٠ عسكرى فقط.

وتصادف أن سافرت إلى الخرطوم بعد يومين من الانقلاب، وكالعادة كنت حاضرا ومشاركا فى العديد من جلسات «الونسة» المتبينة فى هوياتها وانتماءاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وسمعت من التحليلات ما يشى بخطأ مصر فى تفضيلها التعامل دوما مع العسكرتاريا السودانية مثل نظام الجبهة الإسلامية على الحكومات الديمقراطية حتى برغم ما كابدته من الخلافات العقيمة وغير المبررة التى كان يلجأ إليها الصادق المهدى عامدا متعمدا فى تعامله مع مصر، ثم إن الدكتور حسن الترابى كان قد أعلن انسحاب الجبهة الإسلامية من الحكومة الائتلافية احتجاجا على اتفاقية أديس أبابا الرامية لحل مشكلة الجنوب سياسيا، وهدد بإسقاط الاتفاقية وإسقاط الحكومة معا، وها هو قد بر بوعده ووعيده، والأكثر مدعاة للدهشة والعجب، أن جلسات «الونسة» كانت تشير بإصبع الاتهام إلى الفريق محمد زين العابدين مدير العمليات فى الجيش السودانى، بدعوى أنه كان ضالعا فى تقديم جميع المعلومات عن أوضاع القوات المسلحة إلى قيادة الانقلاب، وبينها الشفرة السرية الخاصة بالقيادة العامة، والتى استخدمت فى الاتصال بقيادة الأسلحة والحاميات وإقناعهم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

بإعلان التاييد ودعم الانقلاب باعتباره تنفيذا للإنذار الذى تضمنته المذكرة الشهيرة التى كانت قيادة الجيش قد تقدمت بها من قبل إلى الصادق المهدى، علما بأنه تم استبعاد الفريق زين العابدين إلى السويد سفيرا للسودان إثر افتضاح دوره، وبعدها لجأ سياسيا إلى أمريكا منذ سنوات حيث يقيم الآن!

على أن حصيلة المعلومات والتحليلات التى عدت بها من الخرطوم، كابدت مشاق النشر فى حينها بـ «روزاليوسف»، إذ كيف يجوز اختلافها مع المعلومات التى بنى الرئيس مبارك على أساسها موقفه من النظام الجديد فى السودان، بل ومبادرته إلى زيارة الخرطوم، رغم أننى تحاشيت الإشارة إلى أن السفارة المصرية علمت بالانقلاب مصادفة، حين توجه مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط الزميل صلاح علام لوداع زوجته بمطار الخرطوم فى طريقها إلى القاهرة جوا، وهناك شاهد ثلاث دبابات تطوق المطار وبعدها أغلق فى وجه الملاحة الجوية و.. القصة بكل تفاصيلها المثيرة رويتها فى كتابى «السودان وأهل السودان - آراء السياسة وخفايا المجتمع».

والشاهد أن الخارجية المصرية ظلت زهاء عام وبضعة أشهر تراوح تقديرها للنظام الجديد فى السودان، متجاهلة انتماءه للجبهة الإسلامية، وإلى حد الدفاع عنه باعتبار أن قياداته ورموزه من المتدينين فحسب، خاصة فى ضوء عملية التمويه على زعيمه ومفكره وعرابه الدكتور الترابى، عبر اعتقاله يوم الانقلاب مع غيره من السياسيين والعسكريين فى سجن كوبر!.

هكذا افاقت مصر من غيبوبتها متأخرة لتواجه نظام الجبهة الإسلامية سافرا بعد أن سقطت عنه اقنعة التمويه والخديعة تباعا، فإذا به أشد ذروة فى عدائه لمصر من الصادق المهدى وحزب الأمة، عبر تصدير الإرهاب إلى مصر ورعايه الإرهابيين الأصلويين الفارين من مصر، ومحاولة الاستيلاء على مثلث حلايب الحدودى بالقوة العسكرية، وإلغاء التعليم المصرى ومصادرة قواته، والتهديد بتدمير السد العالى وحرمان مصر من مياه النيل، ووصم اعلام للشعب المصرى بكل الموبقات والنقائص و.. حتى كان ضلوعه فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا!

من حقنا إذن أن نتساءل سر الأخطار الفادحة التى وقعت فيها المؤسسات والأجهزة المصرية المتخصصة، سواء على صعيد جمع المعلومات الصحيحة عما جرى فى السودان وتحليلها والتنبؤ بمستقبلياتها بدقة؟.. ثم اين ما كان لمصر من شعبية ومصداقية من دون تداعى الشعب السودانى لوقف تمادى نظام الإنقاذ فى عدائه لها؟.. ولماذا رحبت مصر بلجوء زعامات المعارضة السودانية وأحزابها وقواعدها فى اراضيها؟.. الم يكن من الأجدى سياسيا وتكتيكيا إقناعهم بالمعارضة من الداخل؟

والأدهى والأمر أن يغيب عن إدراك مصر إغراء أمريكا لنظام الإنقاذ على تواصل ممارساته الخاطئة فى الداخل، عبر ابشع أساليب التنكيل بخصومه، سواء بفصل زهاء ٢٥ الفا من الجيش والأمن والخدمة المدنية، والزج بمعارضيه فى السجون وبيوت الأشباح وتعذيبهم حتى الموت، وماتزال عائلات ٢٨ ضابطا لا يعرفون حتى الآن مكان دفنهم، وكان قد صدر ضدهم أحكام جزافية بالإعدام، وتم تنفيذها خلال نصف ساعة بتهمة الشروع فى انقلاب عسكرى دون إطلاق رصاصة واحدة!

والحكاية أن أمريكا التى نال سفيرها الأول والثانى فى عهد الإنقاذ أرفع الأوسمة السودانية، كان همها الا تتكرر تجربة الثورة الإيرانية، ومن الأفضل إذن، وقد وصل الإسلاميون إلى السلطة فى السودان أن يقعوا فى سلسلة من الأخطاء والخطايا، ولعل أخطرها جميعا إضفاء القداسة على الحرب الأهلية فى الجنوب واعتبار المنحازين إلى القوات الحكومية مجاهدين فى سبيل الله، بينما المتمردون كفار وملاحدة ومأواهم النار وبئس القرار، فكان تأليب الرأى العام العالمى بسهولة ضد اضطهاد غير المسلمين من أبناء الجنوب وإلى حد اتهام نظام الإنقاذ بممارسة الرق!.

المعروف أن هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق والصديق الأثير للدكتور الترابى كان المخول بمهمة توريط نظام الإنقاذ فى الأخطاء والخطايا وبينها تحريضه على تصدير منهاجه الإسلامى بالقوة إلى دول الجوار، مما أدى إلى قطع علاقاتها تباعا مع الخرطوم، وكوهين هو الذى منح تأشيرة دخول أمريكا إلى مفتى تنظيم الجهاد المصرى الشيخ عمر عبد الرحمن ثم توريطه فى فتوى تدمير مركز التجارة بنيويورك وسجنه مؤبدا، وهو الذى رتب كذلك لزيارة الدكتور حسن الترابى إلى أمريكا، وهناك التقى بالمسئولين فى الخارجية المخابرات والإدارة الأمريكية، ويبدو أنه خرج على النص المرسوم لتعاونه مع أمريكا فى إمدادها بالمعلومات أولا بأول عن نشاطات الجماعات الإسلامية، ولذلك كان عقابه على يد مصارع من عملاء المخابرات الأمريكية خلال زيارته إلى كندا وكاد يودى بحياته، وقيل إن مؤتمر الشعب العربى الإسلامى الذى كان يعقد دوريا فى الخرطوم تحت رئاسة الترابى، كان مصدرا مهما للمخابرات الأمريكية، عبر إمدادها بالملفات والصور الخاصة بقادة التنظيمات الأصولية الذين كانوا يشاركون فى هذه الاجتماعات.

ومن عجب أن كلا من عثمان السيد سفير السودان فى إثيوبيا منذ ١٢ عاما والفاتح عروة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

سفير السودان فى واشنطن منذ ثمانى سنوات، كانا على رأس قائمة ضباط المخابرات السودانية الذين تعاونوا مع المخابرات الأمريكية إبان حكم نميرى فى تهريب اليهود الفلاشا إلى إسرائيل عبر أراضى وأجواء السودان، فكيف يتأتى هذا الخيار المشبوه لنظام يدعى الإسلام؟.. إلا أن يكون استجابة للتعليمات الأمريكية!

ولعل ما يؤكد صلات نظام الإنقاذ الوثيقة والمبكرة بأمريكا، حين ضرب عرض الحائط بتقاليد الضيافة السودانية والالتزام بالعهود الإسلامية، وعرض تسليم أسامة بن لادن إلى أمريكا والسعودية مقابل بضع عشرات من ملايين الدولارات و.. القصة نشرتها الصحافة الأمريكية فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وإذا كانت واشنطن او الرياض لم يستجيبا للعرض، إلا أن نظام الإنقاذ عاد يقدم كل ما لديه إلى أمريكا من المعلومات الثمينة عن تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الأصولية بالمجان حتى يفلت من مغبة الحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب، فكيف تقبل مصر بعد علمها بحقيقة نظام الإنقاذ وكم الوان معاناتها من ممارسات العدائية ضدها، فإذا بها تستقبل البشير وتتناسى كل ما جرى دون مراجعة او نقد ذاتى وإلى حد الاتفاق مع مصر على خوض غمار التجربة الثانية للتكامل بين البلدين وهو ما نددنا به فى «العربى» واعتبرناه باطلا!

ولعلنا من هنا نستقرئ من خلال علاقة نظام الإنقاذ الوثيقة والمبكرة بأمريكا تفسيرا لخضوعه للإملاءات والضغوط الأمريكية، حين بادر على الحاج كبير مفاوضيه عام ١٩٩٤ إلى إغراء بعض قيادات الحركة الشعبية بالانفصال عن جارانج والانضمام إلى نظام الإنقاذ وبينهم لام اكول ورياك مشار، وكان الإرغراء مزدوجا.. سياسيا عبر الموافقة على حق تقرير المصير لأول مرة فى تاريخ السودان لأبناء الجنوب، وماديا عبر ملايين الدولارات التى قدمها رجل الأعمال البريطانى المشبوه تونى رولاند لهما، وهكذا امتدت الإملاءات والضغوط الأمريكية على نظام الإنقاذ إلى مفاوضاته مع الحركة الشعبية والتى أسفرت عن برتوكول ميكاكوس، ولعلنا ايضا نتساءل: أين كانت الدبلوماسية المصرية من كل هذه الأحداث والتطورات التى شهدها السودان على مدى ١٣ عاما متصلة؟.. أليست المقدمات تنبئ بالنتائج.. وإذا غاب العلم بالمقدمات فى حينها، فعلى مصر بالتالى أن تتجرع كئوس الإحباط الذى لحق بدورها ومصالحها وأمنها القومى فى السودان؟

ومما لا شك فيه أن مصر نجحت على الصعيد النظرى أو المهنى فى صياغة مبادرة مع ليبيا تستهدف رأب الصدع بين الفرقاء السودانيين وحل الأزمة السودانية سلميا بديلا عن الخيار العسكرى عبر الجمع بين ألوان الطيف السياسى الجهرى فى السودان حول مائدة الحوار التفاوضى الشامل، وحددت سبعة مبادئ تستهدف تفعيل الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية وتأمين حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية لكل ابناء السودان والقسمة العادلة للثروة والسلطة.. ورات أن هذه المبادئ من شأنها توفير أجواء الثقة المتبادلة سواء بين المعارضة والحكومة او بين الجنوبيين والشماليين.. مما قد يؤهل الحوار التفاوضى لعقد مؤتمر دستورى ووضع لبنات بناء السودان الجديد على أنقاض السودان القديم الذى تولدت عنه الخلافات والمظالم والحروب، فلا داعى إذن إلى النص على حق تقرير المصير لأبناء الجنوب، والحفاظ على كيان السودان التاريخى موحدا.

ورغم أن جميع الأطراف السودانية وافقت على المبادرة المصرية الليبية رغم التحفظات الهينة التى ابداها البعض، إلا أن الدبلوماسية المصرية تنكبت الطريق إلى قيام إليه دبلوماسية وأكاديمية ولوجستيه وإعلامية على درجة عالية من الكفاءة، لمباشرة تنفيذ مراحل المبادرة، ولا ندعى انفرادنا بالتنبيه فى العديد من المقالات والرسائل المفتوحة لكل من يهمه الأمر، إلى خطورة التباطؤ البيروقراطى وانشغال وزيرى خارجية مصر وليبيا بمتابعة العديد من قضايا السياسة الخارجية الأخرى، بينما مبادرة الإيجاد تتأكد وتفرض نفسها يوما بعد يوم وعلى مدى زهاء أربع سنوات، ومناقشتها للمبادرة المصرية الليبية، كونها تتبنى حق تقرير المصير لأبناء الجنوب، بدعم ومباركة أمريكا وعدد من الدول الأوروبية والإفريقية والمنظمات التبشيرية التى تقدم مليون دولار يوميا على شكل مواد إغاثة للجنوبيين الذين يعانون من ويلات المجاعات والحرب الأهلية.

فلما سبق السيف العزل، وضربت أمريكا عرض الحائط بالمبادرة المصرية الليبية، وتبنت مبادرة الإيجاد كأساس للتفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية فى ميكاكوس، إذا بسيل منهمر من أشكال والوان الاهتمام المفاجئ والتعاطى الدبلوماسى والسياسى والإعلامى الذى تشهده الساحة المصرية الآن، وعلى صعيد التداعى للمخاطر التى باتت تهدد مصالح وأمن مصر القومى، بعدما لاح فى الأفق ما يوحى بل ويؤكد احتمالات انفصال جنوب السودان عن الوطن الأم، عبر إعمال حق تقرير المصير بعد مضى ست سنوات على الفترة الانتقالية التى حددتها تفاهمات ميكاكوس.

وإذا كان لنا أن ندلى بدلونا فى سياق الآراء والاجتهادات الرامية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فالمطلوب على المدى القصير العاجل:

● مؤتمر سياسى عاجل للتداول بشأن برتوكول ميكاكوس وسبر أغواره بين النخب والأحزاب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصرية وقريناتها فى السودان، والخلوص إلى خطة أو برنامج للدفاع عن وحدة السودان، ونحسب أنها المهمة العاجلة والمرتقبة كذلك على صعيد عقد مؤتمر مصرى جامع لكل الأجهزة والشخصيات العامة ذات الصلة والاهتمام والتخصص فى شئون السودان، لمراجعة أسباب الكارثة ووضع خطتين، الأولى قصيرة المدى وتستهدف توظيف جميع الإمكانات المتاحة لإنقاذ السودان من شفا التقسيم والضياع، ومد خيوط التواصل مع القوى السياسية والقبلية الفاعلة فى جنوب السودان، وإقناعها عبر الحوار بضرورة وجدوى وحدة السودان، وتكثيف وصول الخبرات الفنية ورصد الإمكانات المصرية والليبية والعربية الكفيلة بإنجاز العديد من المشاريع التنموية فى الجنوب خلال الست سنوات المقبلة التى تسبق الاستفتاء الشعبى على حق تقرير المصير، وفى هذا السياق نقترح تخصيص إذاعة خاصة لمخاطبة أبناء الجنوب وتنويرهم بالحقائق وجذبهم إلى الانحياز لوحدة السودان!

أما على المدى البعيد، فالمطلوب وضع خطة استراتيجية تستهدف إعلاء الشأن السودانى وإدراجه ضمن أولويات سياسات مصر الخارجية والداخلية أيضا، بحيث تستحوذ على مكانها الذى تستحقه فى مؤسسات صنع القرار وآليات الثقافة والتنوير، لإزالة الغياب المعرفى المصرى المعيب بشئون السودان، فالسودان أهم بلد وشعب بالنسبة لمصر والعكس صحيح، كما وأن جميع مشكلات مصر تجد حلولها الملائمة فى السودان والعكس أيضا صحيح، ومن المؤسف حقا أن يعرف المصريون الكثير عن أمريكا وأوروبا والخليج، ويجهل معظم المثقفين المصريين ألف باء الإدراك المعرفى بتاريخ وحاضر وقضايا وأعلام السودان، ثم ندعى بأن السودانيين أشقاء لنا، و.. تلك قضية أخرى سوف نعرض لها فى دراسة تنشرها «العربى» ابتداء من الأسبوع المقبل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ١٨ اغسطس ٢٠٠٢

حركة قرنق تطالب بقوانين علمانية في الخرطوم أو نقل العاصمة للجنوب

البشير: حلايب سودانية وندعو لإدارة مشتركة لاحتواء النزاع حولها

رئيسا الوفدين المفاوضين عتباني «وسط» وسلفاكير «يسار».. ابتسامات وراءها خلافات

نيروبي - «الاتحاد»:

عواصم العالم - وكالات الأنباء: اكد الرئيس السوداني الفريق عمر البشير ان منطقة حلايب المتنازع عليها مع مصر هي ارض سودانية مشددا على انه لا يمكن التنازل عنها ابدا مجددا تأكيده على أهمية الدور المصري ومساندته للجهود المبذولة من اجل ايجاد حل لمشكلة الجنوب يعزز خيار الوحدة في السودان في وقت برزت فيه خلافات واسعة بين وفدي الخرطوم وحركة التمرد بزعامة جون قرنق اللذين يجريان مفاوضات في ضاحية ماشاكوس الكينية تركزت في مطالبة الحركة بتوسيع الحدود الجغرافية للاقليم الجنوبي وعلمنة القوانين التي ستطبق في العاصمة الخرطوم.

فقد قال البشير في حوار نشرته صحيفة «الوطن» القطرية أمس إن الحكومة السودانية جددت المطالبة بحلايب قبل أشهر قليلة أمام مجلس الامن الدولي، لكنه - في الوقت ذاته - أعرب عن استعداد السودان لحل القضية في إطار تكاملي، مشيرا إلى اقتراح سوداني بان تكون «إدارة المنطقة محل النزاع مستقلة مع استغلال مشترك لمواردها واستثماراتها».

وحول تفاهم ماشاكوس بين الحكومة السودانية وحركة التمرد أكد البشير «إن هذا التفاهم ليست فيه أي بنود سرية». ونفى وجود أي صفقة بين الخرطوم وواشنطن أدت إلى هذا التفاهم.

وأضافت «الوطن» أن الرئيس السوداني بدا «متفائلا جدا بالسلام الوشيك» في الجنوب، غير أنه لم يستبعد احتمال انفصال جنوب السودان وقال إن «هذا الاحتمال وارد فنحن لا نملك أي ضمانات لتجنيب السودان مخاطر الانفصال».

وردا على سؤال حول تهميش الدور المصري في ماشاكوس والذي تسبب في إغضاب القاهرة، قال البشير «لم يحدث أي نوع من التهميش لمصر، لكن مرحلة التفاوض تخصنا - ونحن لا نستأذن أحدا في اتفاق يخص السودان».

وحول مخاوف القاهرة من قيام دولة في الجنوب بعد استفتاء تقرير المصير المنصوص عليه في الاتفاق، اعترض الرئيس السوداني قائلا «لا توجد مبررات للمخاوف المصرية، خاصة فيما

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

واتهم الرئيس السوداني قوى خارجية، لم يسمها، بأنها «تريد استمرار السودان كدولة ضعيفة، ممزقة .. تسهل الهيمنة والسيطرة عليها».

وقال البشير في حديث خاص أدلى به لصحيفة «أخبار اليوم» نشرته امس: ان قضية السودان تعني مصر وتهمها.. مشيرا الى أن السودان يعول على موقف مصر والدول العربية لتأكيد خيار الوحدة والمساعدة في التنمية .

وردا على سؤال حول ما اذا كانت هناك ترتيبات لعقد قمة بينه وبين الرئيس حسني مبارك .. قال البشير ان هذه القمة غير مستبعدة ومستعدون لعقدها في أي وقت وأي مكان، ونراها ضرورية 0..مشيرا الى وجود تشاور مستمر بينه وبين الرئيس مبارك .

وفيما يتعلق بالدور العربي في دعم وحدة السودان.. قال البشير ان معظم الدول العربية تفهمت الاتفاق وأيدته ونحن نعول كثيرا على دورها ومساهمتها بجانب جهود السودان لتأكيد خيار الوحدة والمعاونة والمساعدة في التنمية واعمار ماخربته الحرب وخاصة في الجنوب.

وقال ان حكومته لا تملك ضمانات بعدم انفصال الجنوب ولا تستطيع فرض الوحدة بعد 47 عاما من الحرب.

وقال الرئيس السوداني ان العلاقات السودانية الاميركية قد تحسنت بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وبعد ان اعلنت واشنطن سياستها تجاه السودان والتي تغيرت كثيرا عما كانت عليه.. مشيراً الى ان التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الارهاب يسير بخطى حثيثة.

وبدا البشير في حديثه «للوطن» القطرية متأكدا من شطب اسم بلاده من قائمة الدول التي تتهمها واشنطن بأنها راعية للارهاب. وبرغم أنه قال «لا توجد وعود من واشنطن في هذا المعنى»، إلا أنه كرر مرتين «لدينا قوة».

على صعيد مفاوضات السلام السودانية بين الخرطوم وحركة قرنق التي تدور حاليا في كينيا برعاية «الايجاد» وسط تكتم شديد اكد قيادي بارز في الحركة لـ«الاتحاد» ان وفده اقترح ان تكون القوانين التي تحكم العاصمة القومية علمانية لأن الخرطوم تضم جميع ألوان الطيف السياسي ولا يمكن استبعاد الجنوبيين منها، وفي حالة رفض وفد الحكومة لاقتراح علمانية العاصمة القومية طالبت الحركة بنقل عاصمة البلاد من الخرطوم الى جوبا بالاقليم الاستوائي.

واكد المصدر أن الازمة الكبيرة التي تواجه المفاوضات الآن تتركز حول توسيع حدود الاقاليم الجنوبية المتعارف عليها منذ استقلال البلاد في 1956 لتشمل منطقتي جبال النوبة وجنوب اقليم النيل الازرق اللتين تسيطر عليهما قوات الجيش الشعبي حاليا خاصة وان مالك حقار القائد العسكري لمنطقة النيل الازرق وعبد العزيز الحلو مسؤول الحركة في جبال النوبة قد انضما لوفد الحركة في مفاوضات مشاكوس بعد ان تغيبا عن الجولة الاولى من المفاوضات، واكد المصدر ان الحركة لن تتخلى عن هاتين المنطقتين مهما كانت النتائج.

واوضح القيادي في حركة قرنق لـ«الاتحاد» انه مع تعقيد القضايا التي تشملها الجولة الحالية من المفاوضات الا ان حالة من التفاؤل تسود الاجتماعات خاصة بعد تجاوز الخلافات التي طرأت على الجلسة الافتتاحية حول ترتيب اجندة الاجتماعات وقبول الوفد الحكومي بإدراج قضية وقف اطلاق النار في نهاية جدول الاعمال بعد اصرار الحركة الشعبية على عدم التفاوض حول وقف اطلاق النار الا بعد التوصل لاتفاق في كل القضايا المطروحة.

ومع ان الجولة الحالية من مفاوضات السلام السودانية التي بدأت الاثنين الماضي قد تستمر لخمسة أسابيع الا ان المراقبين يرجحون انعقاد جولة أخرى لإكمال العدد الكبير من القضايا الشائكة.

وفي شأن آخر نقلت تقارير عن من وصفته بمسؤول بحركة قرنق قوله ان بعثات اسرائيلية تتواجد في الجنوب مبينا ان دورها يقتصر على تقديم الخبرة وتنفيذ مشروعات تنموية في جنوب السودان.

ونفى جور كوج ممثل حركة التمرد بالقاهرة وجود ممثل لحركته في اسرائيل.. وادعى ان التواجد الاسرائيلي في الجنوب سبق أي تواجد عربي.

واستبعد كوج في تصريحات خاصة لصحيفة «العرب اليوم» الاردنية نشرتها اليوم انفصال الجنوب عن الشمال.. كما استبعد قيام الجنوب بالتحكم في مياه نهر النيل التي قال انها تتدفق بشكل طبيعي من الجنوب الى الشمال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٩ اغسطس ٢٠٠٢

شدد على «دور كبير» لمصر في جهود السلام ببلاده رغم «المشاكل» بينهما

وزير الخارجية السوداني ينفي إثارة نزاع حلايب في الأمم المتحدة

الخرطوم، القاهرة - وكالات الأنباء: نفى وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل قطعيا صحة التقارير التي افادت ان بلاده تقدمت بشكوى جديدة إلى مجلس الأمن الأولى ضد مصر بخصوص مثلث حلايب الحدودي المتنازع عليه بين البلدين. وقال في مكالمة هاتفية مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمر موسى أمس ان هذه المعلومات «مكذوبة من أساسها» فيما طالب موسى من جانبه وسائل الاعلام بتحري الدقة وعدم افتعال قضايا غير صحيحة قد تؤدي إلى مشاكل بين الدول العربية.

وكان اسماعيل قد استبعد أمس الأول ان يؤدي «اتفاق ماشاكوس» المبدئي للسلام بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في الجنوب إلى توتر العلاقات المصرية - السودانية، مؤكدا ان لمصر دوراً في مساعدة السودان علي الخروج من حربه الأهلية. وقال لوكالة (رويترز) أثناء مأدبة غداء أقامها لمبعوث السلام الأميركي الخاص جون دانفورث في الخرطوم «لدينا مشاكل مع مصر لكن مصر لها دور كبير في عملية السلام».

وأضاف «ينبغي اعادة تأهيل الجنوب لضمان السلام. يتعين تعبئة الموارد من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومصر لجهود اعادة التأهيل. ومصر يمكنها القيام بالكثير هناك وهذا ليس ضروريا ان ينتظر توقيع اتفاق (نهائي) للسلام».

وقال دانفورث الذي توسط لوقف اطلاق النار في منطقة جبل النوبة (وسط السودان) في يناير الماضي، ان التنمية والعدل من شأنهما ان يضمنا وحدة السودان.

وابلغ الصحفيين قبل ان يغادر الخرطوم متوجها إلى كينيا حيث بدأت الاسبوع الماضي جولة جديدة من المحادثات الرامية للتوصل إلى اتفاق شامل للسلام في السودان «اتفق مع مصر على ان الانفصال من شأنه ان يضر جنوب السودان وشماله على حد سواء. والحل هو التنمية المتوازنة والعدل للشعب السوداني باكمله».

واجتمع المبعوث الذي قام بزيارة للسودان استغرقت يوما واحدا. مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير ونقل اليه رسالة من الرئيس الأميركي جورج بوش يجدد فيها «دعم الولايات المتحدة للجهود السلمية في السودان». كما افاد مستشار البشير لشؤون السلام غازي صلاح الدين العتباني.

وفي تصريح عقب الاجتماع، اعرب دانفورث عن «تفاؤله» بشأن المحادثات الحالية.

وقال «ان الشعب السوداني على قناعة بان ايا من الطرفين لا يستطيع كسب الحرب. فهي تدور منذ عشرات السنين وأسفرت عن مقتل مليوني شخص». وفي القاهرة وصف وزير الخارجية الارتيري علي سيد عبدالله «اتفاق ماساكوس» بانه خطوة أولى وجيدة لتوفير حل سياسي شامل للازمة السوداني وأعرب في تصريحات للصحافيين - عقب وصوله إلى العاصمة المصرية أمس في زيارة تستمر يومين عن اعتقاده بأن امكانيات وحدة الأراضي السودانية أكبر من الانفصال رغم نص الاتفاق على حق تقرير المصير للجنوب.

وأوضح ان اريتريا بصفتها احدى دول منظمة «ايجاد» الأفريقية حريصة على ايجاد حل للمشكلة السودانية وايجاد إطار شامل بين السودانيين لتقسيم السلطات والثروات. وعن زيارته لمصر ذكر ان محادثاته مع المسؤولين تتناول دعم علاقات التعاون الثنائي وتأكيد الحرص على التشاور بشأن القضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك خصوصاً الاوضاع في السودان والصومال. وعقب مباحثات مع مساعد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وزير الخارجية المصري للشؤون الأفريقية سامي عبدالشهيد صرح عبدالله بأنه نقل رسالة للرئيس المصري حسني مبارك من الرئيس الاريتري أسياس افورقي حول تلك القضايا.

وأكد تطابق وجهات النظر بين البلدين حول مختلف القضايا خاصة قضية السلام في السودان وقضية السلام في الصومال، حيث تم الاتفاق على استمرار التشاور بين البلدين . وقال «ان لمصر الدور الأساسي والثقل السياسي في هذه المنطقة وفي الوقت نفسه لديها مصالح استراتيجية» مشيرا إلى ان بلاده تقدر قلق مصر حول مسألة حدوث أي انفصال في السودان وما يترتب عليه وكيفية العمل سويا من خلال التشاور مع الحكومة السودانية وكذلك التشاور مع التجمع الوطني الديموقراطي السوداني المعارض ومع حركة جون قرنق بحيث تكون الأولوية لحل المشكلة السودانية في إطار وحدة السودان.

ومن جانبه صرح سامي عبد الشهيد بأنه قد تم الاتفاق على أهمية تفعيل العلاقات بين البلدين وتم التأكيد على ضرورة انشاء لجنة مشتركة بين البلدين سواء للتشاور السياسي وكذلك لمتابعة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادى بين البلدين.

وأكد اتفاق البلدين في الرؤى بشأن اهمية الحفاظ على وحدة أراض وشعب السودان وهو أمر مهم جدا لمصر.

وقال ان المباحثات تناولت كذلك التنسيق المشترك خلال اجتماعات للمؤتمر الثالث للمصالحة في الصومال والذي سيعقد في نيروبي كما تم الاتفاق على ضرورة عقد مشاورات قريبا جدا في هذا الشأن من أجل تدعيم وتوحيد وجهة النظر بين دول الجوار الأفريقية للصومال للتوصل إلى حل للمشكلة الصومالية بحيث أن يكون هذا الحل بذاته وليس مفروضا من الخارج . على صعيد آخر عاد إلى القاهرة الليلة قبل الماضية الموظف المصري ماجد رأفت خيري رئيس قطاع الشؤون المالية في شركة الهاتف المتحرك السودانية «موبانيل» قادما من الخرطوم بعدما أفرجت عنه السلطات السودانية.

وكان قد تم القبض على رأفت يوم الخميس الماضي بلا سبب معروف وتدخلت السفارة المصرية وتم الاتصال من قبلها بوزير الخارجية السوداني ثم تم اتصال من قبل السفير السوداني في القاهرة الدكتور أحمد عبد الحليم بكل من وزيري الخارجية والداخلية السودانيين حتى تم الافراج عنه.

وفي لقاء معه بمطار القاهرة وجه رأفت الشكر إلى كل العاملين بالسفارة المصرية بالخرطوم والخارجية في مصر لوقوفهما إلى جانبه اقتناعا بعدالة موقفه.

وعن ظروف القاء القبض عليه قال انني توجهت إلى مطار الخرطوم يوم الخميس الماضي للسفر إلى مصر على الطائرة الكينية الا أنني فوجئت باعتقالي وظللت في الاعتقال لمدة 17 ساعة وتم تفتيش مقر اقامتي بالكامل وتفريغ البيانات الموجودة على الكومبيوتر الخاص بي ولكن لم توجه الي أية اسئلة تتعلق بالاعتقال وأنه نتيجة لتدخل سفارة مصر تم الأفراج عني.

واضاف انني أعمل بشركة موبيتيل للتليفون المحمول كمدير للشؤون المالية ومعين من قبل الجانب الأجنبي المشارك في هذه الشركة وهي شركة سودانية هولندية مساهمة للأول 60 في المئة والثاني 40 في المئة وقد عينت من قبل الجانب الهولندي .

وأكد ماجد رأفت أنه لايعلم أي سبب لاعتقاله حتي الآن «الا اذا كان ذلك بسبب المعلومات التي لدي بشأن المخالفات المالية للجانب السوداني في الشركة والتي تصل قيمتها إلى سبعة أو ثمانية ملايين دولار» حسب تعبيره.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ١٩ اغسطس ٢٠٠٢

قراءة فى اتفاق ماشاكوس

يقول الأستاذ عباس الطرابيلى إنه بعد عشاء على مائدة السفير السودانى، طرح على النائب الأول للرئيس السودانى سؤالين احدهما عمن سوف يدير جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية وأن النائب الاول سكت عن اجابة ذلك السؤال.

الا ان القراءة المتأنية لنصوص الاتفاق تجيب بوضوح عنه. فمنذ السطر الاول فى الاتفاق حتى نهايته

اعترفت حكومة جمهورية السودان بحركة تحرير شعب السودان أو جيش تحرير السودان كشخصية معنوية ذات سيادة تضاهى سيادة الحكومة السودانية ذاتها ووضع الاتفاق كلا منهما فى المركز القانونى لطرف ازاء طرف وأعطى الاتفاق الحق لهذه الحركة فى ان تناقش امورا هى من صميم اختصاص الدولة باعتبارها كيانا دستوريا ذا سيادة.

جون جارانج

ففى الباب «أ» وهو بعنوان مبادئ متفق عليها فإن الحركة تقف مساوية للدولة فى مناقشة بنودها واقرار وطرح بدائل وهذه البنود هى فى حقيقتها من صميم سيادة الدولة وهى ما يتعلق بالوحدة ونظام الحكم وكذا ما ورد بالنص عن مسئولية حكومة الشمال عن رفع الظلم عن شعب جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم (!؟) وما يتصل بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. واعادة التوطين واعادة بناء المناطق التى تأثرت بالحرب.. إلخ.

كما ان الاتفاق ارتقى بهذه الحركة من مجرد حركة تمرد ضد الدولة الى كيان ذى شخصية معنوية مساوية للدولة فإنه يتضح ايضا من سيحكم الجنوب خلال الفترة الانتقالية لا باعتبار ذلك محصلة متداعية بل كذلك تطبيقا للبند ٢/١ من الجزء «أ» والذى ينص على ان «شعب جنوب السودان لهم حق السيطرة وحكم شئونهم فى منطقتهم والمشاركة بمساواة فى الحكومة القومية».

ولاحظ أيضا ان ذلك النص قد سبق مباشرة البند رقم ٣/١ والذى ينص على حق تقرير المصير.. وهذا الترتيب بالطبع لم يأت اعتباطا.

اما ما يتعلق بالباب «ب» فى ترتيبات المرحلة الانتقالية فإنه بموجب البند ١/٤/٣ يتم تشكيل لجنة تقييم تتضمن عددا متساويا من الممثلين لكل من حكومة السودان والحركة بالاضافة الى ممثلين للدول الاعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان وهى جيبوتى واريتريا واثيوبيا وكينيا واوغندا وكذا ممثلو الدول المراقبة وهى ايطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول اخرى لابد ان يتفق عليها الطرفان «والا يختلفا» على ادخالها.

لجنة التقييم هذه مهمتها مراقبة حكومة السودان باعتبارها صاحبة الشرعية القومية وباعتبارها منوطة بتحمل عبء آثار تنفيذ ترتيبات الفترة الانتقالية التى تتمثل فى اقامة المؤسسات والآليات المنصوص عليها باعتبارها اتفاق سلام ووقف الاعمال العسكرية واليات تنفيذ وقف اطلاق النار وما يتعلق بالأطر الدستورية..

إلخ أى ان هذه الحركة فى النهاية وبحسب صيغة الاتفاق هى طرف من ناحية واحد عناصر مراقبة حكومة السودان شأنها فى ذلك شأن الدول الاخرى السابق ذكرها.

معنى ذلك بوضوح ان جون قرنق اصبح بموجب اتفاق قانونى يحظى بالمراقبة الدولية هو الحاكم الفعلى للجنوب بل ان حكومة السودان مضطرة ان تسارع بإعطائه كل المكنات التى نص عليها الاتفاق او اشار اليها حتى لا يتعلل بعجز او عراقيل يزعم بها فى المستقبل.

ونطرح هنا سؤالا افتراضيا: هل اختيار هذا الفصيل الذى يقوده جون قرنق دون غيره من الفصائل الاخرى كناطق ومهيمن على الجنوب هو من اجل إحداث انشقاقات للفصائل الاخرى على هذا الفصيل المميز.

اما السؤال الذى يتسق مع ظاهر بنود الاتفاق فهو: كيف يمكن لجون قرنق وهو من اعطاه الاتفاق هذه المكنات الهائلة وهى مكنات الدولة لإدارة الجنوب بشكل يجعل الانفصال واقعا فعليا ان يهيئ الجنوب مرة اخرى للاتحاد مع الشمال وكيف تكون إذن هذه الممارسات جاذبا للوحدة وليس العكس..

للعثور على مسار صحيح للاجابة عن السؤال الاخير نناقش الآتى:

١- فى الجزء «جـ» بعنوان هياكل الحكم خلطت البنود بين الدستور والتشريع ثم العرف بما يتعذر معه وضع دستور قومى يتسم بالعمومية وقابل للتطبيق وإن عادت الى النص بوضوح ان الشريعة «الاسلامية» تطبق فقط على الولايات غير الجنوبية اما الجنوبية فتستمد قوانينها من الاعراف والعقائد المستقرة او ما يوافق عليه اغلبية مجلس الولاية والمؤدى هنا غلبة ما يصدر عن المجالس الاقليمية على ما يصدر عن المجلس التشريعى القومى والذى لابد ان تستمد مرجعيته من دستور الدولة الذى لابد ان يكون بدوره مرجعا للمجالس الاقليمية.

وإذن فإن نصوص هذا الباب تنذر الدستور القومى قبل وضعه.. او هى تمهد للتشرذم التشريعى ومن ثم تكريس واقع الانفصال. اما القنبلة التى سوف تنفجر إبان الفترة الانتقالية لتقضى على كيان الدولة- وهى التى يبدى الاتفاق حرصا شديدا عليها- بل وتعمل على نسف الشمال نفسه فهى ما يتعلق بالباب الخاص بتقاسم الثروة:

١- فالطرفان مسئولان- بحسب نص الدستور المقترح وبناء على الاتفاق- عن توزيع الموارد بين الولايات والحكومة القومية تتولى استلام تلك الموارد ثم إعادة توزيعها على الولايات مع تمييز الاقليم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

صاحب الموارد بنسبة مئوية يتفق عليها الطرفان.

٢- توزيع العائدات على الولايات بالتساوي.

٣- يمكن للولايات والحكومة الاقليمية في الجنوب ان تعقد قروضا ولكن في اطار قومي توافق عليه الحكومة القومية.

٤- تقسم الاصول الحكومية بطريقة عادلة فإذا نشب نزاع حولها تحال الى لجنة تشكل من الطرفين بالاضافة الى خبير متفق عليه.

باستعراض هذه النصوص وهي ابرز ما تضمنه هذا الباب فإننا نجد الآتي:

١- من حق «حكومة الجنوب» وقد ادخلت هذه العبارة بصراحة لأول مرة هنا في هذا الباب فقط «وبالطبع ليس هذا من قبيل الصدفة او السقطة او التزيد» أن تراقب توزيع الموارد لا بالنسبة للجنوب فقط وانما في عموم السودان شماله وجنوبه. بل وان تدخل طرفا في كيفية التوزيع.

٢- إن تمييز الاقليم صاحب المورد بنسبة مئوية هي مسالة لا نجد لها نظيرا في الدول الموحدة وفوق ذلك فهي هنا ليست مسئولية الحكومة القومية وحدها بل تشاركها فيها سلطة الجنوب وهذا يفتح الاب امام الابتزاز والمزايدة والمساومة وسوف يفتح الطريق امام حالات اخرى مثل كاتنجا حين تستشعر الولاية انها اكثر غنى من غيرها وانها ليست بحاجة

الى ان تقدم اموالا للآخرين بل سوف تعمل اجهزة بعينها على تزويد ولايات المياه بالذات بدراسات مبالغ فيها عن احتمالات الثروة بها بما يكرس نزعة الانفصال لديها مع ان المستهدف الوحيد هو السيطرة على المنابع.

٣- في حالة التنازع على توزيع الاصول الحكومية (ولماذا يعاد توزيعها الآن اذا كان امل الجميع هو الوحدة؟) فإن المرجعية ليست المحاكم الوطنية او القانون وانما لجنة مستقلة وخبير (في الغالب اجنبي).

وهكذا فإن النتائج العملية لذلك الاتفاق هي:

١- انشاء حكومة جنوبية لا علاقة لها بالحكومة المركزية الا من خلال هذا الاتفاق وليس من خلال سيادة الدولة القومية ولابد ان يراعى الدستور هذا ايضا.

٢- انشاء آليات من شانها إضعاف الحكومة القومية بما يؤثر سلبا على فعاليتها التفاوضية.

٢- آليات توزيع الثروة في حقيقتها تربة خصبة لنمو حركات انفصالية لا على مستوى بعض المناطق بل على مستوى عموم الولايات خاصة تلك التي تتصل بمنابع النيل بل سوف تكون سعيا في نشوء اطماع للدول المجاورة «من دول الايجاد» للاستحواذ عليها اذا ما تأكدت بالفعل نزعتها الانفصالية عن طريق اعمال عسكرية.

(هل كان ذلك أحد الاهداف في انحياز دول الايجاد لمصالح الجنوب؟ هل ثمة مشاريع لاعادة رسم خرائط وسط افريقيا عند المنابع؟). ان حكومة السودان قد هيأت بتوقيعها على ذلك الاتفاق مستقبلا لا يمكن التفاؤل بصدده ويصعب توقع استعادة النزعة الوحدوية من خلاله بغض النظر عن الجهود وعن النوايا.. ولكنها لابد قد ادركت عن يقين ان متمرى الجنوب قد اكتسبوا قوتهم التفاوضية من مواقف دول الايجاد المجاورة وان حكومة السودان لم يكن امامها الا ان توقع وتستسلم بعد ان نأت بنفسها عن حلفائها الطبيعيين ومصدر امنها القومي.

عبدالرحمن عرنسة- المحامي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٠ اغسطس ٢٠٠٢

الحكومة السودانية بين مثلثي حلايب وأليمي

أمريكا المثلث الثالث لإبعاد السودان عن المحيط العربي!

لا خلاف على الاطلاق في ان السودان يمر هذه الايام باخطر المراحل في تاريخه الحديث، وهو بين ان يكون أو لا يكون، وليس معروفا على وجه اليقين الى اين ستقوده الطبخات الخفية التي تشرف عليها الولايات المتحدة تحديدا؟ او تلك التي ربما تنشأ من داخل السودان نفسه استباقا وخوفا من المجهول الذي قد يفككه الى عدة دويلات او حتى يمكن ان يحافظ على وحدته ولكن باوضاع تغير من موازين الثقل والتوجهات بحيث يصبح شماله مهمشا وتبتعد الدولة عن كل امتداداتها العربية وتنكب بكلياتها الى امتداداتها الافريقية! وينبغي الا يغيب عن البال ان الجبهة الاسلامية بعد انقضاضها على السلطة بقليل كانت تبشر بهذا المنحى في فورة عداواتها لكل المحيط العربي لما اختارت الانحياز للعراق في اجتياحه للكويت!.

لقد ورد هذا الخاطر على البال والتلفاز ينقل امامي بشكل مفاجئ ان الفريق البشير وضع نزاع «حلايب» بين مصر والسودان في صدارة الاحداث، وطلب من مجلس الامن الفصل فيه خلال أيام، وتداعت التساؤلات تباعا: هل هي غضبة من النظام على مصر لكونها لم ترحب باتفاق اطار «مشاكوس»؟ وهل مجرد اعتراض مصر المشحون بالحنو والخوف على وحدة السودان يمكن ان يقابل بكل هذه القفزة التي ترتد بعلاقات الدولتين الى اعلى درجات التوتر، ان ام نقل القطيعة؟! وهل هي مجرد غضبة لا تخلو من رعونة ام هي خطوة مسنودة من «سيد» مجلس الامن. وفوق هذا وذاك هل الهدف من هذه الاثارة المفاجئة لنزاع حلايب هو محاولة دغدغة مشاعر الشعب السوداني ضد مصر في هذا المنعطف الخطير الذي يمر به السودان حتى ينصرف الشعب عن ما جرى ويجري في كينيا من مفاوضات لترجمة اتفاق الاطار الذي قسم السودان الى كيانين الى واقع لا فكاك منه مستقبلا؟

لعل اكثر المفارقات التي تدعو للدهشة والسخرية معا، ان كينيا التي تحتضن اتفاق الاطار هي نفسها كانت قد استولت على مثلث «أليمي» الحدودي السوداني والذي تقدر مساحته بمائة وخمسين الف هكتار، لكن هذا النظام طيلة سنوات حكمه لم يطالبها بهذا المثلث، بل لم يذكرها بمجرد الرغبة لاحقا في التفاوض حول اعادته لجملة اسباب منها: انه اتخذها وسيطا بينه وبين حركة قرنق!، والحركة نفسها وهي المعنية اكثر بالمثلث لزمت الصمت ايضا حتى لا تفقد موقع وجودها الاستراتيجي في كينيا. بينما يغري هذا الصمت المشترك كينيا في ابتلاع المثلث يفجر البشير النزاع مع مصر حول مثلث حلايب وفي اللحظات التي تبدي فيها مصر حرصها على وحدة السودان اوليست هذه مفارقة تدعو للسخرية حقا!.

اما المفارقة الاكثر غرابة فإنها تتمثل في الخلافات الدائرة الآن في جولة المفاوضات في مشاكوس حول الحدود من جهة والدين من جهة اخرى. فبينما تصر الحكومة على ان حدود الجنوب هي المرسومة فعلا عند استقلال السودان، ترى الحركة انها تمتد الى جبال النوبة غربا واجزاء من مناطق النيل الازرق شمالا بحسبانها مناطق مهمشة ولا نريد الخوض في التفاصيل، وانما نقف عند الدلالة الكبرى وهي ان مجرد البحث في مسالك الحدود على هذا النحو يعني بداية التطبيق العملي لاجراءات الانفصال منذ الآن وان «الحكومة الجنوبية» تطمع جغرافيا في التمدد خارج حدود الجنوب المعروفة. وبالمثل فان تملص الحكومة من ان تكون العاصمة القومية «الخرطوم» خلال المرحلة الانتقالية محكومة بدستور علماني يعني انها منذ الآن تحاول بصورة لا لبس فيها ان تجعل الانفصال لا شك فيه بعد نهاية الفترة الانتقالية بل ربما قبلها ايضا طالما تتمسك منذ البداية بالحكم الديني في العاصمة التي من المفترض ان تكون قومية.

ولا شك ان هذا الخلاف والمفاوضات التفصيلية ما تزال في

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بداياتها يعكس ان كل ما تردد حول ان اتفاق الاطار تخطى اهم مشكلتين هما: الدين، وحق تقرير المصير ليس اكثر من هراء، فالخلاف حول الدين بين كما نرى، وخلاف الحدود هو من ابرز تداعيات حق تقرير المصير، فضلا عن الاستفتاء على تقرير المصير تتدخل تعقيدات كثيرة لتجعل منه امرا مستحيلا على ما يبدو فتعداد الجنوبيين على وجه التقريب سبعة ملايين بينما قبيلة الدينكا وحدها تعدادها اربعة ملايين انسان، اذن بوسع هذه القبيلة ان تحدد نتيجة الاستفتاء دون اعتبار لعشرات القبائل الاخرى، فكيف يمكن حل هذه المعضلة؟ ناهيك عن مشكلات اخرى كثيرة لا يتسع المجال للتعرض لها في هذا السياق، وهكذا يبدو ان لا حل الا بقبول النظام بقيام دولة ديمقراطية بعيدا عن اقحام الدين في السياسة وهو بهذا القبول يسقط حق تقرير المصير كما يسقط حكم السودان بثلاثة دساتير في الفترة الانتقالية ويجعل من السودان كيانا واحدا يحكم بنظام فيدرالي ببرنامج يحقق المساواة والعدالة في قسمتي السلطة والثروة الى آخره. ولو قبل النظام منذ البداية بهذا الطرح لما ادخل الجميع في هذه الدوامة، ولا سبيل الا بالاخذ بهذه القاعدة المضمنة في مبتدأ اعلان مبادئ «الايقاد» علما بان الاوراق الامريكية التي قدمت في جولات المفاوضات الاولى في مشاكوس لم يرد في اي منها اية اشارة لحق تقرير المصير، ولكن امريكا عدلت عن موقفها تجاوبا مع نظام الخرطوم واخذت بالشق الاخير في اعلان المبادئ استرضاء «للاسلام السياسي» الذي اصبح اكثر من موال لها ومن هنا بدأت تظهر مهددات وحدة السودان!. ولا شك ان المساندة الامريكية للنظام لم تقف عند هذا الحد بل تكشفت في ابعادها للقوى السياسية الاخرى من مائدة المفاوضات وذلك تكريسا لاعترافها بان النظام هو الممثل الشرعي والوحيد لشمال السودان مع علمها بانه لا يمثل الا اقلية والادهى من ذلك انها تخلت عن مطالبتها بتوفير الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية وتداول السلطة. ولعل ابرز الآيات الدالة على ذلك ما ورد في عدد «الشرق الأوسط» بتاريخ 2002/8/17حيث نقلت عن مبعوث الرئيس الامريكي للسودان قوله لمجموعة من الصحافيين في مقر السفارة الامريكية في القاهرة: «ان لبلاده ثلاثة شروط لتطبيع العلاقات مع السودان، وهي: التعاون الكامل في مجال مكافحة الارهاب، وتوصيل المساعدات الانسانية وتحقيق السلام في الجنوب» وكشف «ان الرئيس بوش قال له منذ اسبوعين لو استطاع السودان حل مشاكله فان اي مكان آخر في العالم يمكن ان يحل مشاكله». واضاف: «ان الرئيس يولي اهتماما مكثفا لحل القضية السودانية». هكذا فجاة اصبح حل مشكلة السودان بنظر امريكا المدخل لحل كل مشاكل العالم على حد ما يرى الرئيس بوش بحسبانها الاعصى في العالم! ولا ادري اذا كان علينا كسودانيين ان نفرح او نتوجس خيفة من هذا الاهتمام الامريكي الذي يميزنا على كل العالم اذا صح التعبير، علما بان هناك وفدا من الكونغرس يزور السودان لاول مرة وسط ترحيب كبير عبر عنه وزير الخارجية بان بلاده ستحرص على اطلاعه واحاطته بكل ما يريد!.

في كل الاحوال من واجبنا ان ننزعج على وحدة بلادنا ومن ما يدبر لنا في الخفاء، ومن حق مصر ان تتوجس ولكن عليها ان تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية في كل ما جرى فهي قد وقعت في فخاخ هذا النظام اكثر من مرة، ولم تنشط وساطتها مع ليبيا على نحو فاعل، بل في احسن الحالات كانت الاجتماعات بشانها قاصرة على وزيري خارجية مصر وليبيا مع وزير خارجية السودان مع تغييب كامل ومتعمد لمشاركة التجمع في تلك الاجتماعات، حتى قفزت امريكا الى قلب الحدث وما عاد الاسى او العتاب بذي جدوى.. الآن نحن في اللحظة الاخيرة فهل بوسع العرب كل العرب ان يتداركوا ما يمكن تداركه قبل طوفان نهاية المطاف العربي في السودان؟

محمد الحسن أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٠ اغسطس ٢٠٠٢

أحزاب المعارضة السودانية ترهن نجاح اتفاق ماشاكوس بمشاركة كل القوى الوطنية السودانية

الخرطوم، «الشرق الأوسط»

وقعت امس القوى السياسية والنقابية السودانية المعارضة على مذكرة تحمل موقف هذه القوى ازاء بروتوكول ماشاكوس الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية. وقد تحفظ المؤتمر الوطني الشعبي الذي يتزعمه الدكتور حسن الترابي الذي حضر ممثلوه الى دار حزب الأمة حيث عرضت المذكرة للتوقيع، مبررين ذلك بانهم لم يشاركوا في إعدادها وانهم بصدد إعداد مذكرة تحمل وجهة نظرهم سيسلمونها لاحقاً للجنة التي أعدت المذكرة. وقد شكل قادة الأحزاب والنقابات لجنة مصغرة لمتابعة تسليم المذكرة للأطراف المعنية وحشد الاجماع الشعبي حولها. واعتبر الموقعون ان نجاح اي اتفاق مرهون بمشاركة كل القوى السياسية السودانية. وقالوا ان «الطرفين الموقعين على البروتوكول يمثلان جزءاً من الشعب السوداني كله وبما ان القضايا التي تصدى لها البروتوكول لا تمثل كل القضايا المصيرية للسودان وحتى يكون الاتفاق مقبولاً ومؤيداً ومدعوماً من الامة وملزماً لها ونافذاً على كل المؤسسات والتنظيمات السياسية وحتى يكون الاتفاق مكتمل الجوانب وحتى يتحقق السلام العادل والشامل والدائم فان مشاركة كل القوى السياسية مشاركة اصيلة وفاعلة في التفاوض يصبح امراً واجباً لازماً ولا امل في ارساء دعائم السلام دونها». وقالت المذكرة ان القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية اتفقت على فترة انتقالية يؤسس فيها الحكم على نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي ويضمن التداول السلمي للسلطة والمشاركة الفاعلة لكل القوى السياسية وفق دستور ديمقراطي تتراضى عليه ويقوم على عدم استغلال الدين في السياسة وفق مرجعية ميثاق اسمرة 1995.

واكدت القوى الموقعة على المذكرة انها ستواصل نضالها الوطني بشتى الوسائل السلمية لاستعادة الديمقراطية والحرية والسلام. ووعدت بالعمل على ايقاف الحرب، ورفع حالة الطوارئ تمهيداً لاقرار السلام في الجنوب والشمال، الغاء القوانين المقيدة للحريات واطلاق الحريات العامة وحرية العمل السياسي والنقابي والنشاط المدني واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والعمل على قيام حكومة قومية انتقالية عريضة القاعدة تمثل فيها القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية. وصدر الموقعون المذكرة بالترحيب باي مسعى لتحقيق السلام واعتبار بروتوكول ماشاكوس خطوة اولى وبداية لجهد مقدر لتحقيق سلام عادل وشامل، كما شددوا على ايمانهم بحق اهل الجنوب في ادارة شؤونهم وحقهم في التمتع بجميع حقوقهم الديمقراطية. وحذروا من ان «اي حلول جزئية تبقى هشة مشحونة بالقنابل الموقوتة ولا تعدو ان تكن هدنة قد تطول مدتها او تقصر». وقد احتشد العشرات من قيادات الأحزاب المعروفة والنقابات التي كان نشطة في فترة الديمقراطية وفي قيادة المعارضة ضد الرئيس السابق نميري. وكان اول الموقعين على المذكرة الصادق المهدي رئيس حزب الأمة، الحاج مضوي، وسيد احمد الحسين من الاتحادي الديمقراطي وفاروق زكريا عن الشيوعي وممثلين لاحزاب اخرى بعضها قديم وبعضها ظهر في العقد الماضي الى جانب شخصيات قانونية وصحافية معروفة ولها نشاط سياسي بارز. وترأس اللجنة التي اعدت المذكرة علي محمود حسنين رئيس المكتب السياسي للاتحادي وعضوية الدكتور ابراهيم الامين عضو المكتب السياسي لحزب الامة. وقاموا خلال الاحتفال بالاشراف على التوقيع.

ومن جهة ثانية وجهت رابطة طلاب وخريجي جبال النوبة بالجامعات والمعاهد العليا رسالة الى سكرتارية «الايقاد» وجون دانفورث مبعوث الرئيس الأميركي للسلام في السودان طالبت فيها باعطاء النوبة حق تقرير مصيرهم في كافة حالات الحلول المرتقبة. وعرضت الرسالة ثلاثة خيارات الأول: بقاء منطقة الجبال في اطارها الموحد مع الحركة الشعبية كجزء من جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية.

الثاني: معاملة جبال النوبة مثلها مثل جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية مع ضرورة وضع الاعتبار الكامل لابنائها في ادارة شؤونها استناداً الى مبدأ خصوصية المنطقة.

الثالث: ان تكون منطقة جبال النوبة تحت مظلة الحماية الدولية في الفترة الانتقالية.

واعلن الطلاب رفضهم التام وبشدة لاي محاولات تسعى لضم جبال النوبة الى شمال السودان باعتبار ان مجمل الأسباب التي قادتهم لحمل السلاح لم تنته بعد وفقدان الثقة بين شعب جبال النوبة وشمال السودان. وحذر هؤلاء الطلاب من ان ضم جبال النوبة لشمال السودان «يعني استمرار الحرب بصورة أشد ضراوة مما كانت عليه».

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٢٠ اغسطس ٢٠٠٢

وفد الكونغرس الأميركي يبحث «الحريات الدينية» في السودان

الخرطوم تنتظر دعم واشنطن بعد اتفاق سلام

الخرطوم ـ **الرايه** ، بدأت العلاقات بين الخرطوم وواشنطن تشهد تحسناً لافتاً على خلفية اقتراب طرفي النزاع في السودان إلى التوصل إلى اتفاق سلام لوقف الحرب الدائرة في البلاد، حيث أجرى وفد من الكونغرس الأميركي وصل الخرطوم أمس الأول في زيارة هي الأولى من نوعها منذ ١٨ عاماً، مباحثات مهمة مع المسؤولين في الحكومة السودانية ركزت على مفاوضات «مشاكوس» وتحقيق التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي لمرحلة ما بعد إنهاء الحرب.

ويبحث الوفد في سلسلة لقاءات متصلة يجريها في الخرطوم عدد من الموضوعات التي مازالت عالقة بين الطرفين خصوصاً فيما يتعلق بتعاون الخرطوم في مجال ما تصفه الإدارة الأميركية بالإرهاب والقضايا الأمنية ذات الصلة إلى جانب بحث مسألة الحريات الدينية وحقوق الإنسان، وعلمت «**الرايه**» أن الوفد الذي قابل الرئيس السوداني البشير أمس الأول دخل في اجتماعات سرية مع المسؤولين في الحكومة السودانية ينتظر أن تظهر نتائجها على علاقات البلدين في المرحلة المقبلة خاصة أن واشنطن تلعب دوراً بارزاً في مفاوضات السلام السودانية المنعقدة في جولتها الثانية الآن في مشاكوس في كينيا.

وأبلغ البشير الوفد برئاسة السيناتور شيلبي نائب رئيس لجنة الأمن أن السودان يتطلع لدور أكبر من الإدارة الأميركية لمرحلة ما بعد إحلال السلام بالبلاد، وأثنى البشير خلال لقائه أعضاء الوفد على دور واشنطن في العمل على إيقاف الحرب بالسودان وتعهد بمواصلة الحكومة لجهودها في هذا الصدد لإحلال السلام الشامل والعادل. ودعا البشير لأهمية تفعيل الحوار بين الخرطوم وواشنطن في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه أكد وزير الخارجية د. مصطفى عثمان إسماعيل حرص السودان على تطوير علاقاته مع الولايات المتحدة لمصلحة البلدين. وشدد أثناء اجتماع بينه وأعضاء الوفد على أهمية تواصل الحوار بين الأجهزة والمؤسسات السودانية والأميركية لتطوير العلاقات الثنائية بين الخرطوم وواشنطن.

وقال شيلبي للصحفيين عقب لقاء الوفد بالدكتور غازي صلاح الدين مستشار البشير لشؤون السلام إن السودان يسير في الطريق الصحيح لكن يتعين عليه القيام بالكثير في مجالات السلام والنمو الاقتصادي وتوزيع الفرص المتساوية للمواطنين.

وقال إن الكونجرس يولي اهتماماً خاصاً لقضية الحريات الدينية بالسودان ونوه إلى وجود قانون أميركي ينص على ضرورة اتخاذ تدابير ضد أي بلد يمارس التمييز الديني، وأكد أن واشنطن متفائلة بشأن تطبيق الحكومة للمبادئ المنصوص عليها في اتفاق مشاكوس حول الحريات الدينية.

وأشار إلى أن اتفاق مشاكوس أحدث تغييراً إيجابياً في مواقف الولايات المتحدة من السودان. وأضاف أن واشنطن كانت تستقي معلوماتها إبان توتر العلاقات مع الخرطوم من تقارير كانت تشير لوجود انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأضاف أنها تفقد المنتقدين الأساس الذي يعتمدون عليه في هجومهم على السودان وقال إن الحوار بين الخرطوم وواشنطن تحسن بشكل ممتاز و أضاف أن الحكومة قررت ألا تكون معزولة من المجتمع الدولي وتعهد الوفد بالعمل إلى جانب حكومة السودان في جهودها المتصلة لرفع اسمها عن قائمة الإرهاب وذكر أن «اتفاق مشاكوس» سيوفر أساساً صالحاً للعلاقة بين السودان والولايات المتحدة وأضاف أن هذا الأمر تم بحثه مع مستشار شؤون السلام.

من جهة أخرى، وصفت الحكومة السودانية انتقادات جيرهارد باوم المقرر الخاص لحقوق الإنسان في السودان المضمنة في تقريره الذي يعتزم التقدم به للجنة الدولية للأمم المتحدة قريباً حول حقوق الإنسان في السودان بأنها غير موضوعية ولا تعدو أن تكون مجرد انطباعات.

إلى ذلك، اتفق حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان والحركة الوطنية للانقاذ التشادية على تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسة الأمين العام للحزبين الحاكمين لتفعيل الجانب السياسي والشعبوي الذي يساعد على استتباب الأمن على الشريط الحدودي بين البلدين.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢١ اغسطس ٢٠٠٢

إغراء الوحدة وفتنة الانفصال فى جنوب السودان

كان الإعلان المفاجئ - على طريقة اوسلو - عن توقيع إطار للتفاهم بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج فيما عرف «باتفاق ماشاكوس» نسبة إلى تلك الضاحية الهادئة التى تقع على مرمى البصر من العاصمة الكينية نيروبى. كان الإعلان صدمة لأطراف عديدة بعضها فى السودان، وبعضها خارج السودان. وقد عارضه البعض وتحفظ عليه البعض. وفى كل الأحوال فإن الاتفاق ايقظ فتنة نائمة ووضع السودان فاب قوسين او ادنى من كارثة جديدة ووجها لوجه مع امتحان عصيب. فالاتفاق الذى وقع فى ماشاكوس ليس فقط.

كما وصفه المرحبون به - اتفاقاً لحقن الدماء، وإنهاء حرب دامية ضروس أكلت الأخضر واليابس فى الشمال والجنوب معاً، واكتوى بويلاتها الشماليون والجنوبيون على حد سواء، وهو من هذه الناحية أهل بكل ترحيب، وإنما فتح الاتفاق ايضاً باباً واسعاً يكفى لتمرير المشاريع القديمة الجديدة لتقسيم السودان وتفتيت وحدته. وهى مشاريع قديمة لأنها تعود إلى عصر الاستعمار البريطانى للسودان الذى استهل عهده فيه بزرع بذور فتنة الانفصال بين جنوبه وشماله، وخطط منذ عام ١٩٢٢ لإقامة «مناطق مغلقة» فى الجنوب لا يدخلها الشماليون، ولا تنتقل إليها المؤثرات الحضارية العربية، ولا تندمج بأى روابط اقتصادية أو ثقافية بالشمال.

وهى ايضاً مشاريع جديدة يزداد الاهتمام بها وتنمو حولها مصالح دولية لم تكن معروفة من قبل. فالجنوب لم يعد هو الجنوب الفقير الطارد لأبنائه، بل صار الجنوب الواعد بكنوز الثروة النفطية المختبئة فى أراضيه، والتى تتلمظ عليها المصالح النفطية الضخمة القريبة من مصادر صنع القرار فى الولايات المتحدة. ويؤازرها اليمين المسيحى المتشدد فى الكونجرس الأمريكى والإدارة الأمريكية وقد هيأت لهما احداث الحادى عشر من سبتمبر فرصة نادرة لابتزاز حكومة يهمها أن تعلن بأى ثمن تطهرها من رجس الإرهاب وبراءتها من دم ضحاياه. واتفاق «ماشاكوس» ما كان له أن يكون لولا هذه المصالح وضغوطها المتزايدة. فقد شكلت هذه المصالح الدولية الجديدة قوة الدفع الهائلة التى قادت الفصيلين الرئيسيين المتقاتلين فى السودان إلى طاولة المفاوضات فى ماشاكوس، ونجحت فى الجمع بين النقيضين اللذين لا يجتمعان، الحكومة السودانية والجبهة الشعبية لتحرير السودان، وحملتهما حملاً - بالتهديد أو بالوعيد - على توقيع إطار للتفاهم كان من الممكن - لولا الضغوط الدولية - أن يفلتا - كالعادة - من التوقيع عليه. لكنها نجحت ايضاً - أغلب الظن عن قصد وسوء نية - فى استبعاد مصالح إقليمية مهمة - ووجودها ضرورى - من معادلة التسوية السودانية المعقدة فى ماشاكوس. فقد غلبت هذه المصالح الدولية فكرة التفاوض طبقاً «لمبادرة الإيجاد» وهى مبادرة افريقية اطلقها جيران السودان الافريقيون، وأزاحت جانباً المبادرة العربية الوحيدة وهى «المبادرة المصرية - الليبية» التى حاولت أن توفر إطاراً للتفاوض والتسوية فى إطار سودان ديمقراطى موحد، يبنيه - على قدم المساواة - كل الفرقاء المتنازعين فى السودان، ولا تكون فيه وحدة السودان محل استفتاء أو امتحان أو تفاوض. وباستبعاد القوى الإقليمية التى تقف فى صف الوحدة تنمو شكوك قوية فى صدقية اتفاق ماشاكوس، وفى نية الطرفين اللذين وقعاه وتوجهاتهما نحو تغليب خيار الوحدة. وهى شكوك تقويها القراءة الدقيقة لبنود الاتفاق وما احتواه من افكار ملغومة لن يؤدى تطبيقها والالتزام بها فى الفترة الانتقالية أو بعد السنوات الست الانتقالية التى حددها الاتفاق إلا إلى تكريس خيار الانفصال والإعلان عن دولة مستقلة فى جنوب السودان سيجرى العمل فى التمهيد لها وإقامة هياكلها وبناء مؤسساتها تحت غطاء الحكم الذاتى الموسع الذى أعطاه الاتفاق للجنوب، واعترف له فيه ببعض الحقوق التى لا تكون إلا للدول ذات السيادة كالحق فى مرجعية مستقلة للتشريع، توطئ لدستور للجنوب مستقل عن دستور الحكومة المركزية، والاحتفاظ - وهو الأخطر - بجيش فى الجنوب يبدو أن هدفه الوحيد هو الدفاع عن انفصال الجنوب وحماية استقلاله عن الوطن الأم، والحق فى عقد القروض - وهو حق سيادى - وتلقى المساعدات والأموال من الدول والأفراد والمنظمات والهيئات الأجنبية من وراء ظهر الحكومة المركزية. ولم يترك الاتفاق سبيلاً لأحد لتقديم تفسير آخر لحق تقرير المصير الذى قرره للجنوب - وهو حق حمال أوجه - غير الاعتراف بحق الجنوبيين فى الاستقلال وأن استفتاءهم - بعد ست سنوات - لن يكون بين خيارين: الوحدة أو الانفصال، وإنما سيكون على خيار واحد فقط هو خيار الانفصال. وفوق هذا وذاك فإن الاتفاق يوقظ فتنة الانفصال النائمة فى أقاليم السودان الأخرى وليس فى الجنوب فقط. ففى كل بنوده يشى الاتفاق بأنه ليس تسوية شاملة لمشكلة السودان التى خلقها لنفسه أو خلقها له أعداؤه، واختزل المشكلة فى صراع بين طرفين فقط، الحكومة المركزية فى الشمال والمتمردين بزعامة جارانج فى الجنوب. وكما يقول المثل الإنجليزى الشائع: «إن الشيطان يكمن فى التفاصيل». فإن الاتفاق فى تفاصيله يقدم للحركات السياسية المناوئة التى شقت على الحكومة عصا الطاعة فى شرق السودان وغربه نموذجاً قابلاً للتكرار.

وقد حاول طرفا الاتفاق أن يسدا الذرائع على معارضى «ماشاكوس» بتأكيد عزمهما على العمل مع أطراف أخرى على «جعل وحدة السودان جذابة» للشعب» جنوب السودان». لاحظ الانفصالية فى كلمة «للشعب». وهو نص ينطوى على نوع من انواع الخداع السياسى لجأ إليه الطرفان نياتهما تجاه الوحدة ليست فوق مستوى الشبهات. فالحركة الشعبية بقيادة جارانج كان همها طوال سنوات الحرب الأهلية - منذ اندلعت فى عام ١٩٨٣ - هو أن تنتزع حق تقرير المصير للجنوب فى اتفاق مكتوب يشهد عليه المجتمع الدولى ويوطئ لانفصال الجنوب فى دولة جديدة مستقلة، ولهذا اداز جارانج ظهره لحلفائه فى «التجمع الوطنى الديمقراطى» ووقع اتفاق ماشاكوس فى غفلة منهم جميعاً، وكأنه لا يريد أن يفسد عليه احد نشوة الظفر بحق تقرير المصير، أو يسمع صوتاً آخر يمكن أن يعارض - أو على الأقل - يتحفظ على التفسير الوحيد الذى أعطى لحق تقرير المصير، وهو حق استقلال الجنوب عن السودان الأم. أما حكومة الإنقاذ فى الشمال - وخصوصاً فى حقبة تحالفها مع الترابى وقبل أن تنفض يدها منه - فإنها المسئولة تاريخياً عن التلويح بمبدأ حق تقرير المصير منذ مفاوضاتها مع الجنوبيين فى فرانكفورت فى عام ١٩٩٢. وقد أتت حكومة الإنقاذ وشركاؤها فى الجبهة الإسلامية بكل ما من شأنه أن ينزع عن وحدة السودان أى «إغراء» يسوغ قبولها لا من قبل الجنوبيين فقط، وإنما أيضا من قبل جماعات عرقية وقبلية أخرى فى غرب السودان وشرقه. فقد أحيت التوجهات الثيوقراطية للحكومة وخطابها الجهادى المسكون بالتفرقة بين المواطنين على أساس الدين أطرا للانتماء سابقة للدولة القومية ونفخت فى رماد القبلية والطائفية. وبينما خاضت حكومات سودانية سابقة حروبها

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. محمد إبراهيم منصور
مدير مركز دراسات المستقبل
جامعة اسيوط

الاهلية ضد الجماعات المتمردة فى الجنوب تحت شعارات الدفاع عن وحدة التراب الوطنى، فإن حكومة الانقاذ - التى ال اليها فى عام ١٩٨٩ حكم بلد مترامى الأطراف، تتعدد على اتساعه الوان الرقعة البشرية، بتنوعها الثقافى والعرقى والقومى واللغوى - ابت إلا أن تكون حربها على «خوارج» الجنوب حربا دينية على «مشروع جارانج » تشهر فيها سيوف الجهاد، وتحشد فيها - بتعبير الترابى - جيوش الرحمن ضد جيوش الشيطان»!! وتدوى فيها هتافات «المتطوعين» فى معسكرات الجبهة لتعيد إلى الذاكرة صيحات «فرسان المعبد» فى الحروب الصليبية. كيف يتسنى لحكومة مشروعها الحضارى على قهر الخصوصيات الثقافية والقومية الصغرى، والتفرقة بين مواطنيها باستخدام ثنائيات موروثة من عصور الحروب الدينية فى القرون الوسطى من قبيل - مؤمن أو مسلم - غير مسلم؟! كيف يتسنى لحكومة كهذه ان تصون وحدة بلد غنى بتنوعه البشرى والطبيعى بل وتجعل من الوحدة خيارا لايجد الجنوبيون عوضا عنه أو مندوحة عن التمسك به؟! كان يكفى ان تمعن الحكومة السودانية النظر فى دروس التجارب القريبة لبلدان مثل أفغانستان والجزائر والولايات الشمالية فى نيجيريا، حيث تركت مشاريع الأصولية الاسلامية فى كل منها جرحا نازفا وتوترات دينية وقبلية دامية ومشاريع جاهزة للانفصال وصراعات متجددة على الهوية وأبوابا مفتوحة على مصراعيها لانتهاك السيادة والتدخل الأجنبى.

قد يقال ان عشرات السنين لم تكف لتزيين الوحدة فى نظر الجنوبيين فكيف يصلح السودانيون فى السنوات الست الانتقالية ماأفسده الدهر فى الجنوب؟ وهو قول صحيح اذا بقيت أوضاع السودان على ماهى عليه، واذا ظل النظام السياسى الحاكم فى الشمال متمسكا باقتناعاته الأولى وخطابه الاستبعادى، رافضا مبدأ اقتسام السلطة مع شركاء آخرين من الشمال والجنوب، واذا ظل طرفا التفاوض فى ماشاكوس حريصين على استبعاد ماعداهما من قوى سياسية داخلية ومن قوى اقليمية ذات مصلحة فى أى اتفاق على مستقبل السودان وخصوصا مصر صاحبة العلاقات التاريخية الأقوى والمصالح المشتركة الأقدم والأعمق مع السودان. وهو قول غير صحيح اذا اعتبرنا السنوات الست الانتقالية هى الفرصة الأخيرة للابقاء على خريطة السودان من جوبا الى النوبة، وليست هدنة - ويجب الا تكون - تسترخى فيها الحكومة من عناء حرب أهلية طويلة، ويخلد فيها جارانج وجيشه الى الراحة ، بل هى سباق أخير مع الزمن إما ان يكسبه انصار الوحدة او يفوز به دعاة الانفصال، وسوف يعمل - في هذه السنوات - كل على جبهته من اجل ان يجعل خياره هو الأكثر اغراء لأبناء الجنوب. وفى سباق السنوات الست الانتقالية هناك الكثير الذى يمكن عمله من اجل ان تصبح الوحدة جذابة ليس فقط لأبناء جنوب السودان، وانما للسودان كله ولأطراف اقليمية اخرى عربية وافريقية يهمها - بحكم مصالحها - ان يظل السودان مستقرا موحدا، وعليها بالمقابل دور فى ترجيح «خيار الوحدة» وتزيينها في نظر الجميع. لكن الدور الأهم - الذى يسبق أى دور - فى سباق السنوات الست يقع - بالأساس - على عاتق القوى السياسية السودانية، ماكان منها في الحكم ومايقف منها فى مربع المعارضة، فقد صار على الحكومة المركزية في الشمال - وقد غامرت بركوب الصعب وقامرت بقبول حق تقرير المصير للجنوب - صار عليها ان تغير مابها قبل ان تغير مابخصومها وان تخرج الخشبة من عينها قبل ان تفكر فى اخراج القذى من عين «جارانج» وان تبادر باعلان برنامج سياسى واقتصادى لن يكون بمقدورها وحدها - وليس من الحكمة ان تكون وحدها ومن دون تحالف يجمعها وقوى المعارضة الشمالية والجنوبية - ان تقوم بتبعاته أو تقوى على تكاليفه أو تضمن نتائجه. برنامج فحواه تشكيل حكومة ووحدة وطنية وتعديل هياكل السلطة وتحديث مؤسساتها السياسية بحيث تستوعب التكوينات الاجتماعية المختلفة ذات المنبت القبلى أو الطائفى فى بنية اجتماعية جديدة تعلو على جميع التعدديات الصغرى، ورد الاعتبار لمبدأ المواطنة بما يعنيه من حقوق متساوية بين المواطنين امام القانون وارساء اسس الديمقراطية الثقافية والسياسية، التى تعترف بحق الاختلاف الثقافى وتسعى لتنمية الحقوق الثقافية واللغوية لكل جماعة إثنية. والتوزيع العادل جهويا لفرص التنمية ومكاسبها، ولا بأس ان يميل ميزان الاستثمار قليلا لصالح الجنوب تعويضا عن سنوات الحرب والحرمان والقهر، واعادة دمج الجنوب والأقاليم المختلفة فى شبكة قومية موحدة للطرق والكهرباء والتعليم والاتصالات، واعادة استدعاء الأطراف الاقليمية التى هضم اتفاق ماشاكوس حقها فى المشاركة - عن قصد أو بغير قصد - وتأمين حضورها فى المراحل اللاحقة من التفاوض حول قضايا تقاسم الثروة والأصول الحكومية وبناء المؤسسات ومراقبة وتقويم التدابير التى تجعل الوحدة جذابة لأبناء الجنوب، وايجاد دور فاعل للمنظمات الاقليمية التى يهمها وحدة السودان واستقراره كجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى ومنظمة المؤتمر الاسلامى والاتحاد الأوروبى. سواء بالمساهمة فى تنمية الجنوب عن طريق تكوين صندوق لتنمية الجنوب السودانى فى اطار جامعة الدول العربية تقوم على تمويله صناديق التنمية العربية القطرية والقومية وتسهيلات البنك الاسلامى للتنمية، او بتفعيل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى اضفى قداسة على حدود الدول الأفريقية الموروثة من عهد الاستعمار، وتشدد الى حد التدخل العسكرى فى أى اجراء لتعديلها ووأد الحركات الانفصالية بالقوة فى بعضها كما حدث فى الكونغو (كاتانجا) ونيجيريا (بيافرا) ومن دون ذلك فإن السنوات الست سوف تمضى سراعا كما مضت عشرات السنين قبلها سراعا من غير ان يشهد السودان جديدا، اللهم الا اذا كان هذا الجديد - لاقدر الله - دولة وليدة فى الجنوب لايكون ميلادها إلا نذير شؤم على السودان وجيرانه، بما يتوقع ان تخلقه من توترات فى قلب افريقيا الموجوع بما يكفى من مثل هذه التوترات.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الراية

التاريخ: ٢١ اغسطس ٢٠٠٢

أميركا تزيد طاقمها الدبلوماسي في الخرطوم

السودان: حلايب تُحل بـ «الحكمة»

■ الخرطوم - خالد سعد:

أعلن وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل ان الادارة الاميركية بصدد زيادة حجم طاقمها الدبلوماسي في الخرطوم خلال الفترة المقبلة بعد التوصل لاتفاق سلام نهائي في البلاد، ودعا الى اهمية التعاون بين بلاده ومصر لحل قضية حلايب بـ «الحكمة»، فيما استبعد الوزير السوداني ان يكون تجديد اعتقال الامين العام لحزب المؤتمر الشعبي المعارض الدكتور حسن الترابي جاء بضغوط خارجية.

ودعا اسماعيل وفي تصريحات صحفية امس الى اعمال الحكمة في التعامل مع قضية حلايب، وقال ان الامة العربية والاسلامية فيها ما يكفيها ولا تحتاج الى فتق جراح جديدة.

ولكن وزير الخارجية اعتبر في تصريحاته ان حلايب المتنازع عليها بين السودان ومصر سودانية وستظل كذلك واضاف: كما ان مصر ستظل الجارة العربية الاسلامية وشعبها هو الاقرب للسودان وتابع ولكن هذا لا يسقط حقا سودانيا. وتساءل عثمان «اي عاقل يتوقع ان تكون هناك معركة بين السودان ومصر؟.. وقال: لن تكون الخرطوم حريصة على اشعال النار».

واعتبر المسؤول السوداني ان الظرف الراهن يتطلب وضع خلافات الامة العربية والاسلامية جانبا والاتجاه نحو الوحدة ضد المؤامرات «كما اعتبر د. مصطفى» الذين يريدون اشعال النار باثارة هذه القضايا هم أكثر الأصوات بعدا اذا طالبناهم بالذهاب الى حلايب أو الجنوب.

وقال اسماعيل ان الحكومة في ادارتها للسياسة الخارجية تضع في أولوياتها المصلحة العليا للبلاد والمواطن السوداني ولا تدير بالها للذين يجلسون في الابراج العاجية ويطلقون التصريحات النارية وقال لا بد من تحديد العدو والصديق والذين يقفون بين هذا وذاك.

ونفى الأنباء التي أوردت بأنه يعتزم زيارة للقاهرة خلال اليومين القادمين وقال ان زيارته للقاهرة ستكون الشهر المقبل لحضور اجتماعات الجامعة العربية، وقال ان المصريين طالبوا ان يتم خلالها اجراء المزيد من التشاور حول قضية السلام والعلاقات الثنائية.

على صعيد آخر قال اسماعيل ان وفد الكونغرس الاميركي الذي يزور البلاد حاليا برئاسة السيناتور شيلبي رئيس لجنة الامن يبحث مع المسؤولين ملفات الأمن والسلام والعلاقات الثنائية وعلى رأسها الدبلوماسية وقال في الخصوص ان الادارة الاميركية تعتزم زيادة حجم طاقمها الدبلوماسي في السودان خلال الفترة القادمة.

ونوه وزير الخارجية الى ان العلاقات بين الخرطوم وواشنطن تقدمت خطوات نحو الامام لكنها لم تصل مرحلة التطبيع.

وجدد القول ان الحكومة طلبت من وفد الكونغرس ضرورة العمل من اجل ان ترفع الادارة الاميركية اسم السودان من قائمة الارهاب وكذلك رفع الحصار الاقتصادي عنه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ٢١ اغسطس ٢٠٠٢

وحدة السودان ومفاوضات ماشاكوس فى كينيا

مشكلة جنوب السودان من المشكلات الافريقية التى اثارت القلق لمدة طويلة لحكومات السودان المتعاقبة على كرسى الحكم منذ استقلال السودان وقيام الجمهورية السودانية فى يناير ١٩٥٦.

د. شوقى الجمل

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر

معهد البحوث والدراسات الافريقية

بجامعة القاهرة

ويتلخص جوهر المشكلة فى شكوى الجنوبيين وتضررهم من أن الحكومة المركزية فى الخرطوم لاتولى مديريات الجنوب العناية الكافية وان توزيع الثروة - والجنوب غنى فعلا بثرواته الطبيعية - لايتم بصفة عادلة، وهناك مشاكل ترجع لتمركز القبائل - غير العربية - فى الجنوب حيث تعيش قبائل الدنكا والنوير وغيرها، كذلك الاختلاف الثقافى واللغوى فالعربية لغة الشمال بينما اللغة الانجليزية بالاضافة للغات القبائل المختلفة سائدة فى الجنوب، كذلك المسألة الدينية حيث يسود الاسلام فى الشمال بينما تدين قبائل الجنوب بالمسيحية أو بالديانات الأخرى.

وقد عطلت مشكلة جنوب السودان مشروعات الاستغلال الأمثل لثرواته الطبيعية فتوقف مثلا العمل فى مشروع قناة جونجلى، ومشروع استغلال وتسويق البترول المكتشف حديثا - بالاضافة الى الاستنزاف البشرى والمادى لجهود الحكومات السودانية المتتابعة.

ولذا اهتمت الحكومات السودانية واهتمت الدول الصديقة للسودان وفى مقدمتها مصر وليبيا بالوصول لحل سليم لمشكلة جنوب السودان فكانت مبادرة الايجاد، والمبادرة المصرية الليبية التى رحبت بها معظم الأحزاب السودانية لأنها وجدت فيها حلا سليما لمشكلات السودان مع المحافظة على وحدته واستقلاله.

وقد جرت أخيرا مباحثات بين الحكومة السودانية وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارانج - كبرى الحركات الثائرة فى الجنوب - وذلك فى بلدة ماشاكوس الكينية - وأعلن الطرفان وصولهما لاتفاق على بعض المبادئ لانهاء مشكلة الجنوب، فقد اتفق على ان تعطى الحكومة المركزية فى الخرطوم فرصة ثلاث سنوات لاجراء تعديلات تكفل الحرية الدينية والمدنية والمساواة فى الحقوق والقيام بالاصلاحات وغير ذلك، وانه بعد ثلاث سنوات أخرى - أى بعد ستة سنوات من توقيع الاتفاق يجرى استفتاء فى مديريات الجنوب على تقرير المصير.

وقد اثار مانشر عن المبادئ التى اتفق عليها الطرفان المتفاوضان عدة تساؤلات فى دول الجوار وبين الأحزاب السودانية التى لم تشترك فى المفاوضات منها:

١ - مايتعلق بحق المديريات الجنوبية فى تقرير المصير. والحقيقة ان حدود السودان الرسمية منصوص عليها بدقة فى أكثر من وثيقة رسمية فقد نص عليها فى اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ يناير ١٨٩٩، كما جاء فى المادة ١٢ من الاتفاق الذى وقع بين الحكومتين المصرية والانجليزية فى فبراير ١٩٥٣ والذى بموجبه حصل السودان على استقلاله «أن الجمعية التأسيسية السودانية عليها ان تقرر مصيرالسودان كوحدة لاتتجزأ»

وعلى هذا فان حق تقرير المصير أمر مخالف تماما للاتفاقات الدولية، وقد قامت محاولات انفصالية فى بلاد افريقية اخرى - فى نيجيريا (اقليم بيافرا) وفى الكونغو (اقليم كاتنجا)، لكنها لقيت مقاومة من الدولة الأم ومن الدول الأفريقية الأخرى، ومعروف ان الوحدات الصغيرة لاتستطيع ان تصمد فى وجه التيارات الدولية العالمية.

٢ - هل الحل الأمثل للمشكلات التى يشكو منها الجنوب هو ان يكون بالتصريح او التلميح بحق هذه المديريات الجنوبية فى الانفصال.

٣ - أليس من حق الأحزاب السودانية الأخرى سواء فى الشمال أو الجنوب ومن حق دول الجوار التى كانت لها اسهامات فى محاولة حل المشكلة ان يؤخذ برايها وان نستفيد بخبرتها.

٤ - هناك تساؤل عن مدى صحة ماأشيع من ان الحكومة السودانية اضطرت للموافقة على بعض بنود هذه الصفقة نتيجة لضغوط خارجية من دول اخرى.

ونشير الى ان ماأشارت إليه بعض الجهات من أن حرص مصر على وحدة السودان يرجع الي خوفها على حصتها فى مياه النيل لاأساس له من الصحة، فحصة مصر وحصة السودان من مياه النيل مقررة بموجب اتفاقات دولية ملزمة موقعة من الدولتين - ولايجوز الاخلال بها.

لكن كما صرح وزير الخارجية المصرية فإن مصر يهمها ان تنجح الحكومة المركزية فى الخرطوم فى حل مشكلة جنوب السودان وانها تبارك جهود الحكومة فى هذا المجال ولكن مصر لاتوافق على ان تمس وحدة السودان او ان تكون موضع مساومة.

٥ - تبرير بعض المسئولين السودانيين اعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير بانهم كانوا فى طريقهم للانفصال عن الشمال باتخاذ عمله خاصة بهم الى غير ذلك مما دفع الحكومة المركزية بالخرطوم لاتخاذ هذه الخطوة - أمر غير مقبول فكما اشرنا كانت هناك محاولات انفصالية فى دول اخرى افريقية قوبلت بالشجب والردع.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢١ اغسطس ٢٠٠٢

الرئيس السوداني عمر البشير
لـ«الاتحاد»:

لا أضمن الوحدة مئة في المئة

نحن بين خيارين .. الوحدة الطوعية أو الانفصال بإحسان

أجرى الحوار في الخرطوم - مكرم محمد أحمد:

رغم تأكيدات الرئيس السوداني عمر البشير- في هذا الحوار- بأنه لا يملك ضمانا بنسبة مئة في المئة يحول دون أن يؤدي تطبيق حق تقرير المصير الذي وافقت عليه حكومة الخرطوم الى انفصال جنوب السودان عن شماله، تحاول دوائر عديدة في العاصمة السودانية أن تجعل من تحفظ القاهرة على حق تقرير المصير أزمة في علاقات البلدين. وكأنه ليس من حق القاهرة أن تبدي قلقا مشروعا على وحدة السودان!

والمؤسف في الصورة ان يصل خداع النفس لدى بعض هؤلاء الى حد تصوير القلق المصري على وحدة السودان وكأنه دعوة مصرية لاستمرار الحرب الأهلية التي طال أمدها الى اكثر من 19 عاما دون طائل، لأن مصر -هكذا يقولون- لا تريد امن السودان واستقراره!، ولا تحفل سوى بمصالحها الأمنية والمائية!، وليس لها ان تقول رأيا مختلفا في أمر يراه السودانيون في صالحهم، لأن السودان، «كبر» عن ان يكون الأخ الأصغر! بل إن خداع النفس وصل الى حد اختراع أوهام وهواجس وظنون كاذبة، تتحدث عن اتصالات تجرى بين القاهرة وأنصار حسن الترابي، وزيارة سرية نزل فيها نائبه، علي الحاج، ضيفا على المخابرات المصرية في عمارة في أحد شوارع مدينة نصر بهدف تنسيق حملة مشتركة لافساد «إتفاق ماشاكوس» الذي أعطى للجنوب حق تقرير المصير، وكأن مصر لا تعرف من هو الترابي، وماذا فعل بعلاقات السودان مع مصر، وكيف قامت سياساته الخرقاء أزمة الجنوب مع الشمال عندما انكر على الجنوبيين حق المواطنة، وجعل من الحرب مع ابناء الجنوب جهادا دينيا.

بل إن البلاهة وصلت ببعض هؤلاء الى حد الادعاء بأن مصر تعارض

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

في منزل الرئيس البشير بالخرطوم وعلي مدى ساعتين دار الحوار

■ انفصال الجنوب خطر على دول الجوار الإفريقي

■ ثلاثة ملايين جنوبي في الشمال يساندون خيار الوحدة

■ «ماشاكوس» لا يعطي قرنق دولة ولا وزارتي دفاع وخارجية ولا مصرفا مركزيا

حق تقرير المصير، لأن انفصال الجنوب سوف يزيد من قدرة الحركة الاسلامية في الشمال على ان تكون اكثر قوة وفاعلية وخطرا، وكأنه لا تزال هناك فرصة -بعد احداث 11 سبتمبر والمعاناة التي عاشها السودان نتيجة اتهامه بأنه يعطي الارهاب ملاذا آمنا- كي تعاود الخرطوم سياستها القديمة في تصدير العنف بهدف اقامة الدولة الأممية التي تبخرت دخانا في الهواء، وتقلصت طموحاتها الى حد الدفاع عن وحدة الجنوب السوداني مع الشمال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الحركة والحكومة أكثر قناعة بأن الحرب لن تحقق أهدافهما

وبرغم ان هذه الاصوات تكاد تكون الاقرب الى بعض عناصر الحكم في الخرطوم، الا ان هناك اصواتا اخرى اكثر موضوعية وقيمة وعقلا، تحذر من مغبة افتعال معركة وهمية مع مصر تختفي في السودان، وتدعو الى السعي لتوظيف جهود مصر لدرء أخطار متوقعة، لم تخترعها مصر، تدعو الى القلق على وحدة السودان، لأن وحدة السودان قد أصبحت رهنا بقدرة الخرطوم على ان تجعل من الوحدة عنصرا جاذبا للجنوب بعد 19 عاما من الحرب الأهلية أكلت الحرث والنسل، وأهلكت قدرات البلاد، واستنزفت طاقات الشمال لأن الشمال يدفع فاتورة الحرب على حين يدفع اصدقاء الجنوب في الخارج فاتورة حربه، ولكي تصبح الوحدة عنصرا جاذبا لأهل الجنوب ينبغي- من وجهة نظر هذه الاصوات العاقلة- الاستفادة من قدرات مصر على توظيف علاقاتها الدولية والاقليمية لتحذير الجميع من مغبة انفصال الجنوب على استقرار القارة الافريقية وأمن دول الجوار الافريقي للسودان التي ربما يكون انشاء دولة مستقلة في الجنوب عامل اغراء لحركات انفصالية وعرقية عديدة تهدد وحدة هذه الدول، وفضلا عن ذلك فإن مصر يمكن ان توظف علاقاتها العربية لمعاونة السودان على اقامة مشروعات وبرامج تنمية في الجنوب تخفف من آثار الحرب الأهلية، وتزيل بعض مراراتها، وتجعل الوحدة مع الشمال أكثر جذبا لسكان الجنوب.

وعندما سألت الرئيس البشير. وأنا ألقاه في منزله في الخرطوم يوم الخميس الماضي: ماذا يريد السودان من مصر على وجه التحديد؟. وهل يصبح مطلبا معقولا أن تلحق القاهرة بآخر عربة في قطار التفاوض، وتشارك كمراقب في جولة المباحثات الثانية التي تجري الآن في ماشاكوس بين حكومة الخرطوم وحركة التمرد تحت رعاية دول الايجاد لتبحث قضايا قسمة الثروة والسلطة بين الجنوب والشمال، ووقف اطلاق النار ومضمون الدستور الاتحادي ودستور الجنوب وشكل الحكومة في المرحلة الانتقالية.

رد البشير قائلا، لقد حسمت جولة المباحثات الاولى كل القضايا الاساسية، وكل ما نطلبه ان تستخدم القاهرة علاقاتها الدولية والاقليمية، ونفوذها في العالم العربي كي تجعل خيار الوحدة هو الخيار الافضل لشعب الجنوب.

ومع ذلك يبقى السؤال اللغز، كيف جرى حسم كل القضايا الاساسية في جولة المباحثات الاولى ليصبح حق تقرير المصير - مع ما يحمله من مخاطر- هو الخيار الوحيد امام حكومة الخرطوم؟! هل غيرت الولايات المتحدة موقفها، وكانت بين الذين اقتنعوا بضرورة الحفاظ على وحدة السودان في إطار حكم ديمقراطي يحترم حق المواطنة، ويلتزم قيم العدل والمساواة، ويرتب لسكان الجنوب نوعا متميزا من الحكم الذاتي في إطار دولة فيدرالية؟! أم أن دول الجوار الافريقي «الايجاد» التي ترعى تفاوض الجانبين، حكومة الخرطوم وحركة التمرد، قد مارست ضغوطها على الخرطوم كي يصبح خيارها الوحيد القبول بحق تقرير المصير؟

لا هذا، ولا ذاك!

هكذا رد الرئيس البشير على تساؤلاتي.

«لقد قبلنا حق تقرير المصير لأنه لم يكن هناك من مهرب. فكل القوى السودانية ابتداء من احزاب الأمة الى الاتحادي الى التجمع الديمقراطي المعارض كانت قد أقرت في اتفاقيات ومواثيق سابقة مع جون قرنق بحق تقرير المصير للجنوب، كما ان الدستور السوداني «الدستور الذي اقرته حكومة البشير عام 98» تؤكد بنوده على حق تقرير المصير لابناء الجنوب، وعندما اصر قرنق على مطلبه لم يكن امامنا سوى القبول والا اهدرنا الدستور».

***

صحيح أن الترابي هو الوحيد الذي يعارض الاتفاق، وقد يشاركه الحزب الشيوعي الذي اصبح مجرد رمز وعنوان، ونخبة من المثقفين خارج الاطار الحزبي، لكن الترابي يعارض الاتفاق لأسباب اخرى ليس من بينها حق تقرير المصير، فالترابي هو أول من جاهر بأفضلية انفصال الشمال عن الجنوب كي يتفرغ الشمال لمشروعه الأممي، وهو يعارض الاتفاق لأن الاتفاق يلزم حكومة الخرطوم التنازل عن نص دستوري يؤكد على الشريعة باعتبارها المصدر الاساسي للتشريع، ويجعل الشريعة مجرد «قانون ولاية» يجرى تطبيقه فقط في الشمال، ولأن الاتفاق فصل فصلا واضحا بين الدين والدولة، وقد كان الوصل بين الدين والدولة ركنا اساسيا في ايديولوجية الحكم والترابي، كما ان الاتفاق اعطى لحكومة الجنوب الاقليمية سلطات هائلة تمكنها من السيطرة الكاملة على مقدرات الجنوب، بما يؤكد ان الاتفاق ربما يكون اقرب الى الكونفدرالية!

هل هي فيدرالية كما يقول الرئيس البشير؟!

أم هي كونفيدرالية كما يقول قرنق والترابي؟

أم أنه انفصال يتخفى تحت حق تقرير المصير؟

هذا هو السؤال المهم الذي من أجله جري الحوار مع الرئيس البشير:

* سيادة الرئيس، اسمح لي أن يكون سؤالي الأول، لماذا التفاؤل الشديد هذه المرة بإمكان أن يؤدي «اتفاق ماشاكوس» الإطاري الذي تم التوصل إليه مع الحركة الشعبية إلى سلام حقيقي ينهي حرباً أهلية استمرت 19عاما. لقد كان هناك أكثر من اتفاق سابق بين الخرطوم والحركة، فما الذي يجعلنا نعتقد أن هذا الاتفاق سوف يكون الأخير؟، وما الذي أغرى حكومة الخرطوم على توقيعه؟

** يمكن أن نصف هذه الفترة بأنها مرحلة تاريخية ومهمة جدا في تاريخ السودان. فقد وقعنا بالفعل اتفاقيات سابقة، لكن قناعتنا هذه المرة أن القوى الإقليمية والقوى الدولية تقف وراء هذا الاتفاق.

وما يجعلني أكثر تفاؤلا أن هذه القوى الدولية والإقليمية تقف الآن مع السلام ومع إيجاد حل للقضية.

ربما يكون ذلك بسبب وجود متغيرات كثيرة حدثت في العالم بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب والفشل في معالجة القضية الفلسطينية الذي حفز القوى الدولية على أن تبحث عن قصة نجاح في بلد إسلامي آخر مثل السودان يعوض فشلها في فلسطين.

أيضا هناك سبب آخر شجع على اتخاذ القوى الدولية هذا الموقف، وهو أن السودان بدأ يستثمر ثروة بترولية كبيرة، وهذه الثروة اكتشفتها الشركات الأميركية التي بذلت جهدا كبيرا في مناطق كثيرة حتى حددت حجم الثروة البترولية واحتياطياتها، وخرجوا بعد ذلك بغرض العودة مرة أخرى لاستثمار هذه الثروة عندما تكون الظروف مناسبة وتكون هناك حاجة للبترول السوداني.

أضف إلى ذلك أن الجميع تيقنوا من أن سياسة الاحتواء الأميركية للسودان فشلت في إيجاد حل ناجح مما جعلها تبحث عن مدخل جديد للتعامل مع القضية السودانية، كما أن القوى الدولية والإقليمية اقتنعت تماما بعدم إمكان فرض إلغاء الشريعة الإسلامية في شمال السودان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وما يجعلنا اكثر تفاؤلا هذه المرة انه توجد معطيات جديدة ومختلفة تماما، فالجميع بما في ذلك الخرطوم والحركة أصبحوا على قناعة بأن الحرب لن تحقق الأهداف التى يسعون من أجلها سواء كانت في فصل السودان أو تحقيق الوحدة أو السيطرة على السودان، لذلك فكل الأطراف التى خاضت الحرب أصبحت الآن مع السلام، وهذا ما يجعلنى أكثر تفاؤلا.

* حسب ما قاله قرنق أنه فوجئ بالوسطاء يوقظون وفد الحركة من نومهم بعد منتصف ليلة التوقيع ليبلغوهم بمفاجأة موافقة الحكومة على الاتفاق، ماذا حدث في اللحظات الأخيرة؟، وما الذي جعل قرنق يتحدث عن تدخل ضخم أوجد حلا بعد منتصف ليلة التوقيع؟.

** ماحدث من البداية، أنه تم طرح ورقة اتفاق من سكرتارية «الإيجاد» تحمل مشروعا للتسوية كانت لنا عليه ملاحظات سجلناها في ورقة الرد.

كما قدم قرنق ورقة رد خاصة به دوّن فيها ملاحظاته على ورقة الإيجاد، وكان هناك تباين كبير بين الورقتين.

فالورقة السودانية تتحدث عن نظام فيدرالى وفترتين انتقاليتين، في الفترة الأولى التى تستمر 6 سنوات يجرب النظام المتفق عليه، وفي نهاية الفترة يتم أخذ رأى المواطنين من خلال استفتاء عام، هل يوافقون على هذا النظام أم لا. فإذا كانت الإجابة بلا .. تبدأ فترة انتقالية ثانية تقوم في نهايتها القوى الخارجية بالاتصال بجميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق، أما الورقة المقدمة من الجانب الآخر - الحركة - فكانت تتحدث عن دولة كونفيدرالية، دولة في جنوب السودان تكون لها مؤسساتها الخاصة بها، ودولة في شمال السودان لها مؤسساتها الخاصة بها، ورئيس لدولة الجنوب ورئيس لدولة الشمال، ثم توجد حكومة اتحادية رمزية يتولى رئاستها بالتداول الرئيسان، وحسب الورقة فإن مدة هذه الحكومة ثلاث سنوات، وكل رئيس يحكم لمدة عام ونصف العام.. وفي نهاية المدة يتم الاستفتاء على هذا النظام.

سكرتارية الإيجاد قدمت ورقة ثالثة تختلف عن الورقة السودانية والورقة المقدمة من الحركة، لكنها في إطارها العام أقرب إلى نظام فيدرالى مع إعطاء الجنوب خصوصية في الحكم، وكان الاختلاف الوحيد مع الورقة السودانية أن ورقة السكرتارية تحدثت عن فترة انتقالية واحدة.

في الحقيقة عندما قدمت السكرتارية هذه الورقة توقعنا أن يرفضها الطرف الآخر. والتقينا في اليوم التالى وأبدينا بعض الملاحظات على ورقة السكرتارية، ثم سألوا الطرف الآخر عن ملاحظاتهم على ملاحظاتنا، وتم إجراء بعض التعديلات على الورقة، وبرغم أن الخلافات بين ورقة السكرتارية وورقة قرنق كانت لاتزال كبيرة، فوجئنا بموافقة الطرف الآخر.

* سيادة الرئيس، أعتقد أنه بعد 19 سنة من الحرب بين الطرفين لابد أنه تولدت قناعة لدى الخرطوم بأن أياً من الطرفين لن يستطيع أن يحقق نصرا من خلال هذه الحرب، هل تعتقد أن الظروف الداخلية لحكومة الإنقاذ ساهمت في قبول مالم يكن ممكنا أن تقبله في فترة سابقة؟.

** حقيقة أن أخطر ما في الورقة المقدمة هو تقرير المصير برغم أن تقرير المصير كان موضع قبول كل القوى السياسية السودانية دون استثناء منذ العام 1995 عندما صدر إعلان «مقررات أسمره» من جانب تجمع المعارضة وتحدث عن حق تقرير المصير للجنوب، وفي العام 1996 تم توقيع «اتفاقية الخرطوم» مع قوى جنوبية والتى أخذت هي الأخرى بحق تقرير المصير، بل تم تحويل هذه الاتفاقية إلى مرسوم دستورى، وفي العام 1998 تم ضم هذا المرسوم إلى صلب الدستور وأصبح من الثوابت التى لايمكن تغييرها أو إلغاؤها إلا من خلال استفتاء شعبى.

كل هذا يعنى أن تقرير المصير يلقى قدرا كبيرا من الإجماع الوطنى، ولذلك وافقنا على الورقة المقدمة من سكرتارية الإيجاد لأنه لم يكن ممكنا لنا أن نقول إننا نرفض التوقيع بسبب إقرارها لمبدأ تقرير المصير، لأن هذا المبدأ هو في الأساس منصوص عليه في الدستور السودانى، والدستور السوداني كان ضمن الوثائق الموجودة لدى السكرتارية عند الاتفاق. فهل كان في وسعنا أن نتحلل منه.

* لكن حكومة الإنقاذ هي التي وضعت هذا الدستور؟.

** عموما القناعة الموجودة لدى الجميع أنه لا أحد يريد أن تستمر الحرب، فقد استمرت الحرب سجالا بيننا على مدار 19 عاما هم يفقدون مدينة ونحن نستلم مدينة ثم العكس، هم يفقدون الضحايا ونحن نفقد الضحايا، وعلى مدى 47 عاما فشلت كل الأنظمة السودانية في فرض الوحدة عن طريق القوة، بينما تزداد الحرب مرارة وقسوة، تستنزف البشر والموارد، ولم يكن ممكنا أن نستمر بأي حال في هذه الدوامة، لذلك لم يكن أمامنا إلا أن نقبل حق تقرير المصير، فالوحدة إما أن تتم طواعية بين الشمال والجنوب أو يتم الانفصال بإحسان.

* سيادة الرئيس، رغم التوصل إلى الاتفاق الإطاري إلا أنه لاتزال توجد بعض المناوشات العسكرية في عدد من مناطق التماسك، قرنق يقول إن الحكومة هي المسئولة، بينما تؤكدون أنتم أن قرنق يحاول تحسين موقفه التفاوضي بتعزيز بعض مواقعه العسكرية؟.

** نحن طالبنا بوقف إطلاق النار مع اتفاق إطار المبادىء، وضرورة تجاوز كل العقبات الرئيسية حتى نصل إلى السلام، لكن قرنق يرى أنه إذا تم إلقاء السلاح قبل إقرار الاتفاق النهائى فإنه سوف يفقد مشروعيته وربما نحاول نحن تحسين أوضاعنا، رغم اعتقادنا بأننا نسير في طريق السلام، وتحسين الأوضاع لن يكون مجديا إلا إذا كانت هناك نيات أخرى. وما لايعرفه الجميع أنه ليس هناك أمر أو قرار صدر بوقف إطلاق النار، سواء من الخرطوم أو من جانب الحركة وكل من الطرفين يحاول أن يحسن موقفه والأمر متروك لتقديرات القادة الميدانيين.

* سيادة الرئيس، طبقا لاتفاق الإطار فإن وحدة السودان معلقة الآن على جهد الخرطوم في أن تجعل هذا الهدف محببا لدى الجنوبيين، فهي المسئولة عن تغيير نظام الحكم وتلبية المطالب المتعلقة بالديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، وهي المسئولة عن إشعار الجنوبيين أن الوحدة سوف تكون في صف مصالحهم، كيف يمكن بعد 19 سنة من هذه الحرب، أن تقنع الخرطوم الجنوبيين بسودان موحد؟ لقد استمعت لوزير الإعلام السوداني مهدي إبراهيم الذي رسم لي لوحة رائعة مفادها أن ماحدث في اتفاقية أديس أبابا عام 1972 قابل للتكرار، عندما أنجز الرئيس نميري اتفاقا مع الجنوبيين في إطار وحدة السودان، وبموجب هذا الاتفاق تمت تصفية حركة «أنيانيا 2»، وانضم جيش الحركة (6 آلاف) إلى الجيش الوطني، لكن عندما ننظر إلى ماحدث عام 1972 نجد أن الظروف الدولية تغيرت، كان هناك قدر من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التوازن الدولي، ولم يكن هناك قطب اوحد. كما أن الكنيسة في الجنوب - التي تنامى دورها - لم تكن تتلعب بهذه القوة ضد الشمال، فضلا عن أن انحياز القوى الدولية والغربية لقرنق لم يكن بهذا الحجم، إضافة إلى ذلك كان جيش الحركة يضم عام 1972 بضعة آلاف، أما الآن فإن عدده يتجاوز 60 ألف مقاتل. كيف يمكن أن تجعل هدف الوحدة محببا إلى الجنوب في ظل تراكمات هذه الأوضاع، وهل تعتقد أن 72 قابلة للتكرار؟!.

** القضية ليست سهلة، فالكلام عن أن تحقيق الوحدة بعد ست سنوات أمر مضمون بنسبة مئة في المئة هو مجرد أمان غير واقعية، فالأمر صعب للغاية، لكن هناك عناصر لابد أن نعتمد عليها.

العنصر الأول وهو أنه في ظل الحرب هرب المواطن الجنوبي من الجنوب إلى الشمال من أجل البحث عن الطمأنينة بعكس الحركة الأولى، ففي «أنيانيا2» لجأ كل الجنوبيين إلى دول الجوار الأفريقى، ولم يلجأ أحد منهم إلى الشمال، طبعا اللجوء إلى الشمال سببه قناعة المواطن الجنوبى بأنه أقرب إلى الشمال، جاءوا أفواجا متتابعة وهم منتشرون في كل أنحاء الشمال حتى الحدود مع مصر.

* كم مواطناً جنوبياً لجأ إلى الشمال؟!.

** نقدرهم بحوالى ثلاثة ملايين من إجمالى خمسة ملايين هم عدد سكان الجنوب.

* وكم لجأوا إلى دول الجوار الافريقي؟!.

** بضعة آلاف، من 30 إلى 40 ألفاً موزعين مابين كينيا وأوغندا. وحسب معلوماتنا أنه حتى هؤلاء لديهم رغبة في العودة إلى السودان وتحديدا إلى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة الشرعية، رغبة منهم في الهرب من المناطق التى تسيطر عليها حركة التمرد.

* وماهي العناصر الأخرى التي تعتمدون عليها في إقناع الجنوبيين بأن الوحدة هدف محبب؟.

** نعود للعنصر الثاني أن الدول الغربية وعلى رأسها أميركا وبريطانيا يتحدثون عن أنهم مع خيار الوحدة، ويؤكدون أنهم سيدعمون هذا الخيار من خلال دعم وتمويل مشروعات وخدمات للجنوب تجعل خيار الوحدة هو الخيار الأفضل للمواطن الجنوبى، وكل هذه تعهدات نتمنى أن يتم الوفاء بها.

* هل تلقيت تأكيدات أميركية بأنهم سوف يعملون في جنوب السودان ويساعدون على التنمية هناك بهدف أن تكون الوحدة هي الخيار المحبب؟!.

** نعم... تلقيت هذه التأكيدات وثمة عامل آخر مهم يتمثل في لجنة التقييم والمتابعة التى تضم الطرفين، كما تضم ممثلين من دول الإيجاد، إضافة إلى ممثلين آخرين من دول أخرى ومؤسسات عالمية يتم الاتفاق عليهم، مهمة هذه اللجنة أن تتأكد من أن تنفيذ الاتفاقات يسير في الاتجاه الذي يجعل خيار الوحدة هو الأمر المحبب للجنوبيين. فالمراجعة التى تتم بعد ثلاث سنوات، أى في منتصف الفترة الانتقالية من قبل لجنة المتابعة هدفها التأكد من أن كل خطوات التنفيذ تقود إلى هدف الوحدة.

تدخل أميركي

* سيادة الرئيس، من المفاجآت الغريبة أنه عندما حضر «جون دانفورث» مبعوث الرئيس بوش لشئون السودان ثم قدم تقريره إلى الرئيس الأميركي، لم يتحدث على الإطلاق عن حق تقرير المصير، وعندما جاء إلى الخرطوم لم يتحدث في مباحثاته مع الجانب السوداني عن حق تقرير المصير، وعندما جاء إلى القاهرة وتباحث مع عدد من المسئولين الكبار لم يتحدث عن حق تقرير المصير، على العكس تحدث عن أهمية وجود سودان موحد، ما الذي جعل حق تقرير المصير أمرا واقعا في مباحثات كينيا «ماشاكوس» رغم وجود موقف أمريكي معلن مع وحدة السودان، ورغم عدم حماس الأمريكيين الظاهر لحق تقرير المصير، هل غير الأمريكيون اتجاههم في مباحثات كينيا؟!.

** في النهاية الاتفاق ليس أميركياً، لكنه اتفاق سودانى تم بين الحكومة والحركة التى لها مواقفها التفاوضية التى أصرت عليها، الأميركيون ليسوا مع انفصال الجنوب، وتقرير المصير أصبح أمرا واقعا في مباحثات كينيا لأن القوى السياسية وقوى المعارضة السودانية أكدت في وثائقها حق الجنوب في تقرير المصير، وعلى الجانب الآخر فلقد حدثت تعبئة شديدة للقواعد في حركة التمرد حول حق تقرير المصير ولم يكن من السهل على قرنق ورفاقه أن يقبلوا التوقيع على اتفاق لايتضمن حق تقرير المصير، في الوقت نفسه الدستور السودانى ينص على حق تقرير المصير، وبالتالى كان من الصعب علينا أن نرفض التوقيع بحجة وجود حق تقرير المصير، الأمر إذن سودانى أكثر من أن يكون غربيا أو أمريكيا.

* سيادة الرئيس، معنى ذلك أن قرنق هو الذي وضع الفأس في الرأس، وألزم الجميع بحق تقرير المصير؟.

** حركة التمرد أصرت على حق تقرير المصير، وهذا جعلنا في موقف صعب بسبب وجوده في الدستور وموافقة كل القوى السياسية عليه، فلم تجد الحكومة أى تبرير يمكن أن تستخدمه للإفلات من هذا الموقف.

* سيادة الرئيس، أميركا قوة نافذة، وتستطيع أن تفرض ماتريد، اليوم الجميع يؤكدون أن انفصال الجنوب عن الشمال سوف يفتح الباب لحروب عرقية خطيرة وواسعة في القارة الافريقية، واذا كانت أميركا ترغب في استقرار منطقة البحيرات لأنها تعتقد أن افريقيا هي قارة المستقبل، ويمكن أن تكون مجالا لاستثمارات واسعة، فلماذا سايرت هذا التيار على خطورته؟. ومن جانب آخر ما الذي يدعو دول الجوار الإفريقي إلى مساندة يمكن أن تؤدي إلى تقسيم السودان، خصوصا أن هذه الدول تعاني جميعا من خطر وجود حركات انفصالية عرقية تسعى إلى تمزيق وحدتها؟، كيف يمكن لدولة مثل أميركا لها مسئولية ضخمة وتريد أن تحقق نجاحا يعوضها - كما تقول - عن فشلها في حل أزمة الشرق الأوسط أن تتغافل عن كل هذه المخاطر وتتراجع عن موقف أعلنه وأكده مبعوثها في الخرطوم والقاهرة وتم عرضه في تقرير رسمي على الرئيس الأميركي؟.

** في النهاية الأميركان ليسوا مع فصل الجنوب، ودول الجوار الإفريقي ليست كلها مع الانفصال، دولة مثل أثيوبيا ضد الانفصال تماما لأن قيام دولتين على الحدود الأثيوبية يسبب لها مشكلات كثيرة، كما أن أثيوبيا مكونة من قوميات يعطيها الدستور الأثيوبى حق تقرير المصير، فالانفصال السودانى سوف يشجع بعض القوميات الأثيوبية على الانفصال، وبالنسبة لكينيا فقد تحدثت مع الرئيس الكينى «دانيال آرب موى» وأكد لي أنه ضد الانفصال لأنهم على قناعة بأن الانفصال يمثل خطورة على كينيا، والأمر كذلك بالنسبة لأريتريا، فدول الجوار الجنوبية تخشى الانفصال لأن الجنوب مكون من عرقيات، والمعروف أنه لايمكن ضمان الاستقرار في دولة توجد فيها عرقيات متناحرة، ووجود الجنوب في ظل سودان موحد سوف يوفر الاستقرار لكل هذه الدول.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولذلك فإن الدعم الافريقى لاستقرار السودان ووحدته يجعلنا نقول إننا قطعنا 50 في المائة من الطريق نحو الوحدة، التى يمكن أن تكون خيارا طوعيا للجنوبيين، لأن أي دعم افريقى لفصل جنوب السودان سوف يكون مشكلة كبيرة، إننا نريد دعم كل الدول الافريقية لمبدأ وحدة السودان، وهم على استعداد لذلك لأنهم يرون فيه مصلحة أساسية لبلادهم، ونحن نعمل على تعزيز هذا التوجه الافريقى الصحيح.

الأمر الثانى يتعلق بطبيعة الخطاب الذي سنتوجه به إلى المواطن الجنوبى، سنقول له أنت مواطن لك كل الحقوق في بلد يحترم المساواة بين مواطنيه. وسوف نسعى إلى تعويضه بتشجيع جهود التنمية في الجنوب، وقد تكون السنوات الست غير كافية لكي نعمر مادمرته الحرب. لكننا نبذل كل مافي وسعنا، كما أننا سوف نسعى إلى توسيع فرص الحوار مع الجنوبيين، خصوصا أن نصف السكان الجنوبيين يعيشون في الشمال، حتى نجعلهم يعتبرون خيار الوحدة هو الأفضل لهم وللسودان، وإذا نجحنا في حوار المواطن الجنوبى وحوار دول الجوار الافريقية بالإضافة إلى الدعم الخارجى من القوى الدولية فسوف نصل إلى تفضيل خيار الوحدة.

* سيادة الرئيس، لم يحدث أن جرى استفتاء على الوحدة أو الانفصال في بلد ما وانتصرت الوحدة، لأن الانفصال يعني وجود دولة وعلم، وجيش ونشيد، ووظائف عليا لنخبة في دولة لها سفارات ووزارات، ورتب ونياشين لميليشيا عسكرية تريد أن تقطف الثمار؟، ماذا يقول لك إحساسك الداخلي، هل يمكن أن يكون الجنوب خروجا على هذه القاعدة؟!.

** هذه النوعية التى تتحدث عنها موجودة بالفعل بين الجنوبيين، هناك من يتوقون لوظائف عليا في دولة انفصالية، لكن أيضا النوعية التى تؤيد الوحدة موجودة، هجرة الجنوب إلى الشمال خلقت نوعا من العلاقات الجديدة حدث تداخل وتواصل وزادت فرص الاطمئنان، وهناك قوة كبيرة جدا ترفض أن تحمل السلاح الآن وترغب في الحفاظ على السودان موحدا.

* سيادة الرئيس، لو سألتك سؤالا شخصيا، ألا تحس بالقلق من احتمالات انفصال الجنوب، ما مدى الطمأنينة الذاتية في هذا الموضوع؟.

** لو قلت لك إنني مطمئن مئة في المئة لكان من حقك أن تقلق، لكننى لا أقول بهذا، وكل ما أقوله الآن، أن خيار الوحدة هو الغالب، لكن خيار الانفصال موجود أيضا.

بترول الجنوب

* سيادة الرئيس، كانت هناك مقولة سابقة أن البترول في الجنوب هو الذي يشجع الجنوبيين على المطالبة بالانفصال، اليوم توجد مقولة مختلفة تماما تقول إن البترول عامل وحدة!، أين الحقيقة، وهل صحيح ما يشاع بأن الشمال أيضا يعوم فوق بحر من البترول أم أنها مجرد شائعات موجهة لطمأنة الناس على أن البترول موجود في الشمال إن فقد الشمال بالانفصال بترول الجنوب؟

** حسب المعلومات، فإن البترول موجود في الشمال في مناطق البحر الأحمر، وتوجد شركات تطلب العمل في مناطق الشمال الغربى من السودان، لأنها تعتقد في احتمال وجود بترول في المناطق الملاصقة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢١ اغسطس ٢٠٠٢

حزب الهندي يطالب بزيادة حقائبه الوزارية

مبارك الفاضل يعلن عزمه تغيير مسار السياسة السودانية

مبارك الفاضل وعلي حسن تاج الدين يحلفان اليمين أمام الرئيس البشير (ا.ف.ب)

الخرطوم ـ بليغ حسب الله ـ والوكالات:

قال مبارك الفاضل المهدي قائد التيار المنشق عن حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، انه دخل الى السلطة لإحداث تحول حقيقي في مسار السياسة السودانية، في حين لوح أحد أحزاب الائتلاف السوداني بالانسحاب من الحكومة ما لم يتم زيادة نصيبه من الحقائب الوزارية أسوة بمجموعة الفاضل.

وأكد الفاضل المهدي في أول مؤتمر صحافي عقب تسلمه مهام منصبه مساعداً للرئيس السوداني انه جاء الى السلطة بهدف بناء نظام سياسي سوداني جديد، تكون له بصمات واضحة في قضية التحول الديمقراطي.

بيد ن الفاضل اعتبر ان إعادة الديمقراطية الى السودان تحتاج الى عشر سنوات قائلاً: «ان التحول الديمقراطي قضية معقدة و لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها»، وزاد «لا اعتقد أن التحول يمكن أن يتم بانتخابات حرة لان هذه الانتخابات إذا تمت في ظروف الحرب لن تفيد على اعتبار أن الطوارئ ستظل قائمة ،وعدد كبير من مواطني الجنوب لن يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم ، وتابع لا يمكن أن يتم تحول ديمقراطي في ظل أحزاب تعاني من انقسامات لأنها إذا فازت في هذه الانتخابات فإن الجيش لن ينصاع للإدارة المدنية».

وقال الفاضل: لابد لمشروع التحول الديمقراطي أن يمر بالجيش حتى تبدأ سليمة وتعترف بالأخر وهذا أمر يحتاج لعشر سنوات .

وكان الفاضل وكادره الوزاري الجديد قد أدى القسم أمام الرئيس عمر البشير في القصر الرئاسي أمس في احتفالية حكومية صغيرة ترحيبا بالزملاء الجدد.

ووصف زعيم حزب الأمة الصادق المهدي بـ «الانتحار السياسي» مشاركة فصيل مبارك الفاضل في الحكومة السودانية.

وقال المهدي: «نعتقد ان هذا الاجراء انتحار سياسي بالنسبة لهذه الجماعة».

وأضاف انهم «لن ينالوا شيئاً.. في هذه الوزارات التي نالوها ما من مجال لسياسات او لمؤسسات ان تتغير».

إلى ذلك سرت الغيرة السياسية إلى مجموعة زين العابدين الهندي الأمين العام للحزب الاتحادي المسجل في أول يوم من تولي الفاضل ومجموعته للوزارة الجديدة بصورة واضحة كشفتها مطالبته للحزب الحاكم بزيادة حصته الوزارية، مهددا في ذات الوقت بالخروج من الوزارة في حالة عدم الاستجابة لمطلبه.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقال مصدر مقرب من الشريف الهندي لـ«الخليج»: ان لجنة التنسيق التي تقود التفاوض مع الحزب الحاكم أجرت مشاورات فيما بين أعضائها حول الأداء العام للحكومة في ضوء المستجدات، وضعت مجموعة من المطالب تأتي في مقدمتها زيادة حصة الحزب في السلطة.

واكد المصدر الذي طلب حجب هويته أن حزبه ربما غادر المقاعد الوزارية التي خصصها له الحزب الحاكم في آخر تشكيل وزاري في حالة عدم الاستجابة لمطالبه.

وكشف المصدر أن حزبه قرر أن يصارح أنصاره بنتائج المفاوضات التي تجرى حاليا بينه والحزب الحاكم في احتفال سيعقد بمنزل زعيم الاستقلال إسماعيل الأزهري في ذكرى وفاته الـ ٣٢ الأسبوع المقبل.

وسألت «الخليج» السماني الوسيلة القيادي في حزب الهندي وعضو لجنة التفاوض والتنسيق مع الحزب الحاكم حول صحة المطالب التي تقدم بها حزبه فقال: «مطالبنا لن تنقطع أصلا لأننا ندرك حجم حزبنا ونرى أن المشاركة لابد أن تكون خلال المرحلة المقبلة في حجمه».

وأكد الوسيلة أن لجان التنسيق بين الحزبين تتفاوض حاليا حول الأمر لكنها حتى الآن لم تصل إلى نتائج نهائية، مشيرا إلى أن الحزب الحاكم ربما لا يمانع في قبول زيادة حصة حزبه.

وردا على سؤال حول الخيار المتاح أمام مجموعته في حالة رفض الحزب الحاكم لمطالبهم، قال الوسيلة: «نحن حزب لديه ديناميكية ومؤسسات لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ولكل حادث حديث»، وأضاف لا أظن أن الحزب الحاكم يرفض الزيادة خاصة وان تجربتنا معه أكدت نجاحها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاحرار

التاريخ : ٢١ اغسطس ٢٠٠٢

ا بدأت باتفاق تآمرى بين الإنجليز وبطرس غالى

حلايب

مسمار جحا الأمريكى

بين مصر والسودان

عاد من جديد التوتر فى العلاقات المصرية ـ السودانية التى بلغت ذروتها بعد التصريحات التى ادلى بها الرئيس السودانى عمر البشير بان السودان لم ولن تتنازل عن حلايب وشلاتين! تصريحات الرئيس السودانى تاتى متواكبة مع مجمل الاجراءات التى تمت خلال الاسابيع القليلة الماضية بتدخل وتحريض امريكى صريح والتى بدات بعقد اتفاق ماشاكوس الذى ينص على فصل الجنوب عن الشمال السودانى وهو الامر الذى اعتبرته مصر تهديداً لامنها القومى فضلا عن تفتيت وحدة السودان واعتبار «تجربة الفصل» قابلة للتكرار فى دول عربية اخرى.

لقد مرت العلاقات المصرية ـ السودانية منذ عام ١٩٨٩ بحالة من الشك والخلافات المتصاعدة والتى ازدادت حدتها عام ١٩٩٥ عقب المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك حيث جرى اتهام اجهزة امنية سودانية بالتورط فيها وتحسنت هذه العلاقات نسبيا منذ عام ١٩٩٩ خاصة بعد ان تمت الإطاحة بالدكتور حسن الترابى لينفرد بالسلطة الرئيس البشير وجرى عدة لقاءات بين القيادتين المصرية والسودانية خلال العامين الماضيين تم فيها تشكيل لجان مشتركة لتنمية المجالات الاقتصادية والثقافية بين البلدين وتحقيق اوجه التكامل فى عدة مشروعات مشتركة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المهندس إبراهيم سبسوبة:

تغيير حرفين فى اتفاقية ترسيم الحدود أدى إلى اقتطاع آلاف الكيلو مترات من مصر

تحقيق: أحمد سيد

ومنذ بدأ استخراج النفط فى السودان بكميات تغطى تكلفته بدأت الادارة الامريكية الحالية فى زيادة اهتمامها بالسودان وذلك لهدفين:

الاول: الحصول على النفط الافريقى من السودان ونيجيريا وتأمين الوصول اليه .. اما الهدف الثانى: فهو تقويض مصر من الجنوب والضغط على امنها القومى خاصة فى منابع النيل.. بهذا كانت الادارة الامريكية حريصة على فرض نفسها بقوة على الاجندة السودانية ومحاولة القيام بدور الحكم فى حرب الجنوبيين مع الحكومة السودانية وهو ما اكده المبعوث الامريكى للسودان جون دانفورث بقوله: «ان السودان لم يطلب تدخل الولايات المتحدة لحل مشكلة الجنوب ولكن الولايات المتحدة هى التى تدخلت دون ان يطلب منها احد»!

ويبدو ان الحكومة السودانية فوجئت برد الفعل المصرى على اتفاق ماشاكوس فاستقوت بالموقف الامريكى فى مواجهة مصر وبدأت فى فتح الملفات واولها ملف حلايب وشلاتين ورغم تطمينات وزير الخارجية السودانى مصطفى اسماعيل ومحاولة التخفيف من تصريحات البشير بتأكيده على عمق العلاقات مع مصر وان تصريح البشير ينطلق من فكرة ان تكون حلايب منطقة تكامل مصرية سودانية مشيرا الى ان هناك قوى تدفع بقضية حلايب للاساءة الى العلاقات بين السودان ومصر. وفى تفسيره لهذه القوى اكد المستشار الاعلامى للسفارة السودانية بالقاهرة الخاتم عبدالله لـ «اسلام اون لاين» ان المقصود بهذه القوى هى الولايات المتحدة التى تشن حاليا حملة ضد مصر بسبب رفضها توجيه ضربة للعراق وموقفها الرافض لانهاء دور عرفات وهى بذلك ترغب فى الهائها بالملف السودانى او الضغط عليها من جنوبها. وبقدر صحة ما ورد على لسان المستشار الاعلامى للسفارة السودانية بقدر ما نستغرب تصريحات الرئيس السودانى حول مثلث حلايب

وفى هذا الوقت بالذات الذى تمر به المنطقة العربية من تحديات خطيرة ومحاولة لتركيعها من قبل الولايات المتحدة. وفى محاولة لتذكير الرئيس السودانى بحقائق التاريخ والجغرافيا حول تبعية مثلث حلايب للسيادة المصرية والتى لا تحتاج منا الى جهد يذكر لكننا وفى ظل النعرات الحدودية التى تجتاح رموز الحكم فى السودان التقينا بالمهندس ابراهيم محمد سبسوبة احد رجال وزارة الرى السابقين الذى جاب نهر النيل مترا مترا وخزانا بعد خزان من القاهرة شمالا وحتى اعماق السودان الشقيق جنوبا ليضع النقاط فوق الحروف حول هذه القضية.

بداية القصة

يؤكد المهندس ابراهيم سبسوبة ان حدود مصر فى عهد الفراعنة كانت تمتد حتى منطقة ثرص THARAS عند خط عرض ١٨ شمال الجندل «الشلال» السادس الذى يقع شمال مدينة الخرطوم حتى ان الاسرة ١٢ قامت ببناء معبد اكبر من معبد الكرنك فى الاقصر يسمى معبد «صلب» عند الشلال الثالث قرب بلدة دلقو عند خط عرض ٢٠ به موانىء نيلية وممرات مائية.

وعندما تولى محمد على الحكم فى مصر توسع فى حدود مصر الجنوبية حتى وصل الى خط عرض «٣» اى عند منابع النيل لتأمين المياه لمصر الى ان جاءت حركة احمد عرابى والتى اسميها هوجة عرابى التى كانت سببا فى دخول الانجليز واحتلال مصر والسودان حيث

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

انزعج توفيق باشا من احمد عرابى واستعان بالانجليز للقضاء عليه وهو الامر الذى رحب به الانجليز الذين تحققت احلامهم بدخول السودان واوغندا وغيرها من دول حوض النيل والتى كانت اراضى مصرية.

ويضيف المهندس ابراهيم سبسوبة انه فى عهد عباس حلمى الثانى تولى بطرس غالى منصبى رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتدخل الانجليز لديه فاقنعوه بعمل ترسيم للحدود بين مصر والسودان وذلك تمهيدا لتنفيذ مخططهم لفصل السودان عن مصر وعندما قام بطرس باشا غالى بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود تم اختيار منطقة «ثرص» عند خط عرض ٢٠ لتكون الحدود بين مصر والسودان وكانت منطقة حلايب ارضا مصرية تحكم من مدينة اسوان الا ان الانجليز قالوا لبطرس غالى كيف تحكم حلايب من اسوان فى حين انها قريبة من مدينة وادى حلفا التى كانت ايضا تابعة للحدود المصرية لانها تقع شمال خط عرض ٢٠ وهو الامر الذى وافق عليه بطرس غالى واستمر الوضع هكذا عدة سنوات ثم اخبر الانجليز بطرس غالى انهم اكتشوف خطأ املائيا فى اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسودان فى اول حرفين من كلمة THARAS وتصحيحه يتطلب تغيير حرفى TH الى F لتكون FARAS «فاراص» عند خط عرض ٢٠ وهو الامر الذى وافق عليه بطرس غالى.

تحريك الحدود

واوضح خبير الرى المصرى انه عند تطبيق الاتفاقية على ارض الواقع تم تحريك الحدود ناحية الشمال قطعا من الحدود المصرية وبذلك اصبحت وادى حلفا ضمن الحدود السودانية ومن هنا خلقت مشكلة حلايب وشلاتين. وقال انه عند قيام حركة يوليو ١٩٥٢ توجه صلاح سالم الى السودان لحسم الموضوع مع السودانيين وصدم رجال الرى المصرى فى السودان بعدم اللعب بمقدرات النيل وشعب وادى النيل فما كان من صلاح سالم الا ان قام وضرب مفتش عام الرى المصرى على طربوشه قائلا له : «انت رجل متخلف لقد قامت ثورة فى مصر»! الامر الذى دفع مفتشى عام الرى الذى كان حاكم للجيش المصرى فى السودان الى ترك عمله وغادر عائدا للقاهرة ابتدأ بعدها سلسلة المؤامرات على انفصال السودان عن مصر حيث تمت الموافقة على عمل استفتاء فى السودان حول الانفصال او الوحدة مع مصر وخدع اسماعيل الازهرى جمال عبدالناصر واعلن استقلال السودان عام ١٩٥٦.

ويشير المهندس ابراهيم سبسوبة الى انه قبل اعلان الاستقلال السودانى نوه رجال الرى عبدالناصر بمشكلة حلايب وشلاتين وضرورة حسمها قبل الاستقلال فرد عبدالناصر عليهم قائلا: «ان السودان كله سيأتى الى مصر»! وهو الامر الذى لم يتحقق وظللنا نعانى منه حتى الان خاصة بعد ان انشغلنا عن السودان بقضايا الوطن العربى وخاصة فلسطين وترعرعت على الجانب الاخر مشكلة الجنوب مع الشمال السودانى بسبب الوقيعة التى كان يقوم بها المبشرون فى مناطق الجنوب حتى اندلعت الحرب طوال ١٨ عاما متصلة وحتى التوصل الى اتفاق ماشاكوس الاخير.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

الحكومة السودانية توجه الدعوة لـ23 شخصية للانضمام لفريقها الاستشاري

دانفورث: طرفا النزاع بالسودان اقتنعا بأن المعركة لن تحسم عسكريا

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

فيما تحدد ان يبدأ التفاوض المباشر بين الحكومة والحركة في ميشاكوس اليوم الجمعة، قررت الحكومة السودانية تعزيز الوفد المفاوض وطاقمها الاستشاري. ويتوجه اليوم علي عثمان محمد يس وزير العدل والنائب العام الى نيروبي للانضمام الى فريق التفاوض «الاستشاري» في ما يختص بالقضايا الدستورية والقانونية.

بينما يغادر اليوم الى العاصمة الكينية نيروبي وفد حكومي واستشاري للمشاركة في المفاوضات المباشرة بين الحكومة والحركة الشعبية حول قسمة السلطة والثروة.

وقالت مصادر حكومية مطلعة أن الوفد المفاوض يضم ضيو مطوك وزير الدولة بمستشارية السلام ونجيب الخير وزير الدولة بالخارجية ود. حسن أحمد طه وزيرالدولة بالمالية وجوزيف نيوك وزير السلام بمجلس الجنوب الى جانب ربيع حسن أحمد وجوزيف دوير ولوكير ملوال ووليم أتون.

ويضم الوفد عدداً من المستشارين أبرزهم جورج كنقور نائب رئيس الجمهورية السابق وأنجلو بيدا نائب رئيس المجلس الوطني والشفيع أحمد محمد أمين الدائرة السياسية بالمؤتمر الوطني، ورجحت المصادر مغادرة علي تميم فرتاك وزير الكهرباء كاستشاري ضمن الوفد.

وتوقعت المصادر وصول جزء من الوفد الحكومي المفاوض في نيروبي اليوم أو غداً بعد انتهائه من مهام لم تحددها المصادر التي أكدت أن ضيو مطوك وزير الدولة بمستشارية السلام سيمكث بضاحية ميشاكوس الكينية طيلة فترة التفاوض.

وقالت المصادر إن الحكومة وجهت الدعوة لـ (23) شخصية من السياسيين أصحاب الفكر والرأي للانضمام لوفدها الاستشاري بينهم د. الطيب حاج عطية والحاج وراق الأمين العام لحركة حق وعز الدين السيد رئيس اتحاد أصحاب العمل.

إلى ذلك قالت مصادر عليمة بنيروبي إن وفدا الحكومة والحركة الشعبية سيدخلان اليوم في مفاوضات مباشرة حول القضايا مثار البحث والنقاش.

وأفادت المصادر أن الوسطاء قدموا للطرفين أمس ورقة حول المشاركة وإعادة هيكلة السلطة، شرع الطرفان على دراستها رغم أن المصادر قالت إن الورقة (غير رسمية).

وأوضحت ذات المصادر أن المشاورات تسير بصورة طيبة حيث شهدت الأيام الماضية مشاورات مكثفة عبر التفاوض غير المباشر عن طريق الوسطاء حيث قدم المدير السابق للدائرة القانونية في الخارجية البريطانية محاضرة حول كيفية قيام نظام قضائي مستقل.

وقالت المصادر إن المشاورات تناولت بالبحث تركيبة النظام القضائي والشكل الجديد الذي يجب أن يكون فيه النظام الجديد. وأضافت المصادرأن كل هذه مشاورات (تمهيدية) الى حين الدخول في المباحثات المباشرة وبحث القضايا العالقة.

وأعرب السناتور جون دانفورث، مبعوث الرئيس الأمريكي للسلام في السودان، عن اعتقاده بأن التوقيع على اتفاق سلام بين الحكومة والحركة سيتم قبل نهاية العام الحالي.

ونقلت إذاعة صوت أمريكا عن دانفورث قوله في مؤتمر صحافي بنيروبي انه متفائل بفرص التوصل إلى سلام، لأول مرة منذ تعيينه في ايار (مايو) من العام الماضي.

وقال دانفورث إنه خرج من اجتماعاته بمسؤولي الحكومة والحركة بانطباع راسخ عن توفر رغبة جديدة في السلام لدى الطرفين، مضيفاً أن كليهما يدركان أنهما لن يكسبا الحرب عسكرياً، وهما يأخذان محادثات السلام بجدية.

وأشار دانفورث إلى أن المجتمع الدولي الآن يقدم مساعدات أكبر مما كان في السابق مما ساعد على التطور الإيجابي، وبالقدر ذاته ساعد اهتمام الرئيس بوش الشخصي بالقضية.

لكن دانفورث عاد ليحذر من أن اتفاق السلام سيبقى حبراً على ورق ما لم تبذل فيه المزيد من الجهود. وثمن دانفورث قيادة الجنرال لازاراس سمبيو ـ الوسيط الكيني ـ للمفاوضات في ميشاكوس.

على صعيد متصل، قال وولتر كانشتاينر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية ـ إن وفدي الحكومة والحركة للمفاوضات في ميشاكوس هما وفدان «جيدان»، واصفاً المفاوضات نفسها بأنها «تتناول أجندة كاملة، تشمل اقتسام السلطة واقتسام الثروة والموارد، وستتناول ـ في نقطة معينة ـ وقف العداوات».

ونقل موقع «عموم إفريقيا» عن كانشتاينر أن واشنطن طلبت من الطرفين ضرورة المحافظة على ما حققاه في بروتوكول ميشاكوس، ووجوب إنفاق الوقت والطاقة في عملية السلام وليس في المناورات العسكرية ذلك تعليقاً على أنباء الاشتباكات التي تلت التوقيع على البروتوكول.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

ما بعد ماشاكوس !

شغلنا ـ ولنا الحق ـ بالهم الفلسطيني!! فمانا يفعل المرء إذا وجد علي بابه كلبا عقورا شرسا!! يهدده في غدوه ورواحه!!

وقد أخذنا هذا الهم، حتي فوجئنا بهم آخر، يأتي من الجنوب. فبعد مباحثات ومفاوضات أحيطت بالسرية التامة، خرج علينا اتفاق ماشاكوس بين البشير وجون جارانج، كان أهم وأخطر ما ورد الإقرار بحق الجنوب في تقرير مصيره، بعد استفتاء بين الجنوبيين فقط، بما يحمله من احتمال قوي بحق الجنوبيين في الانفصال وإقامة دولة مستقلة عن الشمال، بمعني تقسيم وتقطيع السودان!! بل ان أخطر ما فيه، أنه تم تحت مظلة الولايات المتحدة، التي بدا أنها قد مارست ضغوطا لا قبل للسودانيين بها، وفي ذات الوقت بدا أن ذلك يدخل في اطار الخطط والمخططات الرامية الي اعادة رسم خرائط جديدة ـ ليس للسودان وحده، إنما تمتد الي المنطقة كلها!!

ولقد بدأت بعد ذلك، جولة أخري من المفاوضات، حول أهم وأخطر القضايا والموضوعات، والتي تدور حول تقاسم السلطة والثروة، وترسيم الحدود بين الجانبين!! أي أن عجلة التقسيم بدأت تدور وستظل تدور، حتى يتم الإعلان عن قيام دولة في الجنوب!!

وجاء ذلك كله بعيدا عن مصر، بل كان تغييب مصر أمرا متعمدا من كافة الأفراد، حتي دون إخطار، إكتفاء بالإخطار اللاحق، بعد ما تم كشف الستار عما كان مخفيا!! وجاء ذلك، كما لو أن حجرا ثقيلا قد سقط علي رأس رجل نائم، واستمرأ النوم اتكالا علي ما سمي بالمبادرة المصرية الليبية، واتكالا علي مقابلات فردية، مع افراد من هنا وهناك، تنتهي دائما بكلام معسول. وصحا النائم، يتلفت هنا وهناك، كالمائخ من عنف الصدمة، وأخذ يطمئن نفسه، بأن أمامه ست سنوات، يري ويفكر ماذا يمكن له أن يفعل!!

ولا شك أن هدوء النفس في مثل هذا الأمر مطلوب وواجب، وإعمال العقل أيضا مطلوب!!

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

فإذا كان ذلك كله قد جري من وراء ظهر مصر، فإنه أيضا قد جاء من وراء ظهر، كل القوي السياسية والاجتماعية في الشمال. لم يوقع الاتفاق سوي البشير ومن ورائه - إلي حد ما - حزبه: حزب الجبهة!! وإذا كانت هذه القوي مازالت في حالة الصدمة والدوخة، فإنها لابد وأن تتوافق، علي الحيلولة بين تحقيق هدف الخطط للرسوم، وهو فصل الجنوب عن الشمال وتمزيق وتقطيع وحدة التراب والشعب السوداني!!

كذلك فإنه إذا كان البشير وحده هو الذي وقع، فإن جون جارنج وحده هو الذي وقع، رغم أن الجنوب ليس فقط هو جون جارنج، إنما هو يمثل فصيلا قد لا يكون هو الأكبر والأقوي، فهناك فصائل أخري، وقبائل وعشائر عديدة، وهناك علاقات بين هذه الفصائل ومختلف دول الجوار، فالجنوب ليس مقفلا علي فصيل جون جارانج وحده!! ولا أحسب أن الفرقاء الذين اجتمعوا في ماشكوس قد أخذوا ذلك في اعتبارهم وفي حساباتهم عند التوقيع!!

ومن هنا، فإن الاتفاق الذي وقع بدا أنه تم، تحت تأثير خيالات وأوهام - فضلا عن الضغوط الأمريكية - أخذت تطوف بذهن البشير، في إتمامه لإقامة دولة أو إمارة إسلامية في الشمال، يكون هو علي رأسها، كما أخذت تطوف بذهن جارانج أن يكون له خط إقامة دولة في الجنوب، هو أيضا علي رأسها!! وإذا كانت جبهة جون جارانج قد شهدت انشقاقات سابقة عليه بل.. وعلي جيشه هناك فإنه بالتأكيد لن يكون سهلا عليه أن يواصل دوره في حلقة المخطط!! كذلك الأمر بالنسبة للبشير، فإذا كانت شرعيته في الشمال تقوم علي نجاح انقلابه، وتفتت القوي والأحزاب في مواجهته، فإن الأمر بالتأكيد لن يكون سهلا عليه أن يواصل دوره في ذات المخطط!! ومن جاء بالسيف مرة، فإن السيف سيرفع عليه أيضا، خاصة بعد أن تركت كافة القوي والأحزاب في الشمال خطورة الألعاب التي يقوم بها البشير!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن الكل في الشمال والجنوب، بدأ يحس ويدرك أن عجلة مخطط التقسيم إذا دارت، فإنها لن تقف عن حد فصل الجنوب عن الشمال، إنما ستمتد إلي أجزاء أخري في الشرق وفي الغرب أيضا، بما يودي بأحلام البشير في إقامة إمارة إسلامية، حيث ستتحول الي زاوية صغيرة، لن يكون هو إمامها!!

كما أنه يودي بأحلام جارنج، في إقامة دولة في الجنوب هو علي رأسها، إنما ستتحول إلي جيتو صغير محاصر بأكثر من جيتو من حوله!!

كذلك فإن دول الجوار وأهمها مصر علي وجه التحديد وليبيا ودول الجوار كلها ستحس بالخطر أن يمتد إليها سكين التقسيم والتقطيع!! وهي كلها - ومصر بالذات، لن تقف ساكنة تنتظر حادثات وتداعيات دوران عجلة التقسيم، وإعادة رسم الخرائط والحدود!! فمن يضمن لليبيا مثلا، ان يطال التقسيم جنوبها عن شمالها؟!

ومن يضمن لنيجيريا أيضا ألا يطالها التقسيم، هذه وغيرها رسمت حدودها وفق هوي الاستعمار، حتي غدت أفريقيا كلها كفسيفساء ضخمة، لن تعمد لمحاولات التهشيم!! ولن يكفي البشير، كما لن يكفي جارنج، أي ضمان أمريكي فالضمان الأمريكي دائما، هو شيك بغير رصيد!!

وإذا كان ذلك، فإن الذي يثير الغرابة، هو أن الاستفتاء الذي سيأتي، قبل البشير، أن يكون في الجنوب فحسب، دون أن تطوف بذهنه خاطرة، عن الشمال، فلماذا لا يشمل الاستفتاء الجنوب والشمال معا، فكلها بلد واحد وشعب واحد، أليس للشمال والشماليين مصلحة في هذا الذي يجري، أم أن البشير قد اختزل شعبه في نفسه وذاته وأحلامه ولوهامه!!

أما بالنسبة، لما يجرى من مباحثات في الجولة الثانية في ماشاكوس والتي تدور حول تقاسم السلطة والثروة وترسيم الحدود!! فالحق أن ذلك كلام أقرب إلي الهذيان والضحك علي الذقون!! فما هو القصد من تقاسم السلطة، هل هو في إطار دولة واحدة وموحدة، أم هو في إطار دولتين سيتم رسمهما علي الورق!! إن ذلك ليس يعني إلا انسحاب الشمال من الجنوب فحسب!! وماهو القصد من تقاسم الثروة: هل سيمنح الشمال حصة في نفط الجنوب، وهل سيمنح الجنوب حصة مثلا في أراضي الشمال الواسعة والمزروعة، وكذا حصة في المياه التي تأتي من الحبشة، لتسير في النجري حتي مصبه!! إن ذلك كله كلام لا يقدر عليه كل المجتمعين في ماشاكوس الثانية!! وهل يستطيع كل هؤلاء الإمساك بالخرائط ورسم خط الحدود بين الدولتين، وماذا عن السكان والقبائل، التي عاشت عمرها بل والتاريخ كله، متشابكة ومتنقلة ومختلطة بما لا يستطيع أحد فصلها وتقسيمها وإلا كنا نضع بنورا وجنورا الحركات انفصالية أخري!!

إن الذي يجري في ماشاكوس الثانية، ماهو إلا ضحك علي الذقون، وتلهية للطرفين، بل تلهية للجميع، بعد ما أقرت الولايات المتحدة إرساء مبدأ التقسيم، وهو مبدأ يثير الفوضي في العالم كله بغير ريب!!

وعودة إلي مصر وموقف مصر، فأحسب أن الحل الذي يجب أن يتبع وأن يكون هو سودان واحد، لا علم ولافتة له إلا أن السودان لكل السودانيين، بالحقوق المتساوية والواجبات المتوازية والمتوازنة، وأن الدين لله وحده الواحد القهار!! وهو بذاته الذي حمي مصر ووحدة شعبها وأرضها في سبيكة واحدة، يوم أن بدأ الاستعمار في لعبة الوقيعة والتشرذم، تحت حجة حماية الأقليات!! ووقي الله مصر ووقي الله السودان وشعبها، زلازل الأيام والأعوام المقبلة، وجراب الحاوي الأمريكي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: عكاظ

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

مفاوضات «ماشاكوس» المباشرة اليوم.. والبشير يدفع بالفاضل لقيادة الوفد

مجاهد الخليل (الخرطوم)

□ تبدأ بضاحية «ماشاكوس» الكينية ظهر اليوم جولة التفاوض المباشر بين وفدي الحكومة والحركة الشعبية لمناقشة تفاصيل قضايا اقتسام السلطة والثروة والموارد تحت رعاية سكرتارية «الايقاد» وقيادة الجنرال لازاراس كمبيو وتستمر جولة المفاوضات حتى الخميس المقبل للوصول الى اتفاق حول تقسيم الحكم المركزي في العاصمة وعائدات النفط.

هذا وعلمت «عكاظ» ان رئيس السودان الفريق الركن عمر حسن البشير سيدفع بمساعده الجديد السيد مبارك الفاضل غداً لقيادة الوفد الاستشاري وسيغادر المبارك غدا متوجها الى يزوبي.

ومن جانبه دعا الدريري محمد احمد القائم باعمال سفارة السودان نيروبي الى وقف المناورات العسكرية لانجاح جولة التفاوض الحالية معربا عن تفاؤله بنجاح الجولة المقبلة رغم الصعوبات التي تواجهها والعراقيل التي وضعها وفد الحركة.

ومن جهة أخرى صرح مبعوث للرئيس السوداني عمر البشير خلال زيارته لمقر الاتحاد الافريقي في اديس ابابا ان السلام في السودان ينبئ بالخير لهذه المنظمة الافريقية الجديدة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

ماشاكوس وبداية تفكيك مؤسسات الدولة الدستورية بالسودان

■ بعد توقيعها على اتفاقية الاطار في ماشكوس اعلنت الحكومة السودانية أنها توصلت الى اختراق لحالة الحرب القائمة في السودان منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت الحكومة تستهدف من ذلك بدء حملة دعائية تؤكد فيها انها حققت السلام الذي فشلت كل الحكومات السابقة في تحقيقه. وجاءت المواقف في داخل السودان وخارجه مترددة لأنه لا أحد يقف في طريق السلام ولكن أي سلام؟

عندما نشرت تفاصيل الإطار وضح ان الحكومة لم تعقد في الحقيقة صفقة، وإنما قبلت بالأسلوب الامريكي الذي يرفع التوقعات ثم لا تكون هناك نتيجة في آخر الامر وكان موقف «جون قرنق» مختلفا إذ هو أعلن على الفور أن الشيطان في التفاصيل، وتاكد بعد أن نشرت تسريبات لما جرى في «ماشاكوس أن جون قرنق كان يحمل شيطانه معه، إذ أن شروطه كانت تنادي بقيام حكم فدرالي لمدة ست سنوات يتمكن بعدها الجنوب من تقرير مصيره بعد أن يكون قد استخدم موارد الشمال في تنميته، كما كانت تنادي بضرورة أن تقبل الحكومة بقيام حكومة علمانية في جنوب السودان لا تحتكم الى الشريعة الإسلامية، بينما يقصر أمر الشريعة الإسلامية على الشمال وحده دون الجنوب، في الوقت الذي يطالب فيه جون قرنق بقيام ثلاثة جيوش في السودان أحدها تابع لسلطته والاخر تابع لحكومة الجنوب والثالث تابع للحكومة المركزية، على أن تكون العاصمة الوطنية الخرطوم التي يسكنها ثلاثة ملايين جنوبي علمانية وأن تكون رئاسة الدولة خاضعة لمبدأ المواطنة بحيث يمكن أن يتولى مسيحي جنوبي رئاسة الدولة وتكون من مسؤولياته حكم مجتمع الشريعة في شمال السودان. وتقول الحكومة بعد ذلك إنها لم تتخل عن مشروعها الحضاري أو مبادئها الأساسية لأن الاتفاق سيفضي في آخر الامر الى وحدة السودان.

ولم تنطل هذه الأمور كلها على المعارضة السودانية التي عقدت اجتماعها في اسمرا، من أجل أن تتدارس أمر المشاركة في المباحثات المصيرية، ولكن جون قرنق كعادته لم يكن مفيدا لها، فقد رفض تأجيل مباحثات المرحلة الثانية متذرعا بأن هناك ارتباطات مع الحكومة وأطرافا اجنبية. والحقيقة هي أن جون قرنق يستهدف الوصول الى اتفاق مع الحكومة وهي في اضعف حالاتها ثم يفتح المجال بعد ذلك للمعارضة كي تلحق بالركب، وينطلق موقف جون قرنق من حقيقة أن دخوله في التجمع لم يكن بسبب إيمانه بالمبادئ الديموقراطية وإنما لانه كان يريد أن يوظف قدراته لتحقيق أهدافه خاصة بعد أن سمع الرئيس البشير يقول إنه داعية وحدة وإنه يريد أن يبني السودان الجديد الذي يطمح البشير نفسه الى بنائه، والغريب أن التجمع وافق على تبريرات قرنق دون توجيه نقد اليه ودون أن يحقق التجمع أي مكسب من أي نوع.

ولم يكن ذلك بالطبع موقف مبارك الفاضل المهدي الذي يبدو أنه قرأ الخارطة السياسية بطريقة أفضل، إذ هو وجد أن تحالفا بين قرنق والحكومة قد يؤخر دخول الحكومة اليها عشرات السنين، وبالتالي خرج على ابن عمه الصادق المهدي وشارك في الحكم معلنا في الوقت نفسه أن دخوله في الحكومة هو من أجل بناء نظام جديد في السودان ولا يعرف أحد ما الذي يقصده بذلك أكثر من أنه يدعو الى تولي جيل جديد السلطة بدلا من الصادق المهدي ما يجعل الأمر برمته مجرد صراع عائلي لتقوية وضع الأسرة أكثر من كونه صراعا من أجل بناء نظام جديد.

وفي الوقت ذاته جاءت التطورات الاخيرة لتلقي بظلالها على اعتقال الدكتور حسن الترابي، إذ حدث تحرك من قبل المحكمة الدستورية باطلاق سراحه بعد أن استكمال مدة الحبس، ولم تعد هناك أسباب موضوعية لحبسه، ولكن الرئيس البشير استبق قرار المحكمة الدستورية بعد ان أصدر قرارا سياسيا مدد بموجبه حبس الترابي مدة عام قابلة للتجديد. وهنا بدأت هيئة الدفاع تتكلم عن قانون الطوارئ وامتهان كرامة الإنسان وغير تلك من الأمور، بل وأصبح الكثيرون يتحدثون عن حسن الترابي وكأنه مجرد معارض سياسي وليس عراب النظام الذي اتهم بكثير من مظاهر القهر ومنها بيوت الأشباح سيئة السمعة. ولسنا في الواقع ضد اطلاق سراح الترابي لاسباب انسانية أو غيرها، لأن الأصل هو ان يكون الترابي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

خارج المعتقل حتى تثبت إدانته ولكن النظام لا يعمل بهذا المنطق، والمفروض الا ينظر الناس الى هذه القضية على انها قضية معارضة وحكومة لانها في الحقيقة قضية انشقاق من نوع آخر في صف الحكومة حتى تكون المسؤوليات الاساسية واضحة.

وإذا تجاوزنا البعد المحلي، وجدنا أن ليبيا نأت بنفسها عن القضية، حيث اكدت أن العقيد لن يكون سودانيا أكثر من السودانيين، ولكن ذلك لم يكن موقف مصر التي قال وزير خارجيتها إن ما حدث هو اتفاق أخرق ورفض الوساطة البريطانية للمشاركة في المباحثات ولعله نظر الى اتصالات امريكا من خلال وسيطها دانفورث بأنها نوع من الاستغفال خاصة بعد أن اعلن أن السودان تقدم بطلب الى مجلس الامن لإعادة النظر في مسألة حلايب وجرت تكهنات بأن السودان فعل ذلك بتحريض من الإدارة الامريكية وأنه يريد أن ينتهز المناسبة لتصفية قضية حلايب بدعم من الولايات المتحدة، ولكن السودان لم يشأ أن يطور هذا الموقف مع مصر تحسبا لما هو أسوأ، وقامت مصر بالإعلان انها سوف تعمل مع الولايات المتحدة من اجل إخراج السودان من مأزقه والحقيقة هي أن الحكومة المصرية هي التي في مأزق لأن أي انفصال في السودان سوف يؤدي الى إعادة النظر في اتفاقية مياه النيل بكون الاتفاق تم مع حكومة الشمال التي كانت ذات يوم حكومة السودان وليس ذلك ملزما لحكومة الجنوب الجديدة في حال قيام الانفصال.

وتلعب الولايات المتحدة من الناحية الاخرى دورا مزدوجا إذ هناك شكوك حقيقية حول دورها في السودان، ذلك أن حكومة السودان تقود حربا ضد الارهاب وهي تعتبر السودان واحدة من الدول التي تدعم الارهاب، فما الذي يجعلها تتقدم نحو مساعدته على هذا النحو هل هو طمع في ثرواته النفطيه أم هو موقف يرتبط بتطورات الأحداث في منطقة الشرق الاوسط؟ أغلب الظن هو الأمر الثاني.

وإذا نظرنا الى الموقف السوداني برمته وجدنا أنه لا يحتاط لنفسه بأي احتمال في أن تكون تحركات قرنق كلها في سبيل أن يحقق بالسلم ما لم يستطع أن يحققه بالحرب، ذلك أنه إذا وصل قرنق الى السلطة من خلال هذه الاتفاقيات، واقترب من الحكم في الخرطوم فلن يكون هناك ما يحول دون أن يحقق أهدافه في مايسميه السودان الجديد الذي يعني عنده سودانا لا نفوذ فيه للعرب أو المسلمين الذين يشكلون أقلية في البلاد وقد ظهرت هذه النوايا عندما رفض أن يضم قبائل النوبة التي هجرت الى منطقة خشم القربة القريبة من المناطق التي يريد أن يضمها قرنق الى منطقة جنوب النيل الأزرق.

ويبدو في ضوء ذلك أن الحكومة السودانية لا تقود مغامرة من أجل تحقيق أهداف وطنية عليا و لأنه لو كان الامر يتعلق بمثل تلك الأهداف لما رفضت في أن تشرك المعارضة في المفاوضات، ولما قبلت أن يحدث الانشقاق في صفوف حزب الأمة لأنه أحسن لها ألف مرة أن تتعامل مع حزب الأمة موحدا من أن تتعامل معه ممزقا، وكذلك كان يجب على الحكومة السودانية أن تتعامل مع مصر بكل الوضوح حتى لا يكون هناك مجال للتفكير بالنوايا السيئة، وأهم من ذلك كله عدم الثقة بنوايا الولايات المتحدة، ذلك أن الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تتحول الى صديق للحكومة السودانية بين عشية وضحاها من غير أن تكون لها أهداف استراتيجية. وأغلب الظن أن الولايات المتحدة تريد أن تحقق انفصال السودان حتى تكون أكثر تأثيرا على مجريات السياسة المصرية وبالتالي أكثر قدرة في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من أجل حماية اسرائيل والسيطرة على العرب، ويتم ذلك في السودان بغير مقابل لأن حكومة السودان لم تعد تفكر في أهداف عليا وإنما يقتصر تفكيرها فقط على الاستمرار في الحكم، وتلك أزمة حقيقية تصادفها معظم دول الشرق الأوسط التي تضحي بأهداف مواطنيها من أجل ما تسميه تحقيق الأمن الذي يحقق لها الاستمرارية في الحكم. وهكذا فإن ما يجري في السودان هو بداية التفكيك لهذه الدولة التي فشل قادتها في الإبقاء عليها موحدة.

---

* رئيس قسم دراسات العالم الاسلامي في جامعة سالفورد سابقا

د. يوسف نور عوض *

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

أسياس آفورقي لـ« الاتحاد » :

توقيع ماشاكوس يعني أن النظام السوداني لم يعد موجودا بالسلطة

النظام السوداني يجيد فن التقهقر ولايزال يدعم الجهاد الإريتري الاولى تخيم على الاجواء وكانت تبدا اولى ايامها لذا فالحوار يقع في المنطقة الفاصلة بين الاولى والثانية يستلهم دروس الاولى مستشرفا افاق الثانية في محاولة لرسم خطوط المستقبل السوداني الذي تتشكل ملامحه الان في العاصمة الكينية «نيروبي».. التقيت الرئيس الاريتري في قصر الرئاسة الذي يطل على اسمرة وكأنه يحرسها بلا جنود ولا اسلحة ولا مدرعات. فأسمرة تعيش هادئة آمنة ناعمة تغتسل بماء المطر الذي يزيل عنها غبار المدينة ويردها للفطرة الثورية التي مازال نابضة في عروق الرئيس اسياس الذي يتكلم كثوري بلا حساسيات ولا برتوكولات ويدخل قلب الاشياء مباشرة بلا لف ولا دوران كما يفعل اهل السياسة عادة.

اسمرة - حمدي رزق: .

يقف الرئيس الاريتري اسياس افورقي فوق رأس الملف السوداني بالضبط. ويحفظ في راسه الثوري كل تفاصيل الازمة السودانية منذ الاستقلال عام 1956 وحتى الان. يعيش الرئيس الاريتري يوميات الازمة لحظة بلحظة ويلعب دور الجار الاولى بالشفعة في النزاع الضاري بين السلطة المركزية في الخرطوم والمعارضة الشمالية المنتشرة على الحدود الشرقية «جبهة اريتريا» والجنوبية حيث يعسكر القائد الجنوبي الدكتور جون قرنق شاهرا سلاحه في وجه نظام حكم الجبهة الاسلامية الذي ظهر الى الوجود عام 1989.

لا يكل الرئيس اسياس ولا يمل توفير محاولات لحل ازمة الاخوة الاعداء ولا يدخر جهدا لتفعيل المسعى الاريتري لجمع شمل ابناء الوطن الواحد ولا يأبه كثيرا بالبروز امام عدسات التليفزيون ولا تروق له احاديث الفضائيات باعتباره صاحب باع طويل في محاولات حل الازمة المستعصية.

لا يفضل الرئيس الاريتري صاحب الافكار الثورية الشابة احتكار حل الازمة ويحبذ توحيد المسارات ويبارك خطوات الحل التي بدأت في ماشاكوس، وان كان يتخوف من التفاصيل فالشيطان كما يقول يسكن في التفاصيل لذا يفضل ان يكون حذرا وان كان متفائلا بقرب الحل.

الرئيس افورقي يبدو متسامحا الى حد كبير مع نظام الحكم في الخرطوم حتى في مسألة دعمه لتنظيم «الجهاد الاريتري» على الحدود ورغم انه يبدو متشككا في حدوث تغيير في فلسفة وسياسات النظام فانه يطلب التريث في الحكم على مايجري في باطن النظام والمعاونة اذا لزم الامر في مسألة التغيير لانه لصالح السودان اولا وجيرانه ثانيا. ويقول انه يتعاطى مع النظام بلا حساسيات وبدون اسئلة عما يجري.

الحوار مع الرئيس الاريتري بدأ وانتهى وماشاكوس

* لديكم بصمات طيبة في ملف الازمة السودانية والان هي تأخذ طريقا وعرا للحل عبر ماشاكوس كيف تقيم مايجري هناك في نيروبي بعد المرحلة الاولى ودخول المفاوضات المرحلة الثانية الصعبة؟

** الاتفاق ايجابي وخطوة حاسمة لايجاد حل سياسي شامل في السودان، كل المبادرات والمساعي قبل هذا الاتفاق لم تتجاوز كونها مبادىء او مناقشات حول المبادىء دون التطرق لاشياء عملية على ارض الواقع. مبادرة «الايجاد» كانت قد تجمدت او لنقل انها ماتت، اليوم الطرفان اتفقا على ملامح المستقبل في السودان سواء من حيث فصل الدين عن الدولة او حق تقرير المصير والاستفتاء على هذا الحق، ونحن نعتبر الاتفاق مرحلة حاسمة بين ماضي الازمة ومستقبلها وانا حريص على دعم هذا الاتفاق والمسعى الاريتري كان بهدف الوصول الى ما وصل اليه الطرفان في ماشاكوس.

* هل انت واثق بوصول الازمة للحل عبر ماشاكوس؟

** دون ان ندخل في التفاصيل وبعيدا عن اي حديث عاطفي نقول ان الاتفاق خطوة للامام وكل خطوة للامام تعني مزيدا من التعقيد ولذا اقول ان الشيطان في التفاصيل والتفاصيل صعبة ومعقدة.. على سبيل المثال كيف ستكون الترتيبات في المرحلة الانتقالية؟ ماهي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

القوانين، وكيف سيكون شكل الحكومة وكيفية المشاركة؟ هذه اسئلة عملية ومطروحة وكون هذه الاتفاقية بدأت تثير تلك الاسئلة الجادة فهي ايجابية من هذا الجانب والناس يجب ان يتعاملوا مع هذه الاسئلة بواقعية، وسمعت من محللين ومعلقين سياسيين وحتى من سودانيين مارسوا الحياة السياسية ان العملية انتهت واميركا دخلت، واميركا في جانب الحل وانا لا ارى الامور بتلك الدرجة انا من جهة متفائل ولكني حذر بشدة فيما سيأتي من خطوات بعد هذه الاتفاقية.

* هل هذا الاتفاق بخطواته الاولى والثانية والثالثة سيؤدي للوحدة في السودان؟

** سيؤدي للوحدة بالطبع، واذكر انه في الايجاد عام 1994 شارك من الجانب الجنوبي الدكتور رياك مشار والدكتور جون قرنق، مشار كان يقول بالاستقلال فقط، وقرنق كان يقول بوحده السودان، هذا جانب وحدوي. الجبهة كانت تقول نحن مع حق تقرير المصير مهما كانت نتائجه. نحن قلنا لابد من تصور لتجنب الانفصال، اذا كان حق تقرير المصير تفسيره بالنسبة لنا 99 في المئة وحدة فإن الواحد في المئة المتبقي اذا مورس في ظل اجواء الحرب والكراهية خطر على الوحدة لذا لابد من المرحلة الانتقالية وهي محك لانها تحوي المشاركة للجنوبين والشماليين ولابد من اعطاء الجنوبيين الفرصة لكي يحسوا بأنهم مواطنون درجة اولى ولهم نفس الحقوق والواجبات، لابد من اعطاء الجنوب نفس الفرص، اذا اقنعت القوى السياسية السودانية الجنوبية بأن الانفصال ليس في مصلحة الجنوب بخطوات وبرامج عملية فسيكون الشعب السوداني قد الغى مشكلة الجنوب من قاموس الحياة السياسية السودانية والى الابد.

تأمين الوحدة

* وماذا عن حق تقرير المصير الا تتخوف من ان يؤدي الى الانفصال؟

** اذا طرح اليوم فستكون النتيجة مباشرة الانفصال، المطلوب اعطاء فرصة للشعب السوداني لممارسة حقه واعطاء صوته بعد فترة يطمئن فيها السودانيون الى مستقبلهم واعتقد ان العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الانتقالية سيؤمن وحدة السودان واذا لم ينجح فستكون النتيجة انفصال والانفصال احتمال وارد والعوامل الخارجية والداخلية اذا اخفقت في أن تؤدي بالمسيرة الى الوحدة فسيكون الانفصال، انا مطمئن لكني اقول يجب ان تحدد التفاصيل والترتيبات للمرحلة الانتقالية وبدقة وبدون ان نرى الترتيبات وبدون تلك الخطوات العملية على الارض لا يمكن ان اقول انا مطمئن للوحدة مئة بالمئة.

* هل تتخوف من التيار الانفصالي في الحركة؟

** لا يوجد تيار انفصالي في الحركة، التيار الانفصالي في الحكومة والجنوب لم يشعر منذ الاستقلال وحتى الان بأنه جزء من الشمال وذلك بمعاملة القوى السياسية الشمالية للجنوبيين كدرجة ثانية، من يطرح قضية الشريعة في السودان هو الذي يريد الانفصال.

* وهل النظام الان في الخرطوم قادر على تحقيق حلم الوحدة؟

** ولم لا؟ هذا النظام وافق على الاتفاقية، والاتفاقية بهذا المعنى تعني ان هذا النظام لم يعد موجودا في السلطة. منذ العام 1989 وحتى توقيع هذه الاتفاقية كان هذا النظام يقول انا الذي سأجد حلا للمشكلة وغير من دستور لدستور، واليوم قال نحن نتفق في المرحة الانتقالية، اذا هناك تغير، ويظل السؤال مكانه هل بالفعل النظام يريد الدخول الى مرحلة انتقالية ويشرك كل الناس في الحكومة المركزية، ويعطي الجنوبيين حكما ذاتيا؟ هل سنرى بشكل كامل تلك العملية تحدث على ارض الواقع، انا عندي كثير من التحفظات حول هذه الاتفاقية ولكن طالما النظام وافق عليها فهذا شيء ايجابي لان هذا معناه ان النظام سيتخلى عن سيطرته على كل شيء.

* ربما كان هذا النظام يتبضع المبادرات، وربما كانت مناورة.. ما الذي دفع النظام للتوقيع هذه المرة؟

** في اجتماع قمة الايجاد قبل الاخير في الخرطوم دعونا الاطراف للجلوس المباشر بدلا من تضييع الوقت في المبادرات، وقلنا لماذا نضيع وقتنا، وقلت لهم ايضا اذا كان قرنق يتهرب فامامة الفرصة لان يمشي من مبادرة لمبادرة، واذا كانت الحكومة تتهرب فستترك مبادرة لمبادرة، نحن لا نرى ان هناك مشكلة بين مبادرة الايجاد والمبادرة المشتركة واي اطراف تريد المشاركة اهلا وسهلا، حتى الاميركان قلنا لو ان لهم نفوذا واتصالات فليأتوا شريطة وجود اطار لدمج المبادرات. المشكلة ان الاطراف جميعا رفضت، الحكومة رفضت والحركة لم تكن موجودة. ومصر رفضت وانا استغربت هذا الموقف رغم ان المسؤول الليبي علي التريكي قال اننا متفقون مع مصر على دمج المبادرات، أغرب من ذلك ان الحكومة قالت لنا نحن لن نتخلى عن المبادرات في الساحة لكن في الوقت الحالي نحن اتجاهنا مع اميركا، اميركا داخله في المشكلة، قلت لهم، السلام عليكم، وقبل ان يذهبوا الى نيروبي قالوا ان الاميركان معهم، الاميركان موقفهم تغير، واليوم يقولون انهم قبلوا الاتفاقية تحت ضغط الاميركان، لا اعرف ان كان هناك ضغط ام لا لكن كل الاحداث قبل ماشاكوس تشير الى ان الحكومة ربما كانت تريد التوقيع لاسباب تكتيكية أو استراتيجية عموما الحقائق ستظهر لاحقا.

* ولماذا وقعت الحركة الاتفاق بعيدا عن التجمع المعارض؟

** هناك اتفاق ضمني في التجمع انه لا يصر على المشاركة في تلك المبادرة، لان المبادرات هي التي تدعو الناس للمشاركة والمبادرة لم تدع التجمع هي دعت الحركة، والاحتمالات كانت مدروسة في التجمع ان الحركة تكون ممثلة لهم في هذه الاتفاقيات، واستبعد ان تكون الحركة مسيطرة على كل شيء، ولذا هي وافقت بعد موافقة الحكومة وما كان هناك حل آخر، اذا كانت الحركة حركت المفاوضات وابدت مطالبها والحكومة وافقت.. فهل للحركة ان ترفض؟ اظن هذا غير مقبول.

دور مصر

* لماذا دبت الحياة فجأة في الايجاد هل هو الضغط الاميركي؟

** ماذا يفعل الطرف الثالث اذا لم تكن هناك رغبة من الطرفين هل ضغطت اميركا بالبندقية مثلا، هل ضغطت بالوعود، اميركا دخلت ومن حقها ممارسة كل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لن ننضم للجامعة العربية لأنها ناد بلا جدوى

الاساليب لانجاح المفاوضات والمشكلة في رأيي لم تكن في المفاوضات فالاميركان كانوا واضحين من البداية. فعندما بدأت أميركا العمل وحدد تقرير جون دانفورث الاطراف المشاركة وهي كينيا ومصر وبريطانيا والنرويج، وعندما استفسرنا حول هذه التركيبة قالوا لنا ان كينيا تمثل الايجاد بشكل مباشر أو غير مباشر بالتفويض أو بدون تفويض، ومصر ممثلة للمبادرة المشتركة وبريطانيا والنرويج يمثلان شركاء الايجاد لتمثيل اوروبا على ان يكون الدور الاساسي لاميركا والمصريون يعرفون اكثر من غيرهم ذلك. وكان رأينا ان هذه التركيبة جيدة وعادي ان يلعب الاميركان دورهم. هذا طبيعي لانها دولة عظمى، وابعادنا كان عاديا لاننا بالاساس لا نريد الظهور على الشاشة. وطالما الحكومة السودانية كانت متحمسة للدور الاميركي اذا القضية في ايد امينة!!

* ولماذا جرى تغييب مصر؟

** لم يكن هناك تغييب لمصر، والاميركان ابلغوا كل الاطراف الأخرى. ومصر احدى الدول الاساسية على الطاولة، مصر كانت من اول الدول المطلوبة على الطاولة.

* وكيف ينجح اتفاق تغيب عنه مصر والمعارضة وليبيا؟

** لا احب ان انظر للشكليات. الاهم المضمون، الحكومة والحركة اتفقتا على ماشاكوس، علينا الا نعقد العملية ولا نعطي تبريرات لمن يريد التهرب من هذه التفاصيل. تعال نعرف جدية الاطراف، كيف ستكون ترتيبات المرحلة الانتقالية. كل هذه الامور يجب ان تكون واضحة. يجب ان يضمن الاتفاق في مراحله اللاحقة مصاحبة كل القوى السودانية في المرحلة الانتقالية حتى نهاية الامر وفي تلك المرحلة ضروري ان تقول كل القوى السودانية نحن شاركنا ونقبل النتيجة.

* هل ستحرك المسعى الاريتري ام تنتظر نهاية ماشاكوس؟

** مضمون المسعى الاريتري كان اقتراح ترتيبات المرحلة الانتقالية وما بعدها، وكان التشاور مع كل الاطراف. المسعى ما كان الا دعما للمبادرات الجارية في الساحة. والتركيبة التي اختاروها لم تشكل لدينا حساسية على الاطلاق. وكان شعارنا المهم اي مبادرة تنجح. وان اي تأخير مضيعة للفرص على السودانيين، والمسعى كان في اطار تحريك الأمور للوصول الى شيء، الان بماشاكوس الامور وصلت الى ما وصلت اليه وعلينا انتظار نتائج الجولة الجارية الان.

* هل تعتقد ان قرنق وحدوي؟

** تلك الشهادة اعطوها له في الخرطوم. البشير وغازي صلاح الدين قالوا انه رجل وحدوي، وطالما قالوا - هم- رجل وحدوي لا يحق لاي طرف ان يقول انه غير وحدوي وليس لأطراف أخرى ان تقول خلاف ذلك الا اذا كانت هناك معلومات أخرى.

* وما هي معلوماتك حول وحدوية قرنق؟

** تجربتي معه وتجربتي مع التجمع المعارض تقول ان كل البرامج والمناقشات والاوراق التي حررها التجمع اكدت الموقف الذي لاحظناه منذ العام 1994 في نيروبي عندما كان رياك مشار يقول الاستقلال وقرنق يقول الوحدة. السنوات الـ8 الماضية ليست كافية للحكم على قرنق. كثير من الناس كانوا يقولون انها مناورة، وانا كنت اقول ليست مناورة والدليل ان برامج التجمع واجتماعاته بما فيها قرنق تؤكد ان خيار الوحدة هو الخيار الاساسي لكل الاطراف العاملة في التجمع، كيف اشك في ان قرنق وحدوي؟ التوصيفات تأتي من غير الوحدويين، أنا التقيت كثيرا مع المسؤولين في الانقاذ وكانوا يقولون دعوا الجنوب ينفصل ونطبق برامجنا في الشمال، ربما تغير الوضع الان بعد ظهور البترول.

* وهل للبترول دور في تغيير المعادلة؟

** البترول ساهم بشكل كبير في اقناع الطرفين بالسلام وانهاء الحرب، كل طرف الان سيكون رابحا، وكان الناس يجرون وراء البترول أو أن المشكلة ستحل بظهور البترول. وهذا غير صحيح، ربما كان البترول جزء من المشكلة ولكن البترول لن يحلها.

* هل البترول هو الذي جلب الاميركان الى المنطقة؟

** بعض مراكز القوى في اميركا تقول: لنا مصلحة في البترول السوداني وهذا شيء طبيعي وحق مشروع، كون هناك مصالح هذا عادي ولكن كون تلك المصالح ترتب اوضاعا سياسية في السودان فهذا غير ايجابي بالمرة، وربما كانت واشنطن دخلت لمصلحة ولكن في النهاية هو قرار سوداني.

* وما دور اليمين المسيحي والكنائس في تلك الاتفاقيات؟

** في الادارة الاميركية السابقة لم تكن هناك سياسيات واضحة في هذا الملف. هذا جعل الادارة الجديدة تبدأ من المربع الأول لا يمكنني التأكد من وجود مراكز قوى معينة فالإدارة تسير مصالحها. لانه لم تكن هناك سياسة واضحة في اميركا تجاه السودان.

* لماذا فشل التجمع في فرض نفسه على الطاولة؟

** التجمع خلق انسجاما بين فئات وفصائل تمثل كل السودان واذا كان الناس يتصورون ان التجمع سيحقق معجزة، يصبحون غير منصفين، مر على السودان نحو 50 عاما ما استطاع اهله الوصول لحل. اذا علينا ان نفهم التعقيدات داخل التجمع الذي يقوم على اتفاق قوى سياسية لكل برامجه الخاصة، وانت تعمل في داخل هذه التجمع لتأمين الوحدة. واقول أن التجمع نموذج وحدوي، ربما كان ضعيفا، ولكنه نموذج مقبول على كل حال اراه ناجحا.

* هل خروج الصادق المهدي، وحزب الامة اثر على فعالية التجمع؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

** السيد الصادق خرج «فماذا فعل ؟!». كان لدية دور عندما كان في التجمع، وهل كانت الامور ستسير بشكل كبير وحاسم حال وجوده. لا اعتقد ذلك. انا لا اقول ان حزب الامة ليس لديه دور او ان الصادق ليس لديه دور. ولكن اذا كانت هناك قوة ضعيفة وتبعثرت اذا هي لاشيء. واذا كانت هناك قوة حقيقية وتبعثرت فهي لا شيء. انسحاب حزب الامة لم يكن مكسبا للتجمع ولكنه لم يوجد اى تغيير في المناخ السياسي في الداخل. حاول النظام الاستفادة منه ولكنه لم يستفد وانا ارى بصدق ان التجمع هو ضمان للوحدة في المرحلة الانتقالية هو لمصلحة السودانيين لانه تجمع لا تحكمه مصالح ضيقة. هي مصالح للمستقبل واذا كنت تريد عملاً سياسيا وحدويا فلابد من وجود مساهمات للتجمع ولكن لا يحتكر التجمع الدور.

من موقع لموقع

* نقله الى النظام السوداني كيف استطاع الافلات من الحصار الدولي والاقليمي والداخلي؟

** هذا النظام تفنن في التقهقر. ينسحب من موقع لموقع. من هنا لهناك. مع مجيء ثورة الانقاذ عام 1989 كانت العناوين البارزة محلية وأقليمية ودولية. محاولات اغتيال وتخريب. وتصدير الثورة والاممية. الان النظام يتعاون مع اميركا في حلف ضد الارهاب. والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذا النظام غير استراتيجيته التي قام عليها في بدايات مرحلة الانقاذ والثورة والاممية والمشروع الحضاري؟ عموما نحن -كارتيريا- لا نتعامل بحساسية معهم. اذا كانوا غيروا من انفسهم فلن اكون منزعجا. خاصة لو كان التغيير في الاتجاه الايجابي. يجب ان نتعامل مع النظام ولا نقول لهم لماذا تغيرتم. واذا كان هذا النظام يحارب الارهاب فليس لدينا مانع. اهلا بمحاربة الارهاب لكن علينا الا ننسى انه كانت هناك محاولة لاغتيال الرئيس مبارك في اديس ابابا والنظام متورط فيها وكل العالم يعرف ذلك. الان هم يعلنون انهم اول من حارب الارهاب ونقول اهلا..

* هل معنى هذا ان الملف السوداني - الاريتري تم تبريده تماما؟

** نحن نتعامل مع هذا النظام بواقعيه منذ البداية. لما جاءت ثورة الانقاذ في 1989 وخلقوا ما يسمى الجهاد الاريتري. قلنا لهم نحن اخوانكم ولسنا محتاجين لأن تخلقوا لنا مشاكل. في العام 1991 تحررنا وقلنا لهم لا داعي لهذه المحاولات. ورغم اننا كنا متحفظين على ما يفعلونه ونعتقد ان مشروعهم ليس له اساس وتكررت العملية ضدنا فقلنا لهم. ليس هذا في صالحكم ولا صالحنا. قلنا لهم تريدون التغيير؟ فلا مشكلة. مشكلة المعارضة السودانية انها خرجت من عندكم وهي موجودة في مصر واريتريا وفي كل مكان ونحن احتضناهم وتعاملنا معهم ليس بغرض ان نعاديكم تلك قضية منفصلة. وحلوا قضاياكم بعيدا عنا. ولو انكم حصرتم برامجكم في الاطار الداخلي والمحلي. فليست لدينا مشكلة ولاحساسية.

* هل ما تزال حكومة الخرطوم تدعم الجهاد الاريتري؟

** الجهاد الاريتري يطبع مجلاته ومنشوراته ويوزعها من داخل السودان وله ارتباطات مع شبكات ارهابية جهادية ولدينا الوثائق على ذلك. قد تكون هناك مناورات لبعض المسؤولين. قد تكون هناك بعض المعلومات عن تورطات لكنها غير مزعجه لنا ولكنها لا تقوم بدور في دفع العلاقات الى الامام. وقلت لهم لو اردتم دعم الجهاد الاريتري الذي خلقتموه فادعموه للابد واعطوه اي شيء موجود في الدنيا. ولن يفعل اي شيء. اذا كان هناك من اذى من هذا الجهاد فقط هو تعكير العلاقات الاريترية - السودانية وتضييع فرص التعاون للمصلحة المشتركة.

* هل تم القبض على بعض عناصر الجهاد الاريتري؟ هل لديكم اعترافات تدعم هذا التوجه؟

** نعم لدينا الوثائق على ذلك. منذ 13 عاما يوم ان تأسست منظمة اسمها الجهاد الاريتري في الخرطوم والمعلومات تصلنا بشكل مستمر. وفي العام 1994 ابلغنا الحكومة بكل النشاطات على الحدود. من ارسال لاجئين الى افغانستان. ومعسكرات داخل السودان. والقيام بعمليات ليس لها معنى ولا اثر على الوضع هناك على الحدود. المعلومات والوثائق على ذلك موجودة لدينا.

مع اثيوبيا

* وماذا عن ازمة الحدود مع اثيوبيا؟

** هي بالنسبة لنا قضية منتهية

* وبالنسبة للجانب الأثيوبي؟

** طلب من المحكمة تفاصيل وآراء وتوضيحات. وكانت مفيدة جدا. لانها حسمت كل القضايا. وقدمنا لها اجابات واضحة. وصريحة. لم يعد للازمة ذيول.

* هل هناك فرصة لعودة العلاقات الطبيعية بينكم وبين أديس ابابا؟

** ستأخذ وقتا.

* لماذا؟ هل لأن الجرح عميق؟

** لا يمكن ان «نلدغ من جحر مرتين.. والا كنا اغبياء» كما يقال. وصديق اميركي قال لي: اذا لعبت عليّ مرة واحدة فلعنة الله عليك.. واذا لعبت عليّ مرتين فلعنة الله عليك مرتين!!

* هناك سؤال يراود كل انسان عربي. فإريتريا مع كل هذا الانتماء العربي والرؤية العربية الواضحة. لماذا لا تنضم الى جامعة الدول العربية؟!

** لن ننضم للجامعة. لانه ليس فيها جدوي.

* لماذا؟ هل لأن الجامعة ليست ذات فاعلية؟

** طبعا. الجامعة هي ناد اكثر منها كيان فاعل.

* بالنسبة للملف الداخلي. خرجتم من «ثورة» واصبحتم «دولة» واحتفلتم بعشر سنوات على الاستقلال. متى تكتمل أركان الدولة دستوريا وحزبيا وعلى مستوى المؤسسات والاقتصاد؟ متى نستطيع القول بأن هياكل الدولة الأريترية اكتملت باركانها ومؤسساتها؟

** هياكل الدولة اكتملت فعلا وكان هذا قبل الاستقلال..

* هل اكتملت تعدديتها الحزبية؟

** ليس شرطا للاكتمال أن تكون هناك التعددية الحزبية. فالتعددية لها شروط ليست قائمة بعد. ونحن نؤمن بأن السعودية دولة والكويت دولة والامارات كذلك. ومصر والأردن والمغرب. ولكل منها نظامها السياسي الملائم لها. هذه دول برزت عبر عقود من التاريخ. ومعترف بها والتعددية ليست هي العمل المكمل للدولة بالضرورة.

* إذن. أنتم ترون أن النموذج الحزبي في اريتريا الآن مكتمل أم فيه شيء من النقص؟

** أراه مكتملاً أكثر من أي موقع آخر. هذا الشعب من تجربته التاريخية قبل التحرير. اكثر اكتمالا من أي شعب آخر. هذا الشعب الذي لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة. استطاع خلق مؤسسات قوية. وشارك في كل مراحل البناء ومازال مستمرا بنفس التقاليد.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مبارك

قرنق

والقيم ما تزال قائمة من دون نظر الى الشكليات. الشعب الاريتري من اعظم وانضج الشعوب. استطاع ان يتحدى جبروت قوة كانت تدعم من قوى عظمى في العالم. واسقط وجودها من خلال مؤسساته. لا من خلال المفاوضات أو كما حدث في حالة جنوب افريقيا، أو بأي شكل الا من خلال مؤسساته هو ونضاله هو. هذه المؤسسات شملت كل مجالات الحياة، وهذه المؤسسات هي التي تعد اليوم ركيزة لحياتنا. الشعب الاريتري يشارك في كل شيء.

* وكيف وصلتم لأن يسير الناس في الشوارع آمنين الى هذا الحد؟

** المؤسسات التي ركيزتها الشعب، لا تحتاج الى جيش أو شرطة لكي يحكمها أو يسيطر عليها، هذا المجتمع هو نفسه البوليس. فأنا منذ صغري موجود في «الحارة» حينما كنت أخطيء يعاقبني والدي أو والدتي، وفي الشارع حينما اخطيء يقول لي الناس: يا ابن فلان، ليس هذا من تقاليدنا أو أخلاقنا. فلماذا تفعله؟ أي خطأ يقع في المجتمع هو يصححه، والمجتمع لا يريد سلطة أو مؤسسات أو جهة بعينها تقول له: البس هكذا، و«كل» هكذا وتحرك في هذا الاتجاه، المجتمع لا يقبل وصاية أو فرض شيء من فوق، انه شعب ملتزم.

* الناس هنا يمشون في الشوارع في أمان من دون حاجة الى من ينظمهم أو يحميهم. كيف؟

** كل سكان اريتريا لا يزيدون على ثلث سكان القاهرة، وهذا المجتمع له قيم وقوانين معتمدة، ولحسن حظنا هذا الشعب غير محتاج لمؤسسات أمن أو شرطة، أو مؤسسات سياسية لها تعقيداتها تملي عليه اشياء بعينها. الشعب له ثقافته ووعيه سياسيا واجتماعيا، وفي المانيا حدث مثل هذا بعد الحرب العالمية الثانية، والأوضاع مستقرة في ظل أن المجتمع له أساسا تقاليده، مثلا - في حارتنا عام 1995، أتى صحفيون وكاميرات ليصوروا ويكتبوا عني وقام اهالي الحي وقبضوا عليهم وسألوهم: من أذن لكم أن تفعلوا ذلك؟ وأخذوا منهم ما في ايديهم من الكاميرات، وقالوا لهم ليس عندنا ما يمكنكم تصويره!

نحن نقول اننا لسنا السبب في ترسيخ مثل هذه القيم فهي اساسا موجودة وقائمة في المجتمع، ونحن نعمل جميعا على تعضيدها.. وقد تكون هذه القيم تأثرت بمجيء تطور اقتصادي واجتماعي في البلاد، ولكن مجتمعنا مثل كل المجتمعات العربية فيه قيم وتقاليد.

* ماذا فعلت في مجموعة الـ15 التي انشقت على الحزب الحاكم، وهل سنشهد الفترة المقبلة تقديمهم الى المحاكمة؟

** هي قضية امن قومي نحن انتظرنا وأعطينا الفرصة. والشعب عرف كل الحقائق بالتفصيل واتخذنا الاجراءات اللازمة للحد من التصرفات التي كانت تؤثر على أمننا القومي، ونحن قمنا بعمل اللازم معهم دون اعلام أو غيره.

* والانتخابات؟

** ماشيه على مستوى القرى وعلى مستوى الاحياء.

* عندي سؤال مكرر دائما وهو حقيقة وجود علاقة مع اسرائيل؟

** القوى السياسية العربية التي تحاول تعبئة الشارع العربي ضدنا هي قوى سياسية تسيء الى المجتمعات العربية، واذا قلنا «مقاطعة» فهناك اتفاقيات بين اسرائيل ومصر هناك «كامب دافيد» من اقوى واول الاتفاقيات في العالم العربي ومن حقنا أو حق أي دولة عربية في القرن الواحد والعشرين عمل ذلك، وهناك الكثير من المعلومات المضللة في هذا النطاق، تحاول ان تثير مشاعرنا تجاه الحاصل، ذلك يبرز ضعف القوى التي تبث هذه المعلومات.

* لماذا اريتريا تحديدا تثور حولها المعلومات والشائعات؟

** هذا السؤال يوجه لاصحاب تلك المعلومات والشائعات إذا كان اي شخص يقول ان في «اريتريا» قواعد عسكرية اسرائيلية، نقول له عيب، وهذه اثارة للشارع ومعلومات مغلوطة!!

* والعلاقة مع أميركا؟

** من حقنا.. والقواعد الأميركية موجودة في كل مكان، واذا كانت مصالحنا تملي ذلك فلم لا؟ وبرغم ذلك، فلا توجد مثل هذه القواعد الآن.. ومستعد لأن أطوف بك البلاد منطقة منطقة ودلني أين هي قواعد أميركا؟!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

الخرطوم: واشنطن ولندن ضد انفصال الجنوب

البشير وقرنق يتفقان على ضرورة وحدة السودان

عواصم - وكالات: قال الرئيس السوداني عمر حسن البشير في تصريحات نشرت امس ان حكومة الخرطوم ستسعى جاهدة حتى يصبح خيار الوحدة هو المفضل للجنوبيين. وقال البشير في مقابلة مع مجلة المصور المصرية الأسبوعية "الكلام عن أن تحقيق الوحدة بعد ست سنوات أمر مضمون بنسبة مائة في المائة هو مجرد أماني غير واقعية. فالأمر صعب للغاية." واضاف "سوف نسعى لتعويضه - مواطن الجنوب - بتشجيع جهود التنمية في الجنوب وقد تكون السنوات الست غير كافية لنعمر ما دمرته الحرب لكننا نبذل كل ما في وسعنا." وقال البشير "ان الدول الغربية وعلى راسها اميركا وبريطانيا يتحدثون عن انهم مع خيار الوحدة ويؤكدون انهم سيدعمون هذا الخيار من خلال دعم وتمويل مشروعات وخدمات للجنوب تجعل خيار الوحدة هو الخيار الأفضل للمواطن الجنوبي." واضاف ان جيران السودان في الجنوب "ليست كلها مع الانفصال.. وتخشى الانفصال" لان دول الجنوب مكونة من عرقيات متعددة مؤكدا ان بقاء السودان موحدا سيضمن استقرار هذه الدول. وقال زعيم جيش تحرير الشعب السوداني انه يؤيد وحدة السودان وان الجنوبيين سيقترعون لصالح الوحدة في نهاية الفترة الانتقالية اذا كان ذلك افضل لهم. واضاف قرنق انه كان دائما يؤيد بقاء السودان موحدا دون ان تكون هناك تفرقة على اساس الدين او الانتماء السياسي او الثقافة مؤكدا ان حق تقرير المصير لا يعني بالضرورة الانفصال. وقال البشير للمصور ان مصر التي لم ترحب بعد بالاتفاق الاطاري وتشعر بالقلق بشأن الانفصال يجب ان تقوم بدورها ايضا لضمان اختيار الجنوبيين للوحدة. من جهة ثانية صرح مبعوث للرئيس السوداني عمر البشير خلال زيارة لمقر الاتحاد الافريقي في اديس ابابا ان السلام في السودان "ينبئ بالخير" لهذه المنظمة الإفريقية الجديدة. وقال المستشار الخاص للرئيس السودان للمسائل المتعلقة بالسلام غازي صلاح الدين العتباني انه في حال افضت المفاوضات الجارية في كينيا بين حكومة الخرطوم والمتمردين الجنوبيين الى السلام فان ذلك "سينبئ بالخير للاتحاد الافريقي الوليد".

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

السودان: انشقاقات جديدة عن الحزب الحاكم

الخرطوم - **الرايه**: أعلن ثلاثة منشقون عن الحزب الحاكم في السودان من بينهم وزير في حكومة الرئيس البشير عن تشكيل حزب جديد باسم «العدالة»، ووجه الحزب في بيان أصدره أمس انتقادات حادة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وقال إنه يكرس للجهوية والانقسام الاجتماعي. واتهم القيادي الجنوبي لام أكول أبرز قيادات الحزب الجديد أن حزبه خلق لتصحيح الأخطاء التي ظل يرتكبها الحزب الحاكم، كما يدعو للعدالة وإعادة التوازن في المجتمع السوداني وينحاز إلى المهمشين من أبناء الوطن والأقاليم الأقل نمواً. وقال أكول الذي مازال متمسكاً بمنصبه وزيراً للنقل في الحكومة إنهم في الحزب يعلمون أن العقلية الأمنية والسياسية الحاكمة الآن لن تترك الباب مفتوحاً لنشاط حزب ينادي بالعدالة ولكنه أكد أنهم أمام تحد يجب مواجهته. من جهته، أتهم أمين بناني أحد مؤسسي الحزب الثلاثة الحكومة بإلصاق تهمة الجهوية والقبلية على حزبه، ودافع قائلاً إن حزبه ينزع للاعتدال ولا يميل لليسار أو اليمين ولكنه يؤمن بإيقاف الحرب والوحدة وخلق توازن في خطاب الدولة والمجتمع. وكان الحزب أعلن في احتفال للحزب جرى في الخرطوم أمس بحضور عدد من ممثلي أحزاب المعارضة «الأمة، الاتحادي، حزب الترابي» عن انضمام عدد من الشخصيات البارزة من بينهم «الفريق متقاعد توفيق صالح أبو كدوك والقيادي الشيوعي السابق محجوب بلال والبروفيسور محمود موسى محمود».

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاحرار
التاريخ : ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢

خطة واشنطن لمعاقبة مصر بسبب مواقفها من ضرب العراق والانتفاضة

فتنة «ماشاكوس» الأمريكية تشعل الحرب بين القاهرة والخرطوم

أمريكا تسعى إلى إيجاد «برويز مشرف» آخر فى افريقيا يلعب دور «البشير» لسنوات قادمة

تحسن علاقة الخرطوم بواشنطن مع تصاعد الحملة الأمريكية ضد القاهرة التى لا تقبل علاقة التبعية

التحريض الأمريكى وراء إثارة السودان لقضية حلايب والتراشق الإعلامى حولها

مصطفى عثمان

احمد ماهر

البشير

جون جارانج

احمد عبد الحليم

بوش

رفضت مصر طلب الخرطوم مشاركة القاهرة فى الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس احتجاجا على عدم إشراكها فى الجولة الأولى .وانتظرت الخرطوم أن ترد القاهرة على خطة سودانية سابقة قدمتها السفارة السودانية بالقاهرة للحكومة المصرية بشأن مشروع التكامل فى منطقة حلايب المتنازع عليها بين البلدين الذى سبق أن اتفق عليه الرئيسان مبارك والبشير، فتأخر الرد المصرى «وفق المصادر السودانية» فأعلنت الخرطوم تمسكها بحلايب.

ارتفعت حرارة العلاقات بين الخرطوم والقاهرة وهو ما دفع الاخيرة الى مطالبة الخرطوم بعدم إثارة مسألة حلايب وشلاتين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

٢٠ الف كيلومتر مربع على ساحل البحر الأحمر مرة اخرى باعتبارها أرضا مصرية، مع قبولها تحويل المنطقة لمنطقة تكامل لصالح وحدة الشعبين، فقامت الخرطوم بإثارة المسألة مرة اخرى وهو ما اكده الرئيس البشير فى حوار مع صحيفة "الوطن" القطرية بتقديمه شكوى فى هذا الشان امام الامم المتحدة ومجلس الأمن،بل تحدى البشير مصر بقوله: "إن السودان لم ولن يتنازل عن حلايب وشلاتين .!

وحاولت القاهرة الرد باستدعاء السفير السوداني فى القاهرة "احمد عبد الحليم" للاحتجاج على تصريحات البشير بشان حلايب، فوجدت انها تعطى بذلك الأمريكان دورا اكبر للصيد فى الماء العكر والتدخل في لعبة شد الحبل بين الطرفين، فعادت القاهرة لنفي ان يكون الاستدعاء قد تم الآن ولكن الأسبوع الماضى، وليس بسبب تصريحات البشير، ولكن بسبب اعتقال مواطن مصرى فى الخرطوم ومعاملته بصورة سيئة .!

كما حاولت الخرطوم بدورها تدارك "خناقة جديدة "مع القاهرة، فاطلق وزير الخارجية السودانى "مصطفى عثمان "تصريحات ملطفة للأجواء، اكد فيها على عمق العلاقات بين مصر والسودان، وقال" :إن هناك قوى تدفع بقضية حلايب للإساءةإلى العلاقات بين السودان ومصر"، ولكنه لم يحدد ما هى هذه القوى؟ !إلا ان الملحق الإعلامى السودانى بالقاهرة اشار الى ان هذه القوى التى يقصدها وزير خارجيته هى "امريكا التى تشن حاليا حملة ضد مصر."

هذه باختصار هى ابرز معالم ومحطات الأزمة شبه المكتومة بين القاهرة والخرطوم منذ توقيع اتفاقية ماشاكوس بين الخرطوم وحركة التمرد، والتى تنص على حق الجنوب فى تقرير المصير، رغم الرفض المصرى التام لهذا الأمر؛ خشية انفصال الجنوب عن الشمال، وهو الأمر الذى تفجر فى اقل من ٢٤ ساعة عقب تصريحات للبشير فى الصحف العربية .

ويبدو ان انفلات الاعصاب بين الطرفين -خصوصا فى ظل حالة من الشك والخلافات المتصاعدة منذ ١٩٨٩،والتى تاججت عام ١٩٩٥ عقب المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصرى، وجرى اتهام أجهزة امنية سودانية بالتورط فيها- قد ساعد على هذا الانفلات الإعلامي الذى سرعان ما ادركه الحكماء من الطرفين بتصريحات عاجلة تلغي "الإجراءات الانتقامية "، وتبرر ما وقع بانه نتيجة اخطاء او سوء فهم .!

فبعد ان كانت قد تسربت انباء عن استدعاء مصر للسفير السودانى لدى القاهرة؛ لإبلاغه بامتعاض مصر من تصريحات الرئيس عمر البشير عن حلايب وشلاتين، وطلب تفسيرات منه حولها ..عادت الخارجية المصرية ونفت على لسان ناطق رسمى ما سبق، مؤكدة ان السفير السودانى غير متواجد منذ يومين فى القاهرة أساسا السفير كان بالخرطوم بالفعل وقت صدورالتصريح.

ولكن الخارجية المصرية عادت لتقول على لسان ناطق رسمى لوكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية: إن استدعاء سفير السودان احمد عبد الحليم تم بالفعل، الأسبوع الماضى وليس الحالى؛ لإبلاغه رسالة وصفها الناطق بـ"الحازمة "ضد ما اتخذته سلطات الأمن السودانية من إجراء غير مبرر باعتقال المواطن المصرى "ماجد رافت" واحتجازه عدة ساعات لدى الأجهزة الأمنية السودانية .!

واضاف الناطق ان ذلك استوجب تدخل وزارة الخارجية باستدعاء السفير السودانى وإبلاغه هذه الرسالة التى تفهمها تماما، واتصل فورا خلال وجوده فى وزارة الخارجية المصرية بوزيرى الخارجية والداخلية بالسودان اللذين اتخذا فورا قرارا بإطلاق سراح المواطن المصرى وتسليمه إلى القائم بالاعمال المصرية بالسودان.

امريكا

واللافت هنا انه سبق أن اشارت صحف البلدين لتعرض مصريين وسودانيين لمضايقات من جانب كل طرف، خصوصا فى ظل حالة الشد والجذب التى سبقت المصالحة الأخيرة، ولكن لم يحدث أن صدر بيان "حازم" من خارجية أى من البلدين أو إستدعاء للسفير للاحتجاج على اعتقال أى من البلدين لمواطن من البلد الآخر لعدة ساعات ناهيك عن عدة أيام .!

وبعد أن قال البشير :إن الخرطوم لن تتنازل ابدا عن حلايب وشلاتين، عاد وزير خارجيته مصطفى عثمان ليؤكد على عمق العلاقات مع مصر، وأن الرئيس السودانى عمر البشير عندما أعلن لصحيفتى الوطن القطرية والصحافة السودانية أن حلايب سودانية كان يطرح ذلك من منطلق فكرة ان تكون حلايب منطقة تكامل مصرية سودانية .

وختم د .مصطفى عثمان تصريحه بعبارة خطيرة ذات مغزى هى" :إن هناك قوى تدفع دون ان يحدد ما المقصود بهذه القوى وان كان المعنى واضحا وهو ان هناك من يحاول الاساءة للعلاقات بين البلدين باثارة قضية حلايب.

فتش عن بوش !

وعندما سأل المستشار الإعلامى السودانى بالقاهرة عمن يقصده وزير خارجيته بكلمة "قوى "تسعى لإفساد العلاقات المصرية السودانية قال بوضوح ودون تردد :أمريكا .. لانها هى التى تشن حملة على مصر، وترغب فى ابتعادها عن الملف السودانى، ومعاقبتها على رفض ضرب العراق، وموقفها من قضية فلسطين .!

استاذ الدراسات الافريقية فى القاهرة ابراهيم نصر الدين قال: إن إثارة قضية حلايب فى هذا التوقيت بالذات إنما تدل على وجود ضغوط أمريكية على الحكومة السودانية بسبب موقف مصر المساند للقضية الفلسطينية، والمعارض لتوجيه ضربة امريكية للعراق، وإن هذه الضغوط تعد "محاولة أمريكية لإسكات الصوت المصرى عن أى تسوية فى جنوب السودان تمنع تقسيمه وانفصاله، وإبعادها تماما عن القضية الفلسطينية، علاوة على إسكات صوتها الرافض لتوجيه ضربة أمريكية للعراق ."

وبشكل عام يرى محللون للشئون المصرية --السودانية أن الرد السودانى وما اعقبه من رد مصرى يندرج فى سياق لعبة شد الحبل بين الطرفين، سواء لتسريع ملف التكامل وحل مشكلة حلايب وفق الطلب السودانى من مصر، أو لوقف مسلسل الارتماء فى احضان واشنطن والتراجع عن مسألة تقرير المصير للجنوب السودانى التى تضر الأمن القومى المصرى وفق تصور للطلب المصرى من السودان .!

ويقولون :إن هذه اللعبة أصبحت "أمريكية"منذ التدخل الأمريكى المتزايد فى السودان لأغراض مختلفة، ابرزها البحث عن موقع إستراتيجى فى افريقيا، وضمان إمدادات جديدة من بترول افريقيا «السودان ونيجيريا»، مع ما يتبع ذلك من سعى واشنطن لدق منات الأسافين بين البلدين لضمان مزيد من الولاء السودانى وايجاد برويز مشرف آخر فى افريقيا .

فالعلاقات المصرية الامريكية فى أسوأ حالاتها، ووصل الأمر لحد التدخل السافر فى شئونها القضائية بالقوة والتهديد السافر بوقف المعونات طالما ان القاهرة لا تسمع كلام واشنطن، وبالمقابل هناك تحسن غير عادى فى علاقات السودان بامريكا، بل إن البشير توقع رفع اسم بلاده من قائمة الإرهاب الأمريكية، رغم ان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المبعوث الأمريكي للسودان دانفورث قال :إن العلاقات بين الخرطوم وواشنطن لا تزال "غير طبيعية ."

خميرة عكننة

من الطبيعي ان تكون هناك مصلحة أمريكية أكيدة في توتر العلاقات المصرية السودانية، خصوصا أن البيئة مهيأة لهذا التوتر بسبب الخلاف حول اتفاق ماشاكوس الذى تعارضه مصر وتصريحات البشير قال :نحن لا نستلذ احدا في اتفاق يخص السودان والخلاف القديم حول حلايب. ومن الطبيعي ايضا أن تشعر الخرطوم أو بمعنى ادق تشعرها واشنطن بنوع من الاستقواء بالموقف الأمريكي في مواجهة القاهرة، وتفتح كل الملفات. وبالمقابل تستشعر مصر الخطر من اللعبة الأمريكية على حدودها الجنوبية، في ظل حديث أمريكي عن انه "من ليس معنا فهو ضدنا"؟ !

ورغم الطمأنات السودانية بأن هذه المخططات الأمريكية ستفشل، وقول الدكتور مصطفي إسماعيل وزير الخارجية السوداني" :إن مشكلة منطقة حلايب وشلاتين لن تعكر صفو العلاقة بين مصر والسودان، وإن الذين يودون أن تصبح حلايب خميرة عكننة بين مصر والسودان لن ينجحوا" فالمصلحة الأمريكية اكبر من أن تترك علاقات البلدين تنمو وتزدهر، ودونما توتير العلاقات(!)، والخلافات بين القاهرة والخرطوم تتميز بدورها بالحساسية الشديدة :حساسية القاهرة من كل ما يمس امنها القومي من قريب أو بعيد، وحساسية السودان مما يعتبرونه تعاليا من مصر عليهم، وتدخل مصر في كل شئونهم منذ الاستقلال بشكل يدفع أى طرف للرد بقوة على اى تصريح من الطرف الآخر لا يقبله، وهذه تحديدا هي "المياه العكرة "و"خميرة العكننة "التي يصعب على الخرطوم والقاهرة تجفيفها وسط تحريض وتدخل أمريكي سافر !

بترول السودان

وليس هذا الحديث عن التدخل الأمريكي تخمينا؛ فقد كشف المبعوث الأمريكي للسودان جون دانفورث - في حوار نظمته السفارة الأمريكية مع صحفيين مصريين الجمعة ١٦ اغسطس في ختام زيارة المبعوث الأمريكي لمصر- أن السودان لم يطلب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل مشكلة الجنوب، ولكن "الولايات المتحدة هي التي تدخلت دون أن يطلب منها احد !"

وبعد أن نفى أن يكون غرض امريكا من التدخل هو بترول السودان أو حماية مسيحيي جنوب السودان، برر دانفورث سر التدخل الأمريكي والاهتمام الزائد بشئون السودان بأن "الرئيس بوش مهتم جداً بالسودان، وانه تشجع بعد ما تم في ماشاكوس!"، واشار إلى أن الرئيس بوش اكد له أن السودان لو تمكن من حل مشاكله فإن اى مكان آخر في العالم سوف يتمكن من حل مشاكله!، واضاف دانفورث يقول "هناك مأساة في السودان يجب حلها، وجميع الطوائف السودانية تعرف انه لا يمكن لجانب أن يكسب الحرب ."

وبالطبع لا يمكن ان يقتنع أحد بأن بوش أصبح فجأة صديقا للسودانيين، وأنه مهتم بالسودان بدون سبب منفعي حقيقي، ولكن المهم أن دانفورث كشف حجم الاهتمام الأمريكي الذى أصبح يترجم في صورة خطابات متبادلة بين بوش والبشير، علما بأن آخر ما وصل من وزارة الطاقة السودانية -وأكده البشير- يشير إلى أن ثلاث شركات بترول أمريكية قدمت طلبات لبدء عملها هناك، بعد استبعادها سنوات لصالح الصينيين والماليزيين والكنديين !

كان التصور العام عقب تزايد المخاوف المصرية من التدخل الأمريكي في السودان أن تلجأ القاهرة للتدخل بقوة بدورها في السودان، ونعوض ما فاتها، خصوصا أن دولة مثل الصين "احتلت "السودان اقتصاديا تقريبا خلال فترة وجودها التي لا تزيد عن خمس سنوات هناك .

وقدم العديد من المفكرين والخبراء نصائح للحكومة المصرية بألا تترك الساحة لأمريكا، وان تنشط وجودها في السودان، وتعجل خطط التكامل، وان تسرع بشركاتها الصناعية والبترولية إلى السودان لتحظى بنصيبها من كعكة التعمير عقب اتفاق السلام واستمرار تدفق البترول من جهة، ولكي تساعد الخرطوم على تحقيق مطلب وحدة السودان بتعمير الجنوب من جهة اخرى.

بل قُدمت طلبات بهذا المعنى صراحة من المسئولين السودانيين لمصر، ودعوها لتعزيز عوامل الوحدة في السودان حتى لا ينفصل الجنوب إذا استمر التجاهل العربي عموما للجنوبيين وتركهم نهبا للمبشرين والأمريكان .

الدور المصرى

على هامش ندوة أثار اتفاق ماشاكوس على الأمن القومي المصرى" التي عقدت ١٣ اغسطس بمقر نقابة الأطباء المصرية، تحت رعاية اتحاد الأطباء العرب قال السفير عبدالحليم :إنه لا يجب الاكتفاء بالتعبير عن خيبة الأمل، والقول ان السودانيين خانوا وطنهم (!) . داعيا مصر والدول العربية لتدعيم عوامل وحدة السودان، وتركيز الجهود على تغيير نظرة الجنوبيين المبشوهة للعرب والمسلمين .

وضرب مثلا على إمكانية التأثير على اتجاهات الجنوبيين بواقعة حدثت اثناء الحرب العراقية الكويتية، تتلخص في قيام جنوبيين بمظاهرة لصالح الكويت، رغم التصور العام بأن السودان يقف مع العراق، أما سبب المظاهرة فكان قيام مؤسسة خيرية كويتية ببناء مشروع خيري للجنوبيين في جوبا؛ فرد الجنوبيون الجميل بمظاهرة التأييد !

ولكن الملاحظة الأولى كانت رفض مصر المشاركة في المرحلة الثانية من المفاوضات، وترك السودانيين يواجهون مصيرهم (!)، والملاحظة الثانية هي عودة الجدل حول حلايب، رغم انها المنطقة التي يجب أن يبدأ منها التكامل والتعاون الاقتصادى .

صحيح أن المسئولين المصريين لم يقتنعوا بالطمأنات التي قدمها الرئيس السوداني بخصوص حفاظه على وحدة السودان، وقوله :إن الإجراءات التي ستتخذها الخرطوم في السنوات الست المقبلة -الفترة الانتقالية قبل الاستفتاء- سترسخ الوحدة، ولكن استمرار الرفض المصرى للاتفاق لن يوقفه أو يعطله بل سيعطي الأطراف الخارجية قوة اكبر للتدخل بحرية في مجريات المرحلة الثانية من الاتفاق .

بل إن الرئيس السوداني عمر البشير قال :إن حكومته لا تملك ضمانات بعدم انفصال الجنوب، ولا تستطيع فرض الوحدة بعد ٤٧ عاما من الحرب، رغم تسليمه بالمخاوف المصرية بشأن الانفصال وقوله إن "لها ما يبررها "، وهو نفس ما قاله زعيم المتمردين جون جارانج بأنه لا يضمن عدم انفصال الجنوب ما لم يطمئن أهل الجنوب إلى حصولهم على تنمية ورفاهية كافية وان مخاوف مصر من الانفصال لها ما يبررها.

بل طلب جارانج في حوار مع مجلة المصور أن تعمل مصر "على جعل الفترة الانتقالية التي حددها اتفاق ماشاكوس فترة انتقال إلى الوحدة وليس سعيا إلى الانفصال"، وقال" :إن لدينا أهدافا مشتركة مع مصر فيما يتعلق بالوحدة، وأنا أناشد مصر أن تفعل ما في وسعها كي تضمن وحدة السودان بهذا الاتفاق وليس سعيا الى الانفصال.

المسألة أشبه بتحد أمريكي للدور المصرى، ومحاولة لإقصائه عن السودان - فناء مصر الخلفي - ولكن الأمر لم يواجه حتى الآن بالتصدى الكافى من مصر والسودان في وقت عصيب يحتاج لتضافر جهود الطرفين وتعاليهما على اى خلاف .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ٢٣ اغسطس ٢٠٠٢

الرئيس البشير فى حوار مهم مع مكرم محمد أحمد :

لا أملك ضمانا بنسبة مائة فى المائة بحول دون انفصال الجنوب !

□□ نحن بين خيارين .. الوحدة الطوعية أو الانفصال بإحسان !

□□ الحركة والحكومة أصبحتا أكثر قناعة أن الحرب لن تحقق أياً من أهدافهما

□□ الورقة الحكومية فى « ماشاكوس » تحدثت عن نظام فيدرالى وفترتين انتقاليتين ،أما ورقة الحركة فتحدثت عن كونفيدرالية من دولتين ورئيسين وحكومة اتحادية رمزية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

●● رغم تأكيدات الرئيس السودانى عمر البشير، فى هذا الحوار، بأنه لا يملك ضمانا بنسبة مائة فى المائة يحول دون أن يؤدى تطبيق حق تقرير المصير الذى وافقت عليه حكومة الخرطوم إلي انفصال جنوب السودان عن شماله، تحاول دوائر عديدة فى العاصمة السودانية أن تجعل من تحفظ القاهرة على حق تقرير المصير أزمة فى علاقات البلدين، وكأنه ليس من حق القاهرة أن تبدى قلقا مشروعا على وحدة السودان!.

والمؤسف فى الصورة أن يصل خداع النفس لدى بعض هؤلاء الي حد تصوير القلق المصرى على وحدة السودان وكأنه دعوة مصرية لاستمرار الحرب الأهلية التى طال أمدها إلي أكثر من ١٩ عاما دون طائل، لأن مصر - هكذا يقولون - لا تريد أمن السودان واستقراره!، ولا تحفل سوى بمصالحها الأمنية والمائية!، وليس لها أن تقول رأيا مختلفا فى أمر يراه السودانيون فى صالحهم، لأن السودان «كبر» عن أن يكون الأخ الأصغر!.

بل إن خداع النفس وصل إلى حد اختراع أوهام وهواجس وظنون كاذبة، تتحدث عن اتصالات تجرى بين القاهرة وأنصار حسن الترابى، وزيارة سرية نزل فيها نائبه «على الحاج» ضيفا على المخابرات المصرية فى عمارة فى أحد شوارع مدينة نصر بهدف تنسيق حملة مشتركة لإفساد «إتفاق ماشاكوس» الذى أعطى للجنوب حق تقرير المصير، وكأن مصر لا تعرف من هو الترابى، وماذا فعل بعلاقات السودان مع مصر، وكيف فاقمت سياساته الخرقاء أزمة الجنوب مع الشمال عندما أنكر على الجنوبيين حق المواطنة، وجعل من الحرب مع أبناء الجنوب جهاداً دينياً.

بل إن البلاهة وصلت ببعض هؤلاء إلى حد الادعاء بأن مصر تعارض حق تقرير المصير، لأن إنفصال الجنوب سوف يزيد من قدرة الحركة الإسلامية فى الشمال على أن تكون أكثر قوة وفاعلية وخطرا، وكأنه لا تزال هناك فرصة - بعد أحداث ١١ سبتمبر

والمعاناة التى عاشها السودان نتيجة اتهامه بأنه يعطى الإرهاب ملاذا آمنا - كى تعاود الخرطوم سياساتها القديمة فى تصدير العنف بهدف إقامة الدولة الأممية التى تبخرت دخانا فى الهواء، وتقلصت طموحاتها إلى حد الدفاع عن وحدة الجنوب السودانى مع الشمال.

وبرغم أن هذه الأصوات تكاد تكون الأقرب إلى بعض عناصر الحكم فى الخرطوم، إلا أن هناك أصواتا أخرى أكثر موضوعية وقيمة وعقلا، تحذر من مغبة إفتعال معركة وهمية مع مصر تختفى فى دخانها التحديات الصعبة التى تواجه الخرطوم حفاظا على وحدة السودان، وتدعو إلى السعى لتوظيف جهود مصر لدرء أخطار متوقعة، لم تخترعها مصر، تدعو إلى القلق على وحدة السودان، لأن وحدة السودان قد أصبحت رهنا بقدرة الخرطوم على أن تجعل من الوحدة عنصرا جاذبا للجنوب بعد ١٩ عاما من الحرب الأهلية أكلت الحرث والنسل، وأهلكت قدرات البلاد، واستنزفت طاقات الشمال لأن الشمال يدفع فاتورة الحرب على حين يدفع أصدقاء الجنوب فى الخارج فاتورة حربه، ولكى تصبح الوحدة عنصرا جاذبا لأهل الجنوب ينبغى، من وجهة نظر هذه الأصوات العاقلة، الاستفادة من قدرات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مصر على توظيف علاقاتها الدولية والإقليمية لتحذير الجميع من مغبة انفصال الجنوب على استقرار القارة الإفريقية وخطره على أمن دول الجوار الإفريقى التى ربما يكون إنشاء دولة مستقلة فى الجنوب عامل إغراء لحركات انفصالية وعرقية عديدة تهدد وحدة هذه الدول، وفضلا عن ذلك فإن مصر يمكن أن توظف علاقاتها العربية لمعاونة السودان على إقامة مشروعات وبرامج تنمية فى الجنوب تخفف من آثار الحرب الأهلية، وتزيل بعض مرارتها، وتجعل الوحدة مع الشمال أكثر جذبا لسكان الجنوب.

وعندما سألت الرئيس البشير، وأنا ألقاه فى منزله فى الخرطوم يوم الخميس الماضى، ماذا يريد السودان من مصر على وجه التحديد؟، وهل يصبح مطلبا معقولا أن تلحق القاهرة بآخر عربة فى

□ سيادة الرئيس، اسمح لى أن يكون سؤالى الأول، لماذا التفاؤل الشديد هذه المرة بإمكان أن يؤدى (اتفاق ماشاكوس) الإطارى الذى تم التوصل إليه مع الحركة الشعبية إلى سلام حقيقى ينهى حرباً أهلية استمرت ١٩عاما، لقد كان هناك أكثر من اتفاق سابق بين الخرطوم والحركة، فما الذى يجعلنا نعتقد أن هذا الاتفاق سوف يكون الأخير؟، وما الذى أغرى حكومة الخرطوم على توقيعه؟.

□□ يمكن أن نصف هذه الفترة بأنها مرحلة تاريخية ومهمة جدا فى تاريخ السودان، فقد وقعنا بالفعل اتفاقيات سابقة، لكن قناعتنا هذه المرة أن القوى الإقليمية والقوى الدولية تقف وراء هذا الاتفاق.

وما يجعلنى أكثر تفاؤلا أن هذه القوى الدولية والإقليمية تقف الآن مع السلام ومع إيجاد حل للقضية.

ربما يكون ذلك بسبب وجود متغيرات كثيرة حدثت فى العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب والفشل فى معالجة القضية الفلسطينية الذى حفز القوى الدولية على أن تبحث عن قصة نجاح فى بلد إسلامية أخرى مثل السودان يعوض فشلها فى فلسطين.

أيضا هناك سبب آخر شجع على اتخاذ القوى الدولية هذا الموقف، وهو أن السودان بدأ يستثمر ثروة بترولية كبيرة، وهذه الثروة اكتشفتها الشركات الأمريكية التى بذلت جهدا كبيرا فى مناطق كثيرة حتى حددت حجم الثروة البترولية واحتياطياتها، وخرجوا بعد ذلك بغرض العودة مرة أخرى لاستثمار هذه الثروة عندما تكون الظروف مناسبة وتكون هناك حاجة للبترول السودانى.

أضف إلى ذلك أن الجميع تيقنوا من أن سياسة الاحتواء الأمريكية للسودان فشلت فى إيجاد حل ناجح مما جعلها تبحث عن مدخل جديد للتعامل مع القضية السودانية، كما أن القوى الدولية والإقليمية اقتنعت تماما بعدم إمكان فرض إلغاء الشريعة الإسلامية فى شمال السودان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وما يجعلنا أكثر تفاؤلا هذه المرة أنه توجد معطيات جديدة ومختلفة تماما، فالجميع بما فى ذلك الخرطوم والحركة أصبحوا على قناعة بأن الحرب لن تحقق الأهداف التى يسعون من أجلها سواء كانت فى فصل السودان أو تحقيق الوحدة أو السيطرة على السودان، لذلك فكل الأطراف التى خاضت الحرب أصبحت الآن مع السلام، وهذا ما يجعلنى أكثر تفاؤلا.

□ حسب ما قاله قرنق أنه فوجىء بالوسطاء يوقظون وفد الحركة من نومهم بعد منتصف ليلة التوقيع ليبلغوهم بمفاجأة موافقة الحكومة على الاتفاق، ماذا حدث فى اللحظات الأخيرة؟، وما الذى جعل قرنق يتحدث عن تدخل ضخم أوجد حلا بعد منتصف ليلة التوقيع؟.

□□ ماحدث من البداية، أنه تم طرح ورقة اتفاق من سكرتارية «الإيجاد» تحمل مشروعا للتسوية كانت لنا عليه ملاحظات سجلناها فى ورقة الرد.

كما قدم قرنق ورقة رد خاصة به

دون فيها ملاحظاته على ورقة الإيجاد، وكان هناك تباين كبير بين الورقتين.

فالورقة السودانية تتحدث عن نظام ڤيدرالى وفترتين انتقاليتين، فى الفترة الأولى التى تستمر ٦ سنوات يجرب النظام المتفق عليه، وفى نهاية الفترة يتم أخذ رأى المواطنين من خلال استفتاء عام، هل يوافقون على هذا النظام أم لا، فإذا كانت الإجابة بلا .. تبدأ فترة انتقالية ثانية تقوم فى نهايتها القوى الخارجية بالاتصال بجميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق، أما الورقة المقدمة من الجانب الآخر - الحركة - فكانت تتحدث عن دولة كونفيدرالية، دولة فى جنوب السودان تكون لها مؤسساتها الخاصة بها، ودولة فى شمال السودان لها مؤسساتها الخاصة بها، ورئيس لدولة الجنوب ورئيس لدولة الشمال، ثم توجد حكومة اتحادية رمزية يتولى رئاستها بالتداول الرئيسان، وحسب الورقة فإن مدة هذه الحكومة ثلاث سنوات، وكل رئيس يحكم لمدة عام ونصف العام.. وفى نهاية المدة يتم الاستفتاء على هذا النظام.

سكرتارية الإيجاد قدمت ورقة ثالثة تختلف عن الورقة السودانية والورقة المقدمة من الحركة، لكنها فى إطارها العام أقرب إلى نظام ڤيدرالى مع إعطاء الجنوب خصوصية فى الحكم، وكان الاختلاف الوحيد مع الورقة السودانية أن ورقة السكرتارية تحدثت عن فترة انتقالية واحدة.

فى الحقيقة عندما قدمت السكرتارية هذه الورقة توقعنا أن يرفضها الطرف الآخر، والتقينا فى اليوم التالى وأبدينا بعض الملاحظات على ورقة السكرتارية، ثم سألوا الطرف الآخر عن ملاحظاتهم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

□□ الدستور السودانى يقر تقرير المصير ، ولم نجد تبريرا للإنفلات [illegible]

□□ انفصال الجنوب يمثل خطورة على وحدة دول الجوار الإفريقى

على ملاحظاتنا، وتم إجراء بعض التعديلات على الورقة، وبرغم أن الخلافات بين ورقة السكرتارية وورقة قرنق كانت لاتزال كبيرة، فوجئنا بموافقة الطرف الآخر.

□ سيادة الرئيس، أعتقد أنه بعد ١٩ سنة من الحرب بين الطرفين لابد أنه تولدت قناعة لدى الخرطوم بأن أياً من الطرفين لن يستطيع أن يحقق نصرا من خلال هذه الحرب، هل تعتقد أن الظروف الداخلية لحكومة الإنقاذ ساهمت فى قبولها مالم يكن ممكنا أن تقبله فى فترة سابقة؟.

□□ حقيقة أن أخطر ما فى الورقة المقدمة هو تقرير المصير برغم أن تقرير المصير كان موضع قبول كل القوى السياسية السودانية دون استثناء منذ العام ١٩٩٥ عندما صدر إعلان «مقررات أسمره» من جانب تجمع المعارضة وتحدث عن حق تقرير المصير للجنوب، وفى العام ١٩٩٦ تم توقيع «اتفاقية الخرطوم» مع قوى جنوبية والتى أخذت هى الأخرى بحق تقرير المصير، بل تم تحويل هذه الاتفاقية إلى مرسوم دستورى، وفى العام ١٩٩٨ تم ضم هذا المرسوم إلى صلب الدستور وأصبح من الثوابت التى لايمكن تغييرها أو إلغاؤها إلا من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

□□ الحديث عن وحدة مضمونة بعد ستة سنوات ضرب من الأمانى فسيبقى الوالى مسيحيا

□□ أمريكا مع خيار الوحدة ووعدت بدعمها

□ لكن حكومة الإنقاذ هى التى وضعت هذا الدستور؟.

□□ عموما القناعة الموجودة لدى الجميع أنه لا أحد يريد أن تستمر الحرب، فقد استمرت الحرب سجالا بيننا على مدار ١٩ عاما هم يفقدون مدينة ونحن نستلم مدينة ثم العكس، هم يفقدون الضحايا ونحن نفقد الضحايا، وعلى مدى ٤٧ عاما فشلت كل الأنظمة السودانية فى فرض الوحدة عن طريق القوة، بينما تزداد الحرب مرارة وقسوة، تستنزف البشر والموارد، ولم يكن ممكنا أن نستمر بأى

حال فى هذه الدوامة، لذلك لم يكن أمامنا إلا أن نقبل حق تقرير المصير، فالوحدة إما أن تتم طواعية بين الشمال والجنوب أو يتم الانفصال بإحسان.

□ سيادة الرئيس، رغم التوصل إلى الاتفاق الإطارى إلا أنه لاتزال توجد بعض المناوشات العسكرية فى عدد من مناطق التماس، قرنق يقول إن الحكومة هى المسئولة، بينما تؤكدون أنتم أن قرنق يحاول تحسين موقفه التفاوضى بتعزيز بعض مواقعه العسكرية؟.

خلال استفتاء شعبى.

كل هذا يعنى أن تقرير المصير يلقى قدرا كبيرا من الإجماع الوطنى، ولذلك وافقنا على الورقة المقدمة من سكرتارية الإيجاد لأنه لم يكن ممكنا لنا أن نقول إننا نرفض التوقيع بسبب إقرارها لمبدأ تقرير المصير، لأن هذا المبدأ هو فى الأساس منصوص عليه فى الدستور السودانى، والدستور السودانى كان ضمن الوثائق الموجودة لدى السكرتارية عند الاتفاق، فهل كان فى وسعنا أن نتحلل منه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الرئيس البشير يرحب برئيس التحرير فى منزله بالخرطوم

□□ نحن طالبنا بوقف إطلاق النار مع اتفاق إطار المبادىء، وضرورة تجاوز كل العقبات الرئيسية حتى نصل إلى السلام، لكن قرنق يرى أنه إذا تم إلقاء السلاح قبل إقرار الاتفاق النهائى فإنه سوف يفقد مشروعيته وربما نحاول نحن تحسين أوضاعنا، رغم اعتقادنا بأننا نسير فى طريق السلام، وتحسين الأوضاع لن يكون مجديا إلا إذا كانت هناك نيات أخرى، وما لايعرفه الجميع أنه ليس هناك أمر أو قرار صدر بوقف إطلاق النار، سواء من الخرطوم أو من جانب الحركة وكل من الطرفين يحاول أن يحسن موقفه والأمر متروك لتقديرات القادة الميدانيين.

□ سيادة الرئيس، طبقا لاتفاق الإطار فإن وحدة السودان معلقة الآن على جهد الخرطوم فى أن تجعل هذا الهدف محببا لدى الجنوبيين، فهى المسئولة عن تغيير نظام الحكم وتلبية المطالب المتعلقة بالديمقراطية، وفصل الدين عن الدولة، وهى المسئولة عن إشعار الجنوبيين أن الوحدة سوف تكون فى صف مصالحهم، كيف يمكن بعد ١٩ سنة من هذه الحرب، أن تقنع الخرطوم الجنوبيين بسودان موحد؟، لقد استمعت لوزير الإعلام السودانى مهدى إبراهيم الذى رسم لى لوحة رائعة مفادها أن ماحدث فى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ قابل للتكرار، عندما أنجز الرئيس نميرى اتفاقا مع الجنوبيين فى إطار وحدة السودان، وبموجب هذا الاتفاق تمت تصفية حركة «أنيانيا - ٢»، وانضم جيش الحركة (٦ آلاف) إلى الجيش الوطنى، لكن عندما ننظر إلى ماحدث عام ١٩٧٢ نجد أن الظروف الدولية تغيرت، كان هناك قدر من التوازن الدولى، ولم يكن هناك قطب أوحد، كما أن الكنيسة فى الجنوب - التى تنامى دورها - لم تكن تلعب بهذه القوة ضد الشمال، فضلا عن أن انحياز القوى الدولية والغربية لقرنق لم يكن بهذا الحجم، إضافة إلى ذلك كان جيش الحركة يضم عام ١٩٧٢ بضعة آلاف، أما الآن فإن عدده يتجاوز

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

٦٠ ألف مقاتل، كيف يمكن أن تجعل هدف الوحدة محببا إلى الجنوب فى ظل تراكمات هذه الأوضاع، وهل تعتقد أن ٧٢ قابلة للتكرار؟!.

□□ القضية ليست سهلة، فالكلام عن أن تحقيق الوحدة بعد ست سنوات أمر مضمون بنسبة مائة فى المائة هو مجرد أمانى غير واقعية، فالأمر صعب للغاية، لكن هناك عناصر لابد أن نعتمد عليها.

العنصر الأول وهو أنه فى ظل الحرب هرب المواطن الجنوبى من الجنوب إلى الشمال من أجل البحث عن الطمأنينة بعكس الحركة الأولى، ففى «أنيانيا - ٢» لجأ كل الجنوبيين إلى دول الجوار الأفريقى، ولم يلجأ أحد منهم إلى الشمال، طبعا اللجوء إلى الشمال سببه قناعة المواطن الجنوبى بأنه أقرب إلى الشمال، جاءوا أفواجا متتابعة وهم منتشرون فى كل أنحاء الشمال حتى الحدود مع مصر.

□ كم مواطناً جنوبياً لجأ إلى الشمال؟!.

□□ نقدرهم بحوالى ثلاثة ملايين من إجمالى خمسة ملايين هم عدد سكان الجنوب.

□ وكم لجأوا إلى دول الجوار الافريقى؟!.

□□ بضعة آلاف، من ٣٠ إلى ٤٠ ألفاً موزعين مابين كينيا وأوغندا، وحسب معلوماتنا أنه حتى هؤلاء لديهم رغبة فى العودة إلى السودان وتحديدا إلى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة الشرعية، رغبة منهم فى الهرب من المناطق التى تسيطر عليها حركة التمرد.

□ وماهى العناصر الأخرى التى تعتمدون عليها فى إقناع الجنوبيين بأن الوحدة هدف محبب؟.

□□ نعود للعنصر الثانى أن الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا يتحدثون عن أنهم مع خيار الوحدة، ويؤكدون أنهم سيدعمون هذا الخيار من خلال دعم وتمويل مشروعات وخدمات للجنوب تجعل خيار الوحدة هو الخيار الأفضل للمواطن الجنوبى، وكل هذه تعهدات نتمنى أن يتم الوفاء بها.

□ هل تلقيت تأكيدات أمريكية بأنهم سوف يعملون فى جنوب السودان ويساعدون على التنمية هناك بهدف أن تكون الوحدة هى الخيار المحبب؟!.

□□ نعم... تلقيت هذه التأكيدات وثمة عامل آخر مهم يتمثل فى لجنة التقييم والمتابعة التى تضم الطرفين، كما تضم ممثلين من دول الإيجاد، إضافة إلى ممثلين آخرين من دول أخرى ومؤسسات عالمية يتم الاتفاق عليهم، مهمة هذه اللجنة أن تتأكد من أن تنفيذ الاتفاقات يسير فى الاتجاه الذى يجعل خيار الوحدة هو الأمر المحبب للجنوبيين، فالمراجعة التى تتم بعد ثلاث سنوات، أى فى منتصف الفترة الانتقالية من قبل لجنة المتابعة هدفها التأكد من أن كل خطوات التنفيذ

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

□□ إذا انفصل الجنوب ببتروله فالبترول موجود أيضاً فى الشمال.

□□ اتفاق ماشاكوس لم يتحدث عن دولة ولا يعطى لقرنق الحق فى وزارة خارجية أو دفاع وليس من حق قرنق إنشاء مصرف مركزى أو صك عملة

□□ نصف سكان الجنوب فى الشمال وهذا يعزز أملنا فى الوحدة

□□ لدينا تأكيدات أمريكية أنه فور التوقيع على الاتفاق مع الحركة سترفع العقوبات عن السودان

□□ عندما ترفع واشنطن الخرطوم من لائحة الإرهاب ستعود شركات البترول الأمريكية

تقود إلى هدف الوحدة.

تدخل أمريكى

□ سيادة الرئيس، من المفاجآت الغريبة أنه عندما حضر «جون دانفورث» مبعوث الرئيس بوش لشئون السودان ثم قدم تقريره إلى الرئيس الأمريكى، لم يتحدث على الإطلاق عن حق تقرير المصير، وعندما جاء إلى الخرطوم لم يتحدث فى مباحثاته مع الجانب السودانى عن حق تقرير المصير، وعندما جاء إلى القاهرة وتباحث مع عدد من المسئولين الكبار لم يتحدث عن حق تقرير المصير، على العكس تحدث عن أهمية وجود سودان موحد، ما الذى جعل حق تقرير المصير أمرا واقعا فى مباحثات كينيا «ماشاكوس» رغم وجود موقف أمريكى معلن مع وحدة السودان، ورغم عدم حماس الأمريكيين الظاهر لحق تقرير المصير، هل غيّر الأمريكيون اتجاههم فى مباحثات كينيا؟!.

□□ فى النهاية الاتفاق ليس أمريكيا، لكنه اتفاق سودانى تم بين الحكومة والحركة التى لها مواقفها التفاوضية التى أصرت عليها، الأمريكيون ليسوا مع انفصال الجنوب، وتقرير المصير أصبح أمرا واقعا فى مباحثات كينيا لأن القوى السياسية وقوى المعارضة السودانية أكدت فى وثائقها حق الجنوب فى تقرير المصير، وعلى الجانب الآخر فلقد حدثت تعبئة شديدة للقواعد فى حركة التمرد حول حق تقرير المصير ولم يكن من السهل على قرنق ورفاقه أن يقبلوا التوقيع على إتفاق لايتضمن حق تقرير المصير،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى الوقت نفسه الدستور السودانى ينص على حق تقرير المصير، وبالتالى كان من الصعب علينا أن نرفض التوقيع بحجة وجود حق تقرير المصير، الأمر إذن سودانى بأكثر من أن يكون غربيا أو أمريكيا.

□ سيادة الرئيس، معنى ذلك أن قرنق هو الذى وضع الفأس فى الرأس، وألزم الجميع بحق تقرير المصير؟.

□□ حركة التمرد أصرت على حق تقرير المصير، وهذا جعلنا فى موقف صعب بسبب وجوده فى الدستور وموافقة كل القوى السياسية عليه، فلم تجد الحكومة أى تبرير يمكن أن تستخدمه للإفلات من هذا الموقف.

□ سيادة الرئيس، أمريكا قوة نافذة، وتستطيع أن تفرض ماتريد، اليوم الجميع يؤكدون ان انفصال الجنوب عن الشمال سوف يفتح الباب لحروب عرقية خطيرة وواسعة فى القارة الافريقية، وإذا كانت أمريكا ترغب فى استقرار منطقة البحيرات لأنها تعتقد أن افريقيا هى قارة المستقبل، ويمكن أن تكون مجالا لاستثمارات واسعة، فلماذا سايرت هذا التيار على خطورته؟، ومن جانب آخر ما الذى يدعو دول الجوار الإفريقى إلى مساندة توجه يمكن أن يؤدى إلى تقسيم السودان، خصوصا أن هذه الدول تعانى جميعا من خطر وجود حركات انفصالية عرقية تسعى إلى تمزيق وحدتها؟، كيف يمكن لدولة مثل امريكا لها مسئولية ضخمة وتريد أن تحقق نجاحا يعوضها ـ كما تقول ـ عن فشلها فى حل أزمة الشرق الأوسط أن تتغافل عن كل هذه المخاطر وتتراجع عن موقف أعلنه وأكده مبعوثها فى الخرطوم والقاهرة وتم عرضه فى تقرير رسمى على الرئيس الأمريكى؟.

□□ فى النهاية الأمريكان ليسوا مع فصل الجنوب، ودول الجوار الإفريقى ليست كلها مع الانفصال، دولة مثل أثيوبيا ضد الانفصال تماما لأن قيام دولتين على الحدود الأثيوبية يسبب لها مشكلات كثيرة، كما أن أثيوبيا مكونة من قوميات يعطيها الدستور الأثيوبى حق تقرير المصير، فالانفصال السودانى سوف يشجع بعض القوميات الأثيوبية على الانفصال، وبالنسبة لكينيا فقد تحدثت مع الرئيس الكينى «دانيال آراب موى» وأكد لى أنه ضد الانفصال لأنهم على قناعة بأن الانفصال يمثل خطورة على كينيا، والأمر كذلك بالنسبة لأريتريا، فدول الجوار الجنوبية تخشى الانفصال لأن الجنوب مكون من عرقيات، والمعروف

أنه لايمكن ضمان الاستقرار فى دولة توجد فيها عرقيات متناحرة، ووجود الجنوب فى ظل سودان موحد سوف يوفر الاستقرار لكل هذه الدول.

ولذلك فإن الدعم الافريقى لاستقرار السودان ووحدته يجعلنا نقول إننا قطعنا ٥٠ فى المائة من الطريق نحو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الوحدة، التى يمكن أن تكون خيارا طوعيا للجنوبيين، لأن أى دعم افريقى لفصل جنوب السودان سوف يكون مشكلة كبيرة، إننا نريد دعم كل الدول الافريقية لمبدأ وحدة السودان، وهم على استعداد لذلك لأنهم يرون فيه مصلحة أساسية لبلادهم، ونحن نعمل على تعزيز هذا التوجه الافريقى الصحيح.

الأمر الثانى يتعلق بطبيعة الخطاب الذى سنتوجه به إلى المواطن الجنوبى، سنقول له أنت مواطن لك كل الحقوق فى بلد يحترم المساواة بين مواطنيه، وسوف نسعى إلى تعويضه بتشجيع جهود التنمية فى الجنوب، وقد تكون السنوات الست غير كافية لكى نعمر مادمرته الحرب، لكننا نبذل كل مافى وسعنا، كما أننا سوف نسعى إلى توسيع فرص الحوار مع الجنوبيين، خصوصا أن نصف السكان الجنوبيين يعيشون فى الشمال، حتى نجعلهم يعتبرون خيار الوحدة هو الأفضل لهم وللسودان، وإذا نجحنا فى حوار المواطن الجنوبى وحوار دول الجوار الافريقية بالإضافة إلى الدعم الخارجى من القوى الدولية فسوف نصل إلى تفضيل خيار الوحدة.

□ سيادة الرئيس، لم يحدث أن جرى استفتاء على الوحدة أو الانفصال فى بلد ما وانتصرت الوحدة، لأن الانفصال يعنى دولة وعلم، وجيش ونشيد، ووظائف عليا لنخبة فى دولة لها سفارات ووزارات، ورتب ونياشين لميليشيا عسكرية تريد أن تقطف الثمار؟، ماذا يقول لك إحساسك الداخلى، هل يمكن أن يكون الجنوب خروجا على هذه القاعدة؟!.

□□ هذه النوعية التى تتحدث عنها موجودة بالفعل بين الجنوبيين، هناك من يتوقون لوظائف عليا فى دولة انفصالية، لكن أيضا النوعية التى تؤيد الوحدة موجودة، هجرة الجنوب إلى الشمال خلقت نوعا من العلاقات الجديدة حدث تداخل وتواصل وزادت فرص الاطمئنان، وهناك قوة كبيرة جدا ترفض أن تحمل السلاح الآن وترغب فى الحفاظ على السودان موحدا.

□ سيادة الرئيس، لو سألتك سؤالا شخصيا، ألا تحس بالقلق من احتمالات انفصال الجنوب، ما مدى الطمأنينة الذاتية فى هذا الموضوع؟.

□□ لو قلت لك إننى مطمئن مائة فى المائة لكان من حقك أن تقلق، لكننى لا أقول بهذا، وكل ما أقوله الآن، أن خيار الوحدة هو الغالب، لكن خيار الانفصال موجود أيضا.

بترول الجنوب

□ سيادة الرئيس، كانت هناك مقولة سابقة أن البترول فى الجنوب هو الذى يشجع الجنوبيين على المطالبة بالانفصال، اليوم توجد مقولة مختلفة تماما تقول إن البترول عامل وحدة!، أين الحقيقة، وهل صحيح ما يشاع بأن الشمال أيضا يعوم فوق بحر من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

□□ تعهد لى قرنق بأنه سيقود الحملة لصالح الوحدة فى الجنوب إذا التزم الشمال بتنفيذ الاتفاق

□□ الاستفتاء سيشمل الجنوبى المقيم فى الجنوب، والمنتمى إلى الجنوب فى الشمال

البترول أم أنها مجرد شائعات موجهة لطمأنة الناس على أن البترول موجود فى الشمال إن فقد الشمال بالانفصال بترول الجنوب ؟.

□□ حسب المعلومات، فإن البترول موجود فى الشمال فى مناطق البحر الأحمر، وتوجد شركات تطلب العمل فى مناطق الشمال الغربى من السودان، لأنها تعتقد فى احتمال وجود بترول فى المناطق الملاصقة لحدود تشاد، كما يجرى العمل الآن فى حفر آبار استكشافية خارج الجنوب، كما توجد شركات تعمل فى منطقة الخرطوم، لكن البترول الذى تم استخراجه وتأكد وجوده بالفعل هو فى الجنوب، وقد يكون البترول الموجود فى الجنوب أكثر من الموجود فى الشمال، لكن كما يوجد بترول فى الجنوب يوجد فى الشمال أيضا.

□ سيادة الرئيس، اتفاق المبادىء يعطى منذ الوهلة الأولى للجنوبيين الحق فى إقامة حكومة إقليمية يسيطر عليه أبناء الجنوب وتتمتع بسلطات واسعة تمكنهم من السيطرة على مقدرات بلادهم، الاتفاق يعطى للجنوبيين أيضا فرصة الحفاظ على جيشهم إلى نهاية السنوات الست الانتقالية بل ويطلب من الشمال فى هذه الفترة الاعتراف بشرعية القوات فى الجنوب، ويعطيها حقا متكافئا فى أن تعامل على قدم المساواة مع الجيش الوطنى، ومباحثات الاندماج بين الجيشين تبدأ مع نهاية السنوات الست وليس قبلها، ما أريد أن أقوله إن الاتفاق يضمن منذ أول لحظة للجنوبيين دولة مستقلة، فما الذى تحصل عليه الشمال فى المقابل ؟.

□□ نحن نؤكد على إمكان قيام نظام فيدرالى يعطى خصوصية للجنوب، وهذا النظام موجود الآن فلدينا نظام يقوم على حكم الولايات، لكن الجنوب سوف يتمتع بوجود ميزة إضافية تعطيه حق إقامة حكومة مركزية تنسق بين الولايات وتشكل همزة وصل مابين الولاية والحكومة الفيدرالية، ففى الشمال يوجد مستويان من الحكم، الولاية والحكومة الوطنية، بينما فى الجنوب توجد ثلاثة مستويات، الولاية والحكومة الإقليمية والحكومة الوطنية، فالنظام الموجود كان قد أدخل عليه بعض التعديلات والتحسينات ، أما بالنسبة للجيش فسوف يتم الفصل بين القوات وسوف يتم الاتفاق على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التفصيلات من حيث أين تجمع قوات قرنق، وأين تجمع قوات السودان فى الشمال وكيفية التعامل بين القوات هنا وهناك ، فكل هذه النقاط لم تتم مناقشتها وبالتالى فأى حديث عنها يعتبر سابقاً لأوانه!.

□ سيادة الرئيس، فى عام ١٩٧٢ حصل استيعاب لقوات الجنوب منذ أول يوم فى الاتفاق ودخل حوالى ستة آلاف جندى جنوبى فى هذا الاتفاق لكن الاستيعاب هذه المرة مؤجل لمدة ٦ سنوات حتى تصبح الوحدة أمرا محببا للجنوبى ؟.

□□ فى عام ٧٢ كان الاستيعاب مع بداية تنفيذ الاتفاق، لكن بعد الاستيعاب ظلوا منفصلين كقوة جنوبية ولم يندمجوا فى الكتائب السودانية، واتفاقية ٧٢ كانت تنص على ذلك بأن تظل الكتائب المستوعبة من الجنوب موجودة كقوة جنوبية . وبعد فترة ثلاث سنوات يتم دمج هذه القوات فى القوات الحكومية وتظل فى الجنوب، وبعد ٦ سنوات يتم التعامل مع هذه القوات المندمجة على أساس أنها قوات قومية .

□ سيادة الرئيس، أنت تتحدث عن فيدرالية، وقرنق يتحدث عن كونفيدرالية، والاتفاق لايتحدث عن فيدرالية ولا يتحدث عن كونفيدرالية فكيف نفسر هذا الاختلاف والغموض ؟!

□□ الاتفاق واضح جداً إنه يتحدث عن فيدرالية، فالاتفاق لايعطى للجنوب حق إقامة وزارة خارجية أو وزارة دفاع ، كما أنه لايعطيه حق إنشاء بنك مركزى أو حق إصدار عملة مستقلة، فهذه العناصر التى تشكل وتحدد معنى السيادة موجودة فقط فى الدولة الاتحادية لكن الاتفاق أعطى الجنوب خصوصية فى ظل وضع فيدرالى، لأنه تكلم عن ولايات جنوبية وإقليم جنوبى ولم يتحدث عن دولة مستقلة.

كلينتون - بوش

□ هل تعتقد ياسيادة الرئيس أن مصالح أمريكا فى أفريقيا سوف تجعلها تنسى الماضى ، وتبدأ فى فتح صفحة جديدة مع السودان، سيادة الرئيس ما الذى يجعلك تقتنع بأن واشنطن يمكن أن تتسامح مع الخرطوم ، رغم أنها كانت تعتبرها إحدى الدول الراعية للإرهاب التى تخلط بين الدين والدولة، وتستخدم الدين لتشجيع العنف. خاصة أن واشنطن بعد ١١ سبتمبر تسير حملة شرسة تستهدف الأنظمة الإسلامية التى تستند إلى أساس دينى وتسعى إلى تصدير الثورة ؟

□□ هناك أمران أساسيان لابد أن نوضحهما ، الأول أن الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة بل كلينتون كانت تضع ضمن سياستها الخارجية إزالة النظام السودانى وتغييره، وقبل انتهاء فترة حكم كلينتون تشكلت لجنة لدراسة الموقف فى السودان، وكان من أهم توصياتها الاعتراف بفشل سياسة الاحتواء والضغط التى تمارسها إدارة كلينتون مع السودان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والأخذ بتوجيهات السياسة الأوربية فى تعاملها مع الخرطوم والتى نجحت فى تشجيع الحكم على السير قدما نحو نظام ديموقراطى.

ونحن نعتقد أن الإدارة الأمريكية الحالية تختلف تماماً عن الإدارة السابقة فى توجهاتها إزاء الخرطوم، فهى أولا ضد المقاطعة الاقتصادية للسودان وفى الوقت نفسه فلقد تزايدت القناعة الأمريكية – بعد الحملة التى قادها السودان إثر حادث ضرب مصنع الشفا – بأن السودان مظلوم خصوصاً أن ١٤ دولة وقفت مع رفع العقوبات عن السودان.

أيضاً طلبنا من ممثلى المخابرات المركزية – ولهم مكتب فى الخرطوم – أن يتحققوا من أن الخرطوم لاتأوى أياً من الإرهابيين، وأبدينا استعدادنا لتقديم كل التسهيلات وبالفعل قام مكتب المخابرات المركزية بالبحث والتفتيش، والقناعة الأمريكية الآن أننا لانرعى الإرهاب ولا نأوى عناصره.

□ ياسيادة الرئيس: أظن أن هناك إنقساماً فى الرأى داخل الإدارة الأمريكية فى تقييم الوضع الراهن فى الخرطوم؟

□□ هناك بالفعل من اقتنعوا بما قلناه، وأن كل الاتهامات الموجهة إلينا باطلة، وأن الإجراءات التى تتخذها واشنطن ضد السودان الخاسر الأكبر منها هو أمريكا وبالذات الشركات الأمريكية، هذه المجموعات التى اقتنعت هى التى تأخذ موقفاً إيجابياً مع السودان، لكن هناك من لم يقتنع ، مثل اليمين المسيحى، ومجموعة السودان فى الكونجرس، وقوى الضغط الصهيونية، فهؤلاء ضد السودان ويطالبون بتطبيق سياسة الإدارة الأمريكية السابقة.

□ من على وجه التحديد يقف مع السودان؟.

□□ الشركات الأمريكية خاصة شركات البترول والشركات الصناعية.

□ إذا كان الأمر كذلك.. لماذا لا تعود الشركة الأمريكية «شيفرون» التى كانت تنقب عن البترول؟.

□□ لأنه لايزال هناك عدم استقرار فى السودان والسلام لم يستوطن بعد، كما أن العقوبات لازالت قائمة ، ونحن نبذل جهداً أكبر لرفع هذه العقوبات، وإذا حدث سلام فى السودان فسوف يتحسن المناخ الداخلى ، وسوف يساعد ذلك على رفع العقوبات عن السودان ورفع الخرطوم من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وعندما يحدث هذا فسوف تعود الشركات الأمريكية إلى السودان مرة أخرى.

حكومة الإنقاذ

□ سيادة الرئيس، هل تلقيتم إشارات تؤكد أن هذا سيحدث قبل الاتفاق أم بعده؟.

□□ فور توقيع الاتفاق سوف ترفع العقوبات الأمريكية عن السودان .

□ سيادة الرئيس، مطلوب منك أن تصلح نظام الحكم، وأن تصل إلى صيغة مع الجنوبيين لتقاسم السلطة والثروة بصورة متساوية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

□□ اعتقلنا الترابى لأن أى تعامل مع العدو لابد أن يتم من خلال الحكومة والإفراج عنه سيستغرق وقته لأنه سابق لأوانه

□□ القلق المصرى مشروع لأن الانفصال سيترتب عليه أشياء أخرى خطيرة

□□ أنا أول من اتصلت بالرئيس مبارك لإبلاغه بالاتفاق وأرسلت وزير الإعلام بالتفاصيل

مع الحفاظ على حقوق الإنسان ؟..

أولاً، من الذى سيقود الحكومة الانتقالية ؟.

ثانياً ، ماهى وسائل اقتسام السلطة والثروة ؟.

ثالثاً ، لماذا يتم تشكيل حكومة جديدة الآن بينما قد تفرض المتغيرات تشكيل حكومة جديدة موسعة بعد إنتهاء المباحثات مع قرنق ؟.

□□ الفترة الانتقالية لاتعنى تصفية حكم الإنقاذ، والإنقاذ هو الذى سيقود الفترة الانتقالية ، والحكومة الحالية بمؤسساتها ستظل موجودة وسوف يترتب على إنجاز الاتفاق أمران:

الأول، أن الاتفاق يضطرنا إلى إجراء تعديلات دستورية تتعلق بنظام الحكم وطبيعة النظام القانونى الجديد ، الذى يجعل الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع فى الشمال، ويجعل الإجماع والتصويت والعرف هى مصادر التشريع فى الجنوب.

أما موضوع تقاسم السلطة والثروة فربما يكون صعباً أن أتحدث عنه لأن الموضوعين يتم التفاوض بشأنهما الآن ، لكننى أستطيع أن أؤكد لك أننا حريصون على إنجاح المباحثات.

□ ثمة تكهنات بأن تقسيم الثروة سوف يتم على أساس ٥٠ فى المائة للولايات و٥٠ فى المائة للحكومة الاتحادية ؟.

□□ لم يحدث شىء من هذا، لكن بالنسبة للسلطات فالحكومة الانتقالية سيتم توسيعها بدخول ممثلين من الحركة، أما التشكيل الحالى والتغييرات المتوقعة قريباً فالمقصود منها استيعاب أكبر قدر من القوى السياسية خاصة حزب الأمة لأنه فى إطار الاستقرار للمرحلة القادمة، نريد جمع أكبر قدر من القوى السياسية حتى نوفر نوعاً من الإجماع السياسى يساند الشمال فى مفاوضاته مع الجنوب.

□ فاجأت الجميع بأن وصفت قرنق بأنه وحدوى بعد لقاء استمر بضع ساعات، ما الذى وعد به قرنق حتى يصل إلى اعتقادكم أنه قد أصبح وحدوياً ؟!.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بوش

كلينتون

□□ قـرنق أكـد لى أنه إذا كـانت الاتفاقية سوف يلتزم بها الجميع فلابد أن تكون مرضية للجميع ، الأمر الثانى أن قرنق أكد أنه إذا إلتزم الشمال بالاتفاقية فهو شخصياً يتعهد بأن يقود الحملة للوحدة ، أما إذا لم تنفذ فسوف يتجه إلى الانفصال.

وقبل فترة أكد لى الرئيس الأوغندى موسيفينى أنه فى عام ١٩٦٩ كان أغلب الجنوبيين فى كمبالا يتحدثون عن الانفصال ، بينما كان قرنق يتحدث عن الوحدة، وعندما سئل لماذا هو مع الوحدة، قال إن الأفارقة فى السودان، أغلبية على العرب، وإذا تم الانفصال ستظل الأغلبية فى السودان للعرب، لكن مع الوحدة ستكون الأغلبية للأفارقة.

□ **وهل هم أغلبية ؟.**

□□ العناصر غير العربية فى السودان أغلبية.

□ **ياسيادة الرئيس، أنت وافقت على فصل الدين عن الدولة، ووافقت على أن تطبيق الشريعة يكون فى الشمال فقط، ووافقت من ناحية المبدأ على معظم مطالب قرنق، ماهى الأسباب التى تجعلك متمسكاً بتطبيق الحدود فى الشمال فى ظل ظروف صعبة يؤكد الجنوب أنها تعطى مبرراً للانفصال، لقد قطع الرئيس نميرى من الأيدى بأكثر مما قطع طوال عهود الدولة الإسلامية لكنها كانت أيدى لصوص صغار يسرقون كي لايتضورون جوعا، أما الكبار فلم يحدث لهم شىء؟**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

□□ أولاً تطبيق الشريعة البعض صوره على أنه ظلم وقهر للناس.! نحن نطبق الشريعة منذ العام ١٩٩١ ولكن لانتدخل فى تطبيق أى حد أو قصاص ، لأن أى حد أو قتل ينفذ عن طريق المحكمة، وقبل تطبيق الشريعة كان حكم الإعدام يتطلب أن يوقع عليه رئيس الدولة، أما الآن إذا كان الحكم بالقصاص فهو ينفذ بواسطة المحكمة العليا، وحتى الآن لاتوجد شكوى من تطبيق الشريعة، والشريعة فى داخلها سماحة كبيرة جداً لأنها تأمر بأن ندرأ الحدود بالشبهات .

□ **ياسيادة الرئيس، كيف تضمن وأنت فى مقعد الرئاسة أن الذين سوف يقومون على التطبيق سوف يطيعون سماحة الشريعة ويدرأون الحدود بالشبهات ؟.**

□□ الشريعة مطبقة منذ العام ١٩٩١ وليست هناك شكوى وإلى جانب ذلك عندنا فى السودان الحكم يصدر على درجات مختلفة من القضاء فتوجد المحكمة الأولية ثم محكمة الاستئناف ثم المحكمة العليا.

والحكم لايطبق إلا إذا صدقت عليه المحكمة العليا وأمام هذه المحكمة يملك الشخص المدان فرصة أخرى وهى أن يطلب فحص الحكم الذى صدر ضده، وعلى منصة المحكمة العليا يجلس ثلاثة قضاة .. أما إذا طلب المدان فحص الحكم فتنظره دائرة محكمة مكونة من خمسة قضاة بينهم على الأقل ثلاثة قضاة غير الذين اشتركوا فى الحكم الأول .

الإنسان المحكوم عليه لديه فرصة أخرى وهى اللجوء إلى المحكمة الدستورية والطعن أمامها بأن الحكم الذى صدر ضده يتعارض مع الدستور، والمحكمة الدستورية مكونة من سبعة أعضاء من كبار القضاة، وأعتقد أن كل هذه الدرجات القضائية والقضاة، والذين ينظرون الحكم كافية تماماً لأن يكون الخطأ بسيطاً جداً أو غير وارد.

□ **ياسيادة الرئيس، من هو الجنوبي وماهى حدود الجنوب، قرنق أخذ معه ممثلين عن النوبة وكردفان وإيبيا ويقول إن إيبيا لابد أن تكون ضمن الجنوب لأنها من الممكن أن تكون فى كردفان ومن الممكن أن تكون فى الجنوب ؟.**

□□ حدود الجنوب فى الاتفاقية الأخيرة هى حدود الجنوب فى أول يناير ١٩٥٦ ، أى المديريات الثلاث، أما النوبة وكردفان وايبيا فهى خارج الجنوب .

□ **ولماذا أحضر قرنق معه ممثلين عن هذه المناطق ليكونوا ضمن وفده التفاوضى ؟.**

□□ سواء أحضرهم معه أو لم يحضرهم فهذا لن يؤثر على موقفنا، الجنوب هو المديريات الثلاث، طبعاً نحن نريد حل المواقف، لكن حل هذه المشاكل لن يكون فى إطار الحل الذى نسير فيه مع الحركة بشأن حق تقرير المصير للجنوب وأى حل لمشكلات كردفان والنوبة وإيبيا سيكون خارج إطار الحل النهائى الذى يتم الآن مع الحركة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

□ على حد علمى أن ملف جبال النوبة يعالج الآن كقضية منفصلة ؟.

□□ نعم لكن لازالت القوة الموجودة هناك تنتمى إلى قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

□ وما الحل إذا تمسك قرنق بهم بدعوى أنهم وقفوا إلى جواره، وماذا سوف يكون موقف الخرطوم ؟.

□□ الوسطاء عليهم أن يجدوا لنا الحل.

□ ما وضع الثلاثة ملايين جنوبى الموجودين فى الشمال وما وضع آلاف الشماليين الموجودين فى الجنوب ؟.

□□ يعتبرون جميعاً مواطنين أحراراً لهم الحقوق نفسها.

□ وما وضعهم بالنسبة للاستفتاء ؟.

□□ الاستفتاء سيكون للمواطن المقيم فى المناطق الجنوبية أو المواطن المنتمى للمناطق الجنوبية.

□ كم شمالياً موجوداً فى الجنوب ؟.

□□ معظم الشماليين الذين كانوا فى الجنوب عادوا إلى الشمال.

□ قرنق يقول الاستفتاء لشعب الجنوب ؟.

□□ يقصد الجنوبيين الموجودين فى دول الجوار أو فى الشمال، فالقضية واضحة جداً لأن أى مواطن جنوبى أياً كان مكانه له حق الاستفتاء، بما فى ذلك الجنوبيون الذين يعملون موظفين فى الدولة والجيش.

□ ياسيادة الرئيس: اعتقلتم الشيخ حسن الترابى لأنه وقع اتفاقاً مع قرنق، لكنك تجاوزت اتفاق الترابى بتوقيعك على اتفاق الإطار، ماهو سبب الإبقاء على اعتقال الترابى ؟

□□ أعطيك مثالا لو أن مواطناً مصرياً حاول عمل إتفاق مع إسرائيل .. هل ستتركه الحكومة رغم أنها وقعت اتفاقاً مع إسرائيل ، التعامل مع العدو لايتم إلا من خلال الحكومة، هى التى تتفاوض وهى التى تتفق، أما تعامل المواطن مع العدو منفرداً ودون إخطار الدولة فهو فى عرف القانون الجنائى محرم وممنوع.

□ سيادة الرئيس، يبقى أن توقيعك للاتفاق مع الحركة ظرف مخفف للحكم على الترابى ؟.

□□ الأمر سابق لأوانه وقد يستغرق بعض الوقت!.

القلق المصرى

□ ياسيادة الرئيس: لا أفهم لماذا يغضب البعض فى الخرطوم من أن مصر أبدت نوعاً من القلق المشروع على وحدة التراب السودانى بسبب حق تقرير المصير الذى يمكن أن يقود إلى انفصال الجنوب ؟.

لقد قلت فى هذا الحوار إنه ليس لديك ضمان بأن الانفصال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لن يقع، وأعتقد أنه لايوجد ضمان بنسبة مائة فى المائة فى أن السودان الموحد سوف ينتصر، لماذا هذا الغضب من قلق مصرى له مبرراته المشروعة خاصة عندما يكون القلق مستنداً إلى تجربة سابقة وهى حق تقرير المصير فى وحدة وادى النيل حيث كانت الآمال متوجهة إلى الوحدة وصوت البرلمان الاتحادى على الاستقلال ؟.

□□ القلق المصرى قلق مشروع ونحن لسنا ضد القلق المصرى، لكننا نقول إن الاعتراض المصرى على الاتفاقية التى وجدت قبولاً فى السودان هو أمر غير مريح، لكن القلق المصرى مشروع لأن الاستفتاء لو أدى إلى الانفصال فسوف يترتب عليه أشياء أخرى خطيرة وأهم هذه الأمور هى وقف مشروعات زيادة إيرادات مياه النيل.

□ فى حدود علمى ياسيادة الرئيس فإن مشروع قناة جونجلى يحقق فائدة للجنوب كما يحقق فائدة للشمال، كما يحقق فائدة لمصر، فى الجنوب سوف تكون هناك مساحة أرض منزرعة بدلاً من المستنقعات، أما زيادة إيراد النهر فسوف تصب فى صالح الطرفين السودانى والمصرى ، لقد حدثنى قرنق مرة سابقة عن فوائد مشروع جونجلى للجنوب ؟.

□□ قرنق أجرى دراسة الدكتوراه عن قناة جونجلى، وبالتالى فهو أو الحكومة الموجودة فى الجنوب ربما لايكونون متحمسين لقيام هذه المشروعات، وجونجلى هى أحد المشروعات وليست المشروع الوحيد، وكل دول الحوض لها نصيب فى مياه النيل وتقيم مشروعاتها، وربما يؤدى ظهور دولة ثالثة تريد نصيباً جديداً من مياه النيل إلى زيادة المشاكل ، لذلك فأنا أقول إن القلق المصرى قلق مشروع، لكن مايقلقنا نحن هو الاعتراض المصرى على الإرادة السودانية.

الأفضل أن نجلس نحن وكل القلقين لمحاولة إيجاد حل نصل به إلى أن تكون النتيجة النهائية فى صالح التصويت للوحدة.

□ وماذا فى وسع القاهرة أن تفعل ؟ هل يمكن للقاهرة أن تلحق بالعربة الأخيرة من قطار تفاوض الإيجاد لتعطى موافقتها على شىء لم تكن طرفا فيه ؟.

□□ لا أقول هذا، فالقضايا الأساسية قد حسمت، لكننا نقول الآن نريد أن يشعر المواطن الجنوبى أن العرب ومصر يقفون معه وليسوا ضده.

نريد أن يكون هناك صندوق فى القمة العربية لتنمية الجنوب، فالجنوب يحتاج مشروعات كثيرة للتنمية.

الحكومة الكويتية عندها بعض المشروعات فى «جوبا»، فقد أقامت مستشفى ومسجداً ومدرسة، وعندما بدأت حرب الخليج خرج السودانيون مؤيدين للعراق بينما خرجت جوبا وحدها تؤيد الكويت.

نحن نقول أن يقوم صندوق الجامعة العربية بعمل مشروعات مثل هذه المشروعات الكويتية فى الجنوب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ماشاكوس لاتعنى تصفية الإنقاذ، حكومة الإنقاذ الموسعة ستقود الفترة الانتقالية

أثيوبيا وإريتريا وكينيا، يساندون وحدة السودان

□ ياسيادة الرئيس: يمكن أن أتفهم وجهة نظركم ولكن عندما يصل الأمر إلى حد أن البعض يقول إن مصر تعترض على حق تقرير المصير لأنها تريد السودان غارقاً فى الحرب الأهلية فهذا هو البهتان بعينه، أو يقول الآخرون إن مصر هى السبب لأنها لم ترسل قواتها لتحارب فى جنوب السودان دفاعاً عن وحدته، ولم ترسل مساعدات عسكرية للخرطوم تساعدها على تحقيق النصر، فهذا أيضاً هو البهتان بعينه، وأنا أعتقد، وأنا مواطن مصرى بسيط، لو أن مصر أرسلت قوات إلى الجنوب لمساعدة الشمال لكانت كارثة يصعب علاج آثارها، لأن الحرب لم تكن ضد قوى خارجية ولكنها كانت حربا أهلية بين أبناء وطن واحد؟.

□□ لم نطلب تدخل الجيش المصرى، لكن رد الفعل الموجود فى الشارع هو رد فعل تلقائى، أنت تعرف أنه فى السودان كان يوجد تيار يسمى التيار الاستقلالى كان معبأ ضد مصر، الآن لاتستطيع أن تقول إن هذا التيار اختفى، وأريد أن أؤكد لك أن مصر هى أول جهة اتصلنا بها وأنا أول من اتصل بالرئيس مبارك تليفونيا.!!! وقلت لسيادته إنه خلال نصف ساعة سوف تصلكم التفاصيل، ثم أرسلت وزير الإعلام بعد ذلك وهذا يؤكد اهتمامنا البالغ بمصر.

سوق سوداء

□ لماذا تنقطع الكهرباء كثيراً عن مدينة الخرطوم، هل أثرت الحرب على البنية الأساسية للسودان إلى هذا الحد الصعب؟

□□ لو سألت أى مواطن فى الخرطوم عن الكهرباء سيقول لك إن هذه أفضل سنة خلال العشرين سنة الماضية، زمان كانت الكهرباء توزع على الأحياء. كل حى تصل إليه يوم، لكن الآن الكهرباء تقطع لفترات قصيرة جداً وأسوأ أيام الكهرباء عندما يقل إيراد الفيضان لأن هذا يؤدى إلى أن يقل الإيراد من الجنادل.

صحيح أن الحرب أثرت، لكننا استطعنا تحقيق قدر من النجاحات المهمة، وعندما تولينا المسئولية كان ٧٠ فى المائة من سكان الخرطوم يسكنون فى مساكن عشوائية، الآن كل هذا تم تخطيطه وتم إمداد هذه المناطق بالخدمات.

وعندما تولينا المسئولية. كان عدد الذين يدرسون فى الشهادة الثانوية ١٥٠ ألف تلميذ، هذا العام وصل العدد إلى ٣٥٠ ألف طالب، القيود فى الجامعات كانت أقل من ٦٠ ألفا. وصل هذا العام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إلى ١٢٠ ألف طالب، قبل الإنقاذ كانت كل المواد الأساسية فى السوق السوداء (سكر - العملة - دقيق الخبز) أما اليوم فلا يوجد سوق سوداء فى السودان حتى أنه كانت توجد سلع يسميها المواطن سلعاً استفزازية مثل المعلبات والفواكه المستوردة كان من الصعب الحصول عليها.

. الآن السلع الضرورية وغير الضرورية متوفرة، وكنا نعانى من نسبة تضخم وصلت إلى ١٦٦ فى المائة الآن هبطت نسبة التضخم إلى ٧ فى المائة . فنحن أمام رقم واحد للتضخم الآن، وعلى امتداد ٥ سنوات استطعنا الحفاظ على سعر ثابت وموحد للدولار ، بينما كانت توجد ثلاثة أسعار للدولار، ربما لم نحقق كل أهدافنا لكننا نمضى على الطريق والمؤشرات تؤكد أن الاقتصاد السودانى فى تحسن مستمر.

❑ سيادة الرئيس، أشكر لك هذا الوقت، وأشكر لك استقبالى فى منزلكم وأملنا جميعاً أن يتمكن السودان من الحفاظ على وحدته ❑

مكرم محمد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٣ اغسطس ٢٠٠٢

أسلحة إسرائيل تغذي صراعات العالم

قرنق اتفق مع إسرائيل على امداده بالسلاح.. مقابل التنقيب عن البترول في جنوب السودان.

تمثل القوة العسكرية عاملاً رئيسياً وهاماً في تكوين دولة اسرائيل وقوتها. الوضع الذي دفعها للاهتمام بتلك القوة لضمان تفوقها على العرب عسكريا وتحقيق فوائد ايجابية لها على العديد من القطاعات الاقتصادية والسياسية. ووضح ان اسرائيل لا تكتفي بتزويد ترسانتها العسكرية بأفضل الاسلحة فقط. لكنها تسعى في الوقت نفسه الى تسويق اسلحتها وبيعها في العالم كله.

طرحت تلك القضية على الساحة بقوة عقب الكشف عن بعض الصفقات العسكرية التي ابرمتها اسرائيل مع عدد كبير من دول العالم آخرها بيع عدد من طائرات «الاباتشي» الى تايوان. ودبابات «ميركافا» وطائرات بدون طيار الى تركيا وصواريخ «حيتس» المتطورة الى الهند. ووصلت قيمة هذه الصفقات الى قرابة المليار دولار. وبات واضحا ان بيع اسرائيل لتلك الاسلحة والمعدات العسكرية أصبح مسألة حيوية وهامة للغاية مع اعلان رئيس الوزراء اريل شارون عن اهتمامه الشخصي والشديد بتلك المسألة واعتبارها ضرورة حيوية تساعد بلاده على تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي وتفتح كذلك افاقاً واسعة للعلاقات مع كثير من الدول.

«اليعزر ادلشتاين» استاذ العلوم السياسية في جامعة «برايلان» والمتخصص في الشئون العسكرية والاستراتيجية وضع دراسة بعنوان «الاسلحة الاسرائيلية في العالم» صدرت في اواخر شهر يوليو الماضي وتقع في 280 صفحة وتنقسم الى فصلين الاول بعنوان «الاسلحة الاسرائيلية من أداة للقتل الى وسيلة لدعم العلاقات». والثاني «بيع الاسلحة اهمية حيوية لاسرائيل». كشف من خلالها الجهود الاسرائيلية في بيع الاسلحة والفوائد الايجابية العديدة التي عادت على اسرائيل من وراء ذلك على كافة الاصعدة.

وسيلة لدعم العلاقات

يبدأ «ادلشتاين» الدراسة بالتأكيد على مدى أهمية القوة العسكرية التي كانت عنصرا اساسيا في تكوين اسرائيل واستمرار وجودها حتى الآن. وهو ما دفع كافة المسئولين السياسيين والعسكريين الى الاهتمام بالجيش والمؤسسات التابعة له وتوفير الامكانيات التي تحتاجها حتى تصبح صاحبة أكبر قوة عسكرية في المنطقة ومؤهلة للتصدي لاي هجوم قد يشن عليها.

وهو ما اشار اليه صراحة دافيد بن جوريون أول رئيس وزراء لاسرائيل. حيث أوضح ان حصول بلاده على أحدث الاسلحة واكثرها كفاءة سيمنع اي جيش عربي معاد لاسرائيل من الهجوم عليها وتهديد امنها.

اعتمدت اسرائيل منذ نشأتها على القوى الكبرى من اجل تزويدها بالاسلحة وبناء قاعدة قوية للتصنيع العسكري في اراضيها. ويفسر ذلك النمو المتواصل للانفاق على التزود بالسلاح وبناء المصانع العسكرية الذي اصبح يمثل قيمة كبيرة من جملة الناتج القومي الاسرائيلي. ففي الفترة من عام1950 الى1955 وصلت نسبة الانفاق على تصنيع وشراء الاسلحة 7,2 في المئة من جملة الناتج القومي الاسرائيلي. وفي عام1974 وصل الى 36 في المئة وفي عام 1975 وصل الى 37 في المئة وعام1979 انخفض الى 22 في المئة وفي عام 1982 ارتفع الى28,7في المئة وفي عام 2000 وصل الى 25 في المئة.

وكان للرغبة المتزايدة في امداد المؤسسة العسكرية بأفضل الاسلحة اثره الكبير في وجود العديد من الايجابيات والسلبيات لاسرائيل. وكانت أبرز الايجابيات امتلاك الجيش لأفضل الاسلحة التي تمتلكها كبرى الجيوش العالمية مثل الجيش الاميركي او البريطاني. وباتت اسرائيل ومع اهتمام مسئوليها الكبير بتلك المسألة مكتفية ذاتيا على صعيد التسلح. بل وانشأت الكثير من الشركات المتخصصة في صناعة الاسلحة التي اصبحت حاليا هي الصناعة الاكثر تطورا وتقدما بها.

ومن ابرزها مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية المتخصصة في صنع الاسلحة الخفيفة والمدافع والذخيرة. وشركة الصناعات الجوية الاسرائيلية التي تقوم بصناعة الطائرات المقاتلة والصواريخ والزوارق. بالاضافة لاعادة هيكلة كثير من الهيئات العسكرية مثل شركة زفائيل « هيئة تطوير الوسائل القتالية» والمهتمة بشئون البحث العسكري وتصنيع المعدات العسكرية المتطورة مثل الرادارات واجهزة التنصت والتتبع وهي من أكبر الشركات في مجال البحث العلمي والعسكري. وغيرها من المؤسسات التي تصنع المقاتلات الحربية والصواريخ والدبابات والذخيرة والاسلحة الكيماوية.

سلبيات

وعلى الرغم من التطور الكبير في الصناعات الحربية الاسرائيلية، الا ان ذلك خلف بدوره الكثير من السلبيات. ابرزها امتلاء المخازن العسكرية بالاسلحة، سواء القديمة او الحديثة، مما دفع اسرائيل للبحث في الاسواق الجديدة لبيع هذه الاسلحة مع ادخال تعديلات تقنية على معظمها من اجل تحديثها وتحقيق مكاسب مادية من وراء بيعها. وأولى شارون اهتماما خاصا بتلك

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ 300 طائرة من طراز «سكاوت» إلى حكومة كينشاسا واتفاق مع المعارضين لتسهيل تهريب الماس

المسالة منذ توليه منصبه، حيث وضع كافة هيئات التصنيع العسكرية تحت قيادته واشرافه وضاعف من الحوافز والرواتب التي يحصل عليها العاملون في تلك الهيئات. وبلور خطة «هاينشك» التي تعني بالعربية «السلاح» وتقوم على زيادة أعداد مؤسسات التصنيع العسكري ورفع الامتيازات الخاصة للعاملين فيها، مما ادى لارتفاع أعداد تلك المؤسسات من 150 مؤسسة الى 225. وزاد عدد العاملين فيها من150 ألفا الى قرابة 220 ألف عامل وهو ما أفضى الى زيادة أهمية تلك الصناعة في ظل ارتفاع أعداد العاملين فيها وارتباط قطاع كبير من سوق العمل الاسرائيلي بها.

وقد أكد وزير العمل والرفاة «شلوموبنزيري» في حوار له مع اذاعة « صوت اسرائيل » اخيرا ان الصناعات العسكرية اصبحت خلال الفترة الاخيرة اهم قطاع يساهم في الحد من مشكلة البطالة ويحسن من الوضع الاقتصادي السيىء الذي تعيشه اسرائيل خلال الفترة الحالية. واعتبر « بنزيري » الصناعات العسكرية بمثابة «طوق النجاة » الذي يجب على اسرائيل تحصينه وتقويته حتى تصبح مؤهلة للتغلب على أي مشكلة قد تتعرض لها.

رصدت الدراسة ابرز الصفقات العسكرية التي أبرمتها اسرائيل منذ تولي شارون رئاسة الحكومة حتى الان، مشيرة إلى أنه سعى بجانب الارتقاء بعمل هيئات التصنيع العسكرية الى انتاج الاسلحة المتطورة وتصديرها للعالم كله. وهو ما اكده صراحة في حوار له مع صحيفة «معاريف» حيث اعتبر أن بيع الاسلحة يمثل اهمية كبرى لاسرائيل وتحديا شخصيا له لعدة أسباب أهمها، رغبته في بيع اكبر قدر ممكن من الاسلحة المحفور عليها «نجمة داود» لترسيخ شعار تلك النجمة ووجود اسرائيل في أذهان العالم. بالاضافة لما تمثله تلك المسألة من أهمية مع الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدتها اسرائيل من وراء الانتفاضة الفلسطينية وستعوض المكاسب الناجمة من بيع الاسلحة تلك الخسائر.

ومن أهم الصفقات التي أبرمتها بيع عدد من الطائرات والمعدات العسكرية لصالح مملكة «بروناي» في ديسمبر 2001. و12 قطعة من دبابات «الميركافا» و33 قطعة من طائرات «الاباتشي» و52مجنزرة من طراز «يهودا» مقابل حق احتكار عدد من كبار الشركات الاسرائيلية لبعض حقول الطاقة في المملكة واستغلال مناجم المعادن الثمينة بها مثل الذهب. وقام مدير عام وزارة الدفاع اللواء عاموس يارون وهو من أبرز المقربين من شارون، بالاشراف بنفسه على تلك الصفقة والاتفاق مع المسئولين في «بروناي» على كافة تفاصيلها. نظرا لما تمثله من أهمية كبرى لاسرائيل وتوفر لها الطاقة اللازمة للعديد من المشاريع الحيوية بها. وزعم يارون ان حاجة الدول النامية للسلاح ستجعلها دائما في حاجة الى اسرائيل التي تقدم دائما السلاح الملائم والارخص والاكثر كفاءة لاي دولة !.

اندونيسيا

ومن بروناي الى اندونيسيا، حيث وقعت معها اسرائيل على اتفاق لبيع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الاسلحة وعدد من السفن البحرية العسكرية في فبراير الماضي. ونص الاتفاق على شراء اندونيسيا لـ200صاروخ من نوعية «بيتحون -3» وهو صاروخ «ارض - ارض» و150 صاروخ «براك» وهو صاروخ «ارض - جو» تزيد سرعته عن ضعفي سرعة الصوت ويتمتع بقدرة كبيرة على المناورة وله رأس ذات توجه ذاتي يمكنه تمييز الاهداف الحقيقية من الاهداف التمويهية. ويمكن تركيبه على منصات لاطلاق الصواريخ في الارض او على السفن المسلحة بالصواريخ. . فضلا عن صاروخ من طراز «براك - 2» الذي يحمل نفس خصائص الصاروخ الاول، لكنه يركب على مدفع صغير يتم حمله فوق الكتف ويحملها المقاتل لإصابة اي هدف في السماء او الارض.

علاوة على 350 طائرة وخوذة عسكرية يرتديها الطيارون في الجو من طراز «موشيه». وهي الخوذات التي يمكن للطيارين من خلالها كشف كافة الاهداف الارضية وتصويرها بالليزر. ورؤية ما بداخلها وضربه بواسطة تلك الخوذة بدون اقتراب الطيار من الهدف، حيث تتصل الخوذة بوحدة تحكم في الصواريخ التي تحملها الطائرة. وتسمى بالصواريخ الذكية القادرة على ضرب الهدف من اي ارتفاع ووسط كافة الاجواء.

وقامت اندونيسيا مقابل كل ذلك باعطاء اسرائيل حق الانتفاع بعدد من الجزر الاندونيسية الصغيرة للقيام بالتجارب والمناورات العسكرية فيها، الى جانب استغلال حق التنقيب عن المعادن في اراضيها وجزرها.

ثم انتقلت الدراسة الى افريقيا التي كانت بدورها ملعبا هاما للقيام بالصفقات العسكرية الأسرائيلية. فقد كشفت الدراسة عن قيامها بالاتفاق مع حركة التمرد في جنوب السودان التي يتزعمها جون قرنق على بيع عدد من الاسلحة والاجهزة العسكرية المتطورة لها مقابل حق التنقيب عن البترول. وقام العميد شاؤول رهان سكرتير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية بالاتفاق مع حركة قرنق في اكتوبر 2001 على بيع الاسلحة والاجهزة العسكرية المتطورة مقابل السماح لشركتي «ميدبر» و«نيفت» وهي شركات اسرائيلية صينية مشتركة بالتنقيب عن البترول في مناطق «الرك» و«يابيبور» و«تونج» و«اكوبو» وهي المناطق التي تخرج انقى انواع البترول واكثرها جودة في العالم.

ومن هذه الأجهزة جهاز «هبكياح» الذي يعني بالعربية «الذكي» وتم بيع 400 جهاز منه وهو من اجود الاجهزة القادرة على الكشف عن المناطق الخفية التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة للمحارب. و1400 جهاز «معكاف» والتي تعني بالعربية «المتتبع» وهو جهاز استطلاع اليكتروني ضوئي يمكن وضعه في أي مكان ويستطيع الكشف عن مكان وجود الاعداء والخصوم بسهولة واصابتهم لو تطلب الوضع ذلك. وكذلك بيع 1600 جهاز تجسس ذاتي من الانواع المختلفة للكشف عن اي محاولة لاختراق المواقع العسكرية في جنوب السودان. وبيع 5000جهاز كمبيوتر متقدم لتعليم الجنود والضباط على استخدامه ونقل افضل التقنيات له.

جون قرنق

اليعازر ادلشتاين

الكونغو الديمقراطية

ومن السودان الى الكونغو الديمقراطية «زائير سابقا» التي كانت بدورها مسرحا هاما مارست فيه اسرائيل محاولاتها سواء مع القوات الحكومية او المعارضة من أجل تحقيق افضل المكاسب المختلفة لها. وقامت وزارة الدفاع الاسرائيلية في يناير الماضي عام 2002 ببيع 300 طائرة بدون طيار الى حكومة كينشاسا من طراز «سكاوت» التي تستطيع الدوران حول الاهداف المعادية لها والتقاط الصور وعرضها على الشاشة وبثها على اجهزة استقبال قد تبعد عنها اكثر من 200 كيلو متر، مقابل اعطاء شركة «ماجن» الاسرائيلية الحق في البحث عن الماس في المناطق المختلفة لمدة عام. وذلك بخلاف شركة ةة الاسرائيلية التي تقوم بدورها بالبحث عن الماس في الكونغو منذ عام 1985 حتى الآن نظير عقد احتكار مع الحكومة يصل لقرابة 100 مليون دولار سنويا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

موشيه يعلون

وقامت اسرائيل بالاتفاق في الوقت نفسه مع المتمردين في جنوب الكونغو على تسهيل تهريب الماس الى اسرائيل وتأمين مرور الطائرات الاسرئيلية فوق الاجواء الكونغولية وعدم التعرض لها وتأمين سفرها. وحققت اسرائيل مكاسب مادية كبيرة في الكونغو من وراء التنقيب عن الماس حتى باتت الان من أبرز الدول المصدرة له والمحتكرة لسوقه في العالم.

ومن آسيا وأفريقيا الى دول اميركا الجنوبية التي شهدت العديد منها صفقات لبيع الاسلحة الاسرائيلية، غير انه من الواضح نشاط شركات صناعة الاسلحة بقوة في تلك الدول وابرامها لاتفاقيات مع عدد من المسئولين والجماعات المسلحة فيها. وكان آخرها اتفاق «رعنان شتيرن» رئيس شركة «هاسيد» اكبر الشركات الاسرائيلية في بيع الاسلحة وأوسعها انتشارا في ابريل الماضي مع عدد من الجماعات المسلحة في كولومبيا على بيع الاسلحة لها مقابل مبالغ مالية طائلة. وكانت ابرز تلك الجماعات. واحدة تسمى جماعة «البيردرو» التي قامت الشركة ببيعها 500 بندقية من طراز «عوز» و50 صاروخاً من طراز «كواح» و40 صاروخاً من طراز «ايتسيل» لها مقابل مبالغ مالية طائلة وحق استغلال مناجم المنجنيز والفوسفات في منطقة «كوكا» الكولمبية الواقعة تحت سيطرة «البيردرو».

ولقد اثارت تلك الصفقة ردود فعل واسعة النطاق في الاوساط الرسمية الكولمبية حتى أن رئيس الدولة الكولمبي اندرياس ارانجو، أرسل ببرقية احتجاج رسمي الى شارون يطالبه فيها بوقف ما أسماه بالتدخل السافر لاسرائيل في شئون بلاده ودعمها للجماعات الارهابية الا أن شارون زعم انه لا يعرف شيئا عن تلك الصفقة او تفاصيلها وتعهد بفتح باب التحقيق فيها.

وينتقل ادلشتاين بعد ذلك الى الفصل الثاني من الدراسة والذي رصد فيه الاهمية الحيوية لبيع الاسلحة وهو ما جعل اسرائيل تهتم بها وتوفر لها قاعدة قوية من انظمة التسلح المتطورة، خاصة بعد ما حققت لها ارباحا طائلة حتى قبل تولي شارون رئاسة الوزراء. . وبالتحديد طوال العقد الماضي. وصدرت اسرائيل من عام 1991 حتى عام 1995 اسلحة بقيمة 3,247 مليار دولار. ومن عام 1996 حتى عام 2000 بقيمة 2,395 مليار دولار. ودعمت الحكومة الكثير من شركات التصنيع العسكري حتى وصل الدعم الذي تقدمه لها سنويا الى قرابة 750 الف دولار. بالاضافة الى تخصيص 200 الف دولار للشركات المعرضة للافلاس او الانهيار، لكي تحافظ على وضعها وتستمر في عملها.

وتتضح مدى تلك الاهمية من خلال التصريحات التي أدلى بها رئيس هيئة الاركان الجديد الفريق موشيه يعلون الذي أكد خلال اول اجتماع عقده مع كبار قادة الجيش انه يولي مسألة التصنيع العسكري ضرورة هامة نظرا للفوائد الكثيرة التي تعود على اسرائيل من وراء ذلك، موضحا ان استيراد اي دولة في العالم للأسلحة من اسرائيل سينعكس ايجابيا علي التعاون الاقتصادي والسياسي معها. وهي المهمة الجديدة التي يجب على الجيش الالتفات اليها وانجاحها بشتى الطرق.وربط يعلون بين مبادئ التوارة وتعاليمها وبيع الجيش للاسلحة.

وأشار الى أن تصنيع الاسلحة وبيعها يعتبر بمثابة واجب «ديني مقدس» يجب على الجميع النظر اليه باهتمام وأخذه في الحسبان، مستشهدا بعدد من نصوص التوراة في سفر «الخروج». وكذلك عدد من نصوص «التلمود» الداعية الى ذلك. وقد جاء في سفر الخروج ،(قل يا بني اسرائيل شكرا جزيلا لله لانكم ستكونون رمزاً للقوة والبأس في العالم وستمدون كل البشر بالاسلحة والاشجار والحجارة الضخمة من أجل تحصينهم بها).

وبالتالي تظهر مدى أهمية ذلك التوجه مع اهتمام كافة المسئولين الاسرائيليين به وسعيهم الى جعله واجباً دينياً مقدساً لا يمكن تجاهله او التقاعس عنه وتظهر المحاولات الاسرائيلية المكثفة لبيع اكبر قدر من اسلحتها الى دول العالم. وباتت تلك الاسلحة احد أهم المصادر التي تعتمد عليها اسرائيل في تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية وتعميق الروابط بينها وبين أكثر من دولة في العالم. وهو ما يوجب توخي الحذر من تلك المحاولات ورصدها حتى لا تعود سلبا على الدول العربية في هذه المرحلة الحرجة من صراعنا مع اسرائيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٤ اغسطس ٢٠٠٢

الرئيس السوداني يقيل وزير النقل بعد إعلانه تأسيس حزب معارض

الخرطوم، ـ الشرق الأوسط،

اقال الرئيس السوداني عمر البشير وزير النقل الجنوبي لام اكول من دون ذكر اسباب محددة. وكان اكول قد تخلى عن عضوية حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الأونة الاخيرة ومعه امين بناني نيو وزير الدولة السابق بوزارة العدل، ومكي بلايل مستشار الرئيس لشؤون السلام سابقا، في ثاني اكبر انشقاق يشهده الحزب بعد الخلاف الذي وقع بين الرئيس البشير والدكتور حسن الترابي وتكوين الاخير لحزب المؤتمر الشعبي المعارض.

وقالت مصادر سياسية ان المرسوم الرئاسي الذي تم توقيعه مساء أول من امس، جاء على ما يبدو ردا على اعلان تأسيس حزب معارض جديد يعتبر وزير النقل لام اكول احد مؤسسيه. وقال امين بناني نيو انهم اطلقوا الاربعاء نشاطات حزب «العدالة» الذي وضع هدفا له خدمة المناطق المحرومة في البلاد، وانهم الثلاثة الذين ينتمون الى مناطق الجنوب وجبال النوبة ودارفور، حزب المؤتمر الوطني لدى استقالتهم بانه يفتقر الى الديمقراطية والقابلية للمحاسبة. وقال بناني في تصريحات صحافية انهم يؤمنون بحق الجنوب في تقرير المصير ويأملون في نفس الوقت في الا يرفض الجنوب خيار الوحدة. وقال اكول ان الحزب الجديد يؤيد المحادثات الجارية في ماشاكوس في كينيا بين الحكومة والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق، التي تهدف الى وضع نهاية للحرب الاهلية المندلعة منذ نحو 20 عاما. وكان اكول ضمن أحد الفصائل الجنوبية المتمردة سابقا قبل ان يلتحق بالحكومة في 1997 بعد ان وقع اتفاقية الخرطوم للسلام.

وفد استشاري ينضم إلى وفد الحكومة السودانية في كينيا

الخرطوم ـ أ.ف.ب: ذكرت وكالة الانباء السودانية ان وفدا استشاريا سودانيا غادر الخرطوم امس متجها الى كينيا للانضمام الى وفد الحكومة المشارك في جولة المفاوضات الثانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي بدأت في 12 اغسطس (اب) الجاري. واوضحت الوكالة ان الوفد الاستشاري، وهو برئاسة وزير الدولة لشؤون السلام ضيو ماتوك ووزير الدولة للشؤون الخارجية نجيب الخير عبد الوهاب يضم 15 عضوا، بينهم نائب رئيس الجمهورية السابق الفريق المتقاعد عبد الماجد حامد خليل ووزير الخارجية السابق حسين سليمان ابو صالح.

ويضم الوفد ايضا، بحسب الوكالة، رئيسي تحرير الصحيفتين الحكوميتين «الايام» و«الخرطوم» محجوب صالح وباقر احمد، ومحللين سياسيين وممثلات عن الحركات النسائية. وذكرت الوكالة السودانية ان معارضين، بينهم الناطقة بلسان حزب «الامة» الشمالي المعارض سارة نقد الله والمسؤول عن الحزب الشيوعي فاروق كدودة اعتذروا عن عدم المشاركة في الوفد الحكومي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢٤ اغسطس ٢٠٠٢

الوفد الاستشاري الحكومي يصل الى ماتشاكوس

الخرطوم تشيد باهتمام واشنطن بالسلام السوداني

الخرطوم - «الخليج» والوكالات:

رأت الخرطوم ان الاهتمام الأمريكي بعملية السلام في الجنوب دليل على جدية مفاوضات ماتشاكوس وأعربت عن الأمل في التوصل الى اتفاق مع المتمردين في منتصف الشهر المقبل. ووصل الوفد الاستشاري السوداني للانضمام الى الوفد الحكومي المفاوض برئاسة وزير الدولة للسلام ضيو مطوك.

وأكد مصدر أمني سوداني ان المعتقلين بتهمة المشاركة في الاعتداء على منزل أمين عام الحزب الحاكم ابراهيم احمد عمر اعترفوا بانتمائهم الى المؤتمر الوطني الشعبي بزعامة حسن الترابي.

واعتبر وزير الدولة بالخارجية السودانية شول دينق الاهتمام الامريكي المتزايد بملف السلام في السودان دليلا على جدية مفاوضات ماتشاكوس معربا عن أمله في ان يتوصل الطرفان الى اتفاق في منتصف سبتمبر/ ايلول المقبل لكنه أشار الى ان بعض القضايا معقدة ويحتاج حسمها الى وقت طويل.

ووصل أمس الى ماتشاكوس في كينيا على متن طائرة خاصة الوفد الحكومي السوداني الاستشاري برئاسة وزير الدولة للسلام ضيو مطوك (جنوبي) للحاق بوفد التفاوض الحكومي حيث تجرى المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بإشراف الايقاد والمظلة الامريكية - البريطانية - النرويجية.

وقال مطوك انه يصطحب معه وفدا من تسعة عشر عضوا يمثلون قطاعات مختلفة في الفكر والسياسة والصحافة.. وذكر في تصريحات له قبيل مغادرته الخرطوم ان سكرتارية الايقاد نظمت عددا من المحاضرات بنيروبي حول القضايا المطروحة للنقاش في اجندة المفاوضات المتمثلة في اقتسام السلطة والثروة والترتيبات الامنية والتي شارك فيها خبراء من داخل وخارج القارة الافريقية.

وأوضح ان زيارة وفد مركز الدراسات الاستراتيجية الامريكي للخرطوم جاء عقب تقديم الوفد محاضرة حول النفط السوداني وكيفية التعامل مع هذه القضية في ماتشاكوس مؤكدا ان الوفد اجرى مباحثات مثمرة مع المسؤولين في وزارة الطاقة.

ويضم الوفد الاستشاري نجيب الخير وزير الدولة للخارجية (حزب امة منشق) والفريق عبدالماجد خليل وزير الدفاع الاسبق وحسين ابو صالح وزير الخارجية الأسبق (حزب وادي النيل).. وعبدالرحيم علي رئيس مجلس شورى الحزب الحاكم ود. حسن مكي (جامعة افريقيا).. والطيب عطية وسميرة امين (اليونيسيف) ومحجوب صالح (رئيس تحرير الايام) والباقر عبدالله (رئيس مجلس ادارة صحيفة الخرطوم) وسارة أبوّ (من اتحاد المرأة)، ومحجوب عثمان (من وزارة الصناعة).. ومحمد لطيف كاتب (سياسي) وسناء حمد (من الاعلام الانمائي).

وعلى صعيد الحركة الشعبية، باشر الدكتور منصور خالد مهامه الاستشارية لوفد التفاوض، وكذلك وصل نيروبي الدكتور بيتر نيون أستاذ القانون السابق بجامعة الخرطوم وأحد أعضاء وفد الحركة الاستشاري للانضمام لفريق الحركة المفاوض.

وفي غضون ذلك وصل الخرطوم امس الاول رئيس الفريق الدولي متعدد الجنسيات لمراقبة حماية المدنيين في مناطق الحرب الجنرال الامريكي المتقاعد لويد مع مجموعة من فريقه لمتابعة زيارته السابقة الى البلاد. وأفادت مصادر مطلعة ان الفريق سيقوم بزيارة ميدانية لبعض مناطق الجنوب وجبال النوبة لاستكمال بعض المعلومات التي يطلبها بشأن مهمة الفريق.

الى ذلك، أخطرت ولاية كسلا الحدودية منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى وضع الترتيبات اللازمة الخاصة باللاجئين بالولاية بعد انتهاء مدتهم القانونية وانهاء صفة اللجوء في ديسمبر المقبل. وقال والي كسلا الفريق الركن آدم حامد موسى انه يوجد في ولايته

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اكثر من ٩٠ الف لاجىء اريتري، وأضاف: ان هؤلاء اللاجئين انتفت الأسباب التي قادت الى لجوئهم. وأضاف: ان حكومته تعمل بالتعاون مع الحكومة الاتحادية ومعتمدية اللاجئين للعودة الطوعية للاجئين الاريتريين الى بلادهم، لكنه توقع ان تظل اعداد كبيرة منهم في السودان لأسباب وظروف تخصهم.

على صعيد أخر نقلت وكالة الأنباء السودانية عن مصدر امني ان الاشخاص الذين اعتقلوا الاربعاء الماضي بتهمة رشق منزل الأمين العام لحزب المؤتمر ابراهيم احمد عمر بالحجارة «أقروا بأنهم ينتمون الى المؤتمر الوطني الشعبي وانهم شاركوا في الاعتداء على المنزل» للتنديد بتمديد اعتقال الترابي.

وأضافت: ان هؤلاء متهمون بـ«المشاركة في عمل اجرامي وتشكيل منظمة اجرامية والتحريض على الإخلال بالأمن العام وعلى الارهاب» مشيرة الى انهم احيلوا الى المدعي العام وقد يلاحقون قضائيا.

وأوضح محمد الحسن الامين، المسؤول في المؤتمر الوطني الشعبي، ان الامر يتعلق بثلاثة شبان شاركوا في تظاهرة من حوالي ٤٠٠ طالب احتجاجا على تمديد اعتقال الترابي.

وأوضح: ان التظاهرة جرت بالقرب من منزل عمر وان الطلاب ما كانوا يستهدفون المنزل.

بموازاة ذلك دعا زعيم حزب الامة المعارض الصادق المهدي رئيس التجمع المعارض محمد عثمان الميرغني للعودة الى السودان وكذلك السكرتير العام للحزب الشيوعي محمد ابراهيم نقر للظهور للعلن من مخبئه وذلك لاحتلال مكانتهما في الساحة السياسية السودانية والعمل على تنظيم صفوف تنظيماتهما لدعم جهود السلام والتحول الديمقراطي في السودان.

وقال المهدي وهو يتحدث لجماهير الحزب في ولاية نهر النيل ان البلاد تمر الآن بمرحلة جديدة فيها تفاعلات سياسية ودبلوماسية تتطلب نشاطا سياسيا لتحقيق التطلعات الشعبية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ : ٢٤ اغسطس ٢٠٠٢

لماذا تجاوز «ماتشاكوس ـ ١» خيار الوحدة الكونفدرالية؟

الحل المنطقي لمشكلة السودان هو الحل الكونفدرالي لأن المعطيات السياسية كلها تشير إلى أن التجانس المطلوب لقيام دولة فيدرالية أو اتحادية مركزية غير متوافرة بين الجنوب والشمال

د. فائزة حسن طه

شكلت قضية الوحدة في السودان المعضلة الكأداء التي عجزت كل النظم السياسية التي مرت بالبلاد ان تجد لها حلاً مرضيا لكل الأطراف أو المجموعات السودانية. رغم أن مركز النظام السياسي في السودان عرف أنواعا كثيرة من النظم والأيدلوجيات السياسية، إلا أنها جميعا فشلت في وضع أسس عادلة للوحدة المستقرة. فقد عرفت البلاد نظماً تقليدية ما بين الأعوام (٥٦ - ٥٨) وأخرى راديكالية ما بين الأعوام (٦٤، ٦٩، ٨٩) وتناوبت التيارات والأيدلوجيات السياسية على مركز الحكم، منها السودانوية، والعروبية أو الناصرية، والشيوعية والإسلامية، والليبرالية. وجميعها عجزت أن تحدث الانسجام المطلوب لخلق قومية سودانية موحدة، أو على اقل تقدير خلق إطار سياسي عادل يصلح لاستيعاب التعدد في المجتمع السوداني بطريقة سلمية وعادلة.

هذا العجز امتد لعصور طويلة وساحقة في التاريخ حتى أصبح عدم الاستقرار السياسي في هذه المنطقة بدلا من الاستقرار هو السمة الغالبة. تاريخياً، ظلت هذه المناطق، والتي تعرف الآن بالسودان، محل أطماع الدول الإقليمية والعالمية الكبرى في العصور القديمة، نسبة لوجود الطرق التجارية المهمة التي كانت تربط البحر الأبيض المتوسط والعالم الخارجي بأواسط أفريقيا، ومن جهة أخرى تربط شرق أفريقيا بغربها. فقد حرصت معظم هذه القوى الإقليمية على زعزعة الاستقرار فيها، حتى تكون هذه المنطقة خالية من أي نفوذ وطني قوي، أو من أي نظام سياسي مستقر، وذلك لضمان عبور القوافل، وكذلك للاستفادة من المواد الخام والرجال. بل كان يتم استعداء القبائل بعضها على بعض لتقويض أي سلطة قوية تنشأ في المنطقة، ووصل الأمر أحيانا لإخلاء بعض المناطق الحدودية من سكانها (خاصة على حدود مصر) وتسكين القبائل الرحل في هذه المناطق لخلق عازل بشري موال.

ظهرت في المنطقة الكثير من الممالك، والإمارات، والحضارات ولكنها كانت في حالة احتراب دائم فيما بينها. لكن رغم ذلك لم تستطع القوى الخارجية إخضاع هذه المنطقة للنفوذ الأجنبي لفترات طويلة، بل كانت هناك دائما مقاومة لأي قوى استعمارية تستهدف الاستيطان، وقد وصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن غزت هذه الممالك السودانية الدول المجاورة في الشمال أو الشرق لدرء الأطماع الخارجية عنها (تهراقا، ابو عنجة).

ولهذا فإنه في التاريخ الحديث عندما تم إخضاع المنطقة للقوى الخارجية على التوالي منذ ١٨٨٢ إلى ١٩٥٦، فإن كل القوى الاستعمارية التي مرت بالبلاد واجهت مشكلة توحيد السودان قومياً أو حدودياً. فمنذ أن قام الأتراك بضم المناطق الجنوبية والغربية إلى وسط السودان (ما بين الأعوام ١٨٦٢ ـ ١٨٧٤)، تم الاعتراف دوليا بالحدود السودانية الحالية.

منذ ذلك الحين عرفت البلاد تجارب عديدة في كيفية إدارة الحكم، وكلها كانت تهدف لإبقاء السودان موحداً، لو لم يكن قومياً فليكن حدودياً. فقد تأرجحت إدارة الحكم التركي طوال فترة حكمها ما بين المركزية القابضة ومظاهر اللامركزية، كذلك كان حال البريطانيين، الذين رغم اعترافهم منذ بداية حكمهم عام ١٨٩٩ بضرورة اتباع النظام اللامركزي في السودان على أساس توصية كرومر بذلك، وكذلك أوصت لجنة ملنر بذلك عام ١٩٢١، إلا أن الحكم البريطاني ظل يتأرجح ما بين المركزية القابضة ومظاهر اللامركزية.

ورثت الحكومات الوطنية هذا التأرجح والتذبذب، سواء كان ذلك في فترات الديموقراطيات أو الحكومات العسكرية. فقد تفاوتت التجارب الوطنية ما بين حكم مركزي قابض، إلى نظام المديريات والحكومات المحلية، إلى حكم ذاتي للجنوب، الى النظام الإقليمي، ثم أخيرا النظام الفيدرالي. وما لم يجرب حتى الآن هو النظام الكونفدرالي. حتى إعلان ماتشاكوس تجاوز النظام الكونفدرالي كخيار للوحدة، فقد نص الإعلان على أن يتم الاستفتاء بعد انقضاء الست سنوات على التفضيل ما بين الوحدة (المقترحة في إعلان ماتشاكوس وهو نظام جامع ما بين النظامين الاتحادي الفيدرالي والكونفدرالي) أو الانفصال.

الحقيقة أن الحل الكونفدرالي كان يمكن أن يكون عادلا منذ فجر الاستقلال، إذا استطاعت القوى المركزية أن تقرأ الأحداث التي حدثت بعيد الاستقلال قراءة صحيحة، ذلك أن هذا النظام كان سيوفر الإطار السياسي العادل الذي يستطيع أن يستوعب التعدد الإثني والديني والثقافي في السودان. ولكن كان يعتقد الآباء المؤسسون لدولة السودان ان المركزية القابضة هي الأمثل لخلق قومية موحدة بين المجموعات السودانية المتنافرة والتي وجدت نفسها داخل حدود سياسية موحدة بعد رحيل الاستعمار وتقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ استعمارية. قامت دولة السودان ولم تكن فكرة الوحدة والمركزية قد تجذرت بعد في هذه المناطق، للأسباب التي أشرنا إليها سابقا.

رغم أن فرضية المركزية القابضة لخلق قومية موحدة واجهتها تهديدات واضحة منذ بزوغ فجر الاستقلال في السودان، وذلك بانفجار أول تمرد في الجنوب عام ١٩٥٥، على المركز ومطالبين باللامركزية، إلا أن الآباء، قرؤوا هذا الحادث قراءة سطحية، إذ ادعوا أن الأمر ما هو إلا مؤامرة استعمارية صهيونية، وان عناصر قليلة من الجنوبيين هي التي باعت نفسها للمستعمر والصهاينة. وقد استمرت هذه القراءة أو الفرضية هي السائدة في المركز منذ ذلك الحين، زد على ذلك

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ان المنطقة العربية كانت مرت بانتكاسة في حرب فلسطين ثم محاولة تقسيمها، وبعد ذلك توالت المؤامرات الاستعمارية ضد العالم العربي منذ العدوان على مصر ١٩٥٦.

كل هذا أدى إلى أن يرتفع الصوت العروبي/ الإسلامي في السودان ويجعل معركته وقضيته الأولى هي مع المستعمر الغربي/ الصهيوني. وظل هذا الصوت مرتفعا في المركز إلى يومنا هذا، مما اضطر معه لإسكات أي صوت محلي أو مخالف، بما في ذلك طبعا الصوت الجنوبي. ولهذا اعتبرت أي محاولة لخلق كيان غير عربي أو إسلامي في المركز أو الحدود الجنوبية هي من باب الخيانة العظمى للعروبة والإسلام. وعليه، وعلى أساس هذه الثوابت تم إدانة كل الجنوبيين سواء كانوا عملاء حقيقيين للمستعمر، أو مناضلين وطنيين يدافعون عن حقوق حقيقية وعادلة لشعوبهم، ووضعهم في خانة الخيانة العظمى. كذلك تم التشكيك في النوايا الحقيقية لكل الحلول المطروحة من جانب الجنوبيين، سواء كان المطلب هو شيء من الاستقلال، والمتمثل في حكم ذاتي أو إقليمي، أو كان المطلب زيادة في اللامركزية مثل الحكم الفيدرالي أو الكونفدرالي، أو كان المطلب هو الانفصال التام.

كان الاتهام هو أن أي حل أتى من الجنوب وراءه مؤامرة استعمارية. وهكذا رفضت الفيدرالية منذ ١٩٥٣ ولم تقبل إلا في عام ٨٩، بعد أن تفاقم الصراع المسلح، ورفض الحكم الذاتي في ٥٨ ولم يطبق إلا في عام ١٩٧٢، بعد أن تفاقم الصراع المسلح في الجنوب.

وهكذا ظل المركز يرفض جميع الحلول السلمية، ولا يخضع لها إلا تحت التهديد المسلح مما شجع جميع الفصائل السياسية الجنوبية في وقت من الأوقات أن تنشئ لها أذرع مسلحة (أنانيا، جبهة التحرير الأفريقي، الأفريقيون السودانيون المحاربون من اجل الحرية، جبهة ازانيا للتحرير، جبهة استقلال الجنوب، الجبهة الشعبية لتحرير السودان وغيرها). بل ذهب بعض الأحزاب إلى تكوين حكومات مؤقتة في المنفى انتظارا لانفصال الجنوب (حكومة فشودة الوطنية المؤقتة، حكومة جنوب السودان المؤقتة، حكومة النيل المؤقتة.. الخ). وتحت التهديد المسلح اضطر المركز اكثر من مرة للخضوع للمطالب السياسية للجنوبيين. حدث هذا في عام ٦٥ عندما عقد مؤتمر المائدة المستديرة تحت مراقبة دولية، والذي اقر فيه بحق الجنوب في حكم ذاتي. ثم حدث هذا مرة أخرى في عام ٧٢ عندما وقعت الحكومة اتفاقية أديس أبابا والتي بموجبها تم إنشاء أول حكم ذاتي في الجنوب. ثم حدث هذا في عام ٨٩ عندما اضطرت الحكومة لأن تتبنى النظام الفيدرالي والذي ظل مرفوضا منذ بداية الاستقلال.

الآن وبعد أن وصل بنا الحال إلى «ماتشاكوس-١» وأيضا بسبب تهديد المقاومة المسلحة (جناح قرنق)، فإن الحكومة اضطرت لقبول مبدأ نظامين في دولة واحدة. والواقع يقول إن الجنوب اصبح قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال التام، وان التطور السياسي في السودان اصبح اقرب إلى النظام الكونفدرالي منه إلى الاتحاد الفيدرالي أو أي شكل من أشكال الوحدة المقترحة في ماتشاكوس. وان فرص نجاح النظام الكونفدرالي في السودان اكثر بكثير من نجاح النظام الفيدرالي المطبق الآن، او اي شكل آخر من أشكال الاتحاد. لهذا فإن قيام الحكومة القومية الاتحادية المقترحة في اتفاقية ماتشاكوس يعتبر أمرا غير منطقي لتطور الأحداث. ذلك أن قيام هذه الحكومة سيبقي على التعقيدات التي كانت سائدة في المشكلة السودانية بدلا من حلها. بل ان العاصمة مرشحة لأن تكون بؤرة للصراعات بدلا من بوتقة لبناء الثقة. لا ندري كيف تم التوصل لهذه الصيغة المقترحة، لأن هناك كثيراً من الأسرار غائبة عن الناس، ولهذا نتكهن بأن العناصر الوحدوية والعناصر العروبية الإسلامية في الجانب الشمالي أرادت أن تحفظ ماء وجهها أمام العالم العربي والإسلامي بهذه الحكومة القومية حتى تبقي على أخر خيط مما كان يعرف بالسودان القديم.

والشاهد أن هذا النظام المقترح سيجر وبالاً على هذا التيار اكثر من غيره، ذلك أن هذه الحكومة بالكيفية المقترحة ستكون مظلة شرعية للتدخلات الأجنبية وللجان الرقابة الأمريكية وغيرها، والتي كانت تمثل هواجس هذا التيار في الماضي، فبعد أن كان هذا التيار حارسا في الماضي للبوابة الجنوبية للعالم العربي/ الإسلامي لمنع التدخلات والأطماع الإمبريالية/ الصهيونية، سيكون هو السبب في المستقبل لفتح الباب على مصراعيه لتمكين هذه القوى في هذا الجزء الاستراتيجي المهم من القارة.

الحل المنطقي لمشكلة السودان هو الحل الكونفدرالي لأن المعطيات السياسية كلها تشير إلى أن التجانس المطلوب لقيام دولة فيدرالية أو اتحادية مركزية غير متوافرة بين الجنوب والشمال، لا في الماضي ولا في الحاضر. فإذا خسرنا الإنسان الجنوبي في الماضي، يجب ألا نخسره في المستقبل. والكونفدرالية ستوفر المناخ الصالح لبناء الثقة بين الجانبين، ذلك أن العلاقة ستقوم أولا، على أساس الندية في السيادة والكرامة وهذا عامل نفسي مهم جدا في المشكلة السودانية. الجنوبيين عانوا كثيرا من الشعور بالدونية والعبودية.

ثم ان الكونفدرالية ستوفر الحق للشمال في حماية حدوده الجنوبية ومصالحه الحيوية من التدخلات السالبة للدول المعادية، وذلك عن طريق المشاركة في المجلس الكونفدرالي العالي، وهذا الحق سينتفي لو أن نتيجة الاستفتاء جاءت لمصلحة الانفصال التام دون المرور بمرحلة الكونفدرالية.

ويمكن تطوير المجلس الكونفدرالي السوداني في المستقبل، إلى مجلس تعاوني لدول حوض النيل جميعاً، بحيث يتوسع نظام التعاون والتنسيق بين جميع دول منابع ومجرى ومصب النيل (على غرار مجلس التعاون الخليجي) والذي من أهدافه زيادة فرص التعاون المثمر وبناء الثقة المتبادلة، والمصالح المتبادلة. وبذلك يتم سد الذرائع على الدول الإمبريالية والصهيونية من التدخل في المنطقة، إذا سادت روح التعاون بدلا من الإحتراب والشكوك المتبادلة.

لكل هذه الأسباب وغيرها نرجو من المتفاوضين في «ماتشاكوس-٢» أن يراعوا أهمية هذا النظام وألا يتم تخطيه في الخيارات المطروحة، وألا يتم القفز إلى الانفصال في الاستفتاء القادم دون أن تكون الكونفدرالية واحدة من الخيارات المطروحة للاستفتاء.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٤ اغسطس ٢٠٠٢

لا يمكن لأى إنسان مخلص لعروبته ومؤمن بقضايا أمته إلا أن يامل فى ظهور سودان موحد مستقر ينعم أهله فيه بالأمن والسلام والرخاء، غير أن اتفاق المبادئ الذى فوجئ به الجميع فى الأوساط العربية، والذى عقد فى ماشاكوس فى ٢٠ يوليو الماضى بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان جاء مخيبا للآمال من جهة، ومثيرا للعديد من الاشكالات وعلامات الاستفهام من جهة اخرى.

السودان: واتفاق ماشاكوس.. إلى أيـــــن؟

د. إبراهيم نصر الدين
رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية
بريتوريا - جنوب إفريقيا

ومنذ البداية نود أن نشير إلى أن الاتفاق فيما يبدو قد جاء معبرا عن التقاء إرادة الطرفين اللذين وقعاه نحو تقسيم السودان بينهما، حينما أدرك كل منهما أنه عاجز عن فرض ارادته بالقوة المسلحة على الطرف الآخر إكراها واستيعابا من جهة، وفى ذات الوقت إدرك كل طرف منهما أنه لن يستطيع أن يسيطر على الحكومة المركزية فى الخرطوم من خلال انتخابات حرة نزيهة.

هكذا أدى توازن القوى بين الطرفين وتردى شعبيتيهما إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليظهر اتفاق ماشاكوس على نحو ما ظهر عليه، ليفصح عن رغبة أكيدة فى تقسيم السودان بينهما، وهو ما صادف هوى لدى الإدارة الأمريكية أو فلنقل إن الاتفاق قد جاء تعبيرا عن إرادة أمريكية دفعت للاتفاق بالإغراء تارة وبالاكراه تارة أخرى، لتمزيق أوصال السودان ليكن كحالة دولة أخرى عربية إفريقية، وهى الصومال التى مزقتها الحرب الأهلية إلى أشلاء.

على هذا النحو يمكن إبراز بعض النقاط المرتبطة باتفاق المبادئ، فضلا عن تحليل بعض بنوده على النحو الآتى :-

أولا : الاتفاق أتى معاكسا للروح الإفريقية الوحدوية الراهنة التى عبر عنها إنشاء الاتحاد الإفريقى الذى ينص القانون التأسيسى له على احترام الحدود التى ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال، فإذا بالاتفاق ينحو منحى انفصاليا يتجه لتمزيق اوصال دولة إفريقية، ولذلك ليس من المستغرب أن يستبعد الاتحاد الإفريقى من أن يكون طرفا فى الاتفاق أو المفاوضات التى أعقبته ثم إن هذا الاتفاق لو قدر له الاستمرار والنجاح فسوف تكون له انعكاسات خطيرة على القارة الإفريقية ككل من جهة، وعلى العلاقات العربية الإفريقية من جهة أخرى، ذلك أن انفصال السودان حال حدوثه واعتراف الحكومة السودانية به سيؤدى على الفور إلى الاعتراف بالكيانات الانفصالية فى الصومال مثل جمهورية أرض الصومال التى أعلنت منذ مايو ١٩٩١م، ولم يعترف بها أحد فضلا عن بلاد بونت، بل إن حالة الانفصال ستنتقل وبمنطق العدوى إلى دول الجوار الإفريقى للسودان بل إلى القارة الإفريقية كلها، حيث تعانى هذه الدول فى معظمها أزمة الاندماج الوطنى فيها، لقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الحروب الأهلية، ولكن أيا من الدول الإفريقية لم يعترف بالمطالب الانفصالية، ولا حتى منظمة الوحدة الإفريقية السابقة على الاتحاد الإفريقى.

وسيكون لانفصال الجنوب فيما لو تم تأثيرات سلبية بل وخطيرة على العلاقات العربية الإفريقية، لقد كان ينظر إلى السودان تقليديا على أنه يشكل حلقة وصل وتفاعل بين الثقافتين العربية الإسلامية والثقافة الإفريقية، ومن شأن انفصال الجنوب أن يشكل حاجزا بل وبؤرة صراع بين العرب والأفارقة قد تسفر عن تأزم العلاقات العربية الإفريقية ووصولها إلى نقطة اللا عودة إذا ما تحزب العرب إلى جانب دولة شمالية عربية، وإذا ما تحزب الأفارقة إلى دولة إفريقية جنوبية، اضف إلى ما تقدم أن الاتفاق استبعد الجامعة العربية من المشاركة فيه، ومن المفاوضات التالية له، بشكل يضفى المزيد من الشكوك حول نيات القوى الدولية - وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا - الداعمة للاتفاق، فى ظرف تواجه فيه الأمة العربية أخطر قضاياها المصيرية فى مواجهة الاحتلال الصهيونى للأراضى العربية والقوى التى تسانده حيث يجرى الحديث من جانب الإدارة الأمريكية عن أن الأراضى الفلسطينية ليست أرضا محتلة «تصريح وزير الدفاع الأمريكى الأخير» وحيث تلوح الإدارة الأمريكية فى ذات الوقت بضرب العراق وإسقاط نظام حكمه.

ثانيا : إن الاتفاق استبعد كلا من مصر وليبيا وهما دولتا المبادرة المشتركة التى كانت تؤكد ضرورة وحدة السودان، وهو ما يشير بشكل أو بآخر إلى استبعاد خيار الوحدة لمصلحة خيار الانفصال، وفى ذات الوقت فإن الاتفاق نص على مشاركة دول إفريقية فى المفاوضات التالية للاتفاق، وجعل هذه الدول (إريتريا -

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إثيوبيا ـ جيبوتى ـ كينيا ـ أوغندا) أعضاء فى لجنة التقييم والمراقبة خلال الفترة الانتقالية.

والملاحظ أن هذه الدول الخمس فيما عدا جيبوتى هى دول جوار للجنوب السودانى، فى حين استبعدت بقية دول الجوار الخمس وهى (الكونجو الديموقراطية ـ إفريقيا الوسطى ـ تشاد ـ مصر ـ ليبيا) وهى دول بحكم مصالحها وبحكم التواصل الإثنى بينها وبين السودان كان يجب ألا تغيب عن الاتفاق، ولا عن المفاوضات بحكم تأثرها بما يجرى أو قد يجرى فى السودان.

إن مشاركة دول جوار الجنوب إنما يشير ولو من طرف خفى إلى العمل على قيام دولة فى جنوب السودان تكون مقبولة من الدول المجاورة لها، وليس يجدى فى هذا القول إن الاتفاق نص على أنه يمكن مشاركة «أى دول أخرى أو هيئات أو منظمات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان» فإذا كان الطرفان قد اتفقا فى البداية على تسمية دول إفريقية، نصا بل وعلى مشاركة دول أجنبية بعينها كمراقب «إيطاليا ـ النرويج ـ المملكة المتحدة ـ الولايات المتحدة» فلماذا عجز الطرفان على تسمية مصر وليبيا كأعضاء فى لجنة التقييم والمراقبة اللهم إلا إذا كان هناك رفض من كليهما لمثل هذه المشاركة، وهو ما يظهر فى المفاوضات الجارية الآن.

ثالثا : إن الاتفاق غير ديمقراطى ذلك أنه اقتصر على طرفين من أطراف الصراع فى السودان هما الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو بهذا قد استبعد كل القوى السودانية الأخرى سواء كانت شمالية أو جنوبية، وهو ما يعنى أن الصراع لن يتوقف مادام استبعدت كل القوى من قضية قومية وخطيرة تتعلق بوحدة السودان وسلامة أراضيه، وهذه القوى عديدة نذكر منها فى الجنوب على سبيل المثال حركة استقلال جنوب السودان، والاتحاد السودانى للأحزاب الإفريقية، والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة كاربينو كوانجين جون، وقوى الدفاع الاستوائية، ومجموعة جنوب السودان المستقلة، وهى جماعات تجد سندها من أبناء النوير والشيلوك الذين يعارضون الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، والتى ترتكز على جماعة الدنكا ذات الأغلبية العددية فى الجنوب، ومن هذه الحركات فى الشمال حزب الأمة، والحزب الاتحادى الديمقراطى، والحزب الشيوعى السودانى، ومؤتمر البجا، وقوات التحالف الديموقراطى.

أن استبعاد كل هذه القوى السياسية من الاتفاق من جهة، ومن المفاوضات الدائرة الآن إنما يكشف عن أجندة لتقسيم السودان بين الحكومة والحركة من وراء ظهر الشعب السودانى وكل قواه الفاعلة، يؤكد قولنا هذا إن الاتفاق يشير إلى أن الحكومة السودانية الحالية ستظل مسيطرة على الشمال دون مشاركة من أطراف أخرى خلال الفترة الانتقالية التى تمتد إلى ست سنوات، وأن الحركة الشعبية بقيادة جارانج ستسيطر على الجنوب وحدها خلال الفترة نفسها، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن كل طرف منهما سيحتفظ بجيشه تحت إمرته طوال الفترة الانتقالية لأدركنا دونما عناء التوجه الانفصالى للاتفاق دون مشاركة القوى السياسية التى يتشكل منها غالبية الشعب السودانى.

رابعا : إن ديباجة الاتفاق تضع تشخيصا خاطئا للمشكلة فهى تنص على... «وإقرارا بأن النزاع فى السودان هو أطول نزاع فى إفريقيا حصد أرواح أكثر من مليون إنسان ودمر البنية التحتية للبلاد واستنزف الموارد الاقتصادية وتسبب فى فظائع ومعاناة لا توصف خاصة فى أوساط سكان جنوب السودان».

إن توصيف الصراع وكأنه صراع شمالى جنوبى ليس صحيحا، ذلك أن الصراع فى السودان متعدد الجوانب، فهو صراع شمالى شمالى، وجنوبى جنوبى،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فضلا عن كونه صراعا شماليا جنوبيا، كما أن الحديث فى ديباجة الاتفاق عن فظائع ومعاناة لا توصف فى أوساط سكان جنوب السودان فيه تجاهل للمظالم التى تعرض لها جميع ابناء الشعب السودانى فى ظل الحكومات المتعاقبة على السودان، مدنية كانت أم عسكرية، وهى مظالم متنوعة سياسية واقتصادية وثقافية دفعت العديد من أبناء الشمال فى الشرق والغرب إلى معارضة ومواجهة الحكومات السودانية، بل وإلى انضمام العديد من الشماليين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان لمواجهة الحكومات المتعاقبة التى تهيمن عليها نخبة طائفية او إثنية كان هدفها الاستئثار بالثروة والسلطة كرها دون بقية الشعب السودانى ككل الذى تعرض للموت إما فى ساحات القتال أو من المرض أو الجوع.

خامسا : يتحدث الاتفاق عن حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى بعد فترة السنوات الست الانتقالية ويحدد خيارين :

- تاكيد وحدة السودان.
- أو التصويت لصالح الانفصال.

ولنا عدة ملاحظات على هذا النص.

١ ـ إن مبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر القانون الدولى إنما يتعلق بالاقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار الاجنبى، وكأن الاتفاق بهذا المعنى يجعل من إقليم الجنوب منذ استقلال السودان إقليما خاضعا للاستعمار الشمالى، وهو ما يتنافى مع الحقائق الموضوعية منذ استقلال السودان.

٢ ـ صحيح أن كل القوى والفصائل السودانية والحكومة أيضا منذ تسعينيات القرن الماضى اعترفت بهذا الحق للجنوب فى تصرف غير مسبوق فى القارة الإفريقية، غير أن الاعتراف بهذا الحق إنما كان مجرد تكتيك الغرض منه بناء تحالفات لمواجهة بعضهم بعضا، ولم يكن متوقعا أن يصل الأمر إلى استغلال هذا الحق فى اتفاق ماشاكوس ليشكل استراتيجية قد تسفر عن انفصال الجنوب.

٣ ـ وصحيح أن الاتفاق قد وضع خيار الوحدة قبل خيار الانفصال، لكن الاتفاق ذاته يشير ضمنا إلى هيمنة الحكومة على الشمال طوال الفترة الانتقالية وتطبيقها للشريعة الاسلامية، وهيمنة الحركة بدستور علمانى على الجنوب طوال الفترة الانتقالية، مع احتفاظ كل منهما بجيشه طوال هذه الفترة، وهو ما يعنى أن التطور خلال الفترة الانتقالية فى كلا الاقليمين سيكون تطورا مستقلا من حيث الدستور، ومن حيث المؤسسات، الأمر الذى يرجح خيار الانفصال.

٤ ـ لو حدثت تنمية واستقرار فى الجنوب بدعم أمريكى وأوروبى خلال الفترة الانتقالية، فسينسب ذلك إلى الحركة الشعبية مما يجعل خيار الانفصال أمرا واردا، والعكس فلو لم تتحقق تنمية واستقرار فى الجنوب خلال الفترة نفسها فسيرد الفشل إلى الشمال، مما يجعل الانفصال أمرا محتوما أيضا.

٥ ـ ينص الاتفاق على «لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير...» وبهذا فهو لم يتحدث عن «إقليم الجنوب» وإنما يتحدث عن «شعب الجنوب» ومصطلح شعب لا يطلق إلا على الجماعة التى تسكن اقليم دولة ، الاتفاق إذن يتعامل مع دولة جنوبية فى مرحلة المخاض، ويثير تساؤلا مهما فى هذا السياق يتعلق بتحديد شعب الجنوب، وهل يتكون من الجماعات التى تقطن إقليم الجنوب بمفهومه الجغرافى «المديريات الثلاث، النيل الأزرق، بحر الغزال، الاستوائية على اختلاف إثنياتهم» الدنكا، النوير، الشيلوك...؟» وإذا كان كذلك فلماذا لم يشر الاتفاق إلى حق إقليم الجنوب فى تقرير المصير؟ أم أن المقصود بحق تقرير المصير ما يكشف عنه خطاب جارانج أمام مؤتمر الأفريكانست السابع فى كمبالا عام ١٩٩٤م عندما قال بالحرف الواحد «الجلابة (يقصد العرب) عبارة عن هجين عناصر عرقية وجنسيات مختلفة تضم أهالى إفريقية ومهاجرين عربا واتراكا وإغريقا وارمن... إلخ» ويضيف جارانج «أن الجلابة الذين سجلوا انفسهم كعرب فى إحصاء عام ١٩٥٥م يشكلون ٣١٪ من عدد سكان السودان فى حين أن ٦١٪ سجلوا انفسهم كافارقة» ثم يذهب جارانج

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إلى حد القول «لقد وجد الجلابة أنفسهم أقلية حاكمة متميزة طبقت ايديولوجيه العروبة والإسلام السياسى لحماية مراكزها الاقتصادية والسياسية فى المجتمع السودانى، ومأساة الجلابة كجماعة اجتماعية تكمن فى نظرتهم العربية الإسلامية وفشلهم فى النظر أبعد من هذين المعيارين العروبة والإسلام، كعاملين وحيدين لتوحيد السودان » ولا يخفى جارانج إعجابه بالتجربة الإسرائيلية حين يقول «ولنا فى إسرائيل مثل، إذ نراها مدعومة بصورة كبيرة وبوسيلة او بأخرى بملايين قليلة من يهود الدياسبورا».

فهل شعب جنوب السودان المنصوص عليه فى اتفاق ماشاكوس هو ما يشير إليه جارانج ٦١٪ من شعب السودان؟ إن مرد قولنا هذا يعود إلى أن جارانج لم يعد يتحدث فى المرحلة الحالية عن الجنوب الجغرافى للسودان بمديرياته الثلاث، لكنه يتحدث عن حق تقرير المصير للجنوب ولجبال الانجسنا وابيى فى الشرق وجبال النوبا فى الغرب، بل وجميع المناطق المهمشة فى السودان، ثم إن القوة الرئيسية لجيشه عددا وعدة تتشكل من أبناء جبال النوبا، وبالتالى يصبح تخلى جارانج اثناء الفترة الانتقالية عن هذه المناطق فى الشرق والغرب محل شك، حتى لا يفقد سنده.

إذن من الواضح أن جارانج يريد فى الفترة الانتقالية أن يبسط نفوذه على ما يمكن تسميته الجنوب السياسى الذى يضم معظم أرجاء السودان جنوبا وشرقا وغربا، بخاصة السيطرة على النيل الأزرق الذى يزود مصر بنحو ٨٢٪ من مياه النيل المتدفقة إليه، وهو ما يفصح بشكل أو بآخر عن دور أمريكى اسرائيلى يستهدف الإضرار بالمصالح المصرية، ولربما المراهنة على تردى الأوضاع فى الخرطوم فى مرحلة تالية ليحقق حلمه وبديله المفضل الاستيلاء على السودان بالكامل على نحو ما كشفت تصريحاته المبكرة عندما قال «سأصل إلى الخرطوم على قرع الطبول مثلما فعل أخى موسيفينى عندما دخل كمبالا عام ١٩٨٦ على قرع الطبول».

أخيرا تكشف تصريحات البشير المثارة منذ أيام من أن حلايب سودانية ١٠٠٪ وقوله لن نفرط فيها ابدا، وقيام السودان برفع شكوى ضد مصر أمام مجلس الأمن تكشف عن محاولة تفجير قضية مسلم بها، وفى وقت غير مناسب كى تلتزم مصر الصمت تجاه تمرير عملية فصل الجنوب، خاصة أن الأجندة السياسية للجبهة القومية الاسلامية منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى كانت ترفع لافتات فى الخرطوم تنص بالحرف على «فليذهب الجنوب إلى الجحيم حتى نطبق الشريعة الإسلامية فى الشمال» ودليلنا على ما نقول أن هذه هى ثالث مرة على الاقل تفجر فيها الحكومات السودانية قضية حلايب فى فترات حرجة للغاية بالنسبة للوضع العربى، فقد تمت إثارتها عام ١٩٥٨م والشعب العربى يحتفل بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وفى فترة كانت مصر تواجه فيها حلف بغداد، وعادت الحكومة الحالية لتفجر هذه المشكلة مرة أخرى عامى ١٩٩٢م و١٩٩٥م فى وقت كانت فيه الحكومة المصرية تحاول لم الشمل العربى عقب انهيار النظام العربى إبان حرب الخليج الثانية، وتواجه العمليات الإرهابية المدفوعة والممولة من الخارج، وكانت على وشك تصفيتها، وها هى تعود للمرة الثالثة لتفجر القضية من جديد فى وقت تمارس فيه العديد من الضغوط على مصر كى تقف مكتوفة الايدى تجاه ما يجرى فى الاراضى العربية المحتلة فى فلسطين وتجاه التهديدات بضرب العراق، وكأنها تشارك التوجه الأمريكى الذى راح يمارس ضغوطا اخرى على مصر تتمثل فى وقف أى مساعدات إضافية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: اكتوبر
التاريخ : ٢٥ اغسطس ٢٠٠٢

توابع اتفاق ماشاكوس

ما هى القوى التى تثير المشاكل بين مصر والسودان ؟

لا أحد يعرف من الذى يسعى إلى إثارة مشكلة حلايب الآن لإيجاد خلافات ليس لها أساس بين السودان ومصر.

هل تحرك « الشيطان » فى هذا الوقت لخلق أزمة تغطى على ما يحدث من محاولات لغرس بذور انقسام السودان ؟

هل هى توابع اتفاق ماشاكوس؟

وحسنا فعل وزير الخارجية السودانى عندما أعلن بمنتهى الوضوح ليس هناك مشكلة ولن تكون هناك مشكلة بين مصر والسودان حول حلايب.

هل كانت زوبعة فى فنجان . الأقوال التى رددت أن السودان لجأ إلى مجلس الأمن يطلب اعتبار منطقة حلايب منطقة نزاع . كما أعلن وزير الخارجية السودانى نفسه .. إذن من الذى اصطنع هذه الزوبعة.. ولماذا فى هذا الوقت بالذات؟.

ولقد طلبت الخرطوم من القاهرة المشاركة فى الجولة الثانية من مفاوضات ماشاكوس ورأت مصر ان تترك هذه الجولة للأطراف التى شاركت فى الجولة الأولى، والموقف المصرى الثابت مع وحدة أرض السودان، وتعارض أى محاولة لإيجاد ثغرة يمكن أن ينفذ منها من يعمل على تجزئة السودان وانفصال الجنوب .

ومعروف ان هناك اتفاقا سابقا بأن تكون منطقة حلايب منطقة تكامل بين مصر والسودان، وسبق أن أعلن الرئيس البشير ذلك، وأكده نائبه ووزير الخارجية أكثر من مرة، فالمسألة إذن منتهية والملف ليس مفتوحا.

البشير

الصادق المهدى

وقد أكد وزير الخارجية السودانى الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل على أن هناك قوى تدفع بقضية حلايب بقصد الإساءة إلى العلاقات بين السودان ومصر، ولكنه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لم يحدد هذه القوى، وبذلك قطع الطريق على هذه القوى التى تحاول إعادة الخلافات التى نشبت فى عام ١٩٨٩ ، مع أن البلدين حريصان على تحقيق تقدم فى العلاقات وعدم العودة بها إلى الوراء ، ولاشك أن زيارة الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل كانت لتأكيد هذا المعنى، كما كانت هذه الزيارة فرصة لتعيد مصر تأكيد موقفها الحريص على أمن واستقرار وسلام السودان الشقيق، وارتباط الأمن القومى

جون جرنق

المصرى بالأمن القومى السودانى، مما يفرض تجاوز أى خلافات أو محاولات لشق الصفوف فى هذه المرحلة الحساسة التى تمر بها المنطقة العربية.

أما مفاوضات ماشاكوس بين وفدى الحكومة السودانية وحركة العقيد جون جرنق فإنها تتركز حول قضيتين هما حدود جنوب السودان، وأن تكون الخرطوم عاصمة للشمال والجنوب وان تخضع الدولة السودانية للنظام العلمانى وإذا لم توافق الحكومة يتم إنشاء عاصمة جديدة وهو ما رفضته الحكومة السودانية باعتباره طرحا كونفدراليا لم يتضمنه اتفاق ماشاكوس الإطارى.. كما تطرقت المفاوضات لمناقشة ورقة حول قسمة السلطة والتى

تقوم على إدخال تعديلات هيكلية فى بنية السلطة الحالية وقيام حكومة جديدة وبديلة للنظام الحالى ترتبها أوضاع الاتفاقية المقبلة، ولكن لم يتحدد بعد إمكانية مشاركة القوى السياسية الأخرى فى التجمع الوطنى الديمقراطى تحالف المعارضة .. باستثناء مشاركة مبارك الفاضل المنشق عن حزب الأمة فى التعديل الوزارى الذى جرى منذ أيام حيث تضمن تعيين ٨ أعضاء فى الحكومة وشغل مبارك الفاضل

د . مصطفى عثمان إسماعيل

المهدى منصب مساعد الرئيس ، وبذلك تباح له متابعة جميع الملفات كما عين حسن تاج الدين مستشارا للرئيس وإبراهيم مالك وزيرا للإعلام والاتصالات وعين عبد الجليل الباشا وزيرا للسياحة وعين أيضا يوسف تكينا وزيرا للتعاون الدولى ونهار آدم وزيرا للتربية والتعليم ونجيب الخير عبد الوهاب وزيرا للدولة للشئون الخارجية.

وقد علق الصادق المهدى زعيم حزب الأمة على انضمام المنشقين عن حزبه بأنه كارثة ولن يحقق شيئا .. ومازالت التطورات مستمرة ولم تصل إلى نهايتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: القدس العربى
التاريخ: ٢٥ اغسطس ٢٠٠٢

الدكتور الشفيع خضر القيادي البارز بالحزب الشيوعي السوداني لـ «القدس العربي»

نتوقع انفصال جنوب السودان بعد 6 سنوات.. ونطالب بتطوير اتفاق ميشاكوس الى حل سياسي شامل

الأمين العام ابراهيم نقد سيخرج لممارسة نشاطه في العلن عندما تقرر ذلك أجهزة الحزب

اسمرا ـ «القدس العربي» ـ من كمال بخيت:

الدكتور الشفيع خضر.. القيادي الشاب والبارز في الحزب الشيوعي السوداني وممثله في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.. يتمتع بقدرات تنظيمية وسياسية وفكرية متميزة.

غادر السودان عقب استيلاء الجبهة الإسلامية على مقاليد الحكم في السودان عام 1989م ضمن العديد من الكوادر الحزبية، وكان من ابرز الناشطين الشيوعيين في الخرطوم.

التقته «القدس العربي» في اسمرا حيث عقدت هيئة التجمع المعارض للحكومة اجتماعاً هاماً لمناقشة التطورات السياسية في السودان عقب توقيع اتفاق مجاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها الدكتور جون قرنق.

في هذا الحوار تحدث الدكتور الشفيع خضر عن موقف الحزب الشيوعي من الاتفاق، وأثر الاتفاق على التجمع الوطني الديمقراطي، وعن اسباب تأخر انعقاد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني وأثره في مسيرة الحزب، وكذلك حول خروج الامين العام للحزب الشيوعي السوداني من مخبأه السري ومواصلة عمله في الحزب بعد إختفاء دام سنوات، بجانب الكثير من القضايا السياسية الساخنة.. وفيما يلي نص الحوار..

■ قلت له.. أحدث البيان الشهير للحزب الشيوعي السوداني قبل عام حول ما أسماه بالأجندة الخفية للحركة الشعبية.. أحدث ضجة في الساحة السياسية.

■ ما الذي كنتم تقصدونه بالأجندة الخفية؟ وكيف تقيمون الآن ما وصلت اليه الحركة الشعبية مع الحكومة في ميشاكوس على خلفية ذلك البيان؟

■ أجاب دكتور الشفيع بقوله: البيان بالتحديد كان يريد أن يخاطب قضية واضحة ومحددة بغض النظر عن اللغة التي استخدمت في البيان باعتبار أن اللغة تحكمها عوامل اهمها انك تريد أن تخاطب الشارع بلغة تؤدي أثرها، لكن القضية المباشرة التي كان البيان يريد أن يخاطبها هي عدم استخدام الكونفدرالية كمناورة في عملية التفاوض باعتبار أن الحركة الشعبية في ذلك الوقت قد صدر بيان من الناطق الرسمي باسمها انها كانت تطرح الكونفدرالية.. وبالنسبة للتجمع كان يناقش..هل تطرح الكونفدرالية في مائدة التفاوض ام ما اتفقنا عليه في اسمرا عام 1995م.

وزاد: والرد كان أن قضية الكونفدرالية تطرح باعتبارها أنها مناورة تفاوضية، وكان البيان يرى أن هذه القضية لا يمكن ان يجازف أن تطرح في اطار المفاوضات خاصة انه يمكن ان ترد عليها الحكومة بمناورة اخرى، وبالتالي يدخل نوع من الاتفاق نعتقد أنه غير مقبول لأنه غير متطابق مع مفاهيم التقدم والوحدة في السودان..

وزاد: اعتقد ان الذي حصل الآن شيء مختلف لأن الضغط الدولي لعب دوراً رئيسياً، بحيث انه فرض الاتفاق الموجود، واعتقد أن ينظر لهذا الاتفاق انه نافذة يمكن أن تؤدي إلى وقف الحرب، واذا ما ادى الاتفاق إلى وقف الاقتتال والحرب في جنوب السودان، لن يجد منا الا الدعم والمؤازرة.

■ قلت له: رغم أن التقييم العام للحراك الجاري في الساحة السياسية خلال العقدين الماضيين يفترض تحالفاً استراتيجياً بينكم وبين الحركة الشعبية.. الا ان المراقبين لا يلمسون تنسيقاً أو تفاكراً بينكم وبين الحركة في المسائل الكبيرة.. لعل ميشاكوس أكبر دليل على ذلك.. كيف تنظرون لقضية التنسيق مع الحركة سواء على المستوى الثقافي أو في اطار التجمع؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

■ قال: اعتقد ان الاشارات التي وردت في سؤالك حول طبيعة التحالف ناتجة من نظرة الاخرين لهذا التحالف وليست ناتجة من حقيقة طبيعة هذا التحالف.. نحن بالنسبة لنا الطبيعة الحقيقية لهذا التحالف هو ان الرابط الرئيسي هو قضية الوحدة في السودان، وبما ان الحركة الشعبية ظلت متمسكة بشعار وحدة السودان، وهي بالنسبة لنا قضية استراتيجية فهذه قضية الملتقى الرئيسي بيننا وبين الحركة.

■ القضية الثانية أن الحركة الشعبية طرحت ايضا مشكلة جنوب السودان.. أو ما عرفت بهذا المصطلح.. هي ليست مشكلة جنوب السودان بشكل خاص وانما هي قضية في اطار مشكلة عامة، وهذه نقطة ذات طبيعة استراتيجية نعتقد اننا نلتقي فيها مع الحركة الشعبية.

وزاد: القضايا المختلفة المتراكمة منذ الاستقلال ولم يتم مخاطبتها أو حلها سواء كانت على ايدي الانظمة العسكرية التي حكمت أو الانظمة الديمقراطية مثل قضايا التنمية والديمقراطية والسلام واعادة صياغة الدولة السودانية على أساس دستور دائم هذه القضايا تخاطبها الحركة الشعبية وفق نظراتها القومية للمشكلة في جنوب السودان وتلتقي معنا.. والنقطة الثالثة منهج البحث عن صيغة تلتقي فيها كل الاطراف وتساهم فيها كل القوى السياسية بدلوها بدء اجتماع هذه الاطراف في التجمع الوطني الديمقراطي ثم المقترح الملتقى الدستوري الشامل لكل الأطراف.

■ هذا المنهج القائم على التنوع في اطار الوحدة والقائم على مبدأ التنازلات السياسية والفكرية من الاطراف المخالفة.. الخ، هذا المبدأ ايضا يحكم تحالفنا وهذا الذي شكل نفسه في التجمع الوطني وهذه هي النقطة الثالثة التي تشكل نقطة التقاء بيننا.

■ وزاد: لم نتحدث في يوم من الايام عن تطابق منهج التفكير والاداء والتكوينات بما هو مطروح وانما يشار اليه بانه تحالف استراتيجي، وتحالفنا اذا اردنا ان نسميه استراتيجي.. هو تحالف استراتيجي في قضية الوحدة وقضية اعادة بناء السودان بمخاطبة قضايا التنمية والديمقراطية والوحدة، وقضية ضرورة اشتراك كافة القوى السياسية بغض النظر عن منطلقاتها الفكرية أو الايدلوجية او حجمها في أنها تساهم في حل قضية السودان.

■ واضاف: هذه الثلاثة هي التي تشكل ارضية تحالفنا مع الحركة الشعبية.

■ ما هو تقييمكم للدور الاجنبي اقليميا وعالمياً والدور الامريكي على وجه التحديد في اتفاقية ميشاكوس؟

■ قال: هناك حقيقة يجب أن أقولها وهي مرتبطة بهذا السؤال.. وهي أنني اعتقد ان ما توصل إليه الناس في ميشاكوس باعتبار أن التوقيع على الاتفاقية له مدلولاته الإيجابية عقب التعبير عن رأينا في منهج التجزئة والى أين يؤدي .. اعتقد أن واحد من العوامل الأساسية هو صمود الشعب السوداني الذي فرض نفسه بالقوة على الساحة السياسية السودانية، وصمود الشعب السوداني لم يستكن ولم ينهار، صمود الشعب السوداني الذي رفض الحرب وهو غير مقتنع بها والتي تم تصويرها بأنها حرب جهادية.

اعتقد أن هذا لعب دوراً رئيسياً في الوصول إلى هذا الاتفاق الذي يعتقد أن في جوانبه خلخلة في ثوابت النظام، واحدث اختراق في المناخ القديم للنظام بطاقة يمكن أن تتحول إلى حل سياسي شامل.

وزاد: المجتمع الدولي بالتاكيد له دوره وهو مارس اقصى ما يمكن من ضغوط في الفترة الماضية ونحن متابعين.. وأعتقد أن المجتمع الدولي وبالذات الدور الأمريكي ناتج من عوامل معروفة.. ويمكن أن أدلي ببعض ما أعتقد أنه يصب في هذه الخانة.

أولاً: الموقع الإستراتيجي للسودان والمرتبط بالغرب من منطقة البحيرات وفي قلب القارة الافريقية.

ثانياً: ان ممارسة نظام الانقاذ وبالرغم من الشعارات التي بدأت معادية لامريكا وللامبريالية وبشكل متطرف.. (لكن شعارات) في حين ان الممارسات الاقتصادية والامنية والسياسية والثقافية في اطار المشروع الحضاري كانت تمهد وتعمل لحرث التربة يتم فيها تواجد أمريكي دائم في السودان.

ثالثاً: اعتقد أن هذه النقطة مرتبطة بالبترول وهو عامل جديد.. وواضح انه عامل كبير.. واهميته فيما يخص القضية السودانية ليس فقط تواجد البترول ورغبة الشركات الامريكية في السباق لاستثماره والاستفادة منه.. وانما التنافس ومحاولة اقتراب قوى استرتيجية يمكن ان يثير دخولها مع الولايات المتحدة مشكلة مثل الصين وروسيا، يعني اينما وجد البترول في أي منطقة ستدخل هذه المنطقة في صراع دولي وكذلك هناك «نقطة مهمة» وهي مرتبطة بتوجهات السياسة الامريكية بعد 11 ايلول (سبتمبر)، اضافة لمحاولة تجفيف مواقع الارهاب أو العداء لامريكا باسم الارهاب اضافة لذلك محاولة فرض فهم جديد في النظام العالمي قائم على اولوية الاستقرار وأولوية المصالح واولويتها على قضيتي الديمقراطية وحقوق الانسان.

■ وسألته لحزبكم.. الحزب الشيوعي السوداني راي قديم انه بدون ايقاف الحرب في الجنوب لا أمل في تنمية أو استقرار، أو ديمقراطية أو أي شيء على الاطلاق، فميشاكوس فيما يبدو هي مشروع قد يفضي لايقاف الحرب.. بل أن البعض يعتقدون ان ميشاكوس هي الفرصة الوحيدة وربما الاخيرة لا يقاف الحرب، فلماذا اذن تتحفظون على نجاحها؟

■ اجاب الدكتور الشفيع قائلاً: اولاً: لا اوافق على تعبير الفرصة الوحيدة والاخيرة.. ولا اعتقد اننا كحزب متحفظين على اتفاق ميشاكوس.. واذا كانت ميشاكوس اتفاق بين طرفين مرتبط بقضية وقف الحرب فقط.. تجد منا كل الدعم والمؤازرة حتى النهاية، وميشاكوس رغم هذا.. بالرغم انها تعدت قضية الحرب إلى قضايا السودان المصيرية.

وثانياً وبالرغم من أن ميشاكوس تعدت قضية الحرب إلى قضايا السودان المصيرية نتحدث عن التشريع وبناء هيكلة السودان.. ونتحدث عن الدستور الدائم.. وقضايا حقوق الانسان هذه قضايا لا يمكن أن تكون محصورة بين طرفين.. ومن هنا قلنا ان وجهة نظرنا ليس ان نصطدم بميشاكوس وانما هذه النافذة المسماة ميشاكوس.. نسال نفسنا ونسال القوى السياسية هل يمكن ان تتحول إلى بوابة واسعة إلى الحل السياسي الشامل بدلاً من ان تكون نافذة.. هذا هو جوهر النقاش الذي دار بيننا في اجتماعات التجمع الوطني.. ومنطلقين من حقيقة وكما ذكرت بان الأزمة في السودان أزمة شاملة وفي طبيعتها الاجتماعية ومكوناتها ولا يمكن ان ينجح معها منهج التجزئة.

ثالثاً: أي حل شامل في السودان لا تشارك فيه كافة القوى السياسية السودانية وكافة المجموعات السودانية.. فاشل.... فاشل.. وهذا تاكيد نابع من اجل اشراك المجموعات في السلطة.. ولكن ناتج من طبيعة الأزمة السياسية السودانية والأزمة الاجتماعية في السودان والتي لا بد أن تشارك في حلها كل هذه المجموعات بمختلف منطلقاتها ومختلف توجهاتها الفكرية والعرقية والاثنية.

هذه هي وجهة نظرنا.. ونحن نسعى الآن في التجمع الوطني الديمقراطي وبما في ذلك الحركة الشعبية للوصول إلى مشروع تفاوض.. مشروع يمكن أن يعكس كيفية الخروج بميشاكوس من دائرة الثنائية إلى دائرة اوسع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

■ واضاف: السودان لا يمكن أن يكون عبارة عن حاصل جمع بين الحركة الشعبية وحكومة الخرطوم.. لان الحركة لا تمثل كل تطلعات الجنوب ولا تدعي ذلك.. ولا حكومة الخرطوم تمثل كل تطلعات الشمال والا لما كانت هذه المعارضة القوية.. هذه هي الحقيقة الواضحة.

■ سألته الا تعتقدون بان الحكومة وعن طريق ميشاكوس استطاعت ان تلقي المزيد من بذور الخلاف داخل التجمع. وبينه وبين حلفائه العالميين؟

■ قال: اعتقد أن هذا هو هدف النظام.. وبدلاً من أن يتوحد التجمع ليفكك النظام.. يحاول النظام أن يفكك التجمع، وهذا أمر طبيعي في اطار الصراع السياسي الموجود الان.

وزاد: وهو يعكس النظرة المختلفة للطرفين تجاه مفهوم الحل السياسي الشمالي.. النظام يريد أن يحافظ على مكتسباته وبقائه وبالتالي يستثمر قضية الحل السياسي في تفكيك التجمع عبر التلويح بهذا المكسب أو ذاك.. لهذا الفصيل أو ذاك الذي يمكن أن يجد ارضية مشتركة معه.

بالمقابل التجمع فهمه لقضية الحل السياسي الشامل ايضا يعني تصفية دولة الحزب الواحد وتصفية الدكتاتورية.. واستعادة الديمقراطية، والتجمع يطرح قضية الحل السياسي الشامل ومقتنع بان هذا التفكيك يتم بمشاركة النظام نفسه.. باعتبار انه سيكون جزءا من العملية السلمية أي عملية التحول الديمقراطي.

■ قلت له: لماذا لم يصدر الحزب الشيوعي حتى الآن بياناً شاملاً وواضحاً حول ميشاكوس؟

■ أجاب: اعتقد أنه سيصدر قريباً، لان ميشاكوس تمت يوم 20 من الشهر الماضي واذا كنا في عهد ديمقراطي لصدر البيان بعد أسبوع واحد فقط.. لكن صدور بيان من الحزب في قضية كبيرة من هذا النوع يحتاج إلى دراسة وتدقيق ويحتاج إلى مؤسسية أي القيادة المركزية للحزب.. وهذه في ظل ظروف غياب الديمقراطية وتكريس الديكتاتورية.. عملية جمع المعلومة ومناقشتها والتشاور حولها ثم الاجتماع واصدار البيان بعد طباعته.. هذه مسائل تحتاج لوقت لكن الان نحن نعمل وفق مؤشرات عامة متفق عليها في مؤسسات الحزب حول كيفية التعامل مع اتفاقية ميشاكوس، اما البيان الرسمي المكتوب فاعتقد بعد عودتك للسودان تجده قد صدر.

■ قلت له: البعض يأخذ على ميشاكوس انها تجاوزت مبادئ الايقاد المعلنة فيما يتصل بمطلب العلمانية، وانتم في الحزب الشيوعي لا تصرون على العلمانية وتطرحون الدولة المدنية بديلاً عنها.. فهل يشكل إطار ميشاكوس أساساً صالحاً لارساء دعائم الدولة المدنية في السودان؟

■ أجاب الدكتور الشفيع بقوله: المشكلة ليس تجاوز العلمانية.. وانما المشكلة حل قضية الدين والدولة بمنهج نعتقد انه خاطئ ويدل الاصرار على مسألة مفهوم واحد لديه علاقة بمخاطبة قضية الدين والدولة.. واتفاقية ميشاكوس تحدثت في هذا الجانب عن كيانين احدهما يقوم على مبادئ علمانية وهو الكيان الجنوبي وكيان آخر يقوم على مبادئ مستندة التعامل مع قضية التاصيل أو التشييع على اساس ديني.

■ وزاد: اعتقد ان هذه معالجة خاطئة لقضية الدين والدولة على الرغم من كون اتفاقية ميشاكوس تخاطب هذه المسالة.. هذا في حد ذاته شيء ايجابي، خاصة انها كانت احدى القضايا التي كان النظام يرفض الحديث عنها تماماً.

وفي تقديرنا العلاج الذي عولجت به هذه القضية.. علاج يحمل في داخله بذور تازم أي انه يطرح الموضوعين على اساس كيانين، الاول قائم على أساس علماني، وهذا أمر يضر بقضية الوحدة الوحدة في المستقبل.. وهذا في الحقيقة يجعلني شخصياً اعتقد أن النظام يريد أن يناور في هذه القضية ايضاً.. واذا تصورنا ان هذا الحل كما هو في الاتفاقية بين الحركة الشعبية والنظام فقط، وشكلت الفترة الانتقالية، والكيان الشمالي قام على أساس ديني (دار سلام) حسب المفهوم الديني والكيان الجنوبي قام على اساس لا ديني (دار حرب) وتم الاستفتاء حول تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية، اعتقد ان النتيجة المتوقعة هي الانفصال، فاما ان النظام غير مبالي بموضوع وحدة السودان أو يتعامل معها بانه خلال الـ6 سنوات الانتقالية يكون هناك مخرج آخر أو (يحلها الله) على الطريقة السودانية.. كما انها تعني تعامل غير مسؤول مع قضية مصيرية.. اعتقد انه بشكل عام اتفاق ميشاكوس اذا لم يربط بالتحول الديمقراطي في البلاد واذا لم يربط بضرورة اشتراك كافة القوى السياسية بالتعامل مع هذه القضايا المطروحة مصيره الفشل.

■ قلت.. إلى أي مدى يشكل تأخر عقد مؤتمر حزبكم الخامس عاملاً مهماً.

■ قال: عدم عقد المؤتمر الخامس يؤثر سلبا على عملية التطور في الحزب لان الجهاز الذي يقرما يوجد الان من مقترحات هي في طور الاكتمال سواء كان من حيث ملامح الدستور او من حيث الدستور او برنامج الحزب او ملامح منطلقاته النظرية والتي هي موجودة في اطار مشاريع لابد لها من تأطير ديمقراطي عبر مؤسسة المؤتمر العام للحزب.. فعدم عقد المؤتمر يؤخر هذه العملية بالتأكيد.. على الرغم.. لو اننا لاحظنا للمؤتمرات في كل الاحزاب يوجد الشكل القانوني للعملية اصلاً موجودة ومستمرة.. والحاصل في الحزب الان قضايا التجديد والتجديد نفسه وتجديد مناهج العمل فارضة نفسها في عمل الحزب ولكي تاخذ الشكل القانوني والمؤسس لابد من عقد المؤتمر.

■ وزاد: يبقى السؤال.. لماذا نحن لم نعقد المؤتمر الخامس حتى الان، وهذا لا يعني اننا يمكن أن نستسلم واننا يمكن ان نعقد المؤتمر في أي لحظة لكن نعتقد ان السبب المباشر في عدم عقد المؤتمر ان النظام الحاكم يتعامل مع الحزب كعدو استراتيجي ويريد ان يصيبه في مقتل في مفاصل عمله التنظيمي بالداخل.. وهذه عملية تعيق عقد المؤتمر الخامس للحزب.

■ واخيراً.. قلت له مهما كان تقييمكم لميشاكوس، الاتروون فيها أي فرصة لاستعادة نشاطكم العلني في الداخل وانهاء الاختفاء المتواصل للاستاذ محمد ابراهيم نقد السكرتير العام للحزب؟

■ قال: لا اعتقد ان اتفاق ميشاكوس يمكن ان يحقق هذه المسالة، وكما قلت اذا تطور الاتفاق إلى حل سياسي شامل واستعاد الحريات والديمقراطية، ليس هناك أي سبب يجعلنا نواصل العمل السري أو الاختفاء لانه لسنا مدمنين لهذا النوع من العمل ولا اعتقد بان طبيعة البشر في الدنيا تفرض على الشخص أن يظل مختفياً ويمارس عمله تحت الارض، لكن حتى الان لا نعتقد أن الظرف مواتي للخروج الكامل للحزب.

ونحن الان متواجدين في الساحة وقادة الحزب في الداخل يواصلون نشاطهم وتصريحاتهم واراءهم في الصحف.. وتقرأ للاساتذة يوسف حسين وفاروق زكريا وفاروق كدودة والاستاذة سعاد كثيرا في الصحف السودانية وهم لا يعبرون عن مواقف ذاتية في الصحف او تأملات فردية وانما نتاج اجتماعات ومناقشات مؤسسات حزب متكاملة.

وزاد: أي هامش حرية يحققه الشعب السوداني سوف نتواجد فيه ونصادم أي محاولة لضربنا.

■ متى يخرج الاستاذ نقد إلى العلن؟

■ متى ما رأت اجهزة الحزب التي قررت له الاختفاء ان يخرج.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٥ اغسطس ٢٠٠٢

أكول: لم أُفاجأ بإقالتي من الحكومة ومتمسك بالميليشيا

□ *الخرطوم - «الحياة»*

■ قلل وزير النقل السوداني السابق لام اكول من قرار الرئيس عمر البشير اقالته من منصبه وقال انه كان متوقعاً ولم يفاجأ به رغم انه لم يتسلم قرار الإقالة رسمياً، وعلم به من خلال التلفزيون واكد انه متمسك بميليشياته المسلحة ولن يحلها.

واصدر البشير ليل الخميس قراراً بإقالة اكول من موقعه الوزاري بعد انشقاقه عن حزب المؤتمر الوطني الحاكم مع اثنين من قادة الحزب في حزيران (يونيو) الماضي وتاسيسهم تنظيماً مستقلاً باسم «حزب العدالة».

وانضم اكول الى الحكومة في العام ١٩٩٧ بعد توقيعه اتفاقاً معها (اتفاق فشودة) عقب انشقاقه عن «الحركة الشعبية لتحرير السودان» ثم «حركة استقلال جنوب السودان» التي أسسها مع رفيقه السابق الدكتور رياك مشار.

واتهم اكول الحكومة بالتباطؤ في تنفيذ «اتفاق فشودة» وطالبها بتاكيد عدم تراجعها عن الاتفاق، مؤكداً انه سيمضي في نضاله وكفاحه من اجل تنفيذ الاتفاق وتثبيت مبدأ حق تقرير مصير جنوب البلاد.

واضاف ان الوظيفة الوزارية لم تكن مهمة بالنسبة اليه وانما كانت وسيلة لتحقيق غاية هي السلام، مؤكداً تمسكه بميليشياته العسكرية لانها لم تحل، وزاد «ستظل قواتنا باقية على وضعها».

واعتبر حزب العدالة الذي ينتمي اليه اكول قرار اقالته رداً على تدشينه نشاط الحزب الجديد. وقال القيادي في الحزب مستشار الرئيس لشؤون السلام السابق مكي علي بلايل ان قرار اعفاء زميله «سيكون في مصلحة حزبهم الذي سيستفيد من مجهوداته ونشاطه»، مؤكداً أن الحزب الوليد سيكون مفاجأة الساحة السياسية في البلاد.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٥ اغسطس ٢٠٠٢

اسمرا-الخرطوم: اجتماعات امنية حول مصير المعارضة السودانية المسلحة

□ *الخرطوم - «الحياة»*

■ اعلنت الخرطوم امس انها اتفقت مع اسمرا على عقد اجتماعات اللجان الامنية بين البلدين لمناقشة قضايا ابرزها وجود المعارضة السودانية المسلحة في اريتريا، ووعدت بايفاد مبعوثين الى القاهرة للتنسيق في شأن تطورات عملية السلام في البلاد.

وكشف مستشار الرئيس للشؤون السياسية الدكتور قطبي المهدي ان اتصالات جرت بين حكومته والمسؤولين الاريتريين خلال الايام الماضية لتنشيط الاتفاق الخاص باجتماع اللجان الامنية المشتركة، وقال في حديث نشرته صحيفة «الرأي العام» امس ان الجانبين اتفقا على عقد لقاء في اسمرا للبحث في قضايا امنية عدة ابرزها وجود المعارضة السودانية المسلحة على الاراضي الاريترية لافتاً الى ان الخرطوم تنتظر رد اسمرا بتحديد موعد اللقاء بعد ان كلفته حكومته قيادة وفدها.

واوضح المهدي ان المرحلة المقبلة ستشهد زيارة عدد من المسؤولين في حكومته الى القاهرة حرصاً منها على التنسيق بمستوى عال مع مصر في شأن تطورات عملية السلام في البلاد، مؤكداً ان حكومته حريصة على احكام التنسيق وتعزيز المواقف المشتركة مع مصر خلال المرحلة المقبلة، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عمر البشير مشيراً الى ان الاتصالات ستستمر بين الجانبين.

الى ذلك، توقع مستشار الرئيس ان تشهد مرحلة ما بعد توقيع اتفاق بين حكومته و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» صدور قرارات رئاسية لتهيئة المناخ العام واستيعاب المتغيرات الجديدة على الساحة لاعلان العفو العام عن حاملي السلاح واعادة الممتلكات المصادرة الى اصحابها المعارضين واعتماد ترتيبات امنية جديدة في شأن قضايا عدة اهمها اسرى الحكومة لدى «الحركة الشعبية».

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٥ اغسطس ٢٠٠٢

ثلاث سنوات رئاسة للبشير ومثلها لقرنق . . . او يرأس الاول والثاني نائباً

مفاوضات السلام السودانية : إقتراحات لتقاسم السلطة والثروة

□ الخرطوم - النور احمد النور
□اسمرا - فائز الشيخ السليك

■ تستانف غداً في ضاحية مشاكوس قرب العاصمة الكينية نيروبي مفاوضات السلام السودانية المباشرة بين الحكومة و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة جون قرنق لمناقشة تفاصيل قضيتي اقتسام السلطة والثروة قبل البحث في الترتيبات الامنية والعسكرية ووقف النار.

وعلم أن وسطاء «السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف» (ايغاد) وحلفاءهم الغربيين (الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وايطاليا) طرحوا على طرفي النزاع قبل يومين اقتراحات محددة في شان قسمة السلطة، ابرز ملامحها أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً ونائبه مسيحياً، لكن الرئيس لا يستطيع اصدار قرار الا بموافقة نائبه. وتدعو الاقتراحات الى استمرار البرلمان الحالي الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم لمدة ١٨ شهراً مع اضافة ١٨٣ عضواً يمثلون «الحركة الشعبية»، علماً أن عدد اعضاء البرلمان حالياً ٣٦٩ عضواً من بينهم أكثر من ٤٠ عضواً جنوبياً.

واكدت مصادر قريبة الى المفاوضات لـ«الحياة» ان وفدي الحكومة والحركة لم يردا بعد على اقتراحات الوسطاء في شان قسمة السلطة، ورجح أن يعودا بها الى مرجعيتهما.

وذكرت ان كل تردد عن اتفاق في شان هذه القضية سابق لاوانه لان المفاوضات لم تناقشها بصورة تفصيلية.

الى ذلك، ذكرت مصادر في «التجمع الوطني الديموقراطي المعارض» ان الحكومة السودانية اقترحت تشكيل حكومة انتقالية يرأسها الرئيس عمر البشير ويكون قرنق نائباً له. في حين يفضل قرنق حكومة انتقالية قومية تتمثل فيها كل الأطراف. وفي حال لم يتم الاتفاق على هذا الاقتراح، سيتمسك قرنق برئاسة الحكم

لفترة ثلاث سنوات هي نصف الفترة الانتقالية على ان يرأس البشير فترة النصف الآخر من الحكم الإنتقالي.

وأوضحت المصادر نفسها ان المفاوضات ركزت منذ بداية مرحلتها الثانية في ١٢ آب (اغسطس) الجاري على المحاضرات التي قدمها الخبراء عن القضايا موضع التفاوض، واستبعدت ان تحسم الجولة الحالية التي تستمر حتى ١٤ أيلول (سبتمبر) المقبل كل القضايا. واشارت الى المسائل المعقدة المتعلقة بالترتيبات الامنية والعسكرية ووقف النار.

الى ذلك قررت الحكومة إشراك ٢١ من قادة الفصائل والميليشيا المسلحة المساندة للجيش الحكومي في مناطق العمليات، في المفاوضات ضمن الوفد العسكري الذي يقوده خمسة من كبار الضباط. كما أوفدت الحكومة أول من امس ١٩ من السياسيين والإعلاميين يمثلون مختلف الوان الطيف السياسي الى نيروبي للمشاركة في المحادثات بصفة استشارية.

من جهة اخرى، ذكر قيادي بارز في المعارضة السودانية ان زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» جون قرنق نقل تطمينات لحلفائه في «التجمع الوطني الديموقراطي» برفضه الحلول الجزئية وتمسكه بطرح موضوع إشراك «التجمع الوطني

الديموقراطي» المعارض في مفاوضات مشاكوس.

وقال عضو هيئة قيادة «التجمع الوطني» القيادي في حزب «مؤتمر البجا» عبدالله محمد أحمد كفه لـ«الحياة» في اسمرا إن وفداً من «الحركة الشعبية» التقى قيادات «التجمع الوطني» في نيروبي أول من امس ونقل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تطمينات من قرنق لحلفائه. واكد ان قرنق سيطرح امام الوسطاء ضرورة اشراك «التجمع الوطني في المفاوضات»، موضحاً «ان زعيم الحركة الشعبية متمسك بمواقفه الرافضة للحلول الجزئية».

وقال: «إن القيادي في حركة قرنق دينق ألور شدد في لقائه قادة التجمع على ان الحركة الشعبية هي حركة وطنية وقومية لكل السودان وليست لجنوبه». واتهم وفد حركة قرنق الحكومة بمحاولة الانفراد بالحركة لتفتيت «التجمع الوطني». ولاحظ الوفد «تراجعاً حكومياً واضحاً عن مواقفها السابقة المتشددة». ووصف اجواء المفاوضات بانها «متفائلة».

وذكر كفه «ان الايام السابقة اقتصرت على إلقاء محاضرات من خبراء اميركيين امام وفود الحكومة والحركة الشعبية والتجمع الوطني». وقال: «إن المحاضرات ركزت على فن التفاوض

وتقويم بروتوكول مشاكوس، وان وفد الحركة الشعبية حمل الحكومة مسؤولية ممارسات التطهير العرقي والجرائم التي ارتكبت في حق الشعب السوداني».

إلى ذلك، رأى «التجمع الوطني» أن إبعاد مصر من مجموعة الوسطاء في حل الشان السوداني «لا يمكن ان ياتي بحل شامل للمشكلة لما تحمله مصر من مكانة لا تخطئها العين». واكد القيادي المعارض ان «مؤتمر البجا يتفق مع هذا الراي ونقله إلى الإدارة الاميركية لان اي حل لا يضم مصر والتجمع الوطني هو حل ناقص، كمن يحرث في البحر».

وزاد: «نحن لا نستجدي أحداً في قضيتنا، لان لنا اهدافنا الواضحة ولنا وسائلنا لتحقيقها». لكنه اشار إلى «ان هناك رغبة، وإن لم تتبلور، من الوسطاء لاشراك كل القوى السياسية في المراحل المقبلة».

وفي الاطار نفسه، توقع محلل سياسي مسؤول في الحزب الحاكم «مغامرة سياسية» تقطع الطريق على مشروع التسوية في السودان الذي ترعاه الولايات المتحدة، لكنه لم يحدد طبيعة تلك المغامرة على رغم تلميحاته الى انقلاب عسكري.

وقال الاسلامي مسؤول افريقيا في الحزب الحاكم الدكتور حسن مكي الذي يشارك في

مفاوضات السلام بصفة استشارية ان مقاتلي «الحركة الشعبية» الذين يسيطرون على شريط محاذ لاوغندا وكينيا واثيوبيا، والجيش الحكومي سيلعبان دوراً سياسياً كبيراً في المرحلة المقبلة باعتبارهما أكبر قوى متماسكة في ظل تشرذم وانقسام وضعف الأحزاب في البلاد.

ويعتقد مكي المعروف بارائه الجريئة ان «مصر ستجد نفسها خارج المعادلة السودانية إذا ما استمرت تتعامل مع السودان بعقلية بيروقراطية»، لافتاً الى ان مصر ليس لديها سياسة واضحة تجاه السودان وانها «غير واعية للتحولات التي تحدث فيه».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٦ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس.. وجهة نظر أخرى

لقد جاء اتفاق مشاكوس للتفاهم بين شمال السودان وجنوبه ووقف الحرب الدائرة منذ نحو عشرين عاما بمنزلة مفاجاة لعدد من القوى والدول ومنها مصر، الأمر الذى اثار الاستياء الشديد والحيرة الأشد.

ولكننى أسمح لنفسى بتبنى حجة الشيطان كما يقولون - او الرأى المختلف عن الاتجاه العام بهدف المساعدة على التفكير الواقعى والعقلانى، بعيدا عن العاطفة التى نلمسها فى الكثير من الكتابات التى ظهرت فى الصحف المصرية فى الفترة الأخيرة، والخص وجهة نظرى فى عدد من النقاط.

الأولى: هل فوجئت مصر حقا بهذا الاتفاق، استطيع ان اقول إن السودان هى أهم جار لمصر، وان لمصر وجودا قويا فى السودان وعلاقات وثيقة، ومن المفترض أنها ترصد تطورات الأوضاع فى السودان ودول الجوار لها وأيضا ترصد السياسة الأمريكية، ليس بالضرورة أن مصر كانت تعلم جميع التصرفات والاجتماعات ولكن بالتأكيد كان لها شواهدها، وربما المشكلة كانت فى الخلود للدعة فى التفكير، وعدم طرح الاحتمالات والبدائل وهذا هو الاهم، فالمفترض سياسيا أن مبادئ التخطيط السياسى تضع جميع البدائل المحتملة وغير المحتملة، وتحلل النتائج المترتبة على كل بديل خاصة إذا كان الأمر يتعلق بقضية تمس الأمن القومى المصرى مثل العلاقات مع السودان أو ليبيا او فلسطين او إسرائيل فهى دول الجوار المباشر، وكل ما يتعلق بها يمس مصر مباشرة فى الصميم، ولهذا فإنه من الضرورى اعادة النظر فى أسلوب العمل فى مصر تجاه هذه القضايا وكيفية تناولها ومتابعتها، وهذا يعنى اعادة ترتيب أولوياتنا فى العمل، فلا يطغى الاهتمام بمشكلة على الاهتمام بالمشكلات الأخرى الحيوية أيضا!

د. محمد نعمان جلال

لثانية: إن فكرة حق تقرير المصير لجنوب السودان مطروحة منذ سنوات عديدة وان جارانج والانفصاليين السودانيين قبله فى الجنوب كانوا يرددون ذلك، وأن سياسات الشمال فى الخرطوم كانت تدفع لذلك دفعا بتبنى فكرة اسلمة النظام وتطبيق الشريعة، وكذلك باساءة علاقاتها مع دول الجوار الإفريقى التى تتداخل القبائل لديها مع القبائل فى جنوب السودان. ومن ثم لا ينبغى أن نشعر بالدهشة والمفارقة عندما يتم اقرارها، وهى من الناحية العملية والأكثر ترجيحا ستؤدى إلى الانفصال ولعل الخطأ الشمالى هو قبول مدة ٦ سنوات وكان يمكن للمفاوض الشمالى اطالة الأمد إلى ٥٠ عاما، أو نحو ذلك حتى يمكن لقوى الوحدة أن تفعل فعلها ولكن مدى ٦ سنوات ستكون عوامل الانفصال اكثر قوة واثرا.

الثالثة: إن مشكلة السودان ليست فى الجنوب فحسب ولكنها فى الشمال أيضا، إذ أن الشعب السودانى فى معظم فصائله يتميز بأمرين، أولهم الشكوك العميقة تجاه مصر والتى غذاها التراث التاريخى والاستعمار، وثانيهما الإنفعال السريع والغضب بما يجعل اكثر الحلماء فى السودان، سرعان ما يقومون بردود فعل غير متوقعة عند إحساسهم بما يمس كرامتهم أويتصورونه كذلك، وهذا يستلزم من مصر إجراء دراسة علمية حقيقة عن الشخصية والنفسية السودانية، وكيفية التعامل معها، وبناء قاعدة تتخطى الحساسيات المعروفة، ولعل ابسطها فى ما يوصف به السودانى من نكت فى مصر بانه «بواب» او فى سلوك الدبلوماسية المصرية بإرسال سفراء من غير أبناء المهنة الدبلوماسية، مما جعلهم بالغى الحساسية لذلك، أو التفكير فى العلاقات مع السودان من منطلق مياه النيل فقط، وهذا يثير رد فعل سلبى لدى السودانيين، فالمصالح لاينبغى أن يتم التفكير فيها من جانب واحد وإنما لصالح الجانبين.

الرابعة : أن مصر نظراً لاعتبارات عديدة كانت متحفظة فى التعامل الحازم مع مشكلة الجنوب، فمثلا لم تقدم الأسلحة الكافية للشمال للقضاء على التمرد بقوة السلاح على نحو ما قام به الرئيس اليمنى على عبدالله الصالح فى قمع حركة التمرد فى جنوب اليمن بعد أقل من عامين من الوحدة، أو على نحو ما فعلت الكونجو أو نيجيريا فى مواجهة الجماعات الإنفصالية بها، وكانت شكوى السودان دائما أن مصر لاترغب فى تقديم المساعدة والسلاح الكافى للسودان، لكى تستطيع القضاء على التمرد، وهكذا استمرت الحرب الأهلية عشرين عاما، مما خلق شرخاً كبيراً وعميقا، وترك المجال ايضا للقوى والدول المجاورة للسودان للتدخل لمصالحها الخاصة، وكذلك فعلت قوى دولية أخرى بهدف الإضرار بالعلاقة التاريخية بين مصر والسودان والمساس بمصالح مصر.

الخامسة: إن مسألة مياه النيل حسمت فى اتفاقية عام ١٩٥٩، ومن الناحية القانونية الشكلية فلا ينبغى أن يتاثر بإتفاقية مشاكوس، وذلك هو بمقتضى قواعد القانون الدولى، ومن ثم فلا يتوقع أن يسفر الأمر عن المساس بالاتفاقيات القائمة، وهذه هى النقطة الجوهرية التى تهم مصر فى المقام الأول ثم أنه يمكن تطوير العلاقات مع دولتين سودانيتين كما حدث بعد انفصال اريتريا عن اثيوبيا كأمر واقع، وليس لنا دخل فيه، بل ونحن لم نرحب به أونسعى إليه.

السادسة: إن الأجهزة المعنية بالسودان فى مصر لابد أن تجتمع فى إطار فكرى لبحث الاحتمالات المختلفة السياسية والأمنية والإقتصادية، وبلورة بدائل عديدة وسياسات متبادلة لكل بديل. ولا شك أن دور مصر ومقدرتها على التأثير فى السودان، أو فى أية دولة أخرى مجاورة إذا رغبت فى ذلك، كما هو شأن أية دولة تسعى للحفاظ على مصالحها بالوسائل. السياسة والثقافية وعبر المنظمات غير الحكومية ناهيك عن الوسائل الأمنية وأخيرا العسكرية.

السابعة: إن الجنوب العلمانى ربما يكون اكثر قربا من مصر من الشمال بحساسياته التاريخية وترداته الاسلامية من حين لآخر، ولا ننس أن الشمال هو الذى استضاف الجماعات المتطرفة، والتى قامت باعمال إرهاب ضد مصر وقياداتها، وعلاقاته بمصر متوترة فى معظم الفترات منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦.

الثامنة: يستحسن الابتعاد عن التصريحات التى تنم عن عدم رضاء مصر عن الاتفاق على أساس عدم استشارتها، لأن هذا يعنى سعى مصر لإقرار مبدأ حق التدخل فى القرار السودانى، ويثير حساسيتهم اكثر، ومن ثم يؤدى إلى نتيجة عكسية ولا يساعد فى اصلاح الأمور، كما حدث بالفعل فى إعادة بعض القادة السودانيين الحديث عن مشكلة حلايب، ويمكن التحدث مع المسئولين فى عتاب غير علنى، وتوضيح مثالب سلوكهم ولكن تجنب التصريحات العلنية خاصة من المستوى السياسى الرفيع.

التاسعة: انه ينبغى التعامل على اساس الأمر الواقع فإذا وقع الانفصال يمكن بناء أسس جديدة مع الجنوب وإذا تمت الوحدة من جديد، وهو الاحتمال الأقل فإن على مصر أن تواصل سياستها بمنطق جديد فى التعامل مع السودان.

العاشرة: انه كما تم تطوير سياستنا تجاه فلسطين والعرب بعدم التدخل، وترك أصحاب الشان يأخذون قرارهم، وكما فعل الفلسطينيون فى التفاوض على أوسلو من وراء ظهرنا، وكما اخفق الفلسطينيون فى كامب ديفيد وشرم الشيخ وطابا، وضاعت المكاسب التى سبق وحققوها، ولم يستطع أحد توجيه النقد او الاتهام لمصر لهذا الاخفاق، وقد حافظت مصر على وضعها فللتدخل اكثر من اللازم عيوبه اكثر من مكاسبه، وينبغى أن نفكر فى مصر ودورها ومصالحها بمنطق واقعى، وليس من منطلق انفعالى، وبمنطق جديد يختلف عن الحكمة التقليدية السائدة التى اعتاد عليها كثير من المثقفين والسياسيين عبر سنوات مضت، وارتاحوا لها دون التفكير بالبدائل والأساليب الأخرى.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٦ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة الأولى)

المنصب الثاني في الدولة السودانية صخرة تكسرت عليها حلول كثيرة

نزار ضوالنعيم *

■ ظلت قضية المنصب الثاني في الحكم السوداني بين الملفات المطوية في السياسة الداخلية لسنوات طويلة، ولم تنل قضية من قضايا السودان اهمالاً في البحث الجدي والتعليق مثل هذه القضية التي بقيت صخرة اصطدمت بها مشاريع حلول كثيرة كان مصيرها الفشل نتيجة الحساسية المحيطة بها.

واذا كانت اوراق الوسطاء ومذكرات المواقف المتبادلة في الجولتين الاولى والثانية من المفاوضات السودانية الجارية حالياً في كينيا، لم تتعرض ابداً لهذه القضية، الا ان كثيرين يعتبرونها مربط الفرس في اي تسوية مقبلة لاسباب كثيرة ومعقدة. لذلك سيتناولها المفاوضون مع اقترابهم من النجاح في مهمتهم.

ويحتل السيد علي عثمان محمد طه منصب النائب الاول للرئيس بصورة كاملة خصوصاً انه جمع هذا المنصب مع صلاحيات رئيس الوزراء وهو موقع الغي منذ تولي الرئيس عمر البشير الحكم قبل ١٣ عاماً، اضافة الى كونه نائب البشير ايضاً في قيادة حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

غير ان الامر لا يتعلق بعلي عثمان الذي ابدى للرئيس اخيراً استعداده للتخلي عن منصبه اذا كان ذلك سيكون ثمناً للسلام، بقدر ما يتعلق بمعادلات سياسية من النوع الممنوع من التداول في السياسة السودانية، اذ حرصت

الفريق البشير.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الحكومات المتعاقبة على ان يشغل المنصب الثاني في البلاد عندما كان «رئيس الوزراء» وحين كان «نائب الرئيس»، شخص يعبر عن «الغالبية» في الحالات الديموقراطية، أو «الولاء المطلق» في الحكومات العسكرية.

وتسبب اقدام الرئيس السابق جعفر نميري بعد توقيع اتفاق السلام الاول مع المتمردين الجنوبيين في العام ١٩٧٢، على استباق تعيين نائب جنوبي له وفقاً لاتفاقية اديس ابابا بتعيين اللواء الباقر محمد أحمد نائباً اول ليصبح نائبه الجنوبي ابيل الير نائباً ثانياً، في حساسيات كثيرة لا يزال الجنوبيون يثيرونها عند الحديث عن معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. وكانت لنميري اسبابه الوجيهة المتعلقة بوضع الجيش والخلافة، لكن الخطوة سجلت سابقة ظل معمولاً بها طوال سنوات حكم نميري الـ ١٦. وضاعت الصيغة في العهد الديموقراطي الذي تلاه واستمر ست سنوات اذ تولى السيادة في البلاد «مجلس رأس دولة» من خمسة أعضاء ورئيس وزراء منتخب.

سابقة نميري

وحذا البشير حذو نميري وعين ضابطاً كبيراً هو الفريق الزبير محمد صالح نائباً له حتى وفاته في حادث تحطم طائرة العام ١٩٩٨. واحتفظ مثل نميري بمنصب نائب ثان للجنوبيين. وعندما سنحت الفرصة الاولى لكسر هذا العرف بعد وفاة الزبير محمد صالح قاد اليه جدل في شان حاكمية الحركة الاسلامية،

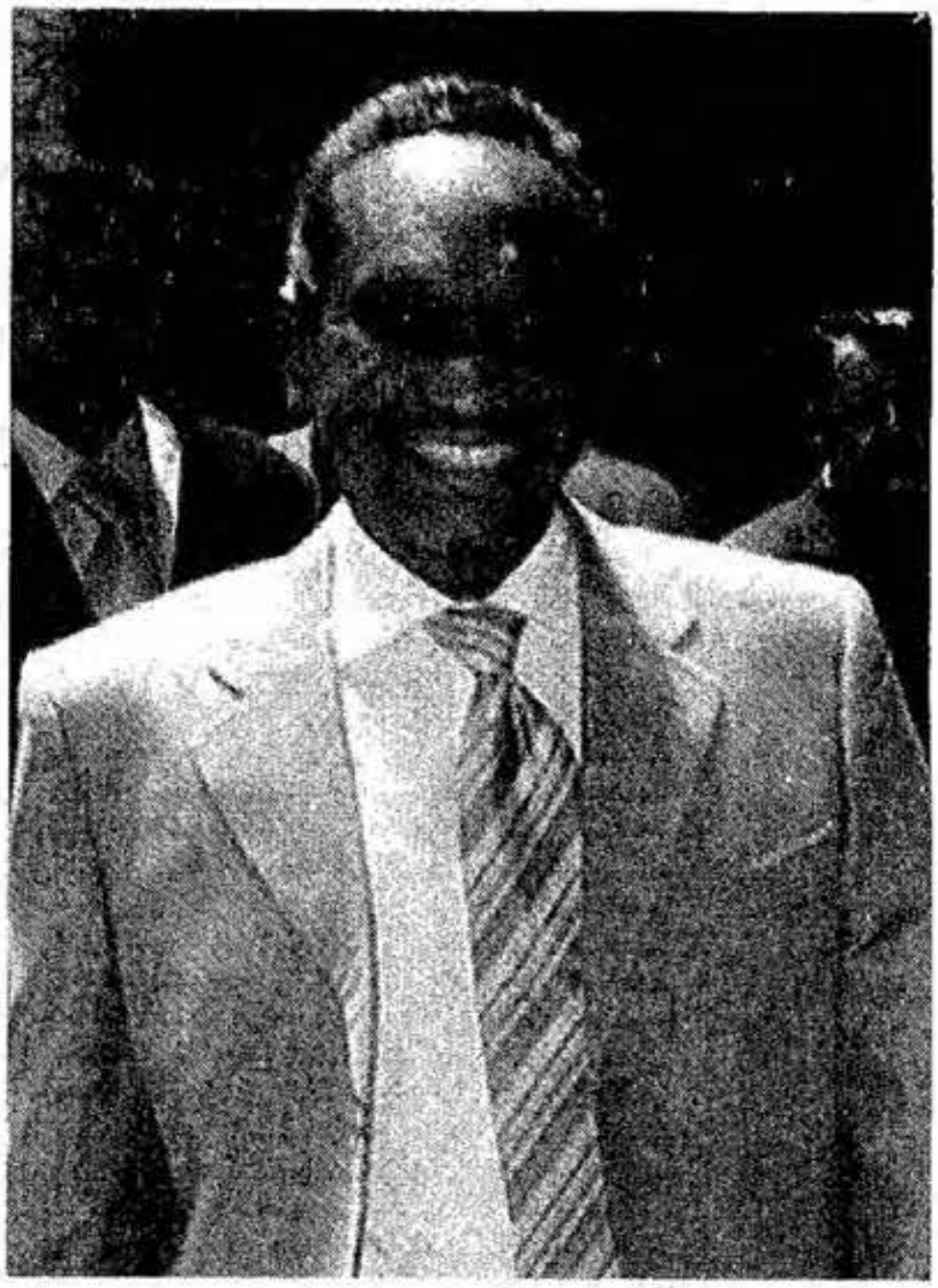

علي عثمان طه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فاختار البشير حليفه القوي بين الاسلاميين علي عثمان.

ويشكو الجنوبيون الذين يمثلون ما بين خُمس سكان البلاد وسُدسهم من ظلامة تاريخية هي أن الدولة لم تمنحهم ابداً المنصب الاول او الثاني في البلاد. ويؤكدون في حججهم أن الرئاسة مستحيلة عملياً ونظرياً لجنوبي، مما يعني عدم المساواة. ويكررون دائماً ان نميري خذلهم حين سارع الى تعيين الباقر، وانهم لن يقبلوا باي اتفاق لا يعطيهم الحق نظرياً في الرئاسة، ويمنح احد قادتهم المنصب الثاني على أقل تقدير.

ويبدو الامر اكثر تعقيداً في حالة زعيم «الحركة الشعبية» العقيد جون قرنق، اذ انه رجل معروف بالطموح الشديد، وهو مؤهل بمقاييس السياسة. فضلاً عن انه صاحب إدعاء بحقه في حكم البلاد، والدعوة الى «تحرير السودان» كما يشير اسم حركته الذي لازمها ١٩ عاماً ركبت خلالها مركباً صعباً في ظروف عصيبة من التقلبات العقائدية والتغيرات الاقليمية والدولية العصية.

وتردد أن الزعيم الجنوبي ابلغ البشير في لقائهما التاريخي في كمبالا انه يرغب في «رئاسة دورية» يتناوبان عليها. واذا لم يكن ممكناً التاكد من صحة مثل هذا القول، الا ان هناك ما يعضده في أحاديث قادة حركته عن وجوب تضحية القادة الشماليين ولو لمرة بافساح المجال لقرنق ليصبح قائد الدولة، لأن ذلك سيطمئن الجنوبيين فعلا الى انهم جزء من السودان ويكبح جماح المزاج الانفصالي في أوساطهم.

ولا يبدو سهلاً حصول قرنق على المنصب الاول بسبب الظرف القائم، ولأن ذلك لا يقدم إلى البشير اي حافز للمضي قدماً في اي اتفاق، لكنه قطعاً سيجد صعوبة في قبول صيغة لا تمنحه المنصب الثاني في الدولة بصلاحيات واسعة ومقام بروتوكولي رفيع. ويقول الجنوبيون انهم لن يكرروا تجربة اديس ابابا بقبول منصب النائب الثاني للرئيس، ويعززون ذلك بقولهم ان المنصب متاح اصلاً من دون حاجة الى خوض حروب، ولا يحظى بقيمة سياسية تذكر.

وقطعت الافكار الاريترية شوطاً كبيراً في معالجة هذه المشكلة المعقدة اذ اقترحت جعل قرنق رئيس وزراء، لكن المشكلة في الصيغة القائمة حالياً هي ان منصبي النائب الاول ورئيس الوزراء جمعا بمقام الاول وصلاحيات الثاني في يد علي عثمان، وهو ركيزة اساسية في الحكم ورمز مفتاح في معادلة السلطة القائمة.

ولن تعفي التركيبة المعقدة لحكم الفترة الانتقالية المؤلفة من حكومة مركزية واخرى جنوبية وحكومات شمالية، المفاوضين من مواجهة مسالة المنصب الثاني الصعبة التي تكسرت عندها علاقة الدكتور حسن الترابي بالحكم. ثم وقفت حجر عثرة امام دخول زعيم حزب الامة الصادق المهدي الحكومة. وجعلت زعيم «التجمع» محمد عثمان الميرغني في غير عجلة من امره للتوصل الى اتفاق.

ويرى بعضهم ان ما سيعرضه البشير على قرنق لن يقترب من فكرة «الرئاسة الدورية»، وهي بعيدة على خيال الحكم ومؤيديه، لكنه قد يكون المنصب الثاني، ولذلك فهو مضطر الى اختيار صعب بين قسمة منصبه وسلطاته مع زعيم الجنوبيين أو افساح مكان له على حساب التحالف القائم الذي ابقى حكومته قوية ١٣ عاماً.

بدائل للمنصب

ومن الافكار المطروحة الغاء مناصب نواب الرئيس والاستعاضة عنها بمناصب نواب رئيس الوزراء مع احتفاظ البشير برئاسة الوزراء. ووراء هذا التفكير الخشية من ان يصبح منصب النائب الاول، إذا اعطي لقرنق رئاسة حقيقية اذا حصل داع من دواعي الخلافة الدائمة أو الموقتة خصوصاً ان ليس في البلاد ديموقراطية تلزم بانتخابات بعد فترة محددة. ولا يبدو ان الحاكمين معارضين معارضة كاملة للاقتراح الاريتري، لكن لديهم تحفظات اهمها الخشية من مطالبة الاقاليم الاخرى بمنصب مقابل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جون قرنق.

وبالطبع يمكن قسمة المنصب الثاني القائم فتذهب الصلاحيات مع رئاسة الوزراء الى فريق ويبقى المقام الرفيع مع نيابة الرئيس للفريق الآخر. وقد لا يكون خفض الدرجة مناسباً لأحد المتنافسين (قرنق وعلي عثمان) أو كليهما، وهنا يبرز مخرج كريم يستند الى دراسات رسمية اكدت ان الحزب الحاكم يعاني من الضعف الشديد، وان المرحلة المقبلة تتطلب حزباً قوياً لخوض المنافسة ودعم الحكم، ما يتطلب ان يكون على رأسه رجل في وضع علي عثمان وقدراته.

واذا كان المسؤولون السودانيون لا يفتأون يرددون ان الاتفاق الذي وقعوه مع حركة قرنق سيضع البلاد في امتحان صعب لاقناع الجنوبيين بالاقتراع لمصلحة وحدة البلاد، فلا بد من ان يتوقعوا الا يكونوا عادلين في قسمة السلطة والثروة فقط وانما كرماء في بعض القضايا ذات الحساسية والذكريات المريرة العالقة في الذاكرة الجنوبية ومن اهمها منح مكان في الصدارة لزعيم الجنوب.

ولا تمانع الحكومة في تسليم قيادة الجنوب لقرنق، وهو امر قد يكون قرنق نفسه راغباً فيه بشدة، لكنها تريد ايضاً ان يكون مركز انطلاقه الخرطوم لانها ترى في ذلك ضماناً اكبر لتاييده الوحدة عند الاستفتاء. ان مناقشة موضوع المنصب الثاني في اروقة الحكومة امر بالغ الحساسية والصعوبة. ولن تجد مثلا افضل على ذلك من تهرب قرنق من معالجة المسالة عندما سئل اخيرا عن تاكيد علي عثمان استعداده للتخلي عن المنصب اذا كان ذلك سيكون ثمناً للسلام، فضحك ثم قال ساخراً بالعامية السودانية: «منو قال انا عايز شغل؟».

* من اسرة «الحياة»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٧ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة الثانية)

قسمة النفط نقطة العبور الى الوحدة أم مفتاح الانفصال؟

نزار ضو النعيم *

■ حرب السودان عمرها نصف قرن، ونفطه عمره ثلاث سنوات، لكن الملفين ارتبطا في مفارقة عجيبة جعلت كليهما الفيصل في مصير الآخر. واذا كانت الانباء عن السودان الجالس فوق بحيرة نفط استقطبت بسطة في الامل، إلا انها استقطبت ايضا تشكيلة من الهموم نقلت السياسة فيه الى مرحلة متقدمة في التعقيد ونقاط التماس.

وربما لم يدر بخلد القيادة السياسية لحكومة الانقاذ التي نالت قصب السبق في العزم على استخراج النفط على رغم مصاعب وعقبات كؤود، ان ادخال النفط في المعادلة الاقتصادية سينتقل بسرعة الى المعادلة السياسية وقد يقود الى حل لمشكلة الحرب من نوع كانت في غنى عن ولوجه. وربما دار بخلدها، لكنها ظنت نفسها، على ايام وحدتها عصيّة على المطامع والتدخلات.

كان التفكير السائد في اوساط الحكم السوداني في السنوات العجاف التي اقدم خلالها على الضرب في باطن الارض في منتصف التسعينات، ان استخراج النفط سيساعد في تجنب حصار اقتصادي وشيك بتحقيق اكتفاء ذاتي يقيها غائلة العقوبات ومذلة الاستجداء من دول عربية لم تعد تعط كثيراً. وكان الشعار حينذاك ان «ثورة الانقاذ» عازمة على «تمزيق فاتورة (استيراد) البترول» التي كانت في حدود نصف بليون دولار. لكن تدفق النفط حول المسيرة بسرعة مذهلة اذ بلغت عائدات التصدير نحو بليونين خلال الاعوام الثلاثة وهي مرشحة لارتفاع مستمر.

واتجهت الحكومة التي ضرب الغرب عليها الحصار شرقاً في مبادرة سياسية حاذقة ودعت الصين وماليزيا إلى الاستثمار حتى بلغ نصيبهما في اكبر مشاريع النفط القائمة نحو ٦٠ في المئة.

لكن الخطوة جلبت على الحكم اهتماماً خارجياً من النوع غير المرغوب فيه، وتحركت شركات تقف وراء حكومات نافذة ومنظمات ذات كلمة مسموعة تريد نصيبها. واذا كان اصرار «قادة الانقاذ» على انتاج النفط الذي تخاذل عنه سابقوهم من الحكام طوال ربع قرن انتشرت خلاله اخبار النفط الوفير حقق لهم نجاحاً كبيراً، الا انه فتح عليهم ايضا نيراناً جديدة من خصومهم الذين خرجوا باتهامات بالحق والباطل عن سياسات التهجير القسري للجنوب، وعمليات شراء مقاتلات واسلحة حديثة بعائدات النفط لضرب الجنوب.

غير ان النعمة خرجت من عباءة النقمة وبات طرفا الحرب في حاجة ماسة الى السلام، فالحكومة تريد استقراراً يمكنها من امتاع مواطنيها بخير النفط وما يعنيه ذلك من طول بقاء في سدة الحكم، والمتمردون يريدون حصتهم من ثروة يرون انها ملكهم، ويشعرون بان خصمهم امسك بناصيتها وربما نضب معينها قبل ان ينالهم منها نصيب.

أما الغرب الذي ظل الداعم الرئيسي للتمرد منذ نزع عنه عباءة الماركسية في اول التسعينات، فوراءه شركات تريد لحاق الركب، خصوصا في ظل حديث عن استراتيجية نفطية اميركية جديدة تريد افريقيا مصدرا للنفط بديلا عن العالم العربي على المدى البعيد. فباتت كلمة السلام هي الاعلى، وان الناس اكتشفت البارود.

لكن قصة نفط السودان وسلامه مثل «قصة دولة مروي» التي يتندر بها دارسو التاريخ في مدارس السودان الثانوية. والحكمة في تفضيل الطلاب قصة دولة مروي هي ان اسباب سقوطها هي اسباب قيامها، أي ان الدارس ليس في حاجة إلى الحفظ مرتين. وكذلك الحالة النفطية، فلا نفط بلا سلام ولا سلام بلا قسمة عادلة للنفط.

ولا يوجد خلاف كبير على مبدأ قسمة عائدات النفط إذ هناك شبه اجماع على ضرورة حصول الجنوب على نصيب من عائدات النفط المستخرج من اراضيه، لكن الشيطان في التفاصيل.

وتريد «الحركة الشعبية لتحرير السودان» ٦٠ في المئة على الاقل من عائدات التصدير على ان يترك الباقي للحكومة المركزية وهي لها فيها نصيب، لكن الحكومة ترد بان مثل هذا الطلب لا تدعمه حجة لجهة عدد السكان او المال المستثمر في العملية او حتى مساحة الارض، وتذكّر بان النفط ليس في الجنوب وحده وانما في غالب ارض السودان.

واقترحت ندوة مغلقة عقدت في لندن أخيرا ٣٠ في المئة للاقليم المنتج للنفط (الجنوب) و ٣٠ في المئة للشمال، و٣٠ في المئة للحكومة المركزية و١٠ في المئة للاحتياط والتنمية. وطالب القيادي الجنوبي البارز نائب الرئيس السوداني السابق أبيل الير في مبادرة سلام سابقة لم يكتب لها النجاح منح الجنوب ٧٥ في المئة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

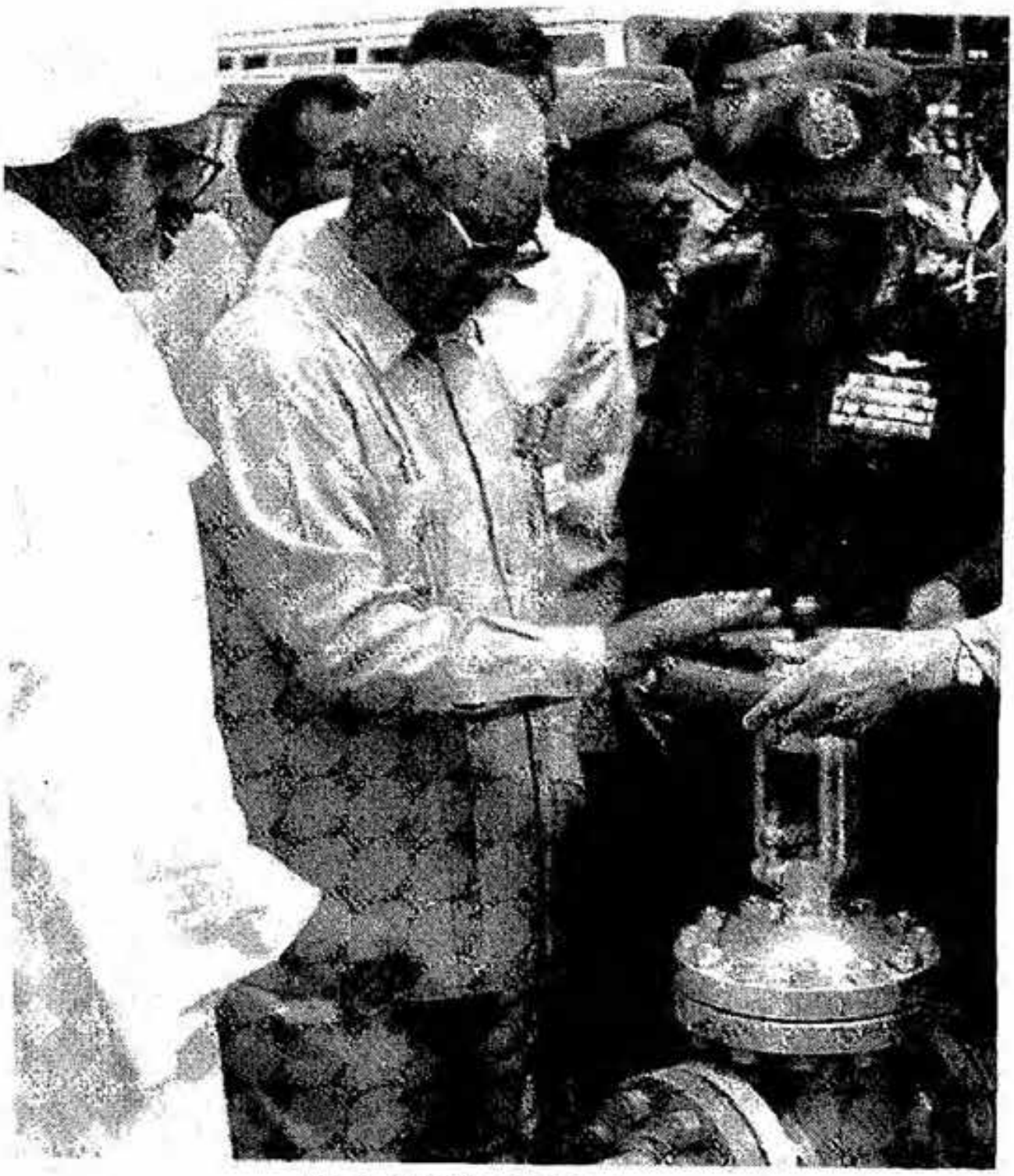

في افتتاح أحد آبار النفط في السودان.

من العائدات. وتفاوض الحكومة على نسب تتراوح بين ١٥ و٢٥ في المئة تخصص للاقليم الذي يستخرج فيه النفط والبقية للمركز والتنمية في عموم البلاد.

وتجنب المبعوث الرئاسي الاميركي جون دانفورث الخوض في الحصص، لكنه قال في خطاب الى الرئيس جورج بوش اكد فيه أن احتياط السودان المؤكد يتعدى اربعة بلايين برميل إنه «لا يمكن تحقيق تسوية دائمة للحرب الاهلية من دون معالجة البعد النفطي معالجة فعالة». وشدد في مقترحاته المقدمة الى بوش والتي بنيت عليها المفاوضات الجارية حالياً على ان «اي اتفاق في هذا الشان سيتطلب آلية يمكن الاعتماد عليها مع رقابة دولية تضمن نزاهة عملية قسمة العائدات بالطريقة التي يتفق عليها».

وتمتد القضية النفطية الى ابعد من مجرد القسمة وضمان العدالة، لأنها تفتح شهيات شرهة وتخرج معها الى ظاهر الارض احلاماً دفينة. ويخشى المتشائمون من ان يصبح النفط مفتاح الانفصال بما يثيره عن «اهلية دولة الجنوب» ودفوع المستثمرين الطفيليين. في حين يرى المتفائلون إنه يمثل تذكرة العبور الى بر الوحدة بما سيكشفه من حاجة شقي القطر احدهما إلى الآخر، ويعمق معنى الوحدة أنبوب النفط الذي يعبر البلاد من اقاصي الجنوب الى اقصى الشمال فيربطها برباط شاخص. الأمر يعتمد على اين تقف: امام الانبوب ام عند البئر.

---

* من اسرة «الحياة»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٧ اغسطس ٢٠٠٢

خلال ندوة في القاهرة ناقشت اتفاق السلام بالتفصيل

جدال مصري ـ سوداني بشأن تداعيات ماتشاكوس

القاهرة ـ محمد يوسف وردي:

شهد مركز القاهرة لحقوق الانسان جدالا صاخبا الليلة قبل الماضية بين سياسيين وأكاديميين سودانيين ومصريين حول اتفاق ماتشاكوس للسلام.

واتفق هؤلاء على أن الاتفاق يعتبر بارقة أمل لوقف الحرب الأهلية في جنوب السودان، لكنهم اختلفوا بشأن مستقبل التطور الديمقراطي للسودان والمواقف من حقوق الانسان والتأثيرات الايجابية في عملية الاندماج وبناء الأمة، وكيفية ادارة علاقات مصر الخارجية مع الدولتين، وكيفية حماية المصالح الاقليمية والدولية لدى الدولتين.

وجد المتحدثون في الزخم الدولي الواسع الذي يلقاه الاتفاق دليلا إضافيا على كونه تم في إطار ترتيب التوازنات الأمريكية، خاصة أن البصمة الأمريكية واضحة عليه ما يعزز الاعتقاد الذي يسود بين المهتمين بالشأن السوداني باعتبار ماتشاكوس ليس نتاج العقل السوداني أو تفاوض السودانيين.

لا تراجع

وابتدر الدكتور إبراهيم النور - سياسي سوداني مستقل وأستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة - النقاش بالقول إن السودان صار بالفعل قاب قوسين أو أدنى من إيقاف الحرب الثانية بعد توقيع بروتوكول ماتشاكوس، ومن ثم أصبح الشعب تسيطر عليه روح جديدة وآمال واسعة بصورة تجعل تراجع أي من الطرفين المتقاتلين عن طريق السلام مغامرة محفوفة بالمخاطر إذ يستحيل عليهما استعادة دينامية الحرب بالأخص آلية التعبئة وإعلام الحرب سواء الوعد بجنات عدن أو القضاء على الثقافة العربية.

ونوه د. إبراهيم النور إلى عاملين رئيسيين دفعا الطرفين للدخول في مرحلة التفاوض والاتفاق وهما الإرهاق من استمرار الحرب والمتغيرات الدولية، واصفا أولئك الذين اعتبروا أن الاتفاق كان مفاجئا بالغفلة وعدم المثابرة في التحليل السياسي اعتمادا على أن التحضير لماتشاكوس بدأ مبكرا أن الطبخة التي كانت علنا كان متاحا التعرف الى وصفتها، وفي رأيه شملت التحضيرات جبهتين تركزت الأولى حول ندوات وورش عمل أضفى عليها طابع أكاديمي في كافة أنحاء المعمورة بمشاركة ممثلين للحكومة والحركة الشعبية، وانتهت بمشروع مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية، وعلى الجبهة الثانية استمر الحوار (المتواصل) بين الحكام الإسلاميين في الخرطوم والولايات المتحدة، وهو حوار بدأ منذ أربعة عقود ويحسب الأطول عمرا في كل الحوارات الأمريكية في المنطقة وانتهى بـ «رقصة تانجو» حسب قوله، بين الأمريكيين والإسلاميين احتفاء بنهاية الحرب الباردة بينهما في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول.

وأكد النور أن اختزال الفشل في المشروع التنموي السوداني في اقتسام عادل للثروة - كما نص عليه الاتفاق - أمر مخل وسط بروز مخاوف حقيقية من تحول دخل البترول السوداني إلى وبال على المشروع التنموي التحديثي ما لم ينتبه السودانيون لتاسيس نظام أفضل للحكم وقواعد الديمقراطية، مشيرا إلى نواقص الاتفاق والغموض الذي يشوب بعض نصوصه، وأضاف: في حالة فشل السودانيين في تجاوز الماضي وتاسيس سودان جديد فإن نظام دولتين في الشمال والجنوب يرتبطان بدستور فيدرالي يصبح أمرا لا مفر منه، وبالتالي يكون اتفاق ماتشاكوس مفيدا حتى لو ادى في نهاية الأمر للانفصال.

إعادة حسابات

وحذر لواء د. أحمد عبد الحليم - من مجلس العلاقات الخارجية المصري - من احتمالات تجديد الصراع كون ماتشاكوس ضم طرفين فقط من أطراف الصراع واستبعد قوى إقليمية رئيسية مثل مصر وليبيا وإريتريا وإثيوبيا، مبديا تخوفه أن ينقل ماتشاكوس عدوى الانقسام للجوار الجغرافي الذي ينوء بالنزاعات الإثنية والحدودية، على أن أهم مخاوفه تتركز أيضا حول احتمالات تأثير انفصال الجنوب في العلاقات العربية الإفريقية إذا ما تحزب العرب حول السودان الشمالي وتحزب الأفارقة حول الجنوب ما يضاعف مظاهر الانقسام ويؤدي لتغيير الصورة الجيوسياسية والاستراتيجية بما يؤثر في القضايا العربية.

واعتبر عبد الحليم الاتفاق نتاج ترتيبات توازن القوى التي تحافظ عليها الولايات المتحدة في إطار سعيها لتحقيق أهدافها المتمثلة في بناء قوى إقليمية تتطابق مع مصالحها. داعيا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأطراف المختلفة لإعادة حساباتها السياسية والعسكرية تحسبا لأية تطورات.

الانفصال ليس الاحتمال الأسوأ

من جهته يؤكد د. جمال عبد الجواد -الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- أن التطورات المتوقعة على ضوء ماتشاكوس مفتوحة على كل الاحتمالات سواء الانفصال أو الصراع بين قبائل الجنوب أو نقل الصراع نفسه إلى الشمال.

واستطرد عبد الجواد قائلا: إن الحديث عن محاذير الاتفاق أمر غير صائب باعتبار ان الوضع الراهن غير مقبول من الناحية الإنسانية إزاء حرب طحنت مليوني قتيل خصوصا وأن الأوضاع التي يمكن أن تنشأ عنها محاذير الصدام والتفتت

والانفصال يمكن أن تنشأ عنها أيضا فرص السلام والرخاء والتقدم. وأضاف: إن الانفصال ربما لا يكون الاحتمال الأسوأ خاصة وأن ٣٥ عاما من انعدام الثقة بين الشمال والجنوب يضع حق تقرير المصير أداة لبناء الثقة، وليس تصورا للمستقبل ما يفرض على الآخرين عدم اقتراح تصورات كانت تصلح في وقت ما ولا تناسب مثل هذه الظروف.

وحول التخوفات المصرية أكد عبد الجواد أن خسارة مصر فادحة من استمرار الحرب لضياع فرص زيادة مياه إضافية عبر قناة جونقلي، لكن السلام ربما يجعل هذا ممكنا.

وأضاف: أن خيار مصر إزاء الواقع الجديد هو تكبد مخاطر تغيير طرائقها المستقرة التي اعتادت التعامل بها وتبني أسلوب جديد في محاولة للتأثير بالطريقة التي تجعل السودان يحقق مصالحه ويحافظ على مصالح دول الجوار.

وأشار التيجاني الطيب بابكر -عضو قيادة التجمع الوطني المعارض- إلى احتمالات بناء تحالفات جديدة تحت تأثير ماتشاكوس، مشيرا الى أن حزبه «الشيوعي السوداني» سيمضي في تحالفه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في طريق الوحدة، مؤكدا أن الموقف المشاكس الذي ظهر في ماتشاكوس لم يمكن من صنع الحركة الشعبية بقدر ما جاء من النظام، وأضاف التيجاني قائلا: إن السلام لا يعني وقف الحرب وحدها مؤكدا أن الجنوب نفسه لن يضمن الاستقرار إذا ما تم السلام على طريقة ماتشاكوس من دون علاج جذور الأزمة.

وأكد جوركوج باراج -ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان في القاهرة- أن الفرصة مازالت بيد السودانيين إذا ما أرادوا العيش في دولة واحدة وأن تعنت الخرطوم سوف يسرع بإقامة دولتين، لكنه قال إن مستقبل السودان مرهون أيضا بتوجهات الحكومة.. مؤكدا حرص الجنوبيين على حماية المصالح المصرية، وقال إن المخاوف لن يكون لها مبرر لأنه إذا حدث أن صار قرنق أو أحد الجنوبيين رئيسا للسودان كله فلن يتوقع أحد منه أن يعمل ضد مصالح مصر والشيء نفسه إذا صار رئيسا لدولة الجنوب.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٢٧ اغسطس ٢٠٠٢

زعيم الحزب الاتحادي السوداني لـ «الخليج»:

نرفض التشاور حول التقارب مع النظام

الميرغني يستدعي ١٨ من قيادات حزبه إلى القاهرة

الخرطوم - بليغ حسب الله:

وجّه زعيم الحزب الاتحادي السوداني محمد عثمان الميرغني الدعوة إلى ١٨ من قيادات حزبه للحضور إلى القاهرة لعقد اجتماع تشاوري مطلع الشهر المقبل.

وأكد بيان صادر عن مكتب الميرغني في القاهرة، تلقت «الخليج» نسخة منه، أمس أن الاجتماع يهدف إلى بحث تطورات الوضع الراهن على ضوء اتفاق ماتشاكوس وأجندة لقاء تجمُّع المعارضة مع الحكومة في إطار المسعى الاريتري. كما سيبحث الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر التداولي للحزب.

غير ان مصادر عليمة في الحزب الاتحادي الديمقراطي أبلغت «الخليج» أن الهدف من الاجتماع هو التشاور حول الدخول في حوار ثنائي مع النظام.

وقالت المصادر إن الميرغني اتفق أخيراً مع أمين حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، إبراهيم أحمد عمر على إجراء حوار ثنائي بين الحزبين.

بيد ان سيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للحزب أعلن فوراً رفض القيادات الـ ١٨ التي دعاها الميرغني لأي مشاورات حول مسألة التقارب مع النظام.

وقال الحسين في تصريحات لـ «الخليج»: لقد تلقينا بالفعل دعوة من رئيس الحزب، لكنه لم يشر فيها إلى إجراء حوار ثنائي مع النظام. مشدداً على أن جميع المدعوين اتفقوا على انه لا مجال للتشاور حول مسألة التقارب مع النظام، معتبراً أن هناك إجماعاً وسط قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي على أن أي انخراط في مصالحة النظام يُعد مصلحة شخصية لا تهم المشكلات التي يعاني منها الشعب السوداني.

وأكد الحسين أن اجتماع القاهرة المرتقب سيُكرّس لمناقشة التطورات الراهنة، معتبراً أنه اجتماع مطلوب في ظل ما أفرزه بروتوكول ماتشاكوس من غضب مصري واتجاه لإفراز أحادية جديدة تتجه لقيام شراكة بين الحركة الشعبية والحكومة.

وزاد قائلاً: هنالك أمور مهمة وحساسة لا بد من إجراء مشاورات واسعة حولها كي يجمع الجميع على إبلاغ المجتمع الدولي أنه لا ضمان لاستمرار السلام في السودان من دون مشاركة الجميع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٧ اغسطس ٢٠٠٢

هل يتلاشى البعد العربي لصالح الكيان الأفريقي في السودان؟

الرئيس البشير يتغنى بإنجازات جبهة الإنقاذ والترابي يطلب الغفران من أخطائها!

ذكرني الحديث المطول الذي نشرته مجلة «المصور» للرئيس البشير، وركّز فيه بشكل خاص على ان موقف حكومته من تقرير المصير يرتبط بما تضمنه الدستور وانه لا فكاك من احترام الدستور وتطبيق القانون بشان الحدود، ذكرني هذا الادعاء على ما فيه من تناقضات وردت في سياق الحديث بطرفة نقلها مراسل رويترز من الخرطوم عندما كان يتابع تحركات الدبابات التي كانت تحمل ضباط وجنود نميري في ليلة الرابع والعشرين من مايو (ايار) عام 1969 للاستيلاء على القصر الجمهوري وكل مواقع السلطة، حيث قال: إن الدبابات كانت تتوقف عن السير كلما اضاءت شبارات المرور الضوء الاحمر احتراماً لقوانين الحركة، بينما كانت في طريقها إلى الإطاحة بالدستور نفسه، وكل المؤسسات الشرعية القائمة واعتقال القادة المنتخبين من الشعب!. فالرئيس البشير الذي يتحدث عن احترام الدستور هو ذاته الذي لم يطح بدستور الديمقراطية الثالثة فحسب، وإنما اطاح بالترابي واضع الدستور الذي يعلن احترامه له وتمسكه به! ووضع الترابي في السجن لخلافات بينهما حول تفسير هذا الدستور، والأهم من ذلك كله، انه في حديثه مع «المصور» اشار إلى وجوب تعديلات في الدستور تمشياً مع الاتفاق مع حركة قرنق، وانه تجاوز الدستور عندما اعطى نفسه حق تعيين ولاة الولايات بدلاً من انتخابهم، واعلن حالة الطوارئ بطريقة غير دستورية على حد تعبير واضع الدستور. وانهارت اتفاقية السلام من الداخل والتي وضعت في صلب الدستور ومن بين بنودها حق تقرير المصير ورجع موقعها الرئيسي رياك مشار إلى حضن التمرد مرة اخرى، وابعد الوزير الأخر قبل ايام، ومع ذلك لحاجة في نفس يعقوب يتمسك به البشير لا قرنق كما يدّعي لأن اسقاطه يتوجب اسقاط التمسك بشعارات الدولة الدينية!.

ولقد شهدنا للدكتور قرنق غير مرة انه لا يتحدث عن تقرير المصير، بل ان خطابه في المؤتمر الأخير للتجمع المعارض الذي عقد باسمرا قبل عامين، لم ترد فيه كلمة واحدة عن تقرير المصير، بل كله كان عن السودان الجديد. ولا يتردد الحديث عن تقرير المصير عبر المفاوضات الا كبديل لإصرار الحكومة على تبني الدولة الدينية. وحتى الأوراق التي قدمتها الولايات المتحدة في مبتدأ المفاوضات في ماشاكوس تجنبت الإشارة إلى تقرير المصير مما يعني ان الظروف التي فرضت وضعه تكمن في إصرار الحكومة على قيام دولة دينية في الشمال. والغريب ان الامريكان لم يمارسوا ضغطاً عليها لتغيير مواقفها ولا لتوسيع دائرة المشاركة بإشراك القوة السياسية الشمالية مما يثير اكثر من علامات استفهام، خاصة إذا اعتبرنا ان الامريكان صادقون في انهم مع وحدة السودان كما نفهمها! وليس بسيناريو مختلف كما يبدو من خلف ستار، بالرغم من ان البشير في حديثه لـ«المصور» وصف الاتفاق بانه سوداني تم بين الحكومة والحركة مؤكداً: «ان الامر سوداني باكثر من ان يكون غربياً امريكياً». وإذا جاز لنا ان نصدق البشير، فكيف يمكننا ان نفسر تحذير المبعوث الامريكي للمعارضة السودانية من التفاوض مع الحكومة خارج إطار «إيقاد» وفي نفس الوقت منعها من المشاركة في مفاوضات ماشاكوس رغم ان مشاركتها تعزز دعم وحدة السودان. لكن مشاركتها غير مرغوبة من جانب الحكومة، لرغبتها بالاستفراد بسلطة الشمال ولعل هذا يتماشى مع الرغبة الأمريكية ايضاً.

اما عن سيناريو مختلف للوحدة، فيبدو في مجمله ان الجنوب لن ينفصل، لكن الشمال هو الذي سيجري تهميشه في إطار هذه الوحدة وقد لا يسمح له بالانفصال ولا بحق تقرير المصير، وقد قال قرنق ذات مرة بشيء من السخرية في معرض الإجابة عن احتمال أن ينفصل الشمال: عليهم ان يقاتلوا من اجل ذلك إذا ارادوا الانفصال.. ولكننا الآن نستعير هنا الكلام الخطير الذي ورد على لسان البشير لـ«المصور»، وقاله بكل هدوء وبساطة كما يلي:

«قبل فترة اكد لي الرئيس اليوغندي موسفيني انه في عام 1969، كان اغلب الجنوبيين في كمبالا يتحدثون عن الانفصال، بينما كان قرنق يتحدث عن الوحدة». وعندما سئل لماذا هو مع الوحدة؟ قال: «إن الافارقة في السودان اغلبية على العرب، وإذا

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد الحسن أحمد

تم الانفصال ستظل الاغلبية في السودان للعرب، لكن مع الوحدة ستكون الاغلبية للافارقة».

وسألت «المصور» البشير: وهل هم اغلبية؟، فأجاب: «العناصر غير العربية في السودان اغلبية»، وإذا كان الأمر كذلك، كما يقول البشير، الا يستوجب الوضع أن يفكر في مسؤولية حكومته التي غيرت المعادلة بسياستها التي هجرت ملايين الشماليين بالإقصاء والبطش والرغبة في إبعادهم حتى لا يكونوا سبباً في اسقاطها او تبديلها؟، وكيف دمرت الطبقة الوسطى، وافلست الرأسمالية الوطنية، ووضعت في المناصب اصحاب الولاء على حساب اهل الكفاءة؟ وكيف فتحت حدودها للوافدين من افريقيا وسدتها في وجه العرب، وما إلى ذلك من فلسفات خاطئة لاممية متوهمة قلبت تركيبة الموازين المتعارفة!.

وإذا تركنا ما فعلته الإنقاذ في مدى أكثر من عقد من الزمان من خطايا واخطاء ونظرنا في الحاضر، لوجدناها مستمرة في تلك السياسات، ومنها: انها ما تزال تحارب مشاركة القوى الشمالية في المفاوضات واكثر من ذلك تسعى بشتى السبل لتمزيقها، وهذا ما حدث في حزب الامة ويحدث الآن في الاتحادي الديمقراطي ناهيك عن انقسام الحركة الإسلامية نفسها. تفعل كل ذلك تهميشاً للعروبة والإسلام وتحسب انها بما تفعل تعزز فرص انفرادها بالحكم على الاقل في الشمال لست سنوات اخرى يكون البشير عند تمامها بلغ العشرين من سنيّ حكمه، وليس بعد ذلك مهماً ما يحدث للعروبة والإسلام في السودان!.. لكن البشير وصحبه بحكم المنطق الذي اورده عن الأقلية العربية كيف يضمن أن يتربع على سدة الحكم ست سنوات وهو لا يمثل اقلية فحسب داخل القوى السياسية العربية، إنما القوى العربية نفسها اضحت اقلية مبعثرة!.. ترى هل نكون مبالغين إذا ذكرناه بما حدث لغرباتشوف أو الفريق عبود في السودان عندما لم تدم رئاسته بعد ثورة اكتوبر إلا اياماً معدودات!.

هنالك الكثير الغريب في حديث البشير لـ «المصور»، لكننا نختتم بما قاله عن تحريم الاتصالات بالدكتور جون قرنق الذي سيكون شريكاً ولاعباً رئيسياً في السلطة وعلى الأرجح أنه سيكون رئيساً للوزراء وفقاً لدستور مشابه للدستور الفرنسي، بمعنى أن يكون هو المسؤول عن كل السياسات الداخلية ويترك للبشير الخارجية والدفاع!.. فماذا قال البشير «أعطيك مثلاً لو أن مواطناً مصرياً حاول عمل اتفاق مع إسرائيل، هل ستتركه الحكومة رغم انها وقعت اتفاقاً مع إسرائيل، التعامل مع العدو لا يتم إلا من خلال الحكومة، هي التي تتفاوض وهي التي تتفق، اما تعامل المواطن مع العدو منفرداً ودون إخطار الدولة فهو في عرف القانون الجنائي مجرم وممنوع».

قطعاً ان البشير ضرب مثلاً خاطئاً ويخلو من ابسط موجبات اللياقة، فالدكتور قرنق مواطن وزعيم سوداني لا يقل درجة عن البشير او غيره ولا يمكن وصفه بانه عدو، ولكن يمكن وصفه بانه خصم، ولا يمكن تشبيهه بإسرائيل حتى يكون التعامل معه جريمة او خيانة. والمفارقة ان البشير من جهة يتعامل معه ويلهث لأن تكون قسمة السلطة معه، ومن جهة اخرى يحاول ان يبعد اية قوى سياسية من التعامل او التحالف مع قرنق ليستفرد هو بذلك التحالف، ومن جهة ثالثة لا يريد ان يتوافق او يتصالح مع القوى السياسية الشمالية إنما يريد تهميشها وتشتيتها طمعاً في ان تنضم شرائح منها إلى صفه على أمل ان تصبح للحكومة قاعدة شعبية بعد ان شتت انقسام الجبهة الإسلامية قاعدتها وما تبعته إلا اقلية!.

ولعل آخر ما يلفت النظر في حديث البشير ان الانقاذ جلبت الخير للسودان ووفرت كل شيء للمواطنين حتى الدولار الذي كان قبلها له ثلاثة اسعار اصبح الآن سعره واحداً ومستقراً لعدة سنوات، وما لم يقله ان اسعاره المتعددة في الماضي كانت بين اربعة جنيهات واقصاها 12 جنيهاً، اما سعره المستقر الآن فهو 2600 جنيه للدولار الواحد!.

ولعل مما يلفت الأنظار، ان الترابي الذي كان سيد النظام لتسع سنوات خلت، ظل يرسل من سجنه الانتقادات للأخطاء التي ارتكبت والاعتذارات وطلب الغفران من الشعب، بينما البشير لا يرى في الإنقاذ إلا الإنجازات المبهرة التي لم يشهد السودان لها مثيلاً من قبل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٢٧ اغسطس ٢٠٠٢

أكد وجود قضايا عالقة بين الخرطوم والمتمردين

البشير يتوقع تحقيق السلام في سبتمبر

■ الخرطوم - خالد سعد - رويترز:

قال الرئيس السوداني عمر حسن البشير في تصريحات نشرت أمس ان بالإمكان التوصل الى السلام في البلاد بحلول شهر سبتمبر القادم. الا انه قال انه لا يزال يتعين تذليل الصعوبات المتعلقة بوقف اطلاق النار والفصل بين قوات الجانبين. وادلى البشير بهذه التصريحات لصحيفة اخبار اليوم السودانية مع استئناف الجولة الثانية من المحادثات في كينيا بهدف وضع حد للحرب الأهلية. وقالت الصحيفة ان البشير ادلى بهذه التصريحات خلال حديثه لعلماء مسلمين امس الأول واعلن خلالها انه يحلول منتصف الشهر القادم سيشهد السودان التوصل الى اتفاق دائم للسلام. ومن المتوقع أن تستمر الجولة الثانية من المحادثات التي بدأت في ١٣ اغسطس الجاري حتى منتصف سبتمبر. وتمخضت الجولة الأولى من هذه المحادثات التي اختتمت في يوليو الماضي عن اطار عام بين حكومة الخرطوم وميليشيا الجيش الشعبي لتحرير السودان يتيح للجنوب اجراء استفتاء لتقرير المصير والمفاضلة بين الانفصال او الوحدة بعد فترة انتقالية تستمر ست سنوات.

ونسب الى البشير قوله ان الخلافات لا تزال قائمة بشأن وقف اطلاق النار والفصل بين قوات الجانبين الا ان الصحيفة لم تذكر مزيدا من التفاصيل. ويقول المحللون انه ليس من المتوقع الاتفاق على وقف لإطلاق النار قبل التوصل الى اتفاق شامل للسلام. واضافوا ان من الصعوبة بمكان إجراء تكامل بين قوات الجيش السوداني وقوات الجنوب.

من جهة ثانية نفى الجيش السوداني وجود اي نشاط عملياتي في المواقع المختلفة بجنوب البلاد، وذلك ردا على زعم الحركة الشعبية بزعامة جون قرنق أن قواتها تتعرض لقصف جوي من القوات الحكومية، وقال الفريق الركن محمد بشير سليمان نائب رئيس هيئة الاركان توجيه الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية في تصريحات صحفية بالخرطوم: انهم ملتزمون بضبط النفس لتهيئة الجو المناسب لانجاح المحادثات الجارية الآن في ميشاكوس بكينيا.

من جهة اخرى، اكد حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان تمسكه بإللقاء المرتقب مع التجمع الديمقراطي المعارض في العاصمة الارترية اسمرا، وشدد ابراهيم احمد عمر الامين العام للحزب الحاكم في تصريحات صحفية امس ان لا احد يستطيع ان يحدد مع من يتحاور ومع من يلتقي الحزب الحاكم وذلك ردا على تقارير تقول ان الحكومة والمعارضة تلقتا تحذيرات من واشنطن من عقد اي لقاءات خارج اطار الايقاد في اشارة للقاء المرتقب بين الحكومة والتجمع في اسمرا.

وقال عمر «ان المؤتمر الوطني هو الذي يحدد من يناقشه ومن يلتقيه ومن يحاوره وليس اي جهة اخرى».

ونفى عمر ان تكون الحكومة غير راغبة في لقاء التجمع المرتقب وفقا للمسعى الارتري وقال «لا مانع عندنا من لقاء التجمع حسب الترتيبات مع الحكومة الارترية

وتركنا لهم الأمر في أيديهم ولكن حتى الآن لم يصلنا من التجمع اي اخطار».

وكشف امين الحزب الحاكم عن اتصال اجراه مع رئيس التجمع السيد محمد عثمان الميرغني لكنه لم يعط اي تفاصيل حول هذا الموضوع.

على صعيد آخر استبعد عمر ان تكون اقالة وزير النقل لام اكول الصادرة الخميس الماضي بمثابة تحرير شهادة وفاة لاتفاقية فشودة التي اصبح اكول بموجبها جزءا من الحكومة.

وكشف امين الحزب الحاكم للصحفيين عن تفاصيل لقائه مع لام اكول وقال انها ناقشت القضايا مثار الخلاف مع محاولة لتفهم هذه القضايا.

في غضون ذلك، اجرى اربعة من قادة المعارضة الداخلية بطلب من الخارجية البريطانية مباحثات مع مساعدة المبعوث البريطاني الن قولتي ومسؤولة الملف بالخارجية البريطانية تركزت حول تطورات السلام الجارية الآن في ميشاكوس ورأي هذه القوى في ذلك.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الراية

التاريخ : ٢٨ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس وقضية حلايب والتلويح بالمعونات مقدمات للمؤامرة

الخبراء: مؤامرة أميركية لتحجيم دور مصر وتقديم تنازلات في العراق وفلسطين

■ السفير محمد وفاء حجازي :

البشير أضاع جنوب السودان إرضاء لأميركا

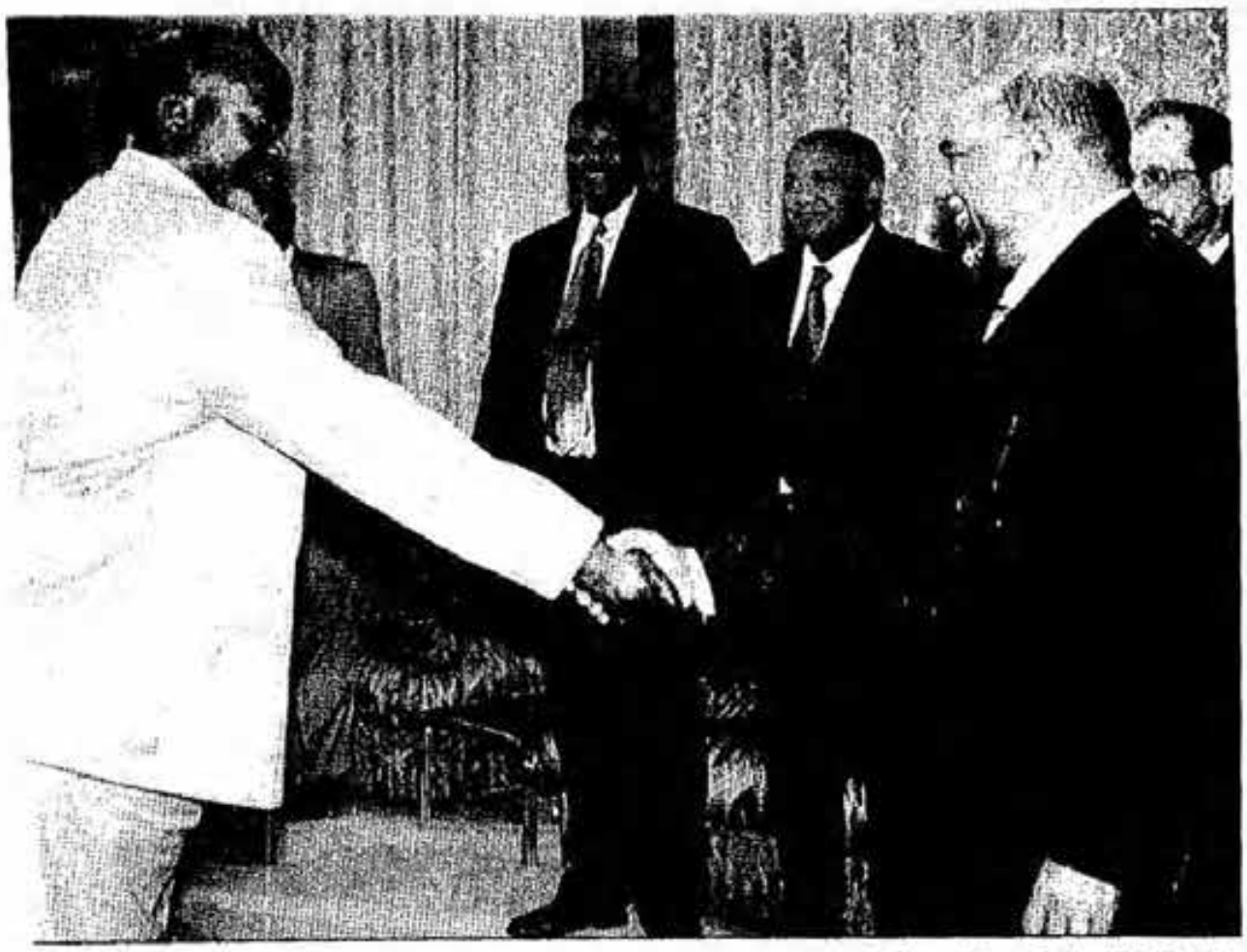

● المصافحة التاريخية بين البشير وقرنق

■ القاهرة - الراية - حامد محمود :

حديث المؤامرة هوالشغل الشاغل للأوساط السياسية والإعلامية والشعبية في القاهرة بعدما صعدت الولايات المتحدة الأميركية من لهجة المواجهة مع مصر وبشكل غير مسبوق لتلوح بسلاح المعونات الاقتصادية كأداة للإرهاب والابتزاز السياسي لإرغام القاهرة على الرضوخ لمطالبها الأساسية والتي تعنى فلسطين والعراق والسودان وليست قضية سعد الدين ابراهيم وحقوق الإنسان كما تدعى كذباً الإدارة الأميركية والتي انقلبت على حلفائها في المنطقة بدءا بالسعودية ومصر لتظهر الوجه القبيح لها خاصة بعدما انتهت من أمر تأييدهم لها في حروبها المزعومة ضد الإرهاب.

وتؤكد الدوائر السياسية في القاهرة أن مصر بحاجة إلى وقفة حقيقية مع الولايات المتحدة لإجراء تقييم شامل لعلاقاتها معها بمختلف أوجهها السياسية والاقتصادية خاصة وأن هذه اللحظة قد تأجلت مرات عدة ولكن حان وقتها الآن بعدما أصبحت مطلباً ملحاً تطالب به القوى السياسية والشعبية المختلفة من مؤيدين ومعارضين للحكومة المصرية تحت مبدأ الكرامة الوطنية فوق الجميع.

وتشير تقارير سياسية في القاهرة الى وجود مخطط أميركي يستهدف تعديل الخريطة السياسية في المنطقة العربية بوجه عام وتحجيم الدور المصري الإقليمي الفاعل فيها لإتاحة المجال أمام تحقيق الصهاينة لحلمهم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

القومي بإنشاء اسرائيل الكبرى وهو ما يستتبع بالضرورة تقليم أظافر النمر المصري الرابض على نهر النيل ومن هنا جاء التحرك الأميركي في الجنوب حيث نجحت السياسة الأميركية في الضغط على الطرفين المتصارعين في الجنوب الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل ابرام اتفاق تثور حوله الكثير من الشكوك فى المفاوضات والتي تمت في إحدى ضواحي نيروبي بعيداً عن الأضواء بعدما تم عزل الوفود المشاركة بشكل كامل عن العالم الخارجي وهوما يؤكد وبما لايدع مجالاً للشك أن هناك علامات استفهام وخطوطاً حمراء توضع تحت بنود هذا التفاهم خاصة مع إثارة مسألة مثلث حلايب والتي اضحت بمثابة البركان الخامد والذي يثور وفقاً للأهواء السياسية السائدة بين القاهرة والخرطوم خاصة بعد تحفظ الأولى على اتفاق الجنوب ورفضها القاطع لانفصاله.

إلا أن نظرية المؤامرة مازالت صالحة لتفسير كل ما يجرى حالياً في المنطقة ليس ضد مصر وحدها وإنما ضد الدول العربية حيث التصميم الأميركي على ضرب العراق رغم المعارضة الداخلية فى الأوساط الأميركية المختلفة لهذا القرار وازدياد حدة المعارضة الدولية وفى صفوف حلفاء أميركا واصدقائها سواء الغربيين أوالعرب.

ويؤكد المحللون السياسيون أن الحملة الأميركية ضد مصر تستهدف دفعها للضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات جوهرية للإسرائيليين والتقليل من الدعم المتواصل لعرفات وسلطته بهدف تحجيمه وعزله لاختيار قيادات سياسية بديلة عن أبوعمار بدعوى دعمه للعمليات الاستشهادية وعدم قدرته على التوصل للسلام المطلوب مع السفاح آرييل شارون والذى يعد داعية سلام من وجهة النظر الأميركية بالإضافة إلى دفع مصر إلى تأييد أوعدم معارضة الضربة العسكرية الأميركية للعراق

والتى يتم الإعداد لها فى الفترة الحالية مع الموافقة على قيام دولة علمانية فى جنوب السودان.

ويرى المحللون أن الصدام المصرى الأميركي اصبح امراً مؤكداً ولامحالة من حدوثه في الفترة المقبلة خاصة مع زيادة حجم الضغوط السياسية على مصر واحتمالات دخول المنطقة برمتها فى حرب لاهوادة فيها تختلط فيها كل الأوراق والمعادلات السياسية.

حصار مصر

اللواء نبيل صادق الخبير الاستراتيجى يري أن كل مايدور حالياً فى المنطقة محوره اسرائيل سواء فى العراق أوالسودان أوفلسطين حيث تهدف إلى إبقاء الأمر الواقع في الأراضي الفلسطينية وتضييع الوقت بلا تفاوض جدي أونتائج حقيقية وتثبيت حقيقة الحكم الذاتى للفلسطينيين في إطار السيطرة الإسرائيلية مع إمكانية القبول بقيام دولة ضعيفة في مرحلة تالية ولهذا فهى تسعى للعب على كافة المصادر السياسية والاقتصادية والعسكرية مستندة في تحركاتها على الدعم الأميركي المتواصل وهومايفسر الحملة المسعورة ضد مصر من جانب أميركا والتلويح بورقة المعونة والهجوم الإعلامي على مصر وكما حدث فى فرنسا بدعوى معاداة السامية.

والسودان تعد عمقاً استراتيجيا لمصر لأنها امتداد طبيعي لها ولذلك فإن السودان لايهدد مصر ولكن ما يهدد السودان يهدد الأمن القومي المصري ولهذا فإن ما يجري حالياً تراقبه مصر بحذر شديد إضافة إلى أن الدور المصرى فى المسألة العراقية يتمشى مع طبيعة المواقف العربية الرافضة بشكل عام لضرب العراق وإن كانت توجد مصلحة لكل من أميركا واسرائيل فى توجيه ضربة عسكرية له حيث تعتبره اسرائيل مهدداً لأمنها رغم أنها ليست من دول المواجهة ولذلك ضربت مفاعله النووي عام ١٩٨١ بينما تهدف أميركا إلى تقليم أظافر الجيش العراقى وإضعاف النظام هناك وليس القضاء عليه لأن بقاءه بصورته الحالية يخدم مصالحها جيداً فى حين أن القضاء عليه أوتغييره لن يحقق لها المزايا التى تتحقق حالياً وإن كانت في النهاية مصالحها تتلاقى مع الأهداف

الإسرائيلية في حين ترفض مصر أى تدخل أميركي في الشؤون الداخلية للدول العربية حتى لاتصير مبدا يتيح لها التدخل فى حالات أخرى.

ويشير إلى أن كل ما يحدث حالياً في المنطقة حول مصر يأخذ شكل المؤامرة خاصة وأن المصالح الأميركية والإسرائيلية تقف وراء ذلك وهناك تنسيق سوداني أميركي كبير نتج عنه الاتفاق الأخير والذي يهدف إلى فصل الجنوب وإقامة دولة مسيحية هناك تابعة للغرب ليرفع السودان من قائمة الإرهاب الأميركي إضافة إلى تقديم دعم مالي وسياسي للنظام الحاكم فى الخرطوم حتى يضمن بقاءه في الحكم.

ويرى صادق أن إثارة مسألة حلايب تخضع لحالة العلاقات المصرية السودانية حيث يتم إثارتها في أوقات التأزم ثم ما تلبث أن تهدأ من جديد وهذه الحملة تستهدف إخراج مصر من الدائرة الفلسطينية أوإرغامها على العمل وفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية خاصة وأن هذا سيكون له تأثير كبير على بقية المواقف العربية والتي تبني سياستها بناء على طبيعة الموقف المصرى والذى يستند إليه الفلسطينيون بقوة خاصة بعد الانتفاضة.

صداقة مصر وأميركا وهم كبير

ويذهب الدكتور عبد الوهاب بكر أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الزقازيق إلى أن القول بوجود صداقة بين مصر وأميركا وهم كبير كما أن الإعتقاد بوجود علاقة خاصة وشراكة من نوع جديد بين القاهرة وواشنطن كمن يبنى قصوراً فى الرمال وماحدث من الرئيس بوش عقب لقائه بالرئيس مبارك فى يونيوالماضى يؤكد اننا لم نفهم بعد ماذا يجرى في البيت الأبيض حيث قال بوش كلاماً للرئيس ثم خرج وقال كلاماً آخر اعلن فيه تأييده المطلق لشارون ولذلك فإننا لم ندرك بعد أن إدارة بوش يمكن أن تضع مصر فى قائمة الدول الداعية للإرهاب لأنها لاتفرق بين مصر والعراق كما أن حقائق الواقع تؤكد ذلك حيث لم تعد الإستراتيجية الأميركية بعد أحداث سبتمبر الماضى تفرق بين عدو وصديق وإنما المعيار الوحيد هو من ليس معي فهو عدوي ويتساءل بكر عن ماهية العلاقة الخاصة التي تربط بين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مصر وأميركا والتي تنهار لمجرد الحكم على مواطن واحد قضائياً حيث أن التهديد بالمعونة في هذا التوقيت بالذات يعد محاولة للضغط على مصر خاصة مع الإستعداد لضرب العراق واتفاق ماشاكوس والتحالف مع اسرائيل والتي تقوم بدورها بحملة إعلامية ضد مصر وهوما يجعلنا نؤكد على وجود نوع من التخطيط المرتب بين أميركا واسرائيل تجاه العرب وليس مصر وحدها.

والمشكلة الحقيقية هي أننا في مصر نقرأ المعادلة بطريقة غير صحيحة فنحن لاندرك أن أميركا تكره مصر كما تكره إيران ولعل في مقولة بوش عن الحرب في افغانستان ووصفها بأنها حرب صليبية أفضل وصف وتعبير عن ذلك ولهذا فمن الضروري أن نقوم بإعادة تقييم ومراجعة لعلاقاتنا مع الولايات المتحدة الأميركية والتى انقلبت على السعودية حليفتها الرئيسية لتطالبها بدفع أكثر من ١٠٠ تريليون دولار بدعوى تورطها فى العمليات الإرهابية التى تعرضت لها فى سبتمبر الماضي.

ويؤكد السفير محمد وفاء حجازي وجود مخطط أميركي شامل يستهدف تقويض دعائم الدور المصري في المنطقة وإن بدت ملامحه تظهر بوضوح في هذه الأيام حيث كان اتفاق ماشاكوس بشأن السودان والذى ضيع فيه الفريق عمر البشير الجنوب السوداني من أجل إرضاء أميركا على حساب السودان ووحدته ومستقبله ثم كانت قضية المعونات الأميركية الحلقة الأخرى في هذا المخطط لتشكل ضغطاً سياسياً على مصر من أجل الإذعان للمطالب الأميركية بصفة عامة والهجوم السوداني الأخير على مصر وإثارة قضية حلايب لهوامر مفتعل يهدف من ورائه البشير إلى التغطية على جريمته الكبرى وصرف الأنظار عنها والتى ارتكبها فى ماشاكوس بتوقيعه تفاهماً يتيح لحلف الشر الأميركي الصهيوني بتر جنوب السودان عن شماله والاستيلاء عليه وضمه إلى قائمة الغنائم التى يستولي عليها الحلف الشرير من العرب.

ويرى حجازي أن رغبة العرب فى كسب ود أميركا ودوافعه الشخصية أنها أسباب تقف وراء الهجوم على مصر والتوقيع من قبلها على اتفاق مشبوه تم في الخفاء وبدون علم القوى السياسية والوطنية في السودان وهو ما يعني وجود مؤامرة حول المصالح السودانية تستهدف بالدرجة الأولى إبعاد أصحاب الشرعية الحقيقية عن ادارة شئون البلاد وهوما رفضته القوى الوطنية والشعبية السودانية ويشير إلى أن حلقات المؤامرة باتت واضحة من إذلال الشعب الفلسطيني لوضوح المطالب الإسرائيلية الداعية إلى ضرب العراق وتقسيمه إلى بضع دويلات وعزل السودان عربياً ولكنها أهداف تصب فى النهاية فى خانة تهديد الأمن القومي المصري.

إسرائيل وراء ما يحدث

ويطرح الكاتب الصحفى نبيل زكي رئيس تحرير جريدة الأهالى المعارضة تساؤلاً حول أهداف الحملة الأميركية ومن يقف وراءها حيث يشير إلى عدم انفصال السياسات الأميركية وقراءاتها عن الأهداف الإسرائيلية ولهذا فيمكن القول بأن اسرائيل وراء الهجوم الأميركي على مصر خاصة وانها تثير ضجة ضد مصر لمجموعة من الأسباب أولها رفض مصر لإعادة سفيرها إلى اسرائيل والذى سحبته بعد اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية فى سبتمبر ٢٠٠٠ بفترة قصيرة وثانيها رفض الرئيس مبارك المتكرر القيام بزيارة إلى اسرائيل والتى تعتبر هذا الرفض مؤشراً على كراهية الشارع المصري لها وثالثها الحركة السياسية الكبيرة التى شهدتها القاهرة في الفترة الماضية حيث استقبلت عدداً من قادة حزب العمل السياسي الإسرائيلي الأمر الذي أثار مخاوف شارون واعتبرها محاولة لشق الصف في حكومته ثم رفض مصر الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام وتصاعد حملات ودعوات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية والأميركية.

ويضيف بأن تطابق وجهات النظر السياسية بين تل أبيب وواشنطن دفع بالإدارة الأميركية إلى إبداء القلق من طبيعة المواقف المصرية خاصة مع رفض القاهرة لممارسة ضغوط قوية على السلطة الفلسطينية وكما تريد أميركا.

بالإضافة إلى شعور الإدارة الأميركية بالقلق والإنزعاج الشديد من موقف مصر الرافض لمشروع العدوان الأميركى على العراق واعتبارها أن الدور المصري في المنطقة يفسد مخططاتها الساعية إلى إعادة ترتيب الأوضاع ورسم خريطة جديدة للمنطقة واتهامها لها أيضاً بتحريض دول عربية على رفض الضغوط الأميركية بشأن العراق متعارضة بشكل كلي مع السياسة والمشروع الأميركي إضافة إلى أن رد الفعل المصري تجاه اتفاق ماشاكوس سبب ضيقاً شديداً للأميركان خاصة وأن مصر قد أدركت وجود خطة أميركية فى جنوب السودان تستهدف مستقبلها.

ويضيف أن الإدارة الأميركية والتي تعد حليفاً استراتيجياً لإسرائيل تريد تهميش دور مصر في المحيط العربي وإضعافه في السيطرة على مياه النيل ومن هنا جاء الإختراق الأميركي الخطير للسودان بهدف تفكيك المنطقة وإفساح المجال أمام مشروع اسرائيل الكبرى ووضع يد الشركات الأميركية على منابع النفط الجديدة وقطع الطريق على أوروبا واليابان والصين وهوما لن يتحقق إلا بإضعاف مصر وتهميشها وتدمير العراق.

ماشاكوس جزء من المؤامرة

ويؤكد د. علي التوم وزير الزراعة السوداني الأسبق على أن اتفاق ماشاكوس ليس في صالح السودانيين حيث إن السودان الموحد أقوى اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وأكثر قدرة على مواجهة التحديات العالمية ويشير إلى وجود أسباب جوهرية وراء دعوى انفصال الجنوب عن الشمال ومنها تدهور الوضع الاقتصادي وإن كانت التنمية والديمقراطية هما الحل الحقيقي للمشكلة في السودان.

ويؤكد أن الإنفصال ليس فى صالح الجنوب بالرغم من امتلاكه لثروات زراعية وحيوانية وتعدينية إلا أنه لايستطيع القيام بالتسويق لهذه المنتجات لأسباب متعددة وأهمها عدم وجود منفذ مباشر على البحر وارتفاع تكاليف النقل لهذه المحاصيل والمنتجات وهو ما يمهد الطريق أمام الحكومة للقيام بعملية تنمية متوازنة فى السودان بوجه عام.

وحذر التوم من خطورة الوجود الدولي من أجل السيطرة على مقدرات الجنوب الاقتصادية وتحويله

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

لواء نبيل صادق : مخطط أميركي لتقويض الدور المصري في المنطقة

◄ الرئيس الكيني أراب موي يتوسط رئيس الحكومة والحركة الشعبية

إلى مقاطعة تابعة لها تسير في فلكها السياسي.

ويؤكد د. إبراهيم نصر الدين عميد معهد البحوث الأفريقية الأسبق على أن الجنوب السودانى بحاجة إلى دور حكومي فاعل وتنمية متوازنة من أجل دمج الجنوب مع الشمال وعدم ترك فرصة للإنفصال وكما تهدف إلى ذلك القوى الغربية ومشيراً إلى أن الانفصال ليس في مصلحة الجنوب مطلقاً حيث يضم العديد من القبائل غير المنسجمة مع بعضها كما توجد ٧٠ لهجة محلية ولذلك فإن انفصالها قد يؤدي إلى انتقال العدوى لدول مجاورة مثل أرتيريا وأوغندا ومن هنا يأتي أهمية قرار منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٤ على الإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم الاعتراف بأية حركات انفصالية.

ويؤكد أن الوجود الأجنبى في جنوب السودان يزداد قوة يوماً بعد يوم حيث تهيمن شركات البترول الصينية والماليزية والكندية على استغلال حقول النفط الجديد كما تسعى الولايات المتحدة إلى طردهم من هذه المنطقة والهيمنة عليها وقطع الطريق أمام أي نفوذ أجنبي آخر ويرى نصر الدين أن إثارة مسألة الخلاف الحدودي بين مصر والسودان حول مثلث حلايب في هذا التوقيت أمر محسوب له بدقة في الحسابات السياسية والإستراتيجية الأميركية حيث تقف إدارة بوش بصقورها وراء هذا التصعيد مستهدفة وضع مصر بين فكي رحى حيث التصعيد السياسي والإعلامي من جانب اسرائيل وتحركات اللوبي الصهيوني في أميركا وأوروبا من جهة وما يحدث في السودان من جهة اخرى وحتى ترضخ مصر للابتزاز الأميركي وتحقق المطالب المرجوة منها وهوأمر لايمكن القبول به مهما كانت قوة هذه الضغوط أوتأثيراتها على الإقتصاد المصري.

البشير ينفذ مخططاً أميركياً

ويحذر المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل من محاولات القوى الاستعمارية ولا سيما الولايات المتحدة الوقيعة بين مصر والسودان والاصطياد في الماء العكر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ومشيراً إلى أن التوتر القائم حالياً بين القاهرة والخرطوم أمر لايمكن القبول به مطلقاً لأن فى ذلك اختراقاً للعلاقة الأخوية بين الشعبين في مصر والسودان ولاتوجد شئون داخلية لمصر بالنسبة للسودانيين كما انه لاتوجد شئون داخلية للسودان بالنسبة للمصريين لأنهما معاً يشكلان نسيجا واحداً والقوى الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا كانت تعمل وبجدية في فترة الإحتلال على تقسيم مصر والسودان وفصلهما وهوما رفضته مصر عدة مرات واحبطت المخططات الإنجليزية إلا ان جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وأعطت للسودانيين حق تقرير المصير والذى أكد من جديد على روح الأخوة بين الشعبين إلا انه من الخطأ ترك الأمور تسير وفقاً للأهواء والرغبات الأميركية والغربية والتى لاتولى اهتماماً سوى لمصالحها والتى تتركز في محاصرة الدور المصري سواء على المستوى العربي أوالأفريقي وهوما يمثله السودان ولذلك تتركز الجهود الغربية عليه في هذه الفترة بالذات.

إثارة المشاكل مع مصر

ويرى الكاتب الصحفي عباس الطرابيلي رئيس تحرير جريدة الوفد أن مصر تتعرض حالياً لمؤامرة كبرى ينفذ الرئيس السوداني عمر البشير أحد فصولها الهامة حتى دفعته الولايات المتحدة إلى مهاجمة مصر وإثارة قضية حلايب وذلك بهدف دفع مصر للإنكفاء على قضاياها الأمنية والقومية في جنوب السودان وحلايب وأن تبتعد كلية عن القضية الفلسطينية مشيراً إلى أن تصريحات البشير الأخيرة بهذا الشأن ما هي إلا رسالة أميركية موجهة إلى مصر واكتفى البشير بدور البوسطجي وذلك بإثارة قضية حلايب وفصل جنوب السودان والذي كان لمصر الفضل فى ضمه إلى السودان الموحد في فترة حكم محمد علي باشا لمصر.

وأكد الطرابيلي أن الرئيس السوداني يخضع لضغوط أميركية شديدة خاصة فيما يتعلق بمسألة الجنوب والذي تحاول واشنطن فصله بكل قوة عن الشمال مقابل بقاء البشير في كرسي الحكم والذي استولى عليه في يونيو١٩٨٩ وعليه أن يلبي كل طلبات الولايات المتحدة بهذا الشأن ومنها إثارة المشاكل مع مصر بالرغم من أنه كان قد عرض في زيارته للقاهرة عام ١٩٩٩ إقامة منطقة للتكامل الإقتصادي بين البلدين في منطقة حلايب والتي تعد جزءاً من الأراضي المصرية.

ويرى د. سيد عليوة استاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان أن ما يحدث ليس له معنى سوى أنه مؤامرة ضد مصر ومصالح الشعب السودانى نفسه خاصة وأنه يثير المسألة الحدودية في توقيت بالغ الخطورة ويبلغنا بأنه تقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي علماً بأن الرئيس السابق جعفر النميري سحب هذه الشكوى عام ١٩٧٢ واعتبرها أمراً لاقيمة له ومن الغريب أن تأتي تصريحات البشير وإيحاءاته هذه في وقت صعب للغاية حيث تدمر اسرائيل كل ماتجده فى الأراضى الفلسطينية ولاتجد من يوقفها عند حدها كما تدبر أميركا لضرب العراق وتقسيمه إلى عدة دويلات إضافة إلى نجاحها في اللعب فى منطقة جنوب السودان وابرام اتفاقية مشبوهة هناك تهدف لإبعاد الدور المصري وعزل السودان عن محيطه العربي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوطن السعودى

التاريخ : ٢٨ اغسطس ٢٠٠٢

لماذا التباكي على وحدة السودان؟

بعد الجولة الأولى من المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة التمرد في مشاكوس، ومع انطلاق المفاوضات فيها ثانية يوم 2002/8/12م، كثر الحديث عن السودان، وتباينت وجهات نظر المحللين الشأن السوداني بين راضٍ عن الاتفاق، مؤيدٍ له، وبين ناقم عليه... أو شامتٍ متسائل عن دوافع هذه المفاوضات في هذا الوقت بالذات، ومن يقف وراءها وما مصير السودان بعدها.

أما غالبية الشعب السوداني، القابضة على جمر القضية فقد رحبت بالاتفاق، عساه يوقف نزف الدم لحرب استمرت منذ عام 1955م، زرع المستعمر الغربي بذرتها وانصرف، لكنه لم يفتأ يصب الزيت على نارها كلما رآها تخمد.

فمشكلة - الجنوب- لمن ينظر إليها متجرداً من الذاتية والمطامع والأحقاد والأهواء، هي سرطان السودان، فهي التي حولت هذا البلد الغني بثرواته الطبيعية والبشرية إلى واحد من أفقر دول العالم، وهي التي عطلت التنمية، وتسببت في عدم استقرار الحكومات المتوالية، وجعلت السودان عرضة للتدخلات الخارجية، وهي التي أزهقت أرواح قرابة مليوني سوداني من خيرة أبنائه، وشردت ملايين آخرين، ناهيك عن الأسرى والمفقودين، ومازالت الأرض بسببها حبلى بالألغام تنتظر مَن أو ما يطؤها...

والشعب السوداني - بمختلف قطاعاته - أعلم بقضيته لذلك بارك للحكومة سعيها الدؤوب لتحقيق السلام. فهي تفاوض منذ ولادتها ولا تنسى في ذات الوقت البندقية، ولم تخب ظنونها - فعندما كانت المفاوضات الأولى تتقدم في مشاكوس حاولت حركة التمرد الاستيلاء على مناطق النفط لتحقيق مكاسب على الأرض، لكنها رُدعت وبشدة. وهذه الحكومة لجديتها في الحرب كنست حركة التمرد في عام 1993م، إلى حدود يوغندا بعد أن استولت على قيادتها في مدينة توريت ولم يحل دون قطع دابر المتمردين إلا أمريكا التي دعمت التمرد والمعارضة وألبت - دون مواربة - بعض دول الجوار على الحكومة السودانية ومنحتها ملايين الدولارات لحصارها، في تلك الأثناء أصبح الجيش السوداني لا يدري إلى أين يذهب فالخطر أتاه على امتداد حدوده الجنوبية والشرقية - بل وحتى الشمالية!!

والمعارضون السودانيون لاتفاق مشاكوس الذي لم يولد بعد اختلفت مشاربهم وإن جمعتهم صفة المعارضة فهم تجمُّع جمع شيوعيين وعلمانيين وآخرين سجل التاريخ أنهم صوتوا يوم استغلال السودان - ومن داخل البرلمان ضد استقلال السودان، هذه المعارضة يمثل لها انخلاع قرنق عنها بحركته انخلاع الأضراس من الفم، الذي أصبح أهمّ يوم تخلى حزب الأمة عنها، فهي لم تشكل وجبهتها الشرقية خطورة تذكر، وحتى حينما حاولت قوات قرنق التوغل معها من الشرق في أرض مكشوفة لا غابات فيها تجرعت الهزائم الواحدة تلو الأخرى.

أما المعارضون غير السودانيين لاتفاق مشاكوس فهم يتباكون على وحدة السودان مظهراً، ويبكون على مصالحهم - باطناً - التي ما رعوها حق رعايتها يوم كانوا ملاذاً للتمرد كما الغرب الداعم لهم وله، والذي يعنيهم الآن ليس معاناة السودان التي دامت في صمت بل إذا انفصل الجنوب وشكل دولة مستقلة فإن مياه النيل ستهدد، وستأتي إسرائيل لتبني قواعد هناك وتهدد الدول العربية المهددة أصلاً... وهم يكررون أن وراء ذلك تدخلاً من الغرب وربما صدقوا في ذلك لكنهم نسوا أو تناسوا أنهم هم أيضاً كانوا ذات يوم أداة له حينما قويت بهم شوكة التمرد بعد أن كادت تخلع... ونسوا أيضاً أن إسرائيل مازالت موجودة في أرتريا جارة السودان شرقاً وبتعاونهما كان احتلال حنيش، وهم لا يدركون ربما أن كل تلك الأمور لا تخفى على السودانيين الذين فضلوا الانفصال -إذا قُدِّر - على الحرب التي تدور رحاها على أراضي سبخة، تحت غابات استوائية كثيفة، في ظروف محلية وإقليمية ودولية بالغة التعقيد، فالانفصال، إذا أخذنا كل هذه المعطيات، أقل الخيارين مرارة.

الحبر عبدالوهاب أبوطالب
- السودان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٨ اغسطس ٢٠٠٢

الطريق إلى ماشاكوس

شهد العام الحالى تدخل السياسة الامريكية وحلفائها من الدول الاوروبية والافريقية مرتين متتاليتين لايقاف الحرب الاهلية فى السودان وانتقال الدولة السودانية الى مرحلة تقاسم السلطة والنفوذ والمؤسسات (باورشيرنج) بين العاصمة والاقاليم.

كانت المرة الاولى فى سويسرا فى يناير ٢٠٠٢ حيث جرى توقيع اتفاق وقف اطلاق النار فى جبال النوبا بين الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان لمدة ستة اشهر ثم وافق الطرفان السودانيان على تجديد سريان الهدنة لمدة اخرى فى ظل عمل اللجنة الدولية المشرفة على التنفيذ، وكانت المرة الثانية فى يوليو الماضى فى كينيا حيث تم توقيع بروتوكول المبادئ، لايقاف الحرب الاهلية، وتتفاوض الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان حاليا حول باقى الوثائق الخاصة بالتفاصيل والاجراءات فى الفترة الانتقالية التى تستمر ست سنوات قادمة.

هذا هو الأمرالواقع فى ازمة السودان وقد تابعت بالكتابة تطور الاحداث والسياسات فى السودان منذ عام ١٩٩٢ فى مقالات بالصحافة وفى بحوث بمؤتمرات علمية فى جامعة القاهرة، ومن المعروف أن هذه الازمة السودانية نشأت فى عهد الحكم الثنائى المصرى - البريطانى ثم تضخمت وتعقدت فى عهد الاستقلال منذ ١٩٥٦ وقد ترتب على تعقيدات الازمة السودانية حاليا انقسام فعلى «ديفاكتو» فى داخل الدولة، ووجود وحدتين وجانبين سياسيين احدهما فى الشمال والثانى فى الجنوب.

وابدأ بالقول إن الحل السياسى التفاوضى لإنهاء الحرب الاهلية ونتائجها المدمرة هو أمر يستحق التأييد والدعم، خاصة أنه يوجد شبه اجماع سودانى على جانبى الحكومة والمعارضة بشقيها المسلح والسياسى على قبول مبادئ هذا الحل السياسى التفاوضى ، كما أن جميع دول حوض النيل تدعو الى إحلال السلام والأمن والاستقرار فى السودان، ومن هنا فان اهتمامى هو دراسة آثار ونتائج الحل السياسى فى وثائق ماشاكوس على المصالح الحيوية للدولة المصرية فى منطقة حوض النيل، وسوف تتطلب هذه الدراسة منى وقتا فى انتظار الوثيقة الأهم فى بناء تقاسم السلطة التي يجرى التفاوض حولها الآن . .

وفى تقديرى أن أهم قضيتين برزتا فى اطار ايقاف الحرب الاهلية السودانية هما قضية حق تقرير المصير للجنوب وقضية التدخل الامريكى - الاوروبى الافريقى فى النزاع المسلح السودانى، وظهور هاتين القضيتين لايمثل مفاجأة للمهتمين بالمتابعة والدراسة للأزمة السودانية، اذ أن العلاقات والمؤشرات كانت واضحة ومقروءة طوال السنوات العشر الماضية، ومن ثم فان هاتين القضيتين هما مفتاح الدخول الى فهم الأمر الواقع اليوم فى الازمة السودانية.

حق تقرير المصير للجنوب

يلفت النظر بعد اعلان وثيقة المبادئ الاولى المعروفة ببروتوكول ماشاكوس - أن القوى السياسية والأحزاب ذات التأثير فى داخل وخارج السودان لم تعلن معارضة او رفضا لإدراج مبدأ حق تقرير المصير والفترة الانتقالية التى تنتهى باستفتاء بين خيارى الوحدة أو الانفصال، والسبب هو أن جميع الاطراف السودانية على جانبى الحكومة والمعارضة بشقيها كانت قد وافقت على هذا المبدأ فى وثائقها المعلنة منذ عام ١٩٩٢، واعرض هذه المواقف فى التالى:

- فى عام ١٩٩٢ دعت نيجيريا بصفتها رئيس منظمة الوحدة الافريقية وبتأييد امريكى - اوروبى الى عقد اجتماع يحضره أطراف الحرب الاهلية فى السودان، وحضر الاجتماع وفد حكومة الانقاذ ووفد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج ووفد حركة استقلال جنوب السودان بقيادة ماشار وكول اللذين انشقا من قبل على جرانج، وفى اجتماع ابوجا(١) وأبوجا (٢) طرح موضوع حق تقرير المصير والاستفتاء الذى طالب به الطرفان الجنوبيان، ورفضت الحكومة السودانية وانفض الاجتماع بدون اتفاق.

- على الجانب الحكومى بدأت الاحداث والنتائج تتغير فمنذ عام ١٩٩٢ اتصلت الحكومة سرا مع ماشار وكول وبدأت المفاوضات بين الطرفين فى فرانكفورت بالمانيا وتواصلت بعد ذلك حتى جرى توقيع اتفاق تقبل فيه الحكومة مبدأ حق تقرير المصير للجنوب مقرونا بفترة انتقالية ثم الاستفتاء، وبعد ذلك وقعت الحكومة مع سبعة فصائل جنوبية اتفاق الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧ واصدرت تعديلا دستوريا تندمج بموجبه الاتفاقية فى دستور السودان الذى صدر فى عهد حكم الانقاذ واستطرادا اشير الى أن حكومة الانقاذ عرضت اتفاقية السلام وتعديلا للدستور ويضم نص الاتفاقية اليه،على البرلمان السودانى وكانت نتيجة التصويت هى ٢٢٧ صوتا بالموافقة و٩ أصوات معارضة و٧ أصوات امتناع كذلك وقعت اتفاقية فاشودة مع لام اكول الذى انفصل عن ماشاكر ونصت الاتفاقية على قبول المبدأ وظل جرانج خارج هذه الاتفاقات والترتيبات وفى عام ١٩٩٣ طلبت الحكومة السودانية رسميا من منظمة ايجاد التدخل لإنهاء الحرب الاهلية ووضع آلية للحل السلمى ، وفى عام ١٩٩٤ اصدرت المنظمة وثيقة مبادئ، الايجاد للحل وهى تشمل عدة مبادئ، ومراحل أخرها هو مبدأ حق تقرير المصير والاستفتاء على خيارى الوحدة أو الانفصال، وقبلت المعارضة بشقيها المسلح والسياسى الوثيقة ورفضتها الحكومة ولكن فى عام ١٩٩٧ غيرت الحكومة موقفها وقبلت الوثيقة والتفاوض مع جرانج على اساسها، وفى خلال هذه الفترة طلبت حكومة الانقاذ من جنوب افريقيا التدخل للحل السياسى على هدى نموذج التسوية السياسية التى قادها مانديلا فى جنوب افريقيا، ولكن جرانج رفض متمسكا بحق تقرير المصير مادامت الحكومة ترفض المبدأ الاول للحل وهو اقامة نظام سياسى فيدرالى ديمقراطى علمانى لجميع السودانيين فى اطار وحدة التراب الوطنى السودانى.

- على جانب المعارضة السياسية لم تتأخر الاحزاب الكبرى عن الاتصال والتفاوض مع جرانج، وحدث هذا بالنسبة للحزب الاتحادى بقيادة السيد الميرغنى وبالنسبة لحزب الامة بقيادة السيد المهدى وصدر عن هذه المفاوضات وثيقتان خاصتان بالحزبين وفيهما قبول لمبدأ حق تقرير المصير والاستفتاء مع اختلافات فى تفاصيل المرحلة الانتقالية والحدود الجغرافية الخاصة بالجنوب،كذلك تحرك التحالف الوطنى الديمقراطى الذى يجمع تحت مظلته جميع فصائل وقوى المعارضة السياسية واجتمع فى اسمرا عام ١٩٩٥ واصدر وثيقة القرارات المصيرية وفيها بدائل للحل السياسى وأخرها هو حق تقرير المصير والاستفتاء بعد فترة انتقالية ، ثم قررت منظمة قوات التحالف السودانى بقيادة عبدالعزيز خالد حل نفسها والاندماج فى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جرانج، وكانت آخر المفاجآت الحزبية السودانية، هى الوثيقة التى وقعها وفد حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الدكتور حسن الترابى مع وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى سويسرا فى فبراير ٢٠٠ وفيها اعتراف بمبدأ حق تقرير المصير للجنوب وضرورة اقامة الوحدة الوطنية السودانية على ارادة أهلية وطوعية،وكان الطرفان قد اتفقا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

على موعد قادم لاستكمال التفاصيل ولكن الحكومة اعتقلت الشيخ الترابى.

- المبادرة المشتركة التى قدمتها مصر وليبيا هى المبادرة الوحيدة التى لم تنص على مبدأ حق تقرير المصير للجنوب، وكانت مقدماتها هى المبادرة الليبية عام ١٩٩٩والتى وقع عليها ممثلو الاطراف السودانية جميعا فى طرابلس، ولما تفاهمت مصر وليبيا قدما المبادرة المشتركة عام ٢٠٠١، وقد اعلنت الحكومة والاطراف السودانية قبولها وان اعلنت بعضها تحفظات او طلبت اضافات،ولكن الاهم فى مصير هذه المبادرة هوان ليبيا اتخذت موقفا مغايرا للموقف المصرى بعد إعلان توقيع بروتوكول ماشاكوس وفى هذا المقام استدعى للذاكرة اراء الأخ العقيد القذافى فى جرانج التى وصفه فيها بانه المناضل الثورى الحقيقى فى السودان،وان بين الجانبين علاقات متنوعة منذ عام ١٩٨٣ وبداية التمرد فى الجنوب .

- يتطلب الحديث حول شبه الاجماع السودانى الاشارة إلى أن مبدأ حق تقرير المصير ليس أمرا فريدا فى تجارب افريقيا جنوب الصحراء ،فقد عرفت اثيوبيا حالة مشابهة عند مناقشة الجمعية التأسيسية للدستور الاثيوبى الفيدرالى الصادر عام ١٩٩٤ ،فقد نص على أن اثيوبيا بلد متعدد القوميات والشعوب واللغات والاديان ،وان التعدد يعطى الاقاليم حق تقرير المصير من خلال اجراءات دستورية وقانونية تجرى قبل الاستفتاء على الانفصال.

واستطرادا اشير الى أن الخبراء القانونيين الامريكيين ساعدوا فى صياغة الدستور الاثيوبى.

■ التدخل الأمريكى الأوروبى

من أولويات السياسة أن هذه الدول تسعى لتحقيق مصالحها المتنوعة فى افريقيا، ولذلك هى تتحالف او تتنافس طبقا لكل حالة او قضية ولكن فى تقديرى ان تراكم معنى ونتائج قبول الحكومة والمعارضة السياسية لحق تقرير المصير للجنوب هوالذى مهد وفتح الطريق أمام تفعيل التدخل الخارجى خاصة انه يتحالف مع دول افريقية وفى مقدمتها كينيا واثيوبيا وجنوب افريقيا،وهذه الدولة الاخيرة ارسلت وفدا من القانونيين للمشاركة فى المفاوضات الحالية فى ماشاكوس لبحث موضوع تقاسم السلطة والمؤسسات فى السودان واعتقد ان الدول الاوروبية والامريكية تستند فى تدخلاتها الى منطق تؤمن به وتنفذ سياساتها على اساسه،وهذا المنطق هو أن السودان جزء من منطقة افريقيا جنوب الصحراء،وان السياسة الامريكية لها أولوية النفوذ واليد العليا فى الهضبة الاثيوبية والهضبة الاستوائية وان الدول الحليفة تقبل بهذا وتعمل فى إطاره كالتالى:

- خلال فترة الحرب الباردة ومعارك التحرر والاستقلال الافريقى تمسكت دول حلف الاطلسى بمبدأ انقسام القارة الى افريقيا جنوب الصحراء اما اقليم الشمال فهو جزء من الشرق الاوسط فى آسيا،وعلى الرغم منمعارضة قادة التحرر الافريقى وإنشاء منظمة الوحدة الافريقية، فقد ترسخ المبدأ على مستوى السياسات والتطبيقات ،وازداد رسوخا فيفكر دول حلف الاطلسى وتابعتها فى هذا اليابان ومنظمات الامم المتحدة وفروعها والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وكل التقارير والوثائق الصادرة عن هذه الاطراف تقول بان السودان جزء من افريقيا جنوب الصحراء،وليس هذا فى التقارير السياسية فحسب انما فى تقارير الاقتصاد والتجارة والاستثمار والاحصاءات وبيع السلاح..الخ

- اقرت السياسة الامريكية والاوروبية مبدأ التدخل فى المنازعات المسلحة عندما قدمت المذكرة الثلاثية الى قمة منظمة الوحدة الافريقية فى اجتماع هرارى ١٩٩٧، وبدأت فى انشاء مراكز التدريب وتنظيم المناورات لقوات حفظ السلام الافريقية فى منطقة جنوب الصحراء باشراف اوروبى وأمريكى ، وقد أيدت قمة الدول الصناعية فى اجتماع كندا ٢٠٠٢ سياسة حفظ السلام والاستقرار الافريقى، كما جرى التدخل فى الحروب والمنازعات الافريقية تحت غطاء الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والامثلة من سيراليون وانجولا والكونغو ، كينشاسا، والكومور وجنوب افريقيا..الخ، كما ترتب ايضا وجود كمية من المعلومات والوثائق والتقارير حول الصياغات ومقترحات البدائل لكل قضية فى مراكز البحوث الاجنبية ومؤسسات الحكم الاجنبية وملفات الأمم المتحدة.

- منذ عام ١٩٩١ خططت السياسة الامريكية لأولوية نفوذها وسيطرتها على شبكة العلاقات الاقليمية فى الهضبة الاثيوبية والهضبة الاستوائية،ورسمت حدودا وخطوطا لنشاط الدول الاخرى ذات المصالح حتى لايتناقض سعيها ونشاطها مع الدور الامريكى المدعوم بوجود مايسمى بظاهرة القادة الجدد فى القرن الافريقى الاكبر ، ومن هنا يجب دراسة القيمة الجيوأوليتيكية لموقع السودان بين الهضبتين، والدراسات المنشورة تغطى تطبيقات السياسة الامريكية بأساليب المعونات والاستثمارات وبيع السلاح وتبادل المعلومات والتدريب والدعم السياسى لدول القرن الافريقى الاكبر على مستويات منوعة ، ومن ناحية ثانية فإن السياسة الامريكية لم يصدر عنها رسميا بيان أو وثيقة تؤيد اعادة تخطيط الحدود السياسية فى الخريطة الجغرافية للمنطقة ، فقد رفضت تأييد انشاء دولة فى شرق الكونغو كينشاسا أو الاعتراف بدويلات صوماليلاند وبونت لاند ،كما أن تقرير د / نفورث لم يقترح انفصال الجنوب أو اعادة رسم الخريطة السياسية للدولة السودانية وأيدت السياسة الامريكية مبادرة إيجاد باستمرار منذ عهد الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت.

- أن أدوات السياسة الامريكية والاوروبية فى المنطقة الافريقية عامة تعتمد على دور البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية للاتحاد الاوروبى والوكالة الامريكية للتنمية الدولية،ومجموعة أخرى من المؤسسات والمنظمات الحكومية وغيرالحكومية وقد استجابت الحكومة السودانية للسياسات والتطبيقات الاوروبية والامريكية خلال عمليات تراجعها عن مجموعة المبادىء والسياسات المعلنة يوم انقلاب ١٩٨٩، وهى حاليا عضو فى اتفاقية كوتونو ٢٠٠٠ مع مجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء ، كما أنها تسلمت الأموال التى افرج عنها الاتحاد الاوروبى فى مناسبة توقيعها على اتفاق جبال النوبا وهى مساعدات ومعونات سبق تجميدها وقيمتها ٣٨٣ مليون يورو،وحاليا يدرس البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مشروعات لتخفيف الديون على السودان ضمن برامج رفع العبء عن الدول الفقيرة والاشد فقرا.

- هكذا كانت العلامات والمؤشرات واضحة فى الأمر الواقع السودانى منذ فترة سابقة،ولهذا سارت الازمة السودانية على طريق ماشاكوس.

د. عبدالملك عودة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: القدس العربى

التاريخ : ٢٨ اغسطس ٢٠٠٢

ما وراء مفاوضات السودان المشاكوسية

■ ظلت القاهرة تدعى مكررا على لسان وزير خارجيتها ورئيس جمهوريتها انها لا علم لها باتفاق مشاكوس بين الحكومة والمعارضة المسلحة الجنوبية السودانية وانها ليست لديها معلومات كافية عنه ولا تعرف الملابسات التي تم فيها ولم تبلغ بتفاصيل الاتفاق قبل توقيعه.. واخذت تؤكد ـ مكررا ـ انها حريصة على وحدة اراضي السودان وعلى مصلحة شعب السودان.

والحقيقة وراء هذا الموقف المصري هي:

اولا: ان الاطراف السودانية المتنازعة انصرفت عن المبادرة المصرية/الليبية لعموميتها وعدم تناولها القضايا الجوهرية في الأزمة السودانية.

ثانيا: ان اي اتفاق يتم عبر وسطاء يلزم ان يكون الوسيط مؤهلا سياسيا وماليا لتنفيذ ما يتوسط به واكتشفت الاطراف السودانية ان مصر وليبيا تتحدثان دون مؤهلات عملية؛ ليست لديهما الرؤية السياسية التي تساهمان بها في الحل وليست لديهما المؤهلات المالية لتنفيذ ما يتفق عليه.. وحتى لا تضيع الاطراف السودانية وقتها مع جهات عاجزة سياسيا واقتصاديا انحازت مع العرض الامريكي وما فيه من عصي وجزر لانها تعلم ان ما يتم على يدها، يتم تنفيذه.

ثالثا: ان امريكا سحبت الملف السوداني من مصر بعد ان انتظرتها اكثر من عشر سنوات بأمل ان تجد حلا، اما باسقاط النظام الحاكم او بايجاد حل سياسي وقدمت امريكا كل التسهيلات الضرورية لذلك الى مصر ولم تحصد الا حشفاً..

لهذا عزلت مصر عن الملف السوداني مثلما عزلت ـ الآن ـ عن الملف الفلسطيني، وبهذا جردت امريكا مصر من حلبة المبادرة في اسخن قضيتين تخصان العرب.. ولم تجد مصر الا الادعاء بانها لم تخطر ولا تعلم وليست طرفا.. كما لم تجد الا التعلق بقشة الغريق حرصها على وحدة السودان.

ونتج عن ابعاد مصر اضرار كثيرة لمصالحها الحيوية في السودان وستظهر نتائجها في السنوات القليلة القادمة ومنها على سبيل المثال:

اولا: قد يؤدي تقرير المصير الى احتمال انفصال جنوب السودان بنسبة 50% واذا انفصل الجنوب فستصبح في وادي النيل ثلاث دول مما يعقد سياسات الاستفادة بمياه النيل في زمن يلوحون فيه بصراعات حول المياه العذبة تظل برأسها في كل انحاء الدنيا.

ثانيا: بقيام دولة جديدة تقل فرص امن مصر الغذائي وتنفس انفجارها السكان جنوبا.

ثالثا: بقيام دولة جديدة تذهب الى الأبد فرص عمق مصر الاستراتيجي داخل افريقيا خاصة اذا مالت الدولة الجديدة مع السياسات الامريكية وحلفائها وجلهم اعداء لمصر.

رابعا: المرونة التي ابداها الاتفاق في قضية تطبيق الشريعة الاسلامية في جناح السودان الشمالي بداية بقبولها مصدرا للدستور قد تؤدي لقيام دولة دينية تكون ظهيرا للجماعات الاسلامية المصرية ونموذجا سيقلق العلمانية المصرية.

خامسا: لو افترضنا ان دولة الشمال الجديدة لم تلتزم بدستور اسلامي واختارت نموذجا ديمقراطيا امريكيا فان هذا الاختيار قد يكون محل مقارنة قوية مع نوع الديمقراطية الجاري العمل بها في مصر.. وهو يؤدي بدوره الى متاعب سياسية في مصر.

سادسا: حل السودانيين مشكلتهم بدون الرجوع الى مصر بداية لاسدال الستار على الوصاية المصرية على السودان باسم العلاقات الأزلية والتاريخية.

سابعا: الدخول الامريكي المباشر في الشأن السوداني سيؤدي الى نقل السودان ـ نهائيا ـ من القائمة العربية الى القائمة الافريقية باغراءات انمائية واستثمارات وقروض وارتباطات بدول افريقية اخرى تحاول امريكا ـ الآن ـ ربطها بسياساتها الاقتصادية الجديدة.

ان قبول مصر لهذا الاقصاء الامريكي لها في الشؤون السودانية لهو خاتمة اقصائها من الشؤون الافريقية وهو تكملة لما بدأه صديق مصر العقيد القذافي الذي يحاول بناء امبراطورية في افريقيا بدون وجود مصري مؤثر فيها.. وقد جاء هذا الاقصاء مزاوجا لاقصائها من شؤون فلسطين.

ان مصر تمر بمرحلة عزلة عن العالمين، الافريقي (نموذج السودان) والعربي (نموذج فلسطين) ملحقا بهما انهيار ترتيبات محور مصر (سورية) السعودية خاصة بعد بروز السعودية مركزا سياسيا جديدا في الشؤون العربية وكان الله في عونك يا مصر الحبيبة.

عبدالله محمد حسن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٩ اغسطس ٢٠٠٢

مابعد ماشاكوس.. مرة أخرى!

اشرنا من قبل الى ما جرى بين حكومة الخرطوم، وجورج جارنج من اتفاق المبادئ الذى تم فى ماشاكوس، وتداعيات ذلك على السودان ووحدة شعبيه واراضيه، وعلى دول الجوار من حوله، كما اشرنا الى الجولة الثانية من المفاوضات التى تجرى هناك حول تقاسم السلطة والثروة، وتخطيط الحدود، والذى يأتى تمهيدا مسبقا للانفصال المتوقع والذى سيأتى والذى لاراد له، رغم المدة التى تم تقديرها بست سنوات، تبدأ من هذا العام، وتعد آثار ذلك كله رد فعل فى السودان ذاته، تراوح بين الرفض، وبين ضرورة مشاركة كافة القوى السياسية فى بحث هذه المسائل الخطيرة، سواء فى الشمال او فى الجنوب، فلا البشير وحده يمثل كل السودان فى الشمال، ولا جون جارنج يمثل كل الجنوب هناك..

ولابس ذلك اعلان جون جارنج، انه وقواته لن يلقوا سلاحهم قبل وضع ماتم الاتفاق عليه فى ماشاكوس موضع التنفيذ، وان التقسيم وارد لامحالة، اذا لم يقم فى السودان نظام حكم يقوم على اساس فصل الدين عن الدولة وعلى المساواة بين جميع السودانيين فى الحقوق والواجبات وتلك شعارات تتناقض مع ما تم ويجرى الآن فى ماشاكوس، والموضوعات التى يجرى الحديث فيها هناك، قبل الاستفتاء المنتظر.

كذلك، فان رد الفعل فى دول الجوار، وعلى الاخص فى مصر، قد تفاوت بين المفاجأة، وبين الذعر، وبين من قال اننا لن نكون احرص على وحدة السودان من السودانيين انفسهم، كذلك فان من اصابتهم المفاجأة، فقد طبوا ساكتين، ومن اصابهم الذعر، اشاروا الى المخاطر التى تحيق بالنيل والمياه، خاصة ان المياه فى سبيلها للندرة، وانها ستكون هى سبب التوترات والصراعات فى المستقبل القريب، بين دول المجرى والمنابع والمصب، بل فى كل دول المنطقة.

واحسب ان اخطر ما تم فى ماشاكوس، هو انه جرى فى اطار التداخلات الاجنبية، وعلى رأس المتدخلين الولايات المتحدة، التى قامت بالضغط والابتزاز على الطرفين، وصولا الى المخطط المرسوم، وهو تفتيت المنطقة واعادة رسم خرائطها وفق المصالح الامريكية فحسب، واسرائيل معها بالتبعية!!

ذلك ان وضع السودان على مقصلة التقسيم، بين شمال وجنوب لن يقف عند حد السودان شمالا وجنوبا فحسب بل انه يمتد الى تقسيم ايضا بين شرق وغرب، كما انه يمتد الى باقى دول الجوار دون استثناء!! فمخطط التقسيم والتهشيم، من شأنه ان يمتد ويتداعى بفعل الضغوط، بل وبغيرها!! رغم ان ذلك يتنافى ويتناقض مع ما اقرته ووقع عليه السودان ذاته، فى اول مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الافريقية، وهى ان الحدود التى وضعت واستقرت منذ ايام الاستعمار، هى الحدود التى ينبغى ان تظل كما هى بين الدول فى افريقيا.

كذلك، فان المخاطر بالنسبة للنهر من منابعه الى مصبه، وحصص الدول فى مياهه، وخاصة مصر التى تعتمد كلية على مياه النهر فى حياتها كلها، فان هذه المخاطر، يمكن القول بأن مياه النهر تحكمها اتفاقيات دولية معتمدة وموثقة بتوقيعات الدول!! ولكن ما قيمة هذه الاتفاقيات، والولايات المتحدة فى سياستها لا تعتد بأى اتفاقيات، ولا تأخذها فى اعتبارها عندما تتصادم مع مصالحها

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ومخططاتها، فهى كما نري تناقض وتحالف اتفاقيات التجارة الحرة حتي مع حلفائها فى اوروبا، بل هى ايضا تناقض وتخالف معاهدة كيتو التي وضعت توقيعها عليه، واعلنت عدم التزامها بها، رغم انها تمس مصالح العالم وكل الدول وتمس مستقبل الكرة الارضية كلها!!

ولاشك انه رغم المفاجأة والهلع والمخاوف التى انتابت الجميع فى مصر، فان الدور المصرى ينبغى ان يتطور وان ينشط، فوحدة وسلامة اراضى السودان وشعبه، تمثل بعدا امنيا استراتيجيا لمصر بغير شكل ولا انفصال!!

والحق يجب ان يقال، فان الاهتمام المصرى بالسودان، يجب ان يتكافأ مع اهمية السودان امنيا واستراتيجيا بالنسبة لمصر، فقد طال الاهمال فى هذا الصدد، وطال الاهمال اكثر بالنسبة للجنوب بالذات، ولذا فان دور الازهر والكنيسة المصرية وارد، ويجب ان يكون دوراً حضاريا بالدرجة الاولى، كذلك فان بعثات التعليم الى هناك وعلى الاخص بالنسبة للجنوب لا تقل اهمية، وكذلك ضرورة استقبال بعثات التعليم الى مصر، وزيادة المنح التى تقدم اليهم في الشمال والجنوب على درجة من الاهمية فاصبح بناء عشرين مدرسة على الجانبين امر لا يرهقنا كثيراً، كما احسب ان قيام مصر بانشاء واقامة عدة مراكز اسعاف وعلاج، ولنا نموذج هو مستشفيات اليوم الواحد، والتى لاتكلف كثيراً وان كلفت فان التكلفة لا تتناسب مع المردود الكبير على العلاقة بين مصر والشمال والجنوب معاً، حيث ظلت الدعايات ودوائر الاستعمار والهيمنة، تضفى على الدور المصرى - التاريخى - بعداً ان مصر لا يهمها من السودان غير مياه النيل وغير الاستعلاء!!

كذلك، فان الدور المصرى، فضلاً عن ذلك، لا يجب ان يقف عند حد الدور الرسمى والحكومى، انما يجب ان يصاحبه دور فعال من جانب كل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى والاهلى فى مصر، فلا ينبغي ان تتوقف الجهود، انما يجب ان تتضافر كلها، فى تمتين اللحمة والسداة بين شمال السودان وجنوبه، وبين السودان الموحد كله ومصر!!

كذلك، فان المطلوب ايضا بالنسبة لمصر، ان تنشط، نشاطاً عقلانيا، فدور الجامعة العربية هام وضرورى، وكذلك فان دور الاتحاد الافريقى ايضا هام وضرورى، فسيف التقسيم واعادة رسم الخرائط مسلط فوق رقاب الجميع فى المنطقة كلها فالعلاقات بين مصر وكل دول هذه المجالات حيوى وهام وضرورى لمتطلبات المستقبل المنظور!!

ان المنطقة العربية كلها، مازالت تعانى وتدفع ثمن اتفاقات سايكس - بيكو، السرية والتى جرت فى غيبة ومن وراء ظهورنا جميعا، ولا يمكن ان ننام ونسترخى لمخطط التقسيم والتفتيت والتهشيم، الذى تقوم به الولايات المتحدة، دون مبالاة الا بمصالحها، ودون ادنى اعتبار لمصالح المنطقة وشعوبها ومستقبلها.

وباب الاجتهاد مفتوح، فالتحدى والمخاطر، اصبحت تهم الجميع، شعوبا وحكومات، اذ هى تتعلق بالمستقبل بكل تأكيد.

بقلم: عبد العزيز محمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الحياه
التاريخ : ٢٩ اغسطس ٢٠٠٢

مشروع بروتوكول قسمة السلطة"المطروح أمام المفاوضين السودانيين في مشاكوس

□ تنشر «الحياة» في ما يأتي نص مشروع «بروتوكول قسمة السلطة» الذي عرضه وسطاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (إيغاد) التي تضم كينيا واوغندا واثيوبيا واريتريا ومجموعة «شركاء إيغاد» التي تضم اميركا وبريطانيا وكندا وايطاليا والنروج وهولندا وسويسرا، أمام المفاوضين من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضاتهم المستمرة حاليا في ماشاكوس في كينيا.

ويعرض هذا الجزء من الوثيقة مقترحات الوسطاء التي اعتمدت اساسا للتفاوض في شأن مؤسسات الحكم المركزي التي تشمل رئاسة الدولة ومجلس الوزراء والبرلمان. وستعرض «الحياة» غداً نصوصاً اخرى في هذه الوثيقة متعلقة بالقضاء والمؤسسات الوطنية المستقلة ثم بنى وسلطات حكومات الولايات وحكومة جنوب السودان.

وفي ما يأتي القسم المختص برئاسة الدولة وجلس الوزراء والبرلمان:

■ «مسودة بروتوكول قسمة السلطة، في اطار حكومة انتقالية للوحدة الوطنية عريضة القاعدة، بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

القسم الأول: المباديء العامة

يشكل هذا الاتفاق الأولي على تقاسم السلطة، حسب «اتفاق الاطار» المتفق عليه في مشاكوس، كينيا، في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٢، جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الشامل للسلام.

وتؤكد الأطراف قبولها بـ«المباديء المتفق عليها (للحكم)» كما ينص عليها بروتوكول مشاكوس في ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٢ . وشروط تنفيذ تلك «المباديء» موضوع «بروتوكول قسمة السلطة» المطروح حاليا.

القسم الثاني: المؤسسات على الصعيد الوطني

يقدم هذا القسم المؤسسات الانتقالية على الصعيد الوطني خلال المرحلة الموقتة، وهي كما يلي:

١ - الهيئة التشريعية

١/١) ستكون هناك هيئة تشريعية مكونة من مجلسين، هما:

١/١/١) المجلس الوطني، و

٢/١//١) مجلس الولايات.

٢/١) تكون بنية وعمل الهيئة التشريعية كما ياتي:

١/٢/١) يتكون المجلس الوطني من () شخصا منتخبا حسب الجدول الملحق.

٢/٢/١) سيكون هناك مجلس للولايات يتالف من ٥٠ ممثلا عن المجالس التشريعية للولايات، على ان يكون ٢٠ منهم من ولايات جنوب السودان.

٣/٢/١) يتم اجراء الانتخابات للمجلس الوطني في موعد يتفق عليه الرئيس ونائب الرئيس والهيئة الانتخابية المستقلة، على ان لا يتعدى الموعد ١٨ شهرا بعد بدء تنفيذ اتفاق السلام.

٤/٢/١) يتكون المجلس الوطني، بناء على الانتخابات المشار اليها، من (اعضاء المجلس الوطني الحالي ٣٦٠ عضوا، واعضاء المجلس الوطني للتحرير الذي شكلته الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ١٨٣ عضوا، اي مجموع ٥٤٣ عضوا).

٥/٢/١) يوافق المجلس الوطني على الموازنة الوطنية السنوية، من ضمن ذلك نسب تقسيم الموارد والمداخيل بين الولايات، حسب «الاتفاق على تقاسم الثروة».

٦/٢/١) التشريعات في ما يخص الصلاحيات المتداخلة، والتشريعات التي تؤثر على سلطات وحدود ووظائف الولايات وتقاسم المداخيل بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات، تتطلب موافقة مجلس الولايات بغالبية ثلثي الأصوات.

٧/٢/١) تتطلب التعديلات على الدستور موافقة ثلاثة ارباع كل اعضاء المجلسين، كما تتطلب تقديم التعديل المعني قبل شهرين على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

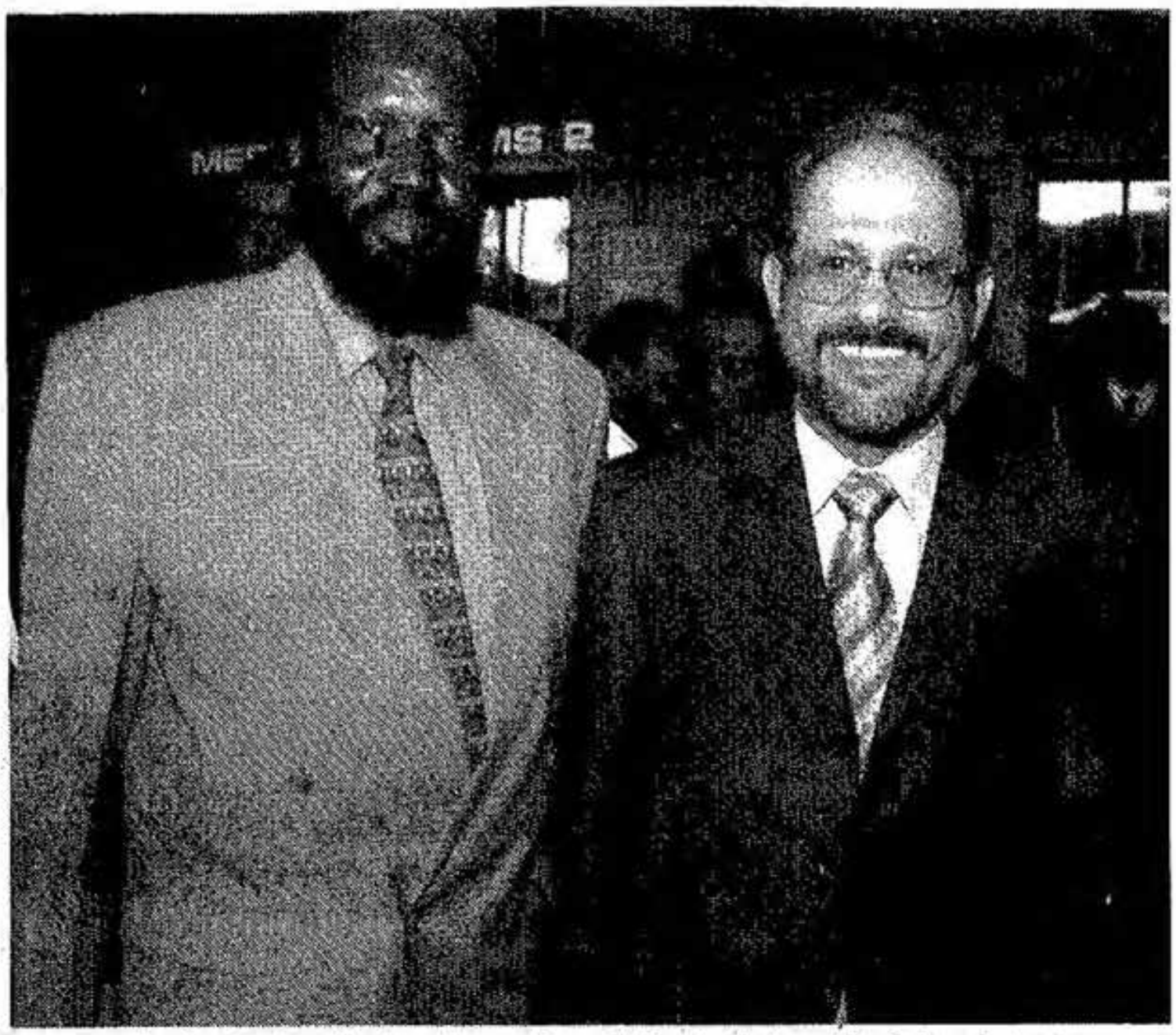

رئيسا وفدي الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» الى مفاوضات السلام غازي صلاح الدين وسيلفا كير ميارديت. (أ ف ب)

الأقل من مناقشته.

٨/٢/١) تتطلب التشريعات لقضايا تقع ضمن صلاحيات الحكومة الوطنية موافقة مجلس الولايات بغالبية بسيطة من مجموع الأعضاء.

٩/٢/١) على الرئيس خلال فترة لا تزيد على سبعة ايام ان يوقع على اي لائحة يوافق عليها المجلس الوطني او مجلس الولايات (حسب قواعد الاجراء لكل منهما) لتكتسب صفة القانون، واذا لم يتم التوقيع فتعتبر اللائحة موقعة.

١٠/٢/١) صلاحيات التشريع المحصورة بالسلطة التشريعية ستتعلق بالقضايا المحددة في جداول مرفقة.

١١/٢/١) الصلاحيات المتداخلة لسلطة التشريع تحددها جداول مرفقة.

١٢/٢/١) صلاحيات التشريع المتبقية ستتم ممارستها حسب جداول مرفقة.

١٣/٢/١) تقوم السلطة التشريعية بتحديد القواعد والاجراءات واللجان (الخ) الخاصة بها.

٢ - السلطة التنفيذية

١/٢) تقوم الهيئة التشريعية بانتخاب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رئيس ونائب رئيس للجمهورية، في اجتماعها الأول بعد الانتخابات التشريعية المشار اليها في القسم ١ اعلاه.

٢/٢) خلال الفترة قبل نتيجة الانتخاب المشار اليه سيكون الرئيس الحالي، أو من يخلفه، رئيسا لجمهورية السودان، وسيكون الرئيس الحالي للحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو من يخلفه، نائب الرئيس، على ان يتسلم الاثنان المنصب خلال عشرة ايام من بدء نفاذ «اتفاق السلام».

٣/٢) سيقوم الرئيس خلال ٣٠ يوما على بدء نفاذ «اتفاق السلام»، بمشاورة نائب الرئيس (وبالتوافق) بتشكيل مجلس وزراء موقت، اخذا في الاعتبار الشمولية المطلوبة لاقامة حكومة وحدة وطنية بقاعدة عريضة.

٤/٢) يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الوزراء.

٥/٢) عن الرئيس ونائب الرئيس: يجب ان يكون احدهما من الشمال والآخر من الجنوب، وان لا يكونا على الانتماء الحزبي او الديني ذاته.

٦/٢) على الرئيس، فيما يخص الصلاحيات التالية، أن لا يتخذ اي قرار الا بموافقة نائب الرئيس:

١/٦/٢) اعلان حال الطوارىء او حال الدفاع الوطني وانهاء تلك الحالات.

٢/٦/٢) كل التعيينات التي يترتب على الرئيس القيام بها، من بينها، التعيينات الى المحاكم القضائية، ومجلس الوزراء، والسفراء.

٣/٦/٢) دعوة المجلس الوطني الى الانعقاد او انهاء تعليق انعقاده.

٧/٢) على مجلس الوزراء مناقشة وتبني كل الأوامر التنفيذية وغيرها من الخطوات القانونية التي يتخذها الرئيس، وان يشارك في التوقيع عليها الوزراء المعنيون.

٨/٢) تخضع السلطة التنفيذية في قيامها بوظائفها لمساءلة الهيئة التشريعية الوطنية.

٣ - حكومة عريضة القاعدة للوحدة الوطنية

١/٣) سيتم تشكيل حكومة انتقالية عريضة القاعدة للوحدة الوطنية (مجلس وزراء) تعكس الحاجة الى الشمولية والوحدة الوطنية، يتم تعيينها حسب القسم ٢ (٣) من هذا الاتفاق. وستكون حكومة الوحدة الوطنية الضامنة للسيادة الوطنية والوحدة الوطنية.

٢/٣) للحكومة على الصعيد الوطني السلطات والصلاحيات التنفيذية فيما يخص القضايا المدرجة في الجدولين «أ» و«ج»، وحسب ما يحدده لها اتفاق السلام والدستور الوطني.

٣/٣) عدد الوزارات وتسميتها سيكون حسب الجدول «» المدرج ادناه. ويمثل الوزراء، من حيث العدد والمسؤوليات، الحزبين السياسيين الرئيسيين، كما سيعكسون التنوع في السودان.

٤/٣) سيكون مجلس الوزراء (الحكومة) مسؤولا عن ادارة الدولة، حسب تنظيمها في ادارات، وتنفيذ السياسات على المستوى الوطني. وسيتصف المجلس بالشمولية وتكون فيه نسبة متفق عليها من الوزراء القادمين من الجنوب.

٥/٣) ستكون حكومة الوحدة الوطنية مسؤولة عن ترسيم انظمة للتوظيف وللقبول في المدارس والجامعات تقوم على التنافس النزيه الذي يوفر فرصا متساوية لكل المواطنين.

٦/٣) ستضمن حكومة الوحدة الوطنية ايضا ان يكون الجهاز الاداري ممثلا لشعب السودان، اي ان ياخذ في الاعتبار المناطق والاديان وتمثيل الجنسين.

٧/٣) ستقوم حكومة الوحدة الوطنية باتخاذ القرارات فيما يخص النشاطات الحالية والمستقبلية لمنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الثنائية او الوطنية او الدولية الغير حكومية، بهدف ضمان توزيع منصف وشفاف للمشاريع والنشاطات في عموم السودان، وللبرهنة لشعب جنوب السودان على وجود مردود للسلام.

٨/٣) ستقوم حكومة الوحدة الوطنية بحملة اعلامية في عموم السودان لاستعادة معرفة الشعب ببلده وتنمية الوحدة الوطنية والتصالح والتفهم المتبادل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٢٩ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة الرابعة)

خريطة التحالفات السياسية يرسمها حملة السلاح وحقوق كثيرة ستضيع عجزطلا بها عن. . . الحضور

نزار ضو النعيم *

■ وصلت القوى السياسية الرئيسية في السودان منهكة الى بوابة مشاكوس إلى حد جعلها تعجز عن جر نفسها الى كرسي في قاعة المفاوضات لفرط خوار قواها. وتساوى في ذلك زعماء الأحزاب المعروفة من الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني الى حسن الترابي ومحمد ابراهيم نقد زعيم الحزب الشيوعي المختفي منذ سنين. وزاد أمرهم عسراً ان المفاوضات تجري بين حملة السلاح الاقوياء، وفاقمت ازمتهم لامبالاة شعبية يريدون منها السند وحماسة دولية لصيغة جديدة في السودان تحفظ النفط وحقوق الانسان إذا أمكن.

«السودان الجديد» هي العبارة المفتاح في خريطة التحالفات السياسية الجديدة، لكنها عبارة فقدت معناها من كثرة الطرق، وباتت تعني كل شيء إلا ان يكون السودان جديداً تماماً. وهي في الأصل مفارقة لفظية تخفي خبثاً سياسياً ودهاء طرقت حكومة الانقاذ بابها، طالبة التخلص من الطائفية. وهمّ بها جون قرنق ردحاً من الزمن طلباً للقضاء على السيطرة العرقية والدينية. واستظل بها مثقفون كثيرون في غياب المخرج الواضح والرؤية السليمة.

وليس من دليل افضل إلى ضياع المعنى وبقاء النغمة اكثر من خروج كل من اتفق مع قرنق على امر او نصف امر، الى السودانيين مفتتحاً بيانه بالاتفاق مع زعيم المتمردين الجنوبيين على «السودان الجديد».

"السودان الجديد"؟

سيكون السودان جديداً بعد اكمال الاتفاق، لكن السؤال ماذا نعني بـ«السودان الجديد»؟ فهذه العبارة حمالة اوجه. التحالفات القائمة الآن تضم اخلاطاً لا تجمعها وحدة منهج ولا غاية، إنها قوى واحزاب وجدت نفسها مقصاة ودفعت دفعاً الى تجمع المعارضة، واخرى اصبحت ملحقات للحكومة. وليس صحيحاً ان التحالفات القائمة (الحكومة ومعها المنشقون عن الحزب الاتحادي وحزب الامة وانصار السنة وبقايا عهد نميري من جهة، و«الحركة الشعبية» ومعها بعض ابناء الجنوب والمناطق المهمشة واحزاب الاتحادي والشيوعي وشتات القوميين واليساريين) هي المعبر عن خريطة السودان السياسية. اذ ان هناك حزب الامة والمؤتمر الشعبي وغالبية طاحنة من شعب السودان لا يجمعها إطار وليس بينها مستشار.

هذا المشهد جعل المنطق لقوة

السلاح والحوار لمن حملوه، ولم يعبأ وسيط جاد بدفع الجميع إلى طاولة المفاوضات، واكتفى بالمتحاربين. وبلغت به الجراة على الحلفاء والواقفين فرادى ان دعاهم إلى مشاركة بصفة استشارية من خلال حملة البندقية. وبالطبع رفض حلفاء قرنق في التجمع واحزاب المعارضة الاخرى العرض. ويبدو مجانباً للحقيقة من يامل بان تخرج تحالفات سياسية ذات قيمة من رحم مفاوضات مشاكوس، لانها تعقد اصلاً بين الاقصائيين الاستئصاليين المحاربين من طرفي الطيف السياسي السوداني.

التحالف الأول الممكن هو بين البشير وقرنق واساسه الاتفاق ومبتغاه نتيجة متفق عليها في الاستفتاء على تقرير المصير يقولان إنها الوحدة. ولم يخف البشير رغبته في مثل هذا

التحالف الذي يقود «السودان الجديد»، ويترك للبقية حرية المعارضة. لكن حركة قرنق ربما تحدثت عن هذا الأمر باستحياء خفراً من حلفائها الحاليين الذين ستنتهي العلاقة عملياً معهم يوم توقيع الاتفاق.

عقبات وتحديات

مسيرة مثل هذا التحالف ستكون محفوفة بعقبات وتحديات أولها اختلاف الهدف واللغة والجمهور. وثانيها ما تولده السلطة من صراعات وطموحات محقة واخرى ظالمة. بإمكان مثل هذا التحالف ان يضيّق على الباقين وعموم الشعب باكثر مما يوسع فهو سيستخدم السلطة ضد الآخرين. والسلطة اهم من الحزب والانتماء في المجتمعات قيد البناء. وسيستخدم الامن القومي لتصنيف الموالي

والمعارض والممنوع والمسموح فهو الوصي على تنفيذ الاتفاق والقائد في رحلة السنوات الست. وليس امام بقية القوى، باستثناء من يحالفهم الحظ في الالتحاق، سوى الوقوف في صف المعارضة. وإذا كانت الحكومة ستصبح حكومتين وسيادتين فإن اطراف المعارضة ستحصى بالعشرات.

وعلى رغم أن القوى الأخرى (الامة والاتحادي والمؤتمر الشعبي) ذات رصيد شعبي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الصادق المهدي.

حسن الترابي.

واسع، إلاّ أنها يجب أن تحبس أنفاسها قبل تاكيد ذلك، لأن شعب السودان المسيس بالقريحة بدأ يتعلم كيف يتجنب الخوض في السياسة. كما أن سنوات البشير الـ١٣ المريحة في هذه الناحية عكست عزوفه عن العمل السياسي النشط، حتى انه عيب على التجمع انه لم ينجح في تنظيم تظاهرة مهمة لسنوات، على رغم أن المشاركة في تظاهرة امر عادي عند اهل الخرطوم مثل جلسة انس في مساء صاف.

قد لا تكون الصورة بهذا البؤس إذا استمعنا الى خطاب المفاوضين المليء بكل أمل في السلام والنماء والرخاء والعدل والمساواة ورد المظالم واصلاح الاختلالات. لكن هذا الخطاب ذاته يبدو خاوياً من احاديث الحرية والديموقراطية والمشاركة إلا لماماً ولا دليل ابلغ إلى ذلك من أن الاتفاق الاطاري الذي وقع عليه بالفعل لم يجد مكاناً لكلمتي الحرية والديموقراطية فيه سوى مرة أو مرتين.

وبالطبع لا تزال الفرصة سانحة لتحقيق اتفاق نهائي تتحدث ديباجته عن الحرية والديموقراطية ومشاركة الجميع بوتيرة اكثر تكراراً. ويقضي نصه بانتخابات حرة مشهودة وقوانين أمنية تخلو من عبارات الاعتقال التحفظي لأشهر وصلاحيات الاجهزة الامنية خارج القانون، وتدخل محلها عبارات مثل الانسان أمام قاضيه الطبيعي وحقه في التعبير والتنظيم والكرامة.

المعارضة الحزينة!

وكان مشهد التجمع المعارض حزيناً وهو ينتظر قرنق في اسمرا لابلاغه نتيجة مساعيه من اجل اشراك الاحزاب في المفاوضات. وكان الرد مهذباً وبليغاً إذ بدأ بنصيحة غالية للحلفاء لفعل شيء حتى يعرف العالم انهم موجودون. وخرج الاجتماع بعد ضغط اريتري لمنع انفضاضه، بقرار غريب هو التفويض إلى قرنق النضال بالنيابة عنهم، بعدما تعذر اشراك التجمعيين نتيجة رفض الحكومة والوسطاء.

وليس حال حزب الأمة بافضل من ذلك، اذ ان زعيمه سارع الى «الترحيب الحار» والحديث عن «الفرصة السانحة التاريخية التي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تظاهرة قديمة في الخرطوم.

لن تتكرر»، وبدا مفكراً ومراقباً أكثر منه زعيم حزب يمثل مصالح نحو اربعة ملايين ناخب حتى العام ١٩٨٦. وبالطبع لم يرحم احد ذلك الموقف النبيل، فشقت الحكومة بدهاء حزبه وادخلت المنشقين تحت جناحها واجزلت لهم في الوزارات الى حين.

أما حزب الترابي فبدا عاجزاً منهكاً مقطوع الراس والذيل، فهو لم يتمكن من الخروج بموقف قوي في المعارضة على رغم تعاطف قرنق معه ومطالبته باطلاق زعيمه.

ولا يقل الواقع السياسي الجنوبي تعقيداً وتناقضاً عن واقع الشمال ففيه حلفاء الحكومة وكل حكومة. وفيه معارضو المعارضة (قرنق) وكل معارضة. وفيه اقوام لم تحمل السلاح يوماً لكن ذلك لا يلغي ارادتها، واقوام التمست السند والعون في اخوة الديانة في الغرب ولها كلمة ووزن.

لن تكون مسيرة قرنق سهلة في السيطرة على مقاليد الجنوب، وإن كانَ الزعيم الذي يختصر الشعار والهوية بالنسبة إلى الجنوبيين أصحاب الظلامة التاريخية. وهو بحاجة الى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد ابراهيم نقد.

تحالفات وتطمينات لقبائل وسياسيين طموحين لن يمانعوا في اختراقه بالتحالف مع صاحب غرض في الشمال له مصلحة في الاختراق والضرب في موجع.

لاأحلاف قوية

خريطة بهذا الشكل لا تنبئ باحلاف قوية ولا حتى حيوية سياسية تذكر بتاريخ السودان المليء بلا شيء مثل امتلائه بالسياسة الى حد الفيضان. قد يكون امام الحكومة وقرنق مركب سهل وإبحار مريح اذا كان الاعتداد بالقوى السياسية هو الفيصل، لكن أمامهما رحلة صعبة ورياحاً عاتية، في زمن يندر الصدق والوفاء بالعهود والاخلاص في الأحلاف.

وإذا كان قرنق حمل البندقية من أجل «سودان جديد» الغلبة فيه للمطحونين والمُهَمَّشين كما تحلو له تسميتهم، فعليه الا يتوقع السند في صناعة دولته الحلم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد عثمان الميرغني.

ممن ظل يردد طويلاً انهم الطاحنون المُهمَّشون.

وإذا كانت الحكومة ترى في الاتفاق مخرجاً من حصار دولي وفرصة للنماء والبقاء لاطول فترة ممكنة، فعليها ان تتذكر ان اول الخارجين من نافذة الاتفاق هو دعوتها الى «المشروع الحضاري» ومعه سندها الاسلامي الذي اتكات عليه. قد تبقى الحكومة في السلطة زمناً بسبب الاتفاق الانجاز، لكنه بقاء من أجل البقاء فقط.

ولا تزال امام المهمَّشين الجدد (الاحزاب) فرصة في الفاعلية والتاثير في مسيرة البلاد اذا استجمعوا قواهم وراجعوا طرائقهم ومكَّنوا من صناديق الاقتراع. ولن يكون الطريق الى الصناديق سالكاً لأن الحلفاء الجدد لهثوا في عجلة من أمرهم لتسليم سلطة وصلوا إليها على ظهور الدبابات وتحت قعقعة السلاح.

ليس هناك ما يمنع من تصديق وعود قرنق وقادة حركته المتكررة بالسعي الحثيث من اجل ضمان مشاركة الاحزاب في أي اتفاق نهائي، لكن ذلك لا يبدو كافياً حتى يتجه قادة الاحزاب الى بيوتهم ويترقبوا نجم الطالع الذي سيهل من الجنوب. ما لم تنهض هذه القوى الآن وهي ذات غالبية شعبية فإن حقوقاً كثيرة ستضيع لأن ليس وراءها مُطالب.

---

* من اسرة «الحياة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الرايه

التاريخ : ٢٩ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق مشاكوس والصراع السياسي في السودان (٣-٣)

مصر.. قلق مشروع من الاتفاق ولكن..

من المؤكد ان الاتفاق الاطارى في مشاكوس قد اثار القلق والمخاوف وبنسبة متساوية تقريبا لدى كل من التجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض والحكومة المصرية وهذا التقارب في الرؤي اعتبره من المؤشرات الحيوية والايجابية في العلاقة بين التجمع ومصر. ايجابي من حيث اتساع الدائرة المعرفية المشتركة بين الطرفين. ومع ان ردة الفعل جاءت عفوية من كل طرف الا انها انصبت في اتجاه واحد ومن نفس المنطلقات وفي نفس التوقيت تقريبا اذ اثارت النقاط التي تضمنها الاتفاق الشكوك والمخاوف من حولها لاسباب شرحناها سابقا ولكن ما يهمنا الان هو النظر في ابعاد ردة الفعل المصري على ما جرى.

اولا نؤكد على ان اي اتفاق بين الطرفين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لاينبغي ان يفاجيء احدا لان كل جولة عقدت بينهما في مختلف المحطات التي التقى خلالها الطرفان كانت بغرض الخروج باتفاق وتحت مظلة مبادرة ما. وخلال العشر سنوات الماضية عقدت العديد من الجولات التفاوضية.. وبديهي توقع الاتفاق في اي منها ولكن طبيعة هذا الاتفاق هي التي قد تثير الجدل والتساؤلات تماما كما حدث في مشاكوس. كذلك وعبر هذه السنوات كان هناك سيل من المبادرات من دول ورؤساء وانصبت جميعها في اتجاه وضع نهاية للحرب وتبعا للمبادرات تعددت المنابر لمخاطبة قضية واحدة.

وهو ما لم يكن يصب في خانة المصلحة الجادة لحل القضية بشكل جذري.

وهكذا جاءت المبادرة المصرية الليبية ضمن سيل من المبادرات واعتقد انها ولدت في وقت كانت فيه الحكومة السودانية تشهد تحولا مهما من حيث نظرتها لمشكلة الجنوب، فقد سبقت هذه المبادرة ماسمى باتفاق السلام بين الحكومة ومجموعة رياك مشار التي انشقت عن الحركة الشعبية وقد سبب ذلك الاتفاق في حينه بعض الانزعاج من جانب الحكومة المصرية. واقول بعض لان رياك مشار لم يدخل الاتفاق بأي ثقل اذ ان من الواضح ان المبادرة القوية لاتزال في يد الحركة الشعبية. ولم يكن لمشار ما يقدمه للخرطوم سوى شخصه والمجموعة التي تحالفه والتي حظيت بنصيبها من الحقائب الوزارية. ايضا كان من الواضح لمصر والتجمع الوطني ان لامستقبل لاتفاق السلام السوداني. لكن المؤشر المزعج في ذلك الاتفاق هو انه كشف عن مساع حقيقية وجادة لدى الحكومة في الخرطوم لفصل الجنوب فمن ناحية جاء الاتفاق مع مجموعة مشار ولام اكول التي طرحت رؤيتها الانفصالية بوضوح وهو مكان كان احد اسباب الخلاف بينها والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق .واكثر من ذلك فقد تضمن الاتفاق بين الطرفين البدء في فصل الجنوب بعد فترة انتقالية من ٤ سنوات.

والان ومع كل الاعتبار الذي حتم موافقة الخرطوم على الخروج بصيغة اطارية خطيرة كما حدث في مشاكوس فان نوايا الخرطوم المبيته للفصل تلك قد حتمت الارتهان للصيغة الاطارية اكثر منه الضغوط الخارجية رغم حقيقتها وقوة وتأثيرها. ولهذا التحول مسبباته فقد تعرضت حكومة الانقاذ في الخرطوم الى حالة من التشتت بسبب الخلافات السياسية داخل معسكر حزب المؤتمر الوطني الحاكم. ومع وطأة المتغيرات داخل الحكومة والانشقاق الذي تكرس بين

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. طـــــارق
الشـــــيخ

الفصيل الذي يقوده الترابي من ناحية والاخر بقيادة علي عثمان طه فقد اعاد المؤتمر الوطني وحكومة البشير النظر في خطابه تجاه الاخر في المعارضة السياسية الحزبية. بل انها تبنت في بعض الاوقات الكثير من افكار القوى المعارضة. وتدريجيا اتجهت الانقاذ لايجاد مخرج وحل ما للنظام من ازمته ومن ثم بدأت مرحلة من سياسة فتح الابواب للحوار مع المعارضة وصاحب ذلك قناعات لدى الحكومة من عدم جدوى استمرار الحرب في الجنوب وبالاحرى توصلت الحكومة لقناعة بفشل سياستها لحل مشكلة الجنوب. هذا الاعتراف بالفشل هو الذي زحزح الثوابت وبدلها بمتغيرات لم تحسب جيدا كما لم تكن في حسبان احد من غرمائها.

وهذا يجعلنا نتوقف عند المبادرة المصرية الليبية وبرغم ما تضمنته من عناصر ايجابية كثيرة الا انها لم تكن لتصلح كبديل عملي للايجاد. وهذا يعود لطبيعة المشكلة في جنوب السودان ووجود منبر الايجاد السابق والذي يعود لسنوات سبقت وجود حكومة الانقاذ في الخرطوم.

والملاحظة الرئيسية على الايجاد انها لاتأخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية في السودان وتحصر جهدها لحل مشكلة الجنوب وحسب وهذا ما ظل موضع اعتراض من قبل التجمع الوطني المعارض لسنوات. اذ انه يمثل مخرجا قاصرا لايحل المشكلة باعتبارها جزءا وتفصيلا من ازمة عامة في السودان. وبالمقابل فان المساعي المصرية تكثفت على امل ان تسحب البساط تماما من الايجاد وان تتولى المبادرة المصرية الليبية كل ما تعلق بمشكلة الجنوب والملف السوداني بكامله وهو ما كان بندا ثانيا تقريبا في حوارات الحكومة المصرية مع قيادات التجمع من ناحية والحكومة السودانية من ناحية ثانية.

قلق وانزعاج

في منتصف يوليو ٨٩ اي بعد اسبوعين تقريبا من انقلاب البشير صدرت تصريحات من الرئيس عمر البشير تقول انه «لايمانع في انفصال الجنوب اذا قرر الجنوبيون ذلك وانه سيقبل بحكم فيدرالي في الجنوب اذا قرروا هم ذلك» وهو حديث بادرت الخرطوم لنفيه بعد ان اقام الدنيا ولم يقعدها في مصر والاعتقاد ووفقا لما جاء في الصحافة المصرية آنذاك وما بلوره موقف الرأي العام المصري فقد كان ذلك التصريح المبكر احد المرتكزات التي كرست الخلاف العميق بين القاهرة والخرطوم.

اذ غصت صحف القاهرة وقتها بالمقالات التي انتقدت وبشدة موقف البشير خاصة وانه قد اسبق حديثه ذلك بقرار ادهش مصر كثيرا باعلانه ابطال اتفاق الميرغني قرنق واعتبرت الصحافة المصرية في ذلك الوقت المبكر من عمر الانقاذ ان الانقلاب العسكري في السودان هو الاول من نوعه في تاريخ الانقلابات السودانية الذي يردد ماسعى الاستعمار للقيام به «اي تقسيم دول القارة الافريقية» ورأت فيه ذريعة لجعل جنوب الوادي لقمة سائغه للمطامع الدولية وباختصار فقد انبعثت نفس المخاوف والقلق التي لمسناها بعد اتفاق مشاكوس وكان لافتا في ذلك الوقت اهتمام الصحافة المصرية على غير العادة بحديث لجون قرنق وابرزت قوله «الاسلام مع النظام الدكتاتوري الحاكم في السودان ولاسلام الا مع نظام ديمقراطي تمثل فيه كافة القوى والاتجاهات السياسية» وقوله ايضا انه كان على وشك التوصل لاتفاق مع الميرغني حتى جاء الانقلاب العسكري فجأة وافسد كل شيء وان الانقلاب جاء بمخطط انفصالي وانه اي قرنق متمسك بوحدة السودان في ظل حكومة ديمقراطية «الوفد ١٨/٨/١٩٨٩».

وفي حقيقة الامر فقد عكرت تصريحات البشير تلك صفو النيل في شمال الوادي واضطرت الخرطوم ليس فقط الى النفي الشديد بل نجد السيد علي شمو وزير الاعلام السوداني انذاك يصرح للصحافة المصرية «ان اي انسان يريد ان يحل مشكلة الجنوب حلا عسكريا هو شخص مختل عقليا» «الوفد ٢٨/٨/١٩٨٩».

ولم يبدد ذلك موجة الشك والظنون التي استحالت فيما بعد الى قطيعة شاملة في العلاقات وغير مألوفة بين مصر والسودان.

والان فان ما جرى في ماشكوس يقف على تلة من المواقف السابقة التي اكدت غير مرة بان الانقاذ ترغب في اغلاق الملف الجنوبي عبر فصله.

ويلفت النظر هنا ان نائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد طه قد اورد وفي زيارته للقاهرة ثلاثة اسباب يقول انها دفعت الحكومة لتوقيع اتفاق السلام مع الحركة الشعبية اولها اكتشاف البترول وبروز مصالح اقتصادية مهمة لاميركا وثانيها ان الحوارات بين الشمال والجنوب اكدت ان التوصل الى السلام في السودان يستدعي منح الجنوب حق تقرير المصير والسبب الثالث قرار القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة بالسلام في السودان.

ويلاحظ ان نقطتين من بين الثلاث نقاط تعتبران العامل الاميركي وهذا في حد ذاته كاف لتفسير السهولة التي تنازلت بها حكومة الانقاذ عما كانت تعتبره في السابق من ثوابتها. ومن الناحية الاخرى فان النقطة الثالثة التي اشار فيها الى حق تقرير المصير تمثل لب الخلاف بين الحكومة المصرية واطراف الصراع السودانية. فقد توقف عندها التجمع والحركة الشعبية وابديا ملاحظات حولها في اطار المبادرة المصرية الليبية في وقت تستعد فيه الحكومة السودانية لما هو اكثر من حق تقرير المصير.

ومع ذلك فقد شطح بعض الاخوة في مصر في تصوير مبالغ فيه عن المخاطر وحصروها في مفهوم نيلي بمعنى حصة مصر من مياه النيل ازاء اي تقسيم مستقبلي في السودان ومفهوم امني مفاده بان الجنوب ودولته في حالة الانفصال ستقوم بدعائم صهيونية واميركية «تهدد دول المنطقة» وهذه محض مبالغة لاتخدم احدا اذ ان الذي سيتجزأ هو السودان والغالبية العظمى من السودانيين وبما في ذلك الحركة الشعبية ولاسباب كثيرة وموضوعية لاترى حتمية الانفصال. واذا ما حدث ذلك لاقدر الله فان ثمن ذلك سيدفعه كل الشعب السوداني في الشمال والجنوب بمعنى ان الامر يتعدى مجرد شرب مياه النيل الى ماهو اكبر واعظم .وهذا ما تعيه جيدا القوى السياسية، وما تعمل على تجنبه بانتفاء مسبباته وقطع جذورها الضاربة في النظام الشمولي. وعليه فان كلمة السر الوحيدة والقادرة على حماية السودان من التشرذم والانقسام تكمن في اشراك كافة القوى السياسية في كل القضايا المصيرية المتعلقة بمستقبل السودان واستعادة الديمقراطية والحريات السياسية كاملة ومراعاة مصالح الشعب السوداني اولا.

ومصالح دول الجوار ووضعها فوق اعتبارات ومصالح الدول الاخرى حتى ولو كانت الولايات المتحدة لما فيه خير شعوب المنطقة جميعا.

■ كاتب وصحفي سوداني من أسرة الراية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٩ اغسطس ٢٠٠٢

من النتـــائج المستقبلية لماشـاكـــوس :

دولتان في السودان .. علمانية في الجنوب .. وثيوقراطية في الشمال

الفاضل عباس :

ليس هنالك أدنى شك في أن ما تم التوصل اليه في ماشاكوس الأولى يفضي لانفصال جنوب السودان، إذا ما تم توثيقه والتوقيع عليه في ماشاكوس الثانية الراهنة. وكما قال أحمد ماهر وزير الخارجية المصري فإن تلك نكسة كبرى ستحيق بالأمة العربية كلها، وهي بالنسبة للسودان الضربة القاضية والنهاية المشؤومة التي ليس لها شبيه الا ما حدث للعرب القاطنين في زنجبار عام 1967 على يد إسحاق كروم، وما حدث للعرب الامويين في الاندلس عام 1492م عندما تمت تصفيتهم وتطهيرهم عرقيا، وما حدث للعرب الفلسطينيين في عام 47 و48 و1949م بعد أن كانوا أغلبية ساحقة سائدة منذ عهود الكنعانيين قبل خمسة آلاف سنة، فإذا بهم لعبة في يد الأقلية اليهودية المدعومة بالاستعمار البريطاني ثم الأمبريالية الأميركية.

ومن المفارقات المدهشة أن الحركة الشعبية بقيادة قرنق ظلت تدعو لوحدة السودان طوال العشر سنوات المنصرمة وظلت في حلف عضوي وثيق مع المعارضة الشمالية التي تضم جميع ألوان الطيف السياسي - باستثناء المؤتمر الوطني الحاكم - وما كانت تحلم بأن عقارب الساعة ستعود بها لخطابها التأسيسي (يونيو 1983) الذي كان يتحدث عن الاستعمار الاستيطاني العربي الشمالي وضرورة تصفيته أسوة بالاستعمار البرتغالي الذي أفل نجمه في أواخر الستينيات وتمت تصفيته مع بداية السبعينيات في كل من انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر، على يد الدكتور أوجستينو نيتو وساموارا ميشيل والدكتور أميلكار كابرال، على التوالي، متمنطقين بحركاتهم التحريرية المسلحة المتأسية بالشعب الفيتنامي.

هل ستقود ماشاكوس فعلاً لتفتيت السودان وتصفية الوجود العربي في جنوبه؟ نعم! ستقود ماشاكوس إلى إقامة نظامين، أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، يحكمان بدستورين مختلفين، أحدهما علماني (للجنوب) والآخر ثيوقراطي (للشمال)، وذلك في حد ذاته إسفين ضخم سيتم زرعه بين شطري البلاد، ولقد ذكرت الأنباء أن الولايات المتحدة تكفلت بتنمية الجنوب على جناح السرعة، على غرار ما فعلت باوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفق مشروع مارشال، وعندما يشب الجنوب عن طوق التخلف الراهن، على يد المؤسسة الاقتصادية - العسكرية - الثقافية الأميركية ، وهو أصلا يتألف من سكان مسيحيين في الغالب الأعم.. فما الذي يتبقى بعدئذ من وشائج تلحمه بالشمال؟؟ هذا وسيكون الجنوب تحت امرة حكومة جنوبية مائة بالمائة، ذراعها الأيمن جيش الدكتور قرنق (الجيش الشعبي لتحرير السودان)، وذراعها الأيسر الوجود الأميركي المزمع الملتزم بحراسة وحماية اتفاقية ماشاكوس والتأكد من تطبيقها كاملة، حتى الاستفتاء الذي سيتم في آخر المرحلة الانتقالية. وهكذا، فإن المسار واضح وضوح الشمس، والنهاية مظلمة داكنة السواد، انشطار السودان الى نصفين، مثلما حدث في كوريا عام 1951م .. وقبلها فلسطين 1949م وفي الآونة الأخيرة .. تشيكو سلوفاكيا ويوغسلافيا وتيمور الشرقية التي انشطرت عن اندونيسيا .. وهلمجرا، باختصار شديد، على السودان السلام إذا سارت الأمور في ماشاكوس كما تريد الولايات المتحدة وأصدقاء الايقاد.

ومن الواضح جداً كذلك أن الجنوب لا يعني الرقعة المعروفة منذ الاستقلال عام 1956، فقد تمدد في ذهنية الحركة الشعبية ليشمل جبال النوبة ومنطقة أبيي بجنوب كردفان وحفرة النحاس الغنية باليورانيوم في جنوب دارفور ومنطقة الانقسنا بجنوب النيل الازرق، بدعوى أن القبائل المستوطنة بهذه الجهات ظلت مهمشة ومتمردة على الخرطوم كذلك، ولها تمثيل في الجيش الشعبي، وأبلت فيه بلاء حسنا ما يجعل الحركة الشعبية تتبنى قضاياها كذلك وتدغمها في مشكلة الجنوب وعلى الأقل، لو نجحت المفاوضات نحو الحلول الوسطى بالنسبة لهذه المناطق فإنها سترسو على إجراء استفتاءات فيها تقرر بموجبها تلك الشعوب مصيرها، الانضمام للجنوب أم الشمال، والنتيجة كذلك واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، «الميل نحو جنوب السودان»، بحكم الجوار اللصيق (باستثناء جنوب النيل الأزرق) وبحكم النضال المشترك طوال العقدين المنصرمين ضد كافة الأنظمة الحاكمة في الخرطوم، وبحكم الانسجام والتماهي التام مع كل طروحات الحركة الشعبية العسكرية والسياسية والثقافية والاستراتيجية، وبجامع العرقية غير العربية.

ماذا يتبقى من السودان؟ لاشيء يذكر، فالرقعة المحصورة بين خطي عرض 13 ش و21ش تلاشت فيها الأمطار وفتكت المجاعات بسكانها في الغرب والشرق منذ عام 1983م، وليس بها مورد مؤسس غير مشروع الجزيرة، بين النيل الازرق والأبيض، وهو أكبر مشروع في العالم ينتج القطن طويل التيلة بالري الانسيابي غير المكلف منذ عام 1925م؛ بيد أنه مشروع هرم، وفقدت

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أثناء التوقيع

أرضه خصوبتها تماما بفعل الادارة الفوضوية طوال العقود الاربعة المنصرمة، وانسدت قنواته بسبب الاهمال وعدم الصيانة، وتغيرت صورته الديموغرافية بعد أن تعلم أبناؤه وترفعوا عن الاقامة بمزارعها الصغيرة والتي فتتتها الميراث بسبب التقسيم واعادة التقسيم مع كل جيل جديد .. فانعطفت الاجيال الحديثة نحو المدن الكبرى ونحو الاغتراب في الدول العربية المنتجة للنفط وغيرها، وحلت محلها العمالة القادمة من غرب أفريقيا.

وليست المسألة اقتصادية أو جغرافية بقدر ما هي سياسية بالدرجة الأولى، فقد ارتفع سقف المطالب الجنوبية فجأة ليشمل الانفصال، بعدما ظلت تراوح بين الفدرالية (الفدريشن) والحكم الذاتي على نسق ما تم عام 1972 بعد ابرام اتفاقية أديس أبابا بين جعفر نميري وجوزيف لاقو، وحتى عندما تم استدراج الحركة الوطنية الشمالية صوب (حق تقرير المصير)، كان مربوطاً بفهم واضح محدد أكده جون قرنق في اسمرا في يونيو 1995 وهو: (إذا انهار نظام الجبهة القومية الاسلامية وحلت مكانه حكومة قومية انتقالية وفق دستور علماني تعددي فإن الاستفتاء الخاص بحق تقرير المصير يصبح لا معنى له وسيتم تجاوزه).

وفي حقيقة الأمر ليس هنالك تباين كامل بين أهل الشمال والجنوب، كالذي يميز تيمور الشرقية عن باقي اندونيسيا، فالشماليون العرب هجين أسمر (شبههم المرحوم جوزيف قرنق الذي اعدمه النميري في يوليو 1971 بأنهم الأقرب للزنوج الاميركان)، ولقد تساءل كثير من المشاهدين حول الفرق بين قرنق والبشير عندما التقيا في كمبالا قبيل أيام، هذا إذا لم نذكر أمثال مطرف صديق ومهدي ابراهيم وعلي الحاج وغيرهم من الممثلين للجانب الشمالي في المفاوضات؛ أما غازي صلاح الذين فأهل السودان كلهم يعرفون أنه تركي - ألباني، وهذه فئة لا تزيد عن الخمسة في المائة من أهل الشمال، وهي عبارة عن مخلفات الحكم التركي العثماني (1822-1885م)، ولم تتزاوج مع باقي الشماليين الا بالنزر اليسير، وظل معظم احفادهم يسعون لاستعادة الراية العثمانية واقامة الخلافة الاسلامية التي كان آخرها السلطان عبدالحميد، الذي تصرم عهده في بداية القرن العشرين وجاء على انقاضه كمال اتاتورك .

وكذلك فإن الشمال والجنوب ممتزجان عضويا بالنسب والتزاوج، واقتصاديا باقتسام الكلأ والمرعى، وثقافيا بما تم من اختلاط بين القبائل الحدودية جعلها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مصافحة بين البشير وقرنق بعد حرب طويلة

تتميز برقص وموسيقى وايقاعات خلاسية تمازج بين العرب والأفارقة (بين الصحراء والغابة)، وفوق هذا وذاك فإن اللغة السائدة في الجنوب والتي يتفاهم بها الجنوبيون مع بعضهم البعض هي العربية (ما يسمى بعربي جوبا، وهي لهجة عربية أقرب للفصحى من بعض اللهجات العربية). وكذلك فإن المزاج العام الجنوبي لا يستسخف العرب الشماليين ولا ينفر منهم، بل ان الفارين من جحيم الحرب لا يذهبون الا للشمال، وهنالك ثلاثة ملايين منهم موجودون في كل اصقاع السودان الشمالي وبلغوا حتى اقاصي الشرق والشمال والأهم من ذلك كله أن الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق ظلت جزءا من التجمع الوطني الديمقراطي منذ عام 1995 وتقاسمت نفس الخندق مع الفصائل الشمالية المقاتلة - جيش الفتح وجيش الأمة وابناء دارفور وابناء البجة - ولعبت دورا هاما في بلورة مفهوم (السودان الجديد) الذي التفت حوله المعارضة الشمالية واصبح معظم المثقفين السودانيين حداة ودعاة له في الاعلام الداخلي والخارجي والساتيلايتي.

مع كل ذلك يصبح اختزال قضية الجنوب في (حق تقرير المصير المفضي لاحتمال الانفصال) أمرا لا يقدم عليه السودانيون الأصليون الذين يعرفون شعاب مكة جيدا، ولا ينسجم مثل هذا الاختزال الا مع الطروحات الغربية التي تبسط المسألة على الدوام باعتبارها حربا بين الشمال العربي المسلم والجنوب المسيحي الأفريقي، وهو تبسيط مخل ومأزوم وماكر، ولا يقود الا لما تتأهب له ماشاكوس في هذه الأيام: اتفاقية تتقاسم بموجبها الجبهة الحاكمة والحركة الشعبية السلطة والثروة، بترتيبات فترة انتقالية يعقبها انفصال جنوب السودان لا محالة، ومعه جنوب النيل الازرق وجبال النوبة وابيي وحفرة النحاس؛ ويتم ذلك في اجواء من التمويه وانصاف الحقائق التي يبثها الاميركان وتساعد فيها ابواق النظام الحاكم في الخرطوم لاستمرار الغفلة والاستكانة في السودان وفي المحيط العربي، مثلما كان يدور في الاعوام 47 و48 و1949م حتى برزت دويلة اسرائيل حقيقة على الأرض يدعمها ويحميها الغرب ظالمة أو مظلومة. فالحق في هذا الزمن مع القوة .. والقوة مع الولايات المتحدة بالدرجة الأولى .. وهنالك اربعة جنرالات اميركيون يشاركون في مفاوضات ماشاكوس، ومعهم جنرالان من بريطانيا واثنان من النرويج، كرمز لتلك القوة التي تتحفز للانقضاض على جنوب السودان.

تلك حقائق بديهية، ولكن يتعين علينا أن ندركها جيدا ونتذاكرها قبل فوات الأوان، قبل ضياع اندلس عربية أخرى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الحياه
التاريخ : ٣٠ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة الخامسة)

الرقابة الدولية سيف مسلط فوق عنق السودان

نزار ضوالنعيم *

■ يدرك المفاوضون الجنوبيون انهم في حاجة الى الاجماع الوطني والديموقراطية لضمان تنفيذ اي اتفاق يتوصلون اليه مع حكومة الخرطوم في مشاكوس، إذا اريد لمثل هذا الاتفاق البقاء ورسم خريطة المستقبل التي يطمحون اليها. ويدركون ايضاً انهم يحاورون حكومة لا تمثل كل اهل البلاد. وقد يشجعهم ذلك على الجنوح الى زيادة المكاسب بانتهاز الفرصة، لكنهم بلا شك يرمون ببيض كثير في سلة صغيرة.

الضمانات المطلوبة لتنفيذ اتفاق بحجم مشروع السلام السوداني كثيرة ومتعددة، لكن اهمها وابقاها إجماع وطني وديموقراطية منتظمة تضمن الاستقرار. غير ان المتمردين قد لا يكونون في عجلة لتحقيق الديموقراطية، خصوصا في الجنوب، وهم على اعتاب مرحلة التمكين وتوطيد حكمهم فيه.

الاجماع والديموقراطية صنوان، ولن يمكن الجنوبيين ضمان الاجماع الذي يحمي اتفاقهم ويوفر له البقاء من دون ديموقراطية. ولذلك هم اصحاب مصلحة في الاجماع الذي يترجم بلغة المفاوضات الجارية حالياً في عبارة «اشراك كل القوى السياسية». غير ان «كل القوى السياسية» لن تشارك من دون ديموقراطية تتيح لها مجرد الامل بالحكم ذات يوم. والانتخابات الحرة والتداول السلمي للسلطة تعادل تسليم السلطة في نظر بعض الحاكمين، ولذلك فإنها تنسف دافع الحكومة الاساسي الى التفاوض من اجل البقاء في الحكم وليس تسليمه.

الثقة والصدقية

وعندما يستحيل الاجماع والديموقراطية، يبرز الضمان الثاني وهو الثقة والصدقية، وهما سلعتان اندر ما تكونان في صراع مثقل بظلامات التاريخ والدين والعرق والثروة، وللدولة السودانية رصيد كثيف من الاخلال بالعهود للجنوبيين في ماضيها، وتراث عميق من انعدام الثقة في حاضرها. ولذلك فإن المفاوض الجنوبي لن يرتكز على الثقة ضمانة لالتزام التنفيذ بعد ان يضع سلاحه جانباً.

وواقع الثقة والصدقية في السودان ملطخ بالاحقاد والمرارات، فحكومته لم تدع حيلة في الكتاب الا واستخدمتها ضد خصومها السياسيين. مهد ذلك السبيل لان يصبح التدخل الدولي امراً يستعد لقبوله بعض الد اعدائه واكثر الناس حساسية من سيرته. وليس من دليل ابلغ من قول الصادق المهدي إن «اي محاولة لفرض رأي على السودانيين تمثل تدويلاً خبيثاً، لكن الحقيقة هي ان السودانيين قبلوا اسساً تصلح لابرام اتفاق بينهم، غير ان ما ترسب في النفوس من فجوة الثقة جعل الاتفاق المباشر بينهم في هذه المرحلة امراً عسيراً (...) اساليب الحكومة (كما حصل مع رياك مشار ومع حزب الامة) تودي بالصدقية، وتوجب وجود رقابة دولية».

الرقابة الدولية

لم يبق امام المفاوضين غير ضمان الرقابة الدولية وهي امر

جون قرنق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عصي على حكومة أكدت كثيراً انها ترى في التدخل الاجنبي انتقاصاً من السيادة، وهي محقة. وبنت على ذلك رصيداً من التاييد حين كان شعارها «ناكل مما نزرع، ونلبس مما نصنع». ولم يقصر المجتمع الدولي من ناحيته، فبادلها عداء بعداء. لكن الحكومة اليوم ليست بذات الحساسية من «التدخل الدولي» اذا كان خفيض الصوت خفي القسمات. اما الوسطاء فهم مجبولون على تَقَبُّل الرقابة الدولية بحكم التكوين، اذ ان الوساطة اول ابواب التدخل والرقابة ليست سوى خاتمته.

لم يعرض المبعوث الرئاسي الاميركي السناتور جون دانفورث، وهو الاب الروحي لعملية السلام السودانية الحالية، اقتراحاً او فكرة وإلا الحق بها شكلاً من اشكال الرقابة الدولية بدءاً بوقف النار في جبال النوبة ومروراً باقتراحاته لقسمة النفط وضمان الحريات الدينية، وانتهاءً بحملة للتطعيم من امراض الطفولة. ولذلك فإن الرقابة الدولية هي مفتاح الحل الجديد وضمانته رضي السودانيون أم ابوا.

ويسترسل المشروع الاميركي المنبع الذي قدم الى المفاوضين في الجولة الاولى من المحادثات (١٢ حزيران/يونيو - ٢٠ تموز/يوليو) في الضمانات، وينصب «دولاً صديقة واطرافاً متعددة و/ او منظمات دولية سيحددها الطرفان» ضامنة للاتفاق وموقعة عليه و«ستوفر (فرق) رقابة،(...) وتساعد في ضمان تنفيذ بنود اتفاق السلام بفرض عقوبات على الطرف/ الأطراف المخطئة». ويذهب الى ابعد من ذلك واصفاً العقوبات بانها «عقوبات ذكية، وعلى السفر وتاشيرات الدخول، وتجميد المساعدات، وتحديد الاقامة». وامام الاطراف اقتراح ان يتبنى مجلس الامن الاتفاق ويشكل لجنة دائمة لمراقبة تنفيذه.

وتقيم الرقابة المقترحة الية لتلقي الشكاوى وهي «جسم سَيُنشا لضمان تنفيذ بنود الاتفاق وله صلاحية تلقي الشكاوى ضد خرق الاتفاق والفصل فيها والتصرف إزاءها». لكن الرقابة ليست فقط على تنفيذ الاتفاق وانما ولدت رقابات كثيرة، فهناك رقابات على صرف عائدات النفط تعني عملياً خروج معظم القرار المالي من اليد السودانية. ورقابة على ضمان الحريات الدينية تخرج بعض القرار من يد السلطة القضائية. ورقابة على تنفيذ الترتيبات الامنية الانتقالية تخرج بعض القرار من يد الجيش والاجهزة الامنية، ورقابة على توزيع الحصص في المناصب تخرج بعض الأمر من يد الرئاسة.

وحتى لا يوصف هذا بالقول إنه خيال جموح، نكتفي بأمر وقع فعلاً في الأسبوع الاول من الجولة الثانية من المفاوضات، حين طلب المتمردون الاطلاع على نصوص الاتفاقات التي وقعتها حكومة السودان مع شركات النفط قبل مناقشة بند قسمة الثروة. وهذه الاتفاقات، لمن لا يعلم، سر حتى على بعض وزراء الحكومة، ولا يعرف تفاصيلها سوى نفر قليل جداً من قلب الدولة. وبالطبع كان بين حضور المفاوضات وسطاء مندوبون من اميركا وبريطانيا والنروج وكندا وايطاليا وكينيا واوغندا واريتريا وجيبوتي

واثيوبيا والامم المتحدة وربما الصومال. سر السودان الممنوع على بعض حكامه باتت تعرفه فجاة عشر دول وبعض المنظمات.

بالطبع ستناضل الحكومة من اجل اخفاء الجزء الأعظم من هذه الرقابات عن اعين السكان. وفي تجربة وقف النار في جبال النوبة درس وعظة، اذ اصرت على عدم نشر الاتفاق، ثم قالت انه لا توجد فيه رقابة، ثم قالت ان المراقبين من الدول الصديقة فقط (وصديق قرنق ليس في الضرورة صديق البشير). ثم قالت انه لا بد من موافقتها على اي دولة تشارك، حتى طلع جنرال اميركي واخر دنماركي بزيهما الرسمي على شاشة تلفزيون السودان.

ورطة الرقابة

ويطرح مدى الرقابة الزمني تساؤلات جدية، فهي نظرياً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الرئيس السوداني عمر البشير يصافح المبعوث الاميركي جان دانفورث «ابو عملية السلام» في السودان.

مرتبطة بالاتفاق ومدته ست سنوات، لكن الرقابة ستبقى بعد ذلك لامد طويل في حالتي الوحدة والانفصال. والورطة في هذه الرقابة انها مدعوة بواسطة الطرفين، ولذلك فانهما معا يحددان انتهاء مهمتها. وورطة الطرفين ان التوقيت الذي قد يختاره لا يكون متطابقاً بالضرورة. واذا قرر الجنوبيون تاييد الوحدة في الاستفتاء، فإنهم سيقولون ببقاء الرقابة لفترة للاطمئنان إلى التزام الشمال منحهم حقوقهم. وقد يقول الشمال ايضاً انه يريد بقاء الرقابة لضمان انضباط الجنوب في التزامه الوحدة، وفيه انفصاليون اشداء صوتوا ضد الوحدة. وفي حال الانفصال سيحتاج الطرفان الى رقابة تقسم ثروات البلد بـ«العدل»، وتراقب الحدود وترعى عناصر الكيان الجديد وتسهر على امنه الى حين قيام دولته الفتية. واخطار الرقابة كثيرة وخطيرة، فهي تستطيع التحكم بثروة البلد من خلال صندوق عائدات النفط والثروات الطبيعية الاخرى لضمان نزاهة القسمة. وتستطيع التحكم بموازنة الدولة لضمان نزاهة القسمة بين المركز والاقليم.

وسيتلاعب الرقيب بالصيغة الاقليمية، فلن يكون من مصلحة الخرطوم شد أوتار التوتر مع دولة ينتمي اليها مراقب يرصد خلجات البلد وسكناته، ويمزج بين التسوية السياسية الداخلية ومصالحه. ولأميركا، كبير الرقباء، مشروع اقليمي لا بد ان يراعيه من يخضع لمراقبتها في شؤونه الداخلية وان لم يرد ذلك. وقد تمكّن الرقابة الغربيين، حلفاء الجنوبيين، من الضغط عبرهم لافرقة التطلعات السودانية على حساب انتمائه العربي حتى يغدو واجهة اجتماعية فقط.

وفي المسالة الدينية ستجد الرقابة ذاتها متفقة مع التصور الاميركي والمزاج الدولي السائد والحريص على عدم وجود «اصولية» وقد ينتج من ذلك ضغط في المناهج التعليمية والصرف على النشاط الديني وإعادة نظر في عمل الهيئات الخيرية والجمعيات الدينية، لئلا تمارس إحداها دوراً سياسياً.

سيقبل الوسطاء تخفيف ظاهر الرقابة، لكنهم لن يستطيعوا او يرغبوا في تخفيف جوهرها وحقيقتها. سيجد السودان نفسه تحت مروحة من التدخلات تاتي كلها في سلة الاتفاق السياسي الاساسي وثمنه. وستظل هذه الرقابة بين ظهرانيه لوقت طويل مقبل اذا تحقق اتفاق السلام. لم تخرج الرقابة من بلد دخلته الا بعد لأي... سيف الرقابة بات مرفوعاً فوق عنق السودان.

---

* من اسرة «الحياة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٣٠ اغسطس ٢٠٠٢

مشروع "بروتوكول قسمة السلطة" في السودان:

البشير يعين القضاة بموافقة قرنق وثلثي البرلمان لمحكمة دستورية مركزية أحكامها ملزمة ونهائية

□ لندن - «الحياة»

■ يتناول الجزء الثاني من مشروع «بروتوكول قسمة السلطة» الذي عرضه وسطاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (إيغاد) التي تضم كينيا واوغندا واثيوبيا واريتريا ومجموعة «شركاء إيغاد» التي تضم أميركا وبريطانيا وكندا وايطاليا والنروج وهولندا وسويسرا، أمام المفاوضين من الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» في مفاوضاتهم المستمرة حاليا في ماشاكوس في كينيا، مؤسسات القضاء وصلاحيات الجهاز القضائي، ومؤسسات مستقلة و/او وطنية اخرى يتم انشاؤها وفقاً لاتفاق السلام.

ويقترح المشروع على المستوى المركزي تشكيل محكمة دستورية احكامها ملزمة ونهائية، ومهمتها الحفاظ على الدستور الذي يقر خلال الفترة الانتقالية واي خلافات دستورية، وتنظر في الخلافات في شأن تنفيذ اتفاق السلام، وحماية الحريات والحقوق الاساسية. ويتولى الرئيس عمر البشير تعيين قضاة المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا بموافقة نائب الرئيس (الذي يفترض ان يكون العقيد جون قرنق) وثلثي الجمعية الوطنية. ويقترح تشكيل هيئات مستقلة اهمها هيئة مراقبة الاستفتاء وهيئات الانتخابات وحقوق الانسان والخدمة العامة.

وفي ما ياتي النص المتعلق بالقضاء والهيئات المستقلة.

٤ - المؤسسات القضائية

١/٤) يمارس الجهاز القضائي صلاحياته من خلال المحاكم وهيئات التحكيم وغيرها من الهيئات القضائية. وسيكون الجهاز القضائي مستقلا عن الهيئة التشريعية والتنفيذية وحكومة الوحدة الوطنية.

٢/٤) سيتم على المستوى الوطني تشكيل: ١/٢/٤) المحكمة الدستورية، و٢/٢/٤) المحكمة العليا للاستئناف.

٣/٤) على المحكمة الدستورية: ١/٣/٤) المحافظة على الدستور. ٢/٣/٤) وسيكون لها حصرا سلطة بت اي خلاف ينشأ تحت الدستور الوطني او دساتير الولايات، او دستور حكومة جنوب السودان، مرفوع اليها من قبل افراد او من قبل اجهزة الدولة. ٣/٣/٤) ان تكون محكمة الاستئناف النهائي فيما يخص كل القضايا الدستورية الناجمة عن قضايا في المحاكم الوطنية او محاكم الولايات. ٤/٣/٤) التحكيم في الخلافات بين اجهزة ومراتب الدولة. ٥/٣/٤) حماية الحقوق والحريات الاساسية. ٦/٣/٤) الحكم فيما يخص دستورية اي من القوانين، وتعطيل او الغاء اي قانون او مادة قانونية لا تتماشى مع الدستور الوطني. ٧/٣/٤) الحكم في دستورية اللوائح التي ترفعها اليها الهيئة التشريعية الوطنية او هيئات التشريع للولايات، او هيئة تشريع جنوب السودان. ٨/٣/٤) للمحكمة الدستورية صلاحية جنائية على الرئيس ونائب الرئيس ورئيس المجلس الوطني والقاضي رئيس محكمة الاستئناف العليا والوزراء ومدراء الوزارات ونائب رئيس محكمة الاستئناف العليا والنواب في المجلس الوطني وقضاة محاكم الاستئناف والمدعين العامين ونواب مدراء محكمة الاستئناف العليا ومحاكم الاستئناف. ٩/٣/٤) احكام المحكمة الدستورية نهائية وملزمة.

٤/٤) ستكون محكمة الاستئناف العليا: ١/٤/٤) محكمة الاستئناف النهائي لاحكام المحاكم الوطنية في ما يخص اي قضية جنائية او مدنية تنشأ من القوانين الوطنية او تحت تلك القوانين. ٢/٤/٤) سيتم انشاء محاكم وطنية في الامكنة التي تقررها الحكومة الوطنية لتطبيق القوانين الوطنية والتمكين من اقامة الدعاوى المدنية تحت تلك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

القوانين.

٤/٥) سيكون للقضاة في المحاكم الوطنية، من ضمنها محكمة الاستئناف العليا والمحكمة الدستورية، القيام بعملهم من دون أي تدخل سياسي، أن يتمتعوا بالاستقلال وتطبيق القوانين دون خوف أو محاباة. وستحمي نصوص الدستور والقانون استقلالهم. القضاة الذين لا يشير اليهم القسم ٦/٤ أدناه يتم تعيينهم من قبل الرئيس، حسب القسم ٦/٢ في هذا الاتفاق، وبناء على توصية من هيئة الخدمات القضائية برئاسة كبير القضاة. وسيكون في هذه الهيئة ممثلون عن الاوساط الاكاديمية، والقضاة، واعضاء البرلمان، واعضاء وزارة العدل، ومكتب المدعي العام. وستُشكل «الهيئة الاولى للخدمات القضائية» كما هو مثبت في الملحق ( ) المرفق بهذه الوثيقة.

٦/٤) سيتم تعيين كبير قضاة المحكمة العليا ورئيس المحكمة الدستورية، وبقية قضاة المحكمة الدستورية، من قبل الرئيس بموافقة نائب الرئيس وثلثي الجمعية الوطنية، آخذين بالاعتبار الحاجة الى التنوع والكفاءة والخبرة والشرعية.

٥- مؤسسات مستقلة و/او وطنية اخرى يتم انشاؤها وفقاً لاتفاق السلام:

١/٥) ستكون آلية التفويض والتعيين لـ «الهيئة الوطنية لمراجعة الدستور» التي سيتم انشاؤها خلال الفترة الانتقالية، حسب ما جرى الاتفاق عليه في بروتوكول ماشاكوس بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٢، كما هو مثبت في الملحق ( ) المرفق بهذه الوثيقة. ٢/٥) «الهيئة الوطنية لمراجعة الدستور»، التي ستكون اولى مهماتها صوغ اطار قانوني ودستوري يتحكم بالفترة الانتقالية، والذي سيشمل اتفاق السلام، ستعد ايضاً تفاصيل التفويض وتهيىء آليات التعيين لضمان استقلال المؤسسات التالية: ٣/٥) «هيئة انتخابية» مستقلة يعاد تشكيلها. ٤/٥) هيئة لحقوق الانسان. ٥/٥) هيئة للخدمات قضائية. ٦/٥) هيئة للخدمة العامة. ٧/٥) هيئة للتقويم والتقدير. ٨/٥) هيئة لمراقبة وضمان دقة وشرعية وشفافية الاستفتاء كما ورد في بروتوكول مشاكوس بشان تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وهي ستضم ايضاً خبراء دوليين. ٩/٥) مكتب لمدقق الحسابات العام. ١٠/٥) هيئة للمخصصات النقدية والمالية، و ١١/٥) اية هيئة /مؤسسة مستقلة اخرى مثبتة في اتفاق السلام.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام العربى
التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

العربي

لماذا يبدو «الجنوب» مصطلحا يجاوز حدود الجغرافيا؟! فالجنوب يصبح أسطورة وعقدة ومأساة حين تتطلع إلى الوراء أبصار أبناء الشمال. ويصير هوية مستقلة واستثناء ثقافيا حين يحدق أبناؤه بالنظر فى وجود الشماليين.

التاريخ يشهد على قصص جنوبية وهبت فيها الجغرافيا بعدا أسطوريا للأقاليم الجنوبية على خريطة العالم. فالجنوب فى الولايات المتحدة حمل كراهية بالغة للشمال. وسعى للانفصال حتى قمعه الشماليون فى حرب طاحنة. وأهل الشمال فى أوروبا ينظرون إلى الأقطار الجنوبية باعتبارها الأعظم فوضى، والأكثر إجراما. فالمافيا تستقر فى إيطاليا. والأزمات السياسية والاقتصادية تستوطن اليونان. وشعارات الانفصال والتمرد تتعاظم فى أسبانيا، حيث إقليم الباسك ومنظمة إيتا الانفصالية.

خالد صلاح

وأوروبا بأسرها بموقعها الشمالى على خريطة الأرض تعتبر أن الخطر على أمنها ورفاهيتها يأتى من قوارب الهجرة الجنوبية من بلاد ما وراء المتوسط، وأشهر الحروب العربية فى العقد الأخير من القرن العشرين كانت حرب الوحدة التى شنتها السلطة المركزية فى اليمن الشمالى على الانفصاليين فى الجنوب، فيما تبقى الصحراء جنوب المملكة المغربية عنوانا لصراع انفصالى لجبهة البوليساريو حتى حين اجتمعت بلدان العالم الثالث لتنسيق مواقفها السياسية تجاه أغنياء وأقوياء الأرض، كانت مجموعة الـ 77 تختار لنفسها مصطلح بلدان الجنوب، رغم أن بعضها يحتل مواقع شمالية بالنظر إلى موقعها الجغرافى على خريطة الأرض، بالمقارنة مع بلدان جنوبية تنتمى واقعيا إلى الشمال كالحال بين أستراليا «شمالية التقسيم غربية الثقافة» مع بلدان فى شمالها ضمن الحزام الآسيوى.

جنوب السودان لا ينحرف عن هذه الأسطورة إلا فيما يتمتع به من خصوصيات الحالة السياسية السودانية، وما اكتسى به من غموض روتينى للواقع السياسى العربى عززته الدعاية الأيديولوجية لحكومات الخرطوم المتعاقبة التى استثمرت الحرب الأهلية فى استقطاب المعونات العربية فى مواجهة ما كانت تسميه المؤامرة المسيحية وجماعات التبشير وخطط تقطيع أوصال العالم العربى.

حكومات الخرطوم فى الشمال هرولت وراء الشعارات العروبية والدينية فى مواجهتها مع أبناء الجنوب فى وقت لم تكلف مراكز صنع القرار فى هذه الحكومات نفسها بالتفكير فى حلول حقيقية سياسية وتنموية تعالج جروح أبناء الجنوب، وتحاصر الغضب والسخط على الحكومة المركزية، وكانت النتيجة أن هذا الغضب غازل الهوى الجنوبى وتحالف مع أسطورة الجغرافيا بين الشمال والجنوب لتتوسع الحرب الأهلية ويقف السودان على شفا حفرة من التقسيم، ويوشك العالم على استقبال مولود جنوبى جديد هو «جمهورية جنوب السودان» المستقلة.

الواقع هنا ينذر بأن عواصم العرب مندفعة نحو خطيئة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أخرى حين تسول الدبلوماسية العربية لنفسها استباحة إطلاق الشعارات المؤامرتية على المشهد قبل الأخير فى مأساة جنوب السودان، هذا المشهد الذى تجرى وقائعه فى ماشاكوس الكينية عبر الجولة الثانية من المفاوضات بين الخرطوم والجبهة الشعبية لتحرير السودان، فعواصم العرب اختزلت المشهد فى الضغوط الأمريكية ولعبة النفط الواعد والأصابع الصهيونية فى دول الجوار الإفريقى، وإذا اعتبرنا هذه الخطيئة تتناغم مع الذهنية العربية التى تطمئن حين تتصور «المؤامرة» وكأنها ضحية غير مسئولة عن الخطأ، فيما ترفض الاعتراف بضعفها وعدم فاعليتها، فإنه فى الوقت نفسه تبدو خطورة الارتكان إلى المؤامرة والضغوط الأمريكية وحدها فيما يتعلق بسيناريو حق تقرير المصير، إذ إن ما تشهده الخرطوم قد تشهده بلدان عربية أخرى ترقد على بحيرات من الفتن النائمة والخلافات العرقية والدينية والمذهبية من المنامة حتى الدار البيضاء لا نستثنى من ذلك أحدا.

وما ينبغى أن يلفت انتباه هذه العواصم العربية اليوم ويستقطب جهود السياسة والدبلوماسية ليس إعادة إنتاج دروس المؤامرة أو المزايدة بدعاية أطلقتها رغبة أو رهبة حكومة السودان الحالية عن العروبة والإسلام والأمن القومى العربى، لكن الأهم هو فهم ما جرى وقراءة أسبابه بحكمة ووعى فى ضوء ما تهبه الجغرافيا من طابع أسطورى للجنوب، وفى ضوء ما يهبه الواقع العربى من جهل أسطورى وظلم أسطورى ثم اتفاقات مفاجئة ذات طابع أسطورى أيضا.

المشهد اليوم يحمل حفنة من الأسئلة تجدر الإجابة عليها بصراحة مطلقة وبتحرر كامل من قيود كلاسيكيات نظرية المؤامرة بمعاييرها العربية.

■■ السؤال الأول، ما الذى أفضى إلى اتفاق ماشاكوس وما الذى أجبر حكومة الخرطوم إلى قبول حق تقرير المصير الذى قاتلت فى رفضه لأكثر من عشرين عاما؟

الإجابة الجاهزة هى الضغوط الأمريكية على حكومة الخرطوم طمعا فى كعكة النفط الواعد فى السودان، وقد تكون هذه الضغوط وأسبابها حقيقية، لكنها ليست السبب الأوحد أو الرئيسى، فهناك على الأرض فى جنوب السودان أمر واقع كان يوشك أن يؤسس للدولة الانفصالية قسرا، ليس لأن واشنطن تريد ذلك، وإلا لتركت الخيار القسرى حتى نهايته، لكن لأن حكومة السودان لم تعد تملك من القوة ما يمكنها من حسم الحرب بالآلة العسكرية، وفى الجنوب قائد منتصر هو جون جارانج تدعمه شرعيته الثورية بين أتباعه فيما الشمال يعيش تحت قيادة حكومة أفرزها انقلاب عسكرى، وحافظت على بقائها باللعب على نقاط الضعف لدى خصومها السياسيين فى الداخل والخارج.

■■ السؤال الثانى، هل كان من المحتمل الوصول إلى صياغة حكومة وطنية تستطيع التفاوض مع الجنوبيين على أجندة مختلفة تستبعد خيارات الانفصال؟

الإجابة لا، إذ إن كل القوى المنتمية إلى التجمع السودانى المعارض راهنت على ورقة جارانج فى العمل العسكرى ضد البشير، وراهنت على هذه الورقة أيضا فى اكتساب شرعيتها كمعارضة مؤهلة للحكم أمام القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بل انجرفت أحزاب الشمال إلى استخدام نفس الاتهامات التى يكيلها الجنوب لحكومة الخرطوم كالعنصرية وتجارة الرقيق والاضطهاد والأصولية المتطرفة، فأحزاب الشمال نفسها هوت بين أحضان جارانج وظنت أنها تلعب ورقته فى حين كانت كل تلك الأحزاب بتجمعها الخاشد ورقة فى يد جارانج لتأكيد أنه لا ■ البشير يسعى للانفصال كغاية أساسية لحركته الشعبية.

■■ السؤال الثالث، هل كان العرب قادرين على مساعدة السودان وتوفير بيئة حقيقية لحل عربى فاعل؟

الإجابة لا، إذ تراجعت المعونات المالية التى كانت الخرطوم تحصل عليها من بعض البلدان العربية فى الخليج، فيما استخدمت الأموال التى تلقتها الخرطوم بالفعل فى شراء الأسلحة وتعزيز الإمكانات الهجومية للجيش السودانى فى مواجهة جارانج، وفى نفس الوقت لم تكن الوساطات والمبادرات العربية فى الأزمة تمتلك مقومات فرض حل حقيقى على الطرفين، إذ أن الوساطة وطرح المبادرات لا يعنى فقط اقتراح مشروع للتباحث حوله بقدر ما يعنى امتلاك أوراق ضغط حقيقية تمكن صاحب المبادرة من توجيه المباحثات نحو نقاط حل وسط بين الجانبين، وهو ما لم يتوافر للإرادة العربية أو للمبادرة المصرية – الليبية بينما توافر لمبادرة الإيجاد بدعم أمريكى.

فضلا عن أن العرب انطلقوا فى رؤيتهم للحل وفى نظرتهم لمأساة الجنوب من وجهة نظر دعم الحكومة المركزية دون فهم حقيقى لعمق المأساة لهؤلاء الجنوبيين ودون إدراك لما أدته سنوات الديكتاتورية وغياب الديمقراطية والمزايدة بأوراق الدين والهوية الإسلامية على تعميق الفجوة بين الجنوب والشمال من جهة، وبين الجنوب والعرب من جهة أخرى.

■■ السؤال الرابع، هل كان الدور الأمريكى فى الوصول إلى الحل يعمل جملة وتفصيلا ضد حكومة الخرطوم وبانحياز إلى جون جارانج وحركته؟

الإجابة لا، إذ إن مختلف العواصم العربية كانت تفتح أبوابها لجارانج باعتباره طرفا رئيسيا فى الصراع، وصاحب قوة لا يستهان بها بين الجنوبيين والأحزاب الشمالية على حد سواء، كما أن المصلحة الأمريكية فى النفط السودانى تعتمد على التعاون مع حكومة البشير بنفس القدر الذى تحتاج فيه إلى الاستقرار بين الحكومة والمتمردين حفاظا على آبار النفط من نيران الحرب الأهلية، ولم تخرج الأطروحات الأمريكية التى حملها المبعوث جون دانفورث إلى عواصم المنطقة وعلى رأسها الخرطوم عما كانت تطرحه أحزاب تجمع المعارضة من الدعوة إلى الديمقراطية وفصل الدين عن الدولة والمساواة بين الجنوبيين والشماليين أمام القانون، فى الحقوق والواجبات، وفى تولى الوظائف العامة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

■■ السؤال الخامس: هل كانت السلطة السودانية قادرة على تفكيك القوة المتمردة والرهان على الخلافات بين القبائل والفصائل العسكرية؟

الإجابة إنها حاولت، لكنها فشلت باتفاق مع رياك مشار وأخيرا لام أكول وغيرهم من القيادات الجنوبية التى تولت وظائف قيادية داخل الحكومة، ثم انهارت تلك الصياغات بعد أن أكدت تلك القيادات الجنوبية أن الشماليين كانوا يعاملونهم على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولم تمثل هذه الخطوة تغيرا حقيقيا فى موقف الحكومة باتجاه أبناء الجنوب، ولم يخرج عن كونه محاولة فاشلة لتبييض صفحة الخرطوم المتهمة بالديكتاتورية والاضطهاد والعنصرية والعدوان على مبادىء حقوق الإنسان.

● السؤال السادس: لماذا قبلت حكومة البشير تنامى الدور الأمريكى فى الأزمة واستجابت لضغوط الساعات الأخيرة التى أفضت إلى هذا الاتفاق؟

الإجابة: من ذا الذى لا يقبل الدور الأمريكى بل ويستجديه على قسوته وظلمه أحيانا فى الشرق الأوسط، فما الأوراق التى كان يمكن للخرطوم أن تراهن عليها فى المقاومة؟ وهل يشكل البعد العربى حماية كافية فى وقت فشلت فيه توسلات العرب أن تضع جسرا للنجاة لعرفات خلال حصاره فى رام الله. وماذا تفعل الخرطوم إذا كانت ليبيا مثلا وهى إحدى دولتى المبادرة لم تعد تجد سبيلا لاستقرارها الإقليمى إلا بعد تسليم مواطنيها للمحاكمة والمبادرة بعرض دفع تعويضات تبلغ 2.7 مليار دولار لأسر الضحايا؟

■■ السؤال السابع: هل النص على حق تقرير المصير يمثل ظلما لحكومة الخرطوم وقع رغما عنها؟

الحقيقة أن هذا الاقتراح ثبتته بعض أحزاب المعارضة الشمالية، وتفاوض حوله الترابى وجارانج بعد الطلاق بين الترابى والبشير، صحيح أنه اختيار جارح وصادم، لكنه يمثل اختيارا واقعيا فى ظرف انعدمت فيه الحلول الأخرى، فاليمن الشمالى حسم الانفصال بالقوة العسكرية، ولو كانت الخرطوم تمتلك القوة لأنهت الحرب لصالحها، والعرب ليسوا على استعداد لمثل هذا النوع من المغامرات بتقديم خدمات عسكرية لحسم الحروب الانفصالية من هذا النوع.

ثم إن الشمال يرتاح أيضا إلى وقف الحرب بكلفتها الباهظة التى حرمت أبناءالسودان من تنمية حتمية وألقتهم فى أتون الفقر فيما النفط يتفجر أنهارا تحت أقدامهم.

■■ السؤال الثامن: كيف يمكن مواجهة المخاطر التى تهدد الأمن القومى المصرى والعربى حال انفصال الجنوب؟

الإجابة، أى خطر على أى أمن؟ فالقسم الأعظم من مياه النيل لا يأتى من مناطق جنوب السودان، كما أن حوض هذا النهر يتميز بخضوعه لاتفاقات دولية موثقة بين البلدان التسع المشاطئة للنهر ومنابعه فى هضبة البحيرات أو فى إثيوبيا، حيث يرفده النيل الأزرق، ومن هنا فإن تصوير وقوع مغامرة من جارانج لا يتلاءم مع الوضع الإقليمى، وأيا كانت المصالح الأمريكية التى ترعى حق تقرير المصير، فإن مصالح أعظم تربط واشنطن بالقاهرة والخرطوم تحول دون مغامرات محتملة أو مؤامرات مفترضة ومتخيلة.

■■ السؤال التاسع: هل يمكن أن تنتهى الفترة الانتقالية - 6 سنوات - ثم يصوت الجنوبيون على الانفصال ولا تنجح حكومة الخرطوم فى تحقيق الوحدة؟

الراجح أن الانفصال هو النتيجة الحتمية، إذ إن ما جرى عبر عشرين عاما من الحرب قد لا تقوى الحكومة الحالية على تجاوزه فى ست سنوات، خاصة أن غريزة القطر المستقل راسخة لدى قيادات الجبهة الشعبية وجيشها فى الجنوب.

■■ السؤال العاشر: ماذا تفعل مصر والعالم والعربى؟

الإجابة: التخطيط فورا لعلاقات أخوية مع دولة جنوب السودان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

مبارك الفاضل مساعد الرئيس السودانى المنشق عن حزب الأمة:

الصادق المهدى انهار على طريق حسن الترابى

العربى لم تكتف القيادة السياسية السودانية بمفاجآتها العاصفة فى اتفاق ماشاكوس الذى ينص على حق تقرير المصير للجنوبيين. لكنها عززت هذه الصدمة بمفاجآت أخرى فى إطار صراعها مع أحزاب المعارضة الشمالية، فالرئيس عمر البشير أعاد ترتيب الخريطة السياسية فى السودان وعمل على انتزاع أنياب القوى الفاعلة فى جبهة المعارضة بالرهان على حركات الانشقاق فى الأحزاب الأساسية وإغراء المنشقين بالمشاركة فى السلطة وتوزيع الحقائب الوزارية على هذه القيادات المنشقة.

أجرت الحديث . أسماء الحسينى

مبارك الفاضل ومجموعته المنشقة على حزب الأمة بقيادة الصادق المهدى، فاز بنصيب الأسد فى هذه التطورات الجديدة، فالرئيس البشير منح مبارك الفاضل موقع مساعد رئيس الجمهورية كما اختار واحدا من أعوانه وهو الدكتور على حسن تاج الدين لمنصب مستشار الرئيس إضافة إلى منح المجموعة المنشقة أربعة مقاعد وزارية هى الإعلام والتعليم والسياحة والتعاون الدولى إلى جانب وزير دولة فى وزارة الخارجية والسياحة.

ولم تمنح الحكومة هذه الحفنة من المناصب لمبارك الفاضل لمكافأته على مواقفه الداعمة للنظام بقدر ما كانت هذه الخطوة «نكاية» فى الصادق المهدى ابن عم الفاضل وزعيم حزب الأمة الذى رفض المشاركة فى الحكومة.

«الأهرام العربى» حاورت مبارك الفاضل حول هذه التطورات السياسية داخل السودان فى محاولة لفهم دوافع الانشقاق داخل حزب الأمة ومستقبل تحالفه مع الحكومة السودانية.

■■ جاء انشقاقكم عن حزب الأمة بمثابة الصدمة لأعضاء الحزب فى توقيت بالغ الدقة فى الصراع السياسى وفى مستقبل الوحدة السودانية، ما الدوافع الحقيقية وراء هذا القرار؟

فى تقديرى إن الوضع السياسى لم يكن يحتمل استمرار الضبابية والغموض داخل حزب الأمة، فالتفاوض مع الحكومة كان قد اكتمل بالفعل ويحتاج إلى رد حاسم من الحزب كما أن مفاوضات السلام كانت تتقدم بخطى مسرعة بما يعنى أن علينا تحديد مواقفنا هل نحن مع السلام أم لا، ومن هنا كان علينا أن نحسم قراراتنا فى وقت يعانى فيه الحزب من الضبابية الشديدة.

والمؤسف أن بعض القادة السياسيين يصلون إلى مرحلة يعتبرون أنفسهم فيها يمتلكون كل زمام الأمور ويكون من الصعب عليهم قبول فكرة التغيير، ومن هنا كان رد الفعل الأول من الصادق المهدى محاولة إسقاط خصومه وتجييش ردود أفعال غاضبة ضد من يسعون إلى بناء ديمقراطى سليم.

■■ ألم يكن أمامكم فرصة للحوار داخل الحزب بدلاً من الانشقاق؟

وضع المهدى الآن شبيه بوضع الترابى قبل سنوات، ولقد فوجئت به حينما قدمت له مذكرة الأربعين قبل أشهر، أطالبه فيها مع 40 من قيادات الحزب ببعض الإصلاحات أنه مهزوز الثقة فى قيادته، ويعتقد أننى أريد إقصاءه عن الزعامة وقال لى وقتها: تريدون أن تفعلوا بى ما فعلته أنا بالإمام الهادى عمه الذى أقصاه من قبل، وما فعله تلامذة الترابى به.. لقد ذهلت وقتها، لأننى قدمت له المذكرة فى إطار الاعتراف بقيادته، أما الترابى فقد صنعوا له كمينا وفوجىء بمذكرة العشرة، وقلت له: لا وجه للشبه بين الحالين، ونحن لا نريد إبعادك عن القيادة، لكن استرعى انتباهى وقتها مخاوفه على وضعه القيادى.

■■ هل كانت لكم مشكلات مع الصادق المهدى نفسه أم مع صقور حزب الأمة؟

المشكلة أن الصادق كان يتخوف من أى وضع تنظيمى جديد للحزب لا تكون فيه سلطة القرار فى يديه بالكامل وبنسبة 100٪، ومن هنا كانت الخلافات بينى وبين الصادق، أما الآخرون فكانوا مجموعة من المشاغبين الذين لم اهتم بهم على الإطلاق، فالقرار الحقيقى كان فى يد المهدى فيما الباقون مغيبون تماما.

حتى تفاصيل التفاوض مع الحكومة على مدى العامين الماضيين لم يطلع عليها المقربون من المهدى إلا فى شهر أبريل الماضى.

■■ لكن قطاعات كبيرة فى الحزب لا تنكر زعامة الصادق الدينية والسياسية؟

المهدى يسير على طريق الترابى ويعمل على محو شرعية مخالفيه، وهو دعا إلى مؤتمر الحزب المقبل من أجل هذا الهدف ولكن فى تقديرى أن ما يقوم به يعبر عن ضعف حقيقى وليس عن قوة وثقة فى زعامته للحزب.

■■ هل تنكر شعبيته؟

قد يستطيع المهدى حصد آلاف المؤيدين ليصفقوا له

■ المهدى

■ الترابى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ثم ينفضون من حوله ولكن أين له بكوادره القيادية، فالترابى حشد 10 آلاف من السودانيين يهتفون باسمه وفى النهاية فصلته هيئة القيادة فى الحزب.

■■ ما الجديد الذى تقدمه أنت إذن؟

نحن وجهنا دعوة إلى الشباب من أجل الانتقال من الواقع السياسى القديم الذى أثخنته الخلافات ودعونا إلى بناء واقع جديد يبدأ بالاعتراف بالواقع والاعتراف بالفشل السياسى للحزب والنتائج التى ترتبت عليه.

والواقع يحتم المصالحة مع الجيش والقوة الحاكمة والعمل تفاوضا من أجل دفع التحول السياسى، وبموجب ذلك مع الحكومة ووقعنا برنامجا وطنيا تمت على أساسه المشاركة فى الحكم.

■■ لكن ما تفسيرك لوقوف التجمع السودانى المعارض والحزب الاتحادى ضد انشقاقك عن حزب الأمة؟

خوفا من العدوى، فالحزب الاتحادى يخاف من أن ينال المصير نفسه، كما أن الاتحاديين لا يرتاحون لمشاركة حزب الأمة فى الحكومة بدافع من الغيرة.

■■ هل تغيرت قناعتك بشأن التحول الديمقراطى والتداول السلمى للسلطة؟

لم تتغير وإنما وصلت إلى قناعة أخرى مفادها أن الأسلوب الذى تسير به التركيبة السياسية الموجودة حاليا تصل بنا إلى أهدافنا السياسية لأن الأسلوب قائم أساسا على الصراع فإذا وصل التجمع المعارض مثلا إلى السلطة سيكرر نفس الأسلوب الذى رأيته فى التجارب الديمقراطية السابقة، حيث تستغل البرامج الجميلة والأهداف والمبادىء النبيلة فى تحقيق مكاسب وقتية.

■■ البعض يرى أن مشاركتك فى الحكومة تمد عمر النظام السودانى؟

سؤال يفترض أن هناك مقومات لسقوط النظام، وأن البديل أفضل، التجمع لم يستطع إسقاط النظام، كما أنه ليس فى وضع أفضل حالا من النظام، كما أن النظام حدثت به متغيرات حقيقية أهمها الاعتراف بالآخر والسودان مقدم على تحولات كبيرة، وواجبنا الدفع فى اتجاه تحقيق نتائج إيجابية.

■■ هل كان لاتفاق ماشاكوس تأثير سلبي على مصالحتك مع الحكومة؟

على العكس فقد عزز رؤيتنا فى خدمة التحول الديمقراطى والمشاركة فى صنع السلام.

■■ يتردد أن الحكومة وبعض الجهات الخارجية هى التى دعمت انشقاق حزب الأمة؟

لا توجد أياد خارجية ولا دور لأحد فى هذا التحرك، فالمشكلات فى الحزب بدأت منذ 3 سنوات ثم تفاقمت بعد ذلك حتى انتهت إلى هذا الوضع.

■■ لكن الحكومة وفرت لكم أماكن لمؤتمركم الانشقاقى وتم نقل المؤيدين فى وسائل نقل وفرتها الحكومة؟

لم يحدث هذا وقد عقدنا المؤتمر فى أماكن عامة تؤجر لنا ولغيرنا وكل هذه الاتهامات حجة لتشويه صورتنا بعد خروج المؤتمر بنتائج إيجابية وتنظيم دقيق.

■■ موقفكم من التحالف مع الحكومة يتعارض مع خروج آخرين من الحزب الحاكم مثل وزير النقل

■ مبارك الفاضل

لام أكول وأمين بنانى ومكى بلايل القياديين فى الحزب الحاكم؟

لام أكول فقد مصداقيته بعدم خروجه من الحكومة بعد خروجه من الحزب الحاكم، أما بنانى وبلايل فموقفهما ليس أصيلا وجاء بعد فصلهما وقد قيمنا تجارب الأحزاب التى دخلت الحكومة ووجدناها تعتمد على وزن الأحزاب، وبعضها أخذ وزنا أكثر مما يستحق، وهو ما ينطبق على رياك مشار ولام أكول، وأعتقد أن حزب الأمة سيكون فاعلا وحيويا وقادراً ومؤثراً خلال مشاركته مع الحكومة.

■■ لكن هناك اتهاماً موجها إليك بأنك اشتريت الناس بأموالك، وأن المؤتمر مطعون فى شرعيته؟

اتهامات باطلة، لا أساس لها يبررون بها هزيمتهم، إذا كان ممكناً أن يتم شراء كل تلك القيادات فى الحزب وهم 40 عضواً فى المكتب السياسى و10 فى مكتب القيادة وغيرهم كثيرون، فمعناه أنه لا يوجد حزب.

■■ وكم دفعت لك الحكومة؟

لم تدفع لى وإنما دفعت للصادق مليون دولار كتعويضات فى إطار عملية الاتفاق السياسى، ولو لم تكن تدعمه ما أعطته الأموال.

■■ كنت الساعد الأيمن للصادق المهدى وأقرب المقربين إليه على مدى سنوات طويلة كيف استطعت نفسيا الإقدام على الانشقاق عنه ومهاجمته؟

على المستوى الشخصى والنفسى اعتبره أمرا مؤسفاً، ولكننى فعلت ذلك من أجل المصلحة العامة، وعزائى أننى حاولت المستحيل من أجل إقناع الصادق المهدى بضرورة الإصلاح وظللت حتى آخر لحظة أرجو الإصلاح■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الاهرام العربى
التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

لام أكول.. الوزير الجنوبى الذى خلعه البشير من السلطة:

الجنوبيون ليسوا ضد العروبة

الدكتور لام أكول وزير النقل السودانى والقيادى الجنوبى البارز الذى أقاله الرئيس السودانى عمر البشير من منصبه أخيراً يعد واحداً من أكثر القيادات الجنوبية المثيرة للجدل من خلال مصالحاته وخصوماته مع الحكومة السودانية فقد تنقل بين العديد من مواقع المسئولية، وكانت له أدوار بارزة فى صياغة الأحداث السياسية فى السودان فى العقد الماضى، عمل أستاذاً للهندسة الكيميائية فى جامعة الخرطوم ما بين عامى 1980و1986، ثم حمل السلاح بعدها، وانضم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التى يتزعمها جون جارانج. وفى عام 1997 وقع كرئيس للفصيل المتحد اتفاقية فاشودة للسلام مع الحكومة السودانية، وعاد بموجبها إلى الخرطوم.

■ لام أكول

فى يوليو الماضى قدم استقالته من الحزب الحاكم احتجاجا على ما وصفه بعدم تنفيذ الحكومة لاتفاقية السلام التى وقعتها معه وعلى غياب الديمقراطية والعدالة والشفافية.

وعمل أخيراً على تأسيس حزب «العدالة» وفى يوم الإعلان عن بدء النشاط الجماهيرى لحزبه أصدر الرئيس البشير قراراً بإقالته من منصبه فى التشكيل الوزارى الأخير، حاورته «الأهرام العربى» حول الاستقالة من الحزب الحاكم والإقالة من الحكومة.. وتقييمه لمستجدات الأوضاع فى السودان، بعد اتفاق «ماشاكوس».

■■ كيف تلقيت نبأ إقالتك من الحكومة؟

لم يفاجئنى قرار الإقالة الذى عرفته من وسائل الإعلام، ولم أبلغ به مباشرة، ولكننى كنت أتوقعه وأستعد له تماما، وقد ارتحت كثيرا.

■■ وأين سيكون موقعك فى المرحلة المقبلة؟

لا يهمنى الموقع، كل ما أتمناه بكل قلبى وإحساسى أن يتحقق السلام، ويعم ربوع السودان الجريح، وسأبذل قصارى جهدى للإسهام فى ذلك، أما بعد تحقيق السلام، فأسعد بالعودة إلى الحياة الأكاديمية كأستاذ للهندسة فى جامعة الخرطوم بالذات، التى أدين لها بالكثير.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

■■ هل تعتقد أن إقالتك جاءت كرد فعل لإعلانك تشكيل حزب «العدالة»، وبدء نشاطه السياسى، بعد استقالتك من الحزب الحاكم؟

ربما، لكن هذا لا يهم الآن، المهم أننا نسعى الآن إلى إنشاء حزب أكبر يجمع شمل أهل السودان حول قضايا العدالة والمساواة والديمقراطية الحقيقية، ومثل هذا الحزب هو الضمانة الوحيدة فى نظرنا لوحدة وطنية حقيقية فى السودان، مبنية على الواقع وليس على الأوهام أو التسلط.

■■ ولكن ترددت أنباء من قبل عن اعتزامك الانضمام إلى الحزب الذى يعتزم جون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان تأسيسه؟

هذا الاتهام لا أساس له من الصحة، لأننى الآن رئيس الفصيل المتحد، وهى حركة سياسية عسكرية، وحتى وقت قريب كنت عضواً فى حزب المؤتمر الوطنى الحاكم. وبعد استقالتى منه سعيت مع بعض إخوانى إلى إنشاء حزب العدالة، فلا يمكن أن أكون فى موقف إنشاء حزب لطرف آخر.

■■ ألا يوجد حوار بينك وبين جارانج؟

لقد أعلنت على الملأ أننى سأجرى حوارا مع الأحزاب السودانية الموجودة فى الساحة حول هموم الوطن، التى هى همومنا جميعا، ولن أستثنى فى ذلك أحدا.

■■ وما مدى التعاون بينكما لتوحيد الجنوبيين؟

موضوع توحيد الجنوبيين هم أساسى بالنسبة لى، وأعتقد جازما أن هذه الوحدة ضرورية، ولا بد منها إذا أردنا حقا وحدة السودان، ولى مواقف مشهودة فى الماضى لتحقيق هذا الهدف، ولقد اختلفت مع بعض قيادات المؤتمر الوطنى (الحزب الحاكم) الذين يسعون ليلاً ونهاراً لتفتيت الصف الجنوبى ظنا منهم أن ذلك سيحقق أهدافهم الوقتية قصيرة النظر، ولا مانع لدى من أن أتعاون مع كل من يرغب فى توحيد الجنوبيين.

■■ لماذا استقلت من الحزب الحاكم؟

السبب هو التباطؤ فى تنفيذ اتفاقية فاشودة للسلام، التى وقعتها بنفسى مع الحكومة عام 1997 فلقد كانت المواد التى اتفقنا عليها واضحة، ولم تلتزم الحكومة بتنفيذ المواد الأساسية فى الاتفاقية، وكذلك الإجراءات الأمنية والعسكرية، وقد كان ذلك سببا فى خروج رياك مشار القيادى الجنوبى الذى عمل مساعداً للبشير، ثم انشق على الحكومة وتحالف مع جارانج.

■■ لماذا قررت مواصلة العمل السياسى فى الخرطوم بعد انشقاقك عن الحزب الحاكم، ولم تذهب إلى الغابة كما فعل جنوبيون آخرون؟

كانت لدى قناعة تامة بأن العمل السياسى فى الداخل أجدى، ولقد اكتشفت بعد عودتى إلى الخرطوم منذ خمس سنوات أن ما أدعو إليه من مواقف وما أطرحه من أفكار يجد تأييداً من قطاعات كبيرة من الشعب السودانى وهنا قلت لنفسى كيف أترك هذه الجماهير، وأذهب لأنزوى فى ركن صغير.

■■ كيف كانت علاقتك بالرئيس البشير خلال فترة عملك كوزير فى الحكومة؟

علاقتى بالبشير طيبة جدا، وأحمل له احتراماً كبيرا فهو رجل متواضع يحترم الناس والرأى الآخر، لكن خلافنا كان مع آخرين فى النظام، وليس معه هو شخصياً.

■■ إذن مع من كانت خلافاتك إن لم تكن مع البشير؟

مع مجموعة مراكز القوى فى الحكومة، بسبب خروجهم على اتفاقية السلام التى وقعناها معها.

■■ من تقصد بمراكز القوى؟

فى العالم الثالث نمشق الحديث عن الأشخاص أكثر من القضايا، وأنا لا أريد أن أنزلق إلى مهاجمة الأشخاص، ممكن أن نرمز إلى مراكز القوى بمستر إكس، نحن فى السودان نعلم بعضنا بعضا.

■■ وما طبيعة علاقتك بباقى القوى السياسية، هل تسعى إلى التنسيق معها فى المرحلة الراهنة؟

علاقتى بكل الأحزاب السودانية طيبة،، وسأفتح الحوار مع الجميع حتى الحزب الحاكم لو فتح بابا للحوار.

■■ هل يستطيع الدور الأمريكى أن يحقق المعجزة ويأتى بالسلام الدائم فى السودان؟

نجاح أى وسيط يعتمد على ما يملكه من أدوات للضغط على المتفاوضين، وواشنطن تملك ذلك، وكلا الطرفين، الحكومة والحركة الشعبية كانا يتطلعان إلى علاقة أفضل مع الولايات المتحدة، فكان على كل طرف منهما أن يحترم رأى الأمريكيين، الذى تعاظم أخيرا، وتحول من دور المساعد كما وصفه تقرير المبعوث الأمريكى إلى السودان جون دانفورث إلى دور الضاغط.

ولكننا لا نستطيع أن نقول إن الحل الذى يتفاوضون عليه حاليا هو حل نهائى أو الحل المعجزة، لأن هناك أطرافا غير ممثلة فى المحادثات التى تمت فى ماشاكوس الكينية، وقد يكون لتلك القوى رأى آخر إذا لم يحقق الاتفاق النهائى ما تصبو إليه.

■■ لكن ما تقييمك لاتفاق ماشاكوس؟

لقد أحدث اختراقا كبيرا فى عملية البحث عن السلام بحسمه لقضيتى حق تقرير المصير لجنوب السودان وعلاقة الدين بالدولة.

■■ لكن لا تزال هناك عقبات أمام وصول المتفاوضين فى ماشاكوس لاتفاق نهائى فهل يؤدى الخلاف حول بعض القضايا إلى انهيار المفاوضات؟

نجاح أى مفاوضات سلام مرهون بنجاح الإجراءات الأمنية والعسكرية التى يتم التوصل إليها، ولاشك أن التفاوض حول تلك القضايا بين الحكومة والحركة سيأخذ حيزا مقدرا من الجهد والوقت فى الجولة الحالية. وعلى المتفاوضين كذلك تحويل اتفاق ماشاكوس من إطار للحل إلى اتفاقية للسلام، وهذا يتطلب الاتفاق حول ما تبقى من قضايا مثل العلاقة بين الجنوب والخرطوم فى الفترة الانتقالية، وسلطات كل مستوى للحكم وتقسيم الثروة.

■■ لكن هناك معارضين للاتفاق، هل يعرقلونه؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الشعب السودانى عبر بوضوح عن تأييده المطلق لاتفاق ماشاكوس، ولن تقف فى رأيى بعض الأصوات المعارضة للاتفاق دون الوصول إلى اتفاقية نهائية للسلام.

■■ لكن كيف يستمر سلام بدون مشاركة جميع القوى السياسية السودانية فى صنعه؟

إيمانى قاطع أنه لضمان استمرار السلام فلابد من مشاركة جميع الأحزاب السياسية السودانية فى الحكم أثناء الفترة الانتقالية، حتى تسهم فى تحقيق أمنية الشعب السودانى فى التوحيد، وحتى تتحمل المسئولية التاريخية، التى ترتبط بقرار الجنوبيين حول وحدة البلاد أو عدمها كل ذلك ضرورى فى الفترة المقبلة.

■■ لكن كيف يتحقق ذلك فى ظل مبادرة الإيجاد التى تقصر التفاوض على طرفين هما الحكومة والحركة؟

أرى أنه من الحكمة أن يدعو الطرفان بعد الوصول إلى الاتفاق النهائى كل القوى السياسية إلى لقاء جامع للتداول حول الاتفاقية، وإيجاد صيغة تضمن مشاركة الجميع فى عملية السلام، ويمكن لدولتى المبادرة المشتركة مصر وليبيا، بالتنسيق مع دول الإيجاد أن تلعب الدور الرئيسى فى هذا الجانب.

وأرى أنه لابد من إجراء انتخابات عامة فى السودان بعد مضى نصف الفترة الانتقالية، وهى الفترة التى ينص اتفاق ماشاكوس على تقييم ما تم إنجازه فى الجزء الأول منها، وهذه الفترة كافية بأن يكون كل حزب قد رتب نفسه، بما فى ذلك حركة جارانج، وأصبح على استعداد لخوض انتخابات حرة ونزيهة.

■■ لكن البعض يرى أن الجنوب لا يصلح لحكم نفسه، وأنه يمتلىء بتناقضات داخلية تجعل انفصاله كارثة على سكانه؟

غير صحيح والجنوبيون يرون أن الحروب كانت بأياد شمالية، وتلك الدعاوى كانت تساق كتبرير لعدم إعطاء الجنوبيين حقوقهم، وهو حديث خاطىء، وتاريخياً كانت قبائل الجنوب تتعايش بسلام، ولم نسمع عن تطهير عرقى قبل الاستعمار، فالخلافات فى الجنوب، هى إفرازات لخلافات سياسية وعسكرية تقف وراءها القوى التى تحمل السلاح.

■■ هل ترى أن الحرب التقليدية بين قبيلتى الدينكا والنوير انتهت بتحالف جارانج ومشار؟

التصنيف بأن فصيل جارانج من الدينكا وأن فصيل رياك مشار من النوير وأن لام أكول من الشلك خاطىء، فكل مجموعة من المجموعات السابقة تتداخل فيها القبائل، وهناك قيادات فى حركة جارانج غير دينكاوية، ومع مشار أعداد من قبيلة الدينكا، وفى الفصيل المتحد الذى أرأسه كان نائب الرئيس من النوير.

■■ هل تشجع ثروة البترول فى مناطق الجنوب أبناءه على المطالبة بالانفصال؟

البترول عقد المشكلة باشتداد التنافس حول مواقع البترول والتنافس حول مواقع السلطة، لكننى لا أعتقد أنه قد زاد فرص مطالبة الجنوبيين بالانفصال.

■■ هل يعنى إصرار الجنوبيين على حق تقرير المصير أنهم يريدون الانفصال؟

أصر الجنوبيون على أن يمنحوا حق تقرير المصير حتى يكون القرار النهائى فى مستقبل الجنوب فى يد المواطن وليس للسياسيين، والمهم الآن أن الجنوبيين سوف يمارسون هذا الحق عن طريق استفتاء يجرى تحت رقابة دولية لضمان حريته ونزاهته.

■■ فى رأيك لأى شىء يصوت الجنوبيون للوحدة أم للانفصال؟

أرى أن خيار الجنوبيين ستتحكم فيه عوامل كثيرة، من بينها مدى إقناع المواطن الجنوبى بتوفر الثقة بين الجنوب والشمال.

■■ البعض لايزال يراك من دعاة الانفصال؟

لكل شخص الحق فى أن يرى ما يريد، ومن يتحدثون عن أننى انفصالى يريدوننى أن أقبل كونى مواطنا من الدرجة الثانية، وإذا رفضت ذلك تم وصمى بالانفصالية.. أنا أريد وحدة حقيقية دون تمييز لأحد على أحد بسبب الدين أو العرق أو الثقافة.

■■ كيف تنظر إلى دور مصر فى المرحلة الراهنة؟

لاشك أن مصر والسودان تربطهما علاقات تاريخية وجغرافية خاصة، ويتأثر كل منهما بالآخر، ولعبت مصر دورا بارزا فى محاولة لوضع حد للحرب فى السودان منذ عام 1988، ووصولا إلى المبادرة المصرية . الليبية المشتركة.

ولكن شاءت الظروف أن تتقدم مبادرة الإيجاد، وأتى من خلالها اتفاق ماشاكوس، وربما الاتفاقية النهائية، ونتوقع من الشقيقة مصر أن تدعم هذه الجهود بالمشاركة الفعلية كمراقب، وأن تلعب دورا بارزا فى دعم اتفاقية السلام التى ستوقع.

■■ كيف تنظرون إلى التحفظ العربى على حق تقرير المصير باعتباره سيؤدى حتما إلى انفصال الجنوب؟

النقطة الأساسية هى المزايدات التى تمت من الحكومات المتعاقبة على السودان، والتى كانت تسعى لإفهام العرب أن الإسلام والعروبة فى السودان فى خطر، هذه المزايدات خلقت فهما خاطئا للأوضاع فى جنوب السودان، وأصبح ينظر إلى الأمر كأن هناك مجموعة عربية إسلامية يجب دعمها فى مواجهة مجموعة أخرى تريد الانضمام إلى المنظومة الإفريقية وبالتالى اتخذ العرب موقفا مساندا لشمال السودان وفهموا أن حق تقرير المصير للجنوب سيكون ضد توجهات العرب، وهو فهم خاطىء، ساعد على انتشاره أن الصوت الجنوبى كان خافتا، ربما بسبب حاجز اللغة، وعدم بلورة الجنوبيين لخطاب واضح، يشرح ملابسات قضيتهم، وكيف أنه يتم تفسير حق تقرير المصير بطريقة مبتورة ولكن على أى الأحوال كان يجب أن يسأل العرب أنفسهم لماذا أقرت جميع القوى السودانية حق تقرير المصير؟!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

مشروع "بروتوكول قسمة السلطة" في السودان: رئيس وزراء وحكومة للجنوب ودساتير للمركز والولايات

□ لندن - «الحياة»

■ يتناول الجزء الاخير من مشروع «بروتوكول قسمة السلطة» الذي عرضه وسطاء الهيئة الحكومية للتنمية في شرق افريقيا (إيغاد) التي تضم كينيا واوغندا واثيوبيا واريتريا ومجموعة «شركاء إيغاد» التي تضم اميركا وبريطانيا وكندا وايطاليا والنروج وهولندا وسويسرا، أمام المفاوضين من الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» في مفاوضاتهم المستمرة حاليا في ماشاكوس في كينيا، حكومة جنوب السودان وصلاحياتها وبنية الحكومة على مستوى الولاية وسلطاتها، علما أن في السودان ٢٦ ولاية تسع منها في الجنوب ستصبح بعد اقرار الاتفاق اقليما واحدا هو الجنوب.

ويشير النص الى عدة دساتير هي دستور السودان ودستور جنوب السودان ودستور لكل ولاية. وينهي المشروع سلطة الرئاسة في اختيار حكام الولايات، اذ ينص على أن تنتخب الهيئة التشريعية للولاية حاكمها الذي يكون مسؤولاً امام هذه الهيئة، ويمكن ان يُنحى من منصبه بمشروع قرار يحظى بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة التشريعية للولاية. ويقر انتخاب هيئات تشريعية للولايات متزامنة مع انتخابات البرلمان الوطني خلال ١٨ شهرا من توقيع الاتفاق، لكنه يفوض الحكومة و«الحركة الشعبية» تشكيل مجالس ولايات في الفترة السابقة لهذه الانتخابات.

ويخص المشروع جنوب السودان بحكومة اقليمية تعمل وفقاً لـ «دستور لجنوب السودان» الذي يتبناه «مجلس جنوب السودان» بغالبية ثلثي كل الاعضاء. ويمكن لمجلس الجنوب تعديل دستور الجنوب بغالبية الثلثين. وينص على «انشاء او انتخاب مجلس وزراء تنفيذي يرأسه رئيس وزراء ونائب رئيس وزراء لجنوب السودان»، ويحق له انشاء مؤسسات مستقلة. ويلاحظ أن «إحدى المسؤوليات الاساسية لحكومة جنوب السودان ان تؤدي دور المحاور نيابة عن ولايات الجنوب مع الحكومة المركزية، وان تتفاوض وتضمن تأمين حقوق ومصالح شعب جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية».

وفي ما يأتي النص المتعلق بسلطات حكومة جنوب السودان وحكومات الولايات:

القسم الثالث: بنى وسلطات الحكومة على مستوى الولاية.

٦- سيكون هناك «هيئة تشريعية للولاية» يتالف من ( ) عضواً ينتخبون وفقاً للملحق الانتخابي. ٦/١) ستعمل الولايات في البداية وفقاً لدستور الولاية النموذجي المثبت في الملحق. وحال انعقاد الهيئة التشريعية، سيحق له ان يعدّل دستور الولاية النموذجي بغالبية ثلثي العدد الكلي للاعضاء، شريطة الا يناقض التعديل الدستور الوطني وكذلك، حيثما يكون مناسباً، دستور جنوب السودان. ٦/٢) ريثما تجري الانتخابات المشار اليها هنا في الفقرة الفرعية ٦/١، سيكون تركيب الهيئات التشريعية للولايات (...) وفقاً لما جرى الاتفاق عليه بين الطرفين واخذاً بالاعتبار الحاجة الى شمولية التمثيل والصدقية والشرعية. ٦/٣) ستجري الانتخابات المشار اليها هنا في الفقرة الفرعية ٦/١ في التاريخ ذاته المحدد لانتخابات المجلس الوطني المشار اليها في القسم ١/٢/١ (فترة اقصاها ١٨ شهرا). ٦/٤) ستنتخب الهيئة التشريعية للولاية حاكم ولاية يكون مسؤولاً امام الهيئة التشريعية للولاية ويمكن ان يُنحى من منصبه بمشروع قرار يحظى بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة التشريعية للولاية. ٦/٥) ستكون الهيئة التشريعية للولاية مؤهلة لتشريع القوانين في ما يتعلق بالمجالات العملية المدرجة في الملاحق. ٦/٦) يجب ان يوقع حاكم الولاية أي قانون يُقر كما ينبغي من قبل الهيئة التشريعية للولاية، وفي حال عدم حدوث ذلك، سيعتبر بعد (٧) ايام موقعاً كقانون من قبل حاكم الولاية. ٦/٧) سيمارس حاكم الولاية، مع مجلس لوزراء الولاية يُعيّن من قبله، السلطات التنفيذية للولاية التي ستكون في ما يتعلق بالمجالات العملية المدرجة في الملاحق، واي صلاحيات رئاسية اخرى يُمنح للدولة من قبل دستور الدولة او الدستور الوطني، والهيئة التشريعية الوطنية او الهيئة التشريعية للولاية، واتفاق السلام. ٦/٨) سيُعيّن مجلس وزراء الولاية من جانب حاكم الولاية من اعضاء الهيئة التشريعية للولاية، مع مراعاة الحاجة الى شمولية التمثيل وحكومة للولاية ذات قاعدة عريضة. ٦/٩) سيتمتع اعضاء الهيئة التشريعية للولاية والسلطة التنفيذية للولاية بالحصانة وفقاً لما يقره القانون. ٦/١٠) ستبت الهيئة التشريعية للولاية في شان قواعد عملها وترتيباتها الاجرائية وهيئاتها وغير ذلك، وتنتخب رئيسها.

٧- المؤسسات القضائية للولاية: ٧/١) ستتولى حكومة الولاية مهمة انشاء محاكم محلية او تقليدية، ومحاكم رسمية وجنائية ومدنية، ومحكمة استئناف للولاية. ٧/٢) يجب ان تتولى الهيئة التشريعية للولاية: تحديد موقع المحاكم. تعيين وتدريب وإقصاء القضاة. وضع قواعد الترتيبات الاجرائية الجنائية والمدنية، وفقاً للدستور واتفاق السلام، وما ينبغي من احترام لحقوق الانسان، وتوفير ضمانات لاستقلال ونزاهة القضاء وضمان الا يتعرض القضاة الى التدخل السياسي. ٧/٣) سيكون المدقق العام الوطني ملزماً بالتحقيق والتدقيق المالي في حسابات حكومات الولايات واجهزة الدولة والمؤسسات العامة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

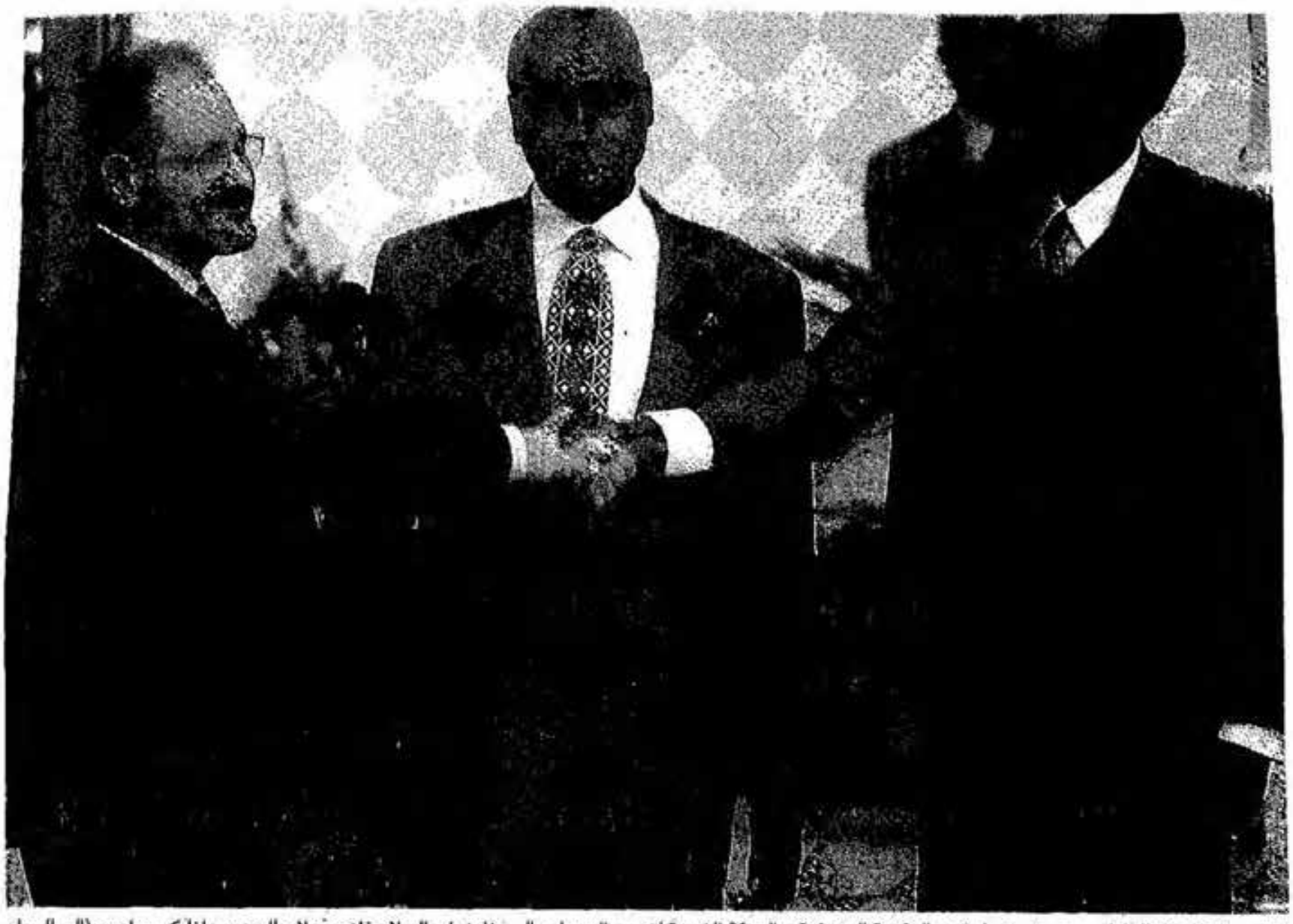

الرئيس الكيني دانيال اراب موي بين رئيسا وفدي الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» الى مفاوضات السلام غازي صلاح الدين وسيلفا كير ميارديت(الى اليسار

القسم الرابع: الحكومة الاقليمية لجنوب السودان

٨- في ما يتعلق بالمنطقة المؤلفة من ولايات جنوب السودان، ستكون هناك «حكومة اقليمية لجنوب السودان». ١/٨) ستعمل الحكومة الاقليمية لجنوب السودان وفقاً لـ «دستور لجنوب السودان» يتبناه «مجلس جنوب السودان» بغالبية ثلثي كل الاعضاء. ٢/٨) سيكون مجلس جنوب السودان في البداية مؤلفاً من اعضاء الهيئات التشريعية لولايات جنوب السودان. وسيتمتع مجلس جنوب السودان، عندما يسن دستور جنوب السودان، بصلاحية منح الحكومة الاقليمية لجنوب السودان سلطات الولايات، كما هو مثبت في الملاحق، وفق ما يقره منها مجلس جنوب السودان (وكل برلمان ولاية). ٣/٨) يمكن لمجلس جنوب السودان ان يعدل دستور جنوب السودان بالتصويت بغالبية الثلثين. ٤/٨) سيتم انشاء او انتخاب مجلس وزراء تنفيذي يرأسه رئيس وزراء ونائب رئيس وزراء لجنوب السودان، من قبل مجلس جنوب السودان وفقاً لدستور جنوب السودان الذي سيتم تبنيه وطبقاً للدستور الوطني. ٥/٨) ستثبت السلطات التشريعية والتنفيذية لمجلس جنوب السودان والحكومة الاقليمية لجنوب السودان على التوالي في الملحق (هـ) ودستور جنوب السودان واتفاق السلام. ٦/٨) ستتولى السلطة التنفيذية لجنوب السودان انشاء مؤسسات مستقلة وفقاً لما يرتايه اتفاق السلام والدستور الوطني ودستور جنوب السودان. ٧/٨) سيتم انشاء الحكومة الاقليمية لجنوب السودان من قبل مجلس جنوب السودان مع مراعاة الحاجة الى شمولية التمثيل والشرعية والصدقية. ٨/٨) ستنفذ الحكومة الاقليمية لجنوب السودان التزاماتها وتمارس الحقوق والصلاحيات في ما يتعلق بالقضايا الامنية والمالية والتنموية وفقاً لما هو مثبت في : ١- اتفاق وقف النار. ٢- اتفاق قسمة الثروة. ٣- بنود اتفاق السلام واي اتفاق اخر يتعلق باعادة بناء وتطوير جنوب السودان. ٩/٨) ستكون احدى المسؤوليات الاساسية للحكومة الاقليمية لجنوب السودان ان تؤدي دور المحاور بالنيابة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عن ولايات جنوب السودان مع الحكومة الوطنية وان تتفاعل وتتفاوض وتضمن تامين حقوق ومصالح شعب جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية.

٩- الحكم المحلي

١/٩) الحكم المحلي هو مستوى مهم من الحكم، وسيكون نهوضه بمهامه كما ينبغي ضمن نطاق مسؤولية الولايات.

١٤- الملحق (هـ): سلطات حكومة جنوب السودان

ستكون السلطات التشريعية والتنفيذية لحكومة جنوب السودان كما يأتي:

١- تبني وتعديل «دستور لحكومة جنوب السودان».

٢- التشريع في ما يتعلق باي من البنى والخدمات في ارجاء المنطقة.

٣- اقتراض الاموال على مسؤولية حكومة الجنوب السودان ضمن مؤشرات السياسة الاقتصادية العامة.

٤- التخطيط للخدمات الحكومية داخل اقليم جنوب السودان، بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

٥- تعيين وتثبيت ودفع رواتب المسؤولين والموظفين الحكوميين في الاقليم.

٦- الموارد المالية للاقليم.

٧- التنمية الاقتصادية في الاقليم.

٨- تنسيق الخدمات الاقليمية او وضع معايير الحد الادنى للاقليم او وضع معايير متسقة للاقليم في ما يتعلق باي قضية او خدمة (...) ويشمل ذلك التعليم والخدمات الاجتماعية والشرطة والسجون والخدمات العامة والمحاكم الرسمية والمدنية والجنائية والمؤسسات القضائية واي امور اخرى مشار اليها في الملاحق.

٩- اي سلطة تطلب احدى الولايات او الحكومة الوطنية ان تمارس بالنيابة عنها، رهناً بموافقة الحكومة الاقليمية لجنوب السودان.

١٠- الاستفتاءات الاقليمية.

١١- فرض الضرائب وتوفير عائدات للاقليم.

١٢- الموازنة الاقليمية، رهناً بالاتفاق بشان قسمة الثروة.

١٣- الخدمات العامة الاقليمية.

١٤- الامن الاقليمي وفقاً لاتفاق وقف النار.

١٥- علم الاقليم وشعاره ونشيده.

١٦- اعادة اعمار وتنمية الاقليم ككل، رهناً ببنود اتفاق قسمة الثروة.

١٧- الاعلام الاقليمي والمطبوعات ووسائل الاعلام خدمات الاتصالات اللاسلكية في الاقليم.

١٨- لغة (لغات) العمل الرسمية لاجهزة حكومة جنوب السودان.

١٩- تدقيق حسابات الاقليم.

٢٠- اعادة التاهيل والمساعدات المقدمة الى المعوقين من قدامى المحاربين وتوفير الرعاية لعائلات قدامى المحاربين المتوفين او المعوقين.

٢١- اي قضية تتعلق بمادة أشير اليها في الملاحق ولا يمكن معالجتها بشكل فاعل من جانب ولاية واحدة وتقتضي تشريعاً او تدخلاً اقليمياً.

١٥- الملحق

اذا كان هناك تناقض بين بنود قانون احدى الولايات و/او قانون اقليمي و/او قانون وطني، فان قانون مستوى الحكم الذي سيُعتمد هو ذلك الذي يتعامل باقصى فاعلية مع موضوع البحث في القانون، مع مراعاة:

١- مبدأ تفريع السلطة.

٢- ما اذا كانت هناك حاجة الى قواعد ومعايير اقليمية او وطنية.

٣- الحاجة الى الاقرار بسيادة الدولة مع مراعاة الحكم الذاتي للولايات.

٤- الحاجة الى ضمان رفاه الشعب وحماية حقوقه الاساسية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الحياه

التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

قضايا حساسة في مفاوضات السلام السودانية (الحلقة السادسة)

المعاطف افريقية والخناجر غربية والمدافعون عن العروبة أيتام على مائدة لئام

نزار ضو النعيم *

■ دفع السودانيون ثمناً باهظاً لتهربهم الطويل من مواجهة الأزمة في هويتهم وتحزبهم جماعات تدافع كل واحدة عن مكون وتنفي الآخر. وانفقوا زمناً آخر في التدافع حرباً لفرض إرادة على أخرى، واستنفدوا في ذلك خزينتهم ومواردهم وعبارات التعبير والتخوين.

لم تفد المداورة وتسمية الأشياء بغير مسمياتها، ولم تبق في القاموس مفردة لم تستخدم في التعمية والاحتيال. ودار الزمن دورته ووجدوا انفسهم امام الاختبار الاخير، ووجدوا بلادهم على أعتاب مرحلة فاصلة في تاريخها.

لا عيب في لجوء بعض اهل جنوب السودان الى عمقه الثقافي العرقي في الغرب وافريقيا طلباً للدعم والسند، فالعلاقة قديمة واصيلة ومن المسلّمات. ولا عيب في لجوء عرب السودان ومسلميه الى عمقهم الثقافي بين العرب والمسلمين. ولن يكون غريباً إذا نهض العمق لاسناد الامتداد، وشد المركز على سواعد الأطراف. العروبة في السودان اصيلة، والافريقية اصيلة، والغرب مرتبط ببعض السودانيين بوشيجة الدين.

والأيادي الخارجية في السودان قديمة وراسخة، ولا معنى للبحث عن بادئ لأن اهم مكونات الشخصية السودانية واردة اليه مع بعض التعديلات. وقد يقول الافريقي المسيحي السوداني لأخيه العربي المسلم أن ذلك جاء مع الفتوحات الاسلامية والنزوحات العربية التي سبقتها، ويكون محقاً. وقد يقول عربي السودان لافريقيه محقاً ان التدخلات التي تؤثر في واقع اليوم بدات مع الاستعمار البريطاني الذي تدثر بدثار مسيحي كثيف، فعزل الجنوب عن الشمال وحظر الهجرات والتلاقح، حتى بلغ به الأمر منع لبس الجلباب الشمالي في الجنوب. وسيقول ان الاستعمار اغلق الباب امام التعليم الرسمي في الجنوب وفتحه للمبشرين من كل نحلة فانشاوا المدارس. وبلغ الشطط بالمبشرين أنهم كانوا يشترطون على الجنوبي أن يغير اسمه الى اسم مسيحي قبل أن يلج باب المدرسة. ولا مدرسة غير مدرسة المبشر، والجنوبي انسان راغب في التعلم شأنه في ذلك شان الجميع.

هذا هو عمق التدخلات، لذلك فإن نفيها مكابرة ومدافعتها خيال. الأيادي الخارجية في الدول سياسية احياناً واقتصادية المنشأ، لكنها في السودان ايضاً ثقافية وعرقية ومن صلب التكوين.

السودنة والعروبة

قال كثيرون بسودانية السودان وتحدثوا عن ثقافة وشخصية وهوية سودانية. ولكن اذا طلب الى دعاة السودنة أن يصفوا كل سياستهم الخارجية المفضلة مثلا يتحدثون حديثاً جميلاً عن سياسة منفتحة على افريقيا ومناصرة لقضاياها، ومنفتحة على العرب ومحاربة الى جانبهم ومنفتحة على الغرب ومرضية له. ومن شواهدهم أن ازهى فترات سياسة السودان الخارجية كانت فترات مراضية للجميع واشبه بالماء بلا طعم ولا لون ولا رائحة ولا نكهة. وافلتهم محقون. السودان جسر العرب والمسلمين الى افريقيا، وجسر الافارقة الى العرب ولا يشبهه في ذلك قطر من اقطار العرب الافريقية الباقية. لكنه ايضاً حاجز الغرب بين العرب المسلمين وافريقيا، فكيف يراضي الجميع؟

والعروبة في السودان ممتدة وتفاخر بانها لم تدخل غازية. حتى ان افراد قبائل الجنوب الكثيرة ذات اللغات غير المكتوبة لا يتخاطبون إلا بلغة مشتركة واحدة هي هجين عربي - افريقي اسمه «عربي جوبا». هذه لغة الغالبية غير المتعلمة، اما الاقلية الضئيلة المتعلمة فتتحادث بالانكليزية. والافريقية في السودان ممتدة وعميقة حتى انك لن تجد سودانياً لا تسري في عروقه دماء افريقية، سوى قلة قليلة من احفاد المهاجرين الذين جلبهم الاستعمار التركي ثم البريطاني، وهم الى فناء.

كثير من الشعوب المستقرة اليوم حسمت تنافس مكوناتها وخلدت الى هوية موحدة بالقوة فرسخت. لكن الحال اليوم غير

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

طبيبة من إحدى منظمات الاغاثة الغربية في مخيم للاجئين في السودان.

حال الأمس، زمن الغزوات والحملات. لم يبق أمام السودانيين غير التعايش مع واقعهم، والنبش بين عوامل تعددهم بحثاً عن صلة ورابط.

ويقترح الكاتب السوداني فرانسيس دينغ في مقدمة روايته «بذرة الخلاص» البحث في «أسس مقبولة لجميع الاطراف، وان نوضح بجلاء من نحن لا ما ينبغي أو نتمنى». ويرى أن «ما يفرق ثقافياً وعرقياً في الغالب اسطورة نمت وتطورت نتيجة تاريخ طويل ومتناقض من الشفرقة. مثل هذه الأسطورة لا يساعد في بناء الامة الواحدة، لان لا مناص للسودانيين جميعاً من أن يتعايشوا امة واحدة».

المبادرات

المبادرات لحل مشكلة السودان افريقية ذات رداء غربي وعربية، كما في مبادرة دول «ايغاد» وهي اثيوبيا وكينيا واوغندا واريتريا، ويدعمها «شركاء ايغاد» وهم اميركا وبريطانيا وكندا والنروج وايطاليا وسويسرا واحياناً هولندا، وكما في المبادرة المصرية - الليبية. بالطبع «شركاء ايغاد» هم شركاء في قضية جنوب السودان لكنهم ليسوا شركاء ذوي جدوى في قضايا الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر في شرق افريقيا، وهو اسمها الأصلي. أرادوا معطفاً افريقياً مناسباً للتدخل في قضية جنوب السودان ووجدوه، واستلوا الخناجر.

ورجح الشركاء كفة المبادرة الافريقية، وقعد العجز بالمبادرة العربية فولدت معادلة مختلة في مشاكوس ستنتج منها ظلامات جديدة، وتنذر بصراع جديد وان طال الزمن.

تبسيط مخل ان نقول ان العرب قصّروا فوجدوا انفسهم خارج الركب، لأن لهم أيادي بيضاء كثيرة على السودان خصوصاً في السبعينات والثمانينات. ويشمل ذلك مساعدات كثيرة للجنوب من الكويت والسعودية والامارات، بعد اتفاق السلام الأول عام ١٩٧٢. ولا يزال السودانيون، خصوصاً الجنوبيين، يذكرون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عروبة السودان لا تتناقض مع أفريقيته.

بإعزاز السفير الكويتي السابق عبدالله السريع الذي قسم وقته بين الخرطوم وجوبا عاصمة الجنوب التي انشأ فيها مؤسسات. ويحفظ التاريخ ان سكان مدينة جوبا خرجوا متظاهرين تأييداً للكويت بعد غزوها، فيما خرجت تظاهرة في الخرطوم مدافعة عن العراق في وجه التحالف الدولي. وللعراق اياد في رد التمرد لكن هذه حكاية أخرى. كل هذا لا يعفي العرب، وانما يحضهم على الالتحاق بعملية السلام السودانية، لانها تبحث في صراع مكونات وهوية وحتميات تاريخية، وهم لهم في ذلك ضلع شاء الباقون أم أبوا.

ولن يعفي العرب القول ان عروبة السودان التي تستنجد بهم، وهو ثاني بلدان العرب لجهة عدد السكان، مقسمة ومضطربة وضعيفة على شاكلة أحزابها. هي بخلاف ذلك تماماً متينة ومخلصة لعروبتها وغالبية طاغية. كما لن يعفي بعض العرب قولهم انهم لا يستطيعون الاسناد لان حكومة الخرطوم ليست معهم على وئام. يمكننا تجاوز ذلك إذا انتبهنا أننا اليوم نبحث في النتائج وليس المقدمات.

والحديث المصري عن وحدة السودان فيه تعنت واستعلاء يستهجنه كثيرون، والتلميحات المستمرة الى مسالة المياه ليست مفهومة ولا مهضومة لدى السودانيين. وقول الزعيم الليبي معمر القذافي «لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين» أصاب كبد الحقيقة حين لم يقصد، فهو قالها يائساً ومحبطاً، لكنها تصلح أساساً لدعم السودانيين في ما يريدون، وأهل مكة أدرى بشعابها.

الوصاية لن تفيد إذا كان المستفيد ناضجاً ومدركاً، وإذا كان العرب واعين بمشكلة الهوية في السودان فهي بالنسبة الى السوداني أزمة يومية ترافقه الى حقله وسريره.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

أين الدور العربي؟

هناك مجال ومتسع للدور العربي إذ فاتته العربة الأولى وليس القطار كله. القطار لا يزال في مشاكوس نقطة البدء والجميع يتلفتون ولا يرون حولهم عربياً واحداً في المدينة الكينية التي حل بها الأميركي والكندي والبريطاني والإيطالي والنروجي.

والحضور العربي ليس خصماً على أحد لكنه إضافة وإثراء ودعم لبعض المكونات التي تخضع للفحص المجهري. وهو سيجد ترحيباً من الطرف السوداني الشمالي وقبولاً من الجنوبي وسكوتاً جماعياً من الباقين. وسيدافع غالبية اهل السودان العرب والمسلمين عن هويتهم وسيحفظونها، لكنهم في حاجة الى الدعم بعدما تكاثرت السهام. وبعد الاتفاق هناك رقابة دولية يحتاج فيها كل طرف الى صديق، وهناك دفاع مستميت عن وحدة السودان يحتاج الى سند من مقتنع. الكل يتحدثون عن الوحدة، لكن حديث الوسطاء النافذين يبدو حيادياً تماماً وخالياً من أي حماسة. هذا من نوع الدعوات التي تحتاج الى قناعة وحماسة. والدفاع العربي عن الوحدة ممكن بالدعم المباشر للجنوب والانفتاح المباشر عليه. القول اليوم ان يركب العرب موجة السلام فهو حاجة كل السودانيين وموضة الزمن المعاصر، فيتيحوا لأنفسهم ولعروبة السودان ووحدته مقعداً في جدلية الهويات.

اللحظة الماثلة تقتضي تجاوز تحفظات كثيرة، وخطأ ان نتجاذب السوداني والسودان فنمزقهما، لأننا حقيقة نتعامل مع جسم واحد لكل طرف منه نصيب. الواجب الماثل دفع الضرر عن مكون في هذا الجسم. ان استمرار غياب الجانب العربي عن صناعة السلام في هذا البلد سيجعل المدافعين عن المكون العربي الاسلامي في المفاوضات كالأيتام على مائدة اللئام.

* من اسرة «الحياة»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

رؤية مختلفة

ولكننا أصحاب مصالح مع السودان

طلعت جاد الله

دعانى الصديق العزيز بهى الدين حسن مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان لحضور ندوة بعنوان: «هل السودان على أبواب السلام» وهناك كانت المفاجآت متواليه ومتصاعدة لاى مهتم بقصة «ماشاكوس» او الاتفاق بين حكومة السودان برئاسة عمر البشير والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق وقبل ان اسجل لك عزيزى القارئ ملاحظاتى على هذا الموضوع الهام وهذا اللقاء يعنينى أن تعرف ان الغالبية العظمى للحاضرين وكادت تكون المطلقة للأخوة السودانيين من كل الاتجاهات المؤيدة والمعارضة للاتفاق من الشمال ومن الجنوب ولكنهم اجمعوا على اشياء لابد من ذكرها قبل اى حديث.

اولاً: قال احدهم موجهاً كلامه للمصريين وخاصة الإعلام المصرى اذكركم بقول الرئيس القذافى الذى قال «لن نكون سودانيين اكثر من السودانيين» وهو مبدأ تسير عليه مصر وتتفهمه فهذا الاتفاق شأن داخلى للسودان وحده ويقدره السودانيون وحدهم.

ثانياً: يتفقون جميعا على وجود تحفظات على ماشاكوس ولكنهم يتحدثون عن رغبة عارمة لكل السودانيين فى ايقاف الحرب وان الاطراف السودانية فى الداخل جميعها رحبت بالاتفاقية وكذلك فى الخارج.

ثالثاً: ان التحضير لماشاكوس كان علنياً ومنذ فترة طويلة وان حواراً طويلاً جدا كان بين حكومة السودان وواشنطن وما كانت ماشاكوس سوى رقصة التانجو الأخيرة وان مشروع ماشاكوس بدأ فى مركز دراسات علمية بواشنطن ثم شارك فيه مسئولون سودانيون وامريكان وان السودانيين جميعاً لم تفاجئهم الاتفاقية .. بل مفاجأتهم فى ردود الأفعال.

رابعاً: يعتقدون ان موقف مصر مبنى على رد فعل من استبعادها من حضور مفاوضات ماشاكوس ولكن حضره الاتحاد الافريقى ودول الجوار مع الجنوب السودانى وأن ضحايا الحرب الداخلية فى السودان بلغت حسب تقديرهم مليون سودانى إضافة لمصرع الاقتصاد وضياع الثروة.

خامساً: وهو الأهم يوجهون لمصر انتقاداً عنيفاً على تخوفها على الأمن القومى المصرى فى جهة تقرير مصير الجنوب . ويطرحون سؤالا الا يمكن ان يكون الأمر مختلفا اذا أخذ الجنوب حق تقرير المصير تلك الامور نزلت على راسى كالصاعقة فى حوار الشمال والجنوب السودانى على أرض مصر ولكننى أرى ان الاخوة السودانيين قد تحاملوا على الإعلام المصرى كثيرا وعلى الموقف المصرى اكثر.. ولكن لابد أن يعلموا أن لمصر مصالح مع السودان لا يمكن المساس بها منها.

١- ماذا يضمن لمصر ان حركات التمرد الأخرى فى جبال النون ودارفور وهى المناطق القريبة لمصر ستستقر بعد هذه الاتفاقية؟! الا يمكن لحركات التمرد النابعة من شمال السودان نفسها ان تواصل حرب تحرير لاعلان أقليم جبال النوبة مثلاً أقليماً مستقلا وفى سبيل ذلك ستعانى مصر من اضطرابات هذه المناطق القريبة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

منها وهى قضية مرتبطة بامنها فى الحدود الدولية مع السودان.

٢- أمن مصر جزء منه متعلق بأن يظل البحر الأحمر آمنا لا تتسلل إليه إسرائيل وتسيطر على جزء منه وهو تحديداً تهديد مباشر لمصر.. ومنطقى ان تبحث مصر فى الأوراق السودانية المطروحة عن البدائل.

٣- قضية مياه النيل..قضية حياتية للمصريين وهاجس التلاعب فى النيل الازرق الذى يدر على مصر ٨٥ من حصة المياه القادمة لنهر النيل وكذلك ما يحدث من عبث فى بلاد المنبع وهضبات النيل كلها أمور تجعل المصريين حساسين لان النيل مصدر الحياة لكل المصريين وأيا كان شكل الأوضاع فى السودان فمصر ستتعامل مع الجميع لنيل نفس حصصها من المياه ولكن لا يلوم أحد مصر من توجسها على مياه النيل الذى يمثل كل شيء لمصر.

٤- لا يعنى مصر شكل الحكومة السودانية او ما ستؤول عليه الأوضاع فى السودان ولكن هل تغمض مصر أعينها عما يحدث فى السودان حتى تفاجأ غداً بموقف آخر.. السودان دولة شقيقه.. وكل السودانيين فى قلوب المصريين ولكن تجزئة السودان ستفتح الباب على تجزئة دول افريقية وعربية أخرى ضمن مخطط شامل لإعادة تخطيط الشرق الأوسط.

٥- جائز جداً ان يكون وجهة نظر الأخوة السودانيين فى اتفاق ماشاكوس انه اتفاق لم الشمل وجائز جدا ان نراه نحن أنه بداية مخطط تفتيت لدول أخرى وسيكون اولها الصومال.

٦- من حقنا ان نسأل لماذا مثلا استبعد حزب الأمة السودانى والحزب الشيوعى واحزاب أخرى فى الشمال من المفاوضات ومن حقنا ايضا ان نسأل لماذا لم تشترك احزاب وحركات من الجنوب السودانى سوى الحركة الشعبية أليست هذه الأحزاب والحركات فى رفضها او اقصائها قوة قادرة على إلغاء هذا الاتفاق فى أى وقت وبأى شكل.

٧- الدور الأمريكى الذى يعترف به الإخوة السودانيون ويدافعون عنه ما مصلحته فى تجزئة السودان وما مصلحته فيما بعد التجزئة وما هو المقابل للشمال والجنوب من الطرف الأمريكى.

٨- نحن نثق فى عروبة السودانيين شمالا وجنوبا ومصر تتعامل مع حكومة السودان ومع حركة التحرير الشعبية ولكن أليس قيام دولة ذات نهج دينى سيغذى قوى أخرى فى العالم العربى لجرجرة بلادها لحروب داخلية أملاً فى الحصول على دولة ذات صبغة دينية وهذا أخطر ما فى الأمر.

٩- قصة استبعاد مصر من المفاوضات وضم دول الجوار مع الجنوب ألا يعنى انتهاء القصة وان التجزئة فعليا تمخضت وأصبح على دول جوار الجنوب قبولها من الآن وحتى انتهاء الفترة الانتقالية الشكلية المحددة بست سنوات وباستفتاء معروف نتائجه سلفاً.

أيها الإخوة السودانيون لكم السودان افعلوا فيه ما شئتم فهذا بلدكم ولكن من حق مصر ان ترعى مصالحها ومن حق المصريين ان يتوجسوا خوفا على مصالحهم ونأمل الا تكونوا مستقبلاً نادمين على تفتيت السودان لعدة أجزاء يعلم الله عددها.

آخر الكلام

لا شيء يجعل الإنسان سعيداً أكثر من رضائه على نفسه وبخاصة فى عمله وابتعاد المتآمرين عنه وسؤال الاحباب عليه.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

لا تشنقوا شمال السودان بأمعاء الجنوب!!

●● الجامعة العربية والدول العربية قاطبة مطالبون أكثر من أى وقت مضى بعدم دفن الرؤوس فى الرمال إزاء اتفاقية السودان التى تمت بليل وبمنأى عن كل الأعين العربية، وكل السودانيين سواء فى الشمال أو الجنوب سوف يظلون سودانيين إلى يوم الدين رغم أنف كل المؤامرات وكل اتفاقات الإذعان. إلا أن ما نأسف له ومنه أن كثيرا من السودانيين فى الجنوب يعتقدون أن وحدة الشمال مع الجنوب ليست تأكيدا لواقع وليست دعما لاستراتيجية قومية واجبة لكنها - فى رأيهم - تعنى أن استعمارا عربيا إسلاميا يريد أن ينقض عليهم من الشمال وأن يجثم فوق صدورهم وأن يستنزف ثرواتهم!! وهو اعتقاد غرسه فى عقولهم ونماه فى وجدانهم الاحتلال البريطانى القديم، وظلت تعاونه على ذلك بعثات وارساليات التبشير التى تعاقبت على فريسة غضة شديدة البدائية كاملة الأمية الهجائية والسياسية والاجتماعية التى جهلت معنى أن تذوب كل الأجزاء فى كل واحد حتى وإن اختلفت الأسباب!!

●● وجميع حركات التمرد التى نشبت فى الجنوب حركتها أياد خارجية تحرص قبل كل شىء على مصالحها فى السودان فى الحاضر وفى المستقبل.. ونار السودان المتأججة كانت كلما أطفأها المخلصون أوقدها المغرضون الذين استطاعوا أن يجعلوا الانفصال أيديولوجية فى رؤوس المتمردين وساعدهم فى ذلك منذ البداية حلف (ناتو) البغيض والذين التفوا حوله وحملوا شعاراته، كما أرسلت الصهيونية العالمية مبعوثين لها إلى قلب الجنوب ارتدوا ثياب التجار متظاهرين بالأريحية والشرف، فالتف بعض الجنوبيين حولهم وتجرعوا سمومهم كما تسلل نفر آخر من الأثيوبيين جاءوا باسم النجاشى العظيم سبط يهوذا وسليل سليمان الحكيم وبلقيس التى انكروا عليها أصلها العربى وجعلوها عبرية الهوية والهوى.

●● لقد ظل الدفاع عن وحدة السودان والوقوف ضد تجزئتها وتمزيق أوصالها فى نظر الشماليين لا يعنى مصلحة اقتصادية أو بعداً استراتيجيا فحسب، ولكنه يعنى الكبرياء القومى والكرامة الوطنية والمصير الواحد لشقيقين لا يجوز أن يحدث بينهما تناقض، وكل الهجرات التى جاءت إلى السودان لعوامل دينية أو اقتصادية أو بيئية سرعان ما اندمجت فى السكان الأصليين وأصبحت جزءا لا يتجزأ من السودان الكبير وهو نفس ما حدث فى بلدان أخرى منها إنجلترا وفرنسا وأسبانيا وفى الولايات المتحدة ذاتها التى هى دولة مهاجرين من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها، ولأن السودان ومصر ليست بينهما فواصل طبيعية ولا حواجز تضاريسية وتجمعهما أصول واحدة وعناصر مشتركة فى الجنس والهيكل الجسمانى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

جون قرنق

صلاح سالم

محمد نجيب

والقرابة والنسب ومعظم اللغة ومعظم الدين وأساليب الحياة والملك الواحد للقطرين، لذا خرجت صيحات الغاضبين فى مصر والسودان من الصدور فى توقيت واحد تنادى: شعب واحد، نيل واحد، ملك واحد!!، ولم يحدث فى العلاقة المصرية السودانية ما يعكر صفوها إلا أيام الحكم العثمانى الذى نسبت مظالمه فى السودان ظلما إلى مصر!!، لكن حين بزغ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأطلق الرجل الطيب النبيل محمد نجيب نوبة الصحيان عمت الفرحة كل أرجاء السودان ورقص الجميع فرحا واعتبروا أن قائد مصر الجديد الذى جاء ونصفه مصرى ونصفه الآخر سودانى هو عامل توحيد بين مصر والسودان شماله وجنوبه، ولكنهم غضبوا وثاروا عندما تغنى شباب الضباط فى مصر بشيخهم محمد نجيب الذى اختفى فى سرداب سحيق، وهو التوقيت غير المناسب الذى اختاره صلاح سالم ليجرى فى أعقابه استفتاء تقرير المصير الذى انتهى بانفصال السودان عن مصر. وكان ذلك خطأ تراجيديا من ٢٣ يوليو لا يغتفر لأنه ترك ساحة السودان من يومها خالية أمام أطماع من يريدون نهش لحمها واختزال مقوماتها، وكما خرج فى فرنسا إبان ثورتها الكبرى من ينادون بشنق آخر ملك بأمعاء قسيس حتى لا تبقى رموز السلطتين الفاسدتين وقتها وهما السلطة الدنيوية والسلطة الدينية، عاد النداء يتكرر ضمنا على لسان الولايات المتحدة وكل أفاعيلها تنادى:

اشنقوا شمال السودان بأمعاء جنوبه.. حتى لا يبقى الشمال ولا الجنوب!! وهو شنق لا يتم فى يوم وليلة ولكنه أخذ عدة أشكال: الفتن فى الجنوب والانقلابات العسكرية فى الشمال، ولم يعد أمر القوات السودانية الذاهبة إلى الجنوب لوقف التمرد أمرا داخليا أو مواجهة للخارجين على النظام.. بل تحولت أنظار الطامعين إلى ثروات الجنوب الهائلة حيث ملايين الأفدنة السهلية وأوراضى الجزر العديدة الفسيحة الخصبة التى تفتقر إلى الأيدى العاملة وغابات الفاكهة الكثيفة ومعادن الذهب والماس واليورانيوم والبترول الخام الهائل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبد اللطيف عبد الكريم

الذى سيتفوق على كل بترول العالم كيفا وكما.. كل تلك الثروات الهائلة التى يغيب عنها أصحابها من الطبيعى أن يسيل من أجلها لعاب الولايات المتحدة وأن تتهم كل تدخل من الجيش السودانى لحماية وحدة أراضى السودان أمرا يتعلق بحقوق الإنسان وبحرية الأديان، ومن أسف أن يشايع أمريكا بعض المتأمركين الذين هبوا يتهمون السودانيين من قبيلة (البقادة) بشن الغارات على الجنوب خاصة على قبيلة (الدنكا) وهى قبيلة جون جارنج، وبنهب الممتلكات وبحرق المنازل وتستمر هذه النغمة دون حياء تعزف على طبول طلب الثأر دون أن يسأل واحد منهم كيف وصلت إلى الجنوب كل تلك الكميات من أسلحة حلف الأطلنطى سابقا ومن أسلحة أمريكا حاليا ولا من الذى أوصلها؟! ولماذا تصل كل تلك الدولارات إلى المتمردين كأنها الحمم يقذفها بركان واشنطن والتى تساوى خمسة أضعاف المعونة الأمريكية الإضافية التى يريدون منعها عن مصر هذه الأيام؟!! ومن الذى أدخل فى نفوس الجنوبيين أنهم مضطهدون عنصريا وطبقيا من الشماليين وأن لديهم تجهيلا حضاريا ليس له علاج وأن حريتهم قد سرقها النخاسون الشماليون وليس قراصنة الغرب؟!

●● والتدابير الأمريكية الشريرة قديمة وليست فقط بنت اليوم وقد سبق اكتشافها بتأمرها القديم ضد مؤتمر (جوبا ١٩٤٨) الذى كاد يؤتى ثماره لصالح السودان الواحد المتحد، ولم يكن بعض رجال الأحزاب من السودانيين المتطلعين إلى السلطة أبرياء من دم السودان والذين تركوا أنفسهم عجائن لدنة ودمى تحركهم القوى المتأمرة كيفما تشاء!! ولم يكن الحاكمون فى السودان بدورهم واضحين صرحاء وقد وضعوا المبادرة المصرية الليبية فى جيوبهم الخلفية ودفنوا فى التراب بندها الأول الذى ينص على وحدة السودان أرضا وشعبا، وبندها السادس المتضمن إقامة نظام حكم مركزى فى اطار وحدة السودان وبندها الثامن المتضمن كفالة القانون والدستور لوحدة السودان أرضا وشعبا، ثم فجأة نراهم يختفون خلف الجدران المتداعية ويسدلون الستائر السوداء ويبرمون اتفاقهم المريب بليل تاركين أمر الوحدة أو التجزئة لاستفتاء قريب لن يكون أبدا لصالح الوحدة بسبب مجموعة المؤثرات السلبية المتراكمة فى الشمال والجنوب، وهى نفس الخطيئة القاتلة التى وقع فيها قديما صلاح سالم وأدت إلى فصل السودان عن مصر.

● ولأن الضغط الأمريكى المكثف هو أبرز العلل والأسباب لكل ما حدث فإن الأيدى العربية هيئات ونقابات وأفرادا عليها أن تبادر بالأفعال قبل الأقوال بمنع عشماوى البيت الأبيض من شنق شمال السودان بأمعاء الجنوب!!

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٣١ اغسطس ٢٠٠٢

كيف نحقق للسودان سلامه وأمنه الدائمين؟

فى الخطاب الذى عين به رئيس الولايات المتحدة مندوبه للسودان «جون دانفورث» أوصاه خيرا بأن يعيد للسودان أمنه، ولما كان «القس الرسول» مندوبا عن الاتجاهات المسيحية فى أمريكا، فسر البعض هذا الأمن بأنه وقف القتال ولكنه أيضا الأمن الدينى، السياسى والاقتصادى والاجتماعى، خصوصا يجينا دانفورث من مناطق النفوذ البترولى فى أمريكا وبذلك يمثل رسالة «الكتاب المقدس» ولكنه يغلفها كما جاء فى تقريره بالستار المخملى لسحر الذهب الأسود..

لم يكن طبعا فى رسالة «دانفورث» علاقة بين أمن السودان والأمن العربى القومى، ولو أنه لا يتنكر «للأمن الإفريقى» الذى ذكره فى تقريره بين الحين والآخر.. ولأمريكا غرام إفريقى هذه الأيام فاق كل وقت مضى.. ولما توصلت حكومة السودان، والحركة الشعبية المعارضة إلى اتفاق الإطار فى «ماشاكوس» والذى أطلق عليه النقاد «اتفاق مشاكس» نسبة لما أثاره من تداعيات وهى ما عبرنا عنها فى مقال سابق بالأهرام خشينا فيه أن تتأثر العلاقات المصرية والسودانية بتدهور من جراء تفسيرات هنا وهناك إما لعدم قراءة الاتفاق الإطار أو لبروز أجندات خاصة للمعلقين تدور حول خلاف أيدولوجى خارج عن الموضوع..

ونحمد الله للسيد الرئيس حسنى مبارك وهو يهدئ روع شباب النيل الأعلى بان الاتفاق إطار وعلينا جميعا أن نعمل لنحسن التعامل معه وليحقق وحدة السودان إذ إن انفصال السودان عن بعضه لا يهدد السودان وحده ولكنه يهدد إفريقيا جميعها، وأكد الرئيس لشبابه أنه لا صلة لهذا بمشكلة المياه التى تضمنتها المواثيق الدولية وتنظمها فى إطارها المختلف، وأن القرار السودانى موضع احترام مصر. مصر التى لا تفرق فى علاقاتها الطيبة جدا بين شمال السودان وجنوبه، مصر ابنة النيل البكر، وشقيقة شمال السودان وجنوبه بل الأخت الكبرى لدول حوض النيل جميعا..

وإذا قد رفع الرئيس مبارك مستوى النقاش والتفكير الى مستوى عال لا يابه باللغو وانما يتجه الى مصلحة السودان الحقيقية وهى مصلحة مصر، والعرب والأفارقة، وهى أن ينتشر السلام فى ربوع السودان وأن يكون هذا السلام آمنا ودائما.. والسؤال الذى يجب أن نجيب عليه بعد خطاب الرئيس المصرى فى الإسكندرية كيف نحقق للسودان هذا السلام الدائم الآمن وليس بالضرورة هذا السلام الذى يسعى مندوب الرئيس الأمريكى لتحقيقه فى السودان، وكذلك دول الاتحاد الأوروبى ولكل اجندته الخاصة.. تواترت التعليقات على اتفاق إطار «ماشاكوس»، ومعظمها يتخذ مرجعيات «جيوبوليتيكية»، فيتحدث عن المؤامرات لتفتيت البلاد العربية، ويعيد إلى الذهن اتفاق تقسيم الهلال الخصيب فى منتصف القرن الماضى، ويعزز ذلك حتى يصل الى اتفاق أوسلو، ومن هذه التعليقات الجيوبوليتيكية، ما يربط كل ذلك بتمزيق ميثاق الوحدة الإفريقية ١٩٦٣ واتحاد إفريقيا الذى لم تمض الا أيام قليلة على توقيعه ثم يربط كل ذلك بسياسات أمريكا فى أفغانستان وبحر قزوين وسعيها الى قيام جبهة بترولية جديدة تمتد من السودان إلى غرب إفريقيا..

ونحن لا ننكر احتمالات «سياسات جيوبوليتيكية» تريد ان تلعب دورها فى السودان وبالعكس يجب ان نكون على حذر من كل ذلك.. ولكننا ايضا يجب الا ننسى ولا نستبعد من هذه النظرات الدولية موضوعين مهمين أولهما قمة الأرض فى «جوهانسبرج» التى يدعو فيها زعماء العالم خصوصا «العالم الثالث» إلى إنهاء التمييز العنصرى العالمى بين الأغنياء والفقراء وقيام تنمية عالمية دائمة تطالب بضمانات افضل للإدارة الجيدة فى خمسة مجالات اساسية هى مياه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أكثر نظافة وطاقة غير ملوثة وصحة أفضل وزراعة مستديمة والحفاظ على التنوع البيولوجى، وهذه هى وصايا التنمية المستديمة التى عرضت على مؤتمر قمة الأرض ونرجو أن يوافق عليها أو على أكثرها.

أما الموضوع الثانى فهو ما انتهى إليه تقرير هيئة الأمم المتحدة الإنمائى عن «التنمية الإنسانية» فى البلاد العربية وما أشار إليه هذا التقرير من وجوب إعطاء حرية أكثر للمواطن ومعنى ذلك ديمقراطية اكثر، ومن وجوب تمكين المرأة من القيام بدورها وهى اكثر من نصف المجتمع كما يقول الرئيس المصرى واخيرا من وجوب العناية بنظم تعليم صالحة تؤدى الى عالم المعرفة والتكنولوجيا.. ويهمنا ونحن نعالج موضوع تحقيق السلام والأمن فى السودان أن يقوم كل ذلك على هذه الأسس الصالحة التى اتفق عليها أو سيتفق عليها فى قمة الأرض وعلى تنفيذ توصيات تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية فى البلاد العربية.. لتشمل جنوب السودان..

إن واجبنا الآن فى السودان، وفى مصر ايضا والبلاد العربية أن نعمل جميعا على تحقيق تنمية شاملة للسودان خصوصا لجنوب السودان، هذه التنمية الشاملة الدائمة هى أساس السودان الجديد وضمان وحدته.. واول ما يتبادر الى الذهن دور الحكومات دور حكومة السودان وحكومة مصر، ومن غريب أن تعقد اللجنة العليا للبلدين اثناء اجتماع ماشاكوس، ويرأس الطرف المصرى رئيس وزراء مصر والطرف السودانى نائب رئيس جمهورية ويتم الاتفاق على عشرات الاتفاقيات لتدعيم التعاون والتنمية بين مصر والسودان بما فى ذلك جنوبه طبعا ولا يعرف القارئ المصرى، ولا يعرف رجل الأعمال ما تضمنته هذه الاتفاقيات التى لم تلق أقل اهتمام من الرأى العام ولو بمقال واحد، مع أن التعليقات على اتفاق ماشاكوس فى الصحف المصرية فقط تجاوزت الـ ٣٥٠ صفحة..

فمن واجب حكومة السودان ومصر أن تتعاونا لتدعيم أواصر تنمية دائمة خصوصا فى الجنوب، غير أن الحكومات وحدها لا يمكن أن ترتهن وتحتكر العمل الإنمائى وإنما ننادى «المجتمع المدنى» على مختلف الوان الطيف فيه جمعيات أهلية وقطاع خاص، وجامعات، وأندية ومؤسسات مختلفة لتعنى بقضايا التنمية فى الجنوب.. لقد بدأت نقابة أطباء مصر وممثلها بالتعاون مع اتحاد الأطباء العرب تفكيرا عميقا وتدبيرا عمليا لنكون من أطباء مصر والعرب بدايات عمل صحى وطبى واجتماعى على غرار «أطباء بلا حدود» الفرنسية.. هذه الجماعة التى عرفت فى العالم بأعمالها الجليلة وتدعيمها للصحة الوقائية ومحاربتها للأمراض المنتشرة فى إفريقيا خصوصا الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الاستوائية، ولاشك أن الجنوب فى حاجة ماسة إلى هذا الدعم الصحى، بل إن الجنوب فى حاجة إلى تطهير أراضيه من الألغام التى غرسها المتحاربون من الطرفين.. وكذلك يمكن أن تقوم جمعيات المهندسين بأعمال عظيمة تخلق من المهندس ما سمى فى الصين بحفاة الأطباء ونقول نحن فى حاجة الى اصلاحات عمرانية لما تخرب فى الجنوب من طرق وجسور ومطارات وغيرها وغيرها مما يمكن للمهندس المصرى والعربى العمل على إصلاحه وخصوصا تدمير الطرق البرية وتعويق الطرق الملاحية، وإصلاح الاتصال بالسكة الحديد وبالسيارات وبالطائرات..

كذلك تحتاج من الجامعات ان تتعاون وتتضافر جهودها ليس فقط فى «البحوث العلمية» الضرورية للتنمية ولكن هذه البحوث التى لابد أن تسبق أى مشروع تنموى جاد دون الحديث عن المناهج وتدريب المعلمين وتبادل الأساتذة والطلبة خصوصا التجهيزات والبنى الأساسية للمدارس والجامعات.

إن الجنوب يعانى تدمير غاباته وحيواناته خصوصا الحيوانات البرية النادرة فى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

إفريقيا وفى هذا مجال للعمل المشترك العربى والإفريقى معا.. ولا أريد ان اثير هنا أهمية الجنوب كنبع من منابع النيل وقد يقال ان النيل الأبيض مصدره الأول لا يمد النيل الرئيسى الا بـ ١٥٪ فقط من كمية مياهه التى توزع فى أسوان ولكن أهم من ذلك ان الانهار التى تنبع من السودان كبحر الغزال وبحر العرب وغيرهما تقع كلها فى الجنوب وان كمية الأمطار التى تغزى الهضبتين الاستوائية والإثيوبية بإمدادات كثيرة، كلها تصب فى الجنوب إلى جانب المياه الجوفية التى تكثر فى غرب البلاد وشرقها ولكن يظل الجنوب مهما فى إدارة مياه النيل واقتصاداتها ولذلك لابد من تدعيم واستمرار رجال الرى فى مصر والسودان فى هذا المجال.

ويجب ألا نغفل اهمية «البترول» فى مستقبل علاقات السودان شماله وجنوبه خصوصا ولكننا نقول ان اكتشافات البترول التى تركز فى الجنوب حاليا هى فى طريقها الى الزيادة فى الشمال وان البترول طريق تصديره هو الشمال وليس اى اتجاه آخر، واذا لابد من الوصول الى حل عادل فى تقسيم ثروته خصوصا الاستثمار فيه.

والبترول ليس مصدر الطاقة الوحيد فى السودان كما هو معلوم ولكنه سيكون من أهمها بعد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من الطاقات الجديدة.

وبعد، إن ما قصدته من هذا المقال الذى كتب بعد أن القى السيد رئيس جمهورية مصر كلمته فى شباب وادى النيل والذى أيضا سبقه تصريحات لرئيس السودان والمسئولين فيه ان ما قصدته هو أن تتوحد الجهود وتتضافر النيات وتتضافر كل القوى السياسية فى السودان وفى مصر لأن تركز عملها فى الفترة القادمة فترة الانتقال وهى قصيرة يجب أن ننتهز فرصتها لنعيد للسودان سلامه وأمنه ووحدته ويجب ألا تشغلنا الهواجس الأيديولوجية ولا الخلافات الحزبية والطائفية والقبلية عن العمل الجاد المثمر والذى يستهدف وحدة السودان..

إننا نعتقد ان اتفاق ماشاكوس ولو انه منتج امريكى واوروبى يجب الا يلهينا مصدره عن ان نتدبر مصلحة السودان ومصلحة وادى النيل ومصلحة البلاد العربية ولنعرف ما بعده وليكن هدفنا بعد وقف القتال تحقيق السلام والأمن فى السودان ولاشك ان تنمية الجنوب والشمال هى المفتاح الوحيد لتحقيق هذا الأمر فوق كل حساسيات أخرى.

د. بشير البكرى
سفير ومفكر سودانى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية